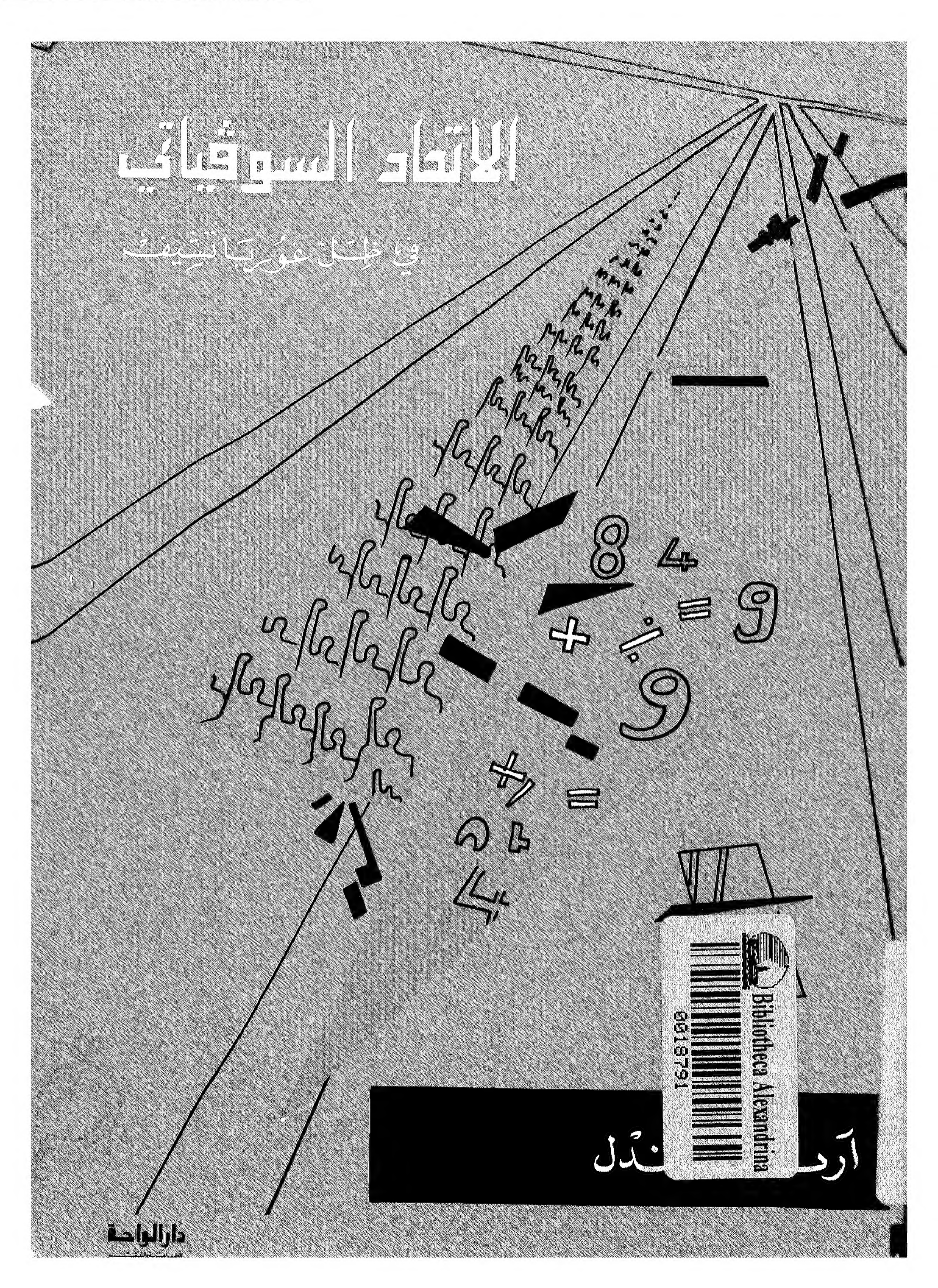

الاتحاد السوفياتي
في ظل غورباتشيف
8 4
9 = 9
آر ندل
دار الواحة



الاتحاد السوفياتي
في ظل غورباتشيف

الطبعة الأولى
أيلول 1991م

دار الواحة
بيروت ـ لبنان
ص.ب. 14\6107

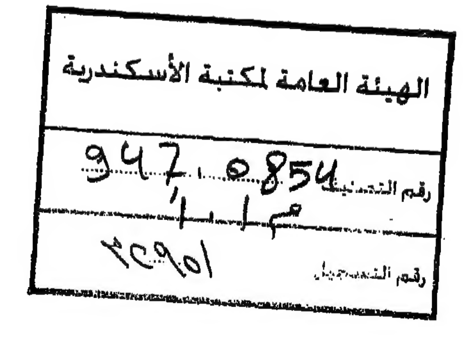
تصميم الغلاف: بوغوص سركيسيان

الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف

تأليف أرنست ماندل

ترجمة بولا الخوري







دار الواحة

هذه ترجمة كتاب :

Ernest Mandel

Beyond Perestroika:

The Future of Gorbachev's USSR.

Verso. London - New York.

وهي الطبعة الأولى للكتاب الصادرة عام 1989

وقورنت الترجمة المذكورة بترجمة فرنسية تحت عنوان :

Où Va L'URSS de Gorbatchev?

La Brèche - PEC, Montreuil.

وهي ترجمة مَزيدة صدرت في العام نفسه .

وقورنت أخيراً بالطبعة الإنكليزية المَزيدة .

Beyond Perestroika..

Verso - London - New York

الصادرة عام 1991

كلمة الناشر

لم يَطلّع القارىء العربي، وبشكل دقيق، على حقيقة الأحداث الجارية في الاتحاد السوفياتي منذ استلام ميخائيل غورباتشيف السلطة عام 1985، إلاّ بشكل عابر من خلال بعض التقارير الصحفية، ومن وجهات نظر عامة.

لذلك، كان لا بد من عمل لإبراز هذه التطورات وكشفها، لكي يتسنى للقارىء الحكم على حقيقة الأحداث الجارية حالياً، ولفهم خلفيات ما يحصل من أحداث تبدو مفاجئة، وأبرزها الانقلاب الأخير.

وهذا الكتاب يدرس الحدث السوفياتي، بأبعاده الداخلية، الاقتصادية؛ الاجتماعية؛ والسياسية - الأيديولوجية، وبأصدائه ومفاعيله الدولية، لناحية العلاقة بالقوى العظمى في العالم، وصدى التغييرات التي أحدثها غورباتشيف في أوروبا الشرقية، وفي دول العالم الثالث، وفي العلاقة بالأحزاب الشيوعية الستالينية عبر العالم.

وإذ يُقدم الكتاب تحليلاً خاصاً لصعود غورباتشيف، ولدوره المُطلق لسيرورة التحولات الحاصلة منذ العام 1985، فإنه لا يكتفي بإبراز الدور الشخصي لهذا الرجل، بل يعمل على رسم محاور تطور المجتمع السوفياتي وتناقضاته منذ وفاة ستالين.

وفي سياق تحليل نقدي للبيريسترويكا والغلاسنوست، في تقاطعها وفي تنابذهما، يضع الكتاب بين أيدينا مادة غنيّة، لفهم التحولات السوفياتية الراهنة، وفرضيات عمل، لمتابعة هذا الحدث الذي يَهزُّ العالم. ولا تني التطورات السوفياتية تؤكد العديد من توقعات الكتاب منذ صدوره بالإنكليزية عام 1989.

وهذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي القارىء العربي، تُرجم إلى عشر لغات. واعتُبر بين الكتب الأكثر مبيعاً في السنتين الأخيرتين.

المؤلف

ألّف هذا الكتاب المفكر البلجيكي الاقتصادي اللامع أرنست ماندل، وهو مُنظِّر سياسي وصاحب شهرة عالمية.

يشغل حالياً منصب مدير الدراسات السياسية في جامعة بروكسل الحرة، وعضو في قيادة الأممية الرابعة، ووجه بارز من وجوه الحركة العمالية في بلجيكا.

ساهم في السجالات الإقتصادية والسياسية الكبرى التي أثارتها الحركات الثورية في كوبا والجزائر ونيكاراغوا والبرتغال، إلخ . . .

زار أخيراً الاتحاد السوفياتي، وألقى محاضرات باللغة الروسية. ويشارك حالياً وميخائيل غورباتشيف، في الهيئة المشرفة على تحرير مجلة نظرية عالمية تُعنى بقضايا الإشتراكية.

ألّف ماندل كتب ومقالات عديدة ترجمت في العالم أجمع، وعَرِفَت إنتشاراً واسعاً، بما في ذلك في الصين الشعبية منها: مدخل إلى الإشتراكية العلمية (مليون نسخة) والنظرية الإقتصادية الماركسية (مئتا ألف نسخة)، وهذا الأخير هو عبارة عن مصنَّف إقتصادي في مجلدين، ويُعتمد كمرجع في أبرز جامعات العالم.

تُرجم من مؤلفاته إلى العربية: النظرية الإقتصادية الماركسية، مدخل إلى الإشتراكية العلمية، دينامية فكر تروتسكي، الرد الإشتراكي على التحدي الأميركي، النظرية اللينينية في التنظيم، ونصوص حول الأممية، عدا مقالات ودراسات أخرى عديدة.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

إهداء:

إلى بيير فرانك (1905 — 1984)
وإميل ڤان كولن (1916 — 1987)

تحية لذكرى أربعين عاماً من الصداقة الحميمة
والنضال المشترك، لا سيما حول «المسألة الروسية».

«أما شروع المصلح بتنظيم الأمور على نسق جديد، فأمر في غاية الصعوبة فضلاً عن كونه محفوفاً بالمخاطر وغير مضمون العواقب. إذ أن المصلح يستعدي بذلك جميع المستفيدين من النسق القديم، ولا يلقى من الذين يستفيدون من النسق الجديد إلا تأييداً فاتراً».

ـ ماكيافيللي ـ

المقدمة

— I —

إن التحولات الجارية حالياً في الاتحاد السوفياتي تشكّل الحدث العالمي الأكثر أهمية منذ انتصار الثورة الصينية عام 1949. إنها تُحدث تبدُّلاً عميقاً في الوضع العالمي. أما آثارها فستطبع هذا الوضع لسنوات، إن لم يكن لعقود، مخلّفة بصماتها على الدينامية السياسية والاجتماعية في القطاعات الرئيسية من العالم. ولمجرد أن النظام السياسي في الاتحاد السوفياتي قد فقد تدريجياً قوته الدافعة للجماهير الشعبية في البلدان الرأسمالية الأساسية ـ علماً أنه يحتفظ دائماً بهذه القوة من حيث وضعه الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ فهذا بحد ذاته كافٍ لفهم التبدُّل التدريجي الجاري اليوم على مستوى واحدة من ثوابت الوضع الناشىء عن الحرب العالمية الثانية.

فضلاً عن ذلك، سوف يتناغم السجال الدائر حول المجتمع المفتوح في الاتحاد السوفياتي مع سجال آخر سيعززه الركود الاقتصادي القادم في الغرب. وستنبثق عن تقاطع هذين السجالين نماذج اجتماعية مرجعية جديدة.

والتحول الأساسي المشار إليه لا يتعلق باتساع الإصلاحات الديموقراطية التي تحققت فعلاً أو تلك التي يمكن أن نتوقع تحقيقها في مستقبل قريب. كما أنه لا يتعلق بالدور الشخصي لغورباتشيف ونجاحاته الأكيدة في مجال «العلاقات العامة» علماً أنه لا ينبغي التقليل من أهمية هذه الظواهر. إن التحول الأكثر أهمية، وكما يبدو من بعيد، يتعلق بيقظة البروليتاريا السوفياتية المتنامية من حيث نشاطها الجماهيري، وقد قدمت الإضرابات العامة المتتالية في ياريفان، عاصمة جمهورية أرمينيا السوفياتية، المثال الأكثر تقدماً حتى اليوم عن هذه اليقظة.

إن تزايد الأندية غير الرسمية والتمايزات الأيديولوجية الجارية داخلها لا تؤثر على الانتليجنسيا وحسب بل على الطليعة العمالية أيضاً. معلنة بذلك عن بشائر تسيّس هذه الطليعة (أو تسيّسها من جديد). ومن تعبيرات هذه اليقظة الاضرابات والالتماسات السياسية الرافضة لتنحية بوريس يلتسين.

لقد غابت البروليتاريا السوفياتية والبروليتاريا الأميركية منذ أكثر من أربعين عاماً عن الفعل السياسي الذي يتوفر فيه حد أدنى من الاستقلالية الطبقية، وهما اللتان تشكّلان أكثر من ربع البروليتاريا العالمية وتتميزان بكونهما الأكثر عدداً ومهارة. ورمى هذا الغياب بثقله على موازين القوى على الصعيد الدولي. وكان أحد أبرز العوامل الموضوعية التي كبحت النضال العالمي في سبيل الإشتراكية.

وإذ تسعى البروليتاريا السوفياتية الآن إلى إيجاد قنوات للتعبير السياسي وتشرع بالتحرك في هذا الاتجاه، فإنها تحدث تغييراً رئيسياً في الوضع العالمي. وهو التغيير الذي لا يضاهيه أهمية إلّا استئناف البروليتاريا لفعلها الطبقي المستقلّ في الولايات المتحدة الأميركية، وهو فعل سيكون له هو الآخر أن يُحدث في الوقت نفسه تغييراً في الوضع العالمي. فضلاً عن ذلك، سيكون للأحداث الجارية اليوم في الاتحاد السوفياتي أن تُمهِّد الطريق أمام هذه الصحوة، وستبيّن لنا إمكانية تحقق هذا التغيير، بل إن تحققه محتوم على الرغم من كل الظواهر المناقضة لذلك.

وتكفي الإشارة إلى واقعتين اثنتين تمّ إنجازهما حتى يومنا هذا لفهم الدينامية التقدمية للتطورات الجارية؛ فمن ناحية لم يكن انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان نابعاً من خيار سياسي قام به غورباتشيف وحسب، بل كان نابعاً أيضاً من تنامي المعارضة الشعبية لهذه الحرب في الاتحاد السوفياتي نفسه. ومن ناحية أخرى أصبح التدخل العسكري السوفياتي في أوروبا الشرقية على غرار ما حدث في ألمانيا الشرقية عام 1953، وفي المجر عام 1956 وفي تشيكوسلوفاكيا عام 1968، مستحيلاً من الناحية العملية، نظراً لوضع الرأي العام في الاتحاد السوفياتي حالياً. أما المفاعيل التي ستترتب على هذين التغييرين على المدى المتوسط فلا مجال لحصرها.

— II —

ما يميّز التحليل المقدَّم عن الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف في هذا العمل هو أنه لا ينطلق من الدور الشخصي لهذا الرجل، ولا من مآل مبادراته ومشاريعه (المعلنة أو الضمنية) لتفسير التحولات الجارية. إن غورباتشيف والغورباتشفية هما، من وجهة نظرنا، نتاج لتنامي التناقضات التي طبعت المجتمع السوفياتي منذ موت ستالين أكثر مما هما المسببان الأوليان لهذا التنامي. وإننا نستبعد تحديداً كل تفسير لهذه التحولات ينطلق من اعتبارها انعكاساً مزعوماً لتاريخ روسيا على الأقل منذ حقبة الغزو التتري، هذا التفسير الذي يستحيل بالنسبة إليه حدوث أي تغيير أساسي في هذا البلد ما لم يبدأ من القمة وبمبادرة الأمير.

إن تفسيـراً مماثلاً لماضي روسيا ليس في أغلب الأحيان أكثر من عقلنة للخوف من «عدم الاستقرار» و«الفوضى» و«الفوضوية»، أي من الحركات الجماهيرية التي تنطوي على قوة كامنة ثورية. بل إنه لا يعدو كونه عقلنة لمشروع إبقاء الجماهير في حالتها السلبية، بحيث ينبغي أن يقع انخراطها في تلك الحركات، في حال حدوثه، تحت إشراف دقيق من السلطات العليا.

إن هذه النظرة للتاريخ الروسي وللسياسة الروسية تستهين بوزن الامتداد الشعبي لثورات الماضي بشكل خطير، ناهيك باستهانتها بعفوية الثورات الثلاث الكبرى التي حدثت في القرن العشرين وبمدى اتساع هذه الثورات: ثورة 1905، وثورة شباط/ فبراير ـ أذار/ مارس 1917، وثورة تشرين الأول/ أكتوبر ـ تشرين الثاني/ نوفمبر 1917. إنها لا تأخذ بالاعتبار ذلك التحول الاجتماعي الهائل الذي عرفه البلد منذ الثلاثينات والأربعينات. فلم يعد الاتحاد السوفياتي اليوم مجرد مجتمع محدَّث، متحضر بعمق، وأكثرية سكانه مدينية منذ جيلين، لا بل منذ ثلاثة أجيال. إنه بشكل خاص، مجتمع يحتل بفعل امتلاكه لخاصيات مهنية وثقافية وعلمية موقع المجتمعات الأكثر تطوراً، حيث أن ربع علماء العالم هم من السوفيات، فضلاً عن أن نسبة 40% من البروليتاريا فيه تحمل دبلوماً للتعليم العالي التقني، وهي تتميز بالفضول العلمي والاهتمام الجمالي اللذين لا نجد لهما مثيلاً في غالبية البلدان الأخرى. وهذا ما تؤكده كمية المجلات العلمية والأدبية والمصنَّفات الشعرية الصادرة في هذا البلد، دون ذكر الروايات القيّمة.

ضمن هذه الشروط، لا يعود الحفاظ على المستوى المعيشي المتدنّي وعلى النظام السياسي الاضطهادي والباعث على التخبيل، وعلى بنى السيطرة والرقابة الدنيئة الواسعة الانتشار والتي بات انعدام جدواها بارزاً للعيان ـ لا يعود إذاً، ومع مرور الزمن، أمراً محتملاً بالنسبة للأنتليجنسيا فحسب، بل بالنسبة لكل الجماهير الشعبية أيضاً.

إن غورباتشيف والغورباتشفية هما بشكل أساسي حصيلة التناقض بين جميع القوى الدينامية، وجميع الشرائح الاجتماعية والبنى المحافظة في المجتمع السوفياتي، حيث تتطور في هذا المجتمع أزمة سستام(*) مخصوصة منذ عقدين، وتظهر تعبيراتها الأكثر وضوحاً في الانخفاض شبه الثابت في معدل النمو الاقتصادي كما في البؤس الاجتماعي والخواء النفسي اللذين لا يقلّان خطورة لكونهما يمسّان مصالح عشرات الملايين من المواطنين والمواطنات. وتتضافر أزمة السستام

(*) Système: عرّبناها بسستام بانتظار إيجاد ترجمة لها وذلك حرصاً على عدم اختلاطها بمعاني عربية أخرى مثل نسق Ordre ونظام Régime، فضلاً عن ضرورة التمييز بين نظّم Organiser وتنظيم Organisation وسستم Systématiser وسستمة Systématisation (م.)

هذه مع وعي واضح لها في صفوف قسم هام من أوساط اجتماعية مخصوصة منذ عشر سنوات على الأقل، فضلاً عن يقظة الرأي العام الذي ما زال مع ذلك مذرَّراً ومفتّتاً، هذه اليقظة التي تجري بشكل بطيء ولكن لا مردّ له. إذاً هذه هي الأسباب الأساسية للتحولات الجارية في الاتحاد السوفياتي، على خلفية التغيرات الاجتماعية في العقود الأخيرة.

يشكِّل غورباتشيف الإجابة التي يقدمها الجناح «التحديثي» في البيروقراطية المهيمنة على التهديدات التي توجهها أزمة السستام ويقظة الرأي العام لاستقرار سيطرته على المدى الطويل. إن تأطير هذه التغييرات بإشراف بيروقراطي ـ وتسريعها عند الحاجة ـ حتى لا تتجاوز البيروقراطية، لا بل حتى لا تطيح بها، هو الهدف التاريخي الذي يسعى الجناح الغورباتشيفي في البيروقراطية إلى تحقيقه.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف اتّفق لذلك الزخم الإيجابي الذي طبع ثورة اكتوبر أن أتاح المجال، وفي ظل سطوة الدكتاتورية الستالينية، لهذا التطور السريع المدهش ولهذه الثورة الثقافية الواسعة في الاتحاد السوفياتي، ليعود مسار هذا الاتجاه فينعكس فيما بعد؟

تكمن الإجابة بشكل أساسي في إمكانات النمو التوسعية التي توفرت للبيروقراطية بفعل الاحتياطي الطبيعي والبشري الهائل الذي يمتلكه الاتحاد السوفياتي. إن نفاذ هذا الاحتياطي بشكل تدريجي كان يفترض الانتقال السريع في النمو التوسعي إلى النمو التكثيفي. غير أن الإدارة البيروقراطية بفعل تبذيرها وسوء اشتغالها المتنامي قد شكّلت عائقاً أمام هذا التقدم. هذا هو السبب الكامن وراء تباطؤ النمو «واتجاهات الجمود» ـ كي نستخدم تعابير غورباتشيف ـ في جميع مجالات الحياة الاجتماعية.

ومن هنا الذعر المتنامي في صفوف الغورباتشيفيين الأكثر تَنَوُّراً، «ما لم تنجح الإصلاحات الجذرية في عكس إتجاه الأمور سوف يصبح الإتحاد السوفياتي خلال سنوات قوة من الدرجة الثانية على الصعيد التكنولوجي، الأمر الذي ستطول نتائجه، فيما تطول، مجال الدفاع الوطني»، هذا هو بيان المبادىء الذي يُشكِّل دافعهم ومُحرِّكهم. وليس بإمكان المرء أن ينفي انطباقه على الواقع.

لا ينبغي على الإطلاق التقليل من أهمية ديالكتيك «الإصلاحات من فوق، والتمايزات في القمة، واتساع الضغط الجماهيري والعمل الجماهيري المستقل وتعمُّق الإصلاحات» كما يطرحه جناح غورباتشيف.

وإذا كان الزخم الأول لعملية التحول قد خرج من أعماق المجتمع السوفياتي، فإن المرء لا يسعه أن ينكر ذلك المفعول التفجيري الذي قد تُحدثه سلسلة من المبادرات الغورباتشيفية الموفّقة. وهذا ما يفترض تحليلاً دقيقاً لهذه الشخصية، يخرج عن نطاق المهاترات، ولا يقتصر

على التردّي بين الموافقة العمياء أو المعارضة الهوجاء، وهذه مسألة كان تروتسكي قد حذّر منها في كتابه الثورة المغدورة.

— III —

يبقى ميخائيل غورباتشيف، وانطلاقاً مما أسلفنا، شخصية مميزة على مستوى الدور السياسي الذي لعبه في عملية التحول الديالكتيكي الجارية في الاتحاد السوفياتي بأكملها. إنه دون شك واحد من كبار السياسيين الموهوبين المحنكين في عصرنا هذا. وكلمة «سياسي» نستخدمها هنا بمعناها الشائع، أي بشيء من الابتذال للتعريف التالي: «الرجل ـ أو المرأة ـ الذي يولي الأولوية في حياته لممارسة السلطة». وليس ثمة حاجة للبرهان على الحنكة التي يُعرب عنها غورباتشيف في أساليب المناورة والانتهازية الشخصية. يكفي أن نذكّر أنه كان أحد الوشاة المخلصين لبريجنيف قبل أن يصبح قاضياً صارم الأحكام، وأن الكا.جي.ب. نفسها قد ساهمت في إيصاله إلى السلطة.

غير أن ما يميز السياسيين الأفذاذ، هو بالضبط قدرتهم على الجمع بين الحنكة الانتهازية و«الهدف الجليل» الذي يعملون لبلوغه وترسيخه على المدى البعيد. حيث إنه يخدم مصالح الطبقة الاجتماعية ـ أو شريحة منها ـ التي يمثلها هؤلاء السياسيون على المستوى التاريخي إذا جاز التعبير. إنهم يعملون على إجراء إصلاحات جذرية للسساتيم التي يتماهون معها ويسعون لتوطيدها، وهي إصلاحات يبدو لهم أن هذه السساتيم تصبح، في غيابها، مهدّدة بأزمات تنطوي على مخاطر خارقة للعادة، لا بل قد تنطوي على الإطاحة بهذه السساتيم نفسها. وهكذا يزاوجون بين الانتهازية وبُعد النظر، وبين فن المناورة وتفهُّم الواقع بطريقة خاصة بكل منهم، باعتباره فرداً مميزاً. وبهذا المعنى يقفز إلى ذهننا هذا التماثل بين شخصية ميخائيل غورباتشيف وشخصية فرانكلين روزفلت، مع الأخذ بالاعتبار كل التحفظات الواجبة عند إجراء مثل هذه المقارنات التاريخية، فضلاً عن الحدود التي تفرضها هذه المقارنات.

فالإثنان يحتلان موقع الصدارة السياسية في أهم بلدين في العالم ويمارسان السلطة بوسائل تعتمد أساساً على لعبة التلاعب/ الإقناع، أي دون الاعتماد بشكل رئيسي على جهاز القمع. والإثنان يواجهان، كلٌّ بدوره، مجتمعاً مخصوصاً يتعرض لأزمة عميقة، بعدما عاش انطلاقة لا نظير لها في التاريخ، وهي أزمة تتواصل بفعل طرح «القيم» الأساسية التي قامت عليها هذه الانطلاقة على بساط البحث من جديد.

والإثنان مقتنعان بأنه من الضروري بمكان إجراء إصلاح سريع وعميق تفادياً للانفجار الاجتماعي، بل للثورة الاجتماعية. والإثنان يواجهان كتلة من القابضين على زمام السلطة، أو على الأقل أغلبية هذه الكتلة (البورجوازية الكبيرة في الولايات المتحدة، وقمة البيروقراطية

ـ النوموكلاتورا ـ في الاتحاد السوفياتي) التي لا تُقدّر اتّساع الأزمة وعمقها، ولا ضرورة إجراء الإصلاحات الجذرية. والإثنان يسعيان لتحريك قطاعات من الجماهير الشعبية للتغلب على عناصر المقاومة في مجتمعيهما، مع جهدهما للمحافظة على ضبط هذه التحركات على الشكل الذي يبقيها متلائمة مع ديمومة السستام القائم. والإثنان يكسبان بفعل ذلك صدى شعبياً متنامياً. والإثنان يُعربان عن كونهما محترفين في استخدام الوسائل الإعلامية من أجل نشر دعوتهما الشعبية.

وأخيراً تشترك هاتان الشخصيتان بفن المناورة والكتمان، وهي ملكة نادرة تمتازان بها، وتقوم على إخفاء السمات الأساسية لمشروعها عن الجماهير وعن جزء من شركائهم بعناية، وعلى التأكيد بشكل مطّرد وفي مناسبات عديدة على عكس ما ينوون القيام به.

إلى جانب هذه التشابهات، ثمة اختلافات في الوضعين بارزة للعيان. لقد كان أسهل بكثير على روزفلت أن يقنع الرأسمال الأميركي الكبير في نهاية المطاف بقبول مشروع إصلاح الرأسمالية الأميركية عبر إدخال سياسة النيو ـ ديل (وهي النسخة الأميركية لما يسميه الفرنسيون بالدولة ذات المشيئة المطلقة) مما على غورباتشيف في محاولته إقناع النوموكلاتورا أو إغرائها بالقبول. ففي واقع الأمر تتميز البورجوازية بكونها طبقة مسيطرة، واثقة بنفسها، راسخة بعمق في السستام المهيمن بفضل الملكية وسلطة المال. أما النوموكلاتورا فليست طبقة مسيطرة، إنها فئة من طبقة البروليتاريا، اغتصبت سلطتها، وهي لا تحكم في الواقع إلا بفعل سلبية هذه الأخيرة. فهي بالتالي أقل ثقة بنفسها، وأكثر هشاشة، وأقل قدرة من البورجوازية على تقنية التحرك الشعبي الواسع.

فضلا عن ذلك كانت الطبقة العاملة في الولايات المتحدة الأميركية أقل تفتّتاً عام 1933 مما هي عليه الطبقة العاملة السوفياتية عام 1985، وبالتالي كانت مستعدة للتحرك بسرعة ولممارسة ضغط على البورجوازية. فبدا روزفلت بالنسبة لهذه الأخيرة أهون الشرور بالمقارنة مع المخاطر التي يهدد بها حزب عمال يستحيل التحكم به لا بل حركة نقابية جماهيرية تتميز بروحها القتالية وتشرف عليها قاعدتها بشكل فعلي. أما في الاتحاد السوفياتي فإن الحركة الجماهيرية المعممة قد تتأخر أكثر، نظراً لسلبيتها العميقة التي خلّفتها ستّون سنة من حكم الستالينية، الأمر الذي يترك المجال فسيحاً لمناورات النوموكلاتورا.

والاختلاف الرئيسي يكمن في أن الولايات المتحدة الأميركية كانت البلد الأغنى في العالم، حيث تمتلك البورجوازية احتياطياً ضخماً يتيح لها القيام بتنازلات حقيقية للجماهير. أما اقتصاد الاتحاد السوفياتي اليوم فيعاني من ضيق شديد، والاحتياطي المتوفر بكثرة بالطبع لا يمكن توظيفه في مصلحة الجماهير إلا بعد إجراء تغيير جذري في سستام الإدارة والسلطة،

وليس بتفادي هذا التغيير. وهذا ما يجعل فرص نجاح مشروع غورباتشيف أقل بكثير من تلك التي أُتيحت لمشروع روزفلت.

إن هذه المقارنة، بتشابهاتها كما باختلافاتها، تلقي الضوء في آنٍ واحد على الأبعاد التاريخية لمشروع غورباتشيف وعلى احتمالات المعارك السياسية القادمة في الاتحاد السوفياتي.

— IV —

غالباً ما تُختصر التحولات الجارية في الاتحاد السوفياتي بالتعبيرين التاليين: البيرويسترويكا والغلاسنوست. والبيرويسترويكا هي مجموع الإصلاحات التي يسعى غورباتشيف وفريقه إلى إدخالها في السستام الاقتصادي. أما الغلاسنوست فهي مجموع الإصلاحات السياسية الجارية، التي يمكن القول، مع بعض التحفظات، بأنها تسير باتجاه إضفاء ديموقراطية جزئية على السستام.

لقد حاول غورباتشيف في مرحلة أولى إدخال إصلاح بيروقراطي بشكل رئيسي على سستام السيطرة البيروقراطية (أو تظاهر باختبار هذا الإصلاح)، فسعى إلى استئصال أسوأ عيوب هذا السستام (الفساد والإدمان على الكحول)، عبر مبادرات فوقية وإجراءات إدارية، لا بل عبر القمع الخالص. وسرعان ما برزت بوضوح حدود هذه المحاولة وانعدام فعاليتها شبه الكلي.

ونتيجة ذلك انخرط غورباتشيف في مرحلة جديدة من مسيرته تتميز بكونها تجمع أكثر فأكثر ما بين الإصلاحات الاقتصادية والدعوات إلى إضفاء الديموقراطية على الحياة السياسية والمبادرات الآتية من تحت، علماً بأنها كانت محدودة ومحكومة بإشراف فوقي إلى حد بعيد. هكذا أصبحت الغلاسنوست، من ذلك الحين، شرطاً مسبقاً لنجاح البيريسترويكا.

ويتلاءم هذا التحول في السياسة الغورباتشفية أيضاً مع تحليل أسباب فشل المحاولة السابقة لإصلاح السستام، أي تلك التي قام بها ن.س. خروتشيف. إنّ غورباتشيف وحلفاءه الأقربين يؤكدون على أن خروتشيف قد فشل لأن الجماهير لم تمتلك الحركة والمبادرة الكافيتين لدعم إصلاحاته، الأمر الذي أتاح للجهاز أن يستوعب هذه الإصلاحات في البداية ليعود ويوقفها فيما بعد، حتى توصل إلى إلغائها جزئياً في نهاية المطاف.

بمقدورنا أن نضيف أنه منذ الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بدأت ترتسم ملامح مرحلة ثالثة من سياسة غورباتشيف، حيث اتسعت الغلاسنوست لتشمل الشروع بإجراء تغييرات في المؤسسات السياسية. وهي تتلاءم أيضاً مع نفاذ الصبر المتنامي في صفوف الجماهير السوفياتية إزاء التباطؤ في وضع الإصلاحات موضع التنفيذ وضحالة

نتائجها. وقد أدى نفاذ الصبر هذا إلى تحركات جماهيرية سياسية كالتي قامت بها جماهير بلدان البلطيق وجمهوريات القوقاز والتي لا تـزال تؤطرهـا الاتجاهـات القوميـة بشكل خاص (ولكن ليس بشكل حصري). هذا وتتجه مقاومة الجهاز نحو المزيد من التصلب. وقد اتضح ذلك على امتداد عملية التحضير للكونفرنس التـاسع عشر والنقـاشات التي أثـارها. وكـان خطاب ليغاتشيف الختامي، بشكل من الأشكال، أحد التعبيرات الأكثر تكثيفاً عن هذه المقاومـة من وجهتي النـظر السياسيـة والرمـزية. ومنـذ خريف 1988، بـدأت تظهـر محـاولات في الجهـاز لاستعادة سلطته، لا بل محاولته القيام بقمع محدود وانتقائي.

يمكن تلخيص مفاعيل البيرسترويكا في مجال الزراعة وبعض الخدمات بالصيغة التالية: «التخصيص(*) الجـزئي». يضاف إلى ذلـك تشريع الـسـوق السوداء والعمـل الإضـافي والعمـل الرمـادي في قطاع الخدمات. إن الهـدف في هذا المجـال واضـح، والمشروع معلن بشكـل صريح. يبقى أن ننتـظر لنرى إلى أي حـد يمكن تحقيقه. فحتى اللحـظة الحـاليـة لا تتخطى مفاعيله الفعلية مفاعيل سياسية (نيب)(**) مصغرة.

تختلف طبيعة البيريسترويكا اختلافاً كلياً في مجال الصنـاعة الكبـيرة والتجارة الخـارجية وسستام التخطيط بمجمله. فالمشروع هنا يبقى غامضاً وهذا أقل مـا يمكننا قـوله. وبمقـدورنا والحالة هذه أن نضعه في إطار الاحتمالين التاليين: إما «اشتراكية الـسـوق» أو استخدام بعض الإوالات البضـاعية في خـدمة التخـطيط «الاشتراكي». فضـلاً عن ذلك تتميـز الإجـراءات الملموسة بتناقضها، عدا أن تنفيذها يصطدم بعراقيل شبه معمّمة. أمـا المحصلة العملية التي أسفرت عنها هذه العملية فهي الفشل الواضح: لم ينطلق النمـو الاقتصادي بشكـل فعلي من جديد، ولم تتحسن الإمكانات التموينية الموفرة للسكـان بشكل حقيقي. أمـا مستوى معيشـة الشغيلة فقد تراجع عوضاً عن أن يتقدم.

من هنـا الخـوف الحقيقي الـذي يشعـر بـه الغـوربـاتشيفيـون إزاء احتـمـال الالتحـام «الموضوعي» بين الاستياء الجماهيري الصامت ولكن الحقيقي، وديماغوجية «محـافظي» الجهـاز الشعبـويـين التي تعبّر عن سياستهم القائمة عـلى الإعاقة العملية. ومن هنا خوفهم من فشـل البـيريسترويكـا على أرض الـواقع. ومن هنـا هربهم إلى الأمام ـ بفعل الصدمة تقـريباً ـ نحـو

(*) Privatisation: ونترجمها تخصيص حسب ما اتفق عليه غالبية المعرِّبين المختصين. وهي تمثّل سيرورة الانتقال من إدارة القطاع العام للاقتصاد إلى آليات القطاع الخاص وقوانين السوق (م.).

(* *) NEP: وهي إختصار لـ «السياسة الاقتصادية الجديدة»، التي أطلقتها الـدولة السـوفياتية بعد انتهاء الحرب، وقد حلت محل سياسـة «شيوعيـة الحرب»، وتتميـز بإدخـال بعض آليات السـوق إلى التجارة الداخلية والصناعات الصغيرة (م.)

توسيع الغلاسنوست بغية دفع البيريسترويكا من جديد، ونحو دعوة الجماهير إلى التحرك ـ بشكل محدود وإشراف فوقي بالطبع.

غير أن البيريسترويكا، كما تدركها الجماهير الكادحة، تحتوي على سلسلة من العناصر السلبية التي لا تستطيع الدعاوة الغورباتشيفية نفيها، والتي تفسّر شكوك الشغيلة وترقبهم لا بل موقفهم السلبي. فالآثار المباشرة للبيريسترويكا على مستوى معيشة الجماهير تذهب باتجاه الإجراءات التقشفية، فيما تتنامى التفاوتات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يصدم بعمق حسّ العدالة الأولي لديهم ولا يحثهم إطلاقاً على القيام بجهد إنتاجي أكثر كثافة. ويتهدد تنظيم العمل بالتغيّر وبتقويض أسس التماسك والتضامن الطبقيين الأوليين، وهما اللذان ترسخا في المصانع الكبرى والمشاغل خلال حقبة بريجينيف. وتحوم المخاطر بشكل خاص على العمالة الكاملة مُعبّرة عن نفسها في مشاريع التسريحات الواسعة، التي لا تطاول الموظفين وحسب، بل المنتجين والمنتجات ـ وبشكلٍ رئيسي العاملات كما ذُكر في الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي ـ الأمر الذي يعبّر إزاءه الشغيلة عن نفور عميق ويتسبب بمقاومتهم العلنية. كل ذلك سيؤدي إلى إضعاف حسّ المسؤولية عند الجماهير وإلى سوء اشتغال الاقتصاد.

ضمن هذه الشروط يتعمق التضاد بين البيريسترويكا والغلاسنوست أكثر فأكثر، فضلاً عن أن إحداهما تغذّي الأخرى وبدلاً من أن تشكّلا عنصرين مكوّنين لمشروع واحد. وسيدفع منطق صراع المصالح الاجتماعية بالشغيلة إلى الإفادة من الإمكانات التي توفرها الغلاسنوست من أجل بلورة تطلعاتهم ومطالبهم واستيائهم. فكلما اتسعت حريات التعبير والتظاهر، تغلغل التحرك العمالي عبر الثغرات المفتوحة في حصن الدكتاتورية البالي.

تتسع الإضرابات والمطالبة بتشريع حق الإضراب، وتطفو على السطح بُنى التنظيم الذاتي، كما حدث في ياريفان. ويطالب الشغيلة بالاعتراف بهذه البنى سواء في إطار النقابات (القديمة و/أو الجديدة) أو في إطارالسوفياتات التي أعلن غورباتشيف بتهور عن إنعاشها من جديد. أنهم يلجأون في مناسبات عديدة إلى المجال الديموقراطي الذي اكتسبوه لإعادة طرح إجراءات البيريسترويكا الملموسة التي تتعارض مع مصالحهم على بساط البحث.

فضلاً عن ذلك يؤدي التناقض بين البيريسترويكا والغلاسنوست إلى تناقض آخر على مستوى دينامية الغلاسنوست نفسها، وهي دينامية لا يزال يعرقلها حتى اليوم، وقبل أي شيء آخر، مبدأ الحفاظ على الحزب الواحد. وهذا ما يرتبط بالحفاظ على الرقابة التي لا تزال رقابة فعلية على الرغم من الحدود التي فرضت عليها، كما يرتبط بغياب الحرية النقابية الحقيقية، وبوزن جهاز الكا. جي. ب. في الحياة الاجتماعية (وبالتحديد عبر إشرافه المباشر على التظاهرات العامة). ويترتّب على ذلك انعدام سيادة السوفياتات، أي السلطة الفعلية

لاث نينه (الجماهير العمال بالمعنى العام للتعبير). حيث تفترض مثل هذه السلطة، مسبقاً، حق الجماهير في تقديم مرشحيها وانتخابهم. فضلاً عن حقها وقدرتها على التوافق حول برامج سياسية بديلة، مميزة عن برامج قيادة الحزب الشيوعي السوفياتي.

ينطوي غياب التشريع لسستام التعددية الحزبية ـ أي تعددية الأحزاب التي تقبل الاعتراف اعترافاً فعلياً بالدستور الاشتراكي، بغض النظر عن خلفيتها الايديولوجية ـ على تقييد قاطع للديموقراطية الداخلية في الحزب الشيوعي نفسه. وينطوي تحديداً على غياب حق الاتجاهات، وحق الأقلية في التحلق حول برنامج واحد، حيث أن كل اتجاه أقليّ داخل الحزب الشيوعي السوفياتي يمكن أن يُعتبر حزباً آخر قائماً بالقوة. إن التجربة الستالينية وما بعد الستالينية قد بيّنت إلى أي حد يمكن أن تصل التكاليف المخيفة التي تتكبدها البروليتاريا السوفياتية والعالمية، والشعب السوفياتي والبشرية بأكملها نتيجة انعدام الديموقراطية.

سوف تزداد هذه التناقضات حدّة، وسوف تعبّر عن نفسها بشكل متزايد بأفعال سياسية، بما فيها ظهور تحركات جماهيرية خلال الأشهر والسنوات القادمة. وهي قد بدأت منذ الآن على أي حال.

- V -

لا تقلّ سياسة غورباتشيف الخارجية تناقضاً عن سياسته الاقتصادية والداخلية وهي محكومة بضرورة مادية: زيادة الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الجماهير، عبر كبح السباق إلى التسلح، والحصول على قروض ضخمة من الامبريالية بغية تمويل استيراد التكنولوجيات الرائدة. فالمبادرات المتلاحقة الخاصة بنزع السلاح؛ وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، ومشاريع الحلول السلمية الخاصة بـ «الصراعات الاقليمية» الملحة على حساب الثورة في أميركا الوسطى وحركات التحرر في جنوب افريقيا وأماكن أخرى، واقتراحات «تعميق» التعايش السلمي لا بل التعاون مع الامبريالية، كل ذلك يتلاءم مع الغاية نفسها.

يستحيل علينا أن نوافق على هذا التوجه الجديد أو نرفضه جملةً وتفصيلاً. إنه يحمل دون شك بعض العناصر الجديدة، غير أنه لا يزال منطبعاً بالبراغماتية الانتهازية التي ميّزت السياسة الخارجية لستالين وخروتشيف وبريجنيف، وهي سياسة براغماتية ما زالت سارية المفعول منذ أن أخذت البيروقراطية على عاتقها مهمّة الاضطلاع بكل مستلزمات «بناء الاشتراكية في بلد واحد».

إن المبادرات الخاصة بنزع السلاح النووي وانسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان، والاجراءات العتيدة المماثلة في كمبوديا وأثيوبيا، وبشكل خاص الخطوات الأولى باتجاه سحب الجيش السوفياتي من أوروبا الشرقية ـ إنها كلها إجراءات ينبغي دعمها على وجه الاجمال. فهي تقدم لجماهير الشغيلة في العالم أجمع صورة جلية عن الوضع الدولي، فتظهر الامبريالية كمصدر أساسي لمخاطر الحروب التي ما زالت تنوء بثقلها على الجنس البشري. وتُفقد الدعاوة القائلة بأن الاتحاد السوفياتي لا يقل عدوانية عن الامبريالية ـ لا بل إنه أكثر عدوانية «وخطورة» منها ـ مصداقيتها إلى حد بعيد، الأمر الذي يفسح المجال واسعًا أمام المبادرات السياسية المعادية للامبريالية والمعادية للرأسمالية، خاصة في البلدان الامبريالية نفسها.

غير أن الآثار الايجابية لهذا الانفتاح الغورباتشيفي تتعارض جزئيًا مع المراجعة النظرية الجديدة التي أطلقها غورباتشيف ومعاونوه ومستشاروه. فبغية «عقلنة» التحول نحو «التعايش السلمي المعمّق» جرى تطوير «التفكير الجديد» الذي يرى أن الاحتكارات الامبريالية باتت «سلمية»، ويرى أن مناطق الصراع بين الدول، بل بين الطبقات الاجتماعية، قد تقلصت. كما يرى أن الرأسمالية قد خففت من غلوائها لا بل قد حلّت تناقضاتها الداخلية، ويرى أخيراً أن عصراً من الوفاق والتعاون الطبقي قد حلّ محل الصراع الطبقي.

هذا ما يدفع الاشتراكية ـ الديموقراطية العالمية والبورجوازية الليبرالية الأوروبية لأن تهلّلا وتعلنا: «ألم نقل لكم ذلك منذ سبعين عاماً، لم نقل لكم إن الثورة العالمية هي أسطورة، وأسطورة ذات نتائج ضارّة. لقد كان تأسيس الأممية الثالثة خطأ كارثياً. فوحده المسار التدرجي يؤدي إلى التقدم الاجتماعي، وليس المسار الثوري. لقد ماتت الماركسية وقد أُعلن موتها في موسكو (وفي بكين) نفسها» إن إعلان هذا النصر، المتسرع والمتبجّح، يخفي بصعوبة ذلك الخوف المتنامي من «عدم الاستقرار» الذي قد يتعمم على أوروبا الرأسمالية وغيرها، بفعل «عدم الاستقرار» المحتمل في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية. إنه الخوف الذي لا يعبّر عنه إلاّ هذا الشعار: «أيها المحافظون (والحكام) في العالم أجمع، اتحدوا».

مع ذلك إذا ما درسنا بعناية تاريخ القرون الأخيرة، نلاحظ أن الثورات هي نتاج التناقضات الاجتماعية والسياسية الحادّة وليس المؤمرات التي يدبّرها «قادة الأوركسترا» القابعون في الظل كائناً من كانوا. فالفهم المادي للتاريخ يتعارض مع الفهم البوليسي للتاريخ. فحتى لو لم يعد ثمة إمرؤ واحد ليقوم بدفع الثورة في موسكو (وهذا ليس بالأمر

الجديد برأينا. إنه هو الحال منذ أكثر من نصف قرن) فسوف تندلع الثورات، والكثير من الثورات.

غير أنه، وحتى ذلك الحين، سوف تعزّز العقيدة «الجديدة» الآتية من موسكو الغموض الايديولوجي، وتشجع على الشك بالنضال المعادي للرأسمالية، وهذا بالتأكيد أمر سلبي. وقد يؤدي ذلك الالتقاء ما بين المراجعة النظرية والضغوط السياسية على حركات التحرر لدفعها إلى الاعتدال وإلى القبول بالتنازل أمام الامبريالية والرأسمالية في أكثر اللحظات حرجاً في الصراع الطبقي العالمي، قد يؤدي إذن إلى هزائم ثورية خطيرة، الأمر الذي سيكون أكثر سلبية بعد. ولنأمل في أن يشكل تطور الاتحاد السوفياتي والنضالات الجماهيرية في باقي أصقاع العالم قوة مضادة موازية لهذا المنحى.

— VI —

إلى أين يتجه الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف؟ ما هي المؤديات المحتملة للتحولات الجارية حالياً في هذا البلد؟

فلنستبعد بادىء ذي بدء احتمال عودة الرأسمالية إن بشكل «عفوي» أو بفعل خطة مبيتة لدى غورباتشيف، أو بفعل الإرادة الشعبية. فالاعتقاد بإمكانية عودة الرأسمالية «عفويًا» فقط بفعل النتاج التراكمي لإعادة الملكية الخاصة إلى بعض القطاعات الإقتصادية، واتساع إوالات السوق، وضغط السوق العالمي هو ضرب من ضروب الاستهانة بالدور المستقل للعامل السياسي وللدولة وللقوى الاجتماعية في الثورات المضادة. وهذا ما لا يقبله عقل. فكما أنه لا يمكن القضاء على الرأسمالية بشكل تدريجي، كذلك الأمر لا يمكن أن تتم إعادتها تدريجياً.

أما الاعتقاد بأن غورباتشيف أو الجناح «الليبرالي» في البيروقراطية بمجمله يرغب أو قد يرغب بإعادة الرأسمالية، فهو الآخر ضرب من ضروب الأستخفاف الكامل بطبيعة امتيازات هذا الجناح وسلطته وأسسها ومداها. إن 90% منه سوف يخسر بهذه العملية أكثر مما سوف يكسب. إن هذا الافتراض يشبه القول بأن هذه الشريحة قادرة على المجازفة، وعلى طريقة الهارا - كيري نفسها التي ستعيد بواسطتها الرأسمالية، بالقبول بسلطة حقيقية للسوفياتات، أن بالإحاطة بها هي بالذات من قِبل البروليتاريا.

تبقى الفكرة القائلة بأن العمال، الذين يشكلون أكثر من ثلاثة أرباع الشعب السوفياتي، سوف يُبدون استعداداً للتخلي عن المصانع الكبرى، التي بنوها هم أنفسهم

وبكثير من التضحيات، لصالح أصحاب الملكيات الخاصة. وذلك أيضاً كمن يفترض أن العمال قد يكونون مستعدين للاستهتار بمصالحهم المادية الأولية جداً. إن هؤلاء سيُعْلِمون كل من يحمل هكذا افتراض بعدم استعدادهم لذلك على الاطلاق.

ولكن ماذا بصدد المؤديات الأكثر واقعية للتجربة الغورباتشيفية؟ إذا كان الضغط المتنامي للجماهير على الرغم من محدوديته الدائمة وتقْنِيَتِه المستمرة - كافياً لإبطال فعل الإعاقة والتخريب اللذين تقوم بهما الشرائح الأكثر محافظة والأكثر جموداً في البيروقراطية؛ وإذا تم تجديد الجهاز وتحديثه تدريجياً بفعل التأثير المركّب للغلاسنوست وإدخال العناصر الشابة إليه، وإذا ما طالت تجربة غورباتشيف بما فيه الكفاية دون أن يجري وضع حدّ لها بشكل حاسم ودونما تبديد البخار الذي تخزّنه، وإذا ما تدفقت القروض الرأسمالية، فيما تكون البيريسترويكا قد أتت ثمارها، بما في ذلك على مستوى معيشة الجماهير (بعد خمس سنوات؟ عشر سنوات؟ من يدري؟)، في هذه الحالة تكون تجربة غورباتشيف قد حققت نجاحاً مظفراً للجناح الإصلاحي في البيروقراطية.

الواقع أنه بين السيناريوهات الأربعة التي سنستكمل عرضها فيما يلي يبدو السيناريو الأول الذي أشرنا إليه الأضعف احتمالاً. فهو يستهين إلى حد بعيد بوزن عناصر المقاومة التي ينبغي لهذا الجناح أن يتغلب عليها، فضلاً عن التناقضات الاجتماعية والسياسية التي تعترض أيّ حل «إصلاحي» لهذه التناقضات.

أما الاحتمال الثاني فهو إمكانية الالتفاف على غورباتشيف بفعل تضافر تجذّر جزء من الكوادر القيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي وتحركات جماهيرية معادية للبيروقراطية أكثر اتساعاً بكثير ما هو حاصل اليوم. وقد ينجم عن ذلك «ربيع موسكو» على صورة ربيع براغ. وعندها ترى القوى المحافظة في غورباتشيف أهون الشرور مقارنة مع مخاطر الثورة الآتية من تحت. إن هذا المآل لمسار غورباتشيف هو الآخر ضعيف الاحتمال وإن كان أكثر احتمالاً من الأول. إنه يتوقف بشكل رئيسي على مدى التحركات الجماهيرية واتساعها في السنتين أو الثلاث سنوات القادمة، ومدى التمايزات والتجذر واتساعها داخل الحزب الشيوعي نفسه.

إن السيناريو الثالث المحتمل لمآل المسيرة الغورباتشيفية هو الأكثر تشاؤماً؛ إنه سيناريو الفشل. إذا لم تتطور التحركات الجماهيرية أبداً، بفعل تدهور شروط حياة الطبقة العاملة وعملها تحديداً، وإذا كانت البيريسترويكا عبارة عن فشل اقتصادي، فقد يُقدِّر الجناح المحافظ في النوموكلاتورا أن الغلاسنوست تنطوي على مخاطر لا طائل تحتها. ويستطيع عندها أن يوقف

بشكل حازم عملية إضفاء الديموقراطية. وهذا لا يفترض بشكل آلي إبعاد غورباتشيف علماً أنه احتمال لا ينبغي استبعاده. لكنه يفترض في جميع الأحوال تهميشه وقلب المسار المتبع حالياً بحزم، بما في ذلك احتمال القيام بتصفيات ـ ولئن كانت انتقائية ومعتدلة ـ في الأوساط الإعلامية ومجموعات المعارضة.

ولكن حتى في هذه الحالة، لن يكون هناك عودة إلى الوضع القائم السابق. فثمة قوى كثيرة قد استيقظت، وثمة شهيات كثيرة قد استثيرت، وثمة عيون كثيرة قد تفتحت، وثمة أفواه كثيرة قد بدأت بالصراخ، وثمة حريات كثيرة في النقد واستقلالية العمل قد تم اكتسابها، حتى ليستحيل كمّها وكتمها وإغماضها وتغطيتها بطبقة فولاذية دكتاتورية على النمط البريجينيفي، حتى لا نقول على النمط الستاليني. فأي قمع يبلغ اتساع قمع الثلاثينات هو أمر بعيد عن التصور ضمن هذه الشروط، وأي «تطبيع» على الطريقة التشيكوسلوفاكية سوف يصطدم بمعارضة أقوى بعشرات المرات من تلك التي جرت في تشيكوسلوفاكيا. غير أن تأثير أي فشل واضح لاصلاحات غورباتشيف، وأي إيقاف للغلاسنوست، على شلّ التحركات وإثارة الاحباط ـ وإن على المدى القصير ـ سيكون بكل تأكيد كارثة بالنسبة للاشتراكية، سواء في الاتحاد السوفياتي أو على الصعيد العالمي.

ويبقى الاحتمال الرابع؛ إن التأخرات التي قد تحصل على مستوى تحسين شروط حياة الطبقة العاملة وعملها سوف تُغيِّر تدريجياً، من اليوم حتى سنتين أو ثلاث سنوات، من تشكيك هذه الطبقة الترقبيّ واستيائها الحاد لتدفعها باتجاه تحركات جماهيرية مستقلة تزداد اتساعاً. وسوف تستوعب الجماهير في الوقت نفسه الامكانات التي توفرها الغلاسنوست لاطلاق حركة تنظيم ذاتي أكثر فأكثر مُرَكّزة. وترشح نفسها للممارسة المباشرة للسلطة. ويتخذ شعار «كل السلطة للسوفياتات» محتواه الكلاسيكي كاملاً، في سياق اجتماعي ـ اقتصادي أكثر ملاءمة بكثير ممّا كان عليه هذا المحتوى في الأعوام 1917 و 1923 و1927. وتنبثق قيادة سياسية جديدة، شيوعية، بالمعنى الأصيل والحقيقي للتعبير من البروليتاريا والانتليجنسيا الاشتراكية الجذرية لتساعد الجماهير على تحقيق أهدافها الرئيسية. وتنتصر الثورة السياسية بالمعنى الماركسي للتعبير.

لا ينفي السيناريو الثالث والرابع أحدهما الآخر على المدى الطويل. بل إن واحدهما قد يغذّي الآخر. فتعزيز الدكتاتورية ـ أي فشل غورباتشيف ـ قد يؤدي في نهاية المطاف إلى التسبب بانفجار جماهيري ثوري. ومع ذلك يبدو لنا هذان المآلان أكثر احتمالاً، حتى في تداخلهما، من سالفيهما. فهما ينطلقان من تقويم أكثر واقعية لعمق التناقضات الاجتماعية التي تمزّق المجتمع السوفياتي.

إنهما ينطويان بشكل خاص على مفاعيل التماس بين اليقظة الجماهيرية في الاتحاد السوفياتي وتأثيرات صعود النضالات العمالية والشعبية في البلدان الامبريالية، التي من المحتمل أن يحفزها الركود القادم في هذه البلدان.

والنتيجة تتلخص بكلمات قليلة. لقد بدأ الاتحاد السوفياتي يتحرك بعد ركود، ولن يقوى أحد على إيقاف حركته. لقد انكسر الجليد بصورة نهائية. فهل يتحول ذوبان هذا الجليد إلى جدول صغير، أم إلى شلال، أم إلى تيار جارف لا يُبقي ولا يذر؟ من السابق لأوانه أن نجيب عن هذا السؤال، لكن من الثابت أن ثمة ما يتحرك! لقد زال كابوس الستالينية وكابوس البريجينيفية إلى غير رجعة، وصار بوسع الشعب السوفياتي والبروليتاريا والأممية والبشرية بأسرها أن يتنفسوا الصعداء. لم يعد العالم على ما كان عليه من قبل.

15 آذار/مارس 1989

آرنست ماندل



الفصل الأول

التناقضات الموضوعية في المجتمع السوفياتي وظواهر الازمة المتنامية

سادت لفترة طويلة في الغرب وجهتا نظر خاطئتان حول الواقع السوفياتي. الأولى تصوّر الاتحاد السوفياتي كمجتمع متحجّر وتوتاليتاري، حيث يشكّل الإشراف البيروقراطي على مجمل الحياة الاجتماعية سبباً للجمود والثبات شبه الكلي. فقد نجحت البيروقراطية باحتواء كل شيء في سستامها، بما فيه العمل في السوق السوداء والفساد والجريمة وسوء الإشتغال الاقتصادي وجاذبية النموذج الاستهلاكي الغربي. ويقدّم عدم تسيس السكان برهاناً أخيراً على نجاحها. وانطلاقاً من هذا الواقع يستطيع السستام إعادة إنتاج نفسه إلى ما لا نهاية. ويزايد جزء هام من «المنشقين» اليمينيين على هذا التحليل. مثل الكسندر زنيوفييف[1]، فيما تسود وجهة النظر نفسها في صفوف أغلبية البورجوازيين المختصين بأوضاع الاتحاد السوفياتي.

أما وجهة النظر الثانية فتصور المجتمع السوفياتي، على العكس من ذلك، كمجتمع دينامي بشكل رئيسي. حيث يكون التقدم الاقتصادي وارتفاع مستوى المعيشة، ومهارة الشغيلة وارتقاؤهم الاجتماعي المتناميان مبررات لغياب أي معارضة سياسية شعبية، وفي الوقت نفسه للضغط المستمر لصالح إصلاحات تقدمية لا يمكن للبيروقراطية أن تتخلف عنها إلى أبد الآبدين. فالأمر المطروح على جدول الأعمال منذ وفاة ستالين عام 1953، هو موجات متلاحقة من الإصلاحات، التي تجعل الاتحاد السوفياتي يقترب أكثر فأكثر من نموذج المجتمع الاشتراكي كما تخيله كل من ماركس ولينين. أما إصلاحات غورباتشيف وهي الأخيرة في سياق سلسلة طويلة، فتبيّن حيوية الجسم الاجتماعي وصحته الأساسيين. وسيغدو مجرى الإصلاحات الجذرية وإضفاء الديموقراطية مجرى لا رجعة فيه. ولم تَسُد وجهة النظر هذه في

---

(1) أنظر بوجه خاص كتاب ألكسندر زينوفييف. HOMO Sovieticus الإنسان السوفياتي؛ وللكاتب نفسه الشيوعية كأمر واقع.

أوساط الأحزاب الشيوعية المقّربة من السوفيات وحسب، بل إنها تظهر بشكل متزايد في أوساط الشيوعيين الأوروبيين، لا بل لدى جزء هام من الاشتراكيين ـ الديموقراطيين الأوروبيين، وفي طليعتهم الحزب الاشتراكي ـ الديموقراطي في ألمانيا الشرقية وحزب الشغيلة[2].

إن التحليل الموضوعي للواقع السوفياتي وتطوره خلال الثلاثين سنة الأخيرة يفضي إلى الإستنتاج بأن وجهتي النظر هاتين هما خاطئتان. إنهما لا تأخذان بالاعتبار الطبيعة المتناقضة للمجتمع السوفياتي وتطوره المتناقض، الذي هو عبارة عن تركيب من الدينامية والجمود.

وتنجم الدينامية عن النمو الاقتصادي والاجتماعي، نتاج ما تبقى من مكاسب ثورة اكتوبر، وهو نتاج ضخم على المدى الطويل. علماً أنه لا زال يتباطأ عاماً بعد عام. وقد أدى هذا النمو إلى تحويل البلد تحويلاً عميقاً بالمقارنة على ما كان عليه في الأربعينات والخمسينات، وحتى في الستينات.

أما الجمود فهو ينجم عن الهيمنة البيروقراطية على الدولة والمجتمع. ويشكل هذا العيب الأساسي عائقاً أمام النمو المستقبلي. حيث إنه يحرم البلد، وقبل كل شيء جماهيره الكادحة والشبيبة والنساء والانتليجنسيا الخلاقة «والأقليات القومية و«الفقراء الجدد»، من جزء هام من ثمار النمو السابق[3].

هذا هو التناقض الذي يحكم اليوم الوضع في الاتحاد السوفياتي[4]، وهو الذي يحدِّد مستقبله المباشر، وهو الذي يفسِّر مشاغل فريق غورباتشيف، ومخاوفه لا بل ضيقه ـ هذا الفريق الذي أصبح بإمكاننا أن نجري كشف حساب بتجربته بعد انقضاء ثلاثة أعوام

---

(2) أنظر بوجه خاص تعليق القيادي الشيوعي التشيكي المهاجر ملينار في المجلة الألمانية الغربية سوسياليزموس، نيسان/أبريل 1986؛ بالمقابل يعبِّر خوريس ميدفيديف في كتاب له صدر حديثاً، غورباتشيف، عن رأي أكثر زهداً وتشاؤماً، وكذلك الأمر بالنسبة لماري لاڤينيه في لوموند ديبلوماتيك، شباط/فبراير 1986.

(3) حول الأسس النظرية الماركسية التي ينطوي عليها هذا التحليل للواقع السوفياتي، أنظر بحثنا «البيروقراطية والانتاج السلعي» في مجلة الأممية الرابعة أيار/ مايو 1987.

(4) يشدِّد جان رادڤاني أيضاً في كتاب شديد الأهمية وتحت عنوان معبِّر جداً الاتحاد السوفياتي في خضم الثورة، على الطابع المتناقض للمجتمع السوفياتي ويشير إلى انه قد سادت في السابق نظرة وحيدة الجانب للمجتمع السوفياتي على نحو مبالغ فيه سواء في الغرب أو في الشرق. لسوء الحظ يأتيه وضوح الرؤية هذا بشكل متأخر قليلاً. ففي عام 1982 نشر الكاتب نفسه كتاب عملاق المفارقات حيث لم يشر حتى إلى غالبية التناقضات الصارخة التي يدينها غورباتشيف نفسه اليوم.

عليها ـ وهو مصدر حملته الشعبوية لصالح «الإصلاحات الجذرية» وعجزه عن تحقيقها بشكل كاف لإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي والتقدم نحو الاشتراكية.

منذ العهد البريجنيفي، يمر الاتحاد السوفياتي بأزمة نظام فعلية. ولقد لفت المراقبون، بمن فيهم أكثرهم سطحية. إلى ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية ومعبِّرة عن هذه الأزمة: عدم قابلية الجسم القيادي للعزل وبالتالي شيخوخته وذلك على جميع المستويات، السياسة المسماة بسياسة استقرار الكوادر، جمود متنام بمواجهة الخيارات السياسية، جمود الايديولوجية المسيطرة وعدم فعاليتها المتنامية. أما النقاد الأكثر جدّية فيربطون هذه الظواهر بأزمة البنى الاقتصادية والسياسية التي تعصف بالمجتمع السوفياتي.

■ تباطؤ النمو الاقتصادي والتأخر التكنولوجي المتفاقم

إن التعبير الأكثر وضوحاً عن أزمة النظام هذه هو تباطؤ النمو الاقتصادي فمنذ أكثر من عشرين عاماً لا يزال هبوط معدل النمو منتظماً من خطة خمسية إلى خطة خمسية تالية:

جدول رقم (1)

نمو الدخل القومي (معدّل سنوي لكل خطة خمسية)	
1951 - 1955: 11,2 %	1971 - 1975: 5,75 %
1956 - 1960: 9,2 %	1976 - 1980: 4,75 %
1961 - 1965: 6,6 %	1981 - 1985: 3,5 %
1966 - 1970: 7,75 %	

جدول رقم (2)

النسب المئوية لكل خطة خمسية[5]

	1966 1970	1971 1975	1976 1980	1981 1985
الناتج الاجتماعي الاجمالي	43	36	23	20
الناتج المادي الصافي المستخدم	41	28	21	17 - 18
الناتج المادي الصافي تبعاً للفرد الواحد	33	24	18	15
الناتج الصناعي القائم	50	43	24	20

* أرقام مؤقتة

جدول رقم (3)

النسب المئوية للنمو السنوي

	1970 - 1966		1975 - 1671		1980 - 1976		1985 - 1981		- 1986 1990
	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة	الواقع	الخطة
الناتج المادي الصافي المستخدم	6,9	7,1	6,7	5,1	4,7	3,8	3,4	3,2	3,5 - 4
الناتج الداخلي القائم	8,1 - 8,5	8,4	8,0	7,4	6,3	4,4	4,7	3,7	3,9-4,4
البناء	-	7,4	7,5	6,2	-	2,1	-	-	-
الناتج الزراعي القائم	4,5	3,9	3,7- 4	0,5	3,0	1,0	2,5	1,1	2,7- 3
المداخيل الفعلية بالنسبة للفرد الواحد	5,4	5,9	5,5	4,4	3,9	3,4	3,1	2,2	2,5- 3
الاستثمارات	8,2	7,5	6,7	7,0	3,2	3,4	1,5- 2	3,5	3,5 - 4
إنتاجية العمل الصناعي	6,0	5,7	6,8	6,0	5,5	3,2	4,2	3,2	4,2 - 4,8

---

(5) الدليل الاحصائي السنوي، موسكو، سنوات مختلفة. مرجع مذكور في كتاب انريك بابلازويلو مانسو. «بانوراما شاملة عن الاقتصاد السوفياتي، 1965 - 1985». في الـ ICE، تموز/ يوليو 1987؛ اللجنة الاقتصادية لأوروبا في الأمم المتحدة. «دراسة حول الوضع الاقتصادي في أوروبا»، سنوات مختلفة، يوردها بالازويلو مانسو، المرجع المذكور.

وكما يشير جاك سابير، وفرنسوا سيرو (صاحب أفضل كتاب حتى اليوم عن الاقتصاد السوفياتي) فإن هذه الأرقام تضخّم في الواقع النمو الفعلي للاقتصاد السوفياتي، إذ أن مفهومي «الناتج الاجتماعي القائم» و«الناتج المادي الصافي المستخدم» يمثلان مجموع أرقام الأعمال. فإذا شهدنا من سنة لأخرى تضخماً في استهلاك المواد الوسيطة (من خلال التبذير أو تنامي انعدام الفعالية) للإنتاج النهائي نفسه، فإننا نحصل على نمو في الناتج الاجتماعي القائم والناتج المادي الصافي المستخدم. فضلاً عن ذلك تبدو الفرضية القائلة بإمكانية وجود مؤشر أسعار ثابت إجمالاً أو في انحدار خفيف إمكانية غير واقعية إذا ما أخذنا بالاعتبار قدرة المديرين على زيادة أسعار المواد المسماة جديدة، وهي تشكل في الواقع بين 25% - 30% من الإنتاج الجاري. ويستنتج سابير أنه ينبغي «إزالة تضخيم» هذه المؤشرات الرسمية ويقترح الجدول النهائي التالي:

جدول رقم (4)

	معدل النمو السنوي المتوسط(6) (معطيات مصحّحة)	
	1975 - 1979	1980 - 1984
الناتج الاجتماعي القائم	2,64 %	1,7 %
الناتج الصناعي	2,24 %	0,63 %
إنتاجية الصناعة	0,47 %	0,07%

ويذهب آبل ج. اغانبيغيان المستشار الاقتصادي الرئيسي لميخائيل غورباتشيف، إلى أبعد من ذلك، إذ يؤكد بوضوح أن معدل نمو الاقتصاد السوفياتي كان في منزلة الصفر طوال الخطة الخمسية الحادية عشرة (1985 - 1981)، آخذاً بالاعتبار ارتفاع الأسعار المرتبط بالتغييرات التي طرأت على نوعية المنتوجات وحلول المنتوجات الغالية محل المنتوجات ببخسة الثمن دون تحسين النوعية بالنسبة للمستهلك. وهذا ما يبينه الرسم البياني التالي:

(6) جاك سابير. «أزمة وتحولات في الاقتصاد السوفياتي» في البديل الجديد، العدد 4، كانون الأول/ ديسمبر 1986؛ فرانسوا سيرو، السستام الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي.

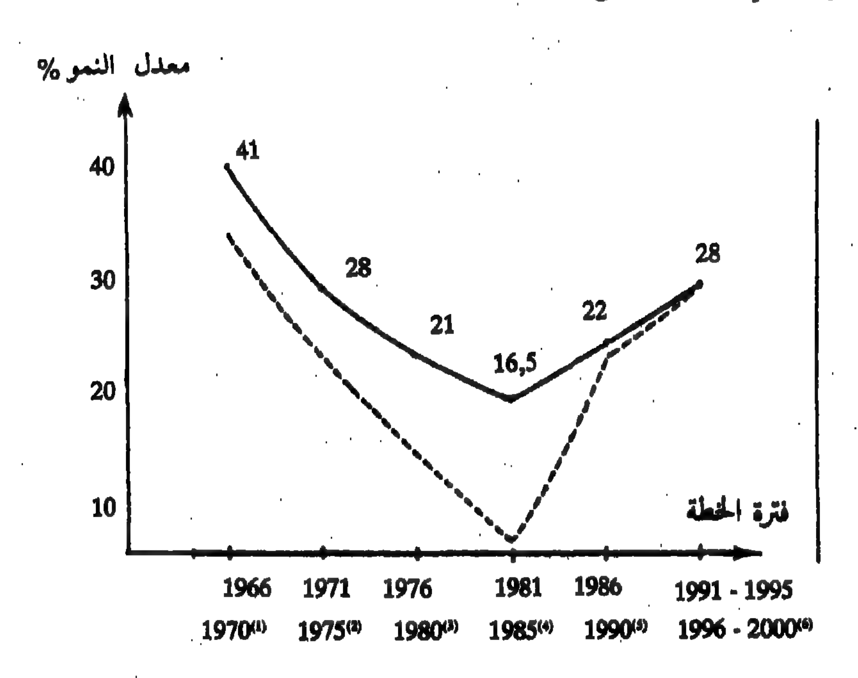
رسم بياني رقم (1)

تطور نمو الدخل القومي(7)

(معدل النمو على امتداد الخطة الخمسية)

الدخل القومي —

الدخل القومي بعد التصحيح . . .



(1) ـ (الخطة الثامنة)، (2) ـ (الخطة التاسعة)، (3) ـ (الخطة العاشرة)، (4) ـ (الخطة الحادية عشرة)، (5) ـ (الخطة الثانية عشرة)، (6) ـ (معدل وسطي ـ الخطتان الثالثة عشرة والرابعة عشرة).

---

(7) آبل ج. أغانبيغيان، البيرويسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج.

أما الدليل الذي يؤكد هذا الاتجاه نحو الجمود فنجده على مستوى الأرقام المطلقة حيث حصل هبوط في الإنتاج، وتحديداً بالنسبة لإنتاج الفحم في الأعوام 1979، 1980 و 1981؛ وإنتاج الصلب في الأعوام 1979، 1980 و 1982؛ والآلات ـ الأدوات لقص المعادن في الأعوام 1979، 1980، 1981 و 1982، والسيارات في عامي 1981 و 1982 ومن جديد في العام 1985، والنفط والفحم والصلب والورق والاسمنت وحتى الساعات وأجهزة الراديو[8]. ويضيف أغانبيغيان أن الإنتاج قد انخفض بالحجم المادي بين عام 1979 و 1982 بنسبة % 40 للمنتجات الصناعية.

إن هذا الانخفاض المنتظم في معدل النمو يضع قادة البيروقراطية السوفياتية بمواجهة خيار مقلق .فعندما يساوي حجم النمو الفعلي 4% أو 4,5%أو يتخطى هذه النسبة، فإنه يرفع كل عام حجم الاستثمارات (استكمال تصنيع البلد وتحديثه) وحجم الانفاق العسكري (المشاركة في سباق التسلح لبلوغ «التوازن العسكري» أولاً ومن ثم الحفاظ عليه مع الامبريالية) ورفع مستوى الجماهير، حتى ولو بمعدل متواضع . وعندما يهبط معدل النمو إلى 3% أو ينخفض عن هذا المعدّل، لا يعود بالإمكان بلوغ هذه الأهداف الثلاثة على التوالي، وهي التي حددتها البيروقراطية لنفسها منذ وفاة ستالين، نظراً للتطور الديموغرافي المتواضع ولكن المستمر.

إن تباطؤ النمو الاقتصادي هو أبعد من أن يكون نتيجة للتنامي المتسارع للاستهلاك الشعبي، إنه يترافق في الواقع مع تباطؤ أكثر وضوحاً منه في مصاريف الاستهلاك:

الجدول رقم (5)

معدل النمو السنوي لمصاريف الاستهلاك بالنسبة للفرد الواحد في الاتحاد السوفياتي[9] (بالمئة)

	1966 1970	1971 1975	1976 1980	1981
الاستهلاك الإجمالي	5,1	2,9	2,2	1,8
سلع	5,4	2,8	2,1	1,8
منها المواد التموينية:	4,3	1,6	1.0	1,4
دائمة	7,1	3,0	3,1	2,1
وغير دائمة	9,1	10,0	5,4	2,7
خدمات	4,3	3,0	2,5	1,9
منها الشخصية	5,8	4,6	3,4	2,1
التعليم	2,9	1,5	1,6	1,3
الصحة	3,2	1,4	1,4	−0,2

(8) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف؛ ص 66.

(9) ج. شرودر، «مستوى المعيشة السوفياتي» في «الاقتصاد السوفياتي في الثمانينات»، الجزء الثاني.

والحق أن الوضع أفضل بالنسبة لسلع الاستهلاك الدائمة:

جدول رقم (6)

تجهيزات منزلية بالوحدات، لكل مئة عائلة.			
	1965	1975	1984
أجهزة راديو	59	79	96
أجهزة تلفزة	24	74	96
برادات	11	61	91
غسالات	21	65	70
مكانس كهربائية	7	18	37

هكذا فإن من الأحرى بانخفاض معدل نمو إنتاج هذه السلع أن يعكس حالة إشباع في الحاجات التي جرت تلبيتها والتركيز على حاجات بديلة. لكن النوعية السيئة للعديد من هذه المنتوجات فضلاً عن النقص في قطع الغيار يؤدي إلى مشكلات عدم كفاية لدى المستهلكين.

وتبقى مشكلة السكن إحدى المشكلات الحادة، علماً أن الوضع يتحسن ببطء على هذا المستوى.

جدول رقم (7)

المساحة المأهولة في المدينة بالنسبة للفرد الواحد[10]		
1965	:	10,2 م^2
1970	:	11,2 م^2
1975	:	12,2 م^2
1980	:	13,1 م^2
1984	:	13,9 م^2

(10) الجداول مستقاة من .Narodnoié Khozjaistro SSSR v 1972g و Narodnoié Khozjaistro SSSRv 1984. والمعطيات المتأتية منها مذكورة في Osteuropa، آب/أغسطس ـ أيلول/سبتمبر 1986، في مقالة لماريا ـ أليزابيث روبان.

بالنسبة للسيارات الخاصة، ثمة 14% من أصحاب البيوت الذين يملكون سيارة واحدة، غير أن الإنتاج السنوي يجمد عند حدود المليون وثلاثمائة ألف سيارة في العام. وتبلغ مهل التسليم ثماني سنوات في المتوسط.

هذا الجمود النسبي لمستوى المعيشة، تعيه الجماهير الشعبية وعياً كاملاً. وتبعاً لاستفتاء أجراه معهد التحقيق السوسيولوجي في أكاديمية العلوم في العام 1985، ونقلته أسبوعية أنباء موسكو (لكن ليس في النسخة السوفياتية التي تصدر باللغة الروسية)، ثمة 45% من المستجوبين الذين يقدّرون أن الخدمات الطبية متراجعة عما كانت عليه منذ عشر سنوات و52% يعتبرون أن المتاجر قد نقص تموينها، فيما يعتبر 54% أن خدمات النقل المشترك أصبحت أكثر سوءاً.

إن التعبير الأكثر دراماتيكية عن هذا التباطؤ هو شبه الجمود في إنتاج المزروعات، خاصة منها مزروعات العلف، التي تجعل الاتحاد السوفياتي معتمداً منذ سنوات على استيراد المنتوجات الزراعية بشكل واسع من البلدان الرأسمالية (الأرجنتين، كندا، الولايات المتحدة الأميركية، فرنسا وأستراليا). وعلى عكس الطرح الواسع الانتشار في الشرق كما في الغرب، فإن هذه المنتوجات المستوردة لا تتناول العلف وحسب، بل تشتمل أيضًا على الحنطة بشكل خاص لتحسين نوعية المعجنات المنزلية كيما تقترب من شروط المخبز. وفي العام 1986، كان ثمة 15,7 مليون طنٍ من الحنطة من أصل 26,8 مليون طنٍ من المنتوجات المستوردة (يوري تشيرنينكو، في كتاب أعده آفاناسييف، المخرج الوحيد، ص 291).

وقد تضاعفت، بفعل هذا الواقع، نتائج الركود الطويل للاقتصاد الرأسمالي العالمي على الاقتصاد السوفياتي. وخضعت المنتوجات التي يصدّرها السوفيات (أساساً الغاز والبترول والذهب) لتقلبات الأسعار العنيفة. ولم تتأمن الموارد الضرورية لاستيراد السلع ذات التكنولوجية العالية بشكل آلي. فالركود يحفّز إعادة التسلّح الامبريالي الذي يعزّز بدوره إوالات الضغط على استخدام الموارد المتوفرة للتطور الاقتصادي في الاتحاد السوفياتي. وهكذا فإننا ـ على المستوى الموضوعي كما على المستوى الذاتي ـ إزاء أزمة فعلية مركبة، أزمة رأسمالية وأزمة سستام السيطرة البيروقراطي.

أما على المستوى التقني، فإن انخفاض معدّل النمو يعبّر عن الزيادة المنتظمة في الوظيفة الموازية لما نسميه في الاقتصاد الرأسمالي «معامل رأس المال». إن كتلة التوظيفات الضرورية لزيادة الدخل القومي (الإنتاج المادي) بمعدل 1% ترتفع من خطة خمسية إلى خطة خمسية

تالية[11]. ويكمن السبب في التحليل الأخير في عدم الاستخدام المتنامي للموارد المادية، نتيجة سوء اشتغال الاقتصاد العام. كما يكمن في انخفاض إنتاجية العمل البشري:

جدول رقم (8)

الزيادة السنوية لإنتاجية العمل				
	1966 1970	1971 1975	1976 1980	1981 1985
في الصناعة	5,7	6,0	3,2	3,2
في الزراعة	6,6	1,3	2,9	2,6
في البناء	3,9	5,0	1,9	1,6

وقد لخص أندروبوف محصلة سوء الاشتغال هذا في الصيغة الجوهرية التالية - التي استعادها غورباتشيف فيما بعد - «إن ثلث ساعات العمل المدفوعة في الاتحاد السوفياتي هي ساعات مهدورة».

وعلى عكس ما يدّعي التكنوقراطيون في الشرق كما في الغرب، فإن ذلك لا يعود إلى «كسل» العمال أو «ضعف حميتهم» (وكان ستالين يقول بفظاظة: التخريب)، بل إلى الفوضى المعمّمة التي تميز الإدارة البيروقراطية. فسمة هذه الأخيرة التدفق غير المنتظم للمواد الأولية والتفاوتات بين الإنتاج من جهة، وسستام النقل والتوزيع من جهة ثانية، ويعود ذلك جزئياً إلى عقود من التوظيف الناقص في هذين المجالين؛ وإلى نقص قطع الغيار والخسائر التي لا تحصى، وإلى الاهتلاك التدريجي للآلات، والفوضى في مجالي الأسعار والمكافآت التي تؤخر التقدم التقني، الخ.

ونكتفي هنا بذكر مثال واحد على هذا الهدر (ونأتي على ذكر غيره في الفصول اللاحقة). لقد أصبح الاتحاد السوفياتي أول منتج للسماد المعدني عالمياً. لكن الصحيفة اليومية «ترود» تقول إن ربع الثلاثين مليون طن المنتجة كل عام يصير إلى التلف إذ تجري تعبئته في «أكياس غير معدّة

(11) أنظر بوجه خاص شارل اتيان لاغاس، المشروع السوفياتي والسوق. ص. 617 - 616.

للنقل» ويتم تسفيرها في حافلات «دون أبواب وسقفياتها مليئة بالثقوب». وما يتبقى منها يُترك عرضة للمطر والريح (نقلتها ليبراسيون في عددها الصادر في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1985).

إن العيوب الأساسية في الاقتصاد السوفياتي، كما كشفها غورباتشيف نفسه، وبالتحديد في تقريره أمام الدورة المكتملة للجنة المركزية في 11 حزيران/ يونيو 1985 هي التالية: التأخر التكنولوجي، النوعية السيئة للعديد من المنتجات الصناعية (وتؤدي الظاهرتان إلى «ضعف المنافسة التي تمتلكها المنتوجات السوفياتية - بما فيها الآلات - في الأسواق العالمية[12]»)؛ الضعف في عائدات الاستثمارات المبالغ بها إلى حد بعيد وغير المنجزة على مدى طويل (مجمَّدة)؛ التخطيط غير المتوازن والذي يزداد تفككاً، والهدر المتنامي للطاقة والمواد الأولية.

ويستعيد الكسي كونتسين[13] أحد الكتّاب السوفيات، تقديرات المجلة الأميركية فورتشين، ويؤكدها إلى حد ما، وهي تقديرات مبنيّة على أراء أربعين خبيراً في بلدان مختلفة مهتمين بالمحاور الأساسية للتقدم العلمي والتكنولوجي في العالم (10 يساوي الحد الأقصى):

جدول رقم (9)

	الولايات المتحدة الأميركية	اليابان	أوروبا الغربية	الاتحاد السوفياتي
الكترونيات	9,9	7,3	4,4	1,5
مواد جديدة	7,7	6,3	6,0	3,8
بيوتكنولوجيا	8,9	5,7	4,9	1,3

غير أنه لا ينبغي أن نستنتج مما سلف ذكره أن النمو الاقتصادي للاقتصاد السوفياتي على المدى الطويل أسطورة من الأساطير أو أنه يظلّ أدنى من مستوى البلدان الامبريالية. فحتى لو

---

(12) في الخطاب نفسه، يطالب غورباتشيف مع ذلك بزيادة جديدة في إنتاج «الآلات غير المنافسة»، حيث ينبغي أن تتراوح هذه الزيادة بين 9 و12% خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1986 - 1990.

(13) أنباء موسكو، ٢٨ آب/ اغسطس 1988.

أخذنا بالاعتبار أبواب الهدر والنوعية السيئة لعدد من السلع الاستهلاكية، لا تفقد الأرقام المبيّنة في الجدول أدناه من أهميتها[14]:

جدول رقم (10)

	1970	1975	1980	1985	1987
عنفات(أ)	16,2	18,9	19,6	21,6	22,5
المحركات الكهربائية(أ)	36,3	45,9	51,8	54,7	54,6
الطاقة الكهربائية(ب)	741	1039	1294	1545	1665
أجهزة وقطع أتمته(ج)	1,5	2,7	4,6	3,8	4,0
أنابيب صلب(د)	12,4	16,0	18,2	19,3	20,3
راتنجات اصطناعية وبلاستيكية(د)	1,7	2,8	3,6	5,0	5,5
أعلاف معدنية(د)	13,1	22,0	24,8	33,2	36,3
أنسجة(هـ)	8,9	10,0	10,7	12,1	12,7
ساعات(و)	40,0	55,0	67,0	67,0	71,0
أجهزة تلفزة ملونة(و)	—	0,6	2,3	4,0	4,6
مسجلات(و)	1,2	2,5	3,0	4,7	5,0
برادات(و)	4,1	5,6	5,9	5,9	6,0
غسالات(و)	5,2	3,3	3,8	5,1	5,8

(أ) بملايين الكيلووات في الساعة.
(ب) بمليارات الكيلووات في الساعة
(ج) بمليارات الروبلات
(د) بملايين الأطنان
(هـ) بمليارات الكم^2
(و) بالملايين.

(14) انزيك بالازويلومانسو «الاتجاهات الرئيسية في انتاج الصناعة السوفياتية»، في الـ ICE، 9 كانون الثاني/ يناير 1989.

وقد لخّص غورباتشيف انتقاداته في هجوم حسب الأصول على وزارة صناعة الحديد: «عهدنا إلى الوزارة خمسين مليار روبل للاستثمار خلال خمسة عشر عاماً. وقد خصص جزء كبير منها لتمويل بناء مقدرات جديدة، لكن إنتاجها لم يتمّ، فيما أهملت إعادة التجهيز التقني للمنشآت. وبفعل سياسة وزارة صناعة الحديد وسياسة الوزير الرفيق كازانيتس الخاطئة لم يستطع هذا القطاع تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة والحادية عشرة. إن الوضع الناشيء عن ذلك يتطلب تغييرات جذرية».

يعكس التأخر السوفياتي في مجال نشر الكومبيوتر واستخدامه مجموع المشكلات العلمية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يواجهها الاتحاد السوفياتي في المرحلة الحالية في تطوره.

وفي مجال البحث العلمي المحض، لا يمكننا الحديث على الإطلاق عن تأخر فاضح للاتحاد السوفياتي بالمقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا واليابان. فعلماء الرياضيات السوفيات هم الأبرز في العالم. وقد أكد فلاديمير غورفيتش في 20 كانون الثاني/ يناير 1985 لراديو موسكو أن الاتحاد السوفياتي هو بصددصنع السوبر ـ كومبيوتر الأكثر تقدماً في العالم في سيفيرودونيتسك. ولا نعرف ما إذا كان هذا الكلام من قبيل التبجح. فالمعلومة بحد ذاتها قابلة للتصديق[15].

ثمة مع ذلك مسافة واسعة بين المشروع ووضع التصاميم الأولية والاختبارات الأولى من جهة، والإنتاج بالسلسلة، لا بل الاستخدام المعمّم من جهة ثانية. وفي هذا الصدد لا مجال لإنكار تأخر الاتحاد السوفياتي، وهو تأخر فاضح ومثقل بالنتائج السلبية.

إن نموذج الكومبيوتر الوحيد المتوفر عملياً ـ وهذه مشكلة بحد ذاتها ـ للمنشآت والإدارات والمدارس هو النموذج المسمى بالجيل الثالث. فالإنتاج المسمى بالجيل الرابع ـ المعمّم في الغرب ـ قد بدأ لتوه. إن نسبة 35% فقط من المنشآت السوفياتية الكبرى التي تستخدم أكثر من خمسمائة أجير تمتلك جهاز كومبيوتر واحداً، فيما تبلغ هذه النسبة ما يقارب 100% في الولايات المتحدة الأميركية واليابان. وقد توقعت الخطة الخمسية للأعوام 1981 - 1985 إنتاجاً سنوياً للسوفتوير بكلفة ما بين مليارين ونصف وثلاثة مليارات روبل؛ إلا أن

---

(15) تجدر الإشارة في السياق نفسه إلى التقدم الظاهر الذي أحرزه الاتحاد السوفياتي في مجال استكشاف الفضاء، حتى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. أنظر بهذا الصدد مقالة التايمز اللندنية، 10 آب/ اغسطس 1987، ومقالة المجلة الاسبوعية الاكونوميست، 3 تشرين الأول/اكتوبر 1987.

الإنتاج الفعلي بين عامي 1983 و 1984 لم يصل إلا إلى 1% من هذا الرقم. ولم تُستخدم أجهزة الكومبيوتر سوى 12 ساعة في اليوم كمتوسط مقابل 18 ساعة حسب ما تتوقع الخطة.

يعتبر إدخال الكومبيوتر بشكل واسع إلى المدارس حاجة ملحة لإعداد الجيل السوفياتي الجديد لاستخدام أداة العمل والبحث الجديدة هذه بشكل معمَّم. ونظراً لعدم كفاية الإنتاج في الاتحاد السوفياتي نفسه وإمكانات الاستيراد المحدودة من ألمانيا الشرقية توجهت السلطات السوفياتية إلى شركات بريطانية وأميركية لاستيراد كومبيوترات شخصية من نوع - Apple Macintosh أو IBMPC على نطاق واسع. غير أن التأخر يكمن هنا. وهو يقدَّر بعشر سنوات أو خمس عشرة سنة بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية وخمس سنوات بالنسبة لليابان وبريطانيا فيما يتعلق بكمية ونوعية الكمبيوترات المنتشرة بشكل واسع.

وهذا التأخر هو أكثر وضوحاً فيما خصَّ الاستخدام. ففي بداية السبعينات، انتشرت بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي وألمانيا الشرقية الفكرة القائلة أن الاقتصاد المشرَّك مهيأ أكثر من الاقتصاد الرأسمالي لاستخدام الكومبيوتر من أجل تخطيط وإدارة الإنتاج والاستثمارات، لا بل الحياة الاقتصادية بمجملها. وقد وُضعت مشاريع لسستام مركزي للمعلوماتية موحَّد على مستوى الاقتصاد الوطني للاتحاد السوفياتي بأكمله. أما اليوم فيُفترض بالفلاسفة والاقتصاديين والمديرين ورجال الجهاز السوفيات أن يخفّفوا من غلوائهم. إذ إن الاستخدام المعمَّم والعقلاني للكومبيوتر في إدارة المنشآت والاقتصاد الوطني يصطدم بصعوبات لا تحصى وهي على ما يبدو صعوبات متفاقمة.

إن بعض هذه الصعوبات ذات طبيعة تقنية، لكنَّ من الصعب إلغاؤها على المدى القصير والمتوسط: نقص في البنية التحتية (والنقص تحديدًا في سستام الهاتف والاتصالات اللاسلكية بشكل عام)؛ نقص في عدد الالكترونيين وبشكل خاص المختصين بالسوفتوير؛ مصاعب في تسخير فوائد استخدام المعلوماتية في المجال المالي وفي مجال الانتاجية على مستوى المنشآت (إن إدخال الكومبيوتر لا يؤدي إلى إلغاء الأقسام الآلية أو حتى اليدوية في المحاسبة والمراسلة، الخ..).

غير أن الصعوبات الأساسية هي ذات طبيعة اجتماعية ـ اقتصادية واجتماعية ـ سياسية. ويفترض الاستخدام المعمَّم للكومبيوتر شفافية المعلومات وانتشارها من دون عقبات،

وهذا ما تضمنه في المنشآت الرأسمالية الملكية الخاصة (نلاحظ مع ذلك أن تعميمها على الاقتصاد الوطني بأكمله لا ينجم بشكل آلي عن آلية اشتغال السوق[16]).

أما على مستوى الاقتصاد السوفياتي، ونظراً لمصلحة البيروقراطيين المادية بالحصول على أقصى حد ممكن من الموارد مقابل تحقيق أهداف الخطة بأدنى مستوى ممكن، لا تكون شفافية المعلومات بين المنشآت والهيئات القيادية غير مضمونة وحسب بل مستبعدة عملياً. ويعمل سستام الإدارة البيروقراطية بجزء كبير منه على قاعدة المعلومات الكاذبة، الأمر الذي يعترف به كل المعنيين، أي ما أسماه رئيس الوزراء الشيوعي المجري السابق، اندريس هيغيدوس، «انعدام المسؤولية المعمّم[17]». كيف يمكن استخدام سستام كومبيوتر موحّد «بشكل عقلاني» ضمن هذه الشروط؟ فسستام الإدارة البيروقراطية بحد ذاته يشكل عائقاً أمام مثل هذا الاستخدام[18].

وإلى جانب الصعوبة الاجتماعية ـ الاقتصادية ثمة صعوبة اجتماعية ـ سياسية. فالكومبيوتر الشخصي مزوّد بشكل طبيعي بطابعة، أي بجهاز طباعة يمكن أن يعمل كأوفست أو كآلة استنساخ. وهكذا، في الحال، تصبح ملايين أجهزة الكومبيوتر الشخصية المنتشرة في المدارس والجامعات والمنشآت مصدر منشورات سرية واسعة الانتشار ومنشورات غير خاضعة للرقابة لا حصر لها.

فأي كابوس ستعيشه (الكا. جي. ب.) آنذاك، وأي نعمة ستحل على ما تسميه «الأجهزة» «التحريض المعادي للسوفيات» الذي ليس في الواقع سوى ممارسة عادية وطبيعية ومتوقعة ومدافع عنها من ماركس ولينين لحق الشغيلة في التعبير عن آرائهم حول الحقيقة الاجتماعية في دولة عمالية صراحة وعلناً[19].

---

(16) يعكس انشغال البورجوازية ودولها المتنامي «بالجرائم المعلوماتية» هذا التناقض بشكل واضح. فإمكانية وصول «أشخاص من خارج المنشأة» بسهولة إلى معلومات خاصة بها «يعطّل المنافسة».

(17) يشدّد «تقرير نوفوسيبيرسك» الشهير أيضاً، وبعد انقضاء عشر سنوات، على ان سستام الإدارة الاقتصادية (وينبغي أن نضيف، الاجتماعية والسياسية) المعمول به حالياً في الاتحاد السوفياتي يولّد «الكسل وعدم الاستقامة والمستوى الأخلاقي المنحط لدى مجموع السكان». وكان بإمكانه أن يضيف: إن المثال يأتي من فوق. والسمكة تفسد من رأسها.

(18) أنظر بهذا الصدد التصورات الهامة التي تتضمنها أطروحة دكتوراه وضعها ويليام ك. ماك هنري، وهو اختصاصي أميركي في المعلوماتية السوفياتية، علماً انه من أشد المعادين للشيوعية.

(19) يستنتج آلفين وهيدي توفللر بحق بعد رحلة قاما بها إلى الاتحاد السوفياتي: «إن الاقتصاد المتقدم يتطلب ابتكاراً تكنولوجياً متواصلاً. غير ان التقدم التكنولوجي في عالم اليوم يزداد ارتباطاً بالثقافة وبالبنية الاجتماعية [والأصح القول: البنية الاجتماعية ـ السياسية]. وبغية توليد كمية من الأفكار الجديدة ـ =

■ تفاقم البؤس الاجتماعي

تظهر أزمة السستام في المجال الاجتماعي ـ العلاقات الاجتماعية بمجملها ـ كما في المجال الاقتصادي بالمعنى الدقيق. فقد تحللت تدريجياً سلسلة كاملة من هذه العلاقات التي حاول كل من ستالين وخروتشيف تثبيتها، لا بل تفككت بفعل التأثير المزدوج للمكبوتات التي ينطوي عليها غياب حق تقرير المصير والإدارة الذاتية والحرية، ومحاولة إحلال الحلول الفردية أو حلول المجموعات الصغيرة محل الحلول الجماعية المفتقدة.

وعلى امتداد ثلاثين عاماً، ترافق النمو شبه المتواصل في مستوى معيشة الشغيلة والكولخوزيين، وإن بوتيرة بطيئة جداً، مع تأخر فاضح في التقديمات الاجتماعية. ونتج عن ذلك بروز «فقر جديد» على مستوى واسع في البلد. يعيش عشرات ملايين الأشخاص ومن ضمنهم المتقاعدون والعجزة والمشوهون والمعاقون ومبتورو الأعضاء والأرامل والأمهات ربّات العائلات (ويقال أيضاً «الأمهات المتروكات» في الاتحاد السوفياتي) ومدمنو الكحول المتسكعون والشبيبة المهمّشة، يعيش هؤلاء جميعاً تحت عتبة الحد الأدنى للمعيشة[20]. وتحدد

= بما فيها الأفكار التكنولوجية ـ ينبغي أن يتيح السستام إمكانية التعبير ليس فقط عن النظريات والفرضيات العلمية البديلة، بل عن المفاهيم الاجتماعية «المجنونة» وعن الفن اللاإمتثالي، والنظريات الاقتصادية الخاضعة للنقاش، وعن الأخطاء لا بل عن القطيعة الايديولوجية (. . .).

«ما هو المغزى السياسي لوضع مليون آلة طابعة في المصانع والمتاجر والمدارس وحتى في الشقق؟ وما هي عواقب النشر الفردي على البنية السياسية في الاتحاد السوفياتي؟ (. . .) لكن إذا كانت السلطات تضع الكومبيوتر بعيداً عن متناول الشعب، فأي ثمن سوف تدفعه لقاء ذلك من حيث تخفيض مستوى المعيشة؟ (صانداي تايمز، 4 كانون الثاني/يناير 1987). وحول وضع المعلوماتية في الاتحاد السوفياتي أنظر دراسة هارفيه جيسكيو «تقويم المستوى التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي» في Le Courrier des pays de L'Est. أيلول/سبتمبر 1988.

(20) يتداول الناس في موسكو الطرفة التالية. كان غورباتشيف مدعواً إلى وليمة أقامها كبار المتنفذين في السلطة، فطلب معرفة الكلفة الإجمالية للوليمة، فصرف المسؤولون وقتاً في حساب الكلفة، وهم منزعجون في هذا الطلب. لكنهم مع ذلك وفّقوا أخيراً بتقديم رقم معين لغورباتشيف. فقسّمه هذا الأخير على عدد المدعوين واقترح الطلب إلى كل شخص دفع خمسين روبلاً. وخمسون روبلاً هو ربع الدخل الشهري لعامل متوسط. أي ان ربع الدخل الشهري لعامل يوازي كلفة وجبة واحدة للبيروقراطي! وهذه خلاصة جيلة للتفاوت الاجتماعي في هذا البلد ولامتيازات البيروقراطيين. ولا يعود ذي كبير أهمية أن نذكر ان عدداً من المأكولات التي استهلكت في هذه الوليمة هي غير متوفرة للعامل، حتى لو امتلك المال لشرائها. وكما كتب تروتسكي: عندما يكون ثمة نقص ينبغي وضع شرطي لضبط الطوابير أمام المخازن، لكن هذا الشرطي سيؤمن حاجاته قبل الآخرين. . .

وحول مشكلة الفقر العامة في الاتحاد السوفياتي: أنظر ميرفين ماتيو. الفقر في الاتحاد السوفياتي في Wilson Quarterly، 1985.

تقديرات واقعية عدد الفقراء في الاتحاد السوفياتي فوق الخمسين مليون شخص، ومن فيهم الأطفال الخدم، أي ما يعادل 20% من السكّان. فيبلغ دخل المنزل الواحد شهرياً حوالي خمسين روبلاً. فيما يبلغ أجر عامل عالي المهارة ثلاثمائة روبل، ويبلغ الحد المتوسط للأجر مائتي روبل. وقد قدمت أنباء موسكو في 8 كانون الثاني/ يناير 1989 التحديدات التالية: ثمة 35% من السكان يدخلُون أقل من مئة روبل في الشهر. ويوجد ثلثا المتقاعدين ضمن هذه الفئة؛ ومتوسط أجر التقاعد هو 87 روبلاً وهو ما تعتبره المجلة الأسبوعية أقل من الحد الأدنى الضروري للحياة بالنسبة للمواطنين. وتضيف «في بلدنا ويا للأسف لا تضطلع النقابة ولا تعاونية العمل بأية مسؤولية إزاء أعضائها القدامى». هؤلاء الفقراء الجدد» يعانون من إهمال السلطات كما من إهمال الجمهور الواسع.

ونشرت الازفستيا في بداية 1987 مقالاً مخيفاً حول مصير الأطفال المعاقين في ضوء ما جرى في منطقة كيميروفو، بالقرب من نوفوسيبيرسك: «خلال عشرات السنين، أغلقنا أعيننا بخجل، متظاهرين بأنه لا يوجد عندنا لا صُمٌّ ولا عميٌ ولا عاجزون، ولا متخلّفون عقلياً (. . .). وفي هذه المنطقة تمثل النساء المستخدمات في الصناعة التي تهدّد الصحة نسبة مئوية مرتفعة جداً، وهكذا يبلغ عدد النساء اللواتي يولد أطفالهن قبل الأوان، في وحدات إنتاج الأزوت، ثلاثة أضعاف عددهن في المتوسط»، وأقل ما يمكن فعله، كما يقول الكاتب، هو منع هذا العمل على النساء «وكما جرى في المناجم. ينبغي اتخاذ كل الإجراءات الضرورية كي يولد الأطفال طبيعيين».

وعندما يبلغ الطفل المعاق سن الدراسة، تبدأ مشكلة عويصة جديدة: «ففي منطقة كيميروفو، ليس ثمة مدارس متخصصة للأطفال المصابين بشلل الأطفال أو بالإعاقة، وتتميز المباني القليلة المتوفرة لفئات أخرى من الإعاقات بالاكتظاظ وبحالة التسيب المخيفة. وتتم الزيارات الطبية بوتيرة ثلاثين وأربعين وأحياناً مئة طفل في اليوم الواحد[21]».

وفي بيوت العجائز يوضع المتقاعدون الذين لا مورد لهم والشباب المعاقون والعاجزون البالغون في سلة واحدة. وقد تلقّى ڤاليري فيفيلوف عضو مجموعة المبادرة من أجل حماية العجزة، جواباً مكتوباً لتيماً من هيئة تحرير مجلّة الإنسان والقانون في شباط/ فبراير 1987: «حالياً ليس ثمة أي أفضلية لطلبات الإسكان التي يتقدم بها العاجزون بسبب العمل». ولا يلقى العاجزون بسبب الحرب معاملة أفضل.

---

(21) لوموند، 8 كانون الثاني/ يناير 1987.

وينطوي «تهميش» الفقراء هذا بكل تأكيد على حالات الإحباط، وصعود نسبة الإدمان على الكحول والجريمة، وبنسب أقل على تعاطي المخدرات.

هذا ولا نصادف المدمنون على الكحول والمجرمون بين الفقراء «والهامشيون» فقط، إنهم نتاج إحباط أكثر اتساعاً في صفوف الشرائح الأفضل وضعاً من السكان، وأنهم نتاج مشاعر الكبت، وعدم الاكتفاء الذاتي، وانسداد الأفق المنتشر بشكل واسع، هذه الأمور التي لا يني يعززها انعدام الصدق، واستشراء الكذب واللؤم المعمّمين واللذين يطبعان الحياة الاجتماعية بطابعهما.

فضلاً عن ذلك فإن الجريمة تتغذّى من الفساد شبه المعمّم الذي بدأ في ظل بريجينيف ليبرز فيما بعد في قمة الهرم البيروقراطي للإقتصاد حيث تسعى «العلاقات المميزة» والوساطة (tolkach) وسستام الواسطة (Blat) إلى ملء الفراغات التي يولدها عدم اشتغال الخطة[22]. (حتى في حقبة الإرهاب الأكثر سوءاً، وكان ثمة مثل شعبي يقول: الواسطة أهم من ستالين).

ويجري جزئياً تصحيح النوعية السيئة لسلع الاستهلاك وبطء سستام، التوزيع والإحصاص ونقص التموين، عبر السوق السوداء والتجارة نصف الشرعية أو السوق «الرمادية» (المقايضة) والعمل غير الشرعي، والتي تساهم بالطبع بزيادة المدخول أيضاً. كل ذلك يسبح في مناخ مشبع بالسعي وراء المنافع الشخصية، والمال والاغتناء الفردي. وليست الأيديولوجية الرسمية التي تتغنى «بالمنفعة المادية» بغريبة عن هذا الأمر بالطبع.

ولا تجد البيروقراطية بمواجهة ظواهر التفكك الاجتماعي هذه مرجعاً سوى السلطة المدنية. وقد نقلت الصحافية الفرنسية ليليان شيلر، على سبيل المثال، أن رجلاً في مدينة سوفيتسكي الصغيرة، على بعد ثلاثين كيلومتراً من موسكو، أدين بالأشغال الشاقة لمدة سبعة

---

(22) يقدم عمل الباحثة السوسيولوجية إلزازيمتزوف الفساد في الاتحاد السوفياتي وصفاً دقيقاً للفساد في أذربيجان وجورجيا. وزيمتزوف هي استاذة في معهد لينين في باكو وقد عملت رئيسة لقسم الإعلام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اذربيجان، قبل أن تهاجر إلى اسرائيل في نهاية العام 1973. وحتى ان عائلة بريجينيف نفسها ـ وبوجه خاص ابنته غالينا ـ قد تورطت في قضية مشبوهة تتصل بتجارة الذهب والعملة. وحول حالات الفساد الأخرى في رأس الهرم، ثمة بوجه خاص حالة عضو المكتب السياسي رومانوف، الذي طلب أن تجلب له في «متحف المحبسة» في لينينغراد لوازم مائدة «كاترين العظمى» لإحياء حفل زواج ابنته، أنظر خوريس ميدفيديف اندروبوف في السلطة. وحول الجريمة بمجملها في الاتحاد السوفياتي أنظر باتريك مينيه: **La Kleptocratie**.

أعوام لأنه سرق محفظة يد من إحدى الحضانات[23]. ولكن البيروقراطية بسلوكها هذا لم تقم سوى بتأكيد الطبيعة الاجتماعية وليس الفردية للمشكلة التي من المفترض أن تحاربها.

وقد عبّر ماركس بوضوح كبير عن موقفه من هذه المسألة فقال: «إن العقاب ليس سوى الوسيلة التي يدافع بها المجتمع عن أي انتهاك لشروطه الحيوية، مهما كان محتوى هذا الانتهاك. لكن أي مجتمع هو هذا الذي لا يمتلك وسيلة دفاعية أفضل من القاضي الجزائي؟ (. . .) وإذا ما تم ضبط عدد كبير من الجرائم وبرز أنها من طبيعة ووتيرة منتظمة كظواهر الطبيعة (. . .) ألا يصبح من الضرورة بمكان التفكير جدياً بتغيير السستام الذي يولّد هذه الجرائم بدل تمجيد القاضي الذي يبعد عدداً من المجرمين ليفسح المجال ببساطة أمام مجرمين جدد؟». (مقالة ظهرت في النيويورك دايلي تريبون، 18 شباط/ فبراير 1853). تبقى كل كلمة من هذه الكلمات صحيحة حتى يومنا هذا. وكل كلمة منها تنطبق على الواقع السوفياتي حيث يصل عدد المساجين إلى عدة ملايين، كمثل انطباقها على البلدان الرأسمالية.

فضلاً عن ذلك، وحسب نينا وجان كيهايان، ثمة ثلاثمائة ألف طفل في مساكن الأطفال المهملين، بينهم 5% فقط من الأيتام. أما الباقون فهم أطفال انتزعوا من والديهم المدمنين على الكحول أو المجرمين، أو أنهم ببساطة أطفال تركتهم أمهاتهنّ الشابات في الريف، بفعل تخوفهن من تحمل أعباء الحمل المبكر[24].

■ تدهور الصحة العامة

إن معدّل الحياة ومعدّل الوفاة لدى الأطفال يلخّصان بشكل من الأشكال هذا التفكك البطيء في العلاقات الاجتماعية، المسمّاة «اشتراكية» في الاتحاد السوفياتي خلال المرحلة الممتدة بين 1965 - 1985.

وحسب الاحصاءات السوفياتية الرسمية، فإن معدّل الحياة لمجموع السكان قد هبط إلى 68 عاماً عام 1978 بعد أن ارتفع عاماً واحداً بين عامي 1984 - 1985، وبعد أن كان قد انتقل من 67 إلى 70 عاماً بين 1955 و 1959. أما بالنسبة للرجال فقد انخفض معدّل الحياة من 66 إلى 62 بين منتصف الستينات وعامي 1978 - 1979 وعاد معدّل الحياة إلى نسبته مجدداً

---

(23) L'Evénement du Jeudi، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987.

(24) نينا وجان كيهايان. ورشة الساحة الحمراء ص. 69.

عام 1971، أي 64 عاماً. ويستنتج أغانبيغيان في ملاحظة عابرة في ختام الفصل الأول من كتابه الأخير ببرودة، أنه خلال عشرين عاماً (1966 - 1986) لم يرتفع معدّل الحياة في الاتحاد السوفياتي[25].

والأمر الأكثر إثارة للقلق هو تطور معدل الوفيات بين الأطفال. فبينما كانت نسبته 22,9 بالألف عام 1971، بلغ 26% عام 1985. وهو المعدّل الأعلى في أوروبا الشرقية، حيث إن هذه النسبة بلغت 11% في ألمانيا الديموقراطية و14% في تشيكوسلوفاكيا و18% في المجر وبلغاريا وبولندا و22% في رومانيا [26].

وقد لخّص وزير الصحة العامة في الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي الذي عقد في نهاية حزيران/ يونيو 1988 هذا الوضع المحزن بالصيغ التالية: «في مجال وفاة الأطفال، نحتل المركز الخمسين بين البلدان؛ إنه أعلى في الاتحاد السوفياتي مما هو في جزيرة موريس والبرباد (. . .) وفيما يتعلق بمعدّل الحياة فإننا نحتل المركز الثاني والثلاثين[27]».

وحسب الطبيب ف. أ. تابولين في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي إن أحد أسباب هذه الزيادة يكمن في «المبالغة بالثقة بالنفس»[28] التي يتميز بها الأطباء.

وخلال السبعينات أتاح تطور الطب للنساء المريضات الحمل والولادة. والحال «أن النساء المريضات يلدن أطفالاً مرضى (. . .) [و] نحن لا نمتلك التجهيز والكادر المؤهل الضروريّين للاعتناء بهؤلاء الأطفال». فضلاً عن ذلك، إن إعداد أطباء الأطفال يكون قصيراً جداً وقلّما يكون موجهاً باتجاه الممارسة. ينبغي أن نضيف أن حصة الإنفاق على الصحة قد انتقلت من 5,3% إلى 4,6% من موازنة الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة للعام 1987،

---

(25) ابل ج. أغانبيغيان. البيرويسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج. ص 26 - 27. حسب تقارير منظمة الصحة العالمية فإن معدل حياة السكان الذكور في الاتحاد السوفياتي سوف يهبط من 67 إلى 62 عاماً بين عامي 1964 و1980 ومعدل حياة النساء من 76 إلى 73. وتؤكد الإحصاءات السوفياتية بالإجمال هذه الأرقام.

(26) لم تنشر في الاتحاد السوفياتي حتى اليوم الأرقام الخاصة بالمرحلة الممتدة بين عامي 1975 - 1979. ويعتقد بعض الأطباء الغربيين انه في هذه السنوات، ولاسباب متنوعة، بلغ معدل الوفيات السوفياتي 31 بالألف في الاتحاد السوفياتي (وال ستريت جورنال، 31 تشرين الأول/اكتوبر 1986).

(27) البرافدا. 30 حزيران/ يونيو 1988.

(28) سوفيتسكايا روسيا، 31 تشرين الأول/ اكتوبر 1986.

أصبحت4,4%. ويصحِّح آبل أغانبيغيان هذه الأرقام الرسمية مؤكداً أن «أقل من 4% [من الموازنة] يُخصص لقطاع الصحة، فيما يبلغ المعدَّل في بلدان أخرى بين 8 و12%»[29].

إن أحد أسباب ارتفاع معدل وفيات الأطفال الذي لا يتطرق له الطبيب تابولين هو الشروط الصحية المخيفة في مستشفيات التوليد. وقد كشفت البرافدا في عددها الصادر في 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 أنه إثر انتشار وباء معدٍ في إحدى مستشفيات التوليد في روستوف لودون، وإصابة أكثر من ستين مولوداً (توفي منهم عدد لم يحدَّد)، بيَّن التحقيق أنه ثمة انتهاكات لا تحصى للمعايير الصحية الأولية: غياب تعقيم القماطات؛ حليب غير مبستر، اكتظاظ الغرف (155 شخصاً لسبعين فراشاً). وإذا كان هذا الوضع كارثياً بوجه خاص فإن البرافدا قد أكَّدت في عددها الصادر في 31 آب/ أغسطس بوضوح أنه كانت قد حصلت حالات مشابهة في السابق[30].

والحال أن نقص الخدمات في المستشفيات هو أكثر انتشاراً. فقد اعترف وزير الصحة شاسوف في مقابلة مع الكومسومولسكايا برافدا أن نصف المستشفيات لا يتوفر فيها الماء الساخن أو التهوئة الملائمة (نقلته الصاندي تايمز، 19 حزيران/ يونيو 1988).

ويتباهى القادة والدعاويون السوفيات بالقول إن الاتحاد السوفياتي يمتلك عدداً أكبر من الأطباء - بالنسبة لكل ألف مواطن - من الولايات المتحدة الأميركية. لكنهم ويا للأسف لا يضيفون أن هؤلاء الأطباء يقضون جزءاً كبيراً من وقتهم في ملء الوصفات الطبية. حيث إن البقرطة في الطب قد اتخذت أبعاداً مخيفة.

ونشرت الإزفستيا في 7 كانون الثاني/ يناير 1987 رسالة للطبيب توماتشفسكي، من لفوف، أكد فيها أن الأطباء يمضون القسط الأكبر من وقتهم في القيام بأعمال إدارية، أكثر مما في الاعتناء بالمرضى. من المفترض أن يستقبل طبيب في مستشفى متعدد الاختصاصات ثمانية مرضى في الساعة الواحدة وأن يخصص 7 دقائق ونصف لكل منهم، والحال أنه يمضي كمتوسط 5 دقائق من أصل 7 في ملء الأوراق! ويضيف أن «عمل الأطباء (. . .) يقدَّر

---

(29) أغانبيغيان البيرويسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص 24.

(30) هذه المعطيات، بالإضافة إلى التي تليها، مستقاة من المقالة الرائعة التي كتبها دومينيك لوغران، «حمى الوثائق القديمة» في الانبركور العدد 251، 19 تشرين الأول/ اكتوبر 1987. حول وضع الطب العام في الاتحاد السوفياتي وشروط الفساد المنتشرة فيه، أنظر بوجه خاص ديفيد ك. ويليس امتيازات النوموكلاتورا، ص 171 - 181. ويتطرق الكاتب أيضاً إلى أسباب وفيات الأطفال المرتفعة في الاتحاد السوفياتي.

تبعاً للمعايير الإحصائية (. . .) فالأرقام تحدد نمط عملنا». وقد تسبَّب مقال توماتشفسكي بدفق من رسائل الأطباء، وطالب بعضهم بعدم كشف اسمه.

إن نتيجة تدهور السستام الصحي هي توسع سستام الطب الخاص الموازي لشبكة الطب العام، وهو ملازم في هذا المجال للسوق السوداء، والسوق «الرمادية» بالنسبة للسلع الاستهلاكية والخدمات الأخرى.

وتبعاً للازفستيا الصادرة في 12 كانون الثاني/ يناير 1986. يوجد عشرون عيادة متنوعة الاختصاص في موسكو تتقاضى بدل أتعاب. وتتوقع الخطة الخمسية الحالية زيادة هذه العيادات بمعدل % 60. ويفترض أن تزيد بمعدل خمسة أضعاف حتى العام 2000[31]. ويفسِّر الطبيب تشوتورنينكو، الذي يدير إحدى هذه العيادات أسباب هذا النمو: «يتجه الناس نحونا بشكل أساسي للحصول على موعد مع اختصاصي عالي الكفاءة، بدل الدخول في سباق الأبطال»[32].

وتعزز الرشوة السائدة في المؤسسات المجانية هذا الاتجاه. وكما كتب أحد قراء الإزفستيا في عددها الصادر في 11 تموز/ يوليو 1986: «إن العادة المتبعة في «تقديم الشكر» للأطباء بواسطة تقديم مبلغ مهم من النقود لهم قد أصبحت موضة إلى حدٍ أصبح فيه توسع المنشآت المموّلة ذاتياً نوعاً من النعمة».

لا مجال للشك في أن توسع السوق الخاصة والسوق السوداء في مجال الصحة يعزز التناقضات الاجتماعية. وقد ترافق افتتاح أول مستشفى يقبض بدل أتعاب كامل في موسكو في أيلول/ سبتمبر 1987 مع وضع تعرفة يومية من خمسة روبلات وسبعين كوبيكاً بدل استشفاء، وروبلين ونصف مقابل الطعام. وتُعادل كلفة أسبوع استشفاء متوسط أجر أسبوعي. وتضيف دومينيك لوغران «هل نحن نتجه نحو سستام طبي ذي سرعتين بحيث تؤمّن الدولة الحد الأدنى (الذي يجب تحديده) المضمون للجميع. ويتحمل المرضى عبء الفائض؟ فلنكرر إجابتنا، لا زلنا بعيدين عن هذ الوضع. غير أن تصريحات وزير الصحة الجديد افجونوي شاسوف، الذي استلم منصبه منذ سبعة أشهر تبيّن بوضوح أن ثمة تغييرات قيد الدرس. فحسب رأيه ينبغي أن يثبت المواطنون حس مسؤولية فردية أكبر، حتى لو أجبروا على ذلك: «فالطب المجاني يقود الناس إلى إهمال صحتهم»[33].

---

(31) البرافدا، 15 آب/ اغسطس 1987.

(32) الازفستيا، 21 كانون الثاني/ يناير 1986.

(33) نيديلنيا، العدد 34، 1987.

إن القـول بأن النـاس «يهملون» صحتهم، يوحي بـأن الاهتمام الـذي نبديـه بصحتنا يمكن أن يختزل إلى المنفعة المادية. إنها ملاحظة غبية بالفعـل، خاصـة في مجال الـطب؟ لكنها أيضـاً ملاحـظة جديرة بالسيـدة تاتشر وبـالرئيس السـابق ريغان وبكـل الرجعيـين المعادين للمجتمع، الذين يبشرون بالليبرالية ـ الجديدة المحافظة.

■ انحلال الرقابة الاجتماعية ـ السياسية وأزمة الشرعية

تستند الدكتاتورية البيروقراطية قبل كل شيء إلى تذرير الطبقة العـاملة وسلبيتها. وقـد حللنا الأصول التاريخية لهذه السلبية مرّات عديـدة ولن نعود إليهـا هنا[34]. ففي حقبـة الرعب الستاليني تعززت هذه السلبية بفعـل الخوف المعمَّم الـذي سيطر عـلى جميع المنشـآت. لكنها شهـدت تحولاً ملحـوظاً في ظـل خروتشيف في البـداية ومن ثم في ظـل بـريجينيف. وراحت موازين القوى داخل المنشآت تتبدل لصالح العمال، بشكل خاص إثر انقضاء مرحلة طـويلة من الاستخدام الكامل شبه المضمون (نعالـج هذه الـظاهرة بشكـل أكثر تفصيـلاً في الفصل الثاني).

ويؤدي تبدل موازين القوى أيضاً إلى تغير العقلية والسلوك على المستوى الإقتصادي من جانب الطبقـة العاملة. إن «السستـام د»، والسعي إلى الحلول الفرديـة وحلول المجموعـات «للمشكلات الاجتماعية» تتسع أكثر فأكثر. فلم يعد الأمر يتعلق بالسلبيـة، كما لم يعـد يتعلق بالعمل الجماعي. إن العمل في السوق السوداء والسوق «الرمادية» (مقايضة تقـوم على سرقـة أموال الدولة) ومقايضة المنافع عيناً لا نقداً ـ كل هذه هي المظاهر الأكثر أهمية «للستسام د».

يـرى البعض في هذه المـظاهر نـوعاً من التـواطؤ الضمني مـع القـطاع الاقتصـادي في البيروقراطية، لا بل مع «أنانية المنشأة»[35]. فهذا التفسير يفترض الحذر، ويحتاج إلى مزيد من التمحيص. أليس بـيروقراطيـو المنشآت أنفسهم هم المجـبرون عـلى «التسـامـح» مـع بعض السلوكات العمالية، لتفادي «الإزعاجات الاقتصادية» كما «الاضطرابات الاجتماعية»؟ ألا يجد العمال أنفسهم في وضع الدفاع المشروع، نظراً لأن الإدارة تضع تلبية حاجاتهم، حتى الأولية منهـا في الدرجـة الثانيـة، بشكـل منهجي، أي بعـد «تنفيـذ الخـطة»؟ ألا تؤدي بعض هـذه

(34) أنظر قبل كل شيء آخر ليون تروتسكي: الثورة المغدورة.

(35) أنظر بهذا الصدد كارل شلوغيل، Der renitente Held -Arbeiterprotest in der Sowjetunion. وجاك سابير، العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي.

السلوكات العمالية إلى أعمال جماعية. والحال أن رد فعل المجموعة هو تعبير عن رد فعل طبقي جنيني[36]؟.

مهما يكن من أمر، فإن اتساع الظاهرة اليوم يشكّل واحداً من التناقضات الهامة في المجتمع السوفياتي وهو يضع الحكام بمواجهة مشكلة خطيرة. فهم عاجزون عن فرض «الانضباط» في المصنع بواسطة الترهيب ـ فانحلال الرقابة الاجتماعية يُعمل الخراب بالدكتاتورية بشكل واضح. و«منفعة العمال المادية» هي الحل الذي يتبناه الجناح «التحديثي» في البيروقراطية لفرض أشرافه بشكل أكثر صرامة.

وينضاف إلى انحلال الرقابة الاجتماعية انحلال الرقابة السياسية. لقد كان انخفاض شعبية بريجينيف واضحاً للعيان. وقد برز ذلك بشكل علني في مناسبات عديدة. إنه يعبّر عن أزمة شرعية حقيقية ويتسبب بالقلق داخل (الكا. جي. ب.) وهو قد وجد له تعبيراً أقل وضوحاً في الغرب، من خلال التغير في السلوك الانتخابي الذي بينته دراسة وزعت بشكل سري لمجموعة 68 - 80، بالاستناد إلى عدة مكاتب اقتراع على امتداد ثلاثة استفتاءات انتخابية: الاستفتاء الانتخابي للسوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي عام 1979، والاستفتاء الانتخابي لجمهورية روسيا عام 1980، والاستفتاء الانتخابي للسوفياتات المحلية عام 1982.

وحسب نتائج هذا التحقيق فإن 10% إلى 12% من الناخبين طلبوا شطب أسمائهم من اللوائح الانتخابية حتى لا يقترعوا، فيما لم يصوت عدد هام من الناخبين بحضوره الشخصي بل أرسل أحد أفراد العائلة أو الجيران لتمثيله، ويقارب هذا العدد 30% من الناخبين المسجلين في بعض مكاتب الاقتراع! فيما رفض بين 8% و10% الاقتراع باختيارهم الحر[37].

ومع العلم أنه لا يمكن إضافة هذه الفئات الثلاث إلى المرشحين الرسميين وتصنيفهم كمعارضين لهم. فإنهم يعكسون، بنسب متفاوتة رفض موقف «بنو نعم ـ نعم» في المهزلة الانتخابية التي تجري في ظل نظام الحزب الواحد. فقد كانت ظاهرة الرفض شبه الواعي هذه أكثر اتساعاً إذاً مما توحي به الإدعاءات الرسمية حول «تأييد 99% من الناخبين لمرشحي الحزب واللاحزبيين» الرسميين.

---

(36) أنظر بوجه خاص الدراستان المميزتان لديفيد سيبو: «الطبقة العاملة بمواجهة عملية «التنقيح» التي يقوم بها غورباتشيف» في الانبركور العدد 240، 13 نيسان/ ابريل 1987؛ و«طبقة عاملة متشككة» انبركور، العدد 283، 6 آذار/ مارس 1989.

(37) نجد ملخصاً لجميع هذه المعطيات في مجلة البديل، العديد 27 - 28، ايار/ مايو ـ آب/ اغسطس 1984.

ويشير بوريس كيبيريف، الأمين العام للحزب الشيوعي في منطقة كراسنودار في العام 1988 إلى أنه منذ سنوات عديدة «لم يعد الناس يثقون بالكوادر القيادية. وقد توصلت دراسة سوسيولوجية أجريت في كراسنودار عام 1982 إلى نتائج كارثية: نحو 60% من سكان المدينة لا يثقون بإمكانية تحسين الوضع وإرساء العدالة الاجتماعية[38]».

ثمة تداخل أكيد، لا بل صلة سببية لا مجال لإنكارها بين الأزمة الاقتصادية وتدهور الوضع الاجتماعي، ونمو التفاوتات، وشعور المواطنين بأنهم يتلقون نتائج الظلم الاجتماعي وانعدام شرعية البنى السياسية وفعاليتها.

---

(38) يستشهد به طارق علي في ثورة من فوق، ص. 133 - 134.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الثاني

انبعاث رأي عام متنوع

ما يميز تطور الاتحاد السوفياتي في السنوات الأخيرة. فضلاً عن تعمُّق التناقضات الموضوعية، هو الانبعاث التدريجي للوعي بواقع الأزمة، من قبل قطاعات مختلفة في المجتمع. والواقع أننا نشهد حالياً تكون رأي عام فعلي في هذا البلد.

إنه بالطبع رأي عام موزَّع بين أوساط اجتماعية مخصوصة متنوعة. فليس هناك رؤية شاملة للضيق الاجتماعي، حيث إن هذه الرؤية لا تكون إلاّ سياسية. بينما لا يزال الاتحاد السوفياتي يتصّنف بواقع اللاتسيس الفعلي وهو نتاج أكثر من ستين عاماً من الدكتاتورية البيروقراطية.

مع ذلك، فإن انبعاث رأي عام مستقل عن قادة الكرملين قد شكّل تحولاً كبيراً في وضع البلد. وهو جزئياً نتاج أزمة السستام نفسه كما يتلاءم مع الآثار طويلة الأمد لغياب الإرهاب وزوال الخوف[1]، والإنحلال البطيء لسياسة قمع الجماهير باستثناء المعارضين السياسيين الذين زادت إجراءات القمع ضدهم منذ العام 1968.

لقد أدى هذا الانبعاث إلى ممارسة ضغط معين داخل الشرائح العليا للبيروقراطية نفسها، متغلغلاً، إذا جاز التعبير، في مجموعات وقطاعات صغرى متداخلة. وبإمكاننا، وبكثير من التبسيط، تمييز الأوساط الاجتماعية المخصوصة التالية التي عبّرت بوضوح إلى هذا الحد أو ذاك عن ظواهر الضيق والاستياء الاجتماعيين خلال الحقبة البريجينيفية.

---

(1) يحكى انه خلال تقديم خروتشيف تقريره الشهير أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، قوطع بصرخة من القاعة: «وأين كنت أنت عندما ارتكبت جميع هذه الجرائم؟» فما كان من خروتشيف إلا أن استهجن السؤال وقال بلهجة متوعدة: «من المتكلم؟» وأعقب هذا الكلام صمت مطبق. وأكمل: «تفهمون الآن لماذا صمتت أنا آنذاك». لا يحدث شيئاً من هذا القبيل اليوم عندما يدين غورباتشيف الإجراءات الستالينية، لا بل البريجينيفية. لقد تغيرت الأحوال كلياً.

■ المثقفون اللا امتثاليون.

إزداد عدد هؤلاء بشكل كبير خلال السبعينات والثمانينات. وقد ظهر التمايز عن «خط الحزب» في أوساط الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية (من فلاسفة وعلماء إجتماع ومؤرخين واقتصاديين) والكتّاب وأعلام المسرح والسينما[2] والرسامين والنحاتين. وبالرغم من الرقابة شديدة الوطأة والغبية والجاهلة، وحتى خارج المنشورات السرية ومعارض الفن اللاتصويري الوحشية، ظهر هذا التنافر ومظاهر اللاامتثالية والتميز الفردي في عدد متنام من المقالات والمجلات والكتب.

وأثيرت بحذر موضوعات كانت من المحرمات في السابق: الانتقال إلى الشيوعية؛ طبيعة المساواة الاقتصادية و«التناقضات داخل الاشتراكية»؛ وجود طبقات ومجموعات اجتماعية في الاتحاد السوفياتي ذات مصالح مختلفة وأثر اختلاف المصالح هذا على السلوك الاجتماعي اليومي لهذه المجموعة أو تلك حتى بصدد القرارات السياسية؛ وجود فقراء في الاتحاد السوفياتي؛ وتاريخ تكوّن النظام السوفياتي من خلال مصادر تلك الحقبة دون التزوير التاريخي الفاقع، الخ.

بدأت نتاجات الخلق الفني والأدبي أو البحث العلمي المستقلة عن النوموكلاتورا والتي يحصل عليها عموماً المختصون فقط وتوزع بأعداد قليلة ـ كما هي الحال بالنسبة للروايات والقصص القصيرة اللاإمتثالية مثل أعمال تيخونوف ـ تُغيِّر المناخ الفكري للبلد شيئاً فشيئاً. فقد ماتت السلطة الستالينية الواحدية حتى قبل الانفتاحات المثيرة التي قام بها غورباتشيف بزمن طويل.

فحتى قبل عام 1985 بكثير كانت قد كتبت بعض أهم الروايات «الملعونة» والتي عرفت طريقها إلى النشر بعد وصول غورباتشيف إلى السلطة ـ مثل رواية «حياة ومصير» Vie et Destin لفاسيلي غروسمان التي أنجزها في بداية الستينات، وهي من أهم روايات هذا القرن ـ كما أنتجت أهم الأفلام التي تم عرضها بعد 1985. وفي تشرين الثاني/ نوفمبر1980 طلبت في موسكو، مجموعة من سبعة كتّاب بشكل رسمي، بينهم إوجين بوبوف، تشكيل نادٍ

---

(2) حول ازدهار المسرح التجريبي والمجدِّد، أنظر المقابلة القيِّمة مع يوري ليوبيموف، المدير السابق للتاغانكا في البديل، العدد 29، ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر 1984. وثمة تأكيدات بان اندروبوف قد حمى ليوبيموف لفترة من الزمن.

أدبي تصدر عنه مجلة أدبية اختبارية توزع على مستوى محدود وبكمية تقل عن خمسمائة نسخة (نيويورك تايمز، 22 كانون الأول/ديسمبر 1986).

لا ينطوي تحلّل السلطة الواحدية بأي شكل من الأشكال على عودة آلية إلى العصر الذهبي للعلم والفن السوفياتيين اللذين عرفهما البلد في العشرينات، بل لا يزال ضعف المصداقية الكبير - اللاحق بالشيوعية والاشتراكية والماركسية بُعيد تحولها إلى عقيدة دولة (بل حتى إلى دين دولة) وكشف الحساب الإجمالي للحقبة الستالينية والبريجينيفية والفارق الشاسع بين الواقع والايديولوجيا الرسمية التي تظهر كاذبة كلياً - يضرب عميقاً في المجتمع. فيغذي تنوع الأفكار، في الحالة هذه، العديد من التيارات الرجعية والخرافية الدينية والأصولية، فضلاً عن أنصار السلافية، والداعين إلى الوحدة السلافية والشوفينيين والصهاينة والعنصريين والمعادين للسامية أو الفاشيين المعلنين كما يغذي بالمقابل تيارات ليبرالية أو ديموقراطية - إشتراكية يمينية أو يسارية وفوضويين أو شيوعيين أصيلين (معارضين).

ومن المفيد إلقاء نظرة خاصة على تطور المعاداة للسامية باعتبارها مذهباً علنياً تتسامح حياله بعض قطاعات البيروقراطية لا بل تحميه. والملفت للنظر هو كمية الأعمال المنشورة خلال هذه الفترة والتي تتميز تحت غطاء مهاجمة الدين أو الصهيونية بمعجمها الهستيري أو حججها المستقاة مباشرة من مزبلة المعاداة للسامية التي سادت في ظل القيصرية. فبما نحكم على عناوين مماثلة: أخطبوط التجسس الصهيوني؛ الأسرار الشيطانية للصهيونية، الفيروس السام للصهيونية؟ لماذا والحال هذه لا نجد أعمالاً معادية للكاثوليكية وللإسلام مكتوبة بالنبرة نفسها؟ والواقع أن الكاثوليك والمسلمين هم أكثر عدداً بكثير من اليهود في الاتحاد السوفياتي.

بين الموضوعات التي طورتها بشكل خاص جماعة «المئة السود» والنازيون هناك موضوعة المؤامرة العالمية «للصهاينة» الذين يسيطرون على كل تجارة السلاح في العالم (ل. كورينيف في مجلة اغونيوك). ويدافع ف. بغون في كتابه «الثورة المضادة الفاقعة»، عن الفكرة القائلة بأن مذابح اليهود المنظمة في روسيا القيصرية هي عبارة عن محطات في الصراع الطبقي للشعب الروسي ضد «المستغلين الصهاينة». ويدّعي إي كوتشيفنيكوف في روايته الأرض الموعودة بأن إيخمان كان عميلاً صهيونياً وبأن معسكرات الإبادة كانت من فعل الصهاينة! ولا يعدم هذا المجتمع كتّاباً رسميين ينفثون سموم لاساميتهم تحت عناوين كبيرة مثل «إن الامبريالية والصهيونية العالمية هما العدوان الرئيسيان للطبقة العاملة».

إن الجذور الموضوعية (الاجتماعية) لانبعاث هذا الشعور المعادي للسامية لدى فئة من

الانتليجنسيا السوفياتية ترتبط بظاهرة «استقرار الكادر» خلال حقبة بريجينيف. ويمثل هذا الاستقرار بما لا يقبل الشك كبحاً للحراك الاجتماعي العامودي. ويشير فكتور زاسلافسكي إلى أنه في الثلاثينات كان معدل عمر مخرجي الأفلام ثلاثين عاماً وما دون، فيما أصبح عام 1974 ستون عاماً[3].

يضاف إلى ذلك أن معيار الأصول القومية قد حلّ شيئاً فشيئاً محلّ معيار الأصول الطبقية في اختيار الكادرات. فبين عام 1976 وعام 1981، أزيلت صيغة «الأصل الاجتماعي»، بما في ذلك شطبها من جوازات السفر الداخلية. ضمن هذه الشروط، خلقت المنافسة المتنامية لاحتلال وظائف في حقول التعليم والإدارة وما يسمى بالمهن الحرة مناخاً مؤاتياً لشعور الغيرة المعادي للسامية لدى جزء مهم من شرائح المثقفين.

وهكذا فقد أعلن نائب مدير عام معهد الفلسفة في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي في السبعينات أمام الملأ عن عدد اليهود ـ حينها كان يطلق عليهم اسم اليهود وليس الصهاينة! ـ ضمن العلماء وأساتذة الجامعات والمهن العليا الأخرى. وقال بكل صراحة بأن «تواجدهم الكثيف» في هذه الحقول هو أمر معيب وغير عقلاني من وجهة نظر القوميات السوفياتية الأخرى. وطالب بتحديد اعداد اليهود الذين يحق لهم ممارسة تلك المهن في الاتحاد السوفياتي[4].

وفي الواقع خُفِّض عدد الطلاب اليهود المسجلين في الجامعات السوفياتية بين عامي 1969 - 1977 بمعدل 40% أي من 112,000 إلى 67,000 طالب. أما الطلاب المرشحين لحيازة شهادة الدكتوراه في الأبحاث والمعرَّف عنهم بالانتماء إلى «القومية اليهودية» فقد تقلّص عددهم من 5,000 عام 1970 إلى 3,000 عام 1975[5]. وتفسِّر هذه الإجراءات القائمة على التمييز المعادي للسامية، إلى حد بعيد، ارتفاع طلبات الهجرة من قبل المثقفين اليهود السوفيات.

مع ذلك، وبموازاة تنامي الايديولوجيات الرجعية تطورت ايديولوجيات يسارية غير امتثالية. وإن على مستوى أكثر محدودية. وفي هذا المجال نحيل على مجلة «القرن العشرين»،

---

(3) كل هذه المعلومات مستقاة من عمل فيكتور زاسلافسكي ـ المترجم عن الروسية ـ **IL Consenso organizzato**. وفي عدد تشرين الأول/ اكتوبر 1986، في مجلة مولودايا غفارديا (الحرس الشاب) جرى وضع مشروع يمكن اختصاره بالصيغ التالية: «تباً للمثقفين، النساء إلى بيوتهن، فلنعزز الرقابة، يعيش العمل اليدوي!».

(4) ف. اي. ميشين، **Sotsialnyie Progress** (التقدم الاجتماعي)، غوركي، 1970.

(5) مصادر سوفياتية رسمية، يستشهد بها زاسلافسكي في كتابه **IL Consenso organizzato**، ص 199.

وهي منشورة سرية تطبع على الآلة الكاتبة وقد ظهرت في موسكو عام 1975، ويرأس تحريرها روي ميدفيدير فيما تحتل رايسا ليرت موقع مديرة التحرير. ويمكن وصف المادة المنشورة في هذه المجلة باليسارية عموماً. ويقوم بتحريرها فضلاً عن روي ورايسا كل من ليف كوبيليف وب. اوغوروف وس. الاغين وأ. كراسيكوف[6]. فضلاً عن الاشتراكي - الديموقراطي يوري أورلوف الذي يعيش حالياً في المهجر بالإضافة إلى المعارضين الشيوعيين الذين نشروا فيها «نداء إلى المواطنين السوفيات» عام 1968. أما مجلة بواسكي (وهي مجلة أبحاث) التي ظهرت عام 1978، فقد حوت مقالات ذات توجهات ايديولوجية متنوعة ومن بينها كتابات ليساريين مثل رايسا ليرت وإيغيدس وغيرتشوني[7].

وكان التطور الأبرز هو ذاك الذي عبّرت عنه مجموعة تعرف باسم «المنعطف اليساري» Tournant à gauche. وقد عرفت فيما بعد باسم «منوّعات»Variantes و«الاشتراكية والمستقبل» تيمناً باسم منشوراتها. وكانت هذه المجموعة على اتصال مع الحزب الشيوعي الإيطالي وأوساط شيوعية وأوروبية أخرى. وتم اعتقال ستة من قادتها في كانون الثاني/يناير 1982. وكان أحد المعتقلين والمحكوم عليهم آنذاك بوريس كاغارليتسكي الذي لعب لاحقاً دوراً هاماً في اتحاد نوادي الاشتراكية الذي تأسس عام 1987.

لكن من السابق لأوانه الاستنتاج بأن كل تلك التيارات ستقاسم جميعاً وبشكل متساوٍ إلى هذا الحد أو ذاك، في حال حصول بروز جماهيري واسع على المسرح السياسي، تطلعات العمال المأجورين ومطالبهم الذي يشكلون اليوم الأكثرية الواسعة من سكان الاتحاد السوفياتي. ستتم غربلة الأفكار بمنخل المصالح الاجتماعية والمصالح المادية قبل أي شيء آخر، سواء تم إدراكها عن طريق الوعي أو بمحض الغريزة. وضمن هذه الشروط يصبح الاحتمال ضعيفاً بأن يلقى التمجيد بالقيصرية على طريقة سولجنتسين - هذا إذا أخذنا مثلاً واحداً من أمثلة أخرى عديدة - صدى لدى الطبقة العاملة أو بين جمهور المثقفين.

ويؤثر هذا الفكر المتميز بفرادته أحياناً على المؤدلجين الرسميين. فَتَحْتَ هذا العنوان الذي يفعل فعل العقار المسكّن: «المشاكل المنهجية في علم الاجتماع الماركسي - اللينيني»، يشدّد مدير فرع علم الاجتماع في أكاديمية العلوم السوفياتية ف. ن. ايفانوف على المصالح

---

(6) منشور سري، «القرن العشرين». المعارضة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي اليوم.

(7) أنظر بصدد كل ما يتعلق بتاريخ النقد الثقافي السابق لإصلاحات غورباتشيف، كتاب بوريس كاغارليتسكي، The Thinking Read.

المختلفة للطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة التي لا تزال تحتفظ بخصوصيتها في الاتحاد السوفياتي - وبالتالي بمعارضتها - حتى وإن التقت «بمجموعها»[8] على نقاط تقاطع واحدة.

ومهما يكن من أمر فإن هذا الاستياء لدى فئة من المثقفين، لا بل مبادرتهم الجسورة أحياناً[9]، قد أثّرا بلا جدال في عملية «إذابة الجليد» واللبرلة اللتين بدأتا بالظهور في بداية حقبة غورباتشيف.

■ العلماء الذين تمردوا ضد اساءة استخدام العلوم.

تعتبر المعركة التي خاضها خوريس مدفيديف وآخرون غيره في كشف النقاب عن فضيحة ليسنكو، التي كانت كفيلة بالقضاء على علم الجينات السوفياتي، أبرز مثال على هذا الأمر. وقد أدت المعركة إلى إعادة الاعتبار للبيولوجي الكبير فافيلوف وإلى إدانة الممارسات القمعية التي بواسطتها دافع ليسنكو وجماعته - وقام ستالين بتغطيتهم - عن نظرياتهم. وقد كانت لهذه القضية مضاعفات لم تُعرف تفاصيلها إلا في أوساط محدودة في الغرب[10]. وفي ظل بريجينيف وعندما اتجهت «روح العصر» نحو إعادة الاعتبار جزئياً لستالين والستالينية أُتيح لعالم الجينات ن. ب. دوبينين احتلال موقع مهني لامع إثر نشر كتاب له بعنوان «الحركة الدائمة»عام 1973، أكد فيه على أن لا علاقة لستالين باعتقال فافيلوف واغتياله، وعلى أن الاعتبارات السياسية لم تكن وراء تصفية علماء الجينات وعلم الجينات في الاتحاد السوفياتي.

ولا بدَّ لنا من توجيه تحية إكبار خاصة إلى عدد كبير من الأطباء النفسيين السوفيات الشجعان الذين أدانوا سوء استخدام الطب النفسي عندما تم اللجوء إليه لأغراض سياسية. وقد كان بين ضحاياه المنشقون اليساريون والجنرال غريغورينكو وليونيد بليوتش وكثيرون غيرهم[11]. ويذكر الكاتب مارك بوبوفسكي مجموعة كبيرة من العلماء الشجعان الذين عارضوا خلال المرحلة نفسها فرمانات الدولة الخاصة بميادين اختصاصاتهم، كالبرفسور بالبيولوجيا البحرية إي. إي بوزانوف. وقد رفض البرفسور مكايلوف وهو طبيب شهير زيادة إنتاج واحد

---

(8) أنظر **Voprossi Ekonomiki**، العدد 8، 1986.

(9) جرى تعنيف الإقتصادية تاتيانا زاسلافسكايا والفيلسوف بوتنكو لجسارتهما. وخضعت أعمال الكاتب يفتوشنكو للرقابة في الليتراتورنايا غازيتا لتهجمه على مبدأ الرقابة، وهي مهاجمة تستند مع ذلك إلى نص لماركس الشاب. غير ان هذه التعنيفات كانت غير ذي قيمة ومؤقتة.

(10) خوريس ميدفيديف. صعود نجم ت. د. ليسنكو وأفوله/.

(11) سيدني بلوخ وبيتر ريداوي. المستشفيات السياسية الروسية.

من اللقاحات متعددة الأوجه لوزارة الدفاع لان الاختبارات التي أُجريت على الحيوانات لم تظهر بعد صلاحية اللقاح. وقد أُصيب بسكتة قلبية عندما علم إنه بالرغم من الفيتو الذي وضعه تم اختبار هذا اللقاح الخطر على البشر[12].

وقد صاغ الزوجان ابيليف، مديرا أحد مختبرات الأبحاث نداءات تطالب باستقلالية البحث العلمي ونظافة كف الباحثين. وقد سُرِّحت البرفسورة ميكالوفا مديرة أحد مراكز الأبحاث في موسكو من عملها وطردت من الحزب لأنها سمحت لنفسها، في كلمة ألقتها، بأن تقارن الأجور البائسة لباحثين مبتدئين بالأجور المتضخمة بشكل فاحش لقادة الحزب الشيوعي السوفياتي. وحُكم على العالم البيوفيزيائي س. كوفاليف وهو صاحب أبحاث علمية عديدة بقضاء سبع سنوات في أحد معسكرات الاعتقال عام 1975 لأنه شارك في إصدار منشور سري. وقام العالم البيوفيزيائي بوبيابولسكي بنشاط شجاع دفاعاً عن أندريه ساخاروف، وهو العالم الذي اشتهرت معركته السياسية في الغرب. هذا وأن العديد من المهاجرين المشهورين هم علماء مثل عالم الفيزياء الاشتراكي الديموقراطي أورلوف وعالمي الرياضيات بليوتش وايسينين فولبين.

■ التكنوقراطيون الشباب ومراجعهم الايديولوجية.

كان سوء الاشتغال الاقتصادي قد أصبح فاقعاً إلى درجة دفعت بفئة على الأقل من الكادرات الشابة إلى التعامل معه كموضوع يستأهل التفكير النقدي وتقديم اقتراحات حول إصلاحات محددة. فضلاً عن ذلك نجد من الضرورة بمكان أن نشير إلى أنه منذ بداية الحقبة الستالينية في الاتحاد السوفياتي لم يغب عن الفكر الرسمي، ناهيك بالفكر المعارض جزئياً، ذلك التناقض القائم بين الخطة والسوق أو تلك العلاقة بين الاستبداد البيروقراطي وقانون القيمة، والأمر سيان، وهو تناقض أساسي في الاقتصاد السوفياتي. ولهذا فاننا نشهد دورياً محاولات للتعبير عن هذا التناقض.

وبالإجمال، بقي موضوع هذا السجال هو نفسه على امتداد ربع قرن: ضرورة الانتقال من التصنيع الموسَّع إلى التصنيع المكَّثف نظراً لنضوب الاحتياطي المتوفر. ولم يتردد أو. لاتسيس بالتذكير بأن مصطلحات السجال والاقتراحات المقدمة لم تتغير كثيراً عن تلك

---

(12) مارك بوبوفسكي. الاتحاد السوفياتي، التلاعب بالعلوم، ص 271 - 279؛ معطيات الفقرة التالية مستقاة من المصدر نفسه.

المقترحة من قبل نيمكينوف وكانتو روفيتش ونوفوشيلوف عام 1964! وكان باستطاعته أن يضيف اقتراحات كوسيغين التي تقدم بها بعد مرور عشر سنوات على ذلك التاريخ[13].

والصعوبة هنا لا تكمن في ضعف التشخيص بل في تطبيق العلاج بطريقة منهجية وعلى نطاق واسع على السستام الاقتصادي بمجمله دون إحداث تنافر كبير أو خلق تناقضات عديدة. ولتحقيق هذه الغاية لا تكفي الإصلاحات الجزئية. إن ما ينبغي تغييره هو الإوالات الاقتصادية بمجملها وهذا التغيير سيكون مستحيلاً دون إحداث تغيير ملازم في السستام السياسي.

لقد لعبت عالمة الاجتماع تاتيانا زاسلافسكايا و«تقريرها عن نوفوسيبيرسك» ـ فضلاً عن الأكاديمي اغانبيغيان، الذي كان المستشار الرئيسي لإصلاحات كوسيغين وأصبح بعد ذلك أحد أبرز مستشاري غورباتشيف ـ دوراً رائداً في ايديولوجية التكنوقراطيين الشباب المتجهين نحو إصلاح جذري للإقتصاد السوفياتي[14]. لكن الفشل الذي مُنيت به إصلاحات ليبرمان في الستينات، وإصلاحات كوسيغين في السبعينات دفعها للتعامل بحذر كبير ـ لكن بضبابية كبيرة أيضاً ـ مع الاقتراحات العملية التي تتناقض مع وضوح تشخيصاتها.

■ القوميات غير الروسية:

يتطور الاتحاد السوفياتي، بفعل آلية الدينامية الديموغرافية شديدة التفاوت، باتجاه دولة فيدرالية يُشكل فيها الشعب الروسي مجرد أقلية[15]. وقد واجه بيروقراطيو الصف الأول في عهد بريجنيف هذه المشكلة بحركة مزدوجة: فمن جهة تمت تنمية الاستعمار الداخلي «ومزج الشعوب» مما عزّز ظواهر الاضطهاد القومي، ومن جهة أخرى تم تطوير الأجهزة البيروقراطية المحلية في المقاطعات التي تقطنها قوميات غير روسية، بغية دمجها في عملية الدفاع عن الوضع القائم.

ليس هناك من مجال للشك، وفي ضوء الوقائع، باستمرارية ظاهرتي الاضطهاد والتمييز القوميّين في الاتحاد السوفياتي. فاستناداً لبعض الاحصاءات الرسمية، يبلغ حجم المطبوعات اليومية الصادرة باللغة الروسية 3,5 أضعاف تلك المطبوعة بلغات أخرى محكية في

---

(13) أوتو لاتسيس «حول إعادة بناء الإوالة الاقتصادية» في كومينيست العدد 13، 1986.

(14) هذا ما تعبر عنه مجلة ايكو، التي تصدر في نوفوسيبيرسك. وحول «تقرير نوفوسيبيرسك» الشهير أنظر مقالة مارينابك في انبركور، العدد 193، أول نيسان/ابريل 1985.

(15) حول النمو الديموغرافي في الاتحاد السوفياتي وعواقبه في بنية القوميات في هذا البلد. أنظر هيلين كارير دونكوس الإمبراطورية المنفجرة؛ ينبغي مع ذلك التعامل مع استنتاجات هذا العمل بحذر.

الاتحاد السوفياتي، علماً أن هذه الأخيرة تعني 50% من السكان. أما بالنسبة للكتب المنشورة في الاتحاد السوفياتي فإن 18% فقط منها هو بلغات غير روسية؛ وفي جمهورية أوكرانيا، هناك 70% من الكتب والمنشورات باللغة الروسية علماً أن 20% فقط من مواطني ومواطنات هذه الجمهورية يتكلمون الروسية كلغة أم.

وبصدد ظواهر الاضطهاد القومي هذه، وتحديداً محاولة إلغاء مبدأ «أحادية اللغة» في إدارة الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الأربع عشرة باستثناء الجمهورية الروسية - وهي محاولة وُضعت خطوطها العريضة إبّان التعديل الدستوري الأخير -، حصلت ردود فعل عديدة، خاصة بين المثقفين المحليين والطلاب في جمهوريات البلطيق وأوكرانيا وجمهوريات القوقاز وبعض جمهوريات وسط آسيا (حيث ثمة صعود للسلفية الإسلامية) وكانت ردة الفعل في جورجيا الأكثر حدة حيث جرت عام 1978 تظاهرت جماهيرية معارضة بمناسبة التعديل الأخير للدستور (التظاهرات الأكثر اتساعاً والتي تُعبّر عن «الضيق القومي» حدثت بعد وصول غورباتشيف إلى السلطة وسوف نعالجها في الفصل الثاني عشر).

ولا تتردد تاتيانا زاسلافسكايا، فضلاً عن ذلك، في اللجوء إلى التعميم فتقول: «إن الفروق في التطور بين الجمهوريات والمناطق البعيدة والمناطق الأقرب إلى الوسط (...) لا في تزيد بدل أن تتقلص». ويضيف س. كارتفيلي إلى ذلك استنتاجاً قد يظهر مفارقاً، لكنه يبدو لنا ملائماً لتفسير الصعود الموازي للقومية (الكبرى) الروسية على قاعدة شعبية (شعبوية): «إذا كانت الأقليات [القومية] لا تمتلك بالفعل موقعاً لها في السلطة، فإنها مع ذلك قد حافظت على شعور بالتفوق التاريخي والثقافي وحتى الجيو - سياسي (مثلاً بالنسبة للمسلمين) إزاء الأمة الروسية. أما الشعب الروسي وعلى العكس فقد نمت لديه عقدة الدونية، وهي وراء بروز قومية روسية جديدة كما أنها توفّر لهذه الأخيرة موضوعاتها الرئيسية مثل: لقد عانى الشعب الروسي أكثر من غيره، إنه لم يستفد اقتصادياً، بخلاف الأمم الاستعمارية الأخرى، من توسعه الاقتصادي والجغرافي (...) وفي الواقع لقد تطورت الأمة السوفياتية وتطور ضغط الاتحاد [السوفياتي] على الأمة التاريخية الروسية وأفرغاها من محتواها[16]».

(16) تاتيانا زاسلافسكايا «إعادة وضع الاقتصاد على قدميه» في كومينيست، مستعاد في الأزمنة الحديثة، عدد خاص «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية» تموز/ يوليو - آب/ اغسطس - ايلول/ سبتمبر 1987، ص 208؛ س. كاركفيللي «القومية ضد القوميات» في السلطات (Pouvoirs)، العدد 45، 1988، ص. 66. حول مجموع مشكلات معارضة القوميات والسياسة المتّبعة تجاهها في ظل بريجنيف، أنظر بوجه خاص دراسات حول الموضوع متضمنة في مجموعة صادرة تحت إشراف بيتر ج. بوتيشني، الاتحاد السوفياتي، الحزب والمجتمع.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

■ الشبيبة الرافضة.

بدأت ظواهر الرفض الثقافي في أوساط الشبيبة تظهر في الاتحاد السوفياتي في نهاية السبعينات متأخرة عن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية والصين. وانصب اهتمام الشباب بشكل خاص على الموسيقى الشعبية والجاز وأغاني البوب (POP). وكان لبعض هذه التعبيرات طابع شبه سياسي (وقد حافظت عليه) حيث إنها اصطدمت بشكل دائم بالرقابة ما لم نقل رفضتها علناً[17].

وتلعب التكنولوجيا المعاصرة دوراً هاماً في هذا الرفض، وبالأخص العادة المكتسبة بتسجيل شرائط كاسيت بصورة غير قانونية بواسطة أجهزة تسجيل مستوردة في الغالب من الخارج. ففي جمهورية استونيا أخذت عملية إعادة الإنتاج هذه بُعداً جعل منها «صناعة منزلية»فعلية تستخدم برامج الراديو والتفزيون الفنلندي.

وتتمثل الحالة النموذجية لهذا الرفض الثقافي عند الشبيبة بالشاعر ـ المغني فلاديمير فيسوتسكي، الذي تُوفي عام 1980 عن 42 عاماً. وكان قد أصبح معبود الشبيبة السوفياتية. ولعبت أغانيه الرافضة، الشعبوية، اليسراوية والمريرة دوراً مشابهاً لأغاني الاحتجاج والأغاني الراقصة للبيتلز وجوان بايز وبوب ديلون في الولايات المتحدة وبريطانيا في الستينات. لقد تم حظر تلك الأغاني ومنعها شيئاً فشيئاً من قبل السلطات ـ ليعاد إنتاجها بشكل «غير شرعي» من قبل الشبيبة. وتتحدث نيكول زاند في هذا الصدد عن «ملايين أشرطة الكاسيت المقرصنة» (لوموند، 16 تشرين الأول/اكتوبر 1987).

حاز فيسوتسكي على شعبية كبيرة جداً بين العمال بسبب كلامه المباشر وصدقه وأصبح الناطق الرسمي باسم كل الشرائح المحرومة في المجتمع السوفياتي التي لم تتردد في إهداء إحدى أغنياته لمساجين المعسكرات. وفي يوم جنازته تجمع عشرات الألوف من الأشخاص بالقرب من مسرح تاغانكا حيث ووري الثرى (كان فيسوتسكي ممثلاً على خشبة هذا المسرح)، وكانت تلك أكبر تظاهرة عفوية شهدتها العاصمة السوفياتية منذ دفن جوفيه عام 1927، وهي تظاهرة تميزت فضلاً عن ذلك، بتحدٍّ مباشر لقوات الشرطة على الرغم من أنها كانت متمركزة بقوة كبيرة[18].

---

(17) فيرجيني كولودون، جيل غورباتشيف، ص 81 وما يليها.

(18) أنظر مارتين والكر، يقظة العملاق ص 192 - 194؛ ومارينا ڤلادي، فلاديمير والسرقة التي ضُبطت.

ولعب «نادي الأغنية المستقلة» في موسكو، الذي كان يقوم بتنظيم «تجمعات» (برامج موسيقية وأدبية وشعرية مستقاة من نتاج أشخاص كفيسوتسكي، وكان يجري تداولها بشكل سري) دوراً لا يستهان به في تنظيم الشبيبة الرافضة. وقد تم حظر هذا النادي جزئياً من قبل السلطات عام 1975، واستمر عدد من أعضائه في مزاولة نشاطاته اللاحقة[19].

خلال تلك الفترة تجرأ نادي الطلاب في موسكو على عرض مسرحية إيمائية تهزأ من الصوفية الكلاسيكية التي يعبّر غالبية المواطنين السوفيات (والغربيين!) بواسطتها عن رفضهم الانخراط في أي عمل سياسي. «يدخل ممثل واحد إلى المسرح ويمشي كالمخبول مردداً: «إنني لا أستطيع شيئاً بمفردي» ثم يدخل ممثل آخر ويصطف خلفه مردداً العبارات والحركات نفسها. ثم ثالث فرابع. . . فعاشر ثم يمتلىء المكان بأشخاص يسيرون بطريقة منتظمة، ومرددين العبارات والحركات ذاتها: «لا أستطيع القيام بشيء مفردي». وقد منع العرض[20].

وإلى جانب هؤلاء الرافضين «المتحررين» تجدر الإشارة إلى ظهور شبيبة سوقية محافظة شبيهة «بحليقي الشعر» في بريطانيا، ومنهم جماعة الليوبيريتس في موسكو. ويقال بأنهم يتلقون توجيهاتهم من قبل جماعات محافظة داخل الكا.جي.ب. (وسنعود لبحث هذه الظاهرة في الفصل الثاني عشر).

وتشير فيرجيني كولودون أيضاً إلى بعض مظاهر المعارضة المعادية للتسلح المنتشرة بشكل واسع بين الشبيبة السوفياتية: «في كانون الثاني/يناير 1980، بعد أسابيع من دخول القوات السوفياتية إلى العاصمة الأفغانية نشرت إحدى الصحف السوفياتية نتائج استطلاع للرأي. فتبينّ أن ثمة 15% فقط من الشبان الذين تقل أعمارهم عن 21 عاماً يؤيدون الخدمة العسكرية (. . .) وفي 31 أيار/مايو تجمّع مئات الشبّان في حديقة تساريتسينو العامة في موسكو ووزعوا بيانات تطالب في آن واحد بإلغاء عقوبة الإعدام وإنهاء الحرب في أفغانستان»[21].

■ المناضلون البيئويون.

تطورت الإشكالية البيئوية تدريجياً بين شرائح محددة من المثقفين المدعومين بشكل خجول من قبل عدد من الكوادر المحلية في الحزب والدولة، وبعض مجموعات المواطنين،

---

(19) فيرجيني كولودون، جيل غورباتشيف، ص 240 - 241.

(20) مارك بوبوفسكي الاتحاد السوفياتي والتلاعب بالعلوم، ص 256.

(21) فيرجيني كولودون، جيل غورباتشيف، ص 240 - 241.

ويُعتبر الكاتب زاليغين أبرز ممثل لهذا التيار. وقد اشتهر بحملته على التلوث الكيماوي الصناعي في بحيرة بيكال (تعتبر البحيرة أكبر خزان للمياه العذبة في الجزء الأوروبي - الآسيوي) وكان مرة أخرى في طليعة المناضلين ضد مشروع تحويل مجاري نهريّ سيبيريا (الأوب وايتريش) نحو آسيا الوسطى. وكان الهدف الأساسي لهذا المشروع هو زيادة إنتاج المزروعات والأرزّ والعلف في كازاخستان وأوزبكستان بمعدل لا يقل عن 35 مليون طن في السنة. وعلى الرغم من احتجاج البيئويين، جرى التمسك بهذا المشروع حتى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي. وفيما بعد تم التخلي عنه بطريقة غامضة دون أي تصويت أو حتى دون نقاشه داخل المؤتمر نفسه.

لقد طرح زاليغين المسألة مرة أخرى في مؤتمر الكتّاب السادس للجمهورية الروسية. ونُشر خطابه في ليتيراتورنانيا غازيتا في 18 كانون الأول/ديسمبر 1985، ولقي طرحه صدى هاماً، كما تمّ تبنيه من قبل فريق غورباتشيف الذي قام بهجوم حسب الأصول على الوزير الذي تقدم بالاقتراح[22]. غير أن ملف القضية لم يُطوَ على ما يبدو. فعلى الرغم من قرار المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي بوقف تحويل مجرى نهر الأوب إلى بحيرة آرال، بيّن زاليغين في مقالة ساخطة نشرت في البرافدا في 17 حزيران/يونيو 1988، أنّ وزير الاقتصاد المالي يتابع بهدوء الأعمال التحضيرية لهذا التحويل!.

ويشير مارك بوبوفسكي في كتابه المذكور أعلاه إلى الاحتجاجات الخجولة - والخجولة جداً! - على تلوث بحر قزوين بفعل تصريف أملاح فيه استقدمت من المركز النووي لتخفيف ملوحة المياه في تشيفيشينكو، مما أدى إلى قتل الأسماك والقضاء على النبات والشجر في مساحة تمتدّ على عشرات الأميال. وقد أتلفت أيضاً طبقة التربة القطبية الرقيقة في ماغادان بفعل عمليات البحث المكثّف عن مناجم الذهب[23].

وثمة أمثلة أخرى على التحركات البيئوية معروفة في بعض الأوساط المحدودة. ففي ضاحية موسكو كان المصنع الكيميائي في كوسكوتو موضوع انتقادات حادة لانتاجه الخيوط الاصطناعية وأنسجة البوليتيلين. وطالب بعض البيئويين بإغلاقه منذ عام 1979، خاصة بسبب المخاطر البيئوية التي تنطوي عليها هذه النفايات. فلم يتم ذلك إلاّ في عام 1987. وقد نقلت الأسبوعية «أنباء موسكو» هذا الخبر وأضافت: «أن موسكو تتطور بناء على خطط

---

(22) نُشر خطاب زاليغين في روج، 17 شباط/ فبراير 1986، وفي الأزمنة الحديثة تموز/ يوليو - ايلول/ سبتمبر 1987. وقد نوقشت آراء مناضل بيئوي سوفياتي آخر في البديل، العدد 25، كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير 1984.

(23) مارك بوبوفسكي، الاتحاد السوفياتي، التلاعب بالعلوم، ص 231 - 233.

عامة موضوعة منذ الثلاثينات. مع ذلك ما تزال المصانع الصغيرة والكبيرة تنفث دخانها حيث كان يجب، تبعاً لهذه الخطط، أن تمتد مساحات خضراء».

غير أن كارثة تشيرنوبيل ـ وتبعاتها على المستوى الوطني والأوكراني ـ قد ساهمت بالتأكيد بحدوث تحرك شعبي معارض ذي طابع بيئوي على نطاق واسع. وقد ذكرت الصحافة الأوكرانية حينها أن السلطات كانت تتمنى تسريع عملية بناء هذا المصنع وتسييره على حساب الإجراءات الأمنية[24]. (وسنعالج هذه المسألة بتفصيل أكبر في الفصل الثاني عشر).

واستمرت أعمال القمع ضد المناضلين البيئويين حتى فترة قريبة. فقد خسر عضوان في «مجموعة الثقة» في موسكو، وهي مجموعة سلمية مستقلة،وظيفتهما في أكاديمية العلوم بسبب اتخاذهما موقفاً من كارثة تشيرنوبيل.

■ وعي اضطهاد النساء.

إن الأوضاع البائسة التي تعاني منها الأكثرية الساحقة من النساء في المجتمع السوفياتي هي بالدرجة الأولى نتاج الصعوبات التي تواجههن في التموّن ونقص التجهيزات الجماعية. لكنها أيضاً انعكاس للتمييز الجنسي الواضح. فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من أن النساء قد شكلن 27% من أصل المنتدبين إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب، فإنه أتيح لسبع نساء فقط حق المداخلة ـ أي بنسبة 8% فقط من مجموع المداخلين. وقد تم انتخاب 15 امرأة إلى اللجنة المركزية المؤلفة من 307 أعضاء ـ أي بنسبة أقل من 5%. بينما تم انتخاب امرأة واحدة إلى الأمانة دون أن تكون عضواً في المكتب السياسي. وإذا أضفنا أعضاء الأمانة إلى أعضاء المكتب السياسي نجد أنه من أصل 26 عضواً ثمة امرأة واحدة (أي بنسبة أقل من 4%) في أعلى الهرم البيروقراطي.

وتعكس بنية مهنة الطب التمييز الجنسي نفسه: مختصّون بالطب العام: 90% نساء، ملاك إداري: 50%، جراحة: 30% أساتذة جامعات الطب: 20%، أعضاء أكاديمية العلوم الطبية: 10%[25].

---

(24) أنظر المقالة التي نُشرت قبل شهر من الحادثة في ليتراتورنا اوكرانيا، العدد 31، كييف، 27 آذار/ مارس 1986.

(25) ف. ناڤارو. الضمان الاجتماعي والطبابة في الاتحاد السوفياتي.

بـدأ الوعي النسـوي يـظهـر تـدريجيـاً في الاتحـاد السـوفيـاتي، وكـانت أولى تعبيراتـه ظهور منشور نسائي سري في لينينغراد بعنـوان النساء في روسيـا في نهاية عـام 1979[26]. وقد لاقى هـذا المنشور صـدى شعبياً أكـثر اتساعـاً ممّا يمكن تـوقعه، وبـأي حال، أوسـع من أي منشـور آخـر. وتضمنت المجمـوعـة معلومـات هـامـة عن شروط عمـل النسـاء وأجـورهن وحياتهن(بما في ذلك في السجن)بالإضافة إلى قصائد. ومن بـين الكاتبات ثمة اشتراكيات مثل تاتانيا مامونوفـا التي لا ترفض الـتراث اللينيني مع أنها لا تعتـبر نفسها لينينيـة، بالإضـافة إلى نساء متديّنات جداً ومعاديات للماركسية، وتعرضـت المجموعـة لقمع سافر عام 1980. وقد نشرت مجموعة أخرى متحلقة حول ناتاليا لاباريڤا مجلة نسائية سرية باسم ماريا في لينينغراد، وقُمعت هذه المجموعة أيضاً عام 1982.

لقد كشفت النساء في روسيا وماريا أموراً مثيرة؛ فنشرت أرقاماً دقيقة عن «يوم العمل (المنزلي) الثاني» الذي تقوم بـه النساء والـذي يصل إلى أربـع أو خمس ساعـات عمل، وهي ساعات تضاف إلى الثماني ساعات في «يوم العمل الأول»؛ كما كشفت المنشورتان المذكـورتان عن أنه يوجد 1,5 مليون دار حضانة للأطفال لعدد سكان يبلغ 270 مليوناً؛ وعن التمييـز في الوظائف داخـل صناعـة بناء الآلات (70% من النسـاء العامـلات في تلك الصناعـة هن في وظائف لا تحتاج إلى مهارات، فيما 1,3% فقط من الأجـيرات يحتلن مواقـع تتطلب نـوعاً من المسؤولية)؛ كما تحدثتا عن شروط الإجهاض المخيفة في إحـدى مستشفيات ارخـانغيلسك، الخ.

عبّر هذا الوعي عن نفسه على المستوى الرسمي في مؤتمر اتحاد النساء السـوڤياتيـات في 30 كانون الثاني/يناير 1987 في موسكو، وتحديداً في التقرير الذي قـدمته ڤالانتينا تريشكوڤا. ولخصته الصحيفة الفرنسية ليبراسيون (في 3 شباط/فبراير 1987). وهو لا يشير مع ذلك إلى القهر الجنسي لدى النساء السوڤياتيات علماً أنه أمر جليّ في الواقع.

ونشرت عالمة الاجتماع السوڤيـاتية إي. إي. غـروسديڤـا عام 1975 نتـائج تحقيق يبـيّن بشكل فاقع آثار التمييز الجنسي «ويوم العمل الثاني» عـلى إمكانـات التطور الثقـافي والفكري لدى النساء السوڤياتيات. حيث تضطر العـاملة المتزوجـة والأم إلى تخصيص أكثر من ثـلاثين

---

(26) نشر منذ العام 1980 بالفرنسية عن منشورات النسـاء، العدد 22. أنـظر مقالـة جاكلين هـانين «اعمـل كـرجـل لكن اعمـل أيضـاً كـامـرأة» Work like a Man and also like a Woman انـترنـاشيـونـال فيوبوينت، العدد 115، 9 آذار/ مارس 1987. وقد نشرت تاتيانا مامونوفا في بـريطانيـا، حين اضـطرت للهجـرة مجمـوعـة أوسـع من الـدراسـات خُصصت للوضـع النسائي في الاتحـاد السـوڤيـاتي النسـاء وروسيا.

ساعة في الأسبوع للعمل المنزلي. أما لدى العاملات عاليات المهارة فإن ساعات العمل هذه تبلغ خمساً وعشرين ساعة، بينما لا تتعدى الإثنتي عشرة ساعة لدى العمال، وأقل من ست ساعات لدى العمال عالي المهارة. وبالمقابل لا تخصص العاملة المتزوجة الأم إلا ثماني ساعات في الأسبوع للتثقيف الذاتي والاهتمامات «الثقافية»، بما فيها قراءة الصحف ومشاهدة التلفزيون والسينما والمسرح والرياضة والنزهات (وتصل إلى عشر ساعات لدى العاملات عاليات المهارة). ويخصص العامل المتزوج الأب عشرين ساعة لهذه النشاطات والعامل عالي المهارة أكثر بقليل من ست وعشرين ساعة. والنتيجة بديهية: إن العمل المنزلي يكبح لا بل يخنق التطور الثقافي لدى النساء[27].

تعكس النساء بشكل متنامٍ هذه التمييزات - الأكثر خطورة مما هي في بعض البلدان الرأسمالية - في الصحافة السوفياتية. وقد كتبت العاملة ج. بارولينا نائبة رئيسة لجنة النساء السوفياتيات في البرافدا في 14 أيلول/سبتمبر 1988: «منذ ثلاثين عاماً أعمل في أحد أكبر مصانع البلد، مصنع سيارات سيل (...) وأقوم عملياً بعمل يدوي شاق على السبائك المعدنية. إننا نقوم بشكل شبه حصري بعمل يدوي على قطع سيارات ثقيلة في مشغل لا تُحتمل حرارته، ناهيك بضجيجه وغباره، وحيث يتخطى تسرّب الغاز الحد الأقصى المحتمل إلى حد بعيد (...) والآلات - الأدوات التي تم شراؤها بالعملة الأجنبية لم تعد تعمل لأن مهندسينا لم يفكروا بشراء قطع غيار وحتى اليوم لم يجر طلبها. (...) ولا نضيف جديداً إذ نشير إلى أن هذه الآلات ليست معدّة لتعمل عليها النساء (...)

«إلى متى علينا تحمل هذا الوضع؟ (...) ففي سن الأربعين أو الخمسة والأربعين تبدأ العديدات من العاملات بمعاناة أمراض مزمنة، ويفقدن رغبتهن بالتوجه إلى متاجر الأزياء ومزيني الشعر (...)

---

(27) إي. إي. غروسديفا

«O sob benosti obraza Zhizni «Inteliguentnykh rabtchikh» in Robochii Klass Sovremenny

مير، العدد 2، 1975 ص 96، مذكور في كتاب أعدته باربرا راهولاند الرهبنة السوفياتية. حول الضيق الجنسي لدى النساء السوفياتيات، أنظر بوجه خاص ديفيد. ك. ويليس، إمتيازات النوموكلاتورا، ص. 150. وعام 1980. حصلت 16 مليون حالة اجهاض شرعية في الاتحاد السوفياتي، وغالباً بشروط صحية ونفسية يرثى لها. وانطلاقاً من ذلك تلجأ النساء الحوامل بشكل متزايد إلى الإجهاض «الأسود» (الخاص) الذي يكلّف خمسين روبلاً، أي أكثر من ربع الأجر الشهري المتوسط. إن نقص التموين - لا بل فقدانه - بالقطليات القطنية (Tampons) والفوط الصحية ووسائل منع الحمل هو ذو تأثير كارثي على النساء السوفياتيات.

«لقد منحت الأمهات منذ عام 1979 حق الحصول على إجازة للتكوين المهني مع الحفاظ على أجورهن. غير أنه يستفاد من الرسائل التي تلقتها لجنتنا إنه لا يوجد أكثر من واحد إلى 3% من الأجيرات اللواتي أُتيحت لهن هذه الإمكانية. وكقاعدة عامة يرفض مديرو المنشآت أن يوفروا هذه التسهيلات للأمهات اللواتي تربينّ أطفالاً صغاراً. هذا دون الحديث عن كثرة المرات التي يتم فيها خرق القوانين التي تنظم الاستخدام العقلاني للنساء الحوامل (...)

«لقد حاولت إحدى العاملات في صناعة الحديد في فولفوغراد، ف. ك. تشيركوفا، أن تقدّم في صحيفة ترود إجابة عن السؤال التالي: هل بإمكان امرأة أن تصبح وزيرة؟ إنها محقّة في طرح هذا السؤال. فنظرياً، وحسب الدستور، بإمكان كل امرأة أن تلتمس منصب الوزيرة، غير أن شروط الحياة هي على الشكل الذي لا يسمح لها بالتفكير بذلك. إن العمل المنزلي الذي لا ينتهي أبداً، ولا تتوفر فيه المكننة، والطوابير التي لا نهاية لها أمام المتاجر تملأ أفكارنا إلى الدرجة التي تدفع كل واحدة منا إلى التساؤل: إذا كنت سأصل إلى كرسي الوزارة، فمن يقوم بكل تلك الأعمال؟».

■ التشهير بالآفات الاجتماعية.

كانت حالة «الفقر الجديد» والجريمة وصلافة القمع التي تعرض لها «اللاإجتماعيون»، وبشكل خاص آفة إدمان الكحول، مواضيع تشهير جريء من جانب الكتّاب وبعض العلماء والصحافيين وبعض «الايديولوجيين» اليساريين، على الرغم من الجهود المسعورة التي بذلتها السلطات لنفي وجود هذه الظواهر، بحجة عدم «الافتراء» على الدولة السوڤياتية وعدم تقديم حجج لدعاوة «العدو الأجنبي».

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى المقالة النموذجية التي كتبها أ. كراسيكوف بعنوان «السلعة رقم واحد» والتي ظهرت في المجلة السرية «القرن العشرون». وهي تبين أن إنفاق المستهلكين السوڤيات على المشروبات الروحية قد مثّل في العام 1972 بين 27% إلى 28% من مجموع إنفاق المستهلكين المخصص لمشتريات المواد الغذائية في الشبكة التجارية التي ترعاها الدولة والتعاونيات (أي ما يعادل 27 مليار روبل) و15% من مجموع الإنفاق الاستهلاكي في هذه المتاجر، مع أخذ الإنفاق الغذائي وغير الغذائي مجتمعين! وقد مثّلت نسبة 74% من هذه السبعة والعشرين ملياراً عائدات صافية للدولة، أي ما يعادل أكثر من 10% من مجموع عائداتها، وهي نسبة مستقرة إلى هذا الحد أو ذاك منذ عام 1927 عندما دافع ستالين عن

احتكار دولة «مؤقت» لبيع الفودكا. وبين عامي 1960 - 1973 تخطت مبيعات الكحول مؤشر المائة إلى ستمائة وسبعة وستين بينما بلغت مبيعات الألبسة والحرير مئتان وواحد وخمسون ومنتوجات اللحوم مئتان وأربعة وعشرون وبلغ مؤشر مجموع البضائع مئتان وثمانية وثلاثون[28].

■ المقاومة العمالية.

لم تحصل موجة إضرابات وتظاهرات عمالية معمّمة بالإمكان مقارنتها بتلك التي قامت بها الشبيبة وبعض الأقليات القومية. لكن من الخطأ الاستنتاج بأن الطبقة العاملة كانت راضية في ظل نظام بريجينيف أو أنها استنكفت عن التحرك إزاء تراكم المشكلات الناجمة عن أزمة السستام. فالواقع أكثر تعقيداً من ذلك.

بادىء ذي بدء، ثمة ضرورة لذكر إضرابات عديدة حدثت. ونظراً للمصاعب التي تعترض الإعلام غير الرسمي وغياب أي مرجع أو دراسة رسمية عن الإضرابات خلال المرحلة السابقة لوصول غورباتشيف إلى السلطة ستبقى هذه اللائحة غير مكتملة:

- الإضراب الأكثر مشهدية ومأساوية هو إضراب نوفوتشيركاسك في حوض الدون في حزيران/يونيو 1962، والذي قمع قمعاً دموياً (جرى الحديث عن ثمانين قتيلاً على الأقل، ولا توجد أرقام دقيقة) ونعرف الآن الرواية المؤثرة عن ذلك الإضراب كما رواها قائده الرئيسي بيوتر سيودا الذي حكم عليه في تلك الفترة بعشرين عاماً في السجن، وأطلق سراحه بعد انقضائها. إنها أول نص مفصّل بمتناولنا عن إضراب سوفياتي كبير كما كتبه قائد عمالي مُضرب وشيوعي (كان والده بلشفيا قديماً وجرى اغتياله عام 1937). وقد أعيد نشر هذا النص بحرفيته في مجلة Labour Focuson Eastern Europe في عدد أيلول/سبتمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1988.
- ويبدو أنه في الفترة نفسها حصلت تظاهرات عمالية في أوديسا وكوبيشيف وكيميروفو وكريفوي ـ روغ، وغروزناي وايا روسلافل ومدن أخرى لدواعٍ مماثلة لتلك التي أثارت إضراب نوفوتشيركاسك: ارتفاع أسعار اللحوم ومشتقات الحليب وانخفاض الأجور الناجم عن ذلك.

(28) نُشرت المقالة من جديد في المنشور السري نفسه «القرن العشرين» الذي صدر تحت عنوان المعارضة الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

● تذكر ا. براالداثمانية وخمسين إضراباً في الستينات والسبعينات ومن ضمنها الإضراب الذي حصل في أهم مصنعين في ريغا، وهما مصنعان جرى احتلالهما أيضاً من قبل العمال، وإضراب في مصنع السيارات في ليشاتشيف في موسكو، وإضراب في الاتحاد الصناعي الكيميائي في لينينغراد عام 1965، وإضراب في مصنع التراكتورات في شارغوف عام 1967، وإضراب في المصنع الالكتروني ـ الآلي في تشيرفونوغراد عام 1969، وإضراب في مصنع الآلات الزراعية في كاما نتيز ـ بودولسك عام 1971، وإضراب في مصنع كبير في فيتبسك وفي مصانع كبيرة أخرى في كييف عام 1973 وإضرابات في مصانع السيارات في غوركي وتولياتي في عام 1978 - 1979، وفي مصنع الدراجات النارية في كييف عام 1981، إلخ.

● يبقى أخيراً الإضراب المميّز الذي حصل في مصنع الصناعة الميكانيكية في بافلوفسك بالقرب من لينينغراد، في تشرين الثاني/نوفمبر 1981 للإحتجاج على إساءة المليشيا معاملة عاملين من هذا المصنع وايقافهما وجرهما إلى المحكمة[29].

ومن ثم ينبغي أن نشير إلى أن سلوك الطبقة العاملة كان في الدرجة الأولى نتاج تبدل موازين القوى في أماكن العمل لصالح العمال نتيجة مرحلة طويلة من العمالة الكاملة[30]، ترافقت مع تحسن بطيء لكن ثابت في مستوى المعيشة. ولقد نتج عن ذلك ضغط متزايد داخل المنشآت ضد تسريع وتيرة العمل، وضد ساعات العمل الإضافية (غير المدفوعة خاصة[31])، وفقدان الإجراءات الأمنية والمستلزمات الصحية والنسبة المرتفعة لحوادث

---

(29) حول الوضع العمالي والمقاومة العمالية في الاتحاد السوفياتي، أنظر بوجه خاص شابيرو وغوردون العامل السوفياتي ما بين حكم لينين وحكم اندروبوف. سابير، العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي، وآ. براالدا، العمال الصناعيون، «نماذج من التعبيرات الانشقاقية ونماذج من المعارضة ومن أنماط التكيف» ور. ل. توكس الإنشقاق في أوروبا الشرقية، وآ. براالدا «لحركات العمال العفوية في الاتحاد السوفياتي» في كتاب أعدّه كاهان رابل العمل الصناعي في الاتحاد اليسوفياتي، ص. 119 - 127.

(30) هذان تعليقان معبّران لرئيس قسم البناء في تشيرنوبيل، ف. ت. كيزيما: «من الصعوبة بمكان، وأحياناً في المستحيل بكل بساطة، تسريح عامل حتى لو كان خاملاً (...)».«في الأيام الراهنة من الصعب أن يجبر العامل على تقديم ساعة عمل إضافية، ما لم نقل ان يطلب إليه القيام بتوقف إضافي عن العمل» (مجلة فيشيانا الأوكرانية، العدد 3، 1986، مذكور في دراسات حول القوميات السوفياتية، المجلد الثالث، العدد 4 - 5، نيسان/ابريل ـ ايار/ مايو 1986).

(31) يوضح سائق شاحنة يعمل بالقرب من مطار شمال سيبيريا في مقابلة أجراها معه الكاتب المنشق فيكريتش كيف ان زملاءه في العمل انتخبوه رئيساً للجنة النقابية، علماً انه ليس عضواً في الحزب، بغية الحصول على بدل ساعات العمل الإضافية بتسعيرة مضاعفة، مثلهم مثل علماء الجيولوجيا ولم يحصل عليها في نهاية المطاف (البديل، العدد 29، ايلول/ سبتمبر ـ تشرين الأول/ اكتوبر 1984).

العمل؛ والتلاعب بالمكافآت، إلخ ـ ويمكننا الحديث في هذا الصدد عن مقاومة عمالية واسعة النطاق كللت بالنجاح في غالب الأحيان.

أضف إلى ذلك أن التحسن في مستوى المعيشة قد تباطأ إلى حد بعيد بعد عام 1975، بل اختفى إلى حد ما فيما يختص بالأغذية جيدة النوعية. وهذا ما تبيّنه بوضوح قراءة أرقام الجدول التالي المستقاة من الإحصاءات السنوية في الاتحاد السوفياتي:

جدول رقم (11)

استهلاك الأطعمة لكل فرد (بالكيلوغرامات ولكل سنة)

	1964	1975	1980	1984
لحوم وشحم	41	56,7	57,6	60,4
حليب ومشتقاته	251	316	314	317
بيض (بالوحدات)	124	216	239	256
سمك ومشتقاته	12,6	16,8	17,6	17,5
فواكه	28	39	38	45

تتخذ هذه الأرقام كل دلالتها عندما نعلم أن الباحثين السوفيات قد أخذوا يقدّرون حاجات السكان ـ وقدرتهم الشرائية ـ بخمسة وسبعين كيلوغراماً من اللحم لكل فرد في السنة بدءاً من عام 1981[32].

بالطبع يبلغ الاتحاد السوفياتي حالياً، بفعل استهلاك 3400 وحدة حرارية في اليوم وللفرد الواحد، المستوى الغذائي للدول الامبريالية (يخفي هذا المتوسط بالتأكيد تفاوتات كبيرة تبعاً للمجموعات الاجتماعية والمناطق الجغرافية وشرائح الدخل). غير أن الغذاء السوفياتي يتميز أيضاً بكثرة هيدرات الكربون (خبز، تفاح) وقلة اللحوم، والحليب والفواكه والخضار الطازجة. ولا توفر المنتوجات ذات الأصل الحيواني إلا بما يوازي ربع الحاجة اليومية للوحدات الحرارية مقابل الثلث في أوروبا الغربية و«الديموقراطيات الشعبية» الأكثر تصنيعاً.

لقد تحسن الوضع بسرعة بالنسبة للأجهزة المنزلية، غير أن النوعية الرديئة وصعوبة

(32) تيكسلونوف، فوبروسي ايكونوميكي، العدد 7، 1982.

إجراء تصليحات سريعة في هذه الصناعات يلعبان دوراً مماثلاً لنقص التموّن بـالمواد الغـذائية ذات النوعية الجيدة.

وشرح البرفسور برونيسلاو اويرزانوسكي خلال المؤتمر الثامن للإقتصاديين البـولنديـين أن «الخسائر الإقتصاديـة للنوعيـة السيئة [للمنتـوجات] تبلغ 40% من الـدخل الـوطني (في الولايات المتحدة لا تتخطى هـذه النسبة 15% من هـذا الدخـل). وقد ذكـر نتائـج حساب تكـاليف النوعيـة السيئة فيـما خصّ محطات التلفـزة الملوّنة والـبرادات والسيارات من مـاركـة «بولسكي فيات 126 ب» مقدماً تقديرات من شأنها أن تجعل المرء يفقد صوابه. فبالنسبة لهذه المنتـوجات الثـلاثة تـرتفع الكلفـة، على التـوالي، إلى 45% و40% و29% من قيمتها (زيسي غوسبودارزي، العدد 49، 6 كانون الأول/ديسمبر 1987).

ويشكّـل نقص التمون في المنتـوجات النسيجيـة والمنتوجـات الجلدية ونـوعيتها السيئـة وارتفاع أسعارهما الفاحش بفعل الضريبة على أرقام الأعـمال (نسبة مـرتفعة من الـرسوم عـلى القيمة المضافة) مصدراً دائماً للإستياء العمالي. والأرقام التالية تتكلم عن نفسها:

جدول رقم 12

نمو إنتاج السلع النسيجية والجلدية لكل فرد[33]

في بلدان الكوميكون.

	بلغاريا	المجر	بولندا	المانيا الديمقراطية	رومانيا	تشيكوسلوفاكيا	الاتحاد السوفياتي
أنسجة قطنية ومثيلاتها ($م^2$)							
1975	39,1	33,4	28,0	28,1	27,3	37,3	26,1
1980	38,3	31,0	27,0	29,0	33,0	35,8	26,6
1985	39,2	29,1	23,8	28,2	30,0	37,4	27,7
أنسجة صوفية ومثيلاتها ($م^2$)							
1975	6,3	3,4	5,3	6,3	3,7	5,7	2,9
1980	6,7	3,7	5,1	6,4	4,3	5,9	2,9
1985	6,9	3,1	4,2	5,5	4,0	6,2	2,4
أحذية جلدية (زوج)							
1975	2,7	4,1	4,0	4,7	3,3	7,7	2,7
1980	2,8	4,0	4,0	4,7	—	7,8	2,8
1985	3,3	4,2	4,0	5,0	—	8,1	2,8

(33) جمعت ماريا اليزابيت روبان هذه المعطيات في مقالة ظهرت في **Ostenropa** آب ـ اغسـطس ـ ايلول/ سبتمبر 1986.

بالطبع تحتاج هذه الأرقام إلى تصحيح جزئي كي تشتمل على تقسيم العمل المتعمّد داخل الكوميكون، علماً أن التفاوت صارخ إلى الدرجة التي لا تتيح مجالاً لاستخلاص ضآلة التموين ونقصه. ويتفاقم الوضع بحكم أن الحصول على هذه السلع التي لا تتوفر بكميات كافية فضلاًعن رداءة نوعيتها، يتطلّب من العمال السوفيات أن ينفقوا نسبة من أجورهم على الثياب أو الأحذية أعلى بكثير من تلك التي ينفقها العمال الغربيون. في موسكو 15,9% مقابل 10,3% في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، وفي المجر 8,8% مقابل 7,4% كمتوسط في بلدان أوروبا الغربية[34].

وبالتالي فإن مقاومة العمال واستياءهم قد تناميا بالنسبة لمطالبهم كمنتجين وبالنسبة لهمومهم كمستهلكين في آن واحد. فهم يتطلعون إلى مستوى معيشي شبيه بمستوى معيشة البروليتاريا في الدول الامبريالية. وهو مستوى ما زالوا بعيدين عنه كل البعد[35].

وإذا كان هذا الاستياء لا يتخذ شكلاً جماعياً ونشطاً إلاّ لماماً فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أنه لا يجري التعبير عنه. فالازدياد السريع في عدد الرسائل الانتقادية الموجهة إلى الصحف اليومية هو خير شاهد على ذلك. إذ ارتفع عدد هذه الرسائل المدونة رسمياً في الصحف اليومية: البرافدا والأزفستيا وترود من 300,000 في عام 1955 إلى 720,000 في عام 1960، إلى 1,4 مليون في عام 1965، إلى 1,26 مليون في عام 1970، إلى 1,47 مليون في عام 1975، وإلى أكثر من مليون ونصف المليون في بداية الثمانينات[36].

وتقترب هذه الرسائل أحياناً من النقد السياسي والمؤسساتي. وقد أشار خوريس ميدفيديف إلى أن المكتب السياسي واللجنة المركزية وهيئات أخرى قد تم غمرها بآلاف الرسائل التي تشهّر بظواهر الفساد، وذلك بعد التلميحات العلنية الأولى لأندروبوف حول

---

(34) أعيد نشرها في مقالة ميشيل خان ووليام جامبل «صناعة الملابس في الشرق» في Le Courrier des Pays de L'Est. تشرين الأول/ اكتوبر 1987.

(35) من الصعب مقارنة مستوى معيشة العامل السوفياتي مع مستوى معيشة العامل في أوروبا الغربية أو الولايات المتحدة، نظراً للفارق الكبير في بنية الأسعار والقدرة الشرائية. إذا أخذنا سلة أسبوعية واحدة مؤلفة من المواد الاستهلاكية الجارية للمنزل الواحد، وأكثر من ربع الإيجار السنوي، وجزء من 250 من سعر جهاز التلفزة (سعر الشراء المستهلك على امتداد خمس سنوات)، نحصل على مُعادل 41 ساعة عمل في موسكو، و28 ساعة عمل في واشنطن، و27 ساعة عمل في باريس و24 ساعة عمل في لندن في العام 1979، كيث بوش في كتاب شابيرو وغوردون، العامل السوفياتي ما بين حكم لينين وحكم اندروبوف. غير ان ضبابية هذه المقارنة تبدو واضحة للعيان.

(36) أنظر نيكولاس لامبرت صفارة آلة النفخ في الاتحاد السوفياتي وكريستين روفيز، ايفان ايفانوفيتش يكتب إلى البرافدا.

هـذه الآفة. وبـالطريقـة نفسها راح المكتب السيـاسي يتلقى آلاف رسائـل الاحتجاج حـول المداهمات غير الشرعية التي تقوم بها الشرطة، وبما أن المكتب السياسي كان قد ألزم نفسـه في كانون الأول/ديسمبر 1982 بالرد على رسائل العمال فقد أُجبر على إعادة النظر بتكتيكه[37]».

تنبغي رؤية هذا اللجـوء المنهجي إلى الاحتجاج الفـردي من حيث علاقتـه بالمصـاعب التي يواجهها العمال في الانخراط في العمل المنظم «غير الرسمي» الذي أشرنا إليه في الفصل الأول. والنـاجم أيضاً عن الجهـود المنهجية التي تبـذلها البـيروقراطيـة لشق الـطبقـة العـاملة وتحديداً بواسطة المعايير الأجرية المتفاوتة جداً. ويلعب «صغار الـرؤساء» والـوشاة دوراً هـاماً في هذا الاتجاه[38].

---

(37) خوريس ميدفيديف، أندروبوف في السلطة، ص. 166، 184.

(38) حسب ما يذكر كيفين كلوز، يبـدو الوضـع في المنشآت الكـبرى أفضل بهـذا الصدد من وضـع مناجم الفحم في دونباس.

الفصل الثالث

اشتداد ازمة السستام المخصوص في الاتحاد السوفياتي

من البديهي، من وجهة نظر ماركسية، ألا تكون ظواهر خطيرة كالتي وصفناها في الفصل الأول، والتي يعترف بها علانية القادة السوفيات أنفسهم، ناجمة عن «أخطاء» في التوجه السياسي أو السياسي ـ الايديولوجي، ناهيك بالتوجّه النفسي؛ سواء كان ذلك بالنسبة للأفراد أو بالنسبة للجماعات[1]. فينبغي البحث إذن عن أسبابها العميقة. إذ أن مثل هذه الأخطاء لا يمكن أن تنجم عن أشكال سلوكية من مثل «البيروقراطوية»، والامتثالية أو المحافظة ورفض تحمل المسؤوليات، أو ما يسميه رئيس الوزراء المجري السابق «انعدام المسؤولية المعمَّم»، كما ذكرنا أعلاه. (يؤكد ل. بونومارجوف وف. شينكارنيكو، في البرافدا في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1988. أن البيروقراطية وُلدت من انعدام المسؤولية، وإنها أمّ هذه الظاهرة وأبوها في الوقت نفسه، لكنهما يعترفان أن الشعب، بواقع الحال، لا يتمتع بسلطة امتلاك موارد البلد بشكل فعلي، وقد ساهم ذلك في انعدام المسؤولية المعمَّم).

---

(1) تؤكد إحدى الطروحات الماركسية الأساسية أن الوجود الإجتماعي، في التحليل الأخير، هو ما يحدد الوعي الإجتماعي وليس العكس. «فالأخطاء» السياسية والنظرية (الأيديولوجية) ذات العواقب الإجتماعية الخطيرة هي كناية عن تمظهر لوعي إجتماعي (مغلوط). ينبغي والحال هذه البحث عن أسباب هذه الأخطاء في الوجود الاجتماعي لأولئك الذين ارتكبوها، وليس في اولات تنتمي إلى البنية الفوقية على نحو رئيسي، لا بل في الخصائص السيكولوجية الفردية لهذا القيادي أو ذاك أو لمجموعة القياديين برمتهم. من هنا تبدو محاولة المنظرين «الشيوعيين الأوروبيين» وغيرهم فهم أزمة السستام في الاتحاد السوفياتي، لا بل محاولتهم فهم الستالينية والبرجنيفية، إنطلاقاً من ظواهر تنتمي إلى البنية الفوقية على نحو أساسي ما لم يكن حصرياً ـ «إن الستالينية (. . .) هي إحلال التوجيه القيادي محل الإقناع، واستبدال انتماء الجماهير الطوعي بالوصاية عليها» (جان كانابا، الكرملين ـ الحزب الشيوعي الفرنسي: مباحثات سرية ص 18) ـ قاصرة إلى حدٍ بعيد وغير ماركسية.

بالطبع تمثل أشكال السلوك والعقليات وطرق التفكير والتصرف التي تنجم عنها هذه الظواهر وجهاً هاماً من وجوه الواقع السوفياتي. لكن واجب العلوم الاجتماعية هو تفسير جذورها العميقة. فهي تعود للمصالح المادية وصراعات المصالح بين المجموعات الاجتماعية: طبقات اجتماعية وأقسام كبيرة من طبقات اجتماعية.

ويمثل هذا التفسير الذي يُختزل أحياناً بشيء من التبسيط إلى «الوزن الحاسم للعامل الاقتصادي في التاريخ» ـ ومن المفضّل القول العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ يمثل الإسهام الأساسي للماركسية في علم المجتمعات. وليس ثمة في ما توصلت إليه المعارف التاريخية والسوسيولوجية في المائة وأربع سنوات الأخيرة ما يبرر الشك في صحة هذه الأطروحة المركزية في الماركسية. وليس في الواقع السوفياتي، اليوم وفي الأمس، ما يوفر مفتاحاً أفضل لفهم المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات من المفتاح الذي صنعه كارل ماركس.

إن صراع المصالح المادية بين القوى الاجتماعية المختلفة يُفسَّر بدوره، في التحليل الأخير، بالموقع الخاص والمميَّز الذي تحتله هذه القوى في علاقات الإنتاج القائمة في كل تشكيلة اجتماعية محددة. فعلاقات السيطرة تنجم عن علاقات الإنتاج هذه. وعلاقات السيطرة لا يمكن أن تتعارض فعلياً مع علاقات الإنتاج إلا في مراحل قصيرة من ازدواجية السلطة أو الثورة.

إن القانون الأساسي النابع من تاريخ المجتمعات يتلخص في أن كل مجموعة اجتماعية (طبقة اجتماعية أو قسم كبير من طبقة اجتماعية) تتحكم بفائض الإنتاج الاجتماعي وتتحكم أيضاً وبشكل واسع، بالنشاطات الاجتماعية الأخرى كلها، بما فيها نشاطات مختلف الدوائر التي تنتمي إلى «البنية الفوقية»: الدولة، النشاطات السياسية، الحق (الشرعية) السائد، الأخلاق السائدة، والإنتاج الايديولوجي والفني، الخ.

بالطبع لا يَسَعُ هذا التحكم أن يكون كلياً. ويمكن لطبقات اجتماعية أخرى أو لأقسام كبيرة من طبقة ما أن تتفلّت جزئياً من هذا التحكم وأن تعارض التنظيم القائم وتحاربه وتنتفض عليه. ولكن طالما أنّها لم تتحكم بفائض الإنتاج الاجتماعي فإن وزنها في النشاطات التي تنتمي إلى البنية الفوقية لا يمكن أن يكون مهيمناً.

ولنترك آخر دعاة التفاؤل الساذج في عنادهم الذي أصبح بَيِّنَ السخافة[2] إذ إن الإصرار

(2) لقد حذرنا أصحاب نظرية المعسكرين في الغرب من أنهم سيتلقون أقسى الضربات من الاتحاد السوفياتي نفسه، وليس من نقادهم اليساريين المحليين. وقد بينت المصادر الرسمية السوفياتية على نحو متتابع خطل هذه التأكيدات التقريظية واحدة بعد أخرى. وهذا ما نشهده منذ سنوات أربع.

على القول بأن السستام في الاتحاد السوفياتي لا يعاني من التأزّم في الوقت الـذي يتحدث فيـه غورباتشيف ومؤدلجوه عن هذه الأزمة على رؤوس الأشهاد، هو بمثابة أن يكون المرء كاثوليكياً أكـثر من البابا، «متعسكـراً» أكثر من قـادة المعسكر. إنها قضيـة خـاسرة من البـدايـة. ولا جدوى من دفن الرأس في التراب كالنعامة للتظاهر بعـدم رؤية الأزمـة البيِّنة بـوضوح. فمن الأفضل تحديد طابع هذه الأزمة الاجتماعي. أما السعي إلى إيجاد العلاج الناجع لها فمشروط بصحة تشخيص المرض.

هل هي أزمة رأسمالية؟ للدفاع عن هذه الفرضية بحد أدنى من تسلسل الأفكـار ينبغي أن يتم إثبات الفرضية القائلة بأن الرأسمالية قد أُرسِيت من جديد في الاتحاد السوفياتي (متى؟ في العـام 1921، في العام 1982؟ في العـام 1933؟ في العام 1956؟ وكيف لم يصـاحب إعادة إرساء الرأسـمالية تغـير أساسي في السستـام الاقتصادي؟ إلا إذا حـاولنا اكتشـاف هذا التغـير بالاستعانة بالتضليل الكلامي الذي يفتقد إلى أي قاعدة مادية) وأن تتم إقامة البرهان من ثمّ ـ ولنَقُل على امتداد العقود الأربعة الأخيرة ـ على أن الاقتصاد السوفياتي قد تطور بشكـل عام تبعاً لقوانـين تطور نمط الإنتـاج الرأسـمالي وتناقضـاته. وينبغي أن يتم الاستنتـاج أخيراً بـأن الأزمة التي تعصف بمجتمعات مماثلة هي أزمة شبيهة من حيث سماتها الأساسيـة بالأزمـة التي تعصف بالمجتمعات الـرأسماليـة (ويكفي ن نفكّر بـانهيار البـورصة في تشرين الأول/ أكتـوبر 1987!).

والحـال أن هذا الـبرهان أمـر مستحيل كليـاً. وكي لا نستعيد هنـا تحليلاً عملنـا عـلى تطويره مرات[3]، نكتفي بالتذكير بأنه إذا كانت الأزمة الاقتصادية في الغرب تتميز ـ مثـل كل الأزمات الاقتصادية الرأسمالية ـ بتداخل فـائض الإنتاج السلعي وفـائض تراكم الـرساميـل، فـإن الأزمة الاقتصـادية في الاتحـاد السوفيـاتي تظهـر كأزمـة نقص في إنتاج القيم الاستعـمالية ونوعيتها. وهنا يكمن كل الفرق بين قدرة المتاجر المليئة كثيراً بالقيـاس إلى قدرة المستهلكـين الشرائية، والمتاجر والمستودعات الفارغة قياساً إلى القدرة الشرائية نفسها. ويمكن للسفسطائي

---

(3) أنظر دراستنا «البـيروقراطيـة والانتاج السلعي» التي تعـالج هـذه المسألـة على نحـو تفصيلي، المنشـورة في مجلة الأممية الرابعة، العدد 24، أيار/مايو 1987.

وحده الادعاء بأن الوضع الثاني ليس أكثر من تنويع للأول، أو أن الأمر يتعلق بفارق بسيط فحسب[4].

ثم إن وجود الميول التي تنحو نحو إعادة الرأسمالية بشكلٍ واضح في بلد كبولندا، هو أكبر إثبات على أن الرأسمالية غير قائمة هناك. فبالأحرى إذن ألّا نجدها في الاتحاد السوفياتي. والحال هل يمكن أن تُعاد الرأسمالية... في ظل الرأسمالية؟

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المرة هي الأولى التي يضع فيها أحد المؤدلجين البولنديين المقيمين في بولندا، البرفسور جان وينيسكي، من جامعة لوبلين الكاثوليكية، برنامجاً يطرح فيه علناً تغيير علاقات الملكية لحل أزمة الستام: «هناك مشكلة أخرى تحكم بالفشل على أية محاولة لإحداث تغيير هام، وهي مشكلة علاقات الملكية (...) فبدون إيجاد حل عقلاني في مجال الدولة الاحتكارية عملياً، أي ما لم يوجد مالكون مستعدون للمجازفة، فإن أي «ضوء أخضر» للقطاع الخاص الذي ليس ثمة كبير أهمية لمقارنته [بقطاع الدولة] لن يكون ذو كبير فائدة». (نيوز زورشير زايتونغ، 26 - 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988). وقد أدخل السيد وينيسكي في مقالة كتبها بعد أسابيع للفايناشيال تايمز (13 كانون الثاني/ يناير 1989) اقتراحات «واقعية» تتعلق بالبيروقراطية (النوموكلاتورا) في مشروعه لإعادة الرأسمالية «إذا كان لا يمكن القضاء على النوموكلاتورا، فيمكن شراؤها. ينبغي تقديم تعويضات لرجال الجهاز في الحزب وللبيروقراطيين في أعلى الهرم [فقط الذين في أعلى الهرم! فالطيور على أشكالها تقع...] إذا ما تخلوا عن مناصبهم. وحتى لو كرهوا أخذها فإنهم يستقبلونها إذا أتت من مجموعة مسيطرة قادرة [Forceful] مصممة على التغيير، وإذا ما تفاقم توالي الانهيارات التي تؤثر على المحكومين والحاكمين على حد سواء».

---

(4) لا يسعنا هنا تعداد الكمية الهائلة من الكتابات التي تراكمت منذ نصف قرن حول المسألة الشهيرة التالية: «الطبيعة الإجتماعية للإتحاد السوفياتي». والكتابات الأساسية الأكثر قدماً منشورة في كتابنا النظرية الاقتصادية الماركسية (الفصلان الرابع عشر والخامس عشر) وفي المقالة المذكورة في الهامش رقم 3. أما الكتابات الأحدث زمناً فنذكر منها بوجه خاص: أدلر وآخرون، نحن والاتحاد السوفياتي؛ و. أندريف، «رأسمالية الدولة أو احتكارية الدولة»، في الاقتصاد السياسي للتخطيط في الستام الاشتراكي لماري لافينيه؛ م. راكوفسكي الماركسية في مواجهة بلدان الشرق؛ ر. ترتران «نمط إنتاج الاقتصاد السوفياتي» في Cahiers de L'INSEA، باريس 1979؛ دايفيد لاين، الدولة والسياسية في الاتحاد السوفياتي؛ ونيك جورج ونيك مانينغ، الإشتراكية والتقديمات الإجتماعية في الإتحاد السوفياتي، مايكل غولدفيلد وملفن روثنبرغ، أسطورة انبعاث الرأسمالية، أفلين بيسيه ـ كوشنر، تأويلات الستالينية؛ كونراد وسزلني، طريق المثقفين إلى السلطة: حالة بلدان الشرق؛ أليك نوفي، الاقتصاد السياسي والإشتراكية السوفياتية؛ تيكتين وآخرون، Planlose Wirtschaft.

لكن كل هذا التحليل الذي يحاول تلبُّس لبوس الواقعية يغيِّب عن السيناريو ممثلاً، معيناً. رغم أن هذا الممثل لا تنقصه قوة الحضور: إنه الطبقة العاملة. فهل تقبل الطبقة العاملة بأن تُمنح المنشآت التي بنتها أو حتى بأن تُباع ببساطة «للمالكين يتمتعون بروح المبادرة»؟ حقاً... في تحقيقٍ أجرته جامعة لوبلين الكاثوليكية عام 1987 تبين أنه على الرغم من تراجع الحركة الجماهيرية والإحباط الذي ينطوي عليه البؤس المادي المتفاقم، لا زال 80% من الناس يعارضون تخصيص البنوك والمنشآت الكبرى (نيو زورشر، 6 آب/ أغسطس 1987).

هل هي أزمة اشتراكية؟ كي نتمكن من إثبات ذلك علينا أن نبيِّن أن الاشتراكية قد تحققت في الاتحاد السوفياتي وأنه يوجد مجتمع بلا طبقات وبلا عداوات اجتماعية هامة[5]. وهو برهان مستحيل على ضوء كل ما بيَّناه في الفصلين السابقين. إن إطلاق مثل هذه الصفة يفترض القيام بمراجعة لكل ما قدمته النظرية الماركسية (وما قبل الماركسية) كتعريف لطبيعة الاشتراكية نفسها. ولا جدوى هنا من الاحتماء وراء شعار «الاشتراكية المتحققة». فبحجة أن الأرنب موجود بالفعل، يُطوِّب الأرنب سمك شبُّوط. إنه مشروع لتفسير النوايا لا يستند إلى أي أساس نظري. وإنه، فضلاً عن ذلك مشروع تبريري سواء من جانب الحكام في الشرق ومؤدلجيهم أو من جانب حكام الغرب ومؤدلجيهم، وهو مشروع يقوم على المماهاة اللئيمة بين القمع والإكراه الاجتماعيين وبين الاشتراكية.

فلنقلب النظرية رأساً على عقب. إن أزمة السستام التي تعصف بالاتحاد السوفياتي هي أفضل برهان على أن بناء الاشتراكية هو أبعد من أن يكون قد أُنجز، وذلك خلافاً لتأكيدات ستالين[6].

---

(5) هكذا عرَّف جميع المنظرين الذين يدَّعون انتماءهم إلى الماركسية، ومن ضمنهم ستالين، الاشتراكية حتى فترة متأخرة من العشرينات. أنظر الدراسة الرائعة للماركسي السوفياتي القديم أ. زيمين، «الستالينية و«اشتراكيتها الواقعية»، حول طابع المراجعة الكلية الذي تنطوي عليه أطروحة تعايش مختلف الطبقات الاجتماعية في ظل الاشتراكية.

(6) يبدو أن مولوتوف، يد ستالين اليمنى، قام بنقد ذاتي حول هذا الموضوع في أواخر أيامه، وكتب نصاً يؤكد فيه أن بناء الاشتراكية لم يكتمل بعد في الاتحاد السوفياتي. وقد فوجئنا بسرور مؤخراً لدى قراءتنا الجملة الهامة التالية، بقلم الماركسي المجري توماس سانتس: «أن «الاشتراكية القائمة بالفعل» في البلدان الاشتراكية لا تقتضي بأي حال أن تكون العملية التاريخية لبناء مجتمع اشتراكي ناجز التطور عملية مكتملة». (توماس سانتس، «الأزمة الإقتصادية العالمية، مشروع جامعي حول انبثاق فكر اجتماعي جديد»، مستنسخ في 1984).

إن اعتراف ميخائيل غورباتشيف نفسه بهذه الأزمة هو اعتراف كامل ومدهش. ففي الكتاب الذي أصدره أخيراً حول هذا الموضوع يقول أمين عام الحزب الشيوعي السوڤياتي: «إن كل تأخر في تنفيذ البيريسترويكا سوف ينطوي، في مستقبل قريب، على وضع داخلي محتدم سيتميز، ولنقلها صراحة، بأزمات جدية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (. . .) إن البيريسترويكا هي ثورة (. . .) ولماذا نتحدث عن ثورة جديدة بعد مرور سبعين عاماً على ثورة أكتوبر؟ قد تساعدنا المقارنة التاريخية على الإجابة على هذا السؤال. لقد لاحظ لينين في إحدى المرات أنه في بلدِ الثورة البورجوازية الكلاسيكية، فرنسا، تطلّب الأمر بعد ثورة 1789 - 1793 ثلاث ثوراتٍ أخرى (1830، 1848 و 1871) كي يبلغ هذا البلد أهدافه (. . .) وبينت التجربة التاريخية أن المجتمع الاشتراكي ليس بمنأى عن إظهار ميوله إلى الركود ومفاقمة هذه الميول، حتى بلوغه الأزمات الاجتماعية ـ السياسية الكبرى. ووحدها الاجراءات ذات الطابع الثوري هي الكفيلة بتجاوز الأزمة أو بتجاوز وضع الأزمة المحدقة»[7].

ولنلاحظ، على الهامش، أن هذه السوابق التاريخية التي يحيلنا إليها غورباتشيف هي ثورات سياسية مترافقة مع انتفاضات جماهيرية عنيفة في الحقل السياسي، ومع إطاحة هذه الجماهير نفسها بالحكومات وإقامتها لإشكال دولة محددة، من دون أي تغيير أساسي في السستام الاقتصادي القائم. وبهذا المعنى بالضبط يتحدث تروتسكي عن ضرورة الثورة السياسية في الاتحاد السوڤياتي، وتحديداً في كتاب الثورة المغدورة.

إذا لم تكن أزمة السستام أزمةً رأسمالية ولا أزمة اشتراكية، فهل هي أزمة نمط إنتاج جديدة أم أزمة سيطرة لطبقة جديدة مسيطرة؟ إن دواعي الرثاء لواقع الحال هي التي تدفعنا إلى عدم التشديد كثيراً على عدم توصُّل أي منظِّر حتى اليوم إلى تقديم تحليل يتمتع بحدٍ أدنى من التماسك والعمق لا حول نمط الإنتاج المسمى جديداً ولا حول قوانين تطوره أو موقعه في التاريخ. إن الأمر الملفت في الأزمة الراهنة، هو بالتحديد عجز السستام عجزاً لاينفك يتّضح أكثر فأكثر عن إعادة إنتاج نفسه بشكل آلي وعفوي. ويبدو أن الشريحة المسيطرة عاجزة عن تطوير هذا السستام لاحقاً ضمن هذا المنحى، حتى لا نقول إنها غير مهتمة بذلك. وهذا سلوك يتعارض، من وجهة نظر تاريخية، مع سلوك أية طبقة مسيطرة ـ وبشكل خاص مع سلوك أية طبقة جديدة مسيطرة ـ إذا ما وُجدت هناك طبقة مسيطرة! إن الطابع الطفيلي للشريحة المسيطرة لم يكن يوماً أكثر وضوحاً مما هو عليه اليوم.

---

(7) ميخائيل غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 18، 64، 65، 66.

تظهر أزمة السستام التي تسود في الاتحاد السوفياتي إذن كأزمة مخصوصة لمجتمع مخصوص: مجتمع انتقالي من الرأسمالية إلى الاشتراكية، مجتمع لا زال عاجزاً عن تنظيم نفسه ذاتياً وإعادة إنتاج نفسه ذاتياً بشكل عفوي، مجتمع تجمّد عند هذا المستوى الانتقالي من التطور بفعل التأثيرات التي عانت منها الثورة الاشتراكية العالمية من جهة (المحيط الرأسمالي)، ووضع اليد الذي تمارسه البيروقراطية الطفيلية صاحبة الامتيازات على المجتمع والدولة، من ناحية ثانية[8].

والتجمّد لا يعني الثبات، بالطبع: فهذا الافتراض سيكون غير ديالكتيكي إلى حد بعيد. إن الواقع السوفياتي هو واقع متحرك، شأنه شأن كل المجتمعات. والحركة تتم تحت ضغط التناقضات الداخلية، شأنها شأن كل حركة. غير أن حدودها وثوابتها تتعيّن بالتحديد بالوضع الانتقالي المخصوص والبقرطة، أي إنه لا يمكن تغييرها جذرياً من دون قفزات نوعية، وثورات جديدة: ثورة سياسية في الاتحاد السوفياتي نفسه؛ وقفزات جديدة إلى الأمام للثورة الاشتراكية العالمية خارج الاتحاد السوفياتي.

■ الأسباب الرئيسية للأزمة

بإمكاننا تلخيص جذور هذه الأزمة وأسبابها وظواهرها الأساسية، باعتبارها أزمة مخصوصة تصيب الاتحاد السوفياتي، على النحو التالي:

1 - ثمة احتكار لإدارة قطاع الدولة الاقتصادي (الذي ينتج أكثر من 80% من الدخل الوطني) من قبل شريحة (فئة مغلقة) من البيروقراطيين الذين يتمسكون بالسلطة ويتأبدون فيها من خلال سستام النوموكلاتورا تحديداً[9]، وهو الذي يحفظ اختيار المناصب القيادية، على جميع مستويات الحياة الاجتماعية، لهيئات (لجان كوادر) ملائمة للحزب الشيوعي (ولا يتعلق الاختيار بالضرورة بأعضاء هذا الحزب)[10]. إن كتلة المنتجين المباشرين، عمالاً وفلاحين

---

(8) حول الطبيعة الاجتماعية لهذه البيروقراطية، أنظر أيضاً مقالتنا المذكورة أعلاه «البيروقراطية والانتاج السلعي».

(9) أنظر ميشال فرسلنسكي، النوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي؛ ودايفيد ك. ويليس، (المراسل السابق لمجلة Christian Science Monitor في موسكو)، إمتيازات النوموكلاتورا.

(10) يشير دايفيد لاين إلى أنه في العام 1977 كان 43,2% فقط من أعضاء السوفياتات المحلية و67,1% فقط من أعضاء لجانها التنفيذية ينتمون إلى الحزب الشيوعي السوفياتي (الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي ص. 85).

(شغيلة تعاونيين في الكولخوزات وموظفي دولة في السوفخوزات)، لا تستطيع فعلياً اتخاذ قرارات إدارية إجمالية. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن مصالحها تتعارض مع مصالح القادة الإداريين، حتى لو لم يشكّل هؤلاء الأخيرين طبقة جديدة مسيطرة[11].

2 - تحتكر هذه الشريحة البيروقراطية السلطة السياسية كما تحتكر الإدارة الاقتصادية. ويشكّل احتكار ممارسة السلطة السياسية قاعدة امتيازاتها المادية التي تتمسك بها وتضعها فوق أي دافع آخر.

إن هذه الامتيازات كبيرة، إذ يصل دخل هذه الشرائح العليا من البيروقراطية التي يقدّر عددها بأربعمائة ألف شخص، إلى أربعة وخمسة أضعاف الأجر المتوسط، يضاف إلى ذلك عدد كبير من المنافع العينية: متاجر خاصة، مراكز خاصة في بيوت العطل والمصحّات، غرف خاصة في المستشفيات، مجال امتيازي لأطفالها في المدارس الخاصة والجامعات، مأذونيات خاصة للسفر إلى الخارج، إلخ. ويبلغ دخل العلماء والكتاب والفنّانين من ذوي الشهرة والاعتبار عشرة أضعاف الأجر المتوسط، كما يتخطّى مستوى استهلاك هذه الشريحة العليا حوالي عشر مرات مستوى استهلاك الأجير المتوسط[12].

---

(11) حول العلاقات الخاصة بين العمال والبيروقراطيين الإداريين في المنشآت السوفياتية، أنظر بوجه خاص دراسة بهدان كراوتشنكو «Arbeiter und Bosse in der Sowjetunion» [العامل ورب العمل في الاتحاد السوفياتي]، **Gegenstimmen**، العدد 16، 20، 1985؛ وانظر أيضاً د. سيبو «علاقات العمل في ظل الإصلاح الاقتصادي السوفياتي» في **International Viewpoint**، 15 كانون الثاني/ يناير 1989.

(12) دايفيد ك. ويلس، أصحاب الامتيازات في النوموكلاتورا، ص. 100 و101؛ مايكل فوسلانسكي، **النوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي**، ص 221 - 223؛ يذكر خوريس مدفيديف (اندروبوف في السلطة ص. 160 - 161). المثال الأقصى التالي: «يتمتع أعضاء المكتب السياسي بحيازة منازل رسمية في موسكو (. . .) علماً أن هذه المنازل هي نظرياً ملكاً للدولة، فيما يحتفظون في المقابل بشققهم الخاصة. ويزوّد قاطنوا هذه المنازل الرسمية بجهاز من المستخدمين المأجورين: حراس، مدراء خدم، طاهيات، خدم، وسكرتيرات. . . إلخ. في عهد بريجينيف كانت تطلق على «الخادمات والطاهيات والسكرتيرات» بشيء من التعريض تسمية فتيات الهاتف المحظيات، المستخدمات لإمتاع الأمين العام نفسه ومدعويه. وشيئاً فشيئاً جعلت الداتشا [المنازل الرسمية] تشبه القصور المزودة بأحواض للسباحة وملاعب تنس، وكان يتم بناء ذلك كله على حساب الدولة. فضلاً عن ذلك منح بريجينيف جميع كبار الموظفين حق الصيد في مناطق خاصة محمية يحظّر دخولها على العامة من الصيادين. وتقع هذه المناطق على تخوم موسكو أو في خارجها. وحول امتيازات البيروقراطية في المجال الطبي أنظر دايفيد ك. ويلس، **إمتيازات النوموكلاتورا**، ص. 171 - 176. وحول المدارس الخاصة بأبناء البيروقراطيين، أنظر المرجع نفسه، ص. 135 - 138.

=

فضلاً عن ذلك، «شرّع ستالين (. . .) سرّاً لسستام مكافآت تُعطى للموظفين الكبار بالإضافة إلى معاشاتهم، سواء كان الأمر يتعلق بأمين عام الحزب أو بـ «الأوبكوم» أو بأفراد يشغلون أرفع المواقع في التراتبية السياسية. وكانت الأوراق النقدية توزع في مغلفات رسائل خاصة، على أن تبقى هذه المدفوعات الشهرية سرية: فلا يُعلن عنها المستفيد منها. . . لأنها مدفوعات غير شرعية بالطبع. ومن جهة ثانية، فقد شرعتها الحكومة باعتبارها «اجراء استثنائياً» أُتبع في أثناء الحرب وتمت المحافظة عليه فيما بعد، إلى أن ألغاه خروتشيف عام 1956، لكنه سرعان ما أنشأ سستاتيم دفع أخرى من خلال المتاجر ومن خلال موزعين متخصصين. حيث يستطيع كبار الموظفين شراء سلع أو تسلّمها بكلفة زهيدة أو مجاناً (. . .) ولم تلبث الامتيازات المتصلة بها أن تزايدت بسرعة»[13].

لكن في ظل نظام الديموقراطية الاشتراكية ـ والحريات، وفي ظل سلطات ديموقراطية فعلية تتمتع بها الجماهير الكادحة ـ فإن الامتيازات تُكشَفُ وتُفضح وتُدان مباشرة من قبل هؤلاء. إن الشغيلة يَعُون هذا الأمر كل الوعي. فقد نشرت البرافدا في 13 شباط/ فبراير 1986 رسالة عامل يدعى ف. ايفانوف، يقول فيها بوجه خاص: «بين اللجنة المركزية للحزب والطبقة العاملة، ثمة دائماً (. . .) شريحة خاملة (. . .) ليست مهتمة بتغييرات جذرية (. . .) إنها لا تنتظر من الحزب إلا الامتيازات».

إذا تكلمنا عن احتكار السلطة من جانب الديكتاتورية ـ أو الديكتاتورية البيروقراطية ـ فإننا نشير بذلك إلى قمم الهرم البيروقراطي، أي إلى النوموكلاتورا؛ هؤلاء الأربعمائة ألف شخص الذين أشرنا إليهم. إن البيروقراطية متراتبة على النحو الذي لا يتيح للشرائح الدنيا منها ممارسة أية سلطة فعلية ولا التمتع بأي من الامتيازات المادية، باستثناء امتياز عدم ممارستها لأي عمل يدوي. إن هذه الشرائح الوسطى والدنيا، التي يصل عددها من دون شك إلى خمسة عشر أو ثمانية عشر مليون شخص، هي ضرورية للسستام كما أن «الطبقات الوسطى» ضرورية لسستام السيطرة البورجوازية في ظل الرأسمالية. ولكنها لا تمارس السلطة شأنها شأن البقّالين والمشرفين على العمال في النظام الرأسمالي.

ويشير ليفون شورباجيان إلى أنه «أصبح شائعاً في السنوات الأخيرة دفع رسوم الدخول إلى الجامعات ومعاهد التعليم العالي. وهذا ينطبق على نحو خاص على أبناء ذوي الأجور الزهيدة. وقد تتراوح قيمة الرسوم بين 15 ألف روبل في المعهد الموسيقي وفي معهد العلوم التقنية العالية، وبين 40 ألف روبل [ما يعادل 16 ضعفاً الأجر السنوي للعامل المتوسط] في كلية الطب، (الأزمنة الحديثة، «أرمينيا/ الدياسبورا»، تموز/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر 1988، ص. 185).

(13) خوريس ميدفيديف، أندروبوف في السلطة، ص. 159 - 160.

ولا تستطيع البيروقراطية، على عكس الطبقة المسيطرة، أن تقيم امتيازاتها المادية على مجرد اشتغال (إعادة إنتاج) السستام الاقتصادي، وعلى الدور الذي يلعبه في سيرورة الإنتاج. فلا يمكننا أن نتصور الإقطاعية من دون نبلاء عقاريين. وفي إطار نمط الإنتاج الإقطاعي، يتأمن الريع العقاري من تلقاء ذاته. كما إن الرأسمالية مستحيلة من دون بروجوازيين مالكين لوسائل الإنتاج. وليس بإمكاننا أن نتصور رأسمالية من دون فائض قيمة ولا أرباح. لكن الاقتصاد الخاضع للتخطيط، حتى ولو كانت الدولة هي التي تتولى أمره ـ فلا يعدو كونه الشكل البدائي للاقتصاد المشرّك ـ هو ممكن كلياً من دون إدارة بيروقراطية، ومن دون امتيازات بيروقراطية، على وجه الخصوص.

وينعكس الطابع المخصوص والهجين لعلاقات الإنتاج والتوزيع القائمة في الاتحاد السوفياتي بوضوح في جذور امتيازات البيروقراطية وشكلها الهجين. فهذه الأخيرة تتمتع، قبل كل شيء، بالمنافع المرتبطة بوضعها وبالموقع الفعلي الذي يحتله كل بيروقراطي في الهرم التراتبي. غير أن هذه المنافع تتعاظم بفعل المداخيل المالية الكبيرة التي تتيح للبيروقراطي الحصول على السلع النادرة بسهولة أكبر واللجوء إلى الفساد بشكل أوسع، الأمر الذي يعزّز بدوره مكانة شرائح بأكملها من البيروقراطية نفسها ويعاظم سلطتها.

لقد كُشفت بوضوح هذه الصلة بين الفساد المعمَّم وغياب الديموقراطية الاشتراكية (السلطة الفعلية للشغيلة في المجالين السياسي والاقتصادي) في منشور سوفياتي صدر أخيراً: «لقد تشكّل سستام وحيد «للاستبدادية البيروقراطية» يدّعي السيطرة الكاملة على المجتمع. إن صيغاً من مثل «إن أصحاب المواقع العليا يعرفون أكثر» و«لسنا سوى أشخاص متواضعين» هي الانعكاس الاجتماعي ـ اللغوي لسيطرة الغول البيروقراطي (...) إن السلطة غير المحدودة وغير الخاضعة للإشراف تخرّب كل شيء على الإطلاق، بما فيه نفسها بالذات. لقد قادت سيطرة البيروقراطية المجتمع إلى فساد لا سابق له. وتكمن جذور هذا الفساد في غربة المستخدمين الإداريين عن الشعب، وفي غياب العلاقات المنظّمة ديموقراطياً بين السلطة والمجتمع، وفي الغياب الكامل للشفافية» (نيوز فروم اوكرانيا، العدد 14، تشرين الأول/ أكتوبر 1988).

3 - إن إدارة الاقتصاد إدارةً بيروقراطية متضافرة مع احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية، تجعل من المنفعة المادية للبيروقراطية المحرِّك الأساسي إن لم يكن الوحيد لتحقيق الخطة والاشتغال اليومي للسستام. وهذا يخرّب كل عقلنة إجمالية للاقتصاد. إن المنفعة المادية للبيروقراطيين تحملهم، قبل كل شيء، على تنمية مجالات حصولهم على السلع والخدمات الاستهلاكية (مداخيلهم ومنافعهم غير المادية) لا على رفع مداخيل المنشآت ـ هذا من دون

الحديث عن الاقتصاد بأكمله ـ وهي بالطبع لا تحملهم على رفع معدَّل التراكم النقدي إلى حده الأقصى[14].

إن التعارض بين مصالح البيروقراطيين الخاصة، باعتبارهم مستهلكين، وبين مصلحة السستام الاقتصادي على نحو شامل (أي عقلنته الممكنة) ينعكس في السلوك العادي للبيروقراطيين الذي هو مصدر التبذيرات المتنامية للموارد المادية والبشرية: تدفق المعلومات المغلوطة التي تجعل كل تخطيطٍ أمثل مستحيلاً؛ تخزين الموارد بشكل غير شرعي؛ سرقات كبرى؛ أسواق موازية؛ سوق سوداء وعمل غير شرعي، وسوق «رمادية» قائمة على المضاربة؛ وفساد معمَّم، وعدم شفافية الحياة الاقتصادية بأكملها، إلخ. وتتوقف مداخيل قسم كبير من البيروقراطية كما يتوقف الاستقرار الوظيفي لهذا الجزء على تحقيق الخطة وتخطِّيها. فمن مصلحته، إذن، تثبيت أهداف هذه الخطة في مستوياتها الأدنى، وتخفيض تقديرات «عوامل الإنتاج» التي يمتلكها، وتحصين نفسه من نقص التموين بالمواد الأولية، الخ، من طريق تخزين الموارد. وتعرف مجموعات أخرى من البيروقراطية هذا السلوك جيداً وتتعاطى معه بفرمانات استبدادية وقرارات إدارية. إن مجموع هذه الأفعال وردود الفعل تؤدي إلى نتيجة تزداد لاعقلانيتها.

4 - إن الانحراف «الطبيعي» نحو المركزة المفرطة من جانب بعض فئات البيروقراطية، وتدخلاتها التعسفية في إدارة المنشآت ليست سوى ردود فعل عشوائية وغير فعّالة على المدى الطويل، من جانب «واضعي الخطة» (وفي التحليل الأخير من جانب الجهاز المركزي للدولة) إزاء هذا الميل الأساسي نحو سوء اشتغال السستام، والذي هو حصيلة المنفعة المادية للبيروقراطيين المأخوذين كأفراد وكمجموعات «حرفية» منفصلة. وكان نجم عن ذلك تحويل الاقتصاد في اتجاه الاقطاعية وهو ما يطلق عليه المنظِّرون السوفيات تعبير Vedomstvennost (أي تجزيء الاقتصاد إلى اقطاعات) ويشكل موضوعاً لدراسات عديدة وانتقادات لا تحصى.

إن اللجوء الدوري إلى توسيع آليات السوق لتصحيح المركزة البيروقراطية المفرطة، لا يمكن أن يحل أزمة السستام المتجذرة هذه، لأنه لا يطرح على بساط البحث المنفعة المادية

(14) لقد كان أنصار نظرية «رأسمالية الدولة» بصورة خاصة وراء الضجة التي أثيرت في الخمسينات وفي الستينات حول ميل البيروقراطية السوفياتية المزعوم لتحفيز نمط الإنتاج الرأسمالي وميلها إلى دفع معدلات التراكم في اتجاه حدها الأقصى. نعرف اليوم ما الذي حدث منذ ذلك الحين. لقد استخفوا على نحو كامل بميول الاقتصاد السوفياتي الطويلة الأمد وبقوانين تطوره وتناقضاته المختلفة كلياً عن تلك القوانين الخاصة بالرأسمالية.

للبيروقراطيين باعتبارها المحرِّك الرئيسي لاشتغال الاقتصاد، الأمر الذي يعزِّز هذه الأزمة على المدى الطويل.

وتنعكس لاعقلانية السستام المتنامية على مستوى التوظيفات، سواء في ما خصَّ عملية اتخاذ القرار أو في ما خصَّ عملية التطبيق (أو عدم التطبيق). فتتضافر العملقة من جهة مع التجزئة من جهة ثانية. وتسعى كل منشأة كبيرة إلى الاكتفاء الذاتي (في عام 1976 ازداد عدد مواقف شاحنات المنشآت في خمس مقاطعات - oblasti - في جمهورية روسيا أربعمائة ألف وحدة خلال عامين، فيما لم يزدد عدد مواقف المنشآت المتخصصة بنقل السلع إلا اثنين وستين ألف وحدة، بغض النظر عن أن استخدام الأولى هو أكثر كلفة بمعدل مرة ومرتين وثلاث من الثانية). ويطول وقت تنفيذ المشروعات أكثر فأكثر، فيما يتفاقم عدم الاستقرار في التموّن تدريجياً. وتصبح أمكنة إنشاء «المشاريع الكبرى» متنافية أكثر فأكثر مع المقتضيات الاقتصادية ومجلبة للتلوّث. وتتخطى التكاليف الفعلية التكالف المتوقعة بشكل متنام (وهذا ما يصح أيضاً على مشاريع الاستثمارات في النظام الرأسمالي)، الخ.

هذا وقد توصّل الدكتور دافيد أ. دايكر، الذي يشدِّد على ذلك كله بالاستناد إلى وثائق سوفياتية كثيرة، عام 1983، إلى الاستنتاج القائل بأن الإصلاح العام لسستام التخطيط والإدارة هو وحده الكفيل بعلاج هذه الأمراض. وإن مثل هذا الإصلاح أمرٌ غير محتمل الحصول في المستقبل المنظور. وقد خطأت الأحداث استنتاجه[15].

5 - يفترض احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية غياباً يكاد يكون كلّياً للنشاط الذاتي للطبقة العاملة في المجال السياسي، وغيابها بوجه خاص عن الواقع الاجتماعي بشموله، كما يفترض في الوقت نفسه تذرير الطبقة العاملة وانعدام تسيسها وهي التي لا يمكن أن تبلغ الوعي السياسي الطبقي إلا انطلاقاً من نشاطها الذاتي.

وعلى عكس الأسطورة التي لا زالت سائدة بقوة، فإن التذرير وعدم التسيس قد بلغا أوجهما في ظل الديكتاتورية الستالينية. لكنهما، بقيا على حالهما إلى حد بعيد في ظل حكم كل من خروتشيف وبريجينيف. ولهذا فإن حيازة الطبقة العاملة للحريات الديمقراطية وللتعددية السياسية والايديولوجية ولحرية السجالات وإقامة نقاط اتصال أفقية وعامودية حرة بين جمعيات المنشآت هي الشروط الضرورية لإرساء الإشراف العمالي الحقيقي على الاقتصاد، ولتطور إدارة عمالية تخطيطية حقيقية (على الصعيد الوطني والاقليمي كما على صعيد المنشآت وعلى الصعيد المحلي)، وهي الحل البديل الوحيد عن سوء الاشتغال الدائم في السستام.

(15) دايفيد ديكر، عملية التوظيف في الاتحاد السوفياتي.

6 - مع ذلك، فقد كان عدم تسييس الطبقة العاملة وضعف وعيها الطبقي محدودين بفعل الحفاظ على تضامن طبقي بدائي على مستوى المنشأة. وقد تعزّز ذلك في حقبة بريجينيف، وبشكل خاص بتأثير المرحلة الطويلة من الاستقرار الوظيفي والتحسن الدوري، رغم بطئه، في مستوى معيشة الجماهير ومهارتها. إن الاستخدام الكامل («حق العمل» المضمون) يظهر أمام أعين الشغيلة السوفيات باعتباره أحد أهم «مكاسب أكتوبر» التي لم تُلغ بعد، والتي يدافعون عنها بحميّة ضد المحاولات المتلاحقة من جانب البيروقراطية للتراجع عنها من خلال «تنمية حقوق المدراء» (أو «الهيئات الإدارية»)[16].

وقد ذهب تأثير طغيان الشباب في صفوف الطبقة العاملة وارتفاع مستوى مهاراتهم في الاتجاه نفسه. ولهذا فمن قبيل الخطأ اعتبار تذرير الطبقة العاملة ظاهرة جامدة، لا بل لا رجعة عنها. إن التقدم الاجتماعي المحقق من جهة، والاستياء المتنامي الملحوظ من جهة ثانية، يوقفان هذا التذرير بشكل بطيء ولكن أكيد، على عكس ما اعتقد الكثيرون من المختصين بشؤون الاتحاد السوفياتي والنقّاد المعادين للستالينية. والحال إنه في عام 1970، بلغ سن نصف العمال السوفيات ثلاثين عاماً. وبالنسبة للخطة الخمسية 1971 - 1975، تم تشغيل 90% من اليد العاملة الصناعية الإضافية من الشباب. فهؤلاء الأخيرون يتحققون بشكل متزايد من أن منافذ المواقع المهنية التي تتطلب مهارات عالية مسدودة بوجههم، بالرغم من مستوى مهارتهم المتنامي. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية لاستيائهم.

وقد أشارت إحدى الدراسات التي أُجريت في لينينغراد في منتصف الستينات إلى أن 40% من العمال الشبان كانوا مستائين من طبيعة عملهم. وفي دراسة أجريت بين عامي 1976 - 1977 ونشرت في الاتحاد السوفياتي قُدّر عدد المستائين بـ 60%، وتعزّز نتائج الإصلاح الجديد في التعليم هذا الميل أيضاً. إن هذا الاستياء ـ وهذه الثقة بالنفس ـ يدفع العمال الشباب إلى تنمية المواقف النقدية تجاه المديرين وتجاه المؤسسة البيروقراطية بمجملها.

7 - وإذ تلازم الاستخدام الكامل للموارد البشرية والمادية وغياب الأزمات الدورية لفيض الإنتاج مع المنافع الناجمة عن الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ـ بالمعنى الاقتصادي

(16) تقدم لنا تجربة المركّب الكيميائي تشيشكينو مثالاً جيداً عن هذا الأمر، حيث لم تؤدِ محاولة البيروقراطية «عقلنة» الاستخدام، من طريق إحداث الانقسام في صفوف الطبقة العاملة، (أنظر بوجهٍ خاص جان ديلاموت، تشسكينو، مشروع سوفياتي رائد) إلى ما كان متوقعاً لها من أن تشكل قدوة لمشاريع لاحقة (مارتن ولكر، يقظة العملاق، ص. 41 - 42). تقرّ البرافدا (11 أيار/ مايو 1980) أن الخوف من البطالة الدائمة يدفع العمال إلى الحذر.

وليس بالمعنى الحقوقي الصرف للعبارة -فإن ذلك قد أمّن، ولمرحلة طويلة، نمواً للاقتصاد السوفياتي، أعلى من ذلك القائم في البلدان الرأسمالية المصنّعة. فسوء اشتغال السستام وتبذير الموارد قد شكلا كابحاً نسبياً وليس مطلقاً لتطور القوى المنتجة في الإتحاد السوفياتي.

ويشير البرفسور مل ليبان بحقّ إلى الاختلاف الرئيسي بين التوليف الفعّال للموارد من وجهة نظر الاقتصاد الجزئي (على مستوى المنشأة) والتوليف الأمثل للموارد على مستوى الاقتصاد مأخوذاً بمجمله. وليس الثاني عبارة عن مجموع الأول على الإطلاق. فقد يكون متناسباً مع توليف للموارد دون المستوى الأمثل على صعيد بعض المنشآت (علماً أنه لا ينبغي أن يكون الأمر على هذا النحو). وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان السوق يؤمن أو لا يؤمّن توليفاً أفضل للموارد على مستوى الاقتصاد الجزئي، فإن الخطة تؤمنه في مجمل الأحوال على مستوى الاقتصاد الكلي[17].

ومع ذلك ينبغي أن نتفادى إعطاء هذا الاستنتاج مغزى شديد الاطلاقية. فنمو الإنتاج ليس هدفاً بحد ذاته. إنه وسيلة لإشباع الحاجات الاجتماعية (وفي التحليل الأخير، إشباع حاجات السكان) على أفضل نحو من الفعالية، أي بحد أقصى من الإشباع وبفعل حد أدنى من الجهود، وقبل كل شيء جهود المنتجين. وإذا استمر الإنتاج في التزايد مع تراجع إشباع المستهلكين وذلك لقاء استخدام متنام لقوى الإنتاج الحية والميتة (الآلات، المواد الأولية والطاقة) فإن السستام يعمل بشكل واضح بطريقة لا تنفك لاعقلانيتها عن الإزدياد أكثر فأكثر.

وهكذا، تباهت أخيراً مصادر سوفياتية رسمية بأن إنتاج الاتحاد السوفياتي قد فاق إنتاج الولايات المتحدة الأميركية بمعدل 80% في قطع الصلب، وبمعدل 78% في قطاع الإسمنت وبمعدل 42% في قطاع البترول وبمعدل 55% في السماد، وبلغ ضُعفيه في إنتاج الحديد المصبوب وستة أضعافه في إنتاج المعدن غير الخالص[18]. لكن مقابل هذه الأرقام المدهشة ثمة ملاحظة رهيبة لآبل أغانبيغيان: «يصنع بلدنا من الجرارات أربع مرات ونصف المرة أكثر من الولايات المتحدة ليحصل على حجم إنتاج زراعي أدنى. لكننا ننتج لكل جرار حوالي مرتين

---

(17) مل ليبان، موروثات التخطيط السوفياتي، في أفينست ذا كارينت، كانون الثاني/يناير - نيسان/أبريل 1982. لقد كنا استخدمنا الحجة نفسها في مقالة لنا نشرت في المجلة الكوبية نويسترا إن داستريا، رداً على شارل بتلهايم بدعوة من أرنستو «تشي» غيفارا، إبان «السجال الاقتصادي الكوبي» الشهير.

(18) SSRV V Tsifrakh (V 1984 godu), P.50 et Suiv. Finantsy istatistika, موسكو 1985.

أقل من المعدّات المقطورة أو الثابتة، فهذه الأخيرة تتوقف أساساً على فعالية الاستخدام»[19]. وتنطبق الملاحظة نفسها على سلع الاسهلاك التي تتميز بنوعيتها السيئة، والتي ما أن يشتريها المستهلكون حتى يسعون سريعاً على بدائل عنها. مع ذلك فنحن نرتكب خطأ فادحاً إذا حاولنا اختزال هذه «المكاسب الهابطة» في التخطيط إلى مجرد مشكلات تتعلق بفعالية التكنولوجية ـ التنظيمية. فهذه الظاهرة لها جذور اجتماعية واضحة[20].

وتصبح اللوحة أكثر إثارة للإستياء إذا ما أضفنا إليها التكاليف الاجتماعية الإجمالية لهذا النمو. فمنذ عام 1980، نشر أحد الكتاب الجريئين، بوريس كوماروف، عملاً بيّن فيه[21] أن:

- 10% من مجموع المساحة المأهولة بالسكان في الاتحاد السوفياتي ـ 1,45 مليون كلم² (ما يعادل مساحة كل من فرنسا وايطاليا وبريطانيا وألمانيا الغربية والبلدان الواطئة وسويسرا) ـ أصبحت غير قابلة للاستخدام؛ ـ وتوجد في عشر مدن سوفياتية غازات سامة في الجو تتخطى نسبتها مئة مرة معدل التركّز الأقصى المسموح به (موسكو أكثر تلوثاً من لندن).

- منذ العقد الماضي، تضاعف عدد المصابين بسرطان الصدر في الاتحاد السوفياتي. وكل عام هناك نسبة 5% إلى 6% من المولودين الجدد المصابين بتشويهات خِلْقية.

8 - كلما نفذ احتياطي الموارد الطبيعية كلما ظهرت الحاجة للانتقال من التصنيع التكثيفي إلى التصنيع التوسعي بصورة تزداد إلحاحاً. وانخفض معدل النمو وهدّد سوء الاشتغال الناجم عن الادارة البيروقراطية بالتحول إلى كابح مطلق للتطور الاقتصادي، وكلما مال السستام نحو الجمود. ويعبّر سوء الاشتغال هذا عن نفسه من الآن وصاعداً في تخزين الموارد والسلع وعدم استخدامها أكثر مما يعبّر عن نفسه في نقصها العام (أو استخدامها الذي تزداد قلة فعاليته) ناهيك عن تعبيره عن نفسه من خلال عيوب النوعية.

9 - إن المحاولة «العفوية» للمجتمع تنحو نحو تصحيح هذه العيوب باللجوء المتنامي إلى القنوات الموازية (السوق السوداء، العمل غير الشرعي، السوق «الرمادية»، أي المقايضة) التي تمثل، بالإضافة إلى القطاع الخاص في الزراعة، حوالي 20 إلى 25% من إنتاج

---

(19) أغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 37 - 38.

(20) أنظر ردنا على كتاب اليك نوفيه، إقتصاديات الاشتراكية الممكنة في مجلة الأممية الرابعة، العدد 25، أيلول/سبتمبر 1987، والعدد 28، نيسان/أبريل 1988.

(21) بوريس كوماروف، تدمير الطبيعة في الاتحاد السوفياتي.

السلع والخدمات في الاتحاد السوفياتي[22]. ومن قبيل الخطأ أن يضاف إليها أيضاً قطاع إنتاج الأسلحة، كما يفعل عدة كتّاب[23] - وقطاع إنتاج الأسلحة هو المعادل السوفياتي للآلة العسكرية الصناعية في الغرب - باعتباره قطاعاً ثالثاً مستقلاً في الاقتصاد السوفياتي. إن قوانين القُلْز(*) الخاصة بإعادة الإنتاج لا تزال قائمة في الاتحاد السوفياتي كما في جميع السساتيم الاقتصادية. فكما لا يمكننا إنتاج المصفّحات بواسطة المدافع ولا إعالة منتجي الأسلحة - هذا من دون الحديث عن الجنود - بواسطة القذائف، فإن إنتاج الأسلحة (قسم من الفرع الثالث في الترسيمات الماركسية لإعادة الإنتاج) يبقى متصلاً بالآف الصلات بالفرعين الأول والثاني، أي بالإنتاج الجاري للمعدات، وللمواد الأولية، وللسلع الاستهلاكية.

إن النواة الصحيحة لنظرية «حكم الشرائح الاجتماعية» (الستراتوقراطية) الخاطئة تكمن في أن الاقتصاد المخطط مركزياً يمكن له أن يولي أولوية جذرية لصناعة الأسلحة عبر ضمان التموّن المنتظم بالموارد المنتجة وإدخال المعايير الصارمة التي تطول نوعية الإنتاج. غير أن قدرة الاقتصاد المخطط هذه لا شأن لها بالميزات الخاصة لإنتاج الأسلحة.

بادىء ذي بدء، وكما يلاحظ مارتن والكر، تنتج مصانع الأسلحة بشكل متزايد سلعاً استهلاكية ذات نوعية جيدة للجمهور الواسع، وبالتحديد البرادات والشفّاطات[24]. ومن ثم فإن التقنيات نفسها التي نجحت كثيراً في صناعات الأسلحة والفضاء السوفياتية - الكلاشينكوف هو أفضل بندقية في العالم، وهليكوبتر القتال Mi 24 Hind لا مثيل لها - يمكن أن تطبّق على منتجات أخرى.

---

(22) تتعلق السوق «الرمادية» بعدد كبير من عمليات المقايضة التي يصفها دايفيد ك. ويلس في إمتيازات النوموكلاتورا: مبادلة بطاقات المسرح بالأحذية وبالسكاكر وبأقلام الحبر السائل؛ مبادلة بعض الرسامين لوحاتهم بشقق لأبنائهم تطل على مباني الجامعة؛ مبادلة اللّحام قطعة كبيرة من اللحم بحيز في مسكن لقضاء أيام العطلة، إلخ.

(23) كورنيليوس كاستورياديس، الستراتوقراطية؛ يبدو جيرار دويشين في كتابه إقتصاد الاتحاد السوفياتي أكثر دقة من كاستورياديس، ولكنه يميل أيضاً إلى التقليل من وزن العلاقات المتبادلة بين القسم III والقسمين I وII. ويعتبر تحليل جاك سابير (السستام العسكري السوفياتي) الأفضل في هذا الصدد.

(*) قانون القُلْز هو قانون إقتصادي يعتبر أن أجر العامل لا يمكن له قط أن يتجاوز الحد الحيوي الأدنى (م.).

(24) مارتن ولكر، يقظة العملاق، ص. 81 - 84؛ دويشين، إقتصاد الاتحاد السوفياتي، ص. 110 - 113. وفي المقالات المنشورة في البرافدا 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، وفي الأزفيستيا 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، نخلص إلى الاستنتاج بأن هذا الميل قد تعزز في الآونة الأخيرة.

ولما أرادت إدارة ريغان تخريب الاتفاق بين الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الغربية لتزويد هذه الأخيرة بالغاز الطبيعي السوفياتي، إذ رفضت منح الاتحاد السوفياتي ضاغطات متطورة جداً وأدوات حفر وآخر نموذج من الأنابيب المقاومة للبرودة الشديدة، استطاعت الصناعة السوفياتية تعويض التأخر التكنولوجي الموجود سابقاً في هذه المجالات خلال عامين. فتم توفير أنابيب البترول السوفياتية في الوقت الذي حددته الاتفاقات، واتجه الغاز الطبيعي السوفياتي نحو الغرب كما كان متوقعاً.

إن هذا المثال يسمح بالإحاطة بالمشكلة الرئيسية التي ينطوي عليها الانتقال نحو التصنيع التكثيفي في الاتحاد السوفياتي. وما لا يمكن أن تنجح فيه الإدارة الممركزة بيروقراطياً إلا بفعل أولوية التوليف الممنوحة لبعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى، ينبغي أن ينجح فيه المجتمع بمجمله من خلال التنسيق المستند إلى الإدارة العمالية ومصلحة جماهير المنتجين: مصلحتهم في التخفيض الآلي لمدة العمل وكثافته والتحسين المستمر لمستوى الحياة والاستهلاك، بفعل الاقتصاد في تكاليف الإنتاج.

10 - إن إحدى الميزات الرئيسية للتخطيط البيروقراطي، بغياب الإشراف والتحقق والتصحيح الذاتي من جانب جماهير الشغيلة والشعب بمجمله، هي الطابع التراكمي للاختلالات. ولما كانت الخطط توضع بناءً على قدرات الإنتاج القائمة (ومن الأفضل القول «المسجلة»)، فسوف يستمر إنتاج الآلات التي لا تنتج شيئاً أو التي تنتج سلعاً غير صالحة للاستخدام أو غير مفيدة، على الرغم من الواقع الشديد الوضوح الذي يدل على أن هذه الآلات غير مفيدة. ويؤكد الاقتصادي ن. ساتشكو في مجلة سوسياليستيشكايا إينداستيريا أنه على امتداد السنوات الخمس عشر الأخيرة، ارتفعت الموارد المادية المستخدمة بلا طائل إلى أربعمائة مليار روبل، أي ما يعادل أربعة عشر مليون سنة/ عمل... لقد أنتجنا بمعدل خمسمائة وسبعين مليار روبل سلعاً لا يستطيع المجتمع أن يستخدمها (هذا ما ذُكر في مقالة كريستيان شميدت هور، في داي زايت، 17 آذار/ مارس 1989).

ليس هذا التبذير الضخم من مميزات التخطيط بحد ذاته بالطبع. إنه يبيّن بالأحرى أن المركزة البيروقراطية تدمج بين التخطيط والفوضى، التخطيط وغياب التخطيط بالمعنى العقلاني للكلمة.

11 - وهكذا أيضاً، فإن مظاهر أساسية لسوء اشتغال الاقتصاد السوفياتي لا تعود إلى الطبيعة «الملازمة» للتخطيط، بما فيه التخطيط المركزي، كما يؤكد المدافعون عن «اقتصاد

السوق»، بل إلى نتائج الإدارة البيروقراطية وغياب الديموقراطية الاشتراكية التعددية (التعددية الحزبية).

وبالتالي فإن الأولوية الممنوحة بشكل منهجي وعلى امتداد عقود، للتوظيفات، وانطلاقاً من ذلك للصناعة الثقيلة، لا تتلاءم على الإطلاق مع الصعوبات الموضوعية. إنها قبل كل شيء عبارة عن ردة فعل إزاء لا مبالاة الشغيلة بزيادة إنتاجية العمل، ووسيلة «للالتفاف» على الشغيلة «وإضراباتهم السلبية»[25].

■ كيف تُفهم مصاعب التموين

لقد كانت نتائج هذه «الأولوية» كارثية على الاقتصاد في مجمله، وضربت بشكل خاص المستهلك المتوسط (الشغيل والشغيلة). إنها تشكل السبب الرئيسي لصعوبات التموين التي لا زالت تميِّز الحياة اليومية في الاتحاد السوفياتي منذ عقود.

بالطبع، ثمة نقص في سلع الاستهلاك، سواء الزراعية منها أو الصناعية. وثمة نقص بشكل خاص بالمنتوجات المستوردة (لم يستورد الاتحاد السوفياتي سوى 197 غرام من البنّ للمواطن الواحد العام 1986، مقابل 5,12 كلغ بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية، و 10 كلغ بالنسبة لألمانيا الشرقية و 3,5 كلغ بالنسبة للمجر، و 4 كلغ بالنسبة لألمانيا الغربية و 2,8 كلغ بالنسبة لبريطانيا). غير أن هذا النقص ليس السبب الوحيد ولا السبب الأساسي في أزمة التموين. ويمكن تلخيص هذه الأسباب الإضافية على الشكل التالي:

- اختلالات رئيسية بين التوظيفات في القطاع المسمى منتجاً من جهة، والقطاع المسمى خدماتياً من جهة ثانية. فثمة تخلّف صارخ في سستام النقل وفي سستام التخزين وسستام التوزيع. وحسب أحد الاقتصاديين المجريين، م.ل. سيهاي، فإن أقل من 20% من الناتج الوطني السوفياتي القائم بحسب الأرقام الرسمية، مخصص للخدمات (إذا أخذنا بالاعتبار السوق السوداء «والرمادية» ينبغي بالطبع أن نزيد هذه النسبة بشكل كبير)، مقابل 40% في المجر، و 45% في البرازيل وكوريا الجنوبية وأكثر من 55% في البلدان الرأسمالية المتقدمة[26].

---

(25) حول هذا «الالتفاف»، أنظر بوجه خاص رودولف باهرو، البديل. 23 تموز/يوليو 1988.

(26) ميهالي سيهاي، قطاع الخدمات في البلدان الاشتراكية مذكور في الاكونوميست، 23 تموز/يوليو 1988.

- خسائر ضخمة (تبذيرات) ناجمة عن هذه الاختلالات. ويقدّر غورباتشيف أن نصف كمية الفواكه والخضار التي تصل إلى موسكو تفسد قبل وصولها إلى المتاجر. ويعتبر الاقتصادي نيكولاي شميليغوف أن هذه النسبة تصل إلى60%، ويضيف: «أن ربع محصول البساتين يضيع، وهذا أكثر من كل وارداتنا». وقد أقرّ ليغاتشيف أنه لا يوجد في موسكو سوى متجر واحد للفواكه والخضار لكل أربعة وعشرين ألف مواطن؛ وتشكل الطوابير البشرية التي لا نهاية لها أمام المتاجر موضوعاً للفرجة إزاء تعاسة التوزيع هذه! وتخبرنا البرافدا في عددها الصادر في 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 أن مستودعات التبريد في العاصمة السوفياتية لا تتسع إلا لحمولة 19 حاوية مبرّدة للحوم، فيما تصل إلى تلك المستودعات مئتا حاوية في اليوم. وليس ثمة ما يثير الدهشة من ضياع جزء هام من اللحم. والحال أن هذا الوضع قائم منذ عشرات السنين،من دون أن يكون في المستطاع بناء مستودع تبريد إضافي واحد خلال عشرين عاماً[27]. والمثال الأكثر غرابة حول التبذير، يتعلق بإنتاج البطاطا: فالاتحاد السوفياتي ينتج بقدر ما تنتج الولايات المتحدة الأميركية والصين وبريطانيا وألمانيا الغربية مجتمعين، لكن، وبحسب فيكتور تيخونوف، فإن ربع هذا الإنتاج فقط يصل إلى المستهلكين (نيوزويك، 13 آذار/ مارس 1989)؛ والنتيجة: نقص حاد للبطاطا في المتاجر...

- تأخيرات منهجية في تنفيذ خطط الصناعة الخفيفة، بما فيها الصناعة الزراعية الغذائية. وتشير البرافدا في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر بهذا الصدد إلى تمديد يتراوح بين 100 و 200% لمهلة بناء المشروعات الجديدة في الصناعة الخفيفة. ويضيع مليون طن لحم سنوياً بسبب تخلف الصناعة التحويلية. وتقدّر الصحيفة أنه بالإمكان زيادة التموين للمستهلكين بنسبة 25 إلى 40% إذا ما تم تحسين هذه الصناعة. وينجم هذا التأخير عن «المبدأ» الذي أرسته البيروقراطية الستالينية والقائم على اعتبار الاجتماعي (بما فيه التوظيفات الاجتماعية) حصيلة الحاصل، أي أنه لا يتحقق ما لم تتحقق التوظيفات المسماة اقتصادية بشكل مسبق.

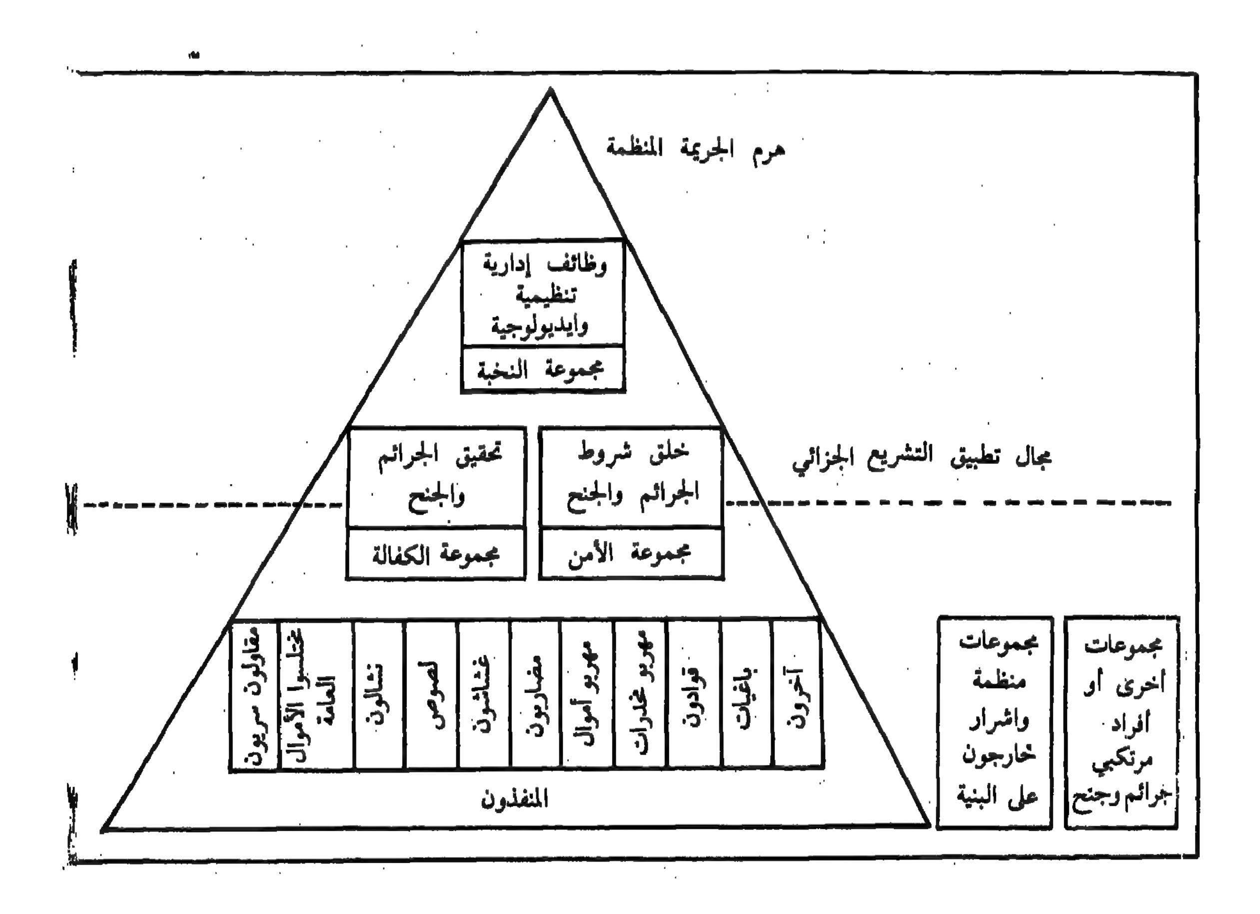
- احتكار وعيوب بيروقراطية، نظراً إلى الفرق الكبير بين الأسعار «الرسمية» و «الأسعار الحرة» (هذا من دون الحديث عن المكاسب العينية الناجمة عن المقايضة). فالقيّمون على سستام التوزيع لديهم مصلحة واضحة بالحفاظ على وضعهم الاحتكاري وتعزيزه، والإبقاء على «السستام» القائم على أولوية منح السلع «للعلاقات الطيبة». لديهم

---

(27) ذا صنداي تايمز، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، كما في الداي زايت، 21 تشرين الأول/اكتوبر 1988.

مصلحة، إذن، بالحفاظ على النقص ضد الأهواء والأنواء. وينجم عن ذلك وضع قائم على المفارقة التالية: فكلما تدفقت السلع إلى المتاجر، كلما تعذر وصولها إلى أيدي «المستهلكين المتوسطين»، وكلما طالت الطوابير، ازدادت مكاسب «مافيا التوزيع».

هذه هي العبارة التي يتزايد استخدامها في الاتحاد السوفياتي. وقد نشر القانوني غينادي كوخريابين في أنباء موسكو في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 الرسم البياني التالي الذي يبينّ العلاقات بين البيروقراطية بحد ذاتها والمسؤولين في السوق السوداء والجريمة المنظّمة والجريمة بشكل عام.



ـ الآثار الانحرافية «للأسعار المتعددة». إن الأسعار في الأسواق الكولخوزية والمتاجر التعاونية وبشكل عام في السوق الحرة والسوق السوداء والرمادية هي بشكل عام ضعف أسعار متاجر الدولة على الأقل. وينتج عن ذلك تدفق «نصف شرعي» أو غير شرعي

متـواصل ومحتـوم للسلع من قطاع الـدولة إلى «القـطاع» الحر. غـير أن تكييف أسعار قـطاع الدولة مع «الأسعار الحرة» سيؤدي إلى انخفاض كبير في مستوى معيشة القسم الأكثر تواضعاً من السكـان، ما لم تصحبـه إعادة تـوزيع جـذرية للمـداخيل. وهكـذا، وبحسب البرافـدا الصادرة في 1 أيلول/ سبتمبر 1988، فإن العائلات التي يبلغ فيها مـدخول الفـرد الواحـد ما يعـادل خمسة وسبعـين روبلاً في الشهـر أو أدنى ـ يقدر عـدد أنفسها بثـلاثـة وأربعـين مليـون شخص ـ قـد انخفض استهـلاكهـا من اللحـوم ومن منتجـات الحليب بنسبـة 30 إلى 35% بالمقارنة مع عام 1970.

ويسمح هذا التحليل بالإستنتاج بأن التخطيط بحد ذاته ليس هو سبب أزمـة التموين في الاتحـاد السوفيـاتي. فسببها هـو الدمـج بين السيـطرة البيروقـراطية عـلى الخطة والإدارة وفائض الإنتاج الاجتماعي من جهة، وبين جمود الآليات السلعية ـ النقدية وتوسعها من جهـة ثانية. إن «المنفعة المادية» للبيروقراطيين، باعتبارهـا الرافعـة الأسـاسيـة لتحقيق الخطة، تؤدي إلى آثار انحرافية متزايدة. هكذا يقوم النقص إلى جانب التبذيرات والاختلاسات الضخمة. وكلما ازداد الإنتاج مال النقص إلى التعمق والازدياد.

في الإمكـان إلغاءُ جـزءٍ كبيرٍ من هـذه المسـاوىء إذا مـا أُلغيت سلطة البـيروقـراطيـين وامتيـازاتهم؛ وإذا مـا أُرسيت سلطة عـاليـة وشعبيـة حقيقيـة؛ وإذا مـا عمّت الشفـافيـة، والإشراف العام على الحياة الاقتصادية والاجتماعية كلها وتحققت ديمـوقراطيـة اجتماعيـة فعلية وتعددية حزبية. وشرط هـذا الإلغاء الكـلي هو إشبـاع حاجـات المستهلكين الـذي يصل إلى مستوى الاكتفاء بالنسبة لعدد متنامٍ من السلع.

12 - يسبب تباطؤ النمو الاقتصـادي، إذن، في الإطار الـدولي والوطني المعـطى، ميلاً محتـوماً إلى التبـاطؤ في تحسين شروط الحيـاة. وينطوي الجمـود الاقتصادي عـلى جمود التقـدم الاجتماعي. ونظراً للخصائص العامة للإدارة البيروقراطيـة والمناخ الايـديولـوجي ـ الأخلاقي العـام الذي تنـطوي عليه ـ انتشـار الفسـاد، تنـامي الأنانيـة وعـدم المسـاواة، شيـوع الخبث والغش، «تخصيص» الاستهلاك ـ فإن هذا الميل إلى جمود التقدم الاجتـماعي يتسبب بظواهـر تقهقر اجتماعي مشهدية كنا قد وصفناها في الفصول السابقـة (فقر جـديد، انخفـاض معدل الحياة، الخ).

■ ضغط السوق العالمية

13 - وضمن هذا الإطار العام، يتنامى ضغط السوق الرأسمالي العالمي على الاقتصاد والمجتمع السوفياتيين ويتفاقم. ويتخذ هذا الضغط شكلين، إذ تسعى الامبريالية، من الناحية الموضوعية، إلى إرغام الاتحاد السوفياتي ـ الدولة، والحكومة، والإداريين ـ على محاكاة تكنولوجيتها وتسلّحها، كما أنها تسعى من الناحية الذاتية، إلى إغراء المواطنين والمواطنات السوفيات بمحاكاة أنماط استهلاكها[28].

وتفترض هذه الضغوط جزئياً مصاعب محتومة ـ مبرهنة من جديد على استحالة تحقيق «الاشتراكية في بلد واحد». لكن بلداً شديد التطور كالاتحاد السوفياتي يمكنه أن يتخلّص من جزء من هذه المصاعب على قاعدة نموذج التطور البديل. ولا يمكن أن يتأسس هذا الأخير على الاستحالة الايديولوجية ـ الأخلاقية والسياسية، بل ينبغي أن توجد له أسس مادية واجتماعية ـ مؤسساتية صلبة ودائمة، لا يمكن تحقيقها من دون إدارة عمالية، وسلطة عمالية، وديموقراطية اشتراكية تعددية من خلال المؤسسات.

14 - إن مركز الاتحاد السوفياتي في التجارة الدولية قد تراجع خلال السنوات الأخيرة، كذلك الأمر بالنسبة لوزنه في الاقتصاد الدولي:

جدول رقم (13):

الحصة في «الناتج الوطني العالمي القائم»

	1960	1980	2000 (توقعات)
اليابان	3 %	10 %	12 %
الولايات المتحدة الأميركية	33 %	22 %	20 %
بقية دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	26 %	31 %	26 %
الاتحاد السوفياتي	15 %	13 %	12 %
الصين	5 %	4 %	5 %
«العالم الثالث»	14 %	15 %	20 %
المصدر: Economic Planning Agency اليابان، مذكور في نيو زورشر زيتونغ 12 أيار/ مايو 1987.			

(28) دايفيد ك. ويلس، أصحاب الامتيازات في النوموكلاتورا، ص. 42، 51 وما يليها.

يعكس تراجع حصة الاتحاد السوفياتي في التجارة العالمية قبل كل شيء بنية تجارته الخارجية، التي هي أشبه ببنية البلدان المتخلفة وليس كما يتوقع المرء من ثاني أعظم قوة صناعية في العالم. وتمثل الصادرات السوفياتية نسبة 26% من المواد الأولية مثل البترول والغاز الطبيعي .والمعدن الخام والخشب، والتي ينبغي أن يضاف إليها الذهب. وتتكون الواردات من أكثر من 35% من سلع التجهيز والنقل، ومن أكثر من 20% من المنتجات الزراعية ـ الغذائية ومن حوالي 12% من سلع الاستهلاك الصناعية، ولم تكن لعملية استيراد الآلات الغربية على نطاق واسع (والتي حملت في الغالب التكنولوجيات المتقدمة)، والتي زادت نسبتها من 0,9 مليار روبل عام 1971 إلى 4,4 مليار روبل عام 1981، لم تكن لهذه العملية الآثار المأمول بها في مجال الإنتاج الجاري والصادرات.

والحال أن أسعار البترول والغاز قد انهارت عام 1986، وانخفضت القيمة الإجمالية للصادرات السوفياتية بمعدل 8% عام 1986 وأيضاً بمعدل 4% خلال الفصل الأول من عام 1987[29]. ولم تكن هناك إمكانية لإزالة مفعول هذا الانخفاض عبر تنمية الصادرات من السلع الصناعية وسلع التجهيز، بسبب تدني نوعية هذه المنتجات السوفياتية.

وتبعاً لمصادر سوفياتية رسمية، فإن تراجع التبادل مع البلدان الرأسمالية كان أقوى من تراجع التجارة الخارجية بشكل عام. وهكذا انخفضت الصادرات إلى البلدان غير الاشتراكية بين عام 1985 و 1986 بمعدل 19,5% وانخفضت الواردات من هذه البلدان بمعدل 23% ، ودائماً تحسب قيمة هذه النسب بالدولار (Le courrier de pays L'Est، تموز/ يوليو ـ آب/ أغسطس 1987) ».

في السنوات الماضية، تم تمويل قسم هام من توسع التجارة بين الشرق والغرب بقروض مصرفية من الدول الامبريالية مُنِحت لبلدان الشرق التي تنامت ديونها الخارجية بسرعة. الأمر الذي دفع حكومات هذه البلدان، فضلاً عن البنوك الغربية، إلى سلوك شديد الحذر بهذا الصدد، بدءاً من عام 1982. هذا كله أثّر بدوره على التوسع الجديد في التجارة بين الشرق والغرب.

لكن الدَّيْن الصافي في الاتحاد السوفياتي ارتفع مجدداً بقوة، فازداد من 15,2 مليار دولار عام 1985 إلى 24 مليار دولار عام 1986، وذلك بفعل الانحدار السريع في أسعار البترول والغاز.

---

(29) أغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 157 - 158.

■ تقدم العلم السوفياتي وتأخره

15 - وكما أن عشرين عاماً من الجمود، إن لم يكن من التراجع في معدل الحياة لدى المواطنين والمواطنات السوفيات تُلخص بشكل من الأشكال الأزمة الاجتماعية في الاتحاد السوفياتي، فإن عشرين عاماً من تقدم العلم السوفياتي وتأخراته تختصر أزمة السستام الاجتماعية ـ الاقتصادية وجذورها وتناقضاتها العميقة. ذلك أن الأمر هو عبارة عن تناقض صارخ في هذا المجال.

فمن جهة، ثمة مليون ونصف المليون باحث علمي حالياً في الاتحاد السوفياتي، وربع حاملي شهادات الدبلوم العلمية وحوالي نصف المهندسين في العالم أجمع. ومن جهة ثانية يعاني هذا البلد من تأخر تكنولوجي متزايد الوضوح منذ عقد على الأقل، إن لم يكن أكثر، بالنسبة للقوى الامبريالية الأكثر تقدماً. ويتخذ هذا التأخر شكلاً مزدوجاً. فلا يتحقق الانتقال من الابتكار التكنولوجي إلى الإنتاج الجماهيري («التعميمي») بجسب الوتيرة التي عرفتها البلدان الامبريالية. وثمة قطاعات بأكملها نامية ومتخلفة، مما ينطوي على المدى الطويل على آثار تراكمية. إن الاتصالات اللاسلكية المدنية والمعلوماتية تقدمان مثالين واضحين بهذا الصدد[30].

ما هي أسباب هذا التأخر؟ يؤكد بعض الكُتّاب أنها تكمن في النوعية الرديئة للعديد من الباحثين، وفي الطابع «الاجباري» لتزايدهم، وفي الفساد والتعسف السياسي ـ البوليسي الذي ساد بقوة في عملية اختيار «الرؤساء»، أي البقرطة العامة في العلم ـ الموازية للبقرطة في الطب.

ويرسم مارك بوبوفسكي، أبز المدافعين عن هذه الأطروحة، لوحة مخيفة عن تدهور الأجواء في «مدينة العلماء السيبيرية» الشهيرة أكاديمغورودوك: «في بداية الستينات بدأ كل شيء يتغير. صحيح أن المنازل في الغابة والسناجب في الشوارع، بقيت على حالها، لكن شيئاً ما قد انكسر. لقد فقدت المدينة التي كانت تضج بالأمس بالاهتمامات الفكرية، وجهها الطريف بسرعة (. . .) وكانت الندرة هي كاشفة البنية الطبقية للسكان. فالباحثون يملكون بطاقاتهم الخاصة والأطباء كذلك، فيما الأعضاء المراسلون والاكاديميون يتلقون حصصاً من النمط الذي يتلقاه أعضاء الكرملين. وكان المنتوج الأكثر ندرة هو اللحم. وبإمكان الباحث العائد من الملحمة حاملاً قطعة (البفتاك) التي حصل عليها في مقابل بطاقة، أن يتأمل

---

(30) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 114 - 115.

الشاحنة المحجوزة التي تقوم بجولة على فيلات الأكاديميين والعتاة حيث تفرّغ حمولتها في سلال ضخمة تُخفي تحت الفوط تنويعة كاملة من اللحوم والمؤن الأخرى (...).

«وهكذا وُلدت تراتبية صارمة تعززت على نحو دقيق، فأصبحت الرتبة العلمية والوظيفة تُحددان بصرامة مستوى حياة الباحث العلمي. وأدى ذلك إلى انهيار فجائي للثقة بين الناس. وراح العلماء الذين كانوا يميلون أصلاً إلى الاتصال بزملائهم في الفرع نفسه، يحدّدون اتصالاتهم بالأفراد الذين ينتمون إلى مستواهم الاجتماعي وحسب. وقد شرح لي عالم الاجتماع أ.أ.، منذ اليوم الأول لإقامتي في اكاديمغورودوك، إن «كل شيء لدينا منظّم كنوتة الموسيقى. المرشحون هنا، والدكاترة هناك. ومن العبث الحديث عن الاكاديميين، إنهم كالآلهة، لا يمكن أن تراهم أو أن تصل إليهم!» لقد فقد الطلاب إمكانية النقاش نداً لند في المشكلات العلمية مع من يكبرونهم سناً، وبالأحرى في المشكلات الاجتماعية. ونجمت عن ذلك موجة مِهَنوية، بحيث يسعى الشباب لبلوغ المرتبة الاجتماعية الأعلى بأقصى سرعة ممكنة، فانتقل الطابع اللاأخلاقي للعلاقات الاجتماعية بسرعة إلى المجال العلمي.

وقد وصف ل.أ. ارتسيموفيتش (1905 - 1975)، عالم فيزياء وعضو في الأكاديمية، هذا الجو بدقة: «إن السلام والهدوء اللذين يوفرهما التخصص الضيق جداً والذي تعززه اللامبالاة بما يجري لدى الجار، هما اللوحة الطاغية في معاهدنا. وضمن هذه الشروط، من الصعب تحقيق اكتشاف هام أكثر من، ولنقلها صراحة، شراء مصباح علاء الدين أو العصا السحرية». وفي الواقع بدأت إنتاجية المعاهد في اكاديمغورودوك منذ تلك الفترة بالهبوط وهي مستمرة في ذلك (...).

«في نهاية العقد الأول، تدهور إعداد العلماء في نوفوسيبيريك فجأة. فالباحثون الذين أصبحوا دكاترة واكتسبوا لقباً تركوا المدينة الأكاديمية ليستقروا في العاصمة أو في مراكز علمية أخرى. وقد عجّل تدهور المناخ الاجتماعي بهذا الانحسار، غير أنه ثمة دور مهم أيضاً لسوء نوعية التجهيزات، من بين أسباب أخرى عديدة»[31].

تكشف هذه المرافعة، الصادقة من دون شك ـ لقد كان بوبوفسكي على امتداد سنوات طويلة مراسلاً صحافياً في الاتحاد السوفياتي، وكانت له اتصالات عديدة مع علماء وغالباً ما زار اكاديمغورودوك ـ الآثار الرهيبة للبنى البيروقراطية «الخارجية» و«الداخلية» على تطور العلم السوفياتي. لكنها تبقى وحيدة الجانب.

---

(31) مارشال بوبوفسكي الاتحاد السوفياتي: التلاعب بالعلوم، ص. 202 - 203.

صحيح ان ارتفاع عدد العلماء من أحد عشر ألفاً وستمائة عام 1914 إلى مئة ألف عام 1940، ومن مليون عام 1973 إلى مليون ومئتي ألف عام 1981 ومليون ونصف المليون عام 1987 كان له أن ينطوي بالضرورة على انخفاض النوعية المتوسطة للباحثين. لكن هذا الانخفاض بحد ذاته ليس كارثياً، وهو ما حصل على أي حال في العديد من البلدان الغربية. وبإمكان الكمية أن تقوم بأكثر من التعويض عن انخفاض النوعية المتوسطة، ذلك أنها تسمح بالضبط، وبفعل هذا الكم الضخم، ببروز عدد متنام من الباحثين الاستثنائيين. فضلاً عن ذلك يمكن أن يولّد عمل المجموعة نتائج أرفع من النتائج التي تولدها عزلة عدد من العباقرة.

ومن الملفت أن يكون معهد باتون في كييف على رأس التقدم الدولي في مجال اللحام[32]. ويمكن ذكر أمثلة أخرى مشابهة. فهي تبين أن أسباب التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي لا تكمن في سستام التخطيط المركزي - كما يقترح مارشال غولدمان - ولا في الايديولوجيا الشيوعية - كما يعتقد مارك بوبوفسكي - بل في بنى السيطرة البيروقراطية التي يمكن للاتحاد السوفياتي، بل يجب عليه، أن يتخلص منها من دون أن يطرح على بساط البحث مسألة الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ولا التخطيط الاقتصادي[33].

وفضلاً عن ذلك يقوم اعتبار العلماء والتكنولوجيين السوفييات على اكتشافات عديدة واختراعات طُبّقت خارج الاتحاد السوفياتي أكثر مما طبقت في داخله. ويذكر اغانبيغيان في هذا الصدد تقنيات استخراج المياه من الفحم وحفر آبار المناجم وإطفاء فحم الكوك من دون ماء، وصنع مكابس بمقاسات صغيرة وقوة ضغط عالية، الخ...[34]. إن الأسباب الكامنة

---

(32) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 112 - 113، (عن معهد باتون)؛ وفي الاكونوميست، 3 تشرين الأول/اكتوبر 1987، (عن صناعة الفضاء).

(33) لقد عالج البروفسور هارلي د. بالزر مؤخراً أسباب هذا التناقض في المجلة الأميركية **Issues in Science and Technology**. وهو يحيلها كلها إلى إدارة الديكتاتورية البيروقراطية، وليس إلى سستام الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج أو إلى التخطيط الاقتصادي. وثمة سجال مثير للإهتمام في إحدى المنشورات الشيوعية الأوروبية الألمانية الغربية، مجلة سوسياليزموس، حول جذور التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوفياتي. أنظر أيضاً دراسة كارل آرنست لوهمان في المجلة الألمانية **Argument** (سوندرباند آس 135)، برلين، 1985.

(34) أغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 93، 104 - 105. وحسب لجنة الدولة للعلم والتقنية ثمة «40% من ابتكارات معاهد الأبحاث السوفياتية التي سجلت شهادات لها في الخارج غير مستخدمة حتى اليوم في الصناعة السوفياتية» (**Sotisialisticheskaya Industria**، 18 نيسان/ابريل 1981).

وراء عدم تطبيق الاختراعات بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإوالات المنفعة المادية التي تعود على البيروقراطية، أي بخصائص الإدارة البيروقراطية للمنشآت وليس بالملكية الجماعية أو الاقتصاد المخطَّط. وهذا ما يمكن أن نخلص إليه بوضوح من ملاحظات أغانبيغيان نفسه وملاحظات هارلي بالزر وكارل أرنست لوهمان. صحيح أن أغانبيغيان يشدِّد أكثر ما يشدّد على العوائق التنظيمية فيما يشدِّد غولدمان ولوهمان على العوائق الاقتصادية.

■ تعمُّق التمايز الاجتماعي

16 - تنطوي أزمة السستام على وعي وردود فعل تقوم على المصالح المختلفة للطبقات الاجتماعية وأجزاء أساسية من طبقات مختلفة. وهي تنطوي بذلك على إعادة إحياء محتومة للفكر النقدي، وللسجال الايديولوجي وللحياة السياسية. وإعادة الإحياء هذه هي الشرط المسبق لحل إيجابي للأزمة باتجاه تقدم جديد نحو الاشتراكية. غير أنها لا تضمن هذا التقدم بذاتها وبشكل آلي.

إن الصراعات الايديولوجية، والسياسية والاجتماعية التي تشكِّل الغورباتشفية انعكاساً لها في المرحلة الحالية يمكن أن تؤدي سواء إلى حل إيجابي أو إلى هجوم معمَّم على إنجازات أكتوبر. فالنتيجة تتوقف على ميزان القوى والوعي (القيادة) السياسي للقوى الأساسية القائمة.

وينجم عن توسع إوالات السوق ظهور اتجاه يزداد تبلوراً داخل البيروقراطية يدعو إلى «إعادة الوضع إلى سابق عهده»، أو في كل الأحوال اتجاه ينحو موضوعياً هذا المنحى[35]. ومع توسع مجال النقاش والنشاط الحرَّين نسبياً تظهر بشكل موازٍ احتمالات كبيرة لتخطي الطبقة

---

(35) هاكم، من ناحية أُخرى، التصريحات الصلفة لوزير الصناعة البولندي الجديد ميكزيسلو ويلزيك، الذي يمتلك مصانع تشغِّل 400 عامل مأجور، وقصر فخم مع حوض سباحة، وطواويس تزيينية، وملعب تنس والعديد من الخدم الشخصي. وهو مناصر للتعددية الاقتصادية التي يخضع فيها كل «قطاع اقتصادي - خاص - دولاني أو تعاوني - إلى القوانين وشروط المنافسة نفسها (. . .) وهذا الأمر يسهل بناء مصانع جديدة كما في ايطاليا (كذا!)». أما فكرة الإصلاحات الاقتصادية من دون إصلاحات سياسية، وهو البرنامج الذي تطلق عليه في بولندا تسمية «البينوشية» [نسبة إلى بينوشيه] فهي فكرة مقبولة إلى هذا الحد أو ذلك من قبل م. ويلزيك «فالدعم الاجتماعي يأتي فيما بعد. وكذلك الأمر بالنسبة لإضفاء الديموقراطية» (ذا اندبندنت، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1988، داي زايت، 13 كانون الثاني/ يناير 1989.

العاملة تدريرها النسبي واستعادتها طريق النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي. إن الصراع بين هذين الاتجاهين الأساسيين سوف يحدِّد في السنوات القادمة مصير الاتحاد السوفياتي والطريقة الملموسة لتخطي أزمة السستام الحالية، إزاء تزايد الانقسامات التي تشهدها كتلة البيروقراطية.

ونذكّر بهذا الصدد بأن تروتسكي كان قد وضع في البرنامج الانتقالي الخطوط العريضة لفرضية ظهور جناح مقرَّب من البورجوازية داخل البيروقراطية السوفياتية وهو الذي أطلق عليه اسم «جناح بوتينكو»، نسبة إلى فيدو بوتينكو، المكلف بالشؤون السوفياتية في رومانيا والذي زار إيطاليا الفاشية في شباط/ فبراير 1938. وأقام تروتسكي التعارض بينه وبين «جناح ريس» نسبة إلى اسم أحد قادة المخابرات السرية السوفياتية في أوروبا الغربية الذي انضم إلى الأممية الرابعة للاحتجاج على محاكمات موسكو واغتيل على يد الغيبيو.

غير أن تروتسكي لا يختزل مجموع البيروقراطية إلى هذين الجناحين. وفي الواقع، بيَّنَ التاريخ أنه خلال المرحلة الممتدة من 1938 - 1988 حافظت أغلبية النوموكلاتورا على موقف «بونا برتي»، متعلقة بالملكية الجماعية (فيما هي تخربها موضوعياً) ومدافعة في الوقت نفسه وبكل السبل الممكنة عن امتيازاتها وسلطتها، سواء ضد الطبقة العاملة أو ضد البورجوازية العالمية.

إذا ما تحدثنا عن أزمة سستام مخصوصة في الاتحاد السوفياتي ـ وبشكل أكثر عمومية في جميع المجتمعات ما بعد الرأسمالية تحت السيطرة البيروقراطية ـ فإننا نستخدم هذا التعبير بمعنى محدَّد. إنها أزمة تختلف بشكل جذري عن الأزمة التي يعيشها مجتمع «الرأسمالية المتأخرة»، وقبل كل شيء أزمة فائض الإنتاج الكلاسيكية. ولا نستطيع أن ننفي هذا التعريف إلا إذا افترضنا أن الاتحاد السوفياتي هو بلد رأسمالي (رأسمالية «كلاسيكية» أو رأسمالية دولة، مهما كان المحتوى الذي ننسبه إلى هذه الصيغة الأخيرة، ومهما كان الوضوح الذي نحاول إضفاءه عليها)[36].

غير أن صيغة «أزمة النظام المخصوص» لا تفترض بأي شكل من الأشكال أنّ ما جرى في الاتحاد السوفياتي في العقود الأخيرة هو أمر منفصل كلياً عن تقلبات الاقتصاد

(36) تبدو صيغة «اشتراكية الدولة» أكثر غموضاً بعد. فبالنسبة لأنغلز، تنطبق هذه الصيغة على إجراءات تأميم تتخذها الدولة البورجوازية. وهي تفترض مسبقاً وجود بورجوازية ـ ونمط إنتاج بورجوازي ـ وهيمنتها في الدولة. لكن لا هذه ولا تلك قائمتان في الاتحاد السوفياتي.

الرأسمالي العالمي والتغيرات الفجائية في أزمة المجتمع البورجوازي[37] وقد أشرنا إلى الضغط المتنامي للسوق الرأسمالي العالمي على اقتصاد الاتحاد السوفياتي، نتيجة الميول إلى الجمود التي تظهر داخل المجتمع السوفياتي. وهذا ليس سوى مظهر من مظاهر أفعال عديدة متبادلة بين أزمة الرأسمالية وأزمة السستام المخصوص للسيطرة البيروقرطية.

إن الركود الاقتصادي الطويل الذي يحيق بالعالم الرأسمالي، والمشكلات المتنامية التي يعاني منها الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الشرقية من حيث إيجاد أسواق في الغرب[38]، ومن حيث ديونها الكبرى للبنوك الرأسمالية، والضغط الذي تمارسه هذه الأخيرة لصالح «ضبط أكبر للموازنة والمالية»، بغية تعديل موازين مدفوعاتها[39] مع البلدان الامبريالية، وميل هذه الاتجاهات في البيروقراطية إلى إدخال بلدها في صندوق النقد الدولي، مع كل المصاعب الناجمة عن ذلك، كل ذلك يدلّ على مظهر آخر من مظاهر هذا التداخل.

غير أن تعبير الفعل المتبادل بين الأزمتين يحتفظ بكل أبعاده، ويؤثر في الاتجاهين. إن تفاقم الأزمة الزراعية في الولايات المتحدة الأميركية كان له التأثير التالي: تعويض أزمة فيض الإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية بأزمة نقص الإنتاج في الاتحاد السوفياتي والعكس صحيح. وإذا كان بؤس الاقتصاد السوفياتي يظهر بوضوح من خلال اضطراره لاستيراد القمح الرأسمالي، فإن الركود الزراعي في البلدان الغربية الأكثر «غنى» من الناحية الزراعية يجعلها مضطرة لطرق المنافذ «الاشتراكية» التي بدونها يتعرض مئات الآف المزارعين للإفلاس، عدا الذين يكونون قد ذهبوا ضحية الأزمة.

وكذلك الأمر فإن أزمة سوء الاشتغال التي ضربت الاقتصاد السوفياتي وأزمة السستام المخصوص التي نخرت كل دوائر النشاط قد أثرت على البلدان الامبريالية ومعظم البلدان

---

(37) فقد ظهرت في بلدان الشرق أيضاً (تشيكوسلوفاكيا، يوغوسلافيا) مفاعيل أيار 68، والأشكال الخاصة لرفض الشبيبة (موسيقى البوب)، والحركات البيئية، إلخ.. إن التفسير المادي الاجتماعي ـ الاقتصادي أمر بديهي بهذا الصدد حيث أن الظواهر نفسها قد برزت في الاتحاد السوفياتي بتأخر يتراوح بين 10 و15 عاماً.

(38) باستثناء جمهورية المانيا الديموقراطية، المندمجة جزئياً في المجموعة الاقتصادية الأوروبية بفعل اتفاقاتها مع جمهورية المانيا الاتحادية.

(39) إن الضغوطات التي تمارسها البنوك الغربية على يوغوسلافيا وبولندا والمجر هي الأقوى. وعلى العكس من ذلك، دعمت هذه البنوك نفسها انقلاب ياروزلسكي على نقابة التضامن، حيث ان إلغاء حق الإضراب والإضرابات الحاصلة كان شرطاً ضرورياً لتمكين بولندا من دفع دينها الخارجي.

الرأسمالية شبه ـ المصنّعة باعتبارها مادة دعاوة رائعة ضد الاشتراكية على امتداد سبعين عاماً فضلاً عن النصف الأول من الثمانينات. وقد وضعت حاجزاً قوياً أمام طريق تبني أهداف معادية للرأسمالية في النضال ضد الأزمة من قبل البروليتاريا العالمية. وكانت واحدة من الأوراق الرابحة بيد البورجوازية في موقفها الرجعي «المعادي للإصلاح»، وفي هجمتها المحافظة الجديدة والليبرالية الزائفة.

ليست الدعاوة البورجوازية هي التي خدعت الشغيلة في البلدان الرأسمالية بتغذية صورة الواقع السوفياتي. بل إن المظاهر السوداء لهذا الواقع التي بدأت تلحظها الجماهير العاملة هي التي غذّت الدعاوة البورجوازية. وكذلك الأمر فإن التأخرات في الثورة البروليتارية في الغرب هي التي غذّت ـ وتستمر بتغذية ـ أزمة النظام المخصوص في الاتحاد السوفياتي، وقد كبحت أزمة النظام هذه تطور الثورة في أبرز البلدان الرأسمالية.

غير أن الحالة المقابلة هي أيضاً صحيحة. إن أي تقدم نوعي في النضال المعادي للبيروقراطية في الاتحاد السوفياتي، وفي إضفاء الديموقراطية، وفي تحسين شروط الحياة والعمل، وفي النشاط الذاتي وحرية العمل للجماهير، إن هذه الأمور كلها توجه ضربة رهيبة للبورجوازية العالمية وتفقدها حجتها الأساسية ضد الاشتراكية وتحفّز بشكل كبير النضال التحرري للجماهير العاملة، سواء في البلدان الامبريالية أو في البلدان المسماة «عالماً ثالثاً».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الرابع

من أين أتى غورباتشيف؟ وماذا يمثل؟

ليس بوسعنا فهم «ظاهرة غورباتشيف» إلا باعتبارها التقاء بين تطور اجتماعي معين وحاجة اجتماعية معينة وبين شخصية تمتلك الميزات اللازمة لإعطاء هذا التطور وتلك الحاجة تعبيراً صارخاً في لحظة محددة من التاريخ. فغورباتشيف هو نتاج غليان داخلي للمجتمع السوفياتي، قبل أن يعزّز هو بدوره هذا الغليان.

هذا وتنطوي هذه المقاربة الماركسية الكلاسيكية لدور الفرد الخاص في التاريخ[1] على المجازفة بالاستهانة بالعوامل الاجتماعية بدلاً من تضخيمها. والواقع أنه ينبغي علينا أن نُدرج في تحليلنا ذلك الثقل الذي ينوء بكل عبئه على اختيار الطاقم والذي هو في الحقيقة ثقل اجتماعي حق، ولو لم يكن يعمل تبعاً لآليات واحدة في كل نمط من أنماط المجتمعات.

فلا يكفي المرء أن يكون طموحاً وماكراً أو مناوراً ماهراً ليبلغ قمة تراتبية ما سواء كانت بورجوازية أو دولتية - بيروقراطية (ما لم نذكر التراتبية الإقطاعية أو تراتبية المجتمع الآسيوي القديم). فثمة قنوات مخصوصة يعتمدها كل مجتمع من المجتمعات، تتمازج فيها عمليات التنشئة العائلية والمدرسية والإمتحانات المتلاحقة التي تستخدم بوصفها كواشف للمؤهلات الخاصة التي يُفترض توافرها في الأشخاص، وروائز تتيح للدوائر الموحدة المركز التي يشغلها «القابضون على مقاليد الأمور» (سواء كانت اقليمية أو محلية أو قطاعية أو وطنية) أن ترصد، وبالتالي أن تقدّر، الميزات والعيوب التي من شأنها تسريع مسيرة هذا الشخص أو ذاك نحو تبوء السلطة.

---

(1) أنظر مقالتنا «دور الفرد في التاريخ» في نيو لفت ريفيو العدد 157، أنظر أيضاً مقالة صديقنا رومان روسلولسكي،
«Über die Rolle des Zufalls und der «grossen Männer» in der Geschichte»,
في كريتيك، العدد 14، السنة الخامسة، برلين 1977.

بشكل عام، ثمة كاشف رئيسي وهـو التصرف في أوضاع الأزمـة التي ستواجـه هؤلاء الأفـراد عـاجـلاً أم آجـلاً، حيث من الممكن أن يستبقـوا كـل شيء أو أن يخسروا كـل شيء، والامتحان النهائي للوصول إلى السلطة لا يأتي إلا في خاتمة هذه الاختبارات المتلاحقة. ولـو نحن درسنا سيرة أي «زعيم» في أي بلد خلال هذا القـرن أو القرون السـابقة فـإننا نـلاحظ العملية نفسها في الانتخاب الاجتماعي التدريجي.

وكلما تسلّق «بطلنا» الدرجات المتعاقبة نحو السلطة تروح سـمات الطبـع المميزة تتـأكد بوضوح أكبر وتبدأ بالتأثير بدورها على التطور الاجتماعي بحد ذاته. ومثال غوربـاتشيف جليّ بشكل خاص في هذا المجال.

■ سيرة عادية

هناك بعض الأمور الغامضة إلى حـد بعيد في المـراحل الأولى ذات المحصلة المتـواضعة الأثر في سيرة غورباتشيف. عندما كان شابـاً لم يثر انتبـاهاً خـاصاً بـوصفه مـوظفاً صغيـراً في الكومسومول. لقد تم اختياره في مدينته الريفية لإرساله كطالب حقـوق إلى جامعـة موسكـو ذائعة الصيت. لماذا؟ بالطبع، بسبب ذكائه المقرون بمقدرة على عدم لفت النظر اليـه، وعدم تقديم أي دليل على الإفراط في الحماسة والإقدام أو العقل المبدع. إنه يظهر بالحري كمحافظ نموذجي، علماً أنه، بلا جدال، محافظ موهوب جداً.

إنتسب إلى الحزب في موسكو، وفي أوج هيستيريا استئناف التصفيات الستالينية (قضية «القتلة ذوي القمصان البيضاء»[2]). هل تعاون مع الشرطة في تلك المرحلة؟ يبدو ان اقتراحاً بهذا المعنى قد قُدِّم إليه ورفضه. هل كان معارضاً للتصفيات؟ ربمـا[3]. لكنه كـان قد أصبـح معلّماً في فن إخفاء مشاريعـه ونوايـاه البعيدة. إنـه محافظ متكيف مـع الشروط القائمـة للنظام الستاليني، مطبوع بوصمة الوسط الاجتماعي الذي يتطور فيه.

---

(2) ميشال تاتو، غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟. نجد ملخصاً لشهادات مختلفة عن الفترة التي قضاها غورباتشيف في موسكو، وبداية عمله في الكومسومول في كتـاب وضعه ثـمانية صحـافيين في مجلة التايمز، ميخائيل، س. غورباتشيف سيرة ذاتية حميمة؛ وهم يشيرون بوجه خاص إلى ميله إلى فرض الرقابة القـاسية عـلى عدم الانضبـاط داخل المنظمة الشبـابية، ومشـاركته في الحملة المعـادية للسامية في بـداية الخمسينات.

(3) زدينيك ملينار، اونيتا، 9 نيسان/أبريل 1985.

عندما حاز على شهادته الجامعية وعقد قرانه في جامعة لومونوسوف، نراه يُرسل من جديد إلى ستافروبول للعمل في جهاز الكومسومول. قفزة جديدة إلى الأمام، وغموض جديد. وفي العام 1962، وكان قد بلغ الواحدة والثلاثين من عمره، انتقل إلى جهاز الحزب، حيث أصبح أحد مسؤولي الزراعة. وقد عزّز هذا الموقع - وفي ذلك علامة على تلك المرحلة - فنال شهادة دبلوم أخرى في التعليم العالي وهو دبلوم «مختص اقتصادي في الزراعية العلمية». وفي الوقت نفسه حظي بدعم كولاكوف وهو محام قدير ورئيس الحزب الشيوعي في ستافربول، وعضو اللجنة المركزية، وكان كولاكوف رجلاً شديد الاخلاص لتشرنينكو ومعاوناً مخلصاً لبريجينيف. وبعدها بقليل تولّى منصب مسؤول الزراعة في اللجنة المركزية وبدءاً من نيسان/أبريل 1971 أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب.

اختاره كولاكوف في العام 1966 سكرتيراً أولاً للحزب في مدينة ستافربول. وفي العام 1968 أصبح سكرتيراً ثانياً لمقاطعة المدينة نفسها. وفي العام 1970 سكرتيراً للمقاطعة لماذا؟ بفضل مواهبه كمنظّم ومدبّر دمث، وككادر يحلّ الصراعات من دون كثير جلبة، وكمدير Manager يطبّق إصلاحات حذرة لتنمية فعالية السستام.

كان كولاكوف يعدّه علناً لمواقع أكبر. والواقع إن التقاء غورباتشيف بسوسلوف، وبريجينيف وباندروبوف، في آن واحد في حمام المياه المعدنية في كيسلوفودسك، وهو الحمام الذي يقع في منطقته، كان يلبّي هذه الغاية بما لا يقبل الجدل[4].

ومرة أخرى، تظهر مقدرته على الكتمان بارزة للعيان، فهو لم يكن يكنّ لبريجينيف تقديراً كبيراً لكنه كان يخفي مشاعره ببراعة حتى انه كان يبدو في نظر جزء من الجهاز كـ«رجل بريجينيف».

في تشرين الثاني/نوفمبر 1978، صعد نهائياً إلى موسكو وحلّ محل كولاكوف كمسؤول للزراعة في اللجنة المركزية، بعد موت معلمه بطريقة غامضة.

إذا ما أردنا الاستعانة بالمعايير الموضوعية لتحليل مجمل هذه السيرة التي تبدأ روتينية لتتخذ، فيما بعد، طابعاً مشهدياً، نلاحظ أنها تتفق مع قواعد أكثر شمولاً. فالتاريخ يقدم لنا أمثلة لا تحصى عن مزايا «الرجال العظام» و«النساء العظيمات» أو عيوبهم، هم الذين لا

---

(4) يشير ارشي براون إلى أن سوسلوف وأندروبوف كانا يقيمان صلات خاصة مع منطقة ستافربول، كان سوسلوف سكرتيراً أولاً بين عامي 1939 و1944. وهي المنطقة التي ولد فيها أندروبوف («كيف وصل غورباتشيف إلى السلطة - 1978 - 1988»، في السلطات العدد 45، 1988).

يتألقون ما لم تتح لهم ظروف خاصة. إن الأفراد يتخطون ذواتهم على نحوٍ خاص في ظروف استثنائية، إذ يجدون أنفسهم وقد أقحموا فيها فجأة[5].

بالطبع ينبغي توافر الإمكانات والمواهب اللازمة لهذا التألق، لكنها ليست أكثر من بذور لا تعرف سبيلها إلى النمو ما لم يتوافر لها قدر من الحرارة الخاصة. لقد أقرّ إميل ڤانديرفيلد، زعيم الأممية الثانية، وكان يستقل القطار نفسه الذي نقل تروتسكي إلى بتروغراد في مطلع أيار/مايو 1917: «حتى ثورة أكتوبر، لم يكن يخطر لي ببال أن من الممكن أن يكون رجل كتروتسكي قادراً على تنظيم كائناً من كان أو قيادته. كان يجسد في نظري المثقف الخالص، الذي يُمضي نصف نهاره في القراءة والكتابة ونصف ليله في النقاش وبقربه السّمَاوَر(*) أو القهوة (. . .). كان يولِّد لدي انطباعاً بأنه عازف بيانو بوهيمي ويتميز بهذا النوع من العصبية المنفلتة من عقالها التي تطبع نوعاً محدداً من الفنانين. وعندما جرى للاحتفاء به، فيما بعد، كمنظِّم للجيش الأحمر، اعتقدت أن في ذلك ضرباً من الخدع الدعاوية. لكنني اضطررت في نهاية المطاف إلى الإقرار بأنه لا يمكن الحكم على الأشخاص في مجرى الثورة إنطلاقاً مما كانوا عليه في المنفى السابق للثورة».

فضلاً عن ذلك، كل فرد تاريخي هو فرد ملموس، ليس بالمعنى النفسي وحسب، بل أيضاً بالمعنى الاجتماعي. فهو لم يولد ولم يتكوّن في شبابه بطبعه ومواهبه وإمكاناته وأفكاره المسبقة وأهوائه وعُصابياتِه الخاصة. لقد ولد في محيط اجتماعي معين، مطبوع بقوة بالمجموعة الأوسع التي ينتمي إليها، فمن قبيل الغباء أن ننفي أن ابن مصرفي أميركي مليونير مصاب بالنوراستينيا(**) سيسلك في أثناء أزمة 1929 - 1933 سلوكاً مختلفاً عن سلوك ابن عاطل عن العمل مصاب بالحالة نفسها. وثمة 99,9% من الحظوظ في أن لا يلعب أيضاً الدور نفسه في المجتمع على الرغم من سمات الطبع المشتركة.

لقد وضع ميخائيل غورباتشيف مواهبه في خدمة مجموعة اجتماعية أكثر إتساعاً - وهي البيروقراطية السوڤياتية - من خلال سلوك ملائم لقواعد سيطرة هذه المجموعة وحاجاتها الموضوعية. وبدون هذا الشرط لم يكن من الممكن أن تخدم هذه القواعد والحاجات مسيرته.

---

(5) يقدِّم جميع هذه التفاصيل كريستيان شميدت - هاوير، في كتابه غورباتشيف، الطريق إلى السلطة، ص. 53؛ ومارتن ولكر، يقظة العملاق، ص. 12 - 14؛ ومارك فرانكلاند، القارة السادسة.

(*) السماوَر هي غلاية الشاي الروسية (م.)

(**) بالفرنسية Neurasthénie وبالإمكان ترجمتها بالإرهاق العصبي (م.)

وثمة أزمتان مميزتان كانتا بمثابة الاختبار النهائي له. فعندما عبَّر جهاز الحزب عن معارضته للتغييرات التي أدخلها خروتشيف على النُصب والتماثيل، أيَّد غورباتشيف هذه المعارضة في ستافروبول ودعم انقلاب سوسلوف ـ بريجينيف، الأمر الذي أوصله إلى اللجنة المركزية. وعندما فشلت الطريقة التي أُطلق عليها اسم ايباتوفو (الاستخدام الموسّع للجرارات) والتي أدخلها هو في زراعة الحقول في مقاطعته ـ بعد أن حققت نجاحات أولى ـ لم يتمسك بها (1987)، ورضخ للفرامانات الاستبدادية للجنة المركزية. فنفَّذ التعليمات الآتية من أعلى بالرغم من حكمه النقدي على وجه الاحتمال. وكان هذا كافياً ليرتقي هو نفسه إلى الأعلى.

■ تفريعات البيروقراطية.

غير ان المجموعة الاجتماعية الأوسع قائمة بدورها على بنية ذات شكل خاص، بنية غير جامدة، أو على الأقل ليست بالجمود الذي يدّعيه أنصار نظرية «التوتاليتارية». وهكذا يظهر ميخائيل غورباتشيف عند مفترق طرق لسلسلة من التغيرات الجزيئية داخل البيروقراطية السوفياتية نفسها. وهي تغيرات مستقلة، إلى حد بعيد، عن إرادته وحساباته الشخصية الخاصة. هذه الإرادة والحسابات التي تصاحب بشكل من الأشكال مسار حياته كلها.

لقد ولد في عائلة وصفها وصفاً صحيحاً صحافيون المانيون غربيون وبريطانيون، وهم مراقبون دقيقون للواقع السوفياتي، باعتبارها (أي العائلة) تمثل جزءاً من «الطبقة الوسطى الجديدة» في الاتحاد السوفياتي (ونحن نقول بالأحرى: الشريحة الوسطى الجديدة)، الناشئة من التصنيع «الاشتراكي»[6]. فغورباتشيف يمثّل بالأصل، وبفعل هذه السمة بالذات، شخصية مختلفة كلياً عن خروتشيف وبريجينيف وأندروبوف وتشيرنينكو، حتى لا نقول عن لينين وسفردلوف وتروتسكي وبوخارين وستالين أو مولوتوف الذين يتحدرون كلهم من طبقات اجتماعية سابقة على الرأسمالية أو رأسمالية.

---

(6) يشدد دايفيد ك. ويلس (امتيازات النوموكلاتورا، ص. 21 - 23) وديف موراركا (غورباتشيف، ص - 58 56) فضلاً عن ذلك، على الأصول «العمالية» لغورباتشيف وعلى تجربة الصدمة النفسية التي عاناها غورباتشيف خلال الحرب عندما كان مراهقاً. يشير ميشال تاتو (غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟ ص. 31) إلى الدور الذي لعبته الايديولوجيا (التضليلية) البيروقراطية في استغلال مهنة والده كسائق شاحنة لإظهاره «كابن بروليتاري» على الرغم من وظيفته كقيادي في أحد الكولخوزات، ويشدّد على الأهمية الخاصة لهذه الصورة في سيرته السياسية.

كان جده موظَّفاً متوسط الحال، مسؤولاً عن أحد الكولخوزات. وكان والده موظفاً متوسط الحال أيضاً يعمل سائق جرّارة. وزوجته، التي كان والدها صحافياً وإقتصادياً، كانت تعمل في حقلي الفلسفة والإجتماعيات. أما ابنته فقد عملت في مهنة الطب. فيما درس هو نفسه الحقوق ومن ثم الاقتصاد الريفي. ولم يعرف، عندما كان شاباً ناشئاً، النضال العمالي ولا الثورة ولا الحرب الأهلية ولا الحرب العالمية. إنه الممثل الأول لجيل من «الشيوعيين» السوفيات، ما بعد الستالينيين، وصل إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي متحرراً من وزن المعارك الكبرى ومن أسوأ صدمات الماضي.

إنه جيل يميل على نحوٍ طبيعي إلى التعاطي مع المشكلات دونما تهويل، جيل مستقر في مواقعه، مشدود إلى «المجتمع الاستهلاكي»، حتى ولو بطريقة أكثر تواضعًا بكثير من (اليابيز) Yuppies(*) في البلدان الرأسمالية. لكنه في الوقت نفسه جيل أكثر تعلياً من الجيل السابق، بتلقيه تعليماً عالياً وبنزوعه نزوعاً طبيعياً نحو الرؤية التكنوقراطية للأمور.

إلى ذلك فقد تأثر هذا الجيل بصعود وسائل الإعلام الجديدة وأولها التلفزة في الاتحاد السوفياتي، كما في بقية العالم. ومن المفترض أن يكون غورباتشيف واحداً من أبناء جيل كبير من الشبيبة الموجودة في أعلى المواقع في الجهاز، والذين فهموا بسرعة أنه بإمكان التلفزة أن تكون سلاحاً بيد الحزب وأن تتمتع بسلطان كبير على الناس. ففي السابق لم تكن التلفزة تقوم بهذا الدور على الإطلاق، حيث كان المشاهدون يجلسون أمام أجهزة لا تبثُّ إلا الملل. وقد عززت لديه رحلاته إلى الخارج القناعة بضرورة تغيير ذلك كله، فأصبح أول «خبير في العلاقات العامة» و«الشخصية التلفزيونية» الأولى في تاريخ قادة البيروقراطية السوفياتية، والسياسي الماهر بالمعنى الغربي للتعبير، كما يلاحظ ديف موراركا[7].

من هنا تبرز عنده أول ميزة متناقضة يشترك بها مع أبناء جيله. إنه الجيل الذي يشمئز بعمق من الحقبة الستالينية (أو على الأقل ما يمكن أن يعرفه عنها من القراءات والحوارات مع

(*) ظاهرة شبابية هزّت حقبة الثمانينات وأعقبت ظاهرة الهيبيين، لكنها تختلف عنها بنزعتها المحافظة عموماً وتكيفها مع نمط المجتمع الاستهلاكي الغربي بمختلف سماته الثقافية والأيديولوجية وسعيها إلى الترقي الاجتماعي الذي يتيحه هذا المجتمع (م.)

(7) يشير مارتن ولكر (يقظة العملاق، ص. 257) إلى أنه خلال لقاء القمة في جنيف، «قبل أيام من افتتاح القمة وقبل قدوم ممثلي البيت الأبيض إلى جنيف»، قدّم الناطقون الرسميون السوفيات ملخصات يومية إلى مركز الصحافة، وكانت كل منها تشكل حدث الساعة باستمرار. وقد عبر ذلك عن الجهود الأكثر تأثير ونجاحاً في مجال «العلاقات العامة» التي قام بها الاتحاد السوفياتي إزاء الرأي العام الغربي.

القدامى). إنه يبغض تصفياتها وشراستها التعسفية ومداخيلها الهائلة المحققة من النجاحات الاقتصادية، والتي تبدو له، انطلاقاً من ذلك، تبذيراً لا طائل تحته. إنه يرغب في أن يتحقق الاستقرار المهني (التثبيت في الوظيفة Tenure) فلا يبقى سيف التسريح مسلطاً على العاملين. لكن بعد انقضاء عقد من الآمال بين عامي 1953 - 1963، تبعه إحباط عميق، بدا له معه تاريخ الاتحاد السوفياتي الحديث، الذي يزداد جموداً، مثقلاً بانعدام الفعالية والمساوىء نفسها التي ميزت حقبة الطاغية الدموي. إنه إذن ذلك الجيل الذي يحمل حنيناً خفياً للتغيير إذا جاز التعبير، وذلك منذ بدء مسيرته، حتى لو لم يعلن ذلك. إلا إنه يحن إلى تغيير حذر وتدريجي دونما إفراط ولا رعونة على طريقة خروتشيف.

تنسجم هذه العقلية، المتأتية بطريقة شبه آلية من موقعها في البنية الاجتماعية ومن التاريخ «الجيلي» للاتحاد السوفياتي، مع واقع موضوعي يستحيل ألا يلحظه تكنوقراطيون متوسطو الموهبة، وغورباتشيف يتخطاهم ببساطة من حيث الذكاء كما من حيث الطموح. فإلى جانب النجاحات المشهدية في «المنافسة» مع الغرب، يتسم الاتحاد السوفياتي بشكل متزايد بإعاقات فاضحة ذكرناها في الفصول السابقة. وهذه الإعاقات تحدُّ من فرص وإمكانات نجاح ورفاه وطموح كل بيروقراطي وبشكل خاص أولئك الأكثر طموحاً بين البيروقراطيين. فيروح هؤلاء يحلمون بتغييرات عميقة يرونها ضرورية لإخراج البلد من وضعه الصعب.

أما من الناحية الموضوعية فالمسألة تتعلق بتوطيد سلطة الشريحة البيروقراطية وامتيازاتها وتوسيعها، تلك الشريحة التي يشكل البيروقراطيون جزءاً منها. كما تتعلق أيضاً بتحسين اشتغال السستام وليس بتغييره جذرياً. فهل يصح القول بأن ثمة مماهاة، منذ البداية، بين مصالح هذه الشريحة المسيطرة صاحبة الامتيازات و«مصلحة الوطن (الأمة)» و«مصلحة الاشتراكية» متمثلة في شخصية ذاك الزعيم، غورباتشيف؟ يستحيل على أي شخص لا ينتمي إلى حلقة المقربين من ميخائيل غورباتشيف وشركائه في الجهاز الأعلى أن يجيب على هذا السؤال بطريقة مقنعة. غير أن الإجابة ليست أساسية. فالآليات المعمول بها لاختيار الأشخاص في قمة السلطة تضمن مسبقاً عدم وصول أي شخص لديه نية التغيير الجذري لبنية السلطة على حساب المصالح الاجتماعية والمادية الجماعية للشريحة.

ولا ينبغي تفسير الصيغة التالية: «غورباتشيف هو ممثل الجناح التكنوقراطي - التحديثي في البيروقراطية» بمعناها الضيق، أي بالمعنى شبه الوظيفي. فالمسألة لا تتعلق بالتمايز الوظيفي بقدر تعلقها بتمايز العقليات والأولويات والمواقف والتوجهات السياسية. فلم يظهر في الاتحاد السوفياتي تجمع لـ«الجامعيين» و«الخبراء» داخل الجهاز في مواجهة رموزه

الأقل ثقافة. ولا يتعلق الأمر أيضاً بانقسام بين «السياسيين» (جهاز الحزب والدولة بالإجمال) و«التقنيين» (جهاز الاقتصاد والمؤسسات العلمية ـ الثقافية). إن هذا الانقسام يخترق كلاً من المكونات الرئيسية للبيروقراطية: بيروقراطية المنشآت، وبيروقراطية الدولة (بما فيها الهيئات الاقتصادية المركزية) وبيروقراطية الجيش؛ وبيروقراطية «الكا. جي. ب»، وبيروقراطية الهيئات الثقافية والهيئات شبه الرسمية (تعليم، صحة، إلخ.)، وبيروقراطية المنظمات الجماهيرية (نقابات، كومسومول، اتحاد نسائي)؛ وبيروقراطية الحزب.

وقد أصابت أرسولا شميديرير عندما اعتبرت أن جهاز الحزب هو المحدِّد في نهاية التحليل. فهو يرأس ويضم في آن فروع البيروقراطية الستة الأخرى[8]. غير ان المؤدى الفعلي لهذا الاستنتاج يجب أن يتحدَّد بدوره، بحكم أن درجة الاستقلالية و«الاشراف الذاتي» في كل من الفروع السبعة في الجهاز تتغير تغييراً حاداً تبعاً للحقبات المتعاقبة من حكم الدكتاتورية البيروقراطية.

كان الجهاز البوليسي مستقلاً عملياً عن جهاز الحزب في أسوأ مراحل الرعب والتطهيرات الستالينية (1934 - 1941؛ 1948 - 1953)، وكان خاضعاً بشكل حصري لإشراف ستالين ومكتب أمانته الدائم وياغودا وياغوف وبيريا. وعلى العكس من ذلك لم يكن الجهاز العسكري مستقلاً إلا بحدود ضئيلة بعد إعدام توكاشفسكي ورفاقه، أو على الأقل حتى مرحلة الهزائم العسكرية الكبرى بين عامي 1941 - 1942. غير أن هذا الجهاز الذي كان رمزه زيكوف، إستعاد بعد هزائم ربيع 1942 استقلالية متنامية بلغت أوجها في أثناء شبه الانقلاب الذي حصل عام 1953 وأتاح لمالينكوف وخروتشيف أن يبعدا بيريا وأسوأ جلاوزة الغيبيو أو الكا. جي. ب. عن السلطة في غضون ساعات فقط إثر موت ستالين[9].

وبالطريقة نفسها اكتسب فرع المديرين الثانوي استقلالية أوسع منذ توطيد الدكتاتورية الستالينية، وهي استقلالية لم يفتقدها إلا جزئياً إبان التطهيرات الكبرى. وقد سعى فرع المديرين هذا إلى توسيع هامش هذه الاستقلالية بشكل منهجي من خلال إصلاحات ليبرمان ـ ترابيز ـ نيكوف (في الستينات) وكوسيغين (في السبعينات) وأندروبوف ـ غورباتشيف (في الثمانينات)، علماً إن نتائج هذا المسعى ظلت محدودة جداً حتى يومنا هذا.

---

(8) تختزل أورسولا شميديرير هذه المجموعات الصغرى إلى أربع في سوسياليزموس «Die Logik der Gor-batshowschen Reformen» العدد، 7 - 8، 1987).

(9) أنظر في هذا الصدد بوجه خاص أنطون كوليندك، الأيام الأخيرة.

وينطبق الاستنتاج نفسه على الجهاز الثقافي ـ الأيديولوجي الذي حاول جهده التفلت من الإشراف الحزبي في أوج «نزع الستالينية» ـ وكان هذا هو معنى «اللبرلة» ـ كما سعى إلى اكتساب الإدارة الذاتية في بداية الستينات، ليعود فيما بعد ويخضع لسيطرة الحزب على نحوٍ صارم في ظل سوسلوف. أما اليوم، فنشهد مرحلة جديدة من «الاستقلالية» تفرضها الأوضاع المستجدة كما تشكُل إحدى المكتسبات التي حققها هذا القطاع في نضاله الخاص، وهي استقلالية تتخطى إلى حد بعيد تلك التي حظي بها في مرحلة خروتشيف.

وعندما نقول إن معارضة «المحافظين» و«المحدثين» تخترق كلاً من القطاعات الرئيسية السبعة للبيروقراطية فإننا نفهم هذا الاستنتاج بمعناه المزدوج.

إنه يعني بادىء ذي بدء أننا نجد أنصاراً للـ«تغيير» والعصرنة وما يمكن تسميته بـ«التحديث الكنسي»، كالذي نجد مثيلاً له في التغييرات التي حصلت في المجمع الكنسي الفاتيكاني الأول والثاني، وهؤلاء الأنصار يوجدون في جميع مكونات الجهاز بما في ذلك الحزب والجيش[10].

ولا ينبغي أن يغيب عن بالنا أن التعيينات في الوظائف الرئيسية داخل المراتب العليا تتم في الهيئات المعنية في بيروقراطية الحزب، حيث يتم الاختيار بين مرشحين جرى انتقاءهم بشكل مسبق للقطاع المعني وتدريبهم على العمل فيه (وحالات «الارتجال» في التعيينات التي تخرق القواعد الداخلية المحددة لمواصفات الوظيفة تزداد ندرة، ربما باستثناء قمة «الكا. جي. بي»). وهذا ما يحدِّد بالضبط طبيعة النوموكلاتورا.

فإذا كان قد تم اختيار أندروبوف في البداية ومن ثم غورباتشيف كأمينين عامين للحزب، فذلك يعود إلى وجود أغلبية من أعضاء الجهاز في الحزب، على الأقل داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية، داعمة للتغيير بعد الجمود الذي ميّز حقبة بريجينيف، لا إلى وجود «تكنوقراطيين» استطاعوا فرض خيارهم من الخارج على «السياسيين» و«المؤدلجين» إذا جازت العبارة.

لقد انتشرت الأقاويل حتى ـ وكان ثمة مثابرة على نشرها ـ حول أن اختيار مناصري التغيير هذين (وهما يعتبران مناصرين لتغيير تدريجي وحذر) تمّ بإيحاء من شخص واحد لا

(10) نعود في الفصل السابع إلى موضوع إحلال «المحدثين» محل «التقليديين» داخل الجيش.

غير، هو ميشال سوسلوف، الذي يجسد «ارثوذوكسية الحزب» إذا صحت العبارة (أي بيروقراطية الحزب) داخل الجهاز السوفياتي الحاكم[11].

ينبغي فهم الطبيعة السياسية غير الوظيفية، للخيار الحاصل لصالح التغيير بمعناها الأكثر عمقاً. فهذا الخيار يتلاءم مع المصالح الإجمالية للبيروقراطية في ظرف محدَّد ومعين، حتى ولو تم تدبيره وقام بإدارته جناح منها فحسب.لقد فقد جزء من البيروقراطية، بما في ذلك الجزء الموجود في قمم البيروقراطية، على نحو متزايد، صلته بـ«البلد الفعلي»، وأصبح شيئاً فشيئاً خارج اللعبة بالنسبة للمجتمع بمجمله. وأضحت الطريقة التي يحكم بها، على نحوٍ متفاقم، عديمة الفعالية، لا بل خطيرة من وجهة نظر الدفاع عن السلطة، وعن امتيازات البيروقراطية باعتبارها شريحة اجتماعية. وقد راح الرجال والنساء في جميع فروع الجهاز يلحظون ذلك، ويصبون تعليقاتهم عليه بصوت خافت، وبدأوا يقلقون منه، ويطالبون بإعادة الأمور إلى نصابها. ومن بين أولئك الرجال والنساء بالذات طلع أندروبوف في البداية، ومن ثم غورباتشيف وأصبحا ممثليهم والناطقين باسمهم.

لقد تخطى ستيفن ف. كوهين وموشي لووين النظرة المانوية لتطور (بل لعدم تطور) الاتحاد السوفياتي. وقد اتّبعا منهجاً مماثلاً لمنهجنا توصلا من خلا له إلى فهم التناقضات التي تحرك المجتمع السوفياتي. وهذا ما أتاح لهما أن يستشرفا عدداً لا بأس به من سمات «الغورباتشيفية» قبل وصول غورباتشيف إلى السلطة[12].

يشير كوهين بحق إلى أن انقسام البيروقراطية بين «محافظين» ومجددين هو ظاهرة بنيوية وليست ظرفية[13]. غير ان تفسيره لهذا الانقسام هو بالأساس تفسير سيكولوجي وسياسي، فيما هو لدى موشي لووين موضوعي واجتماعي قبل أي شيء آخر، وهو مصيب في تفسيره هذا.

ويحلِّل لووين الصعود التدريجي لـ«انتلجنسيا الجديدة» السوفياتية، وعاداتها وانشغالاتها الجديدة، بما فيها العائلية. ويسمح لنا هذا التحليل، الذي يستند إلى العديد من الدراسات السوفياتية، بما فيها التحقيقات السوسيولوجية، ان نقدِّر إلى أية درجة يمكن أن ينعكس تَشكُّل «الأوساط الصغرى» التي بدأ يتكوَّن داخلها رأي عام مستقل عن البيروقراطية

---

(11) كريستيان شميدث ـ هاوير، غورباتشيف، الطريق إلى السلطة، ص. 63 - 64؛ ميشال تاتو، غورباتشيف: هل سيتغير الاتحاد السوفياتي؟، ص. 10 و86 - 87.

(12) ستيفن ف. كوهين، إعادة التفكير في التجربة السوفياتية. موشي لووين، ظاهرة غورباتشيف.

(13) ستيفن ف. كوهين، إعادة التفكير في التجربة السوفياتية.

نفسها عبر إعادة طرح «المسلمات» و«القيم» وبشكل خاص الخيارات، سواء الفردية منها أو السياسية، إعادة طرحها من جديد على بساط البحث، هي التي كانت تعتبر من المحرمات في حقبة ستالين كما في حقبة بريجينيف[14].

أما من حيث العوامل الموضوعية الدافعة في اتجاه التغيير فيُبرز موشي لووين بشكل خاص التمدين (كان 49% من مجموع سكان الاتحاد السوفياتي يقيمون في المدن عام 1960 و58% عام 1970 و77% عام 1985). ويضيف إلى هذا العامل تطور فروع علمية جديدة كالسياسيات والاجتماعيات المتريّة، وتقنيات من مثل التحقيقات السوسيولوجية المتميزة بديناميتها الخاصة[15]. وكل ذلك يدفع باتجاه الضغط من أجل التغيير وهو ضغط لا يمكن كبحه.

كان لهذا الضغط أساسه الموضوعي وأساسه الذاتي في آن. وقد أفضى القلق الناجم عن تباطوء النمو، والتحلل البطيء للعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية التقليدية التي أُرسيت في أثناء حقبة ستالين، والخوف المتنامي من عدم القدرة على الحفاظ على موقع الاتحاد السوفياتي في العالم، لقد أفضى ذلك كله إلى وعي ضرورة إجراء الإصلاحات العملية بغية تخطي الركود. وقد تعزّزت هذه القناعة بفعل الاستنتاج القائل بأن ثمة تراجعاً متنامياً في إشراف الحزب والدولة على «الأوساط الصغرى» التي بدأت تشهد انبعاثاً لرأي عام مستقل، رغم تبعثره وتشعّبه. وقد أثار هذا الاستنتاج خوفاً فعلياً من انهيار فعلي لسلطة الحزب بحكم منطق الأمور، لا بل بحكم تحرك الجماهير الواسعة. وراح الخوف من «التغيير من الأسفل» ينتشر في صفوف البيروقراطية، الأمر الذي حفّز الوعي بضرورة إجراء «إصلاح فوقي» وقائي.

ويشير طارق علي[16] بحق إلى البعد السياسي للظاهرة، متبنياً وجهة النظر نفسها التي عكسها الكاتبان الأميركيان هوغ ودانيال في تصديهما للأسطورة التي انتشرت في الدراسات الخاصة بالمجتمع السوفياتي في السبعينات[17]، والتي وصفته بـ «التوتاليتارية» و«الأوحديّة». غير أن هذين الكاتبين يميلان، إذ يفاضلان بين الانقسامات السياسية داخل البيروقراطية (يتحدث

---

(14) موشي لووين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 63 وما يليها.
(15) موشي لووين، المصدر المذكور ص. 85 وما يليها.
(16) طارق علي، ثورة من فوق، ص. 171 وما يليها.
(17) جيري ف. هوغ، الاتحاد السوفياتي والنظرية العلم اجتماعية؛ روبوف ف. دانيال، «السياسة السوفياتية منذ حقبة خروتشيف»، في جون و. سترانغ (بإشرافه) الاتحاد السوفياتي منذ حقبة خروتشيف وكوسيغين.

دانيال في هذا الصدد عن «بيروقراطية محاصّة»(*) وبين الظواهر التي أدت إلى بروز رأي عام نقدي في المجتمع بأكمله، إلى الاستهانة بوزن الديالكتيك القائم بين الضغط من أسفل والمبادرات من أعلى. ويتوصلان حتى إلى الإستنتاج بأن المبادرة من أعلى (غورباتشيف) هي التي أطلقت كل شيء[18]. إن التاريخ الفعلي هو على العكس من ذلك تمامًا، إنه تاريخ ديالكتيك ثلاثي متعاقب. ضغط من أسفل يؤدي إلى مبادرات من أعلى؛ ومبادرات من أعلى تُحدِث تمايزات في الحركات الحاصلة في الأسفل وتعمقّها، وحركات من الأسفل تُحدث تمايزات وأعمال متناقضة في الأعلى، فتكتسب هذه الحركة شيئاً فشيئاً بمجملها دينامية تراكمية، مركبّة، وانفجارية.

عند هذه النقطة من التحليل يمكننا أن نلحظ ميزة متناقضة أخرى لظاهرة غورباتشيف. إن «تشظّي» المجتمع السوفياتي في ظل الدكتاتورية البيروقراطية لم يؤدِ فقط إلى التذرير السياسي للطبقة العاملة، بل إلى عجز متنام لدى الجهاز عن معرفة، حتى لا نقول عن فهم، الوضع والتطور الاجتماعيين بمجملها[19]. وقد ساهم في ذلك من دون أدنى شك التحجر والعقم الفكريان، فضلاً عن التخصص المهني العالي جداً (Fachidiotentum، كما يقول الألمان) غير أن جذر المشكلة هو سياسي - مؤسساتي[20].

ضمن هذه الشروط ليس من قبيل المصادفة أن تكون «الكا. جي. ب.» قد بقيت، مستندة إلى شبكة من المخبرين والجواسيس، الأكثر أهلية «لإعادة البناء» النظرية (ومن الأفضل القول التحليلية) الكلية للواقع الاجتماعي السوفياتي.

نُحدث بعض السمات الرئيسية التي يمكن أن نستقيها من لوحة الوضع ما يشبه صدمة

(*) Participationniste، بالأجنبية، وتعني تَشَارُكْ البيروقراطية بتقاسم الحصص فيما بينها (م.).

(18) طارق علي، ثورة من فوق ص. 60.

(19) لذا يتم اللجوء بشكل متزايد إلى استفتاء الرأي العام من قبل علماء اجتماع سوفيات. والحال إن الحزب، ما لم نقل الدولة، الذي يكون ممثلاً للطبقة العاملة بشكل حقيقي وديموقراطي، ليس بحاجة لطريقة «غير مباشرة» مماثلة ليعرف بما يفكر به العمال، فهم يقولونه في جمعياتهم العامة فيما لو توافرت.

(20) ومن الخصائص الرئيسية لهذه المشكلة: سوء تمثيل الطبقة العاملة داخل الحزب الشيوعي السوفياتي؛ قلة الاجتماعات داخل المنشآت؛ وجود المشغيلة والمدراء وموظفي الحزب وأحياناً الشرطة بشكل مشترك في هذه الجميعات، الأمر الذي لا يحث بالطبع على الصراحة ضمن الظروف السياسية الملموسة في الاتحاد السوفياتي؛ الضغوط المتنامية لصالح الأراء المحافظة؛ العقاب المنهجي للنقد الإجمالي وللنقد الجذري؛ الخوف الذي لا زال منتشراً بين الناس من لفت النظر إليهم باعتبارهم «عناصر سيئة» ما لم يكونوا «معارضين»؛ غياب عام للديموقراطية الحقيقة، نقابية كانت أم سياسية.

الرعب. فالسمك قد بدأ يفسد من رأسه، والفساد ـ الذي لم يوفر «الكا. جي. ب.» نفسها ـ قد طال تباعاً الشخصية الثانية في المكتب السياسي، فرول كوزلوف ومن ثم عائلة الشخصية الأولى، عائلة بريجينيف[21]. وكان لا بد من إجراء عملية جراحية لتفادي السرطان وانحلال الجسم بأكمله.

■ كيف وصل غورباتشيف إلى السلطة؟

انطلاقاً مما أسلفنا يمكن فهم المفارقة التي تكمن وراء دفع «الكا. جي. ب.» لأندروبوف في البداية ومن ثم لغورباتشيف إلى قمة السلطة، لا بل وراء المساعدة العملية التي وفرتها لهما. فوصول غورباتشيف بسرعة وسهولة نسبيتين إلى هذا الموقع يعكس تحالفاً يبدو في الظاهر «منافياً لطبيعة الأشياء» بين التكنوقراطيين، الذين يغلب في صفوفهم «الليبراليون»، و«الكا. جي. ب.»، وهو تحالف قام بوجه «ديناصورات» الزمرة التي تزعمها بريجنيف ـ تشيرنينكو. أما الأشخاص الذين لا يشكلون جزءاً من «جماعة غورباتشيف» والذين عرفوا صعوداً موازياً لهذه الجماعة بدفع من أندروبوف من مثل ليغاتشيف وريجكوف، فهم حلفاء ظرفيون لغورباتشيف، ودعمهم لهذا الأخير هو دعم مشروط.

وتؤكد الظروف نفسها التي تم فيها انتخاب غورباتشيف إلى منصب الأمانة العامة، من دون حدوث أي فراغ في السلطة ولا السعي إلى أي حل لمشكلة الاستمرارية بعد وفاة تشيرنينكو، على تدخل «الكا. جي. ب.» ـ الخفي وإنما الفعلي ـ لصالح «المجددين». مع العلم أنه كان ثمة مرشَحينْ منافِسَينْ محتَمَلينْ لغورباتشيف في المكتب السياسي وأمانة المكتب. لقد كان هناك رومانوف من جهة، وهو رئيس الحزب في لينينغراد، وهو الموقع الذي يمثل ـ بشكل غير صريح إلى حد بعيد ـ المؤسسة العسكرية ـ الصناعية في الاتحاد السوفياتي، ومن جهة ثانية، فيكتور غريشين، رئيس الحزب في موسكو.

لقد دُفن ترشيح رومانوف العتيد في مهده بعد تردد إشاعات تم العمل على نشرها بشيء من المثابرة حول إدمانه على الكحول لا بل تورطه بأعمال الفساد. أما ترشيح غريشين فقد بدأ لفترة من الزمن أكثر جدية. لكن عشية الاجتماع الخامس للمكتب السياسي الذي كان سيقرر انتخاب الأمين العام، تم توزيع ملف يتضمن معلومات متماسكة ومقنعة حول

---

(21) ج. ميدفيديف، أندروبوف في السلطة، ص. 110 - 114، أنظر أيضاً زيمتسوف، الفساد في الاتحاد السوفياتي وب. ميناي، الكلبتوقراطية.

أعضاء المكتب السياسي فتحدث عن الفساد الواسع المنتشر في قمة جهاز في الحزب والبلدية في موسكو، وهو ملفّ لا يمكن أن يكون مصدره غير «الكا. جي. ب.» نفسها. ولم يتعرض الملف لغريشين شخصياً بتهمة الفساد، لكن أدان تسامح البريجنيفيين القدامى، بل عماهم عن رؤية الأمور. وقد جرى إثبات إدمان ابن غريشين على الكحول. وضمن هذه الشروط أصبح انتصار غورباتشيف مؤكداً قبل إجراء الاقتراع.

أما أن يكون غروميكو هو الذي اقترح هذا الترشيح فأمر ذو مغزى. فالرجل من أعرق أعضاء المكتب السياسي ومن أعرق الرجالات الذين حافظوا على استمرارية السلطة. وقد أشار في خطابه إلى الميزات الشخصية والقيادية لغورباتشيف من دون أي تلميح إلى آرائه السياسية. ونُسبت إلى غروميكو في معرض إشادته بغورباتشيف الصيغة التالية والتي كان لها وقع طيب عند المعنيين: «إن هذا الرجل يخفي وراء ابتسامته الجذابة أسناناً فولاذية»، فكانت بمثابة الضمانة للمحافظين البريجنيفيين بحيث تبدو الأمور وكأنها تسير قدماً باتجاه التغييرات التدريجية وليس باتجاه التغيير الجذري. وقد ردَّ غورباتشيف الجميل بأن وجّه في خطاب الترشيح تحية ولاء ملؤها العاطفة لـ «للكا. جي. ب.». - واعتاد على الأمر منذ ذلك الحين[22] - وأشار بلهجة تفخيم إلى «الدور القيادي للحزب» الذي سيكتسب برأيه بعداً إضافياً (ونتساءل عما هو هذا البعد) بفعل التغييرات التي أصبح من اللازم إدخالها[23].

وقد تلقى كل الذين قد تقلقهم الآثار التراكمية للتغييرات التي تم إدخالها بالفعل - وبشكل أكبر تلك المفترضة - ضمانات من المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي في البداية، ومن ثم في أحداث كازاخستان.

---

(22) ينبغي أن نضيف أنه منذ ظهور غورباتشيف، أصبحت الكا. جي. ب. ممثلة في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في خمسة عشرة جمهورية يتكون منها الاتحاد السوفياتي، فيما لم تكن ممثلة في السابق سوى في سبع منها.

(23) ومنذ ذلك الحين عاد غورباتشيف إلى الموضوعة نفسها عدة مرات؛ وهي موضوعة «تنامي الدور القيادي» (؟) للحزب في عملية البيريسترويكا، ويهدف الأمر كما هو واضح إلى تهدئة المخاوف المتنامية في جهاز الحزب. وهكذا أعلن في الكلمة التي ألقاها في ختام كونفرنس اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي غداة قضية يلتسين: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي وكوادر الحزب هم الذين تقع على عاتقهم المسؤولية الرئيسية في إنجاح المرحلة التي شرعنا بها، مرحلة البدء بإنجاز المهمات الجديدة». ويضيف أيضاً: «إنني مقتنع، بغض النظر عن أهمية المشكلات المطروحة هنا، أنه لا مناص من أن نركّز إهتمامنا اليوم على إيلاء دور أكبر للحزب، ودور كل شيوعي في تحقيق عملية إعادة البناء، وتعزيز نشاطه السياسي، التنظيمي والأيديولوجي، والعمل مع الكوادر. هذه هي المشكلة الجوهرية والتي تتعلق بها جميع المشكلات الأخرى. لا نمتلك أية وسيلة أخرى أهلاً للثقة أكثر من الحزب. (...). من يقود ويحفز كل ذلك إذاً؟ الحزب». (ملحق أنباء موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 1987. ، البرافدا 21 تشرين الثاني/نوفمبر، 1987).

في إطار الحملة على الفساد والتبذير اللذين ارتكبها أصحاب المراتب العليا في الحزب والدولة، جرت في 16 كانون الأول/ ديسمبر إقالة أحد أزلام بريجينيف وأحد أصحاب المواقع الكبرى في السلطة، دينموخامد كوناييف السكرتير الأول لجمهورية كازاخستان (وهي الجمهورية السوفياتية الثانية من حيث المساحة والثالثة من حيث عدد السكان) وكان الرجل قد احتل هذا المنصب في بداية الستينات، وأصبح منذ عام 1971 عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي (وهو المنصب الذي فقده في 12 كانون الثاني/ يناير 1987)، وتم استبداله بقيادي من روسيا الكبرى، وهو غينادي كولبين.

وفي اليوم التالي لإقالته، أي في 17 كانون الأول/ ديسمبر عمّت الانتفاضات شوارع الماتا ـ آتا، عاصمة جمهورية كازاخستان. وبالرغم من الإشارات المتواصلة إلى ضرورة «الشفافية» في الحياة الاجتماعية السوفياتية، لم يتم إعلام المواطنين بجذور هذه الانتفاضات واتساعها ونتائجها. وقد نقل مراسل لوموند (في عددها الصادر في 16 كانون الثاني/ يناير 1987) تقريراً عن الوضع إلى صحيفته يشير إلى أن عدد القتلى يتراوح بين أربعة عشر وخمسين قتيلاً. أما الإشارة الوحيدة للموضوع في الصحافة السوفياتية فقد وردت في صحيفة ليتيراتورنايا غازيتا (في عددها الصادر في 14 كانون الثاني/ يناير 1987) وهي تتحدث عن وفاة شاب متطوع في قوى الأمن قتله «طلاب كازاخستانيون قوميون». وحصلت المواجهة بين عدة آلاف من طلاب الجامعات والثانويات الكازخستانية كانوا يلوحون بيافطات كُتِبت بلغتهم، وبين مليشيا تابعة لوزارة الداخلية يدعمها «متطوعون في جهاز قوى الأمن» (دروجينيكي). أما الجيش فلم يتدخل.

والحال أن التظاهرات غير المسلحة التي قامت للاعتراض على استبدال قيادي وطني كازاخستاني بقيادي ينتمي إلى القومية الروسية قد جوبهت على الدوام بقمع عنيف جداً. وجرت محاكمات متواصلة انتهت واحدة منها على الأقل بالحكم بالموت على المتهم. ونقلت الكازخستانسكايا برافدا خبراً مفاده أن أحد المسؤولين المحليين في الكومسومول، م. راخميتوف، واجه حكماً بالأشغال الشاقة لسبع سنوات لأنه «حرض الطلاب على استفزاز قوى الأمن بفظاظة وعلى عدم الخضوع لأوامر المليشيا».

والمدهش في هذه القضية هو عنف القمع من ناحية، والإدانة الوحيدة الجانب «للقومية الكازاخستانية» من ناحية أخرى، من قبل فريق غورباتشيف بأكمله ووسائل الإعلام في موسكو، وبدءاً بمخيائيل غورباتشيف نفسه. فالطابع الشوفيني الرجعي لرفض إدانة القومية الروسية العظمى قبل أي طرف آخر، ومن جانب قيادي ينتمي إلى هذه القومية

بـالذات، أمـر لا يحتاج إلى أي تعليق. إنها ضـمانات إضـافية تُمنـح للجهـاز بمجمله: لست أمري ناج ولن أكونه يوماً، ولست دوبتشك الروسي، هذا ما أعلنه ميخيائيـل غوربـاتشيف بصدد القضية المشار إليها.

وقد كان المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيـوعي، الذي عقـد في شباط/ فـبراير ـ آذار/ مـارس 1986 مناسبـة لتقديم بـرهان ممـاثل عـلى مواقف غـورباتشيف، حيث ظهـرت سياسته الحذرة وتأكد للنوموكلاتورا بالتالي أنها أحسنت باختياره زعيماً لها في هذه الحقبـة. لقد كان المؤتمر قبل أي شيء آخر مؤتمـر البيروقـراطيين وليس مؤتمر العمال والفـلاحين، مثله مثـل المؤتمرات السابقـة لا بل بمـا يتخطاهـا من هذه النـاحية. فمن أصـل 28 مداخلة عـلى منصة المؤتمر ـ كان ثمة 8 مداخلين ـ أقل من 10% ـ يمكن أن يقال أنهم ينتمـون إلى فئات العـمال الناشطين فعلاً في المنشآت، وذلك بالمعنى الواسع للعبارة.

تكفي هـذه الأرقام بـذاتها لتشـير إلى صحة حكم المـاركسيين ـ الثـوريين عـلى الحزب الشيوعي السوڤياتي، إنه حزب البيروقراطية وليس حزب الطبقة العاملة. وهـاكم ما تـطالعنا به إحدى الرسائل المنشورة في بريد القراء في صحيفة البرافدا في عددها الصـادر في 7 كانـون الثاني/ يناير 1986) «في الماضي كانت منظمة الحزب تعقد اجتماعاتها مرة واحدة في السنة على أقل تعديل. أما اليوم فلا يشارك معظم الشيوعيين في أية عملية تبادل آراء في المنشآت وذلك منذ عدة سنوات».

ويعـزِّز التشديـد على دور الكـوادر الذي يـرد في كل التقـارير، الانـطباع بـأن فـريق غورباتشيف يأمل بتحقيق غـاياتـه من خلال فـرض انضباط كبـير داخل البيروقراطية وحسن اختيار المسؤولين بشكل رئيسي. وشعار المرحلة هو: «المجال مفتوح للتكنوقراطيين الفعّالين».

وإذا كان غورباتشيف قد أشار في تقريره إلى الديموقراطية الاشتراكية وإذا كان العـديد من المندوبين قد أعادوا طرح الموضـوع في مداخـلاتهم، فإن المقـترحات والتعليقـات المتعلقة بهذه المسألة تميزت بغموض يتخطى مجرد الحذر. ويشير غورباتشيف في خاتمـة أحد المقـاطع إلى أنـه «ينبغي أن نتذكـر أن لينين كـان يرى أن جـوهر السلطة السـوڤياتيـة نفسـه يكمن في الإدارة الذاتية للشغيلة»، غـير أن الجملة التي تلي هـذه الفكرة تحـدد بأن «الإدارة الـذاتية لا تتـطور خارج مؤسسـات الدولـة، بل في داخلهـا بـالـذات». فـالأمـر لا يتعلق إذن بهيئـات جديدة، بل بالهيئات القائمة نفسها في ظل امبراطورية البيروقراطية.

وألح غورباتشيف بشكل لا يقل غموضاً إلى توسيع سلطة السوڤياتات المحليـة، لا بل

إلى «الديموقراطية المباشرة» من دون أي توضيح آخر. غير أنه أقرّ على الفور بأن هذه الهيئات لا تمتلك الكثير من الإمكانات المادية. والحال أن هذا هو بالضبط ما أشار إليه ماركس حين قال: «إن أولئك الذين يسيطرون على فائض النتاج الاجتماعي هم الذين يسيطرون على المجتمع أيضاً». وفي الاتحاد السوفياتي يسيطر جهاز الدولة المركزي، أي البيروقراطية، على فائض النتاج الاجتماعي. وليس وارداً بالنسبة له على الإطلاق أن يتخلى عن هذه السيطرة. هذا ما أعلنه غورباتشيف جهاراً وبنبرة عالية وسط التصفيق الحماسي للمؤتمرين البيروقراطيين. وكان ذلك تعبيراً عن إحدى لحظات ذروة السعار في المؤتمر.

إن جذر المشكلة هو مع ذلك واضح. فالديموقراطية الاشتراكية ليست ضرورة معيارية ولا «مثالاً أعلى» ينبغي بلوغه خطوة خطوة. إنها عبارة عن ضرورة عملية مباشرة من أجل حسن اشتغال الاقتصاد والمجتمع السوفياتيين. فبدون هذه الديموقراطية، يستحيل على الاقتصاد المخطط أن يتعرف على تفضيلات الشغيلة باعتبارهم منتجين، وكذلك على تفضيلاتهم باعتبارهم مستهلكين. ونتيجة هذا الجهل في معرفة التفضيلات، يستحيل أن يتم التوزيع المتساوي، قدر الإمكان، للنتاج الاجتماعي ولفائض النتاج الاجتماعي. أما استثارة قوة المبادرة والمعرفة الكامنة لدى الطبقة العاملة السوفياتية اليوم فتبقى ضمن هذه الشروط ضرباً من ضروب السراب. ويبقى تحقيق مشروع غورباتشيف بالمقابل معلقاً في الهواء أو أنه يستند إلى النية الطيبة لدي البيروقراطيين.

وتجد الضمانات التي قدمها غورباتشيف للنوموكلاتورا بمجموعها في المؤتمر السابع والعشرين إحدى تعبيراتها أيضاً في تبني برنامج تمت صياغة الجزء الرئيسي منه في ظل أسلاف غورباتشيف[24].

■ المؤتمر السابع والعشرون للحزب والانعكاس الخجول للاستياء العمالي

حتى في مؤتمر البيروقراطيين هذا لم يغب صوت الطبقة العاملة غياباً كلياً. واللافت للانتباه في المداخلات القليلة التي قام بها العمال والعاملات في المؤتمر كما في بعض رسائل العمال التي ظهرت في الصحافة السوفياتية، هو الاستياء الواسع الانتشار ـ بل إننا نميل إلى اعتباره استياءً معمّماً ـ في صفوف الطبقة العاملة إزاء المصاعب التي تواجه التموّن، وإدارة المنشآت والاتحادات الصناعية. ومن الممكن المجادلة إلى ما لا نهاية حول المغزى

---

(24) نعود إلى تناول البرنامج الذي تبناه المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي في الفصل التاسع.

«الايديولوجي» لهذا الاستياء. ونظراً إلى الجهل الذي يسود، ليس فقط في الغرب، بل حتى لدى البيروقراطيين السوفيات حول ما يفكر به الشغيلة بالفعل، يبقى ذلك من قبيل التقديرات التي لا طائل تحتها. بينما تبدو الصلة السببية شبه المباشرة بين الشروط المادية للطبقة العاملة، ونتائج إصلاحات غورباتشيف واستياء العمال، شديدة الوضوح.

تهدف جميع هذه الإصلاحات إلى ربط مداخيل العمال بأدائهم الفردي. والحال أن هذا الأداء هو نتاج الظواهر الاقتصادية، والتي لا يملك العامل الفرد، فضلاً عن تجمعات العمال، أيّ فعل فيها، كالتزوُّد المنتظم بالمواد الأولية، ونوعية الآلات وإصلاح الأعطال، واختيار التكنولوجيات، وتنظيم العمل، الخ؛ أكثر مما هو نتاج المثابرة على العمل، والانضباط، والجهد الجسدي، وحتى المهارة التقنية. ويجازى العمال والعاملات بشكل منْهجي بمداخيلهم بفعل سوء اشتغال الاقتصاد الذي لا يتحملون أية مسؤولية فيه، وهم يشعرون إزاء هذا الوضع بظلم كبير. ويعبّرون عن استيائهم بشكل علني متزايد. وبالقدر الذي يشدِّد فيه غورباتشيف على الحساب الفردي للأجور ـ وخاصة بإثارته للصيغة الستالينية النموذجية حول «النضال ضد ذهنية المساواة البورجوازية الصغيرة» ـ بالقدر الذي تشق فيه المطالبة بالإشراف العمالي على الإنتاج، لا بل بالإدارة العمالية، طريقها إلى الأمام.

وتتخذ بعض الأمثلة التي يذكرها العمال طابع الفضيحة. فبحسب البرافدا الصادرة في 1 آذار/ مارس 1986، لا يفضح أ. س. سوشانوف، عضو فريق العمل في موسميتروستروي، التزوُّد غير المنتظم بمواد البناء وأنابيب الحديد المصبوب وسلع التجهيز الأخرى التي تتسبب بإيقاف الأشغال وتأخيراتها الدائمة وحسب، لكنه يكشف أيضاً عن أن نسبة العمال الذين يقومون بعمل يدوي فقط لا تزال هي نفسها منذ نصف قرن: حوالي 40%، وهذه الأعمال اليدوية تنجز بواسطة مطارق شبيهة بتلك التي كانت تستخدم عام 1935 وأسوأ نوعية منها.

ويضيف الشخص نفسه: لقد زودنا عام 1981 بآلة مركّبة لأعمال الحفر والردم، لكن هذه الآلة كانت غير فعّالة على الإطلاق. واضطررنا إلى إعادة العمل على الأشغال التي نفذتها الآلة بواسطة فرق عمل يدوية.

وبعد انقضاء عامين تقريباً لم يتغير هذا الوضع من هذه الناحية في الورش الكبرى. وهاكم تذمر أحد رؤساء القطاعات، الذي أوردته أنباء موسكو في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987: «أننا نشتغل بدون أدوات عمل. لقد حرمونا من آليات نقلها إلى المحطات التي سوف تُشغَّل قريباً. فمن المفترض أن نركّب قوالب كبيرة ولكننا لا نملك ما يمكننا من القيام

بهذا العمل، نحن مضطرون لصنع القوالب بأيدينا، فننقل الباطون بواسطة الرفوش ولا غنى لنا عن المعول. هذا ليس عملاً حديثاً، وكأننا في العصر الحجري. يجري تسليمنا الباطون بالقطارة: شاحنتان في اليوم. وهكذا نبقى مكتوفي الأيدي».

وتكشف عاملة مصنع غزل الكتّان ف. ن. بليتنجوفا في خطابها أمام المؤتمر الذي نشرته البرافدا في عددها الصادر في 27 شباط/ فبراير 1986، عن أن الاتحاد الصناعي الذي تعمل فيه والمتخصص بصناعة القماش المنزلي من الكتّان يواجه مشكلة تناقص زبائنه بشكل دائم نظراً لنوعية منتوجاته السيئة وافتقادها للذوق. وتضيف: «يجري الحديث دائماً عن ضرورة تجهيز المصنع، غير أن إعادة البناء هذه قد أُجلت مرات عدة من خطة خمسية إلى أخرى. ويتزايد عدد العاملات اللواتي ترفضن العمل في المشاغل التي تُصنع فيها الخيطان نظراً لوضعها الصحي المزري وللغبار الذي يملؤها. ولهذا فإن الاختلال بين صناعة الغزل ومشاغل النسيج يتزايد باستمرار».

وتظهر التذمرات الأكثر حدّة من خلال الاحتجاجات التي نجحت سبع وعشرون عاملة لم تحضرن المؤتمر بنشرها في البرافدا. ففي عددها الصادر في 18 آذار/ مارس 1986 بيّنت العاملات أنه على الرغم من أنهن عاليات المهارة كمشرفات على اللحام الكهربائي، فإنهن يُستخدمن في منشأة نوفوموسكوف لصناعة قساطل المياه الجارية في مشاغل ملحقة تصنع البورسلين المطلي بالخزف. إنه عمل لا يتطلب مهارة، ويتم بشروط صحية وأمنية غير مقبولة، بلا ثياب عمل ولا حماية من الغبار، وأحياناً حتى من دون دفع أجور ساعات العمل التي تجري في المشاغل! وهذا ما يحدث في منشأة تم بناؤها رسمياً قبل عشرة أعوام. لكنها ما زالت تستخدم التقنية نفسها والتجهيز نفسه اللذين كانا سائدين في «زمن الأجداد».

لكن هاكم الجانب الأكثر دلالة في هذه القضية. لقد كانت الشكوى علنية. فقدمت إدارة المنشأة نقداً ذاتياً. ووعدت بتلبية جميع مطالب العاملات. ومن ثم مضى الوقت وعاد الصحافيون إلى المصنع، فلم يجدوا أن شيئاً قد تغير عملياً وانتهى تقريرهم بهذه الجملة الغامضة: «ثمة مشكلات تقنية معقّدة لا نستطيع حلّها بين ليلة وضحاها». لكن ما هي هذه «المشكلات التقنية المعقّدة» التي تمنع توفير ثياب العمل لسبع وعشرين عاملة. أو الحد الأدنى من الحماية لهن.

إذا ما درسنا بدقة مجموع القضايا الاقتصادية التي يطرحها العمال في الاتحاد السوفياتي نلاحظ أننا إزاء انبعاث ردود فعل طبقية. وهي ظاهرة أكثر أهمية بكثير من جميع المطالب

المباشرة والشكاوى السائدة. إن ردود الفعل السلبية التي أبداها العديد من العمال إزاء ستام فرق العمل، والتي كشفتها مقالة في مجلة ايكو لاقت صدى واسعاً، تعود، تبعاً لهذا التحقيق الرسمي، إلى التماسك والتضامن الجماعيين لدى العمال في أماكن عملهم، وهما مهددان بفعل سستام فرق العمل، بينما بيدي العمال تعلقاً محموماً بها[25]. ولهذا السبب أيضاً يبدي العمال عدائية إزاء ذلك الجزء من إصلاحات غورباتشيف الذي يهدف إلى فردنة الأجور.

وقد حاول غورباتشيف إعادة الاعتبار للستاخانوفية وإطلاق تجارب مماثلة بالكاد مموّهة. غير أن العاملة بلتينجوفا قد تجرأت في خطابها الذي أشرنا إليه أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي على القول إن «بعض منظمي المنافسة يحددون معايير لمستويات مرتفعة اصطناعياً (. . .) ويجعلون أفضل العاملات الطليعيات يقمن بأعمال يدوية، لكن النتائج تجيّر لصالح العاملات الطليعيات وحدهن. ومن هنا تأتي الأرقام القياسية المدهشة. وهذا هو بالضبط سر الستاخانوفية الذي تعتبره هذه العاملة بحق متعارضاً مع تقليد البروليتاريا ومصالحها وحس العدالة لديها!.

ويظهر مجموع قضايا الطبقة العاملة السوفياتية كبيراً بشكل خاص من خلال الخطابات التي ألقيت في المؤتمر السابع والعشرين، بما فيها خطابات المسؤولين الرئيسيين. فهم يؤكدون أن التزوّد بالمواد الغذائية النوعية غير منتظم وغير كافٍ. وهذا يتسبب بضغط تضخمي خطير. ويؤكدون أن شروط السكن هي أبعد من أن تفي بالحاجات. ويكشفون نواقص خطيرة في المجالين الصحي والأمني للعمل.

وقد تمت الإشارة في شكل خاص إلى لامبالاة مدراء المنشأة والقادة السياسيّين إزاء حاجات الجماهير الكادحة ومتطلباتها. ويكشف عامل المنجم ج.م. شاتالوف في عدد البرافدا الصادر في أول آذار/ مارس 1986 عن أن مئة وخمسين روبلاً قد صرفت في الحوض المنجمي الذي يعمل فيه من أجل الإنتاج ولم يخصص روبل واحداً للمراكز الثقافية والرياضية لعمال المناجم»[26]. وتذكُر العاملة ج.س. كوستيكوفي «البرافدا في 3 آذار/ مارس

(25) ايكو، العدد 8 - 1985.

(26) كان المحارب القديم الوحيد الذي طلب الكلام في المؤتمر السابع والعشرين، عامل منجم سابق (محقق أعلى اليوم في تروست ستاخانوفـ شاشتوسرول). ويُعرب ك.ج. بتروف في البرافدا الصادرة في 2 أذار/مارس 1986 عن استيائه من أن آلة الردم الكهربائية ذات الترجيعات الخفيفة التي ابتكرها معهد سيبيريا في أكاديمية العلوم، لم يُنتج بالسلسلة كما لم توضع بالخدمة، وتساءل لماذا هذا الاستخفاف بصحة عمال المناجم؟ وكان بتروف هذا أحد رواد الستاخونوفية.

1986، أنه خلال الخطة الخمسية الثانية عشر كان من المفترض بناء عشرة آلاف مسكن لعمال غلافبا مستروي، وهم العمال الذين بنوا سكة الحديد الجديدة الكبرى في سيبيريا الشمالية. والحال أنه تم بناء ألف مسكن وحسب. وكانت النتيجة تبدُّل كبير في اليد العاملة. والحال أن ثلث العمال يبدِّلون عملهم كل سنة لأنهم مستاؤون من الشروط الحياتية.

وقد بيَّن كثرة من المداخلين في المؤتمر أنه قد أصبح من التقليد الشائع أن تُعتبر المصروفات الاجتماعية غير ذات أولوية أو توضع على خانة الانتظار، أي أنها تتحقق على يد وحدات أو اتحادات صناعية فقط وذلك إذا بقي شيء من الموارد بعد تأمين المصروفات المسماة اقتصادية.

هذا وقد صرَّح المكلَّف بالايديولوجيا داخل المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوفياتي ج.ك. ليغاتشيف، إنه ينبغي خلق «جو دائم من الصدق والنزاهة والصرامة في المبادىء الحزبية والحقيقية». والعجيب في الأمر أن أولئك الذين يتمتعون بالمنافع المادية الضخمة على حساب «الفقراء الجدد» والعمال والعاملات اليدويين والكولخوزيين العاديين يتجرأون على اتهام جزء كبير من المجتمع السوفياتي «بالانغلاق في عالم المصالح والرغبات الأنانية الضيقة»! هذه الصيغة التي يستخدمها المحافظ المغرق في محافظته ماركوف، وهو البيروقراطي الذي يرأس اتحاد الكتَّاب، لإدانة الكتَّاب وكتَّاب السيناريو السوفيات اللا - واقعيين، والذين يسعون على الأقل إلى وصف المجتمع السوفياتي كما هو.

أليس من قبيل الخبث والتهافت أن يصار بشكل دائم إلى المناداة «بالمنفعة المادية». من جهة، وذلك من خلال التشديد على مكافأة كل إنسان تبعاً لعمله، وأن يتم السعي إلى تنمية الإنتاج من خلال الوعود بزيادة الأجور تبعاً لهذه التنمية، وأن يوضع، من جهة ثانية، أولئك الذين «يحسبون الأمور بالروبلات»، على منصة التشهير، فيما تجري المحافظة بغيرة على أكداس الروبلات التي يتصرَّف بها البيروقراطيون! أليس هذا هو المصدر الأساسي لغياب الصدق وانتشار الخبث والكذب واللؤم بشكل واسع في الاتحاد السوفياتي؟.

وكيف لا نذكر في هذا الصدد الملاحظات المتنورة التي أبداها من أصبح اليوم رئيس الحزب في موسكو، يلتسين، والذي يبدي تعجبه من الأمور التالية: «كيف أننا نذكر المشكلات نفسها في كل مؤتمر؟ ولماذا ظهر في قاموس الحزب تعبير الجمود الذي هو تعبير غريب علينا بكل تأكيد؟ ولماذا لم ننجح منذ سنوات عديدة باستئصال جذور البيروقراطية

والظلم الاجتماعي والمساوىء؟» ومن ثم يأتي الجواب التالي: «لأن بعض موظفي الحزب لا يتجرأون على تقدير وضعهم ودورهم الخاص في الوقت المناسب وبشكل صحيح»[27].

هل يُحكم على بلد عدد سكانه مئتان وثمانون مليون نسمة بالجمود والفساد الاجتماعي الواسع، لمجرد أن «بعض موظفي الحزب» يفتقدون الشجاعة؟ ومن سيصدِّق هذه الخرافات؟.

وقد كان التشهير العلني بالامتيازات التي تتمتّع بها البيروقراطية إحدى السمات المميزة للمداخلات العمالية في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

صحيح أن التشهير العلني بهذه الامتيازات، وبطريقة أكثر وضوحاً من قبل، كان قد بدأ في المرحلة السابقة على المؤتمر. فقد تمت الإشارة إلى المتاجر الخاصة التي كان ينفي وجودها الممجدون بالنظام على امتداد سنوات، في خطاب يفتوشنكو في مؤتمر الكتّاب في جمهورية روسيا الاشتراكية الفيدرالية السوفياتية[28]. وقد أشار بعض المداخلين في المؤتمر إلى هذا الموضوع إشارة خجولة.

لقد وبّخهم غروميكو بعنف في مداخلته، محوِّلاً النقد من نقد شريحة اجتماعية إلى نقد عادات فردية وأسلوب عمل: وهذا مكر معهود في الايديولوجيا البيروقراطية، فبحسب غروميكو، إذا كان مبدأ النقد مبرراً، من غير المبرر نقد «الشيوعيين الشرفاء» بلا موجب. ولكن ماذا لو كان هؤلاء «الشيوعيون الشرفاء» يتمتعون هم أيضاً بامتيازات غير مبررة تشعر حيالها جماهير العمال بظلم كبير؟ إن رجلنا الأخلاقي الدقيق لا يذكر لنا كيف يمكن التصرف في حالة مماثلة[29]. . .

---

(27) البرافدا، 27 شباط/فبراير 1986. يضيف يلتسين انه لم يمتلك هو نفسه الشجاعة الكافية للتدخل بهذه الطريقة في المؤتمر السابق. وتظهر الجرأة المطلوبة للتدخل بوضوح أكبر عندما نتذكر ما جرى لأحد قادة الكومسومولات على المستوى الوطني ليف كاربينسكي في العام 1975 عندما تدخل مطالباً بإصلاحات ديموقراطية، فجرى تحطيمه مهنياً على الفور. أما إيفان كودينكو، الذي كان مكلفاً باختبار أشكال جديدة للإدارة في الكولخوزات في كازاخستان خلال الستينات، فقد سيق إلى المحاكم ومات في السجن عام 1974، لمجرد انه حاول التعرض لبعض البيروقراطيين المحليين. وبإمكاننا أن نذكر عدداً لا يحصى من الأمثلة (أنظر بهذا الصدد مقالة ستفين ف. كوهين، في The Nation، 3 أيار/مايو 1986).

(28) أنظر ترجمة الخطاب في روج، 27 شباط/فبراير 1986. ونشرت البرافدا في 13 شباط/فبراير 1986 رسالة شخص يدعى ن. نيكولاييف، في كازان يطالب فيها بإلغاء المتاجر الخاصة والعيادات الخاصة والمطاعم الخاصة بالبيروقراطية. وظهرت رسالة مماثلة في سوفيتسكايا روسيا في اليوم نفسه.

(29) يدين الأمين العام المساعد السابق للأمم المتحدة، أركادي ن. تشيفشينكو، الامتيازات الهائلة التي يتمتع بها كبار المتنفذين في الدبلوماسية السوفياتية - بمن فيهم غروميكو - في كتابه القطيعة مع موسكو Breaking

وقد تساءل عليّيف عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، في مؤتمر صحافي محموم بما فيه الكفاية كان قد تزامن مع المؤتمر السابع والعشرين، عن المتاجر الخاصة، فتلقى جواباً يتميز بذلك اللؤم الذي ينمّ عن قسط كبير من انعدام الحس والذوق عند البيروقراطيين السوفيات، حتى لا نقول عن انعدام قناعاتهم الشيوعية: «إن القادة يعملون بمعدل 24 ساعة في اليوم وينبغي أن يكون ثمة متاجر مفتوحة ليلاً ونهاراً بتصرفهم»[30].

هل يعمل البيروقراطيون بالفعل أكثر من عمال المناجم وسائقي الشاحنات وعاملات النسيج المضطرات للوقوف في طوابير أمام المتاجر لساعات طوال، واللواتي من المفترض أن يهتمّن بالأعمال المنزلية في مناخ التمييز الجنسي الذي ما زال سائداً في العائلة النواتية السوفياتية، واللواتي يتألف يوم عملهن من 16 ساعة بالمعنى الحرفي للتعبير إن لم يكن أكثر! وما هذه الديماغوجية الخسيسة التي ينطوي عليها التظاهر بعدم التمييز بين ساعات فتح المتاجر والتناسب بين التموين ونوعية المنتوجات الموفرة!.

والحال أن ما يجعل تطور هذا الاستياء العلني متفجراً بالنسبة للبيروقراطية هو أن البيروقراطية، على عكس البورجوازية أو أية طبقة مسيطرة أخرى، لم تقطع الحبل السري الذي يصلها بالطبقة العاملة. فثمة سستام من الأوعية المتصلة يصل بينهما وهو سستام مختلف نوعياً عن «الحراك العامودي» الذي تعهده البلدان الرأسمالية. ذلك أن العامل في هذه البلدان يضطر لمراكمة ثروة مالية إذا ما أراد التحول إلى رأسمالي. وهو أمر مستحيل بالنسبة له إذا اعتمد على أجره وحسب. أما في الاتحاد السوفياتي فبإمكان العامل أن يرتقي اجتماعياً إذا ما اختارته البيروقراطية لمنصب إداري، أو إذا ما فرض نفسه على هذا المنصب. وهذا ما تلجأ إليه البيروقراطية إذا ما أرادت «تنظيف» اليد العاملة من عناصرها الأكثر نقدية والأكثر ميلاً إلى المبادرة[31]، لكن إذا تحول هؤلاء العمال الطليعيون إلى نقّاد للسستام فإن هذه الدينامية تهدّد النومنكلاتور عندئذ بالخطر.

With Moscow؛ ومع العلم إن هذا الشخص وصولي ولا يمتلك أية قناعة سياسية فإن الأوصاف التي يقدمها تبدو صحيحة.

(30) لقد نقلت صحيفة ليبراسيون الفرنسية وقائع هذا المؤتمر الصحافي بإسهاب في عددها الصادر في 28 شباط/فبراير 1986. وثمة تفاصيل ممتعة حول شخصية علييف في كتاب زيمتروف، الفساد في الاتحاد السوفياتي. ويقدمه مارتن ولكر (يقظة العملاق) كأحد موجّهي النضال ضد الفساد. غير أن هذا الحكم يبدو على ضوء كتاب زيمتروف مدعاة للحذر.

(31) يشدّد رودولف باهرو على هذه الظاهرة في كتابه البديل؛ كما شدّد العديد من الكتّاب الآخرين على الموضوع نفسه.

وقد أشار كتّاب مثل ديفيد لاين وشلوجيل ودانييل وغيرهم إلى العدد المرتفع نسبياً من العمّال الذين ما زالوا أعضاء في الحزب الشيوعي السوفياتي. فقد كان 44,1% من أعضاء الحزب عمالاً يدويين عام 1983. ولكنهم يستهينون بشكل عام بالطابع الشكلي البحت لهذا الانتساب لا بل بطابعه اللا - سياسي[32]. فلا ينبغي أن نرى فيه بشكل خاص انتساباً آلياً لسياسة الكرملين، سوى في بعض مجالات السياسة الدولية بالطبع.

لكن ما أن يبدأ هؤلاء الأعضاء بالكلام - وخاصة بالكلام ضد عادات النوموكلاتورا ونوازعها وتفضيلاتها وقراراتها - فإن التداخل بين الأعضاء العمال في الحزب الشيوعي والشرائح الدنيا من البيروقراطية يطلق سيرورة مهدّدة للطاقم السوفياتي الحاكم بمجمله.

إن غورباتشيف يشرع بإصلاحات تدريجية ومحدودة حتى لا يُخيف الجهاز، وحتى لا يبدو مغامراً، وحتى يتفادى مصير خروتشيف. إنه شاب نسبياً. وهو يستطيع (ويريد) أن يستمر. غير أن دعواته تعزّز يقظة الرأي العام. فقد أصبح السوفيات أقل خوفاً من النقد. وموضوعات نقدهم لا تحصى. والأمر لا يتعلق بانتقادات فردية بل إنها أخذت تصبح جماعية على نحو متزايد.

ليس ضجيج غورباتشيف إذن سوى صدى لضجيج أكثر اتساعاً ينبعث من أعماق المجتمع السوفياتي.

والحال أنه كلما ازداد الضغط العمالي، كلما عبّر جزء من الجهاز عن خوفه وتصلبه، لا بل عن مقاومته السلبية لمجرى الإصلاحات التدريجية. وكلما تنامت هذه المقاومة كلما نفذ صبر الإصلاحيين وزادت دعواتهم، كلما وجدوا لهم أصداء في المجتمع. فبين الريل بوليتيك [السياسة الواقعية] - لتي لم تكن واقعية أبداً إبّان الأزمات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية - والسياسة الراديكالية، بدأ غورباتشيف وفريقه التحديثي بالتأرجح. ولهذا يجدون أنفسهم باستمرار إزاء خيارات مستحيلة.

وبانتخابه رئيساً للحزب وممثلاً للبيروقراطية لتعزيز سلطتها وامتيازاتها، بدأ غورباتشيف بتخريب هذه الامتيازات من خلال محاولته عقلنتها بهدف توطيدها. وهذا هو تناقضه الأكبر باعتباره إصلاحياً جذرياً.

---

(32) دايفيد لاين، الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ص 154 - 155 و313 - 314؛ روبرت ف. دانيال، «السياسة السوفياتية منذ حقبة خروتشيف». في جون و. سترونغ (بإشرافه) الاتحاد السوفياتي منذ حقبة خروتشيف وكوسيغين ص. 235 - 237 و212 - 213.

الفصل الخامس

البيريسترويكا أو إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية

تخطي البطء المتواصل في النمو الاقتصادي وتفادي السقوط في الجمود: هذان هما الهدفان الرئيسيان لغورباتشيف، وللفريق الذي يقدم له النصح والدعم، وللجناح البيروقراطية الذي يدفعه في هذا الاتجاه. إن الإصلاحات الاقتصادية هي التي تشكل، والحالة هذه، العنصر الأساسي في «المسار الجديد» لغورباتشيف. أما البيريسترويكا «وإعادة البناء» الاقتصادي فتمثل بيضة القبّان في هذا المسار. هذا فضلاً عن أن شركاءه سوف يقيمون حكمهم عليه بناء على نتائج البيريسترويكا سلبية كانت أم إيجابية. ولن يبقى في السلطة ما لم يأت كشف حساب الإصلاحات الاقتصادية إيجابياً.

■ ما هي البيريسترويكا؟

على ماذا تقوم البيريسترويكا فعلياً؟ الكل يتحدث عنها في الاتحاد السوفياتي (وفي الغرب)، غير أن محتواها يبقى عرضة للتغيير ويفتقد للتحديد. فيجري التشديد حيناً على وجه من وجوهها وأحياناً على أوجه أخرى. والحديث عن الانتقال من التصنيع الموسّع إلى التصنيع المكثّف ينحو إلى حدٍ ما منحى الابتذال وينطوي بقدْرٍ ما على مفارقة زمنية. فالتعبير عن ضرورة هذا الانتقال كان قد تم منذ وُضعت «إصلاحات ليبرمان» موضع التنفيذ... قبل خمسة وعشرين عاماً! أما الكلام عن تحديث الصناعة وعن ضرورة تحقيق «الثورة العلمية - التقنية» (ونحن نفضّل تسميتها بالثورة التكنولوجية الثالثة) فهو من قبيل اللغو والكلام الممجوج. فهذه «الضرورة» كانت قد تمت الإشارة إليها أيضاً قبل عقدين من الزمن.

إن «إعادة البناء الجذرية» التي يدعو إليها ميخائيل غورباتشيف يمكن تلخيصها على أبسط ما

يكون بالصيغة التالية: «العقلنة والمردودية»[1]. أما دمج هذين العنصرين فيتيح للمرء أن يأخذ بالاعتبار الطابع «المادي» و«النقدي» في آن واحد للهدف المتّبع: زيادة الكمية، تجانس السلع المنتجة، والأهم من ذلك نوعية هذه السلع، وإنتاجها بأقل كلفة ممكنة، فضلاً عن الحصول على أفضل النتائج من المبلغ الموظّف في الإنتاج. لكن، هنا أيضاً، يعود تاريخ هذا الخوزراشوت Khozrachot(*)، كطرح نظري، إلى العام... (1935)!.

وتنطوي هذه الأهداف، بحكم منطق الأمور، على سلسلة من الأهداف الأخرى: التحديث؛ والاقتصاد في استخدام الأدوات والطاقة والمواد الأولية؛ وإدخال المعلوماتية والمكننة في بعض القطاعات ذات الأولوية؛ و«حقيقة الأسعار»؛ وتنمية استقلالية المنشآت وإنتاجية الشغيلة تبعاً لإنتاجية الفرد الواحد؛ وشروط أفضل للدخول في السوق العالمي؛ وحل مشكلة العلف وإنتاج اللحوم؛ وحل مشكلة السكن... إن بعض هذه الأهداف لا مندوحة من تحقيقها، أما بعضها الآخر فيفترض الحذر والتريث، بل إن نتائجه تبدو مثقلة بالسلبيات، وبإمكان المرء أن يطيل اللائحة بقدر ما يحلو له، فهي تبيّن تعقيد المشكلات المطروحة للحل كما تبين طابع مفهوم البيريسترويكا الذي أقل ما يقال فيه أنه ملتبس، ما لم يكن شديد الغموض.

في 11 حزيران/ يونيو 1985، وأمام دورة مكتملة للجنة المركزية جمعت كبار رجالات السلطة السوفياتية باستثناء رومانوف، منافس غورباتشيف الرئيسي، تقدّم هذا الأخير بمحضر تحقيق فعلي حول وضع الاقتصاد السوفياتي. وقد دعا غورباتشيف مستمعيه إلى فهم «التغيرات الجذرية» وتطبيقها. ولأنه كان ينبغي تنفيذ الإصلاحات بصورة ملحّة، قال غورباتشيف: «لم يعد لدينا متسعٌ من الوقت».

أما أن يكون ثمة مسبِّب شامل لاطلاق مثل هذا الانذار، فهذا ما يثبته الواقع، إذ أن معدل نمو الإنتاج الصناعي الذي شهد تطوراً بسيطاً بفعل سوط إجراءات اندروبوف التأديبية، عاد وانخفض من جديد عام 1984. وتبعاً للمصادر السوفياتية الرسمية فإن الإنتاج الصناعي لم يرتفع إلا بنسبة 3,1% في أثناء مرحلة كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو

---

(1) يُلخص آبل اغانبيغيان، وهو الذي وضع الفكرة الأساسية للبيرويسترويكا، مغزاها في محاضرة له ألقاها في جامعة مانشستر في تشرين الثاني/نوفمبر 1987، وأعادت نشرها نيو لفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988.

(*) بالروسية في الأصل، وتعني الحساب الإقتصادي (م.)

1985، مقابل 4,5% في أثناء مرحلة كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو 1984 و 4,1% في أثناء مرحلة كانون الثاني/يناير - حزيران/ يونيو 1983، أما خلال مرحلة كانون الثاني/ يناير - نيسان/ أبريل 1985، فقد كان التفاوت أكثر حدة: 2,7% مقابل 4,7% و 4,4% بالنسبة للسنتين التاليتين.

إن هذه الإدانات حافلة بالدلالات، غير أنها بقضها وقضيضها روتينية، اللهم باستثناء ما يتعلق بحس الإلحاحية الذي يحيط بها. إنها تحلينا على الشروط العامة التي كنا غالباً، ومنذ زمن طويل، قد أشرنا إلى طابعها البنيوي.

ثم إن الإستنتاج الجلي: ينبغي دفع النمو بأقل قدر ممكن من التوظيفات. وتنبغي «عقلنة» التوظيفات نفسها قبل أي شيء آخر.

هذا فضلاً عن أن التشديد طاول عاملين اثنين: التحديث والمناقبية. ويظهر غورباتشيف اليوم بوصفه مبشراً بـ «الثورة العلمية - التقنية». فالأتمتة والمعلوماتية والمكننة هي الموضوعات المركزية التي ترددها الايديولوجية الرسمية في ما يشبه الكورس الجماعي. أما «المناقبية» فمن المفترض أن تقوم على اقتصاد كبير في الطاقة والمواد الأولية، وعلى استغلال أشد عقلانية للتجهيزات ولليد لعاملة وعلى تخفيض الطلب على إمكانات التوظيف الإضافية بغية تحقيق أهداف الخطة. لكن هذا كله تقليدي ومجرّد وغير واقعي، نظراً للمصالح المادية للبيروقراطية التي تتميز اليوم بكونها «ربّة المنزل» في الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى.

أما الاقتراح الوحيد الملموس فهو الذي يتعلق بخفض أساسي لأعمال بناء المصانع الجديدة لصالح تحديث المصانع القائمة ومعداتها. وستفترض «إعادة البناء» هذه من الآن فصاعداً امتصاص أكثر من 50% من مصاريف التوظيفات، علماً أنها لم تبلغ حتى يومنا هذا أكثر من 30% من هذه المصاريف.

ولم يقدّم المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعي السوفياتي الذي انعقد بعد تسعة أشهر أي في شباط/ فبراير - آذار/ مارس 1986، تحديدات أرفع شأناً لمحتوى البيريسترويكا الملموس. فالأهداف الموضوعة للعام 2000 قد جرى الاعلام عنها مسبقاً: مضاعفة الإنتاج، توفير منزل خاص لكل عائلة، تطبيع التموين وتنمية الإنتاج الزراعي على نحو مشهود. وكل ما جرى في المؤتمر هو مجرد التوكيد على هذه الأهداف.

أما السُبل الأساسية المفترضة لا نجاح هذا الدفع للنمو الاقتصادي والاجتماعي فظلت على حالها، أي كما حددتها الجلسة المكتملة للجنة المركزية المنعقدة في نيسان/ أبريل 1985:

تعزيز متزامن لكلٍ من الهيئات المركزية المعنية بوضع الخطة ولمسؤولي المشروعات؛ وذلك في موازاة تقليص سلطة الهيئات الوسيطة، كالوزارات مثلاً، وانضباطية أوسع في مجال العمل، وتحديداً حساب الأجور المحققة تبعاً للمردود الفردي؛ وخلق لجان زراعية - صناعية لحفز التحديث في الزراعة؛ وتوسيع نطاق الإنتاج السلعي في الزراعة والخدمات؛ وإيلاء اهتمام رئيسي للتكنولوجيا الرائدة وللقطاعات الصناعية التي تعتبر «حاملة» لهذه التكنولوجيا (الالكترونيات، المكننة، الآلات الكهربائية، اللايزر، علم الأحياء الجيني، معدات علمية) بغية تدارك التأخر التكنولوجي الذي يشهده الاتحاد السوفياتي بالنسبة للدول الامبريالية؛ وإيلاء أهمية قصوى لتحديث المنشآت القائمة بدل بناء منشآت جديدة، وممارسة سياسة قمع أشد قساوة إزاء الفساد والسوق السوداء والوسطاء غير الشرعيين (Tolkachi) الخ.

لا تحمل هذه الأمور كلها جديداً. إنها تقع في مستوى أدنى من طموحات الإصلاحَيْن الاقتصاديَّين السابقَيْن؛ إصلاح بداية الستينات الذي ارتبط باسم ليبرمان، وإصلاح بداية السبعينات الذي ارتبط، هو الآخر، باسم كوسيغين. غير أن بعض الأمور التي جرى الكشف عنها تبدو بالمقابل جديدة.

في إحدى المقالات التي عرفت صدى واسعاً، أدان الاقتصادي أوتولاتسيس مراكمة المخزون الذي يزداد تراكماً على تراكم في جميع مجالات الاقتصاد السوفياتي - مقابل الندرة، التي هي ندرة فعلية لا ظاهرية وحسب. ويؤكد أتولاتسيس على أن هذا المخزون قد ارتفع بنسبة 184% بين عام 1977 و 1985، فيما لم يرتفع كل من التوظيف والاستهلاك إلا بنسبة 85%[2].

وضمن المنحى نفسه أدان رئيس الوزراء ريشكوف عدم إنجاز مشاريع البناء التي يصل عددها إلى ثلاثمائة ألف مشروع، علماً أن بعضها يعود إلى سنواتٍ عدة! وفي المرحلة الممتدة بين عامي 1981 - 1984، تخطت تكاليف مشروعات البناء تقديرات الخطة بنسبة 24%. وقد كشفت العاملة ج. س. كوستينكو في المؤتمر السابع والعشرين عن أن ثمة مصنعاً واحداً للقرميد ما يزال قيد البناء في بامونسكايا منذ... 10 سنوات! (البرافدا، 3 آذار/مارس 1986).

بناء على ذلك كله تمّ الخلوص مرة جديدة إلى أن توجهاً جدياً قد أصبح يفرض نفسه، ويهدف إلى الانتقال من إعطاء الأولوية لبناء منشآت جديدة، إلى تحديث المنشآت

(2) أوتو لاتسيس، «من إعادة البناء إلى أولات السوق»، في أكومينيست العدد 13، 1986.

القائمة وإعادة تجهيزهـا. وهذه هي الـلازمة التي تـتردد في التقريـر الاقتصادي الـذي قدمه ريجكوف للمؤتمر السابع والعشرين. كما تم التشديد في الوقت نفسه على ضرورة بـذل جهد موازٍ في مجال اقتصاديات المواد الأولية والسلع التجهيزية. وقد تم بشكل خاص وضع تحديث صناعة البناء الآلي في مركز الاهتمام.

وجرى، من ثم، وضع قطاع الطاقة، وبالأخص وزارة الصناعة النفطية ووزارة مناجم الفحم،على محك النقـد. ونقلت التلفزة السـوفياتيـة للمرة الأولى في 6 آب/ أغسـطس 1987 نقاشاً برلمانياً تعرض فيه أحد الوزراء ـ وزير صناعة الفحم ميخائيل شاتروف بـالذات ـ للوم حاد بسبب عدم تنفيذ الخطة، وبسبب التأخرات التكنولوجية في الفرع.

ولكن ما هي السبل لتنفيذ البيريسـترويكا، ومـا هي المشروعات الملحقـة التي احتوتهـا تقارير غورباتشيف، والتي سبقت الإشارة لها؟ تأتي الإجابة، بطبيعة الحال، مليئة بالإشارات التقليدية والـروتينية مثـل «المنفعة المـادية» و«حفـز الشغيلة». غير أن الكـل يعلم أن الأمر لا يتعدى الخطابة الفارغة خاصة عندمـا ينظر المرء إلى ضمانـة النتائـج التي أسفرت عنهـا صيغ ممـاثلة جرى استخـدامهـا لتنفيـذ «إصلاحـات ليـبرمـان ـ كـوسيغـين» في أواسط الستينـات والسبعينات. والحال أن آبل أغانبيغيان، الذي كان قد سـاهم أصلاً في صيـاغة إصـلاحات ليـبرمان، يخصص الفصـل الثاني من كتـابه لمـوضـوع «دروس التـاريخ» هـذه، أي لفشـل الإصلاحات السابقة[3].

هـل سُـدّت سبـل المستقبـل إذن، بحث لم يعـد هنـاك سـوى اللجـوء إلى التغيـيرات الإدارية، أي إلى تجميل البيروقراطيـة؟ هذا، وهـذا فقط، ما عـبّرت عنه في المصـاف الأول مقترحات غورباتشيـف. كان ثمة تفاوت واضح بـين خطورة المسـاوىء وحدة الاتهـامات من جهة، وطابع العلاج المقترح الغامض والمحدود، من جهة ثانية، ولا تتعـدى هذه المقـترحات كونها تكراراً لـ «تقرير نوفوسيبرسك» الذي أعدته تاتيانازاسلافسكـايـا وصدر عـام 1983، وقدمت فيه تحليلاً نقدياً ثاقباً لمساوىء الاقتصـاد السوفيـاتي البنيويـة، لتخلص إلى مقترحـات مدارها إصلاحات تتميز بغموض ومحدودية بالغين[4].

ليست هـذه الإحالـة مجانيـة على الاطـلاق. فعلى الـرغم من التعريضـات العلنية التي واجهتها زاسلافسكايا، لم تتم إقالتها من مسؤولياتها، ولم يجر مطلقـاً التشهير بـأفكارهـا التي

(3) اغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج.
(4) حول تقرير نوفوسيبرسك»، أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

أطلقتها في مقابلة نشرت في العدد الأول من حزيران/ يونيو 1985 في الأزفستيا. وهي الأفكار التي أوحت، بجزء منها على الأقل، بإصلاح غورباتشيف الاقتصادي، كما كانت قد أوحت «بالإصلاح الاختباري» لأندروبوف الذي كانت نتائجه أقل من متواضعة[5].

وعلى أي حال تطالعنا في «تقرير نوڤوسيبرسك» موضوعة التعزيز المتوازي لكل من التخطيط المركزي وسلطة مدراء المنشآت، مع خفض وزن الهيئات البيروقراطية الوسيطة وسلطتها. وهي الموضوعة التي طغت في المرحلة الأولى على مشروع «إصلاح غورباتشيف».

لكننا نجد في هذا التقرير أيضاً اقتراحاً إصلاحياً آخر وهو الذي احتل مركز الصدارة في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوڤياتي المنعقد في شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس 1986. ويقضي هذا الاقتراح بتوسيع نطاق الملكية الخاصة للاقتصاد السلعي في مجالي الزراعة والخدمات. وتشير مقابلة زاسلافسكايا للإزفستيا بوضوح إلى إمكانية الشروع بهذا التوسع في مجال الزراعة، شرط أن يبقى «في حدود القانون».

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن ميخائيل غورباتشيف احتل موقع مسؤول الزراعة في أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوڤياتي على امتداد سنوات سبع، والواقع أن أقل ما يمكن قوله كمحصلة لإدارته للزراعة في الأمانة المذكورة بأنها لم تكن إدارة لامعة. فالزراعة السوڤياتية ما تزال تعاني من جمود مزمن. أما العجز في المنتوجات العلفية الزراعية فيؤدي إلى مراوحة سقف إنتاج اللحوم عند الستين كيلوغراماً للفرد الواحد، مقابل أكثر من مئة كيلوغرام في فرنسا واثنين وتسعين كيلوغراماً في ألمانيا الغربية وهي البلد الذي أصبح القادة السوڤيات ومن ضمنهم غورباتشيف يكثرون من استخدامه كمثال من حيث التخطيط والإدارة الاقتصادية السائدين فيه.

في العام 1985، ارتفع إنتاج الحبوب ارتفاعاً طفيفاً ووصل إلى مئة واثنين وتسعين مليون طن (وقد بلغ في العام 1986 مئتان وخمسة عشر مليون طن) غير أنه بقي بعيداً عن هدف الخطة الخمسية للأعوام 1981 - 1985[6] بما يتراوح بين مئتين وأربعين ومئتين وخمسين

---

(5) هذا الإصلاح يتعلق بعدد محدود من الفروع والمشروعات، حيث جرى توسيع صلاحيات المدراء لتحديد الأسعار وتشكيلة المنتوجات. ويشير اغانبيغيان نفسه إلى ضحالة النتائج في ايكو، العدد 6، 1986.

(6) كان المردود الأسوأ في العام 1981، حيث بلغ 158 طناً من الحبوب أما الأفضل فكان في العام 1978، وبلغ 237 مليون طناً. والرقم الأفضل الذي تم بلوغه في السنوات اللاحقة كان في العام 1983، وبلغ 192 مليون طناً. وفي العام 1984 هبط إنتاج الحبوب إلى 173 مليون طناً. ولم يتخطَ الإنتاج المئتي مليون طن إلا في العام 1987، حيث بلغ 211 مليون طناً.

مليون طن. وفي العام 1988 بلغ المحصول مئة وسبعة وستين مليون طن؛ وهو أدنى رقم منذ العام 1985. والحال أن ثمة جموداً في إنتاج الحبوب منذ خمسة أعوام يصل إلى مستوى أدنى بعشرين بالمئة من إنتاج عام 1978.

هناك العديد من المؤشرات التي تترك انطباعاً بأن غورباتشيف كان يرغب منذ البداية بتحفيز الإنتاج عبر قطع أرض خاصة يملكها كولخوزيون (وهم فلاحو المزارع الجماعية) وعمال سوفخوزيون (في مزارع الدولة)، وهو الإنتاج الذي كان قد وقع في الجمود في ظل بريجينيف، ليمثل حوالي 25% من الإنتاج الزراعي الكلي مع رجحان كلفة تربية المواشي وإنتاج الفواكه والخضار.

جدول رقم (14)

نسبة إنتاج القطاع الخاص من الإنتاج الخام[7] (%)			
السنة	1940	1965	1982
بذور دوار الشمس	11	2	2
تفاح	65	63	63
خضار	48	41	31
فواكه (غير الحمضيات)	70	54	41
لحوم	72	40	30
حليب	77	39	30
بيض	94	67	31
صوف	93	21	24

ومن ثم جرى إدخال سستام «فرق العمل بالتعاقد» بطريقة اختبارية في الكولخوزات. وهو سستام يتيح لفرق العمل (متضمنة تلك المؤلفة من أفراد عائلة واحدة) أن تأخذ على عاتقها استغلال جزء من الأراضي الكولخوزية و(أو) المواشي، والاحتفاظ بجزء من الأرباح

(7) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 190. فيما يخص الفواكه والخضار ـ وبشكل أقل البطاطا ـ تلعب حدائق الشغيلة المدينية دوراً هاماً أيضاً.

المحققة، فيما يتجه الجزء الباقي نحو الكولخوز. وتذكر مجلة «بيزنيس ويك» (في عددها الصادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987) مثال أحد الكولخوزات القريبة من موسكو حيث نجحت عائلة سائق شاحنة في هذا الكولخوز في مضاعفة دخلها الشهري ثلاث مرات أو أكثر من خلال تربية مكثفة المواشي (مئتان وعشرون عجلاً) على الأراضي الكولخوزية. فالأمر يتعلق، إذن، بإعادة إمتلاك الأراضي التعاونية بحكم واقع الأمور وذلك عن طريق العمل الخاص، واتساع هذا العمل على النحو الذي يتخطى ما هو حاصل في الملكيات الصغيرة الخاصة، دونما أي تغيير في قانون الملكية: إنه حل يقع في منتصف الطريق بين نموذج الإصلاح الصيني القائم على العمل الخاص من ناحية، وسستام تقييد هذا العمل في ظل خروتشيف وبريجينيف، من ناحية ثانية.

ويقدّر خوريس ميدفيديف صاحب أفضل دراسة وضعت حتى يومنا هذا عن الزراعة السوفياتية، أن 30% من العمل الزراعي أُنجز في العام 1985 على يد فرق العمل بالتعاقد. وقد قدّر إنتاجها من الحبوب بـ 47,6% ومن الماشية بـ 18,5% ومن بقية الإنتاج الحيواني بـ 40%. غير أنه اعتبر أن التجربة كانت فاشلة من وجهة نظر المردود، عدا أنها عززت بقوة عدم المساواة في الريف[8].

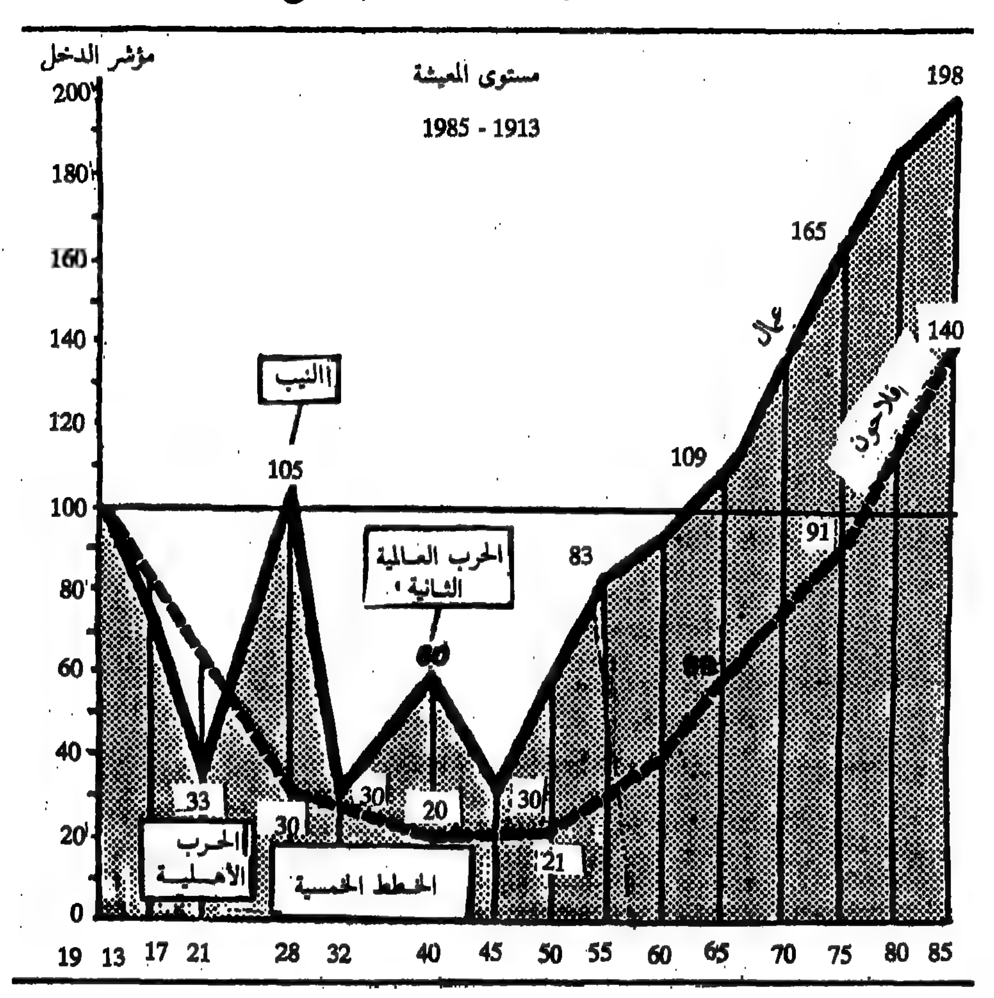
ويُفترض بالبيريسترويكا على نحول أشمل أن تقلص، ما لم تستطع أن تمتص، التفاوت الأساسي الحاصل بين الصناعة من ناحية والزراعة والخدمات من ناحية ثانية؛ هذا التفاوت الذي ميّز تطور الاقتصاد السوفياتي منذ الخطة الخمسية الأولى وكبّد الطبقة العاملة والفلاحين تضحيات جسيمة - كان بالإمكان تفاديها - برزت في شكل تدنٍ في مستوى الاستهلاك. الأمر الذي آل إلى تدنٍ عام في إنتاجية العمل يفوق الحد الذي كان في الإمكان بلوغه فيما لو اتُّبع توزيع الموارد المتوافرة بشكل أكثر توازناً. لقد عرف الفلاحون منذ زمن طويل مستوى استهلاك أشد انخفاضاً من مستوى استهلاك الطبقة العاملة، الأمر الذي أدى إلى إنتاجية عملٍ شديدة التدني في الريف، مما هي عليه في الوسط المديني، كما يبين الرسم البياني التالي:

---

(8) خوريس ميدفيديف، الزراعة السوفياتية، ص. 353 - 358.

رسم بياني رقم (2)

تطور الأجر الفعلي للعامل والدخل الفعلي للفلاح[9]



اعتبرت سنة 1913 سنة الأساس. ولا يأخذ هذا الحساب بعين الاعتبار المنافع المجانية التي يوفرها المجتمع.

أما الطابع الأكثر جرأة لإدخال الملكية الخاصة فيظهر في مجال الخدمات. وهو الطابع الذي اعتُمد على سبيل الاختبار في جمهورية استونيا الاشتراكية السوفياتية.

(9) جوفان بابليفسكي، مستوى المعيشة في الاتحاد السوفياتي.

وبحسب مقالة ظهرت في الأزفستيا في 19 آب/أغسطس 1985 يبدو قطاع خدمات التصليحات في الاتحاد السوفياتي اليوم القطاع الأقل قدرة على تلبية حاجات السكان. فثمة سبعة عشر إلى عشرين مليون عامل تصليحات في السوق السوداء يقومون بأعمال إضافية إلى جانب «استخدامهم الرسمي» في قطاع الدولة، الذي يعاني هذا الآخر بالطبع من تغيّب عماله ومن سرقة موارده[10].

وفي تالين،في جمهورية استونيا، قامت شركة إصلاح أجهزة الراديو والتلفزة المسماة الكترون بتأجير أحد مشاغلها إلى فريق من التقنيين لقاء أجر شهري مقداره ستمائة وخمسين روبلاً لكل تقني. ويُفترض بهؤلاء التقنيين أن يدفعوا علاوة على ذلك تكاليف المواد والكهرباء والتدفئة، الخ.. مقابل ذلك بإمكانهم أن يطلبوا ما يرتأونه من الزبائن كبدل لأعمال التصليحات التي يقومون بها. فيخضع هذا البدل بالتالي للعبة العرض والطلب. ويحتفظ التقنيون بـ 70% من المردود، فيما يدفعون 30% منه إلى المنشأة التابعة للدولة كنوع من الضريبة على الأرباح.

بدت النتيجة مدهشة. فالمدة التي على السكان انتظارها لإصلاح أجهزتهم تقلّصت من أسبوعين ـ وتالين كانت صاحبة امتياز في هذا المجال بالمقارنة مع موسكو ولينينغراد اللتين تمتد مدة الانتظار فيهما لوقت أطول بكثير ـ إلى يوم واحد أو يومين اثنين.

فالجهاز المعطل الذي يُودع في الصباح تتم، في غالب الأحيان، إعادته إلى أصحابه في مساء اليوم نفسه بعد إصلاحه. وتحسنت نوعية العمل على نحوٍ ملحوظ، واختفت الرشاوي، كما استقرت الأسعار بسرعة. والواقع أن العرض والطلب توازنا في نقطة جعلت فريق التقنيين يتجه للبحث عن زبائن جدد في الريف بعد أن تم إشباع حاجات تالين بسرعة.

بعد نجاح هذه التجربة، وُضع قانون العمل الخاص الذي صدر في أول أيار/مايو 1987، وهو القانون الذي أعطى أول محتوى ملموس للبيريسترويكا. ويتيح هذا القانون للأفراد

---

(10) يذكر جراك سابير في كتاب هام له بعنوان العمل والعمال في الاتحاد السوفياتي إنه في حقبة أندروبوف، وبغية محاربة التغيب عن العمل ـ الناجم عن شيوع العمل الأسود ـ أكثر مما هو ناجم عن الإدمان على الكحول، كما يؤكد الغورباتشيفيون ـ جرى ما هو أشبه بـ«مطاردة الكمائن» التي لقيت فشلاً ذريعاً. «فإرسال الجنود، في بداية عام 1983، لمراقبة ما إذا كان الأشخاص الذين يؤمون المقاهي ودور السينما، والمسارح ليسوا شغيلة متغيبين عن أعمالهم، قد يكون بمثابة مؤشر. لكن الطريقة التي انتهت إليها هذه الحملة من دون أية نتيجة تبين أيضاً حدود أي عمل إكراهي. حيث أنه لا يمكن تكليف الجنود بمراقبة 128 مليون عامل».

إقامة مشروعات خاصة شرط عدم استخدام عمال مأجورين. ويشير آغانبيغيان إلى أن «السلطات المحلية قد حازت على صلاحيات واسعة لتنظيم العمل الخاص. وشهدنا تطورات ملحوظة حيث قررت هذه السلطات تشجيع العمل الفردي بحماس. وظهرت في طرقات كثيرة من المدن سيارات أجرة خاصة، وجرى تشجيع عمل الأطباء والممرضات الخاص، وهذا ما حصل بالنسبة للمهن الحرفية فضلاً عن حصوله في مروحة واسعة من الخدمات»[11].

فليكن. إذ أن هذا كله يبقى متواضعاً إلى حد بعيد. ففي هذا الصدد تذكر مجلة «بيزنيس ويك» في عددها الصادر في 7 كانون الأول/ ديسمبر 1987 أن ثمة مئتي ألف شخص يعملون، منذ ستة أشهر، في هذه المشروعات الخاصة، فيما تضم ثمانية آلاف تعاونية جديدة ثمانين ألف عضو. وهذه أرقام بسيطة بالنسبة لبلد يبلغ عدد سكانه الناشطين اقتصادياً مئة وخمسة وثلاثين مليون شخص. فضلاً عن ذلك يقدم النموذج المجري مثالاً عن مصاعب توسيع هذا النوع من الإصلاحات ليشمل الصناعة بالمعنى الحرفي للعبارة، باستثناء صناعة الزراعة الغذائية (ماذا يتبقى والحال هذه؟!).

من المفترض أن يفضي توسع إنتاج الكولخوزيين الخاص إلى إتاحة المجال بشكل أساسي أمام توسع المبيعات في الأسواق الكولخوزية داخل المدن الكبرى، فقد بدأت تنتشر هنالك شيئاً فشيئاً بسطات بضائع ونقاط خاصة للبيع كالتي رحنا نشاهدها في المدن الصينية الكبرى مع بدء إصلاحات دينغ هسياوبنغ. وتطول «عقلنة» الزراعة أيضاً السوفخوزات، وهي مزارع الدولة[12] (راجع في هذا الصدد تحقيقاً هاماً نشر في مجلة «بيزنيس ويك» في عددها الصادر في 31 آب/ أغسطس 1987). فحوالي 3% من الإنتاج الزراعي يمكن أن يباع اليوم في السوق «الحرة» من قبل الكولخوزيين والسوفخوزيين، ومن يعمل منهم بإنتاجية أعلى يؤمن مردوداً يزيد بمعدل 50% عن متوسط الأجر الشهري للعامل، الذي يبلغ مئتي روبل، هذا من دون أن يقضي أكثر من يومين في الأسبوع للاهتمام بإنتاجه وبيعه.

والواقع أنه إذا تخطينا لغة الخطابة الدارجة والتوقعات المتعلقة بأهداف بعيدة، فإن طابع البيريسترويكا هذا يشبه إلى حدٍ بعيد تشريع السوق السوداء والعمل غير الشرعي.

---

(11) اغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي المزدوج، ص. 145.

(12) يلغي الإصلاح سستام السعر المحدود بالنسبة لشغيلة السوفخوزات المأجورين (والمدراء)، ويعيد تنظيم هؤلاء الأخيرين في فرق عمل تضم كل منها عشرة أشخاص، ويشركهم في عائدات (منافع) مبيع الإنتاج.

ويستطيع المرء أن يلاحظ هذا الأمر بوضوح من خلال السجال الذي دار بين مجموعة من الاقتصاديين في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1986 ونقلته مجلة كومونيست (العدد 18، 1986) وهو سجال يتعلق بقانون «العمل المهني الفردي». هذا بالإضافة إلى مقالة في الإزفستيا نقلتها داي زايت (15 أيار/ مايو 1987). ولا يقوم المشاركون في هذه المناقشات إلا بتأكيد وقائع أصبحت معروفة.

تغطي الخدمات غير العامة 23,4% من انفاق «القطاع الثالث» الإجمالي، يذهب أكثر من نصفها لتصليحات المساكن وتجهيز البيوت، وتصليح السيارات الخاصة وصيانتها. ويبلغ حساب الحاجات «غير المشبعة» بين خمسة وستة مليارات من الروبلات، أي ما يعادل ثلث هذا الانفاق، فيما يخسر المجتمع السوفياتي سنوياً، بفعل اضطرار السكان للانتظار أو الوقوف في طوابير أمام المتاجر بغية تلبية حاجاتهم، حوالي خمسة وستين مليار ساعة عمل.

غير أنه لا توجد في واقع الأمر «حاجات غير مشبعة» بل حاجات تُشبع من طريق العمل غير الشرعي مقابل رشاوي ضخمة وتكاليف (في الوقت والمال) مذهلة. وهذا ما يسعى اليوم دعاة البيريسترويكا إلى «تطبيعه»، فيؤكد البروفسور ر. ليفسشيتز في هذا الصدد أن التحقيقات السوسيولوجية تبين أن ما لا يقلّ عن خمسين مليون عامل مأجور يرغبون القيام بعمل خاص «إضافي» (ويتحدث الاقتصاديان كوستاكوف وروتغاستر عن سبعة عشرة مليون عامل يقومون بالفعل بأعمال غير شرعية). فالأمر يتعلق بلا جدال بظاهرة «الوظيفة الثانية» الشهيرة، المنتشرة على نحو خاص في المجر وبولندا ويوغوسلافيا، والتي تتيح للعمال الذين يتقاضون أجوراً منخفضة جداً أن يؤمنوا معاشهم بطريقة أو بأخرى.

لكن القانونيين والاقتصاديين لا يحدّدون إلى أي مدى تجري تلبية مستلزمات هذه «الوظيفة الثانية» (التي تفترض أن يكون يوم العمل من اثنتي عشرة ساعة أو أكثر) على حساب مردودية «الوظيفة الأولى»، لا بل على حساب مجرد التواجد فيها، الأمر الذي يُضعف بالتالي من فعالية الحملة من أجل «حفز الانضباطية في العمل»، وهي الحملة التي يقودها فريق غورباتشيف بالذات[13].

---

(13) لا تصمد الأطروحة التي يدافع عنها الاقتصادي لوتشينا في هذا السجال، وهي الأطروحة القائلة بأن للإنتاج السلعي الصغير «داخل الاقتصاد الاشتراكي» يفقد «بفعل ذلك» طابعه الخاص، من الناحية النظرية. فيما لم يكن ثمة طابع خاص للعمل ليس ثمة طابع سلعي للعمل. وبالنسبة لماركس هذان المفهومان متلازمان بالضرورة.

بمقدورنا أن نراهن، إذن، على بقاء «التخصيص الشرعي» متوقفاً على وجه الإجمال على قطاع الحرفيين/ وصغار التجار من السكان. وإنه لن يطول إلا أقلية ضئيلة من المأجورين، ولن يسهم إلا بنسبة مئوية محدودة من الدخل الوطني، ولن يبلغ اتساع سياسة «النيب» في ظل لينين، ولن يؤدي إلى إعادة الرأسمالية، بالرغم من كل مخاوف النقاد «اليساريين»، وكل آمال المتملقين لغورباتشيف من البورجوازيين.

والواقع أن ثلاثين فرعاً للعمل الخاص من تلك التي تم تشريعها في قانون 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1986 قد حُدِّدت بشكل صارم في المجال الحرفي/التجاري وفي بعض نشاطات الخدمات. فيجري التساهل مع العمل الخاص للإسكافيين وسائقي سيارات الأجرة وأصحاب المطاعم والمقاهي والمترجمين والموسيقيين، وينطبق الأمر على عمل الأطباء باستثناء العاملين منهم في بعض الفروع في هذا المجال[14]، فيما يُحظَّر الإنتاج الخاص للفرو والحلي والماس والأسلحة على أنواعها والتعليم والتسلية العامة ونوادي اللعب والحمامات ومراكز السونا وإنتاج المواد التجميلية والناسخات الفوتوغرافية وما شابهها[15] (من دون أن يحظَّر استخدامها فيما لو تم الحصول عليها بشكل شرعي).

وبحسب المعلومات التي نشرتها المجلة الأسبوعية داي زايت (في 15 أيار/ مايو 1987) فإن غالبية هؤوء الحرفيين/ التجار هم من أصحاب المداخيل الصغيرة التي تبلغ بالنسبة للعائلة الواحدة ضعف أو ثلاثة أضعاف أجر العامل المتوسط، وهي أدنى بكثير من مداخيل فرسان سوق العمل غير الشرعي والسوق السوداء الذين يتكاثرون كالجراد في المجتمع السوفياتي. هذا إذا لم نأت على ذكر الوسطاء غير الشرعيين، والوسطاء الفاسدين والمفسدين الذين يكسبون آلافاً، لا بل عشرات الآلاف من الروبلات شهرياً. وفضلاً عن ذلك يدفع أصحاب المداخيل الصغيرة ضرائب عالية، تصل إلى 50% وما فوق من عائداتهم، فيما لا يدفع التجار الغشاشون أية ضريبة بالطبع.

إن غورباتشيف لا ينوي حقاً، والحال هذه، توطيد «الرأسمالية» (Das kapitalism)[*] كما تستنتج «بيزنيس ويك» بكثير من التسرّع (13 تموز/ يوليو 1987).

---

(14) تقدم الصنداي تايمز، 12 تموز/يوليو 1987، تفاصيل مهمة حول ظهور المستشفيات الخاصة في موسكو، حيث تبلغ التعريفة سبعة أضعاف تعريفة المستشفيات العامة.

(15) نيو زورشر زايتونغ (Neue Zürcher Zeitung)، 26 - 27 حزيران/يونيو 1987.

(*) بالألمانية في الأصل. (م.)

هذا لا يمنع أن تكون الأسعار المعمول بها في القطاع الخاص باهظة جداً. فالعشاء لشخصين في مطعم خاص (Kropotkinskaya) في موسكو تصل كلفته إلى مئة دولار تقريباً (حوالي 550 فرنكاً فرنسياً، أو 80 روبلاً، أي ما يعادل 40% من متوسط الأجر الشهري للعامل. ويباع زوج بنطال الجينز المنتج محلياً بالسعر نفسه في المتجر الخاص. وكلها أمور لا تعني جماهير الشغيلة التي تجد نفسها بمواجهة قطاع تجاري محرَّم عليها. وهو قطاع يشرِّع التفاوت المقنَّن ويعزّزه على المستوى الرسمي، فضلاً عن تشريع السوق السوداء وتعزيزها.

وقامت احتجاجات عديدة على الأرباح الضخمة التي يحققها المنتجون في القطاع الخاص، فضلاً عن المطالبة بوضع رسوم أكثر صرامة (وأكثر تصاعداً) على المداخيل.

من هذا المنظور بالذات بمقدورنا أن نضع إصبعنا على علم اجتماع البيريسترويكا. فالأنتليجنسيا وكتلة البيروقراطية الوسطى والدنيا كانت مستاءة من سستام التوزيع الذي لا يؤمن لها الحصول على المكاسب الضخمة نفسها الموفَّرة للنوموكلاتورا (وهي المكاسب العينية التي يجنيها رجالات قمة البيروقراطية على شكل منتوجات كماليّة) مما يدفعها إلى التموّن من السوق السوداء و«الرمادية»، بفعل إوالات شاقة عشوائية تتطلب الكثير من الوقت. فهي تدعم بحماس التوسيع الشرعي لإوالات السوق التي تتفق مع حاجاتها وإمكاناتها المالية (ومداخيلها الشرعية وغير الشرعية) كل الاتفاق. فالبيريسترويكا تلقى الدعم الأكبر في صفوف هذه الشرائح من البيروقراطية[16].

أما مدراء المنشآت فهم أكثر تحفظاً بكثير إزاء البيريسترويكا إما لأنهم لا يريدون المخاطرة بمداخيلهم الفردية، وإما لأنهم يعتقدون أن بيروقراطية الدولة سوف تستمر بوضع يدها على منشآتهم بالرغم من كل التطمينات التي يقدمها غورباتشيف. وعلى هذا النحو بيَّن استفتاء للرأي نظمه المعهد الاقتصادي في فرع الأورال التاسع لأكاديمية العلوم، وهو استفتاء توجه إلى مدراء المنشآت في سفردلوفسك، أن ثلاثة أرباع المدراء مقتنعون بأن الوزراء لن يتخلوا عن إشرافهم الإداري على المنشآت في الخطة الخمسية القادمة وأن الأرقام التي تحددها خطط الإنتاج سوف تبقى توجيهات مُلزِمة؛ وثمة 7% فقط من المدراء واثقون من أن ضمانات

(16) حول دور السيارة ـ العربة الخاصة في تغيير تطلعات (وايديولوجية) الشرائح الوسطى من البيروقراطية، أنظر مارتن ولكر، يقظة العملاق، ص. 74 - 76، ودايفيد ك. ويلس، امتيازات النوموكلاتورا، الفصل السابع، وثمة اليوم حوالي 12 مليون سيارة خاصة في الاتحاد السوفياتي.

الاستقلالية المالية للمنشآت كما يعكسها القانون سوف تُحترم؛ فيما لا يعتقد نصف المدراء في أن التمويل الذاتي سوف يسمح بتحقيق أهداف البيريسترويكا[17].

يسعى غورباتشيف بالمقابل إلى إلغاء الدعم عن بعض السلع الأساسية لا بل عن بعض الخدمات العامة. والواقع أن هذا الدعم ينوء بثقله على ميزانية الاتحاد السوفياتي، حيث تتراوح نسبته بين 20% و 25% من الإنفاق العام. وبحسب أغانبيغيان تبلغ هذه الإعانات ـ من اللحوم والألبان فقط ـ حوالي 50 مليار روبل في العام الواحد. فعلى كل كلغ واحد يباع من اللحم في تجارة المفرق التابعة للدولة بسعر وسطي يبلغ مئة وثمانين كوبيكاً تنفق الدولة حوالي 3 روبلات على دعمه. وتنفق أيضاً على كل ليتر واحد يُباع من الحليب بثلاثين كوبيكاً كسعر متوسط حوالي 25 كوبيكاً للدعم. هذا وتتخطى الأسعار في أسواق الكولخوزات أسعار متاجر الدولة بمرتين ونصف إلى ثلاث مرات[18].

لقد استعاد غورباتشيف هذه الحجة بحماس في خطاب مورمانسك في أول تشرين الثاني/ نوفمبر 1996. غير أنه كان من الرعونة بمكان بحيث قارن متوسط سعر اللحم الذي يستهلكه الفرد السوفياتي في العام الواحد بسعر زوج حذاء نسائي شتوي ـ وبسعر اللحم في أوروبا الغربية، علماً أنه تنبّه تماماً لعدم الانجرار إلى مقارنة سعر زوج الحذاء الشتوي في الاتحاد السوفياتي بسعره في الغرب. ذلك أن هذه المقارنة ستكشف على الفور عن أنه إذا كانت الدولة تقوم بدعم أسعار المواد الغذائية فبمقدورها أن تعوض ذلك إلى حد بعيد بأن تفرض على أسعار المنتوجات الصناعية الاستهلاكية «ضريبة باهظة على أرقام الأعمال (أي الرسوم المفروضة على القيمة المضافة (TVA). ولمعرفة ما إذا كانت الموازنة السوفياتية تنمّي الاستهلاك الشعبي أو تقلصه. بصورة إجمالية من المفترض مقارنة مجموع إعانات الدولة بمجموع الضرائب المباشرة. وبرأينا أن الثانية تتخطى الأولى إلى حدٍ بعيد حتى لو لم نأخذ المنتوجات الكمالية بالاعتبار.

إن إلغاء الدعم يهدد إذن بتقليص القوة الشرائية للأجور، وبشكل خاص أجور الحد الأدنى. صحيح أن آغانبيغيان يضيف أنه: «ينبغي في اقتصادنا الاشتراكي تعويض المستهلكين عن أية زيادة هامة في أسعار منتوجات المفرّق تعويضاً كاملاً (. . .) فعندما ألغينا، بعد الحرب، بطاقات الإعاشة وزدنا أسعار منتوجات المفرّق قمنا بإدخال سياسة إعانة

(17) أنباء موسكو، 8 كانون الثاني/يناير 1989.

(18) اغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 200.

أسميناها «دعم الرغيف» التي تُعطى كعلاوة على الأجر. وهكذا من المفترض أن نتبنّى سياسة دعم مشابهة عندما نزيد أسعار اللحوم والألبان. وفي الوقت نفسه يمكن تخفيض أسعار المنتوجات الاستهلاكية الأخرى»[19].

فليكن. غير أن العمال السوفيات يبدون قلقين بهذا الصدد، أي أنهم يشكّون في أن يكون التعويض الممنوح موازياً لارتفاع مستوى المعيشة، ويتعزّز هذا القلق بفعل الايحاءات المتزايدة في الصحف حول إمكانية إلغاء الإعانة عن إيجارات المساكن فضلاً عن الايحاءات حول الاكلاف المخيفة التي ستُنفَقُ على الطبابة المجانية. وتبعاً للمجلة الأسبوعية البريطانية ذي أيسرفور (28 حزيران/ يونيو 1987) فإن غورباتشيف قد قرر توسيع سياسة إلغاء الدعم لتشمل الايجارات أيضاً[20].

■ صعوبات الإصلاح ونجاحاته الجزئية

إن «حقيقة الأسعار» هذه، والتي أصبحت أكثر اتساعاً من أي وقت مضى لا تتلاءم فقط مع مصالح اجتماعية محددة، بل إنها ذات بعد اقتصادي أيضاً يتمثل في توسيع لعبة الإوالات السلعية في إطار الاقتصاد القائم على التأميم والتخطيط. فقد بدأ العمل منذ أول كانون الثاني/ يناير 1988 بسستام جديد للإدارة والمسؤولية المالية في المنشآت (إدارة ذاتية مالية). وهذا هو بيت القصيد في البيريسترويكا في واقع الأمر، مع العلم أنه يُواجَه حتى اللحظة الراهنة بمقاومة عنيدة، سواء من جانب بيروقراطيي الغوسبلان(*)، والوزراء أم من جانب جزء من مديري المنشآت الأكثر محافظة والأقل ثقافة. والحال أن هذا السستام ينمّي استقلالية ملاك الإدارة في ثماني وأربعين منشأة سوفياتية كما يعزّز في الوقت نفسه المخاطر التي يواجهها هذا الملاك الذي أصبح من اليوم وصاعداً عرضة لخطر الإفلاس - على غرار ما حدث في الصين الشعبية ويوغوسلافيا - إذا ما واصل العمل بخسارة على امتداد فترة زمنية طويلة، أي من دون أن يتمكن من الحصول بشكل آلي على قرض مصرفي كما جرت عليه الأمور في السابق[21].

---

(19) اغانبيغيان، المرجع السابق، ص. 201.

(20) وقد وصلت أكلاف الدولة لإعادة «تطبيع» الإجراءات الأمنية في المراكز النووية بعد كارثة تشيرنوبيل، كذلك، إلى مليارات الدولارات (بالروبل) بحسب لوموند، 24 نيسان/أبريل 1987.

(21) حتى لو لم يكن هناك (حتى الآن) أحكام تقضي بتفليس بعض المنشآت السوفياتية، يمكن ذكر حالتي الإتحاد الصناعي الغذائي، في أورسدون (جمهورية اوسيتي المستقلة في الشمال) الذي يستخدم خمسمائة شخص، وتروست البناء في لينينغراد، اللذين أعلن إفلاسهما عملياً (ماري انياس كروسينيه، «كيف يمكن إنقاذ المنشآت السوفياتية الواقعة تحت عجز» في **Le Courrier des pays de L'Est**، تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

(*) الغوسبلان هي لجنة خطة الدولة (م.)

مقابل هذه المخاطر المتنامية، بمقدور هذه المنشآت أن تحتفظ بحصة كبيرة من الأرباح في حال «نجاح» مشروعاتها بحيث أن جزءاً من هذه الحصة يمكن أو يوزّع على هذا الملاك في شكل إعانات، ومن ضمن هذا الملاك أيضاً ـ وبشكل خاص؟ ـ ملاك الإدارة.

غير أن المسألة التي ما زال يكتنفها الغموض إلى حد بعيد هي المجالات التي ستطاولها سياسة «حقيقة الأسعار» هذه. فلا يبدو، حتى اللحظة الراهنة، أن هنالك نية لإلغاء الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية، ولا ثمة قرار بإلغاء الدعم عن أسعار المواد الأولية والآلات التجهيزية. ولكن بما أن المنشآت لا تملك حرية التفاوض حول أسعار «الداخل» Input فإن حريتها في تقرير أسعار «الخارج» Output تبقى محدودة جداً. وهكذا يُختزل الخطاب حول «إشتراكية السوق» إلى مخرطة لولبية. وذلك على حساب الاستهلاك ومن أجل حفز الاستثمارات (وتشجيع «الانتاجوية» Productirisme العمال). أي أنه يُختزل إلى إحدى المنوّعات السوفياتية لسياسة التقشف.

صحيح أن الأسعار المحدَّدة من قبل السلطات المركزية سوف يتقلص عددها بشكل تعسفي. وهذا ما ينطبق حتى اليوم على حوالي مئتي ألف منتوج[22]. أما من الآن فصاعداً فإنه لن يطاول إلا حوالي ألف مادة أولية وسلعة إنتاجية أساسية. غير ان كلفة هذه المواد، ولهذا السبب بالذات، تدخل في سعر كلفة المنتوجات الصناعية كلها عملياً، فيتقلص حينذاك إلى حدٍ بعيد هامش «حرية الاختيار» لدى مديري المنشآت.

ويعلّق أغانبيغيان، علاوة على ذلك، أهمية كبرى على ما يسميه «الإستعاضة عن التموّن المادي والتقني بتجارة الجملة» داخل الصناعة المؤممة، أي أن تحل هذه التجارة محل سياسة منح وسائل الإنتاج بشكل مباشر وممركز[23]. وهذا يعني أن العلاقات القائمة على مبدأ «المموّنين/ الزبائن» سوف تتسع لتشمل الصناعة أيضاً. لكن ثمة ما يعاكس «تجارة الجملة» هذه ـ التي أصبحت تمثّل، تبعاً للمصادر الرسمية، نسبة 50% من العلاقات القائمة بين المنشآت ـ وهي «طلبات الدولة» ذات الأولوية، والتي تساوي أو تتخطى طاقة المنشآت على الإنتاج الكلي[24].

---

(22) حسب المصدر المذكور في الهامش السابق خسرت 24 ألف منشأة سوفياتية 12 مليارأ من الروبلات عام 1987. ينبغي مع ذلك مقارنة هذا الرقم بالرقم 190 مليار روبل الذي يعبِّر عن قيمة الأرباح التي تحققها المنشآت بمجملها.

(23) اغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوفياتي المزدوج، ص. 129.

(24) البرافدا، 17 تشرين الأول/أكتوبر 1988؛ وجيرار دوشني «إصلاحا غورباتشيف الاقتصاديان» في بوڤوار، العدد 45، ص. 37 - 38.

وفي الوقت نفسه، تضاعف الدولة ـ أي الهيئات المركزية ـ من إوالات الرقابة، «كالرقابة على النوعية»، التي لا يملك مديرو المنشآت، هذا من دون أن نذكر المُلاك، أي سلطة عليها. والأسوأ من ذلك هو أن الدولة تخلق بنىً جديدة شديدة المركزية في بعض الأحيان، مثل لجنة الدولة الزراعية ـ الصناعية (غوساغروبوم) التي تدمج بين وزارات فيدرالية عديدة وهيئات مختلفة. ويعتبر ألان جيرو أن الاتحادات الزراعية ـ الصناعية في المقاطعات (RAPO) والغوساغروبوم كانت عبارة عن مشروعات فاشلة[25].

لقد شُكلت وزارات عليا أخرى على مستوى الصناعة أيضاً، وتحديداً في مجال صناعة الآلات وقطاع الطاقة. فيما تم تحديد استقلالية القرار على مستوى المنشآت الفردية بشكل واسع لناحية الابتكار التكنولوجي، حيث كان السعي منصباً على خلق «إتحادات مركّبة للأبحاث وللإنتاج» وهي التي ستقع على عاتقها مهمة الابتكار التكنولوجي[26].

والواقع أننا لا زلنا في إطار سستام هجين، شديد البعد عما يمكن تسميته بـ «اقتصاد السوق» الذي يتمتع بحد أدنى من التماسك. زد على ذلك تلك الغيمة المثيرة للقلق التي تظلّل البيريسترويكا وهي حبلى برذاذ البطالة بفعل سياسة العقلنة والمردودية ـ إنها لغيمة كثيفة تنذر بعاصفة اجتماعية (سنعود لطرح موضوعها في الفصل الثاني عشر).

هذا ولدى بيروقراطيي المنشآت الإداريين مصلحة مادية في معارضة العقلنة ما إن تبدأ بتهديد عائداتهم. ويلخّص يوري بتروف سكرتير الحزب الشيوعي في سفردلوفسك هذا التناقض بإيجاز على الشكل التالي: «ليست الاجراءات السياسية والإدارية بكافية خاصة عندما تؤثر الحوافز الاقتصادية بالاتجاه المعاكس (. . .) فما هو حسن بالنسبة للمستهلك وبالتالي للدولة هو حسن من وجهة نظر المنتج (. . .) لقد تبين لنا حتى الآن أن مصنع [سفردلوفسك] يمكن أن يصنع أنابيب تضاهي أفضل الأنابيب المنتجة عالمياً. وذلك من دون أن يُعاد تجهيز هذا المصنع أو تُجرى عليه أية تغييرات، لكنه إذا ما قام بصنعها فسوق تتقلص معايير الحجم (التي تحدِّد مقدار إعانات الدولة) وتنخفض بالتالي المبالغ لتي تُدفع كحوافز»[27].

---

(25) ألين جيرو، «الصناعة الزراعية السوڤياتية: التجديد والمحافظة». في Le Courrier des pays de L'Est، حزيران/يونيو 1988. ولقد قررت اللجنة المركزية في اجتماعها في آذار/مارس 1989 إلغاء الغوساغروبوم.

(26) اغانبيغيان، البيريسترويكا: التحدي السوڤياتي المزدوج، ص. 100؛ ومارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 64 - 65.

(27) البراڤدا، 2 آذار/مارس 1986.

وفيما خصّ بيروقراطيّي المركز - الذين شبههم أحد النقاد السوفيات بشخصية خيالية طريفة قام بابتداعها وأطلق عليها اسم السيد أكس. واي. زد. (نسبة إلى اكس ايغريكوفتش زيتوف) - فإنهم يسعون جهدهم لابتداع مبررات للـ «التنسيق» و«التوجيهات» و«الإشراف» للتمسك بالوظيفة أي بالراتب[28]، خاصة وأن أغانبيغيان قد أطلق بتهور إشاعة تقول إن مئة مليون موظّف سوف يسرَّحون من أعمالهم أو يُنقلون منها أو يحالون على المعاش.

ما هي فعالية هذه الإجراءات عملياً؟ يبدو أنه بمقدورنا أن نذكر تجربة واحدة ناجحة، وهي تجربة صناعة البناء. فقد أتاحت هذه الصناعة المجال أمام تنفيذ أهداف خطة تطوير المسكن التي من المفترض أن توفر عشرين متراً مربعاً لكل عائلة سوفياتية في العام 2000 بالمقارنة مع أربعة عشر متراً ونصف في العام 1986[29].

ويحسب كاتي روسيليه فإن هناك إجراءات جذرية تسير باتجاه اللامركزية في موسكو فضلاً عن اندماجات بين منشآت عديدة على المستوى المحلي سمحت بتغيير صورة الوضع. وكانت قد اتضحت ضرورة هذه الإجراءات بعد انقضاء سنوات من الركود على مستوى مردودية التوظيفات ومدة تنفيذ المشروع[30]، حيث تبَيّنَ أن 10% فقط من فرق العمل تحصل على المواد اللازمة لها ضمن المهلة المفترضة، فيما تتأخر بالنسبة لـ 42% منها بمعدل يومين أو ثلاثة أيام، وتتأخر أكثر من ذلك بالنسبة لـ 48%، الأمر الذي يجعل «الخسارة التي كان يمكن أن تتحقق كربح» بقيمة خمسة مليارات من الروبلات في العام الواحد. وثمة تشريع جديد معمول به منذ كانون الأول/ ديسمبر 1986، ينص على فرض غرامات معينة، تسمّى غرامات التأخر، على المسؤولين عن الورش والمسؤولين عن إنجاز المهام. أما الأرباح التي تتحقق بفعل تنفيذ المشروع قبل المهلة المعطاة فيجري تقاسمها بين المنشأتين.

غير أن «القنوات الموازية»، أي مبادرات البناء المستقلة من جانب المنشآت والوحدات الأصغر (المحترفات، فرق العمل)، فهي التي تشهد بشكل خاص توسعاً سريعاً. ففي

---

(28) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 253.

(29) يتطلب تحقيق هذا الهدف بناء أكثر من أربعين مليون شقة حتى العام 2000، أي ما يعادل حوالي مليونين ونصف مليون شقة في العام الواحد كحد وسطي. وفي عام 1987 تم بناء مليونين وثلاثمائة ألف شقة، وازدادت وتيرة البناء السنوي بمعدل 20% قياساً لما قبل 1985. غير ان النوعية تبقى ضعيفة المناعة وبالأخص في مجالي صناعة الرصاص والتلبيس. ويحسب يوري باتالنينج، رئيس لجنة الدولة للبناء، فإن نسبة 40% من تجهيزات الرصاص سوف توفرها منشآت صناعة الدفاع، من الآن حتى عام 1995 (نوفوستي، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1988).

(30) كاتي روسيليه، في Le Courrier des pays de L'Est أيلول/سبتمبر 1987.

العام 1985 أنجزت هذه المنشآت ما نسبته 11% من أعمال البناء، وسرعان ما ارتفع اسهامها إلى 20%. فالأمر يتعلق هنا مرة ثانية بتشريع «الساباسنيكي» Sabasniki، أي عمل الشغيلة غير الشرعي لقاء أجور مرتفعة لكن باستخدام مواد ومعدات سرقت من المشاغل الشرعية(31). والحال أن الضمان الاجتماعي لهؤلاء «الشغيلة غير الشرعيين» المصرَّح لهم بالعمل قانونياً، فضلاً عن مراعاة شروطهم الصحية وضمان العمل لهم ـ كلها أمور لم ينصّ عليها مرسوم 15 أيار/ مايو 1986 (الذي دعمته النقابات، الأمر الذي يضع علامة استفهام كبيرة حول هذه النقابات!).

والواقع أن مثال البناء معبِّرٌ واستثنائي في آن. إنه استثنائي لكونه يتعلق بقطاع ذي «كثافة رأسمال» منخفضة (حيث يهيمن العمل اليدوي، إذ يبلغ عدد عمال البناء اثنا عشر مليوناً) يشتغل بنسبة هامة من أجل القطاع الخاص (22% من ورش المساكن في المدن و 7% من ورش المساكن في الريف تنتمي إلى هذا القطاع. أما البناء الصناعي والزراعي فهو ينتمي بطبيعة الحال إلى القطاع العام بشكل شبه حصري)، وهذا ما يبدو مُفارِقاً بالنسبة للصناعة بمجملها. وهو أمر معبر لأن المحصِّلة هي نتاج دمج «المصلحة المادية» بتشريع الممارسات غير الشرعية، وبالنمو الهائل في التوظيفات. ومرة أخرى «وحدها النتيجة المادية هي التي تؤخذ بالاعتبار» (أي عدد المباني المنجزة)، فالحساب الفعلي «للمردودية» ـ هذا إذا لم نذكر حساب «التكاليف/الأرباح الاجتماعية الاجمالية» ـ أمر شبه مستحيل.

إن حالة صناعة البناء تُبرِزُ بوضوح المفاعيل الاجتماعية للبيريسترويكا، التي كانت واضحة أصلاً من حيث دعم الأسعار وحلّ جهاز غوسبلان والوزراء (لقد هدَّد غورباتشيف بصرف نصف العاملين في هذا الملاك!)، فتضررت مصالح اجتماعية واسعة النطاق ولم يقتصر هذا الضرر على مصالح الفئة التي تسمّى وسيطة من البيروقراطية، بل طاول أيضاً، وبشكل خاص، مصالح الأغلبية الساحقة من الطبقة العاملة.

سوف تُعوَّض زيادة الأسعار الناجمة عن إلغاء الإعانات المالية برفع التقديمات الاجتماعية والأجور المنخفضة، علماً أن هذه التحسينات لن تطول غالبية المأجورين. فالأجور المرتفعة التي يتمتع بها «العمال غير الشرعيين» المصرَّح لهم بالعمل رسمياً من شأنها أن تفضي إلى تسريع معمّم لوتائر العمل وإلى تقليص العلاوات التي يستفيد منها الجميع رجالاً

(31) إن توزُّع منشآت البناء يرتبط بظاهرة «الإقطاعية» في الاقتصاد والتي أشرنا إليها في الفصل الثالث من هذا الكتاب. وينطبق هذا الأمر على ثلاثمائة وعشرين ألف مشغل مختلف حتى عام 1986، وتتحدث كاتي روسيليه عن «تفريغ قطاعي مفرط». أنظر بوجه خاص بهذا الصدد دايفيد، آ. ديكر، عملية الاستثمار في الاتحاد السوفياتي ص. 27، 29، 30، 38 وما يليها.

ونساءً. بل إن من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معايير المردود، على حساب جماهير العمال والعاملات. إن تدهور شروط الضمان والحماية سوف تكون لها آثارها السلبية على مجموع اليد العاملة.

وهكذا يصبح الإستنتاج التالي بديهياً: إن البيريسترويكا لن تعود بالنفع على جماهير الشغيلة في الاتحاد السوفياتي، على الأقل في مرحلتها الأولى. فينبغي إذن أن تتجرع الجماهير هذا الدواء المرّ عبر إغرائها بالتغييرات السياسية. وبمعزل عن أي اعتبار آخر، وبمعزل عن الصلة القائمة ظاهرياً بين «إعادة البناء الاقتصادي» و«الشفافية الاقتصادية»، وبالتالي «الشفافية بشكل عام»، هذا هو الدافع الأساسي الذي يجعل البيريسترويكا - وهي الهدف الأساسي لغورباتشيف - تستدعي الغلاسنوست التي تصبح الوسيلة الأساسية لبلوغ هذا الهدف، فإن لم تبلغه تكون قد جعلته مقبولاً من جانب الأكثرية.

بالنسبة للطبقة العاملة ليس ثمة ما يوازي البيريسترويكا إلا عملية إضفاء الديموقراطية على هيئات الإدارة على مستوى المنشآت. من هنا جاء القرار بانتخاب المديرين من قبل المُلّاك، كل خمس سنوات، من خلال لائحة مرشحين يقدمها الحزب، وتحتفظ الدولة بحق نقضها. هذا القرار يضفي في الواقع مزيداً من الشرعية على المديرين، من دون أن يرسي إشرافاً عمالياً حقيقياً، ناهيك بالإدارة العمالية الفعلية.

لقد فهمت ت. زاسلافسكايا هذا الأمر منذ فترة مبكرة جداً وتقدمت باقتراح حوله، علماً أنها غلّفت اقتراحها بلغة سوسيولوجية جوفاء تتميز بالحذر والغموض. فقد اعتبرت أن إعادة البناء تفترض تمفصلاً ديموقراطياً «لمصالح المجموعات»: «ضمن هذه الشروط، من المهمّ جداً أن تمتلك المجموعات فرصاً حقيقية، وبشكل متساوٍ، للتعبير علانية عن مصالحها وإيضاحها والدفاع عنها على أعلى مستويات الإدارة، وتلقّي إجابات واضحة ومحددة عن التماساتها ومطالبها»[32]. واضح إذن أنه ليس وارداً أن يمتلك الشغيلة سلطة فرض مصلحتهم الجماعية.

ضمن هذه الشروط، وبعد ابداء اهتمام أولي بانتخاب كلٍ من المديرين و«مجلس الشغيلة التعاوني»[33]، عاد التشكيك سريعاً ليجتاح الوسط العمالي. وبقي الهم الطاغي هو

---

(32) ت. زارسلافسكايا، في سوفياتسكايا كولتورا، 23 كانون الثاني/يناير 1986، كما يوردها ديف موراركا، غورباتشيف، ص 233.

(33) حصل بالفعل كونفرنس وطني للعشرات من هذه المجالس، وانعقد بشكل عفوي بدعوة من ممثلي هذه الأخيرة.

ارتفاع الأسعار[34] بما يولده من استياء في صفوف العمّال، وصعوبات في التموّن، وخوف من البطالة وإلغاء الدعم عن الخدمات الإجتماعية والمواد الغذائية الأساسية.

أجبر هذا الوضع فريق غورباتشيف على إحداث تحوّل كلي باتجاه إعطاء الأولوية للتوظيف والنمو. فللمرّة الأولى منذ بداية التصنيع المتسارع تتوقع الخطة الخمسية لعام 1989 تطوراً أكثر تسارعاً في صناعة المواد الاستهلاكية وصناعة وسائل الإنتاج وقطاع الدفاع الوطني. أما الاستهلاك الشعبي فينبغي أن يتطور بسرعة أكبر من التوظيفات بمجملها[35].

هل ثمة صلة أكثر عمقاً وأكثر عضوية بين البيريسترويكا والنضال ضد البيروقراطية؟ هناك قناعة صادقة بوجود هذه الصلة لدى أغلبية الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخين «الليبراليين»، بمن فيهم بعض الاشتراكيين والشيوعيين «اليساريين» (علماً أنهم يبدون حذراً «يفيض بهذا الصدد، عن حذر زملائهم «الليبراليين») ويُعتبر الاقتصادي المجري الأكثر شهرة، كورناي، أحد أبرز المدافعين عن هذه الأطروحة[36]. أما تعليل هذه الأطروحة فبسيط جداً: لا يمكن لأي إصلاح شامل لسستام التخطيط المركز بيروقراطياً أن يحقق نجاحاً على المدى الطويل ما دامت السلطة السياسية للبيروقراطية قائمة. ولا يمكن كسر السلطة البيروقراطية ألا عبر «آلية ضبط» بديلة، وهي آلية السوق بالذات.

والحال أن ثمة مثالاً تجريبياً يقدم دليلاً عكسياً لهذه الأطروحة، وهو مثال «اقتصاد السوق» في يوغوسلافيا[37]. فهو يبيّن بما لا يقبل الشك أنه بإمكان السلطة البيروقراطية أن

---

(34) تذخر الصحافة السوفياتية بشكاوى في هذا الصدد. ففي البرافدا، 25 آب/أغسطس 1988، تؤكد إحدى القارئات في بتروزافودسك أن البطاطا والملفوف والتفاح والمربى قد فُقدت من مخازن الدولة وأنه على المستهلك (والمستهلكة) دفع 25 إلى 70% كنسبة إضافية للحصول على هذه المنتوجات من السوق التعاوني. وبحسب البرافدا في 21 تشرين الثاني 1988، تضاعف المستوى العام للأسعار في السوق الكولخوزي مرتين وسبعة أعشار المرة عن مستوى سعره العام في متاجر الدولة. هذا ووصل سعر بعض المنتوجات إلى خمسة أو ثمانية أضعاف سعرها في هذه المتاجر! وازداد بمعدل 14% بين عامي 1980 و1987. وعلى امتداد أشهر لم يتوفر اللحم والزبدة وحتى البطاطا إلا في هذه الأسواق. وحسب الفاينانشيال تايمز فإن العناية الصحية في القطاع الخاص ـ التي تبدي الانتليجنسيا تعلقاً كبيراً بها ـ تتطلب توفير بدل لكل معاينة قد يصل إلى ستين روبلاً، وهو ما يتخطى الدخل الأسبوعي لعامل يحصل على مرتب مرتفع.

(35) أنظر بوجه خاص الفاينانشيال تايمز، 15 تشرين الثاني 1988؛ والأزفستيا، 28 تشرين الأول 1988؛ وبحسب الأنترناشيونال تريبيون عن مقال في مجلة **Argumenti i Fakti** سوف تطبق بعض التخفيضات في الأسعار بنسبة 10% إلى 20% على بعض المنتوجات النسيجية وبعض الأجهزة المنزلية الكهربائية.

(36) ج. كورناي «سيرورة الإصلاح المجري» «The Hongarian Reform Proass» في مجلة الأدب الاقتصادي، المجلد 24، كانون الأول/ديسمبر 1986.

(37) أنظر كتاب كاترين سماري الهام، السوق ضد الإدارة الذاتية: التجربة اليوغوسلافية.

تتعايش بشكل أو بآخر مع «اقتصاد السوق» نظراً لتفكك السلطة العمالية (الإدارة الذاتية المحدودة على مستوى المنشأة) والانقسام العمالي الذي ينطوي عليه هذا التفكك. ويعبّر الكلام الذي ينتحل صفة العلمية على طريقته عن النيّة من وراء هذه التجزئة (الواعية؟ اللاواعية؟) إذ يقول: إن الطبقة العاملة تتجزأ فجأة إلى مجموعة من «المجموعات».

أما الدليل الثالث فهو الإدارة الذاتية العمالية المركزة والمفصلة ديموقراطياً، والتي تضمنها التعددية السياسية، أي الديموقراطية الاشتراكية[38]. فهناك تعارض وتناقض منطقيان وبديهيان بين الديموقراطية الاشتراكية والإدارة الذاتية العمالية من جهة، و«اقتصاد السوق» من جهة ثانية. وليس بمقدور المدافعين الأكثر ذكاء عن «اقتصاد السوق الاشتراكي» إنكار هذا التعارض بأي شكل من الأشكال[39]. وهنا يكمن الخيار الحقيقي الذي لا نرى ضيراً في تكراره: إنه خيار ذو طبيعة اجتماعية، سياسية، بل أخلاقية - أي أنه خيار طبقي - وليس خياراً تقنياً خالصاً أو خياراً تقنياً بشكل رئيسي.

■ الآفات الجديدة: التضخم والعجز في الميزانية

يتكشّف الطابع الأكاديمي إلى حد ما في هذه السجالات بفعل بروز آفات جديدة في الاقتصاد السوفياتي إثر «إطلاق» سياسة البيريسترويكا بشكل فعلي، وهي آفات تضاف إلى جميع ظواهر سوء اشتغال هذا الاقتصاد التي عيّنها غورباتشيف وأغانبيغيان ومستشاريهما. إنهما آفتا العجز في الميزانية والتضخم المعمّم والمتسارع.

لقد أشار غورباتشيف بالذات إلى خطورة العجز في الميزانية، وعزا هذا العجز إلى أربعة أسباب: النفقات التي تكبّدتها الميزانية بفعل كارثة تشيرنوبيل، وتقلص مداخيل الدولة إثر خفض بيع الفودكا؛ مفاعيل تراجع أسعار الصرف بالنسبة للاتحاد السوفياتي في السوق العالمي (وتحديداً هبوط سعر البترول)، وتكاليف إعادة إعمار أرمينيا، بعد الهزة الأرضية.

هذا التحليل ليس خاطئاً، لكنه يظل ناقصاً إلى حد بعيد. إنه يخفي تحديداً الصلة البنيوية بين العجز في الميزانية وسستام تمويل المشروعات، أي عدد المنشآت المتزايد التي تعمل بخسارة، والاتساع المتزايد في العجز المتراكم في هذه المنشآت. إنه يخفي أيضاً الصلات البنيوية بين هذا العجز والنتائج المنظورة - فضلاً عن تلك التي يمكن توقعها -

---

(38) أنظر مقالنا «دفاعاً عن التخطيط الاشتراكي» في مجلة الأممية الرابعة العدد 25، أيلول/سبتمبر 1987.
(39) أنظر كتاب أليك نوفيه، اقتصاديات الاشتراكية الممكنة.

«لحقيقة الأسعار». إنه يخفي الصلات البنيوية بين تطور «الأسواق الحرة» (التعاونية) وارتفاع الأسعار.

وفي الواقع يعتبر البرفسوران ألباكين وأوتولاتسيس أن الرقم الرسمي المقدَّم حول عجز الميزانية والمحدَّد بستة وثلاثين مليار روبل من قبل وزير المالية غوستيف هو رقم تقديري أقلّ من الواقع. أما هما فيقدّران هذا العجز بحوالي مئة مليار روبل[40]، أي ما يقارب 12% من الدخل الوطني القائم في الاتحاد السوفياتي.

لا فائدة تذكر من التشديد، في هذا السياق، على أن العجز في الميزانية والتضخم يتغذى أحدهما من الآخر ويُطلقان دينامية هي الأخطر في تأثيرها على خفض مستوى معيشة السكان. فضلاً عن ذلك يروح التضخم يتزايد: فالوفرة النسبية لوسائل الدفع تجعل المستهلكين يشترون مباشرة كل ما يتوافر في المتاجر، الأمر الذي يُفاقم نقص المواد، ليس بالنسبة للحاجات فقط، بل وبالأحرى بالنسبة للتداول النقدي.

وقد وضع ألباكين ولاتسيس خطة طوارىء لخفض هذا العجز، تمحورت حول خفض المصروفات العسكرية والإعانات المقدمة للصناعة والزراعة، بالإضافة إلى إعطاء الأولوية في التمويل لبرنامج بناء المساكن من خلال تحريك الموارد الخاصة، وتحديداً تلك الكتلة الضخمة من المدخرات المتوافرة، خدمة لهذه الغاية.

لا بأس أن نكرر أنه ليس ثمة ما يدهشنا في أن يصار في هذه الأيام إلى الإعلان عن العجز في الميزانية وعن التضخم المتسارع في الاتحادالسوفياتي، فالبلد «المنارة» بالنسبة لتجربة البيريسترويكا، هو الصين في حقبة إصلاحات دينغ هسياوبنغ، حيث ظهرت هاتان الآفتان باتساع لا مثيل له، مما أثار قلقاً عميقاً في قمة الحزب الشيوعي الصيني لا بل صدمة حقيقية. وتبقى المسألة التي تزداد أهمية يوماً بعد يوم هي «إعادة الوضع الاقتصادي إلى نصابه الصحيح» في هذا البلد[41].

وتُعبِّر الصين أيضاً عن ظواهر تفاوت، وفوضى، وأزمة اجتماعية يتسبب بها بشكل محتوم أي توسيع لاقتصاد السوق. فسياسية «إغتنوا» الموجَّهة إلى الفلاحين تحثّ هؤلاء على تفضيل زراعات أخرى غير إنتاج مزروعات الحبوب الأساسية، ويتهدد هذا الوضع بمجاعة

---

(40) خبر نقلته DPA - رويتر، 26 كانون الأول/ ديسمبر 1989.
(41) نيو زوورشر زايتونغ، 28 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ لوموند 17 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ ليبراسيون، خبر نقلته رويتر 21 كانون الأول/ديسمبر 1988، إلخ.

حقيقيـة[42]. كما أن «اغتنـوا» الموجَّهـة إلى التعاونيـين والمقاولـين الخاصـين تحثّ هؤلاء عـلى زيـادة استغـلال اليد العـاملة. وهكذا ظهـر عمل الأطفـال على نـطاق واسع[43]، إلى جـانب بعض أصحاب الملايين الذي توليهم الصحافة الغربية اهتماماً كبيراً. أليس ثمـة علاقـة بين هـاتين الظاهرتين؟

إن الاستيـاء الشعبي النـاجم عن هـذا الـوضـع قـد يؤدي إلى الانفجـار. ويعـرف غورباتشيف وفريقه هذا الأمر حق المعرفة، وهذه المعرفة هي التي تجعلهم يشعرون بقلق متزايد عندما يتفحصون دينامية البيريسترويكا في الاتحاد السوفياتي[44].

---

(42) فاينننشيال تايمز، 20 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ ذي ستانـدرد 4 كانـون الثاني/ينـاير 1989. وبحسب المصادر الحكومية، فإن عشرين مليون صيني مهددون بالموت جوعاً خلال شتاء 1988 - 1989؛ فيما ينخفض إنتاج الحبوب منذ عام 1984.

(43) تم كشف تزايد عمـل الأطفال بشكـل خاص في منـطقة الـزانشن (أي المنطقـة الحرة). فثمـة 44 شركة تستخدم أطفالاً مضطرين للعمل 14 ساعة في اليوم بأجور لا تغني من الجوع (شاينا دايلي، 4 آب/اغسطس و27 كانون الأول/ديسمبر 1988).

(44) وحتى أن الأسبوعية الألمانية الليبرالية داي زايت، 25 تشرين الثـاني/نوفمـبر 1988، تلخص الوضـع في جمهورية الصين الشعبية بالصيغة التالية: «لا يجعل الإثراء المرء سعيداً (بعد)» والواقـع أن معدل التضخم السنوي الذي يبلغ 40% يجعل مستوى معيشة جمهور الشغيلة ينخفض بسرعة.

الفصل السادس

الغلاسنوست
أو اصلاحات غورباتشيف السياسية

لن تحقق «إعادة البناء» الاقتصادي أي نجاح ما لم تتم عملية إضفاء الديموقراطية على الستام: هذا هو الإستنتاج الذي خَلُص إليه روّاد الغورباتشيفية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية والغرب من ملاحظتهم للمقاومة المتنامية التي تبديها القطاعات المحافظة في الجهاز إزاء البيريسترويكا، وقد توصل زعيم هؤلاء الرواد بالذات إلى الإعلان عن القناعة نفسها في نهاية المطاف[1].

إذا كان التحليل الماركسي رائدنا في فهم الأزمة المخصوصة التي تعصف بالستام السوفياتي، والتي تنطوي على جملة العيوب المُدانة اليوم من قبل غورباتشيف بأشد العبارات قساوة، فمن البديهي ألاّ نرى أية إمكانية للتغيير الجذري في المجال الاقتصادي، إن لم نقل في المجتمع بأكمله، من دون إلغاء احتكار السلطة الذي تمارسه البيروقراطية صاحبة الامتيازات. فالطبيعة السياسية لهذا العائق لم تعد خافية على أحد. وليس ثمة ما يثير الاستهجان إذا كانت الدعوة إلى ضرورة إلغاء هذا الاحتكار تتمّ من منظور عملية «إضفاء الديموقراطية» على جميع مستويات الحياة في الاتحاد السوفياتي. فهذه الرؤية تتلاءم، على وجه الإجمال، وطبيعة سيرورة التغيير الضرورية: أي وإحياء (أو إعادة إحياء) الديموقراطية الاشتراكية الفعلية (السوفياتية).

تبدأ المشكلات الحقيقية بالبروز عندما نتفحص خطط غورباتشيف ومشاريعه في المجال السياسي، ليس فقط على ضوء الحاجات الموضوعية للمجتمع السوفياتي ومواطنيه ومواطناته العاملين ـ وفي الطليعة البروليتاريا السوفياتية التي تُشكّل الأغلبية الساحقة من السكان ـ بل

---

(1) «البيريسترويكا نفسها لن تنجح إلا في إطار الديموقراطية»، «نحن بحاجة إلى الغلاسنوست كحاجتنا إلى التنفس» (م. غورباتشيف، البيريسترويكا. ص. 39، 107.

أيضاً على ضوء المصالح المخصوصة للبيروقراطية، أي مصالح حكام هذا البلد وأثرياته. فمن قبيل البساطة أن نفترض أن هؤلاء الحكام والأثرياء سوف يكتفون بالبحث عن أفضل سبيل لتطوير بلدهم بصرف النظر عن أية مصلحة شخصية تخصهم وبناء على المعلومات والمعارف التي يمتلكونها. هذا لأن المسألة من وجهة نظرهم هي مسألة تسوية الوضع الاقتصادي من دون تهديد ما هو أساسي في سلطتهم وامتيازاتهم. وهذا ما عملت عليه الطبقات والشرائح المسيطرة[2] في التاريخ، وبهذا المعنى لا تشكل البيروقراطية السوفياتية استثناء للقاعدة.

ترمي عملية إضفاء الديموقراطية من وجهة نظر فريق غورباتشيف إلى أهداف محدودة وواضحة إلى هذا الحد أو ذاك: إبعاد ممثلي الجمود الأشد تصلباً على جميع مستويات الجهاز، أي فتح المجال واسعاً أمام البيريسترويكا في دوائر المجتمع العليا، وإطلاق هذه السيرورة بالتوازي مع دفع صحوة دوائر المجتمع السفلى وإعادة تسييسها الجزئي، بغية تحرير الطاقات الخلاّقة وإتاحة المجال أمام المبادرات الضرورية لنجاح البيريسترويكا نفسها؛ وتفادي احتمال أن تفضي هذه السيرورة إلى تجربة مشابهة لتجربة تشيكوسلوفاكيا إن لم نقل لتجربة بولندا، عبر الحفاظ على إشراف جهاز الحزب على مجمل عملية «التجديد»[3].

وستأتي التجربة لتثبت ما توصل إليه التحليل النظري من تطورات: فسواء اعتبرنا هذا المشروع بالغ الجرأة أو مُفتقداً لها، فهو صعب التحقيق بأي حال من الأحوال. حيث أنه يطلق جمهرة من الإوالات المتناقضة، ويوقظ جملة من الرغبات المتعارضة، فضلاً عن أنه قابل للاصطدام بمصالح عديدة. وبالتالي سيكون من الصعب عليه أن ينساب انسياباً بحركة بطيئة يستطيع المرء بالكاد أن يقتفي أثرها.

---

(2) في تعليق هام على إصلاحات غورباتشيف في المجلة الشيوعية الأوروبية الألمانية الغربية سوسياليزموس (العدد 2، 1987) يشدِّد الشيوعي الإصلاحي التشيكي زدينيك ملينار، وهو الذي عرف غورباتشيف جيداً، على أن البيروقراطية ليست طبقة جديدة ولا تتصرف على هذا الأساس. إننا نتفق بالطبع مع وجهة النظر هذه، وهي التي ندافع عنها منذ عقود. غير أن التاريخ يبيِّن أن الأجنحة الطبقية الرئيسية، صاحبة المصالح المخصوصة، تتمسك بالسلطة وبالدفاع عنها عندما تصبح الثورة ـ السياسية ـ ضرورية لابعادها عنها. ولنذكر أن مفهوم «الجناح الطبقي الرئيسي» قد استُخدم من قبل أنغلز.

(3) يؤكد غورباتشيف في تقريره إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي بوجه خاص على إنه «في كل مرة تطرح فيها مهام جديدة على البلاد يجد الحزب الوسائل الكفيلة بإنجازها وبإعادة صياغة أساليبه القيادية وتبديلها مظهراً قدرته على أن يكون على مستوى مسؤوليته التاريخية بصدد مصير البلاد». من أين ولماذا تظهر العقبات؟ هنا بالذات تُطرح مهمة تنمية دور منظمات الحزب إلى حده الأقصى كمهمة أساسية التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي، ص. 99، 101.

■ إضفاء ديموقراطية جزئية خاضعة للرقابة

بعد عقود من الدكتاتورية، وإن تكن اليوم في طريقها للإنحلال، وفي ظل استمرارية «الكا. جي. ب.» الكلية القدرة، سوف يؤدي فتح الأبواب والنوافذ من وسائل إعلام وأدب، وسجالات عملية وتحليل نقدي للحياة اليومية، لا بل للبنى الاجتماعية والسياسية عن طريق حرية التعبير والكتابة؛ ـ نقول سوف يؤدي فتح هذه المجالات بشكل مفاجىء، إلى زعزعة المجتمع بأكمله. وهذا ما تهدد به الغلاسنوست.

إنه تغيير هائل في الوضع داخل الاتحاد السوفياتي، أكثر اتساعاً وأكثر عمقاً بكثير من تلك التغييرات التي أدت إليها بداية نزع الستالينية في ظل ن. س. خورتشيف. ويرتكب المحللون الماركسيون، كي لا نقول الثوريون البروليتاريون في الغرب كما في الشرق، خطأً لا يغتفر إذا ما قلّلوا من شأن الإمكانات التي ينطوي عليها هذا التغيير بالنسبة للجماهير، من زاوية تقدمها على طريق التعبير عن مصالحها والدفاع عنها.

لا جدال في أن غورباتشيف وجناح البيروقراطية الذي يمثّله قد وضعا نفسيهما أمام مخاطر جمة بإطلاقهما هذه العملية الديالكتيكية بين الانفتاحات في أعلى السلطة وإمكانات النشاط الذاتي في القاعدة. غير أنهما لم يكونا يملكان أي خيار آخر. وكي نفهم دواعي هذه المجازفة التي أقدما عليها ينبغي أن يبقى في أذهاننا على الدوام حجم الأزمة، وخطورة الوضع الاقتصادي، والمخاطر التي ستصيب السلطة وامتيازاتها فيما لو أدى الوضع إلى السقوط في الجمود الفعلي، لا بل إلى الانهيار الاقتصادي على غرار ما حصل في المجر أو في بولندا. وهي مخاطر أكبر بكثير من تلك التي يمكن توقّعها بناءً على الخيار الحالي. وينبغي أن يبقى في أذهاننا أنه في نهاية حقبة بريجينيف كان قد ساد شعور بالاستياء الشامل بين الجماهير السوفياتية بفعل نقص التموين المعيشي، «إنه شعب محبط يتحدث علناً عن الرازروخا razrukha أو خراب الاقتصاد[4]».

لقد تكوّن لدى غورباتشيف وحلفائه انطباع بأنهم يجلسون فوق قنبلة موقوتة بالمعنى الحرفي للعبارة. والحال أن المقاومة السلبية والضغوطات التي تقف بوجه الإجراءات الجذرية المتخذة لنزع فتيل هذه القنبلة لاتني تتزايد. فثمة ضرورة إذن للقيام بضغوط موازية تذهب في الاتجاه المعاكس بغية إحباط هذه الضغوطات. هذا هو مبرر الغلاسنوست كخيار يتبناه البيروقراطيون «التحديثيون».

---

(4) ديفيد موراركا، غورباتشيف. ص. 88.

إن ما يحُد من هذه المخاطر، بنظرهم، هو افتراضهم أن الانتفاضة الجماهيرية المشابهة للانتفاضة التشيكوسلوفاكية أو البولندية غير محتملة الحدوث في الاتحاد السوفياتي على المدَيين القصير أو الطويل[5] - والمستقبل وحده كفيل بالحكم على صحة هذا الافتراض أو خطله - بفعل المرحلة الطويلة من عدم التسيس الجماهيري.

كما إن هناك مبرراً آخر يُلزم غورباتشيف بإطلاق سياسة غلاسنوست متسارعة بالتوازي مع سياسة بيريسترويكا متعرجة. وهي المخاطر التي تنوء بثقلها على العمالة الكاملة بفعل خطة «التمويل الذاتي للمنشآت»، وما تثيره من مخاوف في صفوف الطبقة العاملة. وهذه المخاوف لا يمكن تذليلها وإن على نحو جزئي أللهم إلاّ بالشروع في إضفاء الديموقراطية على الحياة في المنشآت. وتحديداً عبر انتخاب المديرين. فما لم يحصل ذلك، فإن العمال سيشعرون بأن الجهاز الاقتصادي قادر على تسريحهم بحسب رغبته، الأمر الذي يفضي إلى ردود فعل عنيفة. غير أن أية عملية إضفاء للديموقراطية، مهما بلغ تواضعها، تبقى غير ممكنة ما لم تصحبها ديموقراطية موازية في الحياة السياسية بمجملها.

لقد بات بمقدورنا أن نميز بين أربعة محاور رئيسية للإصلاحات السياسية التي أطلقها فريق غورباتشيف: «اللبرلة»، والإنفتاح في مجال الإعلام وحرية النقاش والنقد حتى خارج وسائل الإعلام (هذه هي الفحوى الفعلية للغلاسنوست حتى اليوم)؛ تطهير الأجهزة وتحديث جميع فروعها (الدولة، المؤسسات الثقافية، الاقتصاد، القوات المسلحة، المنظمات الجماهيرية، مثل الكومسومولات والاتحادات النسائية، الحزب، والنقابات)؛ تليين المؤسسات والإوالات المباشرة التي تمارس السلطة من خلالها، بما في ذلك الاتجاه نحو «دولة الحق» التي تضمن حق الفرد إزاء التعسف البوليسي والقضائي.

تتقدم عملية «إضفاء الديموقراطية» بوتيرة هابطة، من أولى هذه العمليات التي عددناها إلى آخرها. فالغلاسنوست هي أكثر اتساعاً وجذرية من تحديث الجهاز، الذي تم تجديده على مستوى الدولة والاقتصاد أكثر مما تم على مستوى الحزب، وبشكل خاص على مستوى النقابات. أما الإصلاحات «المؤسساتية» فهي أكثر هامشية بكثير من تجديد الجهاز[6].

---

(5) يشدّد ملينار، في المقالة المذكورة في الهامش رقم (2) على إن المرحلة الطويلة التي عاشتها الجماهير السوفياتية، واتصفت بعدم التسيس، تقلل من مخاطر الانفجار من الأسفل.

(6) حول آخر تطورات الإصلاحات السياسية، بعد الكونفرنس التاسع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، أنظر الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب.

■ لبرلة وسائل الإعلام

كانت حرية الإبداع الثقافي والإعلام إحدى سمات الغلاسنوست («الشفافية»، «إمكانية الرؤية»، «العلنية»، «حق الكلام») الأشد تأثيراً في الرأي العام في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية كما في الغرب. ففي الحال خُلِعت الأبواب الموصدة وسقطت هيئات رقابة بأكملها، فيما عُرضت أفلام في صالات السينما والتلفزة كانت مهملة في الأدراج طوال سنوات. ونُشِرَت مسرحيات كانت مجمّدة في الرقابة وتم عرضها. وجرى تحويل مخطوطات «ملعونة» إلى الطباعة. هذا ووضَعَت تجمعات كلٍ من الكتّاب وممثلي السينما والمسرح توجهات ليبرالية جديدة لنفسها في أعقاب مؤتمرات واجتماعات موسعة صاخبة تميزت بصراعات كُشفت للعلن. ثم برزت شخصيات أدبية تنتمي إلى مرحلة «إذابة الجليد» ونزع الستالينية في ظل خروتشيف، مثل اندريه فوزنيسينكي وأوجين يفتوشنكو.

من الخطأ أن يرى المرء في هذا الصخب كله عملية منظّمة وموجهة من أعلى. فالواقع أن الانفجار وحده ـ أي اتساع الظاهرة ـ هو المفاجىء والمدهش. ومن الملفت أن تكون كثرة من الأمور المشار إليها باعتبارها ممثلة لحقبة غورباتشيف قد وُضعت قبل ثلاث سنوات أو أربع أو خمس من وصوله إلى السلطة، لا بل قبل ذلك[7]. إن الديالكتيك القائم بين عملية الوعي البطيء ـ بالرغم من جزئيتها، بل بالرغم من ظرفيتها ـ للضيق الاجتماعي لدى «الأوساط ـ الصغرى» في المجتمع، من جهة والانقسام في قمة الجهاز البيروقراطي من جهة ثانية، إن هذا الديالكتيك هو الأكثر وضوحاً في مجال الإبداع الثقافي. وإذا كنا نصادف في هذا الوسط أنصار غورباتشيف الأشد حماساً فذلك لأن الغلاسنوست هي هنا أيضاً السياسة التي كانت تجري المطالبة باتباعها والإعداد لها أكثر من أي مكان آخر، وذلك قبل سنوات من وصول غورباتشيف إلى السلطة. كما أنه من الخطأ أيضاً أن يرى المرء في الانفتاح الليبرالي في مجال الإبداع الثقافي ـ الأدبي مجرد قضية تعني المفكرين والفنانين، فيما تقف منها الجماهير العمالية موقف اللامبالاة لا بل موقف النفور. إن غورباتشيف يقتبس نصوصاً لتروتسكي من دون أن يعرف ذلك بالطبع، فيؤكد في تقريره إلى المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي: «تتوقف كل من السلامة المعنوية لمجتمع ما والمناخ الروحي الذي يعيش ضمنه البشر، يتوقفان في جزء أساسي منهما على حال الآداب والفنون (. . .) فعندما تتطلب

---

(7) أنظر العرض الأكثر تفصيلاً بهذا الصدد في كتاب بوريس كاغارليتسكي The Thinking Reed. وجان ماري شوفيير، الاتحاد السوفياتي: مجتمع متحرك.

الضرورة الاجتماعية فهم حقبة معينة، خاصة إذا ما كانت حقبة فاصلة في تاريخ هذا المجتمع، فإنها تفرز أشخاصاً تصبح هذه المهمة ضرورة حميمة بالنسبة إليهم، وهذا هو طابع الحقبة التي نعيشها اليوم. فلا الحزب ولا الشعب يشعر ان بالحاجة إلى فخامة الاستعراضات، ولا هما بحاجة إلى عيث التقاليد المزرية، ولا إلى كتابات المناسبات والنفعية محدودة الأفق. والمجتمع يتوقع من الكاتب إبداعات فنية، وما يعكس حقيقة الحياة، وهو الأمر الذي شكّل دائماً جوهر الفن الأصيل»[8].

والواقع أن الشعب السوفياتي هو من بين الشعوب الأكثر ثقافة في العالم. فشراء الكتب في الاتحاد السوفياتي ومن ضمنها المجموعات الشعرية والمجلات الأدبية العلمية، يتخطى إلى حدٍ بعيد شراءها في كبريات البلدان الرأسمالية، مع أخذنا بالاعتبار عدد السكان. وعلى امتداد عقود كان الإنتاج الضحل والممل والمخادع والكاذب من الكتب في الاتحاد السوفياتي، يخيب آمال مستهلكيها. وبهذا المعنى كانت «حقيقة الحياة» غائبة. أما توافر هذه الحقيقة اليوم في أعمال أصلية قيّمة، فيعتبر، من وجهة نظر السكان، في مستوى أهمية العثور على قطع تبديل لأجهزة التلفزة أو على شرائح اللحم من النوع الرفيع.

وتنطوي لبرلة الإبداع الثقافي ـ الأدبي، فضلاً عن ذلك، على بُعد مؤسساتي يجدر بنا ألاّ نحطّ من تأثيره النموذجي على المجتمع بأكمله. فقد أدى مؤتمر الكتّاب السوفيات، فضلاً عن مؤتمر جمعية العاملين في السينما، إلى انقلاب فعلي على الأجهزة المحافظة التي تسيطر على هذه الاتحادات ـ على الرغم من أنه لم تصاحب ذلك كله عملية إضفاء الديموقراطية، بشكلها المطلوب، على البنى القانونية[9].

---

(8) م. غورباتشيف، التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرين للحزب. ص. 115 - 116: «إن تطور الفن هو الاختبار الأرفع مستوى لمعرفة حيوية هذا العصر ودلالته» «إن رفض الفن كوسيلة لوصف المعرفة وتخيلها بحجة التعارض مع الفن البورجوازي التأملي والانطباعي في العقود الأخيرة، هو بمثابة نزع الأداة الأكثر أهمية من يد الطبقة التي تبني مجتمعاً جديداً (. . .) إذا كنا لا نستطيع الاستغناء عن المرآة حتى من أجل حلق ذقوننا، فكيف نستطيع بناء حياتنا أو إعادة بناءها من دون أن ننظر إلى أنفسنا بمرآة الأدب. فكلما كان الأدب أكثر عمقاً، كلما أراد أن يطبع الحياة، وكلما تمكن من «رسم» الحياة بأسلوب أكثر دلالة وأكثر دينامية» «إن الثقافة هي النتاج العضوي للمعرفة اللبقة التي تميز المجتمع بأكمله، أو على الأقل طبقته المسيطرة.» (ليون تروتسكي الأدب والثورة، ص. 21، 121، 173). نشير هنا إلى أحد المظاهر غير المتوقعة لهذا الميل: ظهور مئتان وستون ألف (!) مجموعة من منتجي موسيقى الروك في الاتحاد السوفياتي، على الرغم من الإلزام البيروقراطي بضرورة التسجيل بهذه الصفة (غينيستيمين، شباط/فبراير 1986، بحسب مصادر سوفياتية مختلفة مذكورة).

(9) س. فيرينسي وب. لوهر. **Autbruch mit Gorbtschaw?** ص. 253 - 259.

هذا فضلاً عن أن هناك بعدٌ سياسي مباشر للبرلة الإبداع الثقافي - الأدبي وللبرلة وسائل الإعلام لا ينكره سوى العميان. فليس الشكل وحده هو الذي يتغير، بل المحتوى أيضاً.

قد يقِّر المرء أن الجماهير لا تستوعب دائماً المغزى الجمالي لانحطاط الأشكال الإبداعية، التي باتت معظّمة، أكاديمية، «شعبوية» مشوّهة، نمطية ودوغمائية، وبشكل خاص، مملّة في مجالي التعبير الأدبي والفني. قد نقّر بذلك، علماً أن هذا الحكم ينطوي على احتقار، لا أساس له من الصحة، لقدرة الشرائح المثقفة من البروليتاريا السوفياتية على الحكم والتحسس في هذا المجال. لكن هل يمكن أن نصدّق أنّ هذه الجماهير نفسها ستبقى غير مبالية عندما يجري التشهير، على مستوى واسع، بامتيازات البيروقراطيين وسوء استخدام السلطة وتعسفها وبتغييب الحكم القضائي، وذلك في الأفلام والروايات والنصوص المسرحية، في التلفزة والمجلات والصحف اليومية. وهل ستبقى هذه الجماهير غير مبالية عندما يتبين أن هذا التشهير لا يطاول حالات فردية واستثنائية، بقدر ما يطاول مؤسسات اجتماعية وبنية سياسية بمجملها[10].

والحال أن الغلاسنوست تفضي إلى تشهيرات بهذا الاتساع وتنطوي على هذه الأبعاد التي عرضنا لها. وفي إطار هذه الشروط تصبح الغلاسنوست متصلة بظاهرة إحياء السجال الاجتماعي العام وإعادة تسييس المجتمع، ومن ضمنه الطبقة العاملة وإن بإيقاع ليس بإمكاننا حتى الآن تحديده، وباتساع قد يختلف من طبقة إلى أخرى ومن شريحة إلى أخرى. وإذا كان «أهل الخبرة» هم الذين يستأثرون حتى اليوم بالسجال الواسع المفتوح - أي الصحافيون والعاملون في الإذاعة والتلفزة والاقتصاديين وعلماء الاجتماع والمؤرخون والتكنوقراطيون - فالأوضاع كلها تشير إلى أن الطلاب والشباب والحركات النسائية والحركات السلمية بدأت تشارك في هذا السجال بأعداد متنامية. وسيكون من الغرابة بمكان فعلاً ألاّ يحدث الأمر نفسه في صفوف النقابيين الأكثر استقلالية وفي صفوف الشغيلة الأكثر تقدماً[11].

---

(10) يستعيد فريدريك هيتزر في كتابه **Zeitzeichen aus der Ferne** بعض المواقف الأكثر جذرية التي اتخذها عدد من المثقفين السوفيات بخصوص الموضوعات الأكثر تنوعاً والمرتبطة بالبيريسترويكا والغلاسنوست.

(11) لقد فضح عالم الاجتماع الكسي مياسنيكوف حالة أحد العمال الذي أوقف بسبب تظلمه ضد أعضاء الملاك الاداري. ولوحق الذين دافعوا عنه بدورهم. ومقالة مياسنيكوف التي أرسلها إلى جريدة سوفيتسكايا روسيا لم تنشر على الإطلاق، علماً إن هذه الجريدة كانت قد نشرت مقالتين للكاتب نفسه يدافع فيهما عن حرفيين تمت ملاحقتهم بسبب محاولتهم القيام بمبادرات إنتاج خاص. وحُكم على مياسنيكوف نفسه بثلاث سنوات في معسكر الأشغال الشاقة بتهمة «التعرض للسلطة السوفياتية» حسب المادة 190 من القانون الجزائي (Labour Pocus on Eastern Europe تشرين الأول/أكتوبر 1987).

وقد قدم كونفرنس «بحيرات بايكال وبيفا» ـ الذي التقى فيه سبعة كتاب يابانيون وستة كتاب سوفيات في ايركوتز بين الأول والخامس من آب/ أغسطس 1987 لنقاش تلوث البحيرات في البلدين وانتشار مرض الميناماتا في اليابان ـ مثالاً على التأثير السياسي للّبرلة الثقافية ـ الأدبية. وقد تقرر القيام بتحرك سياسي منسّق وذي اتجاه بيئوي في البلدين ـ بانتظار تحرك عالمي أكثر اتساعاً ـ بمواجهة الكارثة البيئوية التي تهدد البشرية[12]. ويدعو بعض الكتّاب السوفيات، ومن ضمنهم القومي الرجعي فيكتور راسبوتين، علناً، إلى عدم اللجوء حتى إلى «الاستخدام السلمي للذرّة»، أي لصالح إلغاء كل المراكز النووية.

أما التعبير الأكثر لفتاً للنظر عن تأثير الغلاسنوست على الجماهير فهو الرواج الذي تلقاه أسبوعية «أنباء موسكو» التي تمثل النشرة الصحافية الأكثر «جرأة» في موسكو، والرافعة الفعلية لسياسة الغلاسنوست. ولما كانت هذه الدورية موجهة أساساً لقراء أجانب فإنها تطبع سبعمائة وخمسين ألف نسخة تشمل مجموع طبعاتها الانكليزية والفرنسية والألمانية والإسبانية والعربية. ولا بد أن يشتري القراء الروس الذين يتقنون لغات أجنبية عدداً من هذه النسخ. لكن إيغور ياكوفليف، مدير «أنباء موسكو» تنبه إلى الفائدة التي يمكن أن تجنيها النشرة من إصدار طبعة روسية. وهكذا فإن المئة وخمسين ألف نسخة الصادرة بالروسية يتنهبها القراء تناهباً وتختفي خلال ساعات من الأكشاك كل أسبوع، لتباع من جديد في السوق السوداء بأسعار مرتفعة، مما اضطر ياكوفليف إلى مضاعفة عدد نسخ الطبعة الروسية.

لنتساءل إذن عما يمكن أن يعنيه بيع نصف مليون نسخة أسبوعياً في مدينة موسكو من نشرة دورية لا تقيم أدنى توقير (لبعض) السلطات القائمة، والتي تُدان في بعض الأحيان على مستوى رأس الجهاز، أيعني هذا غير تمتع الجماهير الواسعة بيقظة سياسية قصوى في واحدة من التجمعات البروليتارية الأساسية في أوروبا؟

ترافقت الثغرة التي أحدثتها الغلاسنوست في وسائل الإعلام مع تمرد فعلي من جانب الصحافيين ضد الرقابة الذاتية والإشراف البيروقراطي الذي يمارسه «المحافظون» داخل المؤسسات الصحافية بالذات. وقد أسفر هذا التمرّد إبّان انعقاد مؤتمر اتحاد الصحافيين في آذار/ مارس 1987، عن حادثة وانتصار مشهديّين في آن واحد. ففي 16 آذار/ مارس 1987، وفي اليوم الأخير من المؤتمر، وفيما كان سبعمائة وستون مندوباً يستعدون للتصويت باليد المرفوعة على لائحة من مئتي شخص من المفترض أن يشكّلوا الهيئة الإدارية الجديدة

---

(12) هيتزر Zeitzeichen aus der ferne، ص. 475 - 480.

للاتحاد تدخل على نحو مفاجىء أحد صحافيّي الإزفستيا وعبّر عن معارضته لتركيبة اللائحة من جهة ـ حيث اعتبر أن عدد «الإداريين» مبالغ فيه بالمقارنة مع قلة الصحافيين الحقيقيين - ومن ناحية ثانية عبر عن معارضته للطريقة المتّبعة في التصويت، إذ طالب بالتصويت السريّ. ثم ما لبثت كثرة من المندوبين أن طالبت بالكلام لدعم وجهة نظره، فصوّتت أعلبية أعضاء الجمعية العمومية، بالأيدي المرفوعة، لصالح لائحة مرشحين ولصالح التصويت السري. وهذا ما حدث بالفعل.

وفي الظاهر ترى الجماهير العمالية في الصحافة إمكانية متاحة لها، لكنها ما زالت غير قادرة على التعامل معها من خلال اقتراحات تستهدف إقالة مندوبي السوفياتات، علماً أن الدستور يمنحها هذا الحق[13].

وفي البرافدا يعمل خمسمائة صحافي في قسم «بريد القراء». ويبدو غنى هذا البريد وتنوعه مدهشين[14]. وقد بدأ هذا البريد بالتدفق إلى السوفياتات المحلية. وبحسب «أنباء موسكو» في عددها الصادر في 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 لا تصل الرسائل إلى سوفياتات موسكو موضبة في طرودٍ ورزمٍ بريدية عادية، بل تصل في حقائب مليئة بها.

وإذا كان صحيحاً أن«أنباء موسكو»، والأسبوعية «أغونيوك» التي تطبع مليون نسخة هما المُطلقتان لسياسة الغلاسنوست، فإن توزيعهما يبقى متدنياً بالنسبة لتوزيع الصحف اليومية التي تعبّر عن «الخط الوسطي»، مثل «ترود» الناطقة باسم النقابات والتي تطبع 18 مليون نسخة، «والازفستيا» (سبعة ملايين نسخة) و«الكومسمولسكايا برافدا» (14,5 مليون نسخة) و«البرافدا»، الصحيفة الرسمية للحزب الشيوعي (11 ألف نسخة) والتي تدافع عادة عن مواقف أكثر محافظة، و«الليترا تورنايا» (3 ملايين نسخة) وهي أكثر ليبرالية.

ويخلص جان ماري شوفينيه، الذي نستقي منه هذه الأرقام إلى أن كمية إصدار المجلات «المتقدمة» لا تلبي سوى حاجة جزء ضئيل من القراء المحتملين في موسكو: «إن

---

(13) بين عامي 1963 - 1981 حدثت 4900 حالة إبطال لعضوية أعضاء في السوفيات كانوا جميعهم، عملياً، أعضاء على المستوى المحلي. وهذا ما يشكل في المتوسط 250 حالة في العام الواحد أو 600 حالة خلال الولاية الواحدة (وهي تمتد مدة عامين ونصف العام في الاتحاد السوفياتي). ولما كان هناك مليونان وثلاثمائة ألف منتسب فإن الإبطال لا يعني سوى نسبة 0,03% من هذا الرقم. هذا ويتعلق الإبطال حصراً بدواعي «أخلاقية»: إدمان على الكحول، تجارة محظورة وبذاءة علنية، وفساد في بعض الأحيان.

(14) لقد أعيد في الغرب نشر عدد من رسائل القراء المثيرة التي أُرسلت إلى الصحافة السوفياتية. أنظر بوجه خاص **L'Evénement de Jeudi** 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1987؛ ولومانيتيه 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

نقص الورق وحدود الإمكانات الطباعية يكمنان وراء عدم كفاية الإصدارات. وثمة على وجه الاحتمال عوائق أخرى تقف بوجه توافر إمكانات صحافية ومادية جديدة للاستجابة للطلب المتنامي. وهذه الحال مماثلة لحال المجلات الأدبية ومجلات السينما التي ـ وإن وصل عدد نسخها إلى عشرات الملايين ـ تختفي من الأكشاك بعد دقائق من عرضها للبيع[15].

إن أية دراسة متأنية لوضع وسائل الإعلام السوفياتية تبين أنه ينبغي التمييز بين بداية السيرورة ومؤداها.

لقد ضَعُفَت الرقابة على وسائل الإعلام، من دون أن تغيب بشكل نهائي[16]. فلم تتعرض الصحافة إلى تفاصيل دورة مؤتمر الصحافيين التي أتينا على ذكرها، وثمة تساهل مع الكلام الصريح والكتابة الصريحة، لكن إلى حد معيَّن لا يمكن تخطيه. ورئيس اتحاد الصحافيين ورئيس تحرير البرافدا، آفاناسيف المعروف بمواقفه التي تعبر عن موقع وسيط بين الليبراليين والمحافظين، يعارض على نحو منهجي أي تعميق لسياسة نزع الستالينية، تحت حجة «عدم التعرض لإنجازات الثلاثينات والأربعينات» وعدم «الإساءة لمقاتلي الحرب الوطنية الكبرى القدامى»...

هناك محرمات أخرى لا تزال قائمة. فإدانة «أجهزة الأمن» التي لا يني غورباتشيف يشيد بها، تبقى نادرة وظرفية. وإدانة امتيازات البيروقراطية بمجملها تجري بالمناسبات؛ فيأتي الحديث عنها فجأة وبشكل واسع ومن ثم يسود الصمت لأشهر[17]. والموضوعات التي تثير فعلياً إستياء الطبقة العاملة تحتل حيزاً متواضعاً في أعمال النقد وتعبيرات المعارضة. أما

---

(15) لوموند ديبلوماتيك، كانون الأول/ديسمبر 1987؛ وجان ماري شوفينيه، الاتحاد السوفياتي: مجتمع متحرك، ص. 225.

(16) كشف هيدريك سميث في كتابه الروس، ان وكالة تاس تنشر يومياً نشرة صحافية تخضع لرقابة شديدة (وخاصة في ما يتعلق بما تأخذه عن الصحافة الأجنبية الممنوعة التداول في الاتحاد السوفياتي) والنشرة مخصصة للجميع ويطلق عليها إسم «النشرة الخضراء»! لكن إلى جانب هذه النشرة ثمة نشرة بيضاء مخصصة لموظفي الدولة والحزب وللصحافيين. وهي خاضعة للرقابة أيضاً، لكن أقل من «النشرة الخضراء». وأخيراً هناك «النشرة الحمراء» وهي غير خاضعة للرقابة ومخصصة فقط للبيروقراطيين من المستويات الرفيعة (ص. 343 - 433) ونشرت الأزفستيا مقالة لفلاديمير بولديريف (وأعادت نشرها وكالة نوفوستي في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1988) وهي تقر باستمرار الرقابة. لقد خُفِضَ عدد «الموضوعات الممنوعة» ببساطة إلى نسبة 33%، فيما استمر حظر استخدام الصحافة بحجة التخريب على «النظام الاجتماعي الاشتراكي».

(17) بعد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، صبَّ علييف، أحد القادة الرئيسيين في الحزب الشيوعي السوفياتي، وعضو المكتب السياسي، جام غضبه بشكل فظ (وسخيف) على التنديد بـ«المخازن الخاصة» ـ أنظر الفصل الرابع ـ وقد توقفت حملة التنديد على الفور في الصحافة اليومية.

المعارضة الليبرالية والمعارضة القومية حتى، وهي معارضة شوفينية وذات ميول أرثوذوكسية لا بل رجعية على نحوٍ صريح، فتتاح لها إمكانية التعبير بسهولة تفوق ما هو متاح للمعارضة الاشتراكية، والفوضوية - النقابوية، والشيوعية أن تعبر عنه[18].

لا مجال إذن لبث الأوهام حول ما يترتب على سياسة الغلاسنوست في الفترة الحالية، بل ينبغي فهم طبيعة السيرورة الجارية واحتمالاتها، ينبغي فهمها كعملية صراع، وتناقض متنامٍ، بين قوى اجتماعية مختلفة وتيارات سياسية مختلفة، أكثر منها عملية مدبَّرة من غورباتشيف ومستشاريه.

■ إدخال الشباب إلى جهاز الحزب

لقد اتخذت عملية تطهير الجهاز أبعاداً جعلت تتسع منذ وصول غورباتشيف إلى السلطة. وهي أكثر اتساعاً في القمة مما هي على مستوى الشرائح الوسيطة في الجهاز. وثمة أرقام دقيقة حول هذه المسألة. فمنذ أن أصبح غورباتشيف السكرتير الأول للجنة المركزية، وإبّان المؤتمر السابع والعشرين قام بتبديل خمسة أعضاء من أصل اثني عشر عضواً في المكتب السياسي (حصلت فيها بعد تعديلات إضافية رفعت العدد إلى أربعة عشر)، وعشرة رؤساء أقسام من أصل أربعة وعشرين في اللجنة المركزية، وثلاثين وزيراً ورئيساً للجان الدولة من أصل ثمانين، وأربعة أمناء للأحزاب الشيوعية من أصل خمسة عشر في الجمهوريات السوفياتية الخمس عشرة. وخمسين أميناً عاماً أولاً للمناطق من أصل مائة وخمسين في الحزب الشيوعي السوفياتي، ومائة وثمانية وثلاثين عضواً في اللجنة المركزية القديمة من أصل ثلاثمائة وعشرين عضواً.

وبالمقابل تبينُ اللائحة التالية التي تشير إلى تواريخ تعيين (وانتخاب) المسؤولين الأساسيين في الحزب الشيوعي السوفياتي، بوضوح إلى أي حد وصل غورباتشيف وأعوانه في عملية التجديد العميقة لتشكيل الهيئات القيادية[19] (تشير النجمة في اللائحة إلى الأعضاء المبعدين منذ ذلك التاريخ).

---

(18) في أيلول/سبتمبر 1988، نشب صراع عنيف حول المسعى من أجل الحد من الاشتراكات في المجلات النقدية، مثل أنباء موسكو وأوغونيوك بحجة نقص الورق. ويبدو إن هذه المجلات قد ربحت المعركة في نهاية المطاف.

(19) مارشال غولدمان، تحدي غورباتشيف، ص. 230 - 231.

أعضاء المكتب السياسي:

غورباتشيف .... (أمين عام منذ العام 1985)
علييف(*) .... تشرين الثاني/نوفمبر 1982
تشبريكوف .... نيسان/أبريل 1985
غروميكو(*) .... نيسان/أبريل 1973
كونانييف(*) .... نيسان/أبريل 1971
ليغاتشيف .... نيسان/أبريل 1985
ريشكوف .... نيسان/أبريل 1985
تششيرينسلي .... نيسان/أبريل 1971
تشيفرنادزه .... تموز/يوليو 1985
سولومونتسيف .... كانون الأول/ديسمبر 1983
ڤوروتكينوف(*) .... كانون الأول/ديسمبر 1983
زايكوف .... آذار/مارس 1986

الأعضاء المرشحون للمكتب السياسي:

ديميتشيف .... تشرين الثاني/نوفمبر 1964
دولغيخ .... أيار/مايو 1982
سليونكوف .... آذار/مارس 1986
سوكولوف .... نيسان/أبريل 1985
سولوڤييف .... آذار/مارس 1986
تاليتساين .... تشرين الأول/أكتوبر 1985
ياكوڤلييف .... كانون الثاني/يناير 1987
يلتسين(*) .... شباط/فبراير 1986

أعضاء الأمانة:

غورباتشيف 1978
بيريوكوڤا 1986
دوبرينين 1986
دولغيخ 1972
ليغاتشيف 1983

لوكيانوف 1987
ميدڤيديڤ 1986
نيكونوف 1985
رازوموڤسكي 1986
سليونكوف 1987
ياكوفليڤ 1986
زايكوف 1985
زيميانين 1986

ويؤكد الجدول الذي نشر في صحيفة لوموند (18 شباط/ فبراير 1987) الانطباع نفسه:

جدول رقم (15)

معدل الجمود			
المنصب في شباط/فبراير 1987	المجموع	يحتلون المنصب نفسه في تشرين الأول/ أكتوبر 1982	
		العدد	%
المكتب السياسي (أعضاء)	11	3	20
المكتب السياسي (أعضاء احتياطيين)	8	2	25
الأمانة	12	2	16
رؤساء أقسام في اللجنة المركزية	19	2	10,5
الأمناء الأولون في الجمهورية	14	5	35,7
الأمناء الأولون المناطقيون(*)	157	8 + 53	38,8
نواب رؤساء مجلس الوزراء	12	1	8,3
وزراء(*)	87	4 + 21	28,7
أعضاء مثبتين في اللجنة المركزية	307	175	57

(*) ميّزنا، بالنسبة للأمناء المناطقيين والوزراء، بين القدامى، أولئك الذين لم يغيّروا مناصبهم منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1982 (الرقم الأول) وأولئك الذين كانوا يمارسون المسؤوليات نفسها في ظل بريجينيف، لكن في منطقة أخرى أو وزارة أخرى (الرقم الثاني). والنسبة المئوية تعود إلى مجموع هاتين الفئتين.

مع ذلك يظل التطهير، أو إذا أردنا «التجديد»، أقل أهمية، من وجهة النظر السياسية، من ما توحي به هذه الأرقام. إنه يمثل بشكل خاص عملية إدخال الشباب إلى الجهاز. إن الدعم الذي يقدمه هؤلاء القادة الجدد الأصغر سناً إلى إصلاحات غورباتشيف ليس دعماً كاملاً ولا مضموناً بشكل مسبق. وتبعاً للأسبوعية الألمانية الغربية «دير شبيغل» فإن عملية تجديد المكتب السياسي التي تمت في دورة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في حزيران/ يونيو 1987 لا تؤمن الأكثرية (دون شروط) لمناصري الزعيم الجديد. فهذا الأخير لا يضمن سوى أربعة أصوات (ومن ضمنها صوته هو). فيما يضم المكتب فضلاً عن هؤلاء أربعة «بريجينفيين» وستة تكنوقراطيين مقربين من رئيس الوزراء ريجكوف ومن الرجل الثاني المولج بالأيدلوجيا، ليغاتشيف. وهؤلاء يدعمون البيريسترويكا بصورة عامة لكنهم يناصرون اتجاهاً أكثر اعتدالاً فيما يخص الغلاسنوست[20] (لقد أبعد اثنان من هؤلاء البريجينيفيين في أيلول/ سبتمبر 1988).

لا يمكننا الحكم على مصداقية هذا التحليل الخاص بتوجه كل من أعضاء القيادة العليا للحزب الشيوعي السوفياتي. يمكننا في المقابل التثبت من أمر وجود مقاومة عنيدة ومتعددة الوجوه لتطبيق التوجه الغورباتشيفي على نحو جذري. ويقال أنه في الدورة ما قبل الأخيرة للجنة المركزية - التي لم يُنشر محضرها؛ وهذه واحدة من القيود التي تواجهها الغلاسنوست - كان هناك 40% من المداخلات النقدية لبعض جوانب «خط غورباتشيف»[21].

والحال أن غورباتشيف قد نجح بمدّ سياسة التطهير من جهاز الدولة، ومن ضمنه فرعها الاقتصادي[22] ومؤسساتها الثقافية، إلى الجهاز العسكري. وعبّر بذلك عن حس انتهازي رفيع. فقد انتهز فرصة ظهور كلٍ من الإهمال وانعدام الكفاءة اللذين انطوت عليهما حادثة الطائرة التي هبط بها الشاب الألماني ماتياس روست في ساحة موسكو الحمراء[23]،

---

(20) ديرشبيغل، العدد 41، 5 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

(21) حول الانقلاب الذي أحدثه غورباتشيف داخل المكتب السياسي، في أيلول/سبتمبر 1988، أنظر الفصل الحادي عشر.

(22) إن الكسي شكولينكوف، رئيس لجنة الإشراف الشعبي هو الذي أشار إلى أن 13 ألف مسؤول إقتصادي تم عزلهم، وذلك في مداخلته أمام مجلس السوفيات الأعلى (لوموند، 21 تشرين الثاني/نوفمبر 1986).

(23) لقد هبط روست بمصادفة غريبة في الساحة الحمراء بطائرته السياحية الصغيرة أثناء احتفال «يوم حرس الحدود» السوفياتي! وقد تحدثت ألسنة السوء في موسكو عن ان حرس الحدود هؤلاء كانوا سكارى أثر الاحتفال فلم يلاحظوا الطيران غير المسموح به على الحدود. وجرى تقويم نجاح حملة غورباتشيف المضادة للكحول في السياق نفسه. (صنداي تايمز، 31 أيار/مايو 1987).

انتهز هذه الفرصة ليعينّ أحد مناصريه، وهو الجنرال يازوف، على رأس جميع الماريشالات. لكن إذا ما تَواجَه في قوات الجيش وفي الجهاز العسكري «المحدِّثون» و«التقليديون»، والأولون يدعمون بالإجمال غورباتشيف، فهل سيكون ذلك تعبيراً عن استبدال العقيدة العسكرية بعقيدة أخرى على نحو فعلي[24]؟. سوف نعالج هذه المسألة في الفصل السابع.

لقد ترافق التطهير الإداري مع فضح حالة الفساد ـ سوف نعود إلى هذا الموضوع في الفصل التاسع ـ والإهمال وسوء استخدام السلطة وانتهاك «الشرعية الاشتراكية» ـ وتم التثبت من هذه الأمور بطريقة غير عادية، من قبل بعض وسائل الإعلام.

وبصدد هذه النقطة المحددة تتقاطع الغلاسنوست والإصلاحات السياسية وتعزز إحداها الأخرى. لقد بان العسف البيروقراطي بكل أبعاده. فتم إلغاء أكثر من ستين ألف قرار إداري عام 1986، لعيب شكلي أو لمخالفة النظم والقوانين، وذلك، في الغالب، بناء على شكاوي من الأشخاص المتضررين من هذه القرارات، هذا وأقيل أربعة عشر قاضياً من مناصبهم وتم نقل ستة وستين آخرين، فيما تعرض 837 قاضياً للعقوبات الإدارية[25]. وجرت أيضاً مجازاة مئتي ألف موظف، واتخذت قرارات بعقوبات مختلفة بحق اثنين وثلاثين ألف موظف، واتخذت قرارات بعقوبات مختلفة بحق اثنين وثلاثين ألف موظف آخر. وأقيمت «محكمة الطعن الإداري» بدءاً من أول كانون الثاني/ يناير 1987 لإفساح المجال أمام هذا النوع من الشكاوي والمراجعات. غير أن قرارات الهيئات العليا في الدولة فضلاً عن نشاطات الكا. جي. ب. بقيت خارج هذا الإجراء.

وقد تم تعزيز هذا القرار بمصادقة المحكمة العليا في 30 حزيران/ يونيو 1987 على «قانون حول الإستئناف ضد أعمال الموظفين غير الشرعية التي تعتبر اعتداء على حقوق المواطنين». ويتيح هذا القانون إقامة شكاوي أمام محاكم العدل العادية. وقد وضع هذا القانون موضع التنفيذ بدءاً من أول كانون الثاني/يناير 1988.

---

(24) هذا ما يؤكده الكسندر أولر في ليبراسيون. 31 تشرين الأول/أكتوبر 1986. الذي يشير بشكل خاص إلى إعادة بناء «مسارح العمليات الكبرى الرئيسية»، بتشجيع من الماريشال أو غاركوف، وتضم مسارح العمليات هذه كل القطاعات الأرضية والبحرية والجوية والنووية في منطقة محددة. وبحسب أدلر «إن الفلسفة التي ينطوي عليها هذا الأمر واضحة. إن الاتحاد السوفياتي لم يعدّ نفسه لحرب عالمية شاملة، لكنه يمتلك وسائل يستقل بعضها عن البعض الآخر لخوض صراعات محدودة جغرافياً. وبموازاة ذلك، تفترض هذه الستراتيجية قفزة تكنولوجية خارقة، ومشاركة للعسكريين في صياغة الستراتجية بشكل أكثر مباشرة بكثير».

(25) **Kessing's Archief**، أيلول/سبتمبر 1987.

■ الإصلاحات السياسية

هل تطرح الإصلاحات السياسية مسألة التعسّف القضائي - البوليسي على بساط البحث بشكل فعلي؟ حتى هذه اللحظة لم تتخط الحالات التي أُدينت بها (الكا.جي.ب.) بسوء استخدام السلطة من قبل الصحافة السوفياتية[26] أصابع اليد الواحدة. وحالة سوء استخدام السلطة الأكثر مشهدية والتي فُضِحَت حتى اليوم هي تلك الخاصة بالسكرتير الأول للحزب الشيوعي في جمهورية البشكير المستقلة (في الأورال)، وهو الذي قام بملاحقة السكرتير الثاني للحزب في مدينة أونا وحاكمه بالإستناد إلى اتهامات كاذبة لأن هذا الأخير تصدى له. وقد أمضى المسكين سافرونوف بالرغم من براءته - حسب البرافدا - وكفاءاته ثلاث سنوات في السجن[27].

وكشف مؤخراً نائب رئيس القسم في وزارة العدل، ليونيد نيكولاييف، عن أن القضاة يمتلكون خط «هاتف أحمر» مباشر مع القادة السياسيين (في الدولة والحزب) في منطقتهم من أجل «الاستشارة العاجلة» بصدد المحاكمات وبالتالي بصدد الأحكام التي ستصدر! وقد اتّضح أيضاً أن ثمة خطاً أكثر «احمراراً» يتصل مباشرة بموسكو، وجرى كشفه عندما أُعلنت في أوقرانيا قضية أحد الصحافيين الذين تم توقيفه جوراً، وكانت المحكمة على أهبّة إدانته لأنه تدخل في مسائل تتعلق بفساد بعض البيروقراطيين المحليين ذوي المناصب العليا، فجاء الحكم عبر الهاتف بإطلاق سراحه[28].

وكشفت الصحافة قضية أخرى، وهي الخاصة برئيس سابق لأحد الكولخوزات، إيفان سميتتشنيك، والذي انتظر خمسة عشر عاماً حتى أعيد له الاعتبار بعد أن حُكم عليه جوراً. وقد كتب القانوني ليف سيمكين في معرض تناوله لهذه القضية في «أنباء موسكو» (22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987): «لم يعد خافياً على أحد أن البقرطة العامة في أجهزة الدولة (. . .) لم توفر الجهاز القضائي نفسه. لقد كان يتم اللجوء إلى وسائل معيارية لتكوين كوادر معدّة لتنفيذ التعليمات الآتية من فوق، ولم تكن المحاكم بمعزل عن هذه التجاوزات».

---

(26) فضحت الكومومولسكايا برافدا في 3 تموز/يوليو 1987 العنف البوليسي البالغ ازاء هيبيي موسكو. وقد لجأت (الكا. جي. ب) في شباط/فبراير 1987 إلى ضرب أحد المتهمين ضرباً مبرحاً أفقده وعيه بغية سحب اعترافات منه.

(27) Handlsblatt، 8 - 9 أيار/مايو 1987.

(28) الصنداي تايمز، 3 أيار/مايو 1987.

بل أنه جرى فضح التعسف الناجم عن الاحتجاز بحجة الأمراض النفسية. وكشفت الكومسومولسكايا برافدا في عددها الصادر في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حالة إحدى العاملات الشابات التي احتجزت عام 1986 لأنها اعترضت على الشروط السيئة للتهوئة في مصنعها. وكشفت أنباء موسكو في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 حالة أحد طلاب مدرسة الطب المحتجز في مستشفى للأمراض النفسية لا لشيء إلا لأنه حاول إيصال رسالة إلى القنصلية الأميركية حول تعزيز الصلات بين الطلاب السوفيات والأميركيين. وكان ملازم أول سابق في (الكا. جي. ب.) يدعى ڤلاديمير تيتوب، قد عقد، قبل أسبوعين من كشف هذه الحادثة، مؤتمراً صحافياً في موسكو وصف فيه سوء المعاملة التي تعرض لها أثناء احتجازه بين عامي 1982 و 1987[29].

وفي 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988 نشرت مجلة المعلمين اوتشيتلسكا ـ يانكازيتا، مقالاً للطبيب النفسي ميخائيل ـ أي. بويانوف، يؤكد فيه أنه خلال السبعينات صاغ بعض الأطباء النفسانيين الذين يعملون لصالح (الكا. جي. ب.) الأطروحة القائلة بأن «كل من يعارض أي أمر كان (وبالطبع السياسة الرسمية أو الدولة) هو مصاب بمرض عقلي». وقد وضعوا هذا «العلم» بخدمة «السلطات» (أي أجهزة القمع) مبررين بذلك إحتجاز المنشقّين في مستشفيات للأمراض النفسية. حتى أنهم تقدموا بـ «تعريف ماركسي لينيني» لانفصام الشخصية لتبرير هذا التعسف.

وتبعاً لمصادر «منشقّة» لا يزال هناك ثلاثون سجيناً سياسياً في المستشفيات. وقد عبّر الصحافي الأميركي الليبرالي والمدافع عن الحقوق المدنية في الولايات المتحدة الأميركية، إي. ف. ستون عن مخاوفه من أن تكون أعمال التعسف هذه مستمرة حتى اليوم[30].

وبالرغم من إصلاحات غورباتشيف ما يزال القانون الجزائي في جمهورية روسيا، الصادر في أيلول/ سبتمبر 1983 سارياً حتى الآن، وهو قانون جائر ومعيب إذ يتيح تجديد الحكم على المتهم عشية موعد إطلاق سراحه على نحوٍ شبه آلي. وهذا ما ينطبق على الممارسة القائمة على إلزام المتهم بتقديم تصريح يُقِرّ فيه بجرمه أو «يعترف بالذنب» على الأقل كشرط لحصوله على العفو.

---

(29) التايمز، 21 تشرين الأول/أكتوبر 1987.

(30) أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1988؟ اي ف. ستون «خديعة أخرى بواسطة الطب النفسي» في نيويورك ريفيو أوف. بوكس، 22 كانون الأول/ديسمبر 1988.

وعدا المنطق البوليسي الذي ينطوي عليه فساد القضاء في الاتحاد السوفياتي، ثمة تطبيق تعسفي، لا بل مثير للسخرية، لمبدأ تخطيط مشكلات الجنح وقمعها. فمن المفترض بالقضاة «تحقيق خطة» الإدانات، بحيث يجري تشجيعهم على اتخاذ عقوبات غير ملائمة ما دام «هدف الخطة» لم يتحقق بعد. وتُذكر حالة في مقاطعة أوريل تخصُّ أحد القضاة الذي حكم بالسجن على «سارق» لعام ونصف العام لأنه استولى على قمقميّ خيار مخلّل... من غرفة التموين التي تخص زوجة أبيه. لكن، وفي الوقت نفسه، يجري حثّ المليشيات البلدية (الشرطة)، تبعاً للخطة نفسها، على تخفيف «الجريمة» قدر الإمكان، أي تخفيف التوقيفات في مناطق عملها.

لكن هناك محاولات تطالب الآن بأن يكون الإصلاح القضائي أكثر شمولاً. وقد قُدمت اقتراحات علنية للبرلة القانون الجزائي (وهو بصدد التعديل اليوم)، لا بل لإلغاء أجهزة التنصت[31]، وحتى قانون الإعدام[32]. غير أن مؤدى كل هذه الإصلاحات، سواء ستكون معتدلة أو جذرية، ليس واضحاً حتى اللحظة.

أبّان انعقاد دورة اللجنة المركزية في 27 و 28 كانون الثاني/ يناير 1987 قُدمت في نهاية المطاف مقترحات حول إجراء إصلاحات سياسية ومؤسساتية، وهي تتناول الأمور التالية:

أ ـ اختيار المرشحين (عدة مرشحين لمنصب واحد) إلى الانتخابات.
ب ـ اتباع طريقة الاقتراع السري لانتخاب مسؤولي الحزب على عدة مستويات متتالية.
جـ ـ اختيار المرشحين لانتخاب المندوبين النقابيين في المنشآت.
د ـ وضع إوالات جديدة لمشاركة العمال في إدارة المنشآت، وهذه النقطة كنا قد عالجناها في الفصل الخامس.

لقد كانت النتائج العملية لهذه الإصلاحات متواضعة جداً حتى عام 1989. فأبّان الانتخابات المحلية في 12 حزيران/ يونيو 1987. تقدّم مرشحون متعددون في 76 مقاطعة، أي

---

(31) البرافدا، 6 تموز/يوليو 1987، بحسب ما نقلته التايمز في لندن 7 تموز/يوليو 1987.

(32) ينقل مراسل صحيفة لوموند في موسكو في عدد 20 آب/اغسطس مقالة نشرت حول هذا الموضوع في مجلة اغونيوك بقلم أحد القانونيين. ويستند هذا الأخير في مرافعته في آن واحد، إلى المسلمة القائلة بأن قوة الردع في حكم الاعدام هي وهم، وإلى البعد الانساني لإلغاء هذا الحكم. وقد دافع عن وجهة النظر نفسها كاتبان في أنباء موسكو حيث ذكّرا بموقف لينين، عدو أحكام الإعدام. لكن بحسب اللوموند فإن هذه المواقف لاقت صدىً ضئيلاً بين الجمهور. وقد نقلت الصحافة السوفياتية، في الفصل الأول من عام 1987، 16 حالة حكم بالإعدام أو تنفيذ للحكم، على الأقل.

حوالي 0,4% من الدوائـر. وتمت الموافقـة عليهم جميعاً من قبـل الحزب. وكـما كتب مراسـل صحيفة لوموند في موسكو: «أن مجرد زيارة مكتب التصـويت في الضاحيـة الجنوبيـة لموسكـو يبـين أن شيئاً لم يتغـير في الدوائـر. لم يدخـل أي من الناخبـين إلى الغرفـة العـازلـة في أثنـاء وجودنا. والناخبون الذين قابلناهم لم يكونوا يعرفـون شيئاً عن الشخص الـذي يصوّتـون له (. . .) وكما في المرات السابقة كان بإمكان فرد واحد من العائلة أن يصوّت بالنيابة عن جميع أفرادها لمجرد أن يبرز «جواز السفر» الداخلي لكل شخص منهم (لوموند، 23 حزيران/ يونيو 1987).

وتبعاً لصحيفة «لوماتين دو باري» فإن عدد الممتنعين عن التصويت الذي يزداد بشكل مضطرد منذ سنوات،قد بلغ 20% في المناطق المدينية الكبرى.وكانت ردة فعل الهيئات المحلية، خاصة في الريف،قد تميزت بالسلبية والتعنت،فيما تميزت ردة فعل الجماهـير بـالشك والسلبية. ولا بـد من الإشارة هنـا إلى أنه قـد جرت بعض المحـاولات الخجولـة لتقديم مـرشحين من المعارضة: «هذا ما جرى بالتحـديد في لينينغراد حيث واجه مـرشحون مـرتبطون بـالحركـات البيئية السوڤيـاتية و«نـوادي البريسـترويكا» رفضـاً خبيثاً من جـانب السلطات. فقد اختُلقت الأعذار الإدارية البارعة لعدم تسجيل أسمائهم على اللائحة، مـع العلم أنهم كانـوا يتمتعون بـدعم بعض الأكاديميـين والمثقفين في المـدينة، فضـلاً عن دعم بعض النقـابيـين. وفي مـدن أخرى تدخلت بعض المراجع في موسكو، خلال اللحظات الأخيرة من الانتخابات، لتفرض مرشحين معيّنين بصرف النظر عن اكتمال أعداد لـوائح الـترشيح، أو سعيـاً لتكوين اللوائـح بصورة تشكل إخلالاً بالقانون، والإستنتـاج واضح بمـا فيه الكفـاية: فمن جهـة تسببت هذه الانتخـابات ببعض الخضّـات المحلية، ومن جهـة ثانيـة أدى إتساع الحـدود الموضـوعـة أمـام التجـديد إلى فشـل فريق ميخـائيل غـوربـاتشيف (. . .) لم ينجـح «المجـددون» في الحـزب بتحريك الاتحـاد السوڤيـاتي بشكل فعـلي (. . .) الأمر الـذي يؤكد تحليـل بعض المحافـظين الذين ينتظرون أياماً أفضل: فثورة ميخائيل غورباتشيف تبقى محـدودة، بشكل أسـاسي، في المدن الكبرى ولم تنجح بعد في إقناع السوڤيات بأن إوالات اشتغال بلدهم يمكن أن تتغير[33].

(33) كلود ماري فيدرو، في لوماتين، 23 حزيران/يونيو 1987. وقد شرح أحد نواب السوڤياتات في مقاطعـة كويبيتشيف في موسكو في إجتماع حول طاولة مستديرة نظمـه عمال ومسؤولي المقاطعة أنه باستثناء المتقاعدين والشبان ثمة عدد كبير من الناخبين «الذين لا يرغبون بالاقـتراع على الإطـلاق ويسعون بجميـع الوسـائل والحجج لأخذ لوائح الاقتراع التي تتيح لهم الانتخاب في الخارج أو عدم الاقتراع على الإطلاق، أو الاقتراع عن العائلة بأكملها» (أنباء موسكو 10 نيسان/أبريل 1988).

لا ريب في أن الإصلاحات السياسية لم تنته بعد. ويعدِّد جان رادفاني سلسلة من القوانين التي جرى تبنيها أو هي في طريقها إلى السوفيات الأعلى لصياغتها.

والإصلاحات التي تم تبنيها حتى اليوم هي: قانون حول الاستفتاء؛ ومرسوم حول المسائل التي يحق للمنظمات الاجتماعية الإطلاع عليها أو القرارات الإدارية التي تستطيع ممارسة حق النقض إزاءها. قانون حول حق لجوء المواطنين إلى العدالة لمواجهة القرارات الإدارية التعسفية الذي أشرنا إليه أعلاه؛ مرسوم حول المراجعة الدورية لمؤهلات الكوادر والأخصائيين؛ وقانون حول الأرشيف القومي؛ وقانون حول أمن الدولة(لم تجرِ المصادقة عليه بعد).

أما الإصلاحات التي يُعمل على إعدادها فهي: قانون حول الصحافة والإعلام (الأمر الذي يعني ضمناً الرقابة)؛ مرسوم حول النظام العام للوظيفة والاستخدام؛ قانون حول الأوضاع العامة للوزارات؛ المراجعة الشهيرة للقانون الجزائي، التي ستعني على وجه الدقة إعادة بحث البند 190 المتعلق «بالدعاوة المعادية للسوفيات»، والبند 142 المتعلق بالشؤون الدينية، الخ[34].

أما مسألة مراجعة النظام الداخلي للحزب، التي تعين تحديداً قضية الانتخاب بواسطة الاقتراح السري للمسؤولين (وإلى أي مستوى من المسؤولية؟)، فضلاً عن مسألة تبديل الكوادر، فلا تزال معلّقة.

كل هذه الإصلاحات سوف تؤدي إلى المراجعة الدستورية في تشرين الأول/ أكتوبر 1988. وهذه المراجعة ستُحِل محل السوفيات الأعلى القائم ـ وهو برلمان زائف لا يمتلك أي سلطة عدا كونه عبارة عن قاعة تسجيل للقرارات الحكومية ـ سوفياتاً أعلى يُنتخب بشكل غير مباشر، أي «مؤتمر نواب الشعب» المؤلف من 2250 عضواً منتخباً بالاقتراع العام، منهم 750 ينتخبون على أساس المناطق، وعلى قاعدة خمسين مرشحاً لكل من الجمهوريات السوفياتية الخمسة عشر، و 750 للحزب الشيوعي السوفياتي والمنظمات الجماهيرية. وينبغي أن ينعقد السوفيات الجديد على امتداد فترة طويلة من السنة ويمارس نشاطاً برلمانياً حقيقاً. فضلاً عن ذلك، سُنَّ قانون انتخابي جديد يلحظ انتخاب «نواب الشعب» في انتخابات يتقدم إليها مرشحون عديدون. واقتراح المرشحين لا يتقدم به الحزب الشيوعي فحسب، بل «منظمات

(34) حول مراجعة القانون الجزائي والنقاشات حول «دولة الحق» التي تنطوي عليه، أنظر بوجه خاص البرافدا، 2 و31 آب/اغسطس 1988: وكوميئيست، آب/ اغسطس 1988.

جماهيرية» مختلفة أيضاً[35]، وسوف نعود إلى المشكلات والسجالات التي طرحتها هذه المراجعة الدستورية في الفصلين الحادي عشر والثاني عشر.

لا شك في أن هذه التدابير الشرعية كلها تشكّل خطوة إلى الأمام باتجاه النضال ضد التعسّف البيروقراطي والقمعي الذي طبع بميسمه الدكتاتورية البيروقراطية في الاتحاد السوفياتي. ويذكر رادفانيي في هذا الصدد مثال وضع البند 58 من دستور 1977 موضع التنفيذ، وهو الذي يلحظ حق المواطنين بالطعن بممارسات أعضاء الإدارة، بمن فيهم أعضاء (الكا. جي. ب)، لكن هذا البند ظل حبراً على ورق بفعل غياب مراسيم التطبيق. وبالرغم من السجال الدائر من دون توقف منذ ذلك التاريخ (أنظر تحديداً الأزفستيا في عددها الصادر في 9 نيسان/ أبريل 1986)، فقد نجح وزير العدل ومجمل الجهاز الإداري في سنوات عشر في الحؤول دون المصادقة على هذه المراسيم التي تمت المصادقة عليها أخيراً. وبدأ العمل بالقانون في 30 حزيران/ يونيو 1987. وهو يكمل البند 139 الجديد في القانون الجزائي الذي أقر عام 1986، والذي تصفه الإزفستيا بالقانون «المعادي للبيروقراطية» (16 أيار/ مايو 1987). إلا أن الصحيفة نفسها تضيف مباشرة أنه بعد مرور عام واحد على إقراره لا نجد إلا مثالاً وحيداً على تطبيقه.

وتخلص النائبة إيلينا في سوفيات موسكو - المدينة إلى الإستنتاج نفسه بشيء من المرارة: «ثمة وضع غريب ناشيء (. . .) إن الحكومة تمنح حقوق وصلاحيات أوسع، وترفع الممنوعات، غير أن الإمكانات القاعدية الجديدة تبقى غير مستخدمة. سواء بفعل النوايا السيئة [!] أو بفعل انعدام الخبرة» (أنباء موسكو، 11 تشرين الأول/ أكتوبر 1987).

غير أن الأسباب الأساسية للشك والسلبية لدى الجماهير الواسعة هي اجتماعية واقتصادية، وليست أيديولوجية أو ناجمة عن «تقاليد الأجداد الروس». إن يقظة النشاط الجماهيري تتطلب مجالاً وأهدافاً للنشاط الذاتي. إنها تتطلب المزيد من الغلاسنوست والمزيد من الديموقراطية وليس التقليل منها.

وكما يقول محرر مجلة نوفي مير، ستريلجاني، مستعيداً ماركس الشاب: «لا نستطيع القفز فوق الهوة بالقيام بقفزتين، ونحن على حافتها» وحدها جماهير الشغيلة تستطيع تحقيق «الثورة الفعلية» التي يؤكد غورباتشيف أنها ضرورية لإخراج الاتحاد السوفياتي من ورطته.

---

(35) لقد نشر القانون الانتخابي الجديد في البرافدا، 5 كانون الأول/ديسمبر 1988.

لكن كيف يمكن تحريض الجماهير ضد البيروقراطية مع الحفاظ على رقابة البيروقراطيين على الجماهير نفسها؟ هذا هو مأزق غورباتشيف.

ينبغي وضع الأصبع على ثلاثة تناقضات أساسية ـ ولكنها ليست الوحيدة ـ للبيريسترويكا السياسية كما يعرضها ميخائيل غورباتشيف نفسه على أشدّ ما يكون من الجذرية في كتابه الأخير. وهي تختصر بشكل من الأشكال هذه الورطة. وتتعلق هذه التناقضات بمسائل ممارسة السلطة، وتعدد الأحزاب (التيارات المنظمة) والجذور المادية للبيروقراطية.

فيما يتعلق بممارسة السلطة يكتب غورباتشيف[36]: «لن نغيّر بالطبع ستام السلطة السوفياتية ولا مبادئها الأساسية» (ص 71). «لقد وعى الحزب والمجتمع تنامي السيرورة السلبية» (ص 55). «نعم إنها [البيريسترويكا] بدأت بمبادرة من الحزب. فالأجهزةالعليا في الحزب والدولة هي التي صاغت برنامجها وتبنّته» (ص 73). «بالطبع تقوم منظمات الحزب بمهماتها وتؤدي أغلبية واسعة من الشيوعيين واجباتها إزاء الشعب بصدق وبلا مصلحة شخصية».

لكنه يستنتج، من ناحية ثانية، «أن المثقفين وأصحاب المواهب، ممن يؤمنون بالاشتراكية، يجدون أنفسهم عاجزين عن استغلال كامل طاقاتهم الكامنة. أي عن ممارسة حقهم بمشاركة حقيقية في إدارة شؤون الدولة (ص، 61). «ثمة هوّة بين الكلمات والأفعال، الأمر الذي ينمّي سلبية السكان». (ص 24). «إن الأشخاص الشرفاء يستنتجون بمرارة أنه لم يعد ثمة اهتمام بالشؤون الاجتماعية، وإن العمل لا يخضع لأنظمة محترمة. (ص 280). لهذا فإننا نعطي الأولوية للإجراءات السياسية، ولعملية إضفاء الديموقراطية بشكل واسع وحقيقي (. . .) ولمشاركة نشطة من الجماهير في إدارة شؤون البلد. ذلك كله مرتبط بالمسألة الرئيسية في كل ثورة، وهي مسألة السلطة (. . .) علينا والحال هذه، وإذا ما أردنا إنجاح البيريسترويكا، أن نولي اهتمامنا للمهام السياسة ولوسائل ممارسة السلطة» (ص 71).

وتبلغ هذه المطالعة ذروتها باستنتاجين رهيبين: «على وجه الإجمال أصبح المجتمع شيئاً فشيئاً بلا حكم» (ص 27) «لقد وُضعت السوفياتات، إلى هذا الحد أو ذاك، على الهامش (. . .) ووجَدَ الشغيلة أنفسهم محرومين من حقهم الذي يضمنه لهم الدستور بأن يكونوا معنيين مباشرة بشؤون الدولة» (ص، 155).

---

(36) نستقي كل هذه الاستشهادات من م. غورباتشيف في البيريسترويكا.

من الواضح أن السلسلة الأولى من الاستشهادات متناقضة على نحوٍ فاقع مع السلسلة الثانية. إذا كان المجتمع مفتقداً للحكم وإذا كان الشغيلة مفتقدين لممارسة السلطة ـ وهذا ما كشفه الماركسيون الثوريون منذ عقود واستخدموا صيغة «المصادرة السياسية» لوصفه ـ فكيف يمكننا كشيوعيين أن ندافع عن فكرة عدم تغيير السستام السوفياتي؟ وإذا كانت جميع منظمات الحزب تقوم بمامها وإذا كانت الأغلبية الساحقة من الشيوعيين تؤدي واجبها إزاء الشغيلة، فكيف نفسِّر أن هؤلاء الشغيلة قد أصبحوا سلبيين سياسياً وأنهم «يفتقدون لأي اهتمام بالشؤون الاجتماعية»، وإذا كان المعنى الأصلي لمفهوم الاشتراكية هو «قبل كل شيء حركة (. . .) سياسية جماهيرية، حركة تنطلق من القاعدة» (ص، 71) فكيف نوافق على أن تكون «الثورة» الجارية اليوم منطلقة من «الهيئات الأعلى في الحزب»؟.

ويصبح عدم الانسجام فاقعاً على نحو مضاعف عندما يمضي غورباتشيف في «التحليق» الأكثر جرأة في كتابه فيقول: «إننا نجد أنفسنا بمواجهة مهمة خارقة: ضرورة استعادة دور السوفيات بشكل كامل باعتبارها أجهزة سلطة سياسية وأساس الديموقراطية الاشتراكية» (ص 156 - 157).

رائع. غير أن هذا الإعلان الجريء سرعان ما يُخفَّف، لا بل يفرَّغ من مضمونه، عندما يضيف غورباتشيف أن قرارات الاجتماع الموسَّع للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في كانون الثاني/ يناير 1987 تتيح للسوفياتات تنظيم مهماتها على النحو الذي يجعلها هيئات الحكم الشعبي الفعلية» (ص 157).

والحال أن القرارات التي يرجع إليها غورباتشيف تعني السوفياتات المحلية، فيما تتعلق بقية العناوين الفرعية بالنقابات. هل يمكن أن تتحقق الإعادة «الكاملة» لدور السوفياتات، كأجهزة سلطة سياسية على المستوى المحلي، وعلى مستوى المنشآت؟ هل على هذه المستويات بالذات تُمارس السلطة السياسية الفعلية، أم بالأحرى على المستوى المركزي، ومستوى الدولة بالمعنى الدقيق للعبارة؟ غير أن غورباتشيف لا ينبس بشفة حول ممارسة السلطة المباشرة من طريق السوفياتات والشغيلة على هذا المستوى.

ولهذا الصمت ما يبرره! ففي معرض كلامه يستنتج «أن وظائف هيئات الحزب ونشاطاتها قد حلَّت محل وظائف الحكومة والإدارة ونشاطاتها» (ص، 156).

غير أنه ما أن يأتي على إثارة القضية «المؤسساتية» المتعلقة بمصادرة العمال سياسياً، حتى يعود للتأكيد بصورة حاسمة وتفخيمية على العقلنة الايديولوجية ـ السياسية وعلى الإوالات

المؤسساتية التي تنطوي عليها هذه المصادرة: «فالثقة الموضوعة في الحزب ما فتئت تتنامى، وأهميته ما زالت تتعاظم. وتبذل هيئات الحزب جهدها كي لا تستحوذ على مسؤوليات المنظمات المعنية بالاقتصاد والإدارة (. . .) إن الهدف الذي يصبو إليه الحزب هو هدف مختلف: فأول ما يُفترض أن يقوم به هو التقدم بتحليل السيرورة تحليلاً نظرياً (. . .) وصياغة سياسة محددة، فضلاً عن تحديد الوسائل والأشكال الكفيلة بوضعها موضع التنفيذ، واختيار الأشخاص الذي يتحملون مسؤولية القيام بها [وهذا هو تعريف النوموكلاتورا نفسها!]، وباختصار عليه أن يوفر للبيريسترويكا نمط تنظيمها وإطارها الايديولوجي. ووحده الحزب هو الذي يستطيع القيام بذلك [التشديد من وضعنا]. أما الإدارة والاقتصاد فهما من مهمات الحكومة والمنظمات الأخرى المعنية بهذه المسائل (. . .) على الحزب القيام بعمله: أما الباقون فيقومون بأعمالهم. وما لم يتم الأمر على هذا النحو فإن الدور القيادي للحزب والعمل الايديولوجي والعمل مع الكوادر؛ لن توفى حقها» (ص. 171).

أين هي السوفياتات ضمن هذه الصورة؟ هل وقعت في فخٍّ ما؟ أين هي ممارسة السلطة من قبل جماهير الشغيلة؟ هل ضاعت في انعطافة إحدى الجُمَل؟ صحيح أن غورباتشيف يميز بين ممارسة الحزب المباشرة لأعمال الإدارة - والتي يطعن بها - وبين ممارستها من قبل إداريين محترفين. غير أن الأمر يعني مجرد تقسيم وظيفي للعمل داخل البيروقراطية. فالحزب، والحزب وحده، هو الذي يختار الإداريين ويحدد الخط (السياسي، والستراتيجي) الذي ينبغي أن يُتبَع. ولا يحق لأي شخص آخر القيام بهذا العمل، «لا توجد عندنا معارضة رسمية» (ص، 172).

وهذا ما يؤكد من جديد أطروحة الماركسيين الثوريين[37]، التي تعتبر أن الديموقراطية الفعلية، والممارسة الحقيقية للسلطة السياسية من قبل جماهير الشغيلة، وسلطة السوفياتات الفعلية هي متعارضة مع نظام الحزب الواحد. فالسوفياتات لا تصبح ذات سيادة ولا هيئات حقيقية «للحكومة الشعبية» ما لم تُنتخَب بحرية وما لم تُعيِّن بحريّة مسؤولي الإدارة والاقتصاد، وما لم تصوِّت بحرية على الخَطّين الستراتيجي والسياسي البديلين.

ذلك كله يفترض وجود تيارات معارضة معترف بها باعتبارها شرعية (طالما هي تحترم بحكم الواقع الدستور الاشتراكي، بصرف النظر عن مواقفها الايديولوجية. وهذا يفترض حق العمال والفلاحين من أن ينتخبوا بحرية كل من يريدون انتخابه بغض النظر عن توجهه

(37) أنظر الوثيقة التي تبناها المؤتمر العالمي الثاني عشر للأممية الرابعة. «ديكتاتورية البروليتاريا - والديموقراطية الاشتراكية».

وانتمائه الايديولوجي، ومن دون حق فيتو مسبق من الحزب الشيوعي السوفياتي، إن لم نقل من الكا.جي.ب. وهذا يفترض، بعبارة أخرى تعددية الاتجاهات والأحزاب السياسية - حيث أن الخط السياسي - الستراتيجي الذي يختلف عن خط الحزب الشيوعي حتى لو كان قليل التماسك، هو بالضبط الذي يجعل الحزب حزباً.

وعلى الرغم من جميع هذه الصيغ الجريئة، تبقى البيريسترويكا السياسية كما يصفها غورباتشيف، والحال هذه، في إطار السستام السياسي القائم على الحزب الواحد، وهو التعبير السياسي عن البيروقراطية، التي تسيطر على جميع أجهزة الإدارة، والمخولة وحدها بالتفكير في المشكلات السياسية بمجملها، ووحدها المخولة بصياغة جميع الحلول (وحتى الاقتراحات!) السياسية، ضمن هذه الشروط ليس ثمة ممارسة للسلطة السوفياتية من قبل السوفياتات! وضمن هذه الشروط، كيف نفاجأ إذا ظل القسم الأكبر من الجماهير غير مسيّس؟.

يستشهد جيرار سترايف بجملة رهيبة من نص مسرحي ليوري ميكاروف، بعنوان لم أكن، «قل، يا بابا، هل أنت شيوعي أم عضو في الحزب؟».

أما جان رافانيي فيستنتج بما يثير السخرية المؤلمة «إن الدور القيادي للحزب الشيوعي، كما صاغه بوضوح دستور 1977 لا يبدو في أي حال من الأحوال [!] مطروحاً لإعادة البحث في ضوء التحولات الجارية»[38]! فأواه أيها التخبط، عندما تتملك بنا!..

ونواجه التناقض نفسه في تحديد الجذور الاجتماعية للبيروقراطية[39]. ويستعيد غورباتشيف أطروحة البيروقراطية التبريرية التقريظية: «أما المصاعب الكبرى التي تواجهنا في سعينا لإعادة البناء، فتتأتى من نمط التفكير ومن الأمور التي تطبّعنا بها في السنوات الماضية. وعلى كل واحد منا، من الأمين العام إلى العامل، أن يعمل على تغييرها. وهذا أمرٌ مفهوم،

---

(38) جيرار ستريف، دينامية غورباتشيف، ص. 203؛ جان رادفارنيي الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 170.

(39) بحسب أنباء موسكو، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، شكلت أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي لجنة للنضال ضد مظاهر البيروقراطية داخلها. وقد تلقت كمية من الرسائل «في غير أوانها» تفضح التخريب البيروقراطي في المجتمع بأكمله. واستنتج عالم الفيزياء الشهير اوسيبيان، نائب رئيس اللجنة، الأمر التالي: «برأيي إن «علم البيروقراطية» هو موضوع هام للأبحاث الاجتماعية بوجه خاص. ولا تزال مصادر البيروقراطية وبرنامجها الاجتماعي، وشرائح السكان التي تعبر عن مصالحها، وأساليب حوارها ودفاعها، مشكلات لم تجد حلولاً لها [؟] من وجهة نظر علماء الاجتماع. علينا أن نفهم في نهاية المطاف من هو البيروقراطي!» وفي الواقع، يتقدم الفكر خبط عشواء، لكنه يتقدم مع ذلك.

حيث أن عدداً منا قد تكوّن كفرد في ظل النظام القديم (كذا) وضمن الظروف التي كانت سائدة. علينا أن نتخطى عقلية المحافظة لدينا [التشديد من وضعنا]. فأغلبيتنا تنتسب إلى مبادىء سياسية وايديولوجية صحيحة. غير أنه يوجد فرق جوهري بين الموقف الفكري الصحيح وكيفية تطبيقه». (ص 89).

بالنسبة لأي ماركسي يتحدد النظام (قديماً كان أم جديداً) قبل كل شيء ببنية السلطة الاقتصادية والسياسية؛ فالوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي. كلا، يجيب غورباتشيف: إن «التفكير المحافظ» (أي الوعي الاجتماعي) هو الذي يحدد «النظام» (القديم والجديد). وهذه أطروحة لا تصمد على ضوء الوقائع كما يتبين من تحليل الظروف الاجتماعية للاتحاد السوفياتي. كما أنها لا تصمد أيضاً حتى على ضوء تأكيدات غورباتشيف الخاصة، حيث أن غورباتشيف لا يتردد بالقول في وصفه لـ «سنوات الجمود»: «إن الملكية العامة قد انقطعت تدريجياً عن المالك الفعلي، العامل. (. . .) حتى أننا شهدنا ظهور كل علامات استلاب الإنسان على مستوى ملكية الشعب بأكمله». (ص، 61) «وليس ثمة من يقاوم التغيير سوى أولئك الذي يحوزون على كل ما هم بحاجة إليه. (. . .) إن الغلاسنوست، الشفافية، تكشف (. . .) الامتيازات غير الشرعية» (ص، 38).

وينوّه غورباتشيف برسالة تلقاها من ليتوانيا: «ما هو موقف الناس من سياستك؟ لن أكذبك القول، يا عزيزي ميخائيل سرغيفيتش، لأن هذا مضر بقضيتنا المشتركة. إنني لا أتكلم عن الدوائر صاحبة الامتيازات في مجتمعنا؛ فكل شيء واضح على هذا المستوى. كثيرون هم الذين يريدون الاستمرار بالعيش في بلاد العسل والحليب كمن ينام تحت تأثير المخدِّر. سوف أكلمك عن الشعب البروليتاري (. . .) ثمة للأسف عدم تفهم عميق لسياستك في صفوفهم» (ص 95). «لقد أخذنا بالاعتبار أيضاً تجاربنا السابقة» التي شهدت فشل كثرة من المحاولات المتكررة لإصلاح المستويات العليا في الإدارة من دون الاعتماد على القاعدة، بفعل المقاومة العنيدة لجهاز الإدارة الذي يرفض التخلي عن العديد من حقوقه وامتيازاته [التشديد من وضعنا] (ص 77). «واليوم، عندما تُطرح مسألة العدالة الاجتماعية على بساط البحث في بلادنا، فإننا نسمع كلاماً كثيراً عن مغانم بعض الأفراد أو مجموعات الأفراد وامتيازاتهم» (ص 140). «(. . .) إن نوعية الخدمات التي تُوفرُ للسكان بمجملهم هي أقل جودة من تلك التي تقدم إلى المنظمات والمؤسسات التي أسلفنا الكلام عنها [المتاجر، الخاصة. . . الخ!] إن هذه الظاهرة تشكّل بطبيعة الحال موضوعاً للنقد من قِبل الشغيلة» (ص 14).

لكن، مـا دام الأمر كـذلك، ومـا دام ثمة شرائح صاحبـة امتيازات وشرائح أخرى مُعوّزة، وما دام ثمة حقوق خاصة وامتيازات لمديري الملكيـة العامـة، ومـا دام المنتجون المباشرون يشعرون بالاستلاب انـطلاقاً من هـذا الواقـع، إذن ثمة فـارق واضح في الـوضع الاجتماعي وتضارب مصالح بين الشغيلة والبيروقراطيين (المديرين عـلى اختلافهم) ومن الآن فصاعداً سوف ينطوي اختلاف المصالح والوضع الاجتماعي على اختلاف في العقلية.

فوراء التعارض «المحافظة» ـ و«الثورة السياسية» (أو إذا أردنا، الغلاسنوست الجـذرية المدفوعة إلى أقصاها) ثمة تعارض بين «الدوائر صاحبة الامتيازات في المجتمع». ـ و«الشعب البيروليتاري» الذي يتكلم عنه صاحب الرسالة الليتواني الذي نوّه به غورباتشيف[40].

مع ذلك، ومـا إن كشف غوربـاتشيف عن هذا التعارض حتى حاول إنكـاره واستنتج بسذاجة (مصطنعة؟) (أو بمحاولة ثورية: «إن إعادة البناء تعني كل واحد منـا، من الشيوعي في القـاعدة إلى الأمـين العام للجنـة المركـزية، ومن العـامل إلى الوزير، ومن المهنـدس إلى الأكاديمي. وليس باستطاعتنا أن نحقق النجاح لهذه العمليـة ما لم نقم بجهـد وطني حقيقي» (ص 74).

غير أن هذا الإجماع سرعان ما يتبخر عندما يستنتـج غوربـاتشيف نفسه «خـلال رحلتي إلى منـطقة كـوبان، وّجهتُ انتقـاداً إلى القادة النقـابين لأنهم يعملون كخـدم عند المـديـرين (. . .) ينبغي أن تكون للجان العمال النقابية أسنان، لا أن يتحجم دورهـا إلى دور الشريك المؤيد أبداً للمديرين» (ص 158 - 195).

ثمة، وبوضوح إذن، تعارض مصالح بـين الشغيلة والمديـرين. فلا معنى أبـداً لإنكار تعارض المصالح هذا والاعتراف به في وقت واحد.

إن هذه التناقضات الأساسية للغلاسنوست ـ لإضفاء الديموقراطية بشكل جزئي، وغير ناجز، ومبتور، بفعل رفض إدانة احتكار السلطة وامتيـازات البيروقـراطية، بـل بفعل رفض الإطاحة بها والنضال من أجل ممارسة مباشرة للسلطة من قبل السوفياتات القائمة على تعددية الأحـزاب ـ ليست تناقضـات نظريـة. إنها تفضي إلى مشكلات سيـاسية عمليـة وإلى أزمات سياسية، ومنها قضية تصفية الستالينية غير المنجزة، وقضية يلتسين، والصراعات في القوقاز، وفي بلدان البلطيق والاعتراضات الانتخابية أمام الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيـوعي السوفياتي، وقبل انتخابات آذار/ مارس 1989، وكلها نزاعات معبّرة عن هذه المسألة.

(40) إبان الإعداد للمؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي أشار الصحافي ت. سامولي إلى الروابط القائمة بين عدم قابلية مسؤولي النوموكـلاتورا للعـزل، والامتيازات المـادية التي ينـطوي عليها مـوقعهم، وتشكُّـل نوع من «الشريحـة الإداريـة في الحـزب» (البـرافـدا، 5 و27 كـانـون الأول/ديسمـبر 1986، 13 شباط/فبراير 1987).



الفصل السابع

سياسة غورباتشيف الخارجية و «التفكير الجديد»

كانت مقترحات نزع السلاح النووي الجزئي في أوروبا أشد المبادرات التي اتخذها ميخائيل غورباتشيف تأثيراً في العالم. وقد تميزت بجهود وساطة استثنائية، تكللت عموماً بالنجاح[1]، إذ وضعت حلف شمال الأطلسي أمام تحدّ يتعلق بتطبيق خياره الخاص المسمّى «الخيار صفر المزدوج»، (أي إلغاء الصواريخ النووية متوسطة المدى وقصيرة المدى)، لقاء الإطاحة على نحو مشهدي بالمواقع التي تدافع عنها الدبلوماسية السوفياتية. وقد أدت المبادرة المذكورة إلى توقيع الاتفاق الأميركي السوفياتي حول «الخيار صفر» في 8 كانون الأول/ديسمبر 1987[2]. ثم واصل فريق غورباتشيف اندفاعته فاستكمل هذه المبادرة باتفاق حول خفض الصواريخ «الستراتيجية»، لا بل حول الإلغاء الكامل للأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، من الآن حتى العام 2000، وبخفض أساسي «للأسلحة التقليدية» في أوروبا.

■ اتفاقات نزع السلاح الجزئي

لا يسعنا إلا الترحيب بهذه الاتفاقات. فالطابع الإيجابي لهذا التغيير يبدو لنا غير قابل للدحض. ولا يسع الحركة العمالية العالمية فضلاً عن جميع الحركات الجماهيرية المعادية

---

(1) لقد كتب نيكولاي بوبلجانسكي والكسندر راهر، أسيرا الايديولوجية المعادية للشيوعية العمياء، Gorbatchov, der neue Mann، ص. 277)، في العام 1986، أن غورباتشيف قد نسي عملياً في دعاوته وفي ممارسته، الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا: وقد أثبتت الأحداث اللاحقة خطل هذه التأكيدات.

(2) ظهر نص الاتفاق بوجه خاص في Neue Zürcher Zeitung، في 12 و13 كانون الأول/ديسمبر 1987. وأكد كيسنجر بوضوح أن إلغاء جميع الأسلحة النووية أمر غير مرغوب فيه، ولا يمكن تصور أي «دفاع عن الغرب» في «المستقبل المنظور» من دون نشر الأسلحة النووية (أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 كانون الأول/ديسمبر 1987). لا يمكن للمرء أن يكون أكثر وضوحاً من ذلك.

للامبريالية إلا الإفادة من تراجع المصداقية التي حازت عليها الدعاوة الريغانية ضد «امبراطورية الشر».

إن هذه المانوية الصبيانية التي تؤمن بها الشرائح الأكثر رجعية في الامبريالية ـ وهي لا تقتصر إطلاقاً على الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة وأصدقائه في أوروبا، ومنهم السيدة تاتشر وشركائها ـ [والتي تقسم قوى العالم إلى معسكرين، معسكر الخير ومعسكر الشر] لا تستند بالتأكيد إلى قاعدة موضوعية في تاريخ القرن العشرين. هذا ويصعب علينا اعتبار الشيوعية أو الاتحاد السوفياتي، حتى في ظل القيادة الستالينية الأسوأ، مسؤولين عن اندلاع الحرب العالمية الثانية وبالحري عن الحرب العالمية الأولى، ومسؤولين عن مجازر أشويتز وهيروشيما، فضلاً عن الحروب الاستعمارية التي لا تحصى والتي حصدت على وجه الإجمال أكثر من مئة مليون قتيل خلال قرننا الراهن هذا إذا استثنينا الكلام عن الكوارث البشرية كالتي تسبب بها الجوع والتخلف ولا يزالان يتسببان بها على نحو واسع حتى اليوم في العالم الثالث.

إن للدعاوة الهستيرية المعادية للسوفيات وظيفة سياسية محددة بدقة، وإن تكن غير إنسانية: تعويد جزء من الرأي العام، شيئاً فشيئاً، على الاعتقاد في أن الحرب النووية العالمية هي الخيار الأقل سوءاً better dead than red (أفضلُ الموت على أن أكون أحمر). وبإمكاننا أن نشك بفعالية هذه الدعاوة حتى في أسوأ لحظات حقبة ريغان. كما ليس باستطاعتنا أن ننفي أن غورباتشيف وفريق مستشاريه، قد تمكنوا في أقل من عشرين شهراً أن يُبطلوا بشكل واسع آثار حوالي عشر سنوات من الهستيريا على طريقة رامبو، وذلك بالاعتماد على ممارسة فن ناجز في العلاقات العامة.

صحيح أن الأوساط الامبريالية المعادية «للصفر المزدوج» تعمل جهدها الآن لتغذية أزمة هستيرية جديدة، وذلك بتشديدها القوي على ما تدّعي أنه «تفوّق ساحق» لجيوش حلف فرصوفيا في مجال الأسلحة التقليدية في أوروبا الوسطى. وهذه الدعاوة المبنية على نقص المعلومات وعلى التضليل[3] ـ وهي تفعل ذلك كي لا تشير بالتحديد إلى التفوق النوعي

(3) أنظر النقض الحاد والمدهش لجميع عناصر هذه الأسطورة كما قدمه نائب الأميرال أنطوان سانغينيتي في لوموند ديبلوماتيك، تشرين الأول/أكتوبر 1987. وعبّرت الأكونوميست، 28 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، بحذر عن وجهة نظر مماثلة. وفي خلاصة رصينة تتمتع بالمصداقية قدم جاك سابير مجمل السجال الذي دار حول هذه المسألة في كتابه السستام العسكري السوفياتي. لكن، بعد تحليل مفصّل ينقض طروحات التفوق العسكري السوفياتي أو «عسكرة» الاتحاد السوفياتي إنقلب الكاتب فجاة، على نحو لا تقبله أية بداهة، إلى التأكيد على أن عقيدة غورباتشيف العسكرية في الاتحاد السوفياتي تفترض «اكتشاف الحرب» التقليدية كأداة للسياسة الخارجية.

لأسلحة حلف شمال الأطلسي، واضعة بين مزدوجين الطابع المخصوص لجيوش «الديموقراطيات الشعبية» في أوروبا الشرقية[4] ـ سوف تنقلب على أصحابها حيث أن غورباتشيف قد أحرج مطلقيها بالموافقة الحرفية على «مطالبهم» بنزع جزئي للسلاح التقليدي.

وبفعل هذا الواقع نفسه، يتسع موضوعياً المجال السياسي للحركة المعادية للحرب بدل أن يتقلص، شرط أن لا تخضع هذه الحركة للمفاوضات الدبلوماسية، وأن تحفظ استقلالها الضروري عن جميع الحكومات وعن مجمل المفاوضات بين الدول، وإن تحافظ على توجهها الذي يتميز أساساً بالدعوة للالتزام بنزع السلاح من جانب واحد. هذا في حين أن فقدان مصداقية الطرح حول «التهديد»، لا بل «العدوانية» من جانب موسكو سوف ينمي بلا شك قدرة هذه الحركة على التعبئة.

قد يأسف واحدنا لأن البيروقراطية السوفياتية قد انتظرت وصول غورباتشيف لتتخذ هذه المبادرات، فلو أنها قد أطلقتها عندما وصلت الحركة المعادية للحرب في البلدان الامبريالية إلى ذروتها في بداية الثمانينات لكانت آثارها الإيجابية والمحفّزة لهذه الحركة أشد فعالية. ففي ذلك الحين دعونا نحن إلى مبادرات مماثلة وإلى إجراءات جريئة لنزع جزئي للسلاح النووي من طرف واحد، وهي مبادرات وإجراءات كان الاتحاد السوفياتي يستطيع القيام بها، لا بل كان يتوجب عليه ذلك، بغية تعزيز الحركة الجماهيرية المؤيدة لنزع السلاح من طرف واحد في البلدان الامبريالية. لكن هذه الحال تنطبق عليها بوضوح قاعدة: «التأخر أفضل من عدم القيام بأي شيء».

بالطبع، لا تنبغي المبالغة بالآثار العملية لاتفاق «الخيار صفر». فالمسألة لا تعني على الإطلاق نزع سلاح حقيقي ولا حتى تقدمٌ فعلي نحو نزع السلاح النووي. فاتفاق واشنطن لا يلغي إلا 3% من الرؤوس النووية لا أكثر. وأوروبا والعالم سيظلان عرضة لتهديد الأسلحة النووية الستراتيجية، التي يؤدي تشغيلها إلى تدمير الحضارة البشرية دفعة واحدة، إن لم يؤدِ إلى تهديد وجود النوع البشري نفسه. أما مجرد تدمير المراكز النووية بواسطة الأسلحة «الكلاسيكية» في خضم حرب عالمية سميت «تقليدية» فسيؤدي بدوره إلى كارثة مماثلة. ومنذ كارثة تشيرنوبيل بات من الصعب أن نشك في هذا الأمر، هذا في حين أن الإنفاق

---

(4) لا تمتلك هذه الجيوش بالتأكيد أي دافع باتجاه التدخل «العدواني» في الغرب.

العسكري عبر العالم ـ أي التبذير الضخم للموارد، وهو تبذير إجرامي بالمعنى الحرفي للكلمة بالنظر إلى الحاجات الأولية غير المشبعة في الجزء الجنوبي من كوكبنا، قبل أي مكان آخر، ولكن ليس في هذا الجزء وحده ـ هو إلى ارتفاع وليس إلى انخفاض. وهذا ما هو حاصل حتى في الاتحاد السوفياتي تحت الضغط الثابت لإعادة التسلح الأميركي.

ضمن هذه الشروط، يظل النضال ضد سباق التسلح وضد تهديدات الحرب مهمة أولية من وجهة نظر الحركة العمالية العالمية. فلا غورباتشيف ولا الاتحاد السوفياتي ولا «المعسكر الاشتراكي» يستطيعون الحلول محل هذه الحركة وحلفائها للقيام بهذه المهمة. وفكرة نزع السلاح العالمي بشكل فعلي كنتيجة لمفاوضات ولاتفاقات بين الشرق والغرب تظل اليوم فكرة طوباوية أكثر مما كانت عليه بالأمس أي قبل المصادقة على «خيار الصفر المزدوج».

وانطلاقاً من وجهة النظر هذه ليس ثمة تقدم يمكن تسجيله في مواقف فريق غورباتشيف وحلفائه ورفاق دربه، في الشرق كما في الغرب. وتبقى الفكرة القائلة بأن الحرب العالمية يمكن تفاديها كلياً وإلى الأبد من دون الإطاحة بالرأسمالية في معاقلها الأساسية هي الفكرة الأساس في العقيدة السوفياتية الحالية بصدد الحرب والسلم.

ولا شك أن هذه الفكرة تشكل خطوة إلى الأمام بالمقارنة مع الفكرة الخرقاء القائلة بأن الاتحاد السوفياتي أو المعسكر «الاشتراكي» قادرين على كسب الحرب النووية العالمية. فحرب من هذا النوع سوف تدمر الجنس البشري، لا بل كل حياة على كوكبنا. كيف يمكن أن «ندافع» عن أنفسنا أو حتى أن «نكسب» إذا ما انتحرنا، أو إذا ما حوّلنا أنفسنا إلى غبار إشعاعي؟

لقد تطورت العقيدة العسكرية السوفياتية بهذا الصدد إلى حد بعيد. وكان الماريشالان سوكولوفسكي وغريتشكو قد شدّدا بإصرار على هدف الانتصار في حرب نووية عالمية وعلى إمكانية هذا الانتصار[5]. ومنذ ذلك الحين، تم التخلي عن هذا الموقف[6] وبالتحديد من قبل قائد الجيش السوفياتي الماريشال اخرومييف[7] بين عامي 1984 و 1988.

---

(5) أنظر بوجه خاص غريتشكو، القوات المسلحة في الاتحاد السوفياتي وو. د. سوكولوفسكي، Militä-strategie.

(6) حول تطور العقيدة العسكرية السوفياتية في هذا المجال، أنظر هانتز ـ جرجن شولتز Die Sowjetishe Militärmatch.

(7) أنظر الدراسة الهامة التي نشرت في مجلة داي زايت في 11 كانون الأول/ديسمبر 1987. ويبدو أن المارشال أوغاركوف، الذي كان آنذاك القائد العام للقوات السوفياتية المسلحة قد بدأ بطرح عقيدة سوكولوفسكي ـ غريتشكو على بساط البحث عام 1979.

لقد اعترفت الدبلوماسية السوفياتية والقادة العسكريون السوفيات بدفاعهم عن الفكرة القائلة بأن «التكافؤ» بين الأسلحة النووية السوفياتية والامبريالية أمر لا غنى عنه، كما اعترفوا أيضاً، بانتقالهم إلى أطروحة «القدرة على الدفاع الكافي» - وهي نظرية غورباتشيف الجديدة - بأنهم قد تبنوا الموقف الداعي إلى «الردع المتبادل»[8]؛ ففي بداية عام 1989 استبدل القادة العسكريون، ومن بينهم أخرومييف، صيغة «التكافؤ» بصيغة «القدرة على الدفاع الكافي». صحيح أننا لا زلنا نسمع من وقت لآخر بإشارات إلى طروحات سوكولوفسكي - غريتشكو على لسان ناطقين باسم الجيش السوفياتي، إلا أنها أصوات بقايا أقلية لا تحدد توجه البيروقراطية بمجملها.

وقد قونن غورباتشيف الأساس النظري لعقيدته الجديدة عندما ذكر في كتابه: «إن المبدأ الأساسي للمقاربة السياسية الجديدة هو مبدأ بسيط: ليست الحرب النووية وسيلة للوصول إلى أهدافها، سواء كانت هذه الأهداف سياسية أو اقتصادية أو ايديولوجية أو غير ذلك (. . .) الحرب النووية لا معنى لها، إنها غير عقلانية. لن يكون ثمة «ظافر» أو «خاسر» في أي صراع نووي شامل: «سوف تتقوض الحضارة العالمية من دون أدنى شك. وسوف يكون ذلك انتحاراً، أكثر منه حرباً، بالمعنى المصطلح عليه للكلمة»[9].

إنه ينضم هنا إلى موقف الماركسيين الثوريين، وإلى موقف العديد من السلميين الأصيلين، وهو الموقف الذي يدافعون عنه منذ سنوات؟ لا ينبغي أن يكون الهدف الستراتيجي الأول للحركة العمالية، لا بل للبشرية كلها «القضاء على المعتدي بالسلاح النووي» أو «الظفر بالحرب النووية»، بل ينبغي منع هذه الحرب النووية العالمية. فالمسألة هي مسألة البقاء الجسدي، بالمعنى الحرفي للعبارة.

إن ظاهرة تكوّن رأي عام بخصوص هذه المسائل ووعيها قد بدأت تظهر في الاتحاد السوفياتي سواء نُقِلَ عنها القليل أو لم يُنقل أبداً إلى خارجه. فعلى الرغم من الدعاوة الرسمية

(8) أنظر بهذا الصدد التقرير النهائي عن تصريحات أحد «الغورباتشيفيين» الرواد خلال كونفرنس أسبن في برلين الذي نقلته مجلة **Frankfurter Allgemeine Zeitung** في 4 حزيران/يونيو 1987. فقد اعترف هذا السياسي أنه يستحيل على أية قوة أن «تكسب» الحرب النووية. غير أن مؤدلجاً أكثر محافظة، هو البروفسور س. ساناكوييف، قد كتب أيضاً في مجلة Mejdou narodnana Zhisn (الحياة الدولية، العدد الرابع، 1987) إن أهمية «التكافؤ النووي» هي بالفعل ذات بعد «تاريخي» بحيث أنها ولّدت «وضعاً جديداً نسبياً»: «إذا ما أشعلت الامبريالية حرباً جديدة، فهذا ما سيكون بمثابة كارثة لها». لها فقط؟ أليس أيضاً للاتحاد السوفياتي والبشرية جميعاً؟

(9) ميخائيل غورباتشيف. البيريسترويكا، ص. 200.

والتوجيه العسكري الذي لا طائل منه، والذي ينحو منحىً معاكساً للفرضيات العلمية كلها بهذا الصدد، فقد اتخذت الجماهير السوڤياتية بصورة عفوية موقفاً موازياً تماماً لموقف جماهير أوروبا الغربية واليابان. وهو موقف يتعارض مع كل استخدام للأسلحة النووية. وبحسب مجلة الحزب الشيوعي السوڤياتي «كومينست» (العدد 5، 1987، ص، 119) فإن استفتاءاً للرأي العام أجري في المصانع والإدارات العامة في موسكو بيّن أن 83% من السوڤيات مقتنعون بأن الحرب النووية، بغض النظر عن مؤداها، سوف تدمّر الحضارة البشرية، فيما عبّر 93% منهم (ومنهن) عن اقتناعهم بأنه ليس ثمة مبرر ـ وبالتالي فلا «الدفاع عن الوطن» مبرّر ولا «الدفاع عن الاشتراكية» مبرّر ـ لاستخدام السلاح النووي.

وبإمكاننا أن نخمّن أن غورباتشيف السياسي قد أخذ بالاعتبار تيار الرأي العام الأغلبي إلى حد بعيد لتعديل هجومه الدبلوماسي ونظريته العسكرية. والذين لا يزالون يعارضونه بهذا الصدد[10] لا يقدمون برهاناً على زيفهم فحسب، بل على انعدام أي حس سياسي بدائي لديهم. وفضلاً عن ذلك، فقد تطورت العقيدة العسكرية السوڤياتية على نحو متزايد منذ التخلي عن الطرح القائل بإمكانية الظفر بالحرب النووية العالمية. فالعقيدة العسكرية السوڤياتية تنتقل على نحو تدريجي من التأكيد على أولوية الهجوم (أو الهجوم المضاد)، إلى التأكيد على أولوية الدفاع عن الأرض. أما طبيعة قيام الاتحاد السوڤياتي، من جانبه فحسب، بتخفيض قواته العسكرية في أوروبا الشرقية، فتعكس بذاتها هذا الخيار الجديد.

وفي تيار «المحدثّين» في الجيش، وهم الذين دعموا غورباتشيف، ثمة قلق حول مصير الضباط المسرّحين. وقد أشار أهل هذا التيار إلى التوازي بين ما يحدث اليوم وما حدث بالأمس، عندما لجأ خروتشيف إلى سياسة خفض مماثلة. أما استقالة الماريشال أخروميف فقد نجمت عن مشاعر القلق المذكورة[11].

إن هذه العقيدة الجديدة لا تتلاءم فقط مع هموم خفض المصاريف العسكرية، الموازية

---

(10) في الكتاب نفسه والصفحة نفسها، يؤكد غورباتشيف بوضوح أن أطروحة كلاوزفيتز («الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى») لم تعد تنطبق على الحرب النووية. ويمدح الفريق سيريبريانيكوف بالضبط الأطروحة المضادة، في شباط/فبراير 1987 (أنظر الاستشهاد بمقالته في هانز ـ هانينغ شرودر «Gorbatschows und die Generâle» في مارغريتا مومسن وهانز هانينغ شرودر Gorbatschows Revolution Van oben، ص. 111 - 112).

(11) أنظر بهذا الصدد مقالات الكسندر أدلر في ليبراسيون، 8 كانون الأول/ديسمبر 1988؛ وكريستيان شميدث ـ هاور في داي زايت، «تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

لعملية التحديث المتسارع للأسلحة التقليدية السوفياتية، بل هي تعكس أيضاً اعتبارات خاصة بالسياسة الداخلية، لا بل الاجتماعية. أما خفض مدة الخدمة العسكرية فيلاقي شعبية واسعة بين الشبيبة السوفياتية ولدى أوسع شرائح الشغيلة. هذا فيما النوموكلاتورا مشغولة البال بتنامي عدد الجنود المسلمين في الجيش السوفياتي. وقد سمح المقدم سافينكين لنفسه، وهو من المؤيدين العنيدين لفكرة «الاحتراف» في الجيش، بأن يذكّر بالتقليد الديموقراطي في الجيش الأحمر في ظل فرونزيه (لم يجرؤ على القول في ظل تروتسكي وفرونزيه) في «أنباء موسكو» في 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988: «إن الإصلاح الذي قاده السيد فرونزيه سمح بإقامة تنظيم عسكري يجمع بين الجيش النظامي والميليشيا، ويستجيب إلى حدٍ بعيد للوضع العسكري ـ السياسي».

وفضلاً عن ذلك يتحدث سافينين نفسه عن «إعادة المبادىء اللينينية إلى الجيش الاشتراكي». وتطوير «طابعه الشعبي، الديموقراطي، والإنساني». مستخدماً حتى تعابير من نوع «خلق بنية عسكرية ديموقراطية»، وتحويل الجيش إلى «جيش ميليشيا يتميز بمشاركة هذه الأخيرة في العمل الإنتاجي».

لكن عقيدة البيروقراطية السوفياتية اليوم، إذ تناهض هدف «الظفر بالحرب النووية العالمية»، فإنها تبغي تفادي الحرب النووية من دون الإطاحة بالنظام الرأسمالي، أي أنها تبقى أمينة لمسألة «المعسكرين» من حيث نظرتها إلى مصير البشرية. والحال أن هذه النظرة طوباوية ولا تقوم على أي أساس واقعي.. وطالما أن الأسلحة النووية، والمراكز النووية لا بل الاحتمال الاجتماعي ـ الاقتصادي لإعادة صنعها لا تزال قائمة[12]. فإن البشرية تظل تحت رحمة تغير النظام السياسي في البلدان الرأسمالية[13] الذي قد يُوصِل إلى السلطة عدداً من «الديزسبيرادوس»

(12) إننا نميز بين الشروط الاجتماعية ـ الاقتصادية لإنتاج الأسلحة وبين الدمار الشامل للمعارف العلمية ـ التقنية التي تجعل إنتاجها ممكناً. ينبغي إلغاء الشروط الأولى وإمكان ذلك متوافر، ولا يمكن إلغاء الشروط الثانية إلا لقاء التراجع الفكري والمادي الأساسي للنوع البشري، وهذا أمر لا يمكن تصوره وهو غير مفيد بالتالي. إن أولئك الذين يحبذون هذا التراجع ينطلقون من الأطروحة الظلامية القائلة بأن المعرفة تحبل بالإنحطاط الأخلاقي المحتوم. وتنزع هذه الأطروحة القدرية الكوارث التاريخية عن سياقها وتعزلها عن أسبابها الاجتماعية المخصوصة، لتحمّل «الطبيعة البشرية»، بشكل عام، مسؤولية هذا الأمر، وهذه في التحليل الأخير الخطيئة الأصلية.

(13) حول الروابط بين الأزمة، والتهديدات بإلغاء الحريات الديموقراطية في البلدان الأمبريالية، وهزيمة جماهير الشغيلة وإحباطها، وصعود القوى السياسية على نمط «ديزبيرادو»، والتهديدات بالحرب النووية، أنظر ارنست ماندل، «التهديد بالحرب النووية والنضال من أجل الاشتراكية»، في نيولفت ريفيو، العدد 141، أيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/أكتوبر 1983.

من النمط النازي، الذين لا يجدون حرجاً في شنّ الحرب النووية. أما الضمانة الوحيدة ضد هذه الكارثة النووية، فهي القضاء على الدول البورجوازية وتخطي السيادة الوطنية ونمط الإنتاج الرأسمالي، والاستيلاء على جميع المصانع (وقبل أي شيء آخر على المصانع التي يمكن تحويلها إلى مراكز لصناعة أسلحة التدمير الضخمة) من قبل المنتجين أنفسهم، ومنع كل صناعة للأسلحة بضمانة يقدمها هؤلاء المنتجون دستورياً بعد حيازتهم القدرة المادية والسياسية على فرض احترام هذا المنع. أما الحل الوحيد البديل لهذا الاقتراح المادي لإلغاء الخطر النووي فهو الطرح المثالي والطوباوي الذي تقدم به غورباتشيف في المقطع نفسه المذكور أعلاه: «إرساء السياسة العالمية على معايير أخلاقية ومناقبية مشتركة بين الإنسانية جمعاء»، بغض النظر عن علاقات السيطرة الاقتصادية والسياسية القائمة في العالم. غير أن إرساء بقاء الجنس البشري على طوباوية يعني الدخول في مخاطرة رهيبة.

إن الطرح القائل بأن التدمير النووي للبشرية لا يمكن تفاديه بشكل نهائي ما لم يُرسَ اتحاد اشتراكي عالمي، ديموقراطي، وتعددي، يُشرف بواسطته المنتجون الأحرار المتشاركون بفعالية على جميع المصانع وجميع المختبرات. إن هذا الطرح لا يفترض بأي حال من الأحوال انتفاء احتمال وقوع الحرب النووية العالمية من الآن وصاعداً. فهذه الفكرة التي تجعل كل نضال من أجل الاشتراكية، لا بل كل نشاط سياسي أو اجتماعي بلا هدف، باستثناء هدف توفير مهلة قصيرة لبقاء الجنس البشري ضمن أقل الشروط سوءاً، قد نسبت أحياناً إلى الماركسيين الثوريين من قبل بعض النقاد الذين كانوا مدفوعين إلى ذلك إما بجهلهم وإما بسوء نواياهم الواضح[14]. أما نحن في الواقع فنعبر عن موقف مختلف تماماً.

فنحن نرى أن ثمّة سباقاً على المستوى التاريخي بين انحطاط المجتمع البورجوازي وانحداره نحو البربرية ـ تحت ضغط تناقضاته المتنامية وأزماته المتعاقبة ـ، من جهة وبين تقدم جماهير الشغيلة نحو بناء الاشتراكية في العالم، من جهة أخرى. وضمن هذا الإطار تنبغي المطالبة بخطوات ملموسة تعمل على نزع السلاح النووي، كما ينبغي انتزاع هذه الخطوات انتزاعاً. ويمكن كسب هذا السباق بفارق ثوان. ومن أجل هذه الغاية ينبغي أن تُبذل جميع الجهود، فالنصر ما زال ممكناً.

إن هذه المعركة هي بجميع الأحوال أقل طوباوية من الفكرة القائلة بأن البشرية سوف

(14) تعزى هذه الفكرة إلى التروتسكيين، بوجه خاص، وذلك في كراسي نيكولاي فازيتسكي، المشار إليه في الفصل العاشر.

تنقذ نفسها من الكارثة النووية إلى الأبد وتحافظ في الوقت نفسه على نظام المنافسة العدواني والأناني الذي يزداد حدّة، والقائم على الملكية الخاصة وصراع الكل ضد الكل الذي تنطوي عليه. ذلك كله في كوكب مثقل بالمنشآت النووية التي تتحكم بها دول ذات سيادة ومتنافسة فيما بينها.

لا يمكن للبيروقراطية السوفياتية أن تقبل بصحة الطرح الماركسي الذي تدعمه أيضاً دروس التاريخ كلها، فضلاً عن الحد الأدنى في الحس السليم. فالعائق ليس ذا طبيعة منطقية أو فكرية بشكل أساسي، وغورباتشيف رجل لا ينقصه الذكاء. لذا يكمن العائق في الأولوية التي تُمنح للمصالح المادية على حساب الحجج العقلانية المحضة في تحديد سلوك المجموعات الاجتماعية.

والحال أن تعلّق البيروقراطية بعقيدة «التعايش السلمي» ينبع من مصالحها المادية. وأي فجوات حاسمة تحدث على مستوى الثورة العالمية والإمساك بزمام السلطة وممارستها بشكل ديموقراطي من قبل العمال في أي من البلدان الامبريالية الرئيسية سوف تخلق يقظة سياسية عارمة لدى البروليتاريا السوفياتية. الأمر الذي يقضي في الوقت نفسه على السلطة البيروقراطية وعلى الامتيازات البيروقراطية. وهذا ما يدفع الكرملين إلى الحفاظ على الوضع القائم في البلدان الأساسية في العالم. وهذا ما يجعله أيضاً يشكّل قوة محافظة بعمق على الصعيد العالمي. وهذا ما كان عليه الحال في ظل أسلاف غورباتشيف وسيظل عليه في ظل غورباتشيف أيضاً.

غير أن ذلك لا يستبعد محاولات الكرملين الدورية لتعديل ميزان القوى العالمي لصالحه، حين يقدّر أنه يستطيع ذلك دون كبير مجازفة. هذا ما حصل على وجه التحديد بعد انتصار الثورة في الهند الصينية، حين كانت الامبريالية تعاني من «المرض الفيتنامي» الذي لم يدم طويلاً - إلا وقتاً كافياً لقيام الكرملين بمغامرة أفغانستان العبثية. غير أن ذلك لم يطرح على بساط البحث في الكرملين التوجه الأساسي القائم على «التعايش السلمي».

إن نقدنا الأساسي لهذا التوجه لا علاقة له على الاطلاق بأي منظور يعتبر أن الحرب العالمية أمراً مستحيلاً، كما لا علاقة له أيضاً بالطلب إلى الاتحاد السوفياتي أن يُطلق «حروباً ثورية» أو يصدّر الثورة[15]. فالذين ينتقدون الماركسيين الثوريين من هذه الزاوية يتقاسمون في

---

(15) أعاد غورباتشيف التأكيد، في خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر، على هذا الإتهام الباطل. (أنباء موسكو، تشرين الثاني/نوفمبر 1987).

الواقع وجهة نظر المتملّقين للكرملين ودعاة نظرية «المعسكرين» ومنظرّي «المواقف المتطرّفة»[16] الذين يستهينون باستقلالية السيرورة الثورية عبر العالم، وهي التي يقوم عليها توجهنا.

تنجم هذه السيرورة عن التناقضات الداخلية في المجتمعات المعنية. إنها غير «مفتعلة» أو «منظّمة» من قبل موسكو أو من قبل «قائد اوركسترا مخرِّب» مزعوم، ولا يتحدد مآلها بالدرجة الأولى من قبل القوى العظمى. إن النظرة التآمرية ـ البوليسية للتاريخ تتناقض ليس مع الماركسية وحسب بل مع أية منهجية علمية تتمتع بقدر من الجدية في مجال العلوم التاريخية ـ الاجتماعية وتنطبق الملاحظة نفسها على السيرورات الثورية في المجتمعات المتبقرطة المابعد رأسمالية، مثل الانتفاضة العمالية في ألمانيا الشرقية عام 1953 والثورة المجرية عام 1956، وربيع براغ بين عامي 1968 - 1969، أو صعود نقابة التضامن بين عامي 1980 - 1981.

هذه الحركات الجماهيرية التي تضم ملايين الأشخاص، ومن ضمنهم الأغلبية الساحقة من البروليتاريا في البلدان المعنية، لا يمكن أن تكون، بحكم تعريفها، من فعل تحريض المخابرات المركزية الأميركية أو الفاتيكان أو «توجيهها عن بعد»، مهما بلغ الغموض الايديولوجي الذي يكتنفها. فالأمر يتعلق بحقائق بديهية جداً بالنسبة لكل من يدرس تاريخ الثورات والنضالات الاجتماعية حتى لنشعر بالانزعاج من تكرارها بغية تنوير النقاد سيىء النوايا.

ويعبِّر تعارضنا مع أي توجه استراتيجي قائم على «التعايش السلمي» بالضبط عن رفضنا لمبدأ «المعسكرين» التبسيطي، ولكل محاولة لتقليص النضال الاجتماعي ـ السياسي على الصعيد العالمي إلى مجرد مواجهة بين الشرق والغرب. إن هذا التعارض يقوم على حق الشغيلة وواجبهم في كل بلد، أيّ بلد، في أن يدافعوا عن مصالحهم الطبقية ويناضلوا من أجل الوصول إلى السلطة حين يريدون وحين تسنح الظروف، بغض النظر عن «النتائج السلبية» أو «المخاطر» المزعومة التي ينطوي عليها هذا النضال بالنسبة للعلاقات بين القوى العظمى.

والواقع أنّ تاريخ القرن العشرين يؤكد على أن كل نضال ثوري ظافر للشغيلة في بلد ما، يحسِّن شروط التحرر على المستوى العالمي ولا يؤدي بتاتاً إلى «نتائج سلبية»، حتى لو

---

(16) إن مطلق نظرية «الافناء» هو المؤرخ البريطاني اي.ب. تومبسون. أنظر مساهمات هذا الكاتب في: اي.ب. تومبسون، الإفناء والحرب الباردة. وتبعاً لهذه النظرية فأن صناعة الأسلحة النووية وإطلاقها وتشغيلها قد وصلت إلى حد من المكننة والاتمتة يجعلها منفلتة كلياً من السيطرة البشرية كما يجعلها تتسبب بحرب نووية، هذا إذا لم تلغ هذه الأسلحة في أقرب فرصة.

استدعى الأمر في كل مرة هجوماً مضاداً عنيفاً، وفي الغالب عسكرياً، من جانب الامبريالية. هذا مع العلم أن أياً من هذه النضالات لم يؤدِ إلى حرب عالمية.

على العكس من ذلك إن خنق الثورات التي كانت حبلى بالوعود الايجابية مثل الثورة الروسية عام 1905، والثورة الألمانية والنمسوية في عامي 1918 - 1919 والثورتين الأسبانية والفرنسية عام 1936، قد مهد الطريق مباشرة أمام الحرب العالمية. وتبقى هذه القاعدة العامة صحيحة اليوم كما كانت صحيحة بالأمس.

أما ما نوجه إليه النقد في سلوك البيروقراطية السوفياتية العالمي فليس عدم تدخلها العسكري لصالح الثورات في الخارج. إن ما نطلبه قبل أي شيء آخر هو ألاّ يكون هناك عوائق سياسية أمام تطور الثورة العضوي في كل بلد، وألاّ تخضع الحركة العمالية في هذه البلدان لمناورات الكرملين الدبلوماسية المموهة بصيغة «مصلحة الاتحاد السوفياتي، معقل البروليتاريا العالمية» في الأمس، وبصيغة «المعسكر الاشتراكي، المكسب الأساسي للبروليتاريا العالمية» اليوم.

ينبغي أن نشير فضلاً عن ذلك كله إلى أن كل مفهوم حول «الاشتراكية في بلد واحد»، أي كل مفهوم «يحمل الرسالة القومية ـ الشيوعية» أو يرى في السلطة «الشيوعية» في أي بلد «المعقل» الأساسي إن لم يكن الوحيد للثورة العالمية، يؤدي إلى النتائج الكارثية نفسها. تشهد على ذلك الواقعة التالية؛ فحين انفجرت الحركة الجماهيرية العارمة في بنغلادش والتي أدت إلى استقلال هذا البلد عن باكستان، عمدت الحكومة الصينية، التي رأت في الدكتاتورية العسكرية في باكستان حليفاً لها ضد الهند، إلى دعوة الماويين في البنغال الشرقية إلى التصدي لهذا «الانفصال»، أي إلى التصرف بطريقة معادية للثورة.

إذن من المفترض أن يتم التخلي عن الخط الستراتيجي «للتعايش السلمي» بسبب آثاره المعادية للثورة في بلدان تكون عرضة لأزمات اجتماعية انفجارية. أما الباقي ـ وبالتحديد درجة المساعدة المادية والسياسية التي يقدمها أو ينبغي أن يقدمها الاتحاد السوفياتي للتحركات الثورية الجارية أو الظافرة، من دون بلوغها حدّ المغامرة العسكرية ـ فهو مشكلة أخرى مستقلة، لا نستطيع، بأي شكل من الأشكال، وضعها في مقام الإشكالية الأكثر عمومية حول حق الشغيلة في كل بلد في الدفاع عن مصالحهم والقيام بثورتهم من دون أن يخضعوا لمصالح الدول مهما كانت وأياً كانت.

■ «التفكير الجديد» ومشكلات التدويل

مع وصول غورباتشيف إلى السلطة شهدنا انزلاقاً جديداً، ذا مغزى كبير، للصلة القائمة بين ما تبقّى من «العقيدة» المسماة «ماركسية ـ لينينية» التي جُعلت برغماتية إلى الحد الأقصى خدمة لمصالح البيروقراطية السوڤياتية، من جهة، وبين التوجه الستراتيجي المبني على «التعايش السلمي»، من جهة ثانية. إن عقد مقارنة بين برنامج الحزب الشيوعي السوڤياتي الذي أُقِرّ في المؤتمر الثاني والعشرين (برنامج خروتشيف) والبرنامج الذي أُقر في المؤتمر السابع والعشرين (برنامج غورباتشيف)[17] يعكس هذا الأمر بشكل مباشر غير أن نصوصاً أخرى تنحو المنحى نفسه وتعبِّر عن هذه الفكرة بوضوح أكبر.

يستبدل برنامج المؤتمر الثاني والعشرين المفهوم الماركسي الكلاسيكي. والذي كان أيضاً مفهوم لينين والأممية الشيوعية في حقبة لينين، لسيرورة الثورة العالمية التي تتحدد أساساً بالتناقضات الداخلية لنمط الإنتاج الرأسمالي، وبالسستام الامبريالي وبالمجتمع البورجوازي، يستبدل ذلك البرنامج هذا كله بفكرة «التنافس السلمي بين سستامين». وهكذا يجري عملياً استبعاد منظور الثورات البروليتارية/ الاشتراكية الظافرة أو حتى المحتملة في البلدان الرأسمالية الأساسية.

غير أن خروتشيف كان قد ادّعى هو الآخر أنه سوف «يدفن» الرأسمالية، عبر تخطيها في المجال الاقتصادي. ومن وجهة النظر هذه يقوم منظور الانتصار العالمي للشيوعية على توسع «مُعَسْكَريٍّ» لطوباوية «الاشتراكية في بلد واحد». فالإنتاج تبعاً للرأس الواحد في الاتحاد السوڤياتي سوف يتخطى الإنتاج في الولايات المتحدة الأميركية، فيتسبب بشكل آلي إلى هذا الحد أو ذاك «بتحول» الشعوب الغربية نحو الاشتراكية، وهو تحول سلمي وانتخابي، غير ثوري بالطبع. وقد تم تحديد تاريخ تقريبي لهذا التخطي، وهو العام 1985 . . .

وجاء هذا التاريخ، ثم انقضى، ولم يحصل هذا التخطي. وفجأة، لم يعد غورباتشيف، الذي يتباهى في أنه أكثر حذراً وبرغماتية من ن. س. خروتشيف، يتحدث عن دفن الرأسمالية، حتى ولو عن طريق المنافسة الاقتصادية السلمية. فالبرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوڤياتي لا يشير حتى إلى اختفاء الرأسمالية[18].

---

(17) أنظر في الفصل التاسع من هذا الكتاب، تحليلاً أشمل لبرنامج الحزب الشيوعي الجديد.

(18) كان الخيار لصالح طريق التطور «غير الرأسمالي» أداة من أدوات «دفن» الرأسمالية بالمنظور الخروتشيفي وقد تبنّته، بحسب برنامج المؤتمر الثاني والعشرين، بلدان كثيرة في العالم الثالث إن لم تكن أغلبيتها. وما حدث

ولإيجاد ما يشبه الأساس الايديولوجي لهذا التراجع النظري الكبير ابتكر فريق غورباتشيف مفهوماً جديداً وهو مفهوم «تدويل» الحلول السياسية للمشكلات الحيوية المطروحة على البشرية. وكان غورباتشيف قد أعلن في تقريره أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي: «أن مجرى التاريخ، والتقدم الاجتماعي يفترض دوماً، وبإلحاح أكبر، إقامة تواصل بنّاء وخلّاق بين الدول والشعوب على مستوى هذا الكوكب. إنه لا يفترض ذلك فحسب، بل يطلق لهذه الغاية البشائر الضرورية، السياسية منها والاجتماعية والمادية. وهذا التواصل هو أمر ضروري لاستباق الكارثة النووية، ومن أجل استمرار البشرية. وهو ضروري أيضاً لتسوية مشكلات البشرية التي لاتني تتفاقم، على نحو مشترك وبما يخدم مصلحة الجميع. فالدمج بين المنافسة والمواجهة بين السستامين وبين الميل المتنامي لتداخل دول الجماعة العالمية، هو الديالكتيك الحقيقي للتطور المعاصر. وهكذا فحسب، ومن خلال صراع الأضداد، وبصعوبة، وإلى حد ما من خلال التلمُّس، يتشكل عالم متناقض، لكنه متداخل ويؤلف بالنسبة للكثيرين كلّاً واحداً»[19].

وفضلاً عن ذلك: «إننا لم نبادر ببساطة إلى قراءة جديدة لواقع عالم متعدد الأعراق ومتعدد الأبعاد. ولم نُقِم الاختلاف بين المصالح المتعددة للدول نفسها فحسب، بل أحطنا بالرهان الرئيسي: الميل المتنامي باتجاه التداخل بين الدول في الجماعة الدولية، هذا هو ديالكتيك التطور المعاصر»[20].

وكما نرى، فإن الصيغ تبقى غامضة كما يبقى الفكر مشوشاً والتعبير ملتوياً. ومختلف التفسيرات تبقى ممكنة. والديالكتيك الظاهر ينطوي في الواقع على سفسطات متعددة. فتطالعنا بالطبع محاولات «للتوفيق» بين هذا الديالكتيك و«الأرثوذكسية» فيما يخص الصراع الطبقي. أما ابتكار صيغة «التدويل» فأمر ينسب إلى السفير السوفياتي السابق في واشنطن، أناتولي دوبرينين، وهو المسؤول الحالي عن الفرع الأممي للجنة المركزية للحزب الشيوعي

= منذ ذلك الحين، وبوجه خاص في الهند ومصر والهند الصينية فضلاً عن ظهور بلدان تابعة شبه مصنعة (البرازيل، كوريا الجنوبية، المكسيك، الأرجنتين، هونغ كونغ، سنغافورة، وتايوان) يفرض على البراغماتي غورباتشيف التخلي بشكل غير معلن عن هذا المنظور. وهو يطيل بذلك استمرار الرأسمالية إلى ما لا نهاية لأن إطاحة الرأسمالية من قبل جماهير هذه البلدان أمر غير وارد في ترسيمته.

(19) ميخائيل غورباتشيف. التقرير السياسي للحزب الشيوعي أمام المؤتمر السابع والعشرين ص. 25.

(20) ميخائيل غورباتشيف. البيريسترويكا، ص. 194.

السوفياتي، وعلى ما يبدو المستشار الرئيسي لغورباتشيف في مجال السياسة الخارجية[21]. غير أنه ثمة مستشارين آخرين هامين يجهدون لتعزيز إعادة البناء (البيريسترويكا) من زاوية العلاقات الدولية.

وقد صدر مؤخراً نصّان يحاولان وضع النقاط على الحروف. فنشرت Politicheskoie Samoobrazovanie (التثقيف الذاتي السياسي) واسعة الانتشار، في عددها الثالث عام 1987 مقالاً بعنوان «حول الطابع الخلّاق للنظرية الماركسية اللينينية في الثورة». ويشدِّد كاتب المقال ج. بلياك، تحديداً، على «أن الطرح النظري المتعلق بالوحدة الشاملة للعالم في الحقبة الحالية من التطور هو طرح جديد من وجهة نظر المبادىء [فعلاً جديدا!]. فماركس لم يتصور البشرية المتشاركة إلا من خلال المنظور الشيوعي. غير أن «تدويل» أشكال الصراع في نهاية القرن العشرين وظهور المشكلات الشاملة[22]، قد أديا بالفكر الماركسي الجماعي إلى الإستنتاج أن عالماً متناقضاً قد أخذ بالتشكل تدريجياً، لكنه عالم، ومن وجهات نظر عديدة، متّحد إجمالاً ويقوم على علاقات الحاجة المتبادلة».

إن «الحاجة المتبادلة» لـ «اشتراكية» الكرملين والرأسمالية الأميركية إذ تُرفع إلى مستوى الأطروحة «الماركسية» ستجعل المسكين ماركس ينتفض في قبره. ألسنا بالأحرى أمام محاولة «لعقلنة» أيديولوجية للحاجة المتبادلة بين الفائض الزراعي للمزارعين الأميركيين ونقص الإنتاج السوفياتي في مجال علف المواشي؟ ينبغي أن يكون واحدنا مادياً خبيثاً بالطبع كي يسعى للبحث عن أسرار الوثبات الأيديولوجية في وقائع اقتصادية مبتذلة إلى هذا الحد.

وقد نشر أحد الشخصيات الأكثر أهمية من بلياك، وهو ج. أرباتوف، مدير معهد الدراسات الأميركية والكندية في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، وأحد المستشارين الرئيسيين لغورباتشيف، مقالة حول موضوع شديد الراهنية بالتأكيد: «النزعة العسكرية والمجتمع المعاصر» في المجلة النظرية للحزب الشيوعي السوفياتي «كومينيست» (العدد 2، 1987). تحاول هذه المقالة إرساء فكرة «التدويل» على خطر التهديد النووي. فبعد أجزاء

---

(21) يذكر مارك فرانكلند. القارة السادسة، ص. 268، 271 - 273. ونيكولاي بوبجانسكي والكسندر راهر (Gorbatchov, der nueu Mann، ص. 9) أسماء ستة مستشارين لما يسمونه «دبلوماسية غورباتشيف الخاطفة»: دوبرينين، جاكلوفليف، فالين، ارباتوف، شيفرنادزه وزاغلادين. ودوبرينين هو الدبلوماسي المحترف الوحيد من بين هؤلاء الستة.

(22) هل ظهرت المشكلات «الدولية» فقط إبان ظهور الأسلحة النووية؟ ألم تكن الامبريالية مشكلة «دولية»؟ ألم تكن الحرب العالمية الأولى، وبالأخص الثانية مشكلة شاملة؟ ألم تكن الثورة العالمية التي طُرحت على جدول أعمال الأممية الثالثة مشكلة «شاملة»؟

آيات التبجيل الطقسية للينين وإيراد بعض التعليقات الصحيحة جداً حول مخاطر الحرب النووية التي لم تنتف، يقوم أرباتوف فجأة «برقصة موت»(*) حقيقية: «إن النزعة العسكرية تعيد إنتاج نفسها اليوم كما كانت تعيد إنتاج نفسها بالأمس وتمارس بفعل الرأسمالية وظيفة طبقية على المستوى العالمي كما على مستوى المجتمع الرأسمالي نفسه. غير أن هذا الإستنتاج لا يستنفد الموضوع. فالمعادلة البسيطة: «النزعة العسكرية تساوي الرأسمالية» لا تجعلنا نتقدم خطوة واحدة في بحثنا عن السبل الآيلة إلى نضال فعّال ضد النزعة العسكرية».

تبدو القطيعة مع المنطق، سواء الشكلي منه أو الديالكتيكي بيِّنة هنا. «إن المعادلة البسيطة: النزعة العسكرية تساوي الرأسمالية» يمكن أن تفضي إلى الإستنتاج التالي: كل نضال فعّال ضد الرأسمالية وكل إضعاف فعلي لها (من دون الحديث حتى عن الإطاحة بها) يضعفان في الوقت نفسه النزعة العسكرية. هل هذا الكلام صحيح، أم أنه خاطىء؟ ينبغي على الأقل التحقق من هذه النظرية على ضوء التجربة التاريخية، قبل استبعادها بشكل حاسم وبشطحة قلم. غير أن الأكاديمي يعاند ليقول: «يترتب على هذه المعادلة أنه لا يمكن التخلص من النزعة العسكرية وخطر الحرب إلا بعد انتصار الاشتراكية على الصعيد العالمي. وهذه الآراء تؤدي بنا إلى السلبية في النضال ضد النزعة العسكرية، وتخفي الاختلافات والتناقضات في صفوف البورجوازية المسيطرة».

يعبِّر الجزء الأول من هذه المحاكمة عن سفسطة فاضحة. فالرأي القائل بأن خطر الحرب لا يمكن أن يُستبعد نهائياً إلا بالانتصار العالمي للاشتراكية، يحثّ بالأحرى على مضاعفة الجهود ضد الرأسمالية وضد مخاطر أية حرب محتملة في آن واحد، بدل أن يؤدي إلى السلبية. وإذ نُظِّمت تحركات جماهيرية ملموسة ضد تهديدات ملموسة بالحرب، كالإعداد للإضراب العام ضد التهديد بالتدخل البريطاني في الاتحاد السوفياتي عام 1920، على سبيل المثال، استطاعت الحركة العمالية أن تدمج بين طاقتها الكامنة كطبقة معادية للرأسمالية، وبين نضالها المعادي للحرب وقناعاتها الاشتراكية. فكيف أدى ذلك إلى تغذية «السلبية». ذلك سرٌّ من أسرار البيروقراطي. أليس الخوف من التحرك الجماهيري هو الذي يختبىء بالأحرى وراء هذه السفسطة؟.

غير أن خلفية الدافع الفعلي لأرباتوف، باعتباره الناطق الرسمي بلسان فريق غورباتشيف، (وليس خلفية المحاكمة الظاهرية والمتهافتة) تظهر في الجزء الثاني من الاستشهاد، إذ يتم إحلال استغلال التناقضات الامبريالية (لا يمكن لأي شخص يتمتع بحد

(*) باللاتينية في الأصل Salto mortale (م.)

أدنى من المنطق أن يعارض هكذا «استغلال» بحد ذاته) على النضال الطبقي المعادي للرأسمالية كوسيلة لحل مشكلات عصرنا.

ما إن يحقق ارباتوف هذه القفزة الخطرة حتى تبدأ تنهمر منه، بالمعنى الحرفي للكلمة، الاستنتاجات المتهوّرة. فالبورجوازية الامبريالية، برأيه، مهتمة بمجملها، شأنها شأن الطبقة العاملة، بالحفاظ على السلام وبنزع السلاح، وليس ثمة سوى أقلية ضئيلة متعلقة «بالمركّب العسكري ـ الصناعي» تستفيد من بقاء النزعة العسكرية[23]. و«السستامان» يستطيعان التعاون في عدد من المجالات التي يمكن تنميتها.

ويبلغ ما سبق كله ذروته في صيغتين لا يترك وضوحهما أي مجال للشك: «نريد أن نرى في الولايات المتحدة الأميركية شريكاً، على الرغم من كل الاختلافات القائمة بيننا، ورغم كل ما ينفرّنا (كذا) في هذا البلد وهذا المجتمع؛ لسنا بحاجة على الاطلاق لولايات متحدة أميركية عدوة (. . .) ولا إلى أن نسجل نقاطاً في الصراع الدعاوي، ولا إلى أن نهزم الطرف الآخر في ساحة المعركة، بل إننا بحاجة إلى أن نحل، بالتعاون معه، القضايا التي وضعها التاريخ على جدول أعمالنا. على هذه الشاكلة ننظر للوضع في موسكو».

وليست مشكلة نزع السلاح النووي وحسب، بل أيضاً التهديدات التي ترمي بثقلها على المجال الحيوي للجنس البشري، فضلاً عن مشكلة الاستغلال العقلاني لموارد الطاقة والمناجم على الصعيد العالمي، وإلغاء عسكرة الاقتصاد العالمي، لا بل مشكلة تخطي تخلف العالم الثالث، وحل مشكلة الجوع في الدرجة الأولى، تُتناول باعتبارها مشكلات يمكن وينبغي حلها باتفاق مشترك بين الاتحاد السوفياتي والقوى الامبريالية الأساسية والدول الأكثر أهمية في العالم الثالث، التي يظل طابعها البورجوازي بمعزل عن الإدانة.

تخلص ليلي ماركو في كتابها الصادر حديثاً إلى الإستنتاج التالي: «إن الطريقة التي حاول بواسطتها الاتحاد السوفياتي إيقاف حرب افغانستان تعبّر بوضوح عن معنى التحولات الايديولوجية التي نلاحظها منذ وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة. هذا ما يؤكد بالوقائع أطروحة التفكير الجديد. فالأمر لا يتعلق بهذا الصدد بتراجع تكتيكي، بل بتغيير استراتيجي مرتبط بالتحول في الاتحاد السوفياتي بمجمله. ويقول غورباتشيف في إعلانه

---

(23) لقد غاب التداخل الاقتصادي بين فيض تراكم الرساميل، والأزمة الرأسمالية والنزعة العسكرية، كلياً عن هذا التحليل، وهو الذي سلطت روزا لوكسمبورغ الأضواء عليه بشكل رائع قبل الحرب العالمية الأولى في كتابها تراكم رأس المال.

المتعلق بأفغانستان، والذي أصبح من الآن وصاعداً إعلاناً تاريخياً لأنه يشكّل الحدث الأول من نوعه للخروج من أحد الصراعات: «كل نزاع مسلح بما فيه النزاع الداخلي، يمكن أن يسمّم الجو في هذه المنطقة، ويُثير أجواء عدم الاستقرار والضيق لجيراننا، هذا إذا شئنا ألّا نتكلم عن آلام شعب هذا البلد وخسائره. لهذا فإننا نعارض أي نزاع مسلح»[24].

إن اختصار العلاقات بين الامبريالية والاتحاد السوفياتي (لا بل شعوب العالم) إلى مشكلة «تواصل»، يعني الوقوف في موقع النقيض للماركسية لا بل لكل علم اجتماعي وسياسي أولي.

وتنطوي هذه المراجعة المتهورة للنظرية الماركسية في الامبريالية على الفكرة القائلة أن البورجوازية الامبريالية، أو على الأقل أجنحة هامة منها، لها مصلحة مشتركة مع الطبقة العاملة و«المعسكر الاشتراكي» وشعوب العالم الثالث بإيجاد حل مشترك لسلسلة كاملة من المشكلات التي تُطرح بحدة على المستوى العالمي.

وبهذا المعنى، يكتب الكسندر بوفين، رئيس تحرير «الأزفستيا»: «لقد غيّر فريق الكرملين، بشكل أساسي، الموقف السوفياتي من الشؤون الدولية(. . .) لقد أقلعنا عن النظر إلى الأحداث الدولية بوصفها تعبيراً حصرياً عن المواجهة بين الشرق والغرب. لقد أبرزنا إلى الواجهة كل من القيم الإنسانية والمصالح البشرية في عموميتها» (نُشر في الداي زايت 30 حزيران/ يونيو 1988).

ويشيد بوريس كوراتشفيلي «باستبدال حقبة الصراع الأبدي،الذي انقضى، في ظل شعاره،النصف الأول من القرن العشرين، بالتوافق الاجتماعي والطبقي الذي ربما ميّز القرن الواحد والعشرين»، (أنباء موسكو، 5 نيسان/ أبريل 1988).

وبغية تعميم «التفكير الجديد» نشرت مجلة كومونيست في عددها السابع عام 1988 «أطروحات للنقاش» تؤكد بما لا يفتقد إلى الجرأة «أن الفكر السياسي الجديد ينطلق من الخلاصة التالية: ليس ثمة بديل عقلاني للسلام، على الأقل على صعيد إجمالي(. . .) قد يبدو، للوهلة الأولى، أن الخيار الحر يتم فقط على مستوى الوسائل، والحال أن احتمال تنوع التطور الاجتماعي ينتقل إلى مجال السبل والأهداف(. . .) غير أن السؤال الذي يطرح نفسه:

---

(24) ليلي ماركو، تحديات غورباتشيف، ص. 157. إن صيغة «Novoié mychlenié» تترجم حرفياً بـ«نمط التفكير الجديد» وليس بـ«التفكير الجديد».

هل نتعامل بادىء ذي بدء مع الوسائل، في حين يفترض التفكير الجديد استبعاد العنف من السياسة العالمية؟ برأينا أن الأمر يتعلق بهدف استراتيجي(. . .) فعند حلّ المشكلات المخصوصة التي تواجهها المناطق والبلدان إذا ما أخذت كل على حدة، ينبغي أخذ الحقائق العامة بعين الاعتبار(. . .) ونظراً إلى المهمات الجديدة فإن خط التماس بين قوى التقدم وقوى الرجعية لا يتطابق أبداً مع الحدود التي نشأت تاريخياً بين البلدان التي تنتمي إلى المعسكرين ولا حتى [!] بين الطبقات والأحزاب». كما نقرأ بصورة أوضح: «إن العدو الذي علينا أن نهزمه من أجل ضمان استمرارية البشرية لا يتمثل بالبورجوازية الاحتكارية، بل بجناحها العسكري القائم على صناعة الأسلحة». هذا وتندرج البورجوازية الاحتكارية اندراجاً واضحاً ضمن «تحالف قوى التقدم». . .

ويؤكد فاديم ميدفيديف المكلّف الجديد بالشؤون الايديولوجية داخل المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي على أن الستامين «يملكان عناصر تداخل حتمية في إطار حضارة بشرية واحدة»، وهو، في مجلة كومينست، لا يجد حرجاً في إدانة لينين الذي كان يرى العالم في «غرفة انتظار الثورة البروليتارية العالمية».

إن أذكياء البورجوازيين سيستجيبون بكلمة «حاضر» وبحماس لهذه الأقوال. فقد عنْوَنَ تيو سومر افتتاحية الصفحة الأولى من أسبوعية داي زايت (16 كانون الأول/ ديسمبر 1988) «من الصراع الطبقي إلى المنطق الدولي». ويتحدث ميشال تاتو في صحيفة «لوموند» في عدد 5 كانون الثاني/ يناير 1989 عن «مراجعة رئيسية للمفاهيم التي كانت سائدة في السياسة الخارجية السوفياتية»، ويصرِّح البرفسور ج.ك. غالبرت، بمواجهة أحد الاقتصاديين السوفيات المتحفظين إلى حد ما، ستانيسلاف منشيكوف: «إنكم تبتعدون بكل تأكيد عن مفهوم الثورة (. . .) وسنكون مسرورين بأن نتلقى من جديد وفي أي وقت هذا النوع من العون [الذي قدمه الاتحاد السوفياتي للولايات المتحدة الأميركية في حقبة الأزمة الكبرى عندما اشترى 40% من الصادرات الأميركية من الآلات]»[25].

وفي رد على إحدى رسائل القرّاء في عدد 25 شباط/ فبراير 1989 في الكومسومولسكايا برافدا ثمة تأكيد لا مواربة فيه: «لقد بلغ النظام الرأسمالي مستوى لم تتوقعه النظرية الماركسية

(25) نستشهد بالطبعة الأصلية، الانكليزية، من الكتاب الذي يتضمن نص حوار بين اقتصاديين: ج.ك. غالبريث وستانيسلاف منشيكوف، الرأسمالية، الشيوعية والتعايش؛ وقد ظهر الكتاب بعد ذلك بالفرنسية تحت عنوان الرأسمالية الشيوعية والتعايش، من العداء إلى الوفاق، باريس، 1989.

الكلاسيكية. فالرأسمالية المعاصرة تؤمّن لغالبية السكان مستوى معيشياً كافياً وفي بعض الحالات مرتفعاً. إن الديموقراطية البورجوازية الناضجة هي مجتمع الحق. هكذا فإن الثورة البروليتارية قد أصبحت برأيي أمراً مستحيلاً». وهذا كلام واضح وجليّ.

أما الفكرة القائلة بأنه لم يعد بالإمكان حل سلسلة كاملة من المشكلات على المستوى الوطني، ولا الاقليمي، بل على المستوى العالمي، فهي فكرة صحيحة تقضي قضاءً مبرماً على مفهوم «الاشتراكية (الناجزة) في بلد واحد» ومفهوم «المعسكرات». غير أنها عوضاً عن أن تؤدي بشكل آلي إلى استراتيجية «التعايش السلمي المعمّق»، فإنها تعيد الاعتبار لبريق استراتيجية الثورة الاشتراكية العالمية. وفي الواقع فإن الفيدرالية الاشتراكية العالمية وحدها هي التي تشكّل من الآن وصاعداً الإطار الممكن لحل المشكلات التي «اتخذت طابعاً عالمياً».

أما انعدام الواقعية فيكمن لدى الإصلاحيين ـ الذين لا تشكّل استراتيجية التعايش السلمي إلاّ منوعاً من منوعات طروحاتهم ـ في هذا المفهوم الغورباتشيفي للتدويل. فالتناقضات التي تمزّق الرأسمالية؛ والأزمات التي تتوالى عليها؛ وقوانين التطور الاقتصادي التي تغذّي النزعة العسكرية؛ ورفض الطبقات المسيطرة التنحي أمام ضربات الجماهير العاملة للإطاحة بها؛ والدفاع المحموم من قبل هذه الطبقات نفسها عن ملكيتها ومواردها المادية الضخمة؛ كل ذلك يمحى أمام «المصلحة المشتركة» في منع الحرب النووية! وماذا بشأن الحروب المحلية؟ ألم تحصل عملياً من دون توقف منذ العام 1945، على الرغم من المخزون المتنامي من الأسلحة النووية؟ وماذا بشأن الحروب الأهلية؟ وماذا بشأن التدخلات المعادية للثورة التي تستهدف الثورات الظافرة (انظروا نيكاراغوا)؟.

أليس من قبيل الخرق أن يفترض المرء أن جميع هذه الميول تمحى أو ينبغي أن تلغى بحجة أنه لا يمكن النضال بفعالية ضد الأسلحة النووية بطريقة أخرى؟ أليس من قبيل الخرق أيضاً إبدال النضال ضد الامبريالية بالتعاون مع الامبريالية بحجة.... إن الحرب النووية تصبح حتمية بغير هذه الطريقة؟ والحال أن مثيل الأطروحة اليساروية ـ الماوية هو ما تنطوي عليه محاججة كلٍ من أرباتوف وغورباتشيف.

وليس ثمة ما يثير الدهشة، ضمن هذه الشروط، في أن يعبّر أيديولوجيو البيروقراطية السوفياتية بحميّة عن رغبتهم في اختفاء الأزمة الاقتصادية بأسرع ما يمكن ـ بدل أن يعتبروها مناسبة لتثقيف عمال العالم أجمع بروحية معادية للرأسمالية. وليس ثمة ما يثير الدهشة أيضاً في أن يتساءل أحد المدافعين عن منوع من منوعات هذا الطرح الدوغمائي «للماركسية ـ

اللينينية»، المؤدلج الرئيسي للحزب الديموقراطي الاشتراكي الموحد في جمهورية ألمانيا الديموقراطية. أوتو رينهولد: «من الطبيعي جداً أن تُطرح علينا جملة من التساؤلات، منها على سبيل المثال: ما هي العلاقة بين نظريتنا حول الامبريالية وبين التأكيد على أن [الولايات المتحدة] قادرة على الانضمام للسلم؟ وهل يَفترضُ ذلك أن الامبريالية والاحتكارات قد تخلّت عن ميولها التوسعية؟» (داي زايت، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1987).

لم يتوانَ معاونو رينهولد عن تقديم إجابة جد واضحة له. فكتب رولف ريسيغ مدير معهد الشيوعية العلمية التابع للجنة المركزية للحزب الديموقراطي الاشتراكي الموحد أن «ثمة رأسمالية ممكنة، وهي التي تعمل على قاعدة التعايش والمنافسة السلميين بين السساتيم».

إلى ذلك: «إن المُركب العسكري ـ الصناعي، وإن كان يتلاءم مع رأسمالية الاحتكارات، ليس حيوياً لهذا السستام في جميع الظروف». (مجلة تاجز ـ انزيغر، العدد 10، زوريخ، 1988).

ويكتب رولف ريسيغ نفسه، في المجلة النظرية الرسمية للحزب الديموقراطي الاشتراكي المؤّحد ببرودة، أن شرائح واسعة (!) من الرأسمال الاحتكاري مهتمة بتطوير «الثورة العلمية ـ التقنية» خارج المجال العسكري، فضلاً عن اهتمامها بتفادي «تبذير موارد ضخمة من أجل التسلح»[26]. وبإمكاننا أن نخمِّن ما تسببُه هذه الأفكار من ضياع سياسي ـ أيديولوجي عميق لدى جيل كامل من الكوادر التي تربَّت على مفهوم «عدوانية الرأسمالية الاحتكارية الناقمة»، وفي بلد كألمانيا الديموقراطية باعتباره «حرس حدود المعسكر».

نجد خلاصة كل هذا «التفكير الجديد» في كتاب البرفسور ديتير كلاين Chancen für einen fridens fahigen kapitalismus[*].

---

(26) إن النواة العقلانية الصغيرة في هذه الأطروحة هي في أن الامبريالية الأميركية التي يؤلمها العجز التجاري الهائل والعجز في الموازنة الذي ليس أقل ضخامة، تجد مصلحة في الحفاظ على سباق التسلح بحدود معينة. غير أنها لا تجد مصلحة على الإطلاق في الحد من مصروفاتها العسكرية بشكل جذري، حتى لا نقول في إلغائها. وحول رغبة المودجلين الغورباتشيفيين في رؤية نهاية الركود الاقتصادي الرأسمالي أنظر مقالة غريغوري ميكسينس «التوقعات السوفياتية حول الحرب» في نيو لفت ريفيو، العدد 162، آذار/مارس ـ نيسان/أبريل 1987. وانظر أيضاً مينشيكوف في غالبريث ومينشيكوف، الرأسمالية، الشيوعية، والتعايش، ص. 136.

(*) بالألمانية في الأصل وتعني، إحتمالات الرأسمالية السلمية (م.)

ولاستكمال اللوحة، لا بد من التذكير بأن الغورباتشيفيين يؤكدون اليوم، وكبديل عن «طريق التطور اللارأسمالي» الذي اقترحه خروتشيف على بلدان «العالم الثالث» الرئيسية، يؤكدون على أنه باستثناء بعض الحالات النادرة (أنغولا والموزانبيق واليمن الجنوبي وأثيوبيا ونيكاراغوا والسلفادور وغواتيمالا، إما أفغانستان فغير مدرجة على اللائحة) فإن تطور «العالم الثالث» هو رأسمالي وسيبقى كذلك لمرحلة طويلة. وينبغي أن يتحرك الاتحاد السوفياتي وحركة التحرر الوطني ضمن هذا الإطار[27]. وقد ذهب دينغ هسياوبنغ أبعد من ذلك، عندما أعلن صراحة أن خيار الاشتراكية - أي القطيعة مع نمط الإنتاج الرأسمالي و«التحلل» من العلاقة بالسوق العالمي - سيكون مضراً «بالعالم الثالث»[28]. وهذا يفترض منطقياً - كما هي الحال دائماً بالنسبة للإصلاحيين - التصدي للأعمال الثورية[29].

■ «التعايش السلمي المتقدم»

إن المغزى العام لجميع هذه المراجعات النظرية هو أنها تعقلن السعي إلى اتفاق شامل مع الامبريالية - وفي مقدمتها الامبريالية الأميركية - وتبرره لترسي ممارسة «التعايش السلمي المتقدم» الذي يفترض تنازلات عديدة من الكرملين مقابل مغانم اقتصادية هامة. ومن المرجّح أن تدفع حركة التحرر في بلدان «العالم الثالث» والثورات الجارية في قطاعات أساسية

---

(27) ج. مرسكي، «حول خيار طريق البلدان النامية»، في ميروفايا أكونوميكا اي. مجدونا رودني أو تنوشنيا (الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية)، ص. 5، 1987.

(28) دينغ هسياوبنغ، كما تستشهد به الصحيفة الأرجنتينية كلارين، 17 حزيران/يونيو 1988.

(29) بحسب لوموند في 15 آب/اغسطس 1987، «لقد فرض الاتحاد السوفياتي على كوبا مواقع أقل أهمية في إتفاق التعاون الاقتصادي والتجاري الذي وقعاه في أيار/مايو في موسكو (. . .) وهكذا فإن سعر السكر الكوبي الذي يُباع في الاتحاد السوفياتي قد هبط من 915 روبلاً للطن الواحد في العام الماضي إلى 850 بالنسبة للأعوام الممتدة بين 1986 و1990 (. . .) وبالمقابل فإن سعر البترول الذي تستورده كوبا قد ظل على حاله - 26 روبلاً للطن الواحد - منذ العام 1985، على الرغم من هبوط أسعاره العالمية (. . .)، أما حجم تصدير السكر فبقي على حاله. (. . .) في حين أن كميات البترول التي يعطيها الاتحاد السوفياتي لكوبا التي تبيع 30% منها لقاء عملات صعبة، لم تتبدل هي الأخرى (. . .) وقد رفضت موسكو فضلاً عن ذلك تمويل المشروعات الصناعية الكبرى في كوبا». ولنذكر أيضاً هذه الملاحظة الجافة لغورباتشيف. «تصف الدعاوة والقوى اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية اهتمامنا بأميركا اللاتينية باعتباره يبيت نية إثارة سلسلة من الثورات الاشتراكية هناك، هذا مناف للعقل! إن سلوكنا منذ عقود يثبت أننا لا نفكر على هذا النحو [في الواقع!] (. . .) ولن نستغل المواقف المعادية لأميركا، لا بل لن نستثيرها. فهذا سيكون من قبيل المغامرة، وليس من قبيل السياسية العاقلة، ونحن واقعيون ولسنا مغامرين مهتاجين». (م. غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 271، 272، 273)

عدة في كل من أميركا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، لا بل نضالات عمالية هامة في البلدان شبه المصنعة، ثمن هذا السعي إلى الاتفاق الشامل.

ولفهم مبررات هذا المشروع، ينبغي عدم الانطلاق، بالطبع، من اعتبارات أيديولوجية. ومن العبث أن ننسب إلى غورباتشيف وأعوانه مشروع إعادة إرساء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي. ومن العبث أيضاً الاعتقاد بأن ثمة «نظرية مراجعة» تستوحي منها البيروقراطية العالمية سياستها. فهذه البيروقراطية تظل، أولاً وأخيراً، برغماتية، على النحو الذي كانت عليه في أيام ستالين وخروتشيف وبريجينيف. إنها تسعى لحل المشكلات المباشرة انطلاقاً من مصالحها المادية والاجتماعية الخاصة. أما العقيدة والأيديولوجيا - ونتردد في استخدام تعبير «نظرية» - فإنهما تتكيفان مع حاجات السياسة الواقعية وليست هذه الأخيرة هي التي تنبع من العقيدة التي تعرضت للمراجعة.

أما الدافع الرئيسي لغورباتشيف، وهو الذي تشاطره إياه غالبية «الاتجاهات» و«المواقع الحساسة» في قمة أجنحة البيروقراطية السوفياتية كلها، فهو الحاجة الملحة إلى تخطي كلٍ من الجمود وسوء اشتغال الاقتصاد، فضلاً عن الحاجة إلى دفع ثمن مرتفع للبيريسترويكا، إذا ما توجب ذلك. ولا يني غورباتشيف ومعاونوه الأساسيون يكررون: ما لم تتحقق البيريسترويكا على نحوٍ جذري وسريع، فسيصبح الاتحاد السوفياتي، سريعاً، قوة من الدرجة الثانية. هذا فضلاً عن أنه سيصاب بتأخر تكنولوجي عن الامبريالية يستحيل تعويضه، حتى في المجال العسكري.

ومن الآن وصاعداً سوف تعمل سياسة «الوفاق» التي يتبعها غورباتشيف في خدمة هدف مزدوج ومتلائم مع هذا الدافع.

من الناحية الأولى يتعلق الأمر بتخفيض الكلفة في مجال سباق التسلح وهي كلفة مفروضة من قبل الامبريالية ولم يعد بوسع الاتحاد السوفياتي أن يتحمل أعباءها[30]. فالمرحلة الجديدة من إعادة التسلح الناجمة عن مبادرة الدفاع الستراتيجي («حرب النجوم» IDS) قد أخضعت البيروقراطية لموقف ملزم وقاسٍ جداً[31]. وإذا كان معدّل النمو منخفضاً نسبياً في الاتحاد السوفياتي ينبغي إذن تحويل المواد الحيويّة من القسم I (الأموال المستثمرة في الإنتاج الخام) ومن القسم II (الموارد المتوفرة لتنمية مستوى معيشة السكان، بل للحفاظ على هذا

(30) إعترف ج. بريماكوف بذلك علناً في البرافدا في 8 كانون الثاني/يناير 1988.
(31) أنباء موسكو، 13 كانون الأول/ديسمبر 1987.

المستوى) إلى القسم III (إنتاج الأسلحة). وبغير ذلك ستبقى الإمكانات العلمية المتوافرة، من دون شك، لإحباط مشروع حرب النجوم[32]، غير مستغلة.

وبما أن الدخل القومي في الإتحاد السوفياتي يعادل حوالي نصف الدخل القومي في الولايات المتحدة الأميركية، فيما يتعادل الإنفاق العسكري في البلدين («التكافؤ» الشهير) في الوقت الراهن، هذا عدا الإنفاق الإضافي على حرب النجوم، بما أن الوضع على هذه الصورة يشكّل عبئاً تتضاءل قدرة الاتحاد السوفياتي. على تحمله. إن هذا الإنفاق يمثل حوالي 14 إلى 15% من الدخل الوطني، مقابل 7,5% في الولايات المتحدة الأميركية.

إن هذا لا يعني على الإطلاق «نزع سلاح» الاتحاد السوفياتي بمواجهة الإمبريالية ولا حل القوات المسلحة السوفياتية، بل إنه يعني بالأحرى تحديثها بتكاليف أقل من خلال تهميش الإنفاق النووي تدريجياً وكسب التكافؤ التكنولوجي مع الامبريالية في مجال الأسلحة التقليدية، حيث يبدو أن هذا التكافؤ قد صادر في خبر كان.

أما الهدف الثاني «للتعايش السلمي المتقدم» فهو إيقاف الحصار التجاري وحظر التكنولوجيا المتقدمة الذي فرضته واشنطن بعد التدخل السوفياتي في أفغانستان. أما من الناحية العملية الملموسة فإن ذلك يقتضي الحصول على قروض هامة من الدول الامبريالية لتحديث الاتحاد السوفياتي. وهذه القروض هامة بشكل خاص لتأمين استمرارية تموين البلد بالمنتوجات الزراعية من الحبوب الغربية ـ كان الاتحاد السوفياتي يستورد أربعين مليون طن من هذه المنتوجات في العام 1988 ـ واستيراد التكنولوجيات الحديثة من جديد، من دون أن يؤثر ذلك على الصادرات السوفياتية التي تتنامى بالنسب نفسها[33].

كان ستالين قد سعى عبثاً للحصول على قروض مماثلة في نهاية الحرب العالمية الثانية. وشكل رفض واشنطن منحه القروض، في وقت كان فيه الاقتصاد السوفياتي مستنزفاً، أحد

---

(32) لقد أكد رئيس معهد الأبحاث العلمية الأهم في ألمانيا الشرقية، البروفسور مانفردفون اردين، للتلفزة في بلده، أن الاتحاد السوفياتي قادر بما لديه من تقنيات على الدخول في «حرب النجوم»، غير أنه لن يتمكن من ذلك إلا على حساب حياة مواطنيه (Die Welt، 9 كانون الأول/ديسمبر 1986). وقد توقع المارشال أوغاركوف، في كتابه التاريخ يعلّم اليقظة، مبادرة الدفاع الستراتيجي، مستنداً إلى مبدأ عام يمكن استخلاصه من تاريخ الستراتيجية التي تقوم على إحداث «خروقات» متتالية بالسلاح الهجومي وعلى هجومات مضادة دفاعية. وقد شدّدنا بدورنا على المبدأ نفسه في الفترة عينها، وذلك على نحو مستقل عن أوغاركوف، في كتابنا معنى الحرب العالمية الثانية.

(33) أنظر بهذا الصدد إفتتاحية لوموند، 23 تموز/يوليو 1987، Frankfurter Alligemeine Zeitung، 6 حزيران/يونيو 1987، وأصداء أخرى عديدة في الصحافة الغربية.

الأسباب الأساسية لكل من «الاستيعاب البنيوي» لأوروبا الشرقية من قبل البيروقراطية السوفياتية، وتقسيم أوروبا إلى «معسكرين». يشير هذا الأمر إلى أن قرار ستالين بهذا الصدد لم يكن قراراً نهائياً بدءاً من العام 1944، أو منذ أن انتصر في ستالينغراد تحديداً، كما يدعي خطأً أنصار الحرب الباردة.

فالأمر يتعلق بقروض ضخمة. وقد أمل ستالين بالحصول على ستة مليارات دولار من روزفلت ـ ترومان. أما غورباتشيف فيسعى للحصول من خلفاء ريغان على ما يعادل عشرة أضعاف هذا المبلغ مجدولة على سنوات عدة. (إن قيمة دولار عام 1989 هي أقل بكثير، بالطبع، من قيمة دولار عامي 1944 - 1945، مما يعني أن هذه الأرقام غير قابلة لمقارنة دقيقة). ولنذكّر على سبيل انعاش الذاكرة بأن بلدان السوق الأوروبية المشتركة قد منحت الاتحاد السوفياتي قروضاً بقيمة سبعة مليارات دولار.

لقد بدأت المشاريع المختلطة والشركات الامبريالية متعددة الجنسية بتخطي مرحلة المشروعات المتواضعة، من طراز البيبسي كولا. وبحسب «التايمز» في عددها الصادر في 3 تموز/ يوليو 1988، فإن تحديث سستام الهاتف في الاتحاد السوفياتي يتطلب مصروفات مشتركة مع شركات امبريالية، تبلغ قيمتها مليار دولار، يذهب 20 إلى 30 % منها إلى المجموعة البريطانية GEC plessey. هذا ويتوقف قسم كبير من هذه المصروفات على القروض الغربية.

لا يبدو الهدف كناية عن نزوة إذن، وبالأخص إذا أخذنا بالاعتبار ظواهر إشباع الأسواق المتنامية التي تميز الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ بداية السبعينات. غير أن هذه الميزة لا تنفي ارتباط الهدف بمشروعات سياسية، على نحو واضح. لقد سبق لليونيد بريجينيف أن أكد في كانون الأول/ ديسمبر 1972 على «أن المبادلات الاقتصادية والتجارة تشكلان نواة الوفاق الصلبة التي لا يمكن تدميرها». أما ديفيد روكفلر فأكد في نهاية عام 1985، وبإشارة واضحة منه إلى تصريح بريجينيف: «أن المبادلات الاقتصادية مع الشرق سوف تتنامى، لأنها تشكل قاعدة أي وفاق، وأي اتفاق. وسيأخذ أي رئيس وقتاً قد يطول أو يقصر لفهمها». (لبيراسيون، 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985). وريغان، الذي لم يكن أذكى رؤساء الولايات المتحدة الأميركية قد أمضى عملياً وقتاً طويلاً لفهمها. غير أنه كان عليه أن يضع يديه أمام عجلة الشركات الكبرى ومصدّري المنتوجات الزراعية فضلاً عن الرأسمال المالي الذي يحميهم، وقبل كل شيء أمام «دايفيد روكفلر وشركاه» الذين يتمتعون بنفوذ متزايد[34].

(34) هذا ما يفسر بشكل خاص إهتمام البيروقراطية السوفياتية المتنامي باندماج الإتحاد السوفياتي في الغات، =

إن السعي إلى اتفاق شامل مع الامبريالية يمر حكماً بالتعاون الوثيق بين واشنطن وموسكو لإنهاء ما اتفق على تسميته بالنزاعات الاقليمية التي تعني بشكل خاص اليوم أميركا الوسطى وإفريقيا الجنوبية (ناميبيا، أنغولا، جنوب أفريقيا) وأفريقيا الشمالية الغربية (أثيوبيا/ اريتريا) والشرق الأوسط (الأراضي المحتلة، لبنان، الحرب العراقية الإيرانية وتأثيراتها على منطقة الخليج الفارسي) وأفغانستان وكمبوديا.

وقد أفصح غورباتشيف بوضوح، فضلاً عن ذلك، عن نيته حل هذه «النزاعات الاقليمية» كلها بالاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد كان نقاش هذه التسويات الموضوع الرئيسي لمداولاته مع ريغان، في قمة موسكو[35].

أما مفهوم «النزاعات الاقليمية»، من وجهة نظر الواقع الاجتماعي والماركسية بالتالي، فهو مفهوم غامض كي لا نقول مضلِّل. إنه يخلط من دون تمييز بين ظاهرات متمايزة تتمثل بثورات شعبية أصيلة تمتلك دينامية ثورة دائمة (أميركا الوسطى)؛ وبحركات جماهيرية مستقلة ومحتدمة ضد الاضطهاد القومي والاجتماعي (أفريقيا الجنوبية، فلسطين)؛ وبحروب أهلية بين حكومات قومية برجوازية صغيرة وقوى رجعية حليفة للامبريالية (أنغولا، الموزانبيق)؛ وبحركات مقاومة للاضطهاد القومي تقودها قوى تقدمية بورجوازية صغيرة (أرتيريا) أو قوى رجعية سياسياً (أفغانستان)؛ وبحروب بين دول بورجوازية (إيران، العراق). هذا فضلاً عن أن هذا التمييز لا يعتبر شاملاً.

لذا لا نستطيع أن نصوغ حكماً شاملاً على تملص الكرملين التدريجي من هذه «النزاعات الاقليمية»، ولا أن نؤيده أو نعارضه على نحو كلي من دون أي تمييز.

إننا نؤيد انسحاب القوات السوفياتية من افغانستان وانسحاب القوات الفيتنامية من كمبوديا. وذلك لأسباب شرحتها الأممية الرابعة منذ مدة طويلة. ونحن لا نجادل حول الآثار السلبية لهذه الانسحابات سواء في البلدين المعنيين أو في المنطقة الجغرافية المعنية مباشرة بهما. لكننا مقتنعون من وجه آخر في أن إطالة وجود هذه القوات ستترتب عليها آثار أكثر سلبية من انسحابها بحد ذاته.

= [وهي منظمة دولية تُعرف باسم الإتفاقية العامة للتجارة والرسوم] لا بل في صندوق النقد الدولي، وهذه مؤسسات جرت إدانتها على امتداد سنوات باعتبارها «مراكز التآمر الامبريالي الأميركي» (صنداي تايمز، 7 أيلول/سبتمبر 1987).

(35) أنظر بهذا الصدد تصريحات مختلفة لشخصيات سوفياتية نقلتها بوجه خاص لوموند، 8 كانون الثاني/يناير 1988، والأنترناشيونال هيرالد تريبيون، 8و 15 كانون الثاني/يناير 1988، والفاينتشال تايمز، 15 كانون الثاني/يناير 1988.

لقد اعتمد غورباتشيف هذا الحل في افغانستان ليس فقط من أجل الحد من النفقات المترتبة على عملية تورط عسكري من دون أي أمل بالانتصار، وليس فقط من أجل تسهيل المفاوضات مع واشنطن وبكين، إنما أيضاً وعلى نحوٍ خاص لأن هذه الحرب بدأت تفقد شعبيتها بشكل متزايد في الاتحاد السوفياتي. فلقد أظهر استطلاع للرأي أُجري حديثاً أن 55% من سكان الاتحاد السوفياتي يؤيدون انسحاب القوات السوفياتية[36] (أنباء موسكو، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1987).

إن الجيش السوفياتي الذي يشاطر قادة الكرملين رأيهم القائل إن الدم الذي دفعه هذا الجيش في المغامرة الأفغانية يجب ألّا يذهب هدراً، يسعى (أي الجيش) جهده من دون شك للإبقاء على وضع الجمود العسكري على طول الحدود السوفياتية - الأفغانية، الأمر الذي يعني أن انسحاب القوات السوفياتية سوف يؤدي إلى تقسيم البلد، لكن تبعاً لخط تماس تحدّده علاقات القوى على الأرض. غير أنه من المبكر جداً الحكم ما إذا كان لهذا المشروع حظٌّ بالنجاح، أم أنه سيبوء بالفشل، إمّا بفعل ضرورات الوفاق مع واشنطن، وإما بسبب ضعف القوى المقرّبة من السوفيات في أفغانستان.

ثمة ضرورة ملحة مماثلة لإنهاء احتلال القوات الفيتنامية كمبوديا التي تمثّل عبئاً اقتصادياً وسياسياً لا تستطيع الدولة والمجتمع الفيتناميين تحمله. فكمبوديا بلد على حافة المجاعة وتعيش حكومته أزمة سيطرة متنامية إزاء الجماهير. ومن الواضح أن موسكو تمارس ضغطاً يتزايد علانية على هانوي في هذا الاتجاه الذي سوف يكلل بالنجاح.

إن لتغيير موقف موسكو من الحرب الأهلية التي تمزق شمال شرق أفريقيا مغزى مماثلاً، رغم أن الحرب المذكورة لا تعتبر نزاعاً مماثلاً لنزاعي أفغانستان وكمبوديا. أما سلوك نظام منغستو تجاه القوميات المضطهِدة، وبالمقام الأول تجاه الاريتريين، فلا يمكن الدفاع عنه من أية وجهة نظر كانت، سواء من وجهة نظر المبادىء اللينينية الخاصة بهذه المسائل، أو من وجهة نظر إنسانية. والقول إن الحفاظ على «الوحدة الوطنية» الأثيوبية يجب أن تكون له الأولوية على النضال ضد المجاعة، وعلى تعريض حياة ملايين الأشخاص، وأغلبهم من النساء والأطفال، للموت ببرودة لمنع «المتمردين من الحصول على التموين»، إن هذا القول

---

(36) تقدم فرجيني كولودون (جيل غورباتشيف، ص. 253 - 266) معلومات هامة حول الفرار من الوحدات التي أُقحمت في المغامرة الأفغانية والاستياء المتنامي في صفوفها. وقد كانت حرب أفغانستان أيضاً، بالنسبة للعديد من الجنود والأوساط الشعبية في الاتحاد السوفياتي، بمثابة الكاشف للتفاوت الاجتماعي في الجيش والبلد.

يكشف سلوكاً استبدادياً دموياً يجافي السلوك البروليتاري أو المعادي للامبريالية. ويكفي أن نستعيد موقف لينين من «بعثة نانس» للنضال ضد المجاعة، وذلك في أثناء الحرب الأهلية في روسيا لنرى كم هي طويلة المسافة التي تفصل شيوعياً حقيقياً عن قومي قصير النظر على شاكلة منغستو.

وفي هذه الحالة أيضاً يبدو «تملّص» الكرملين ضرورياً ومبرراً سواءً من وجهة نظر الأممية البروليتارية أو، بكل بساطة، من وجهة نظر الحد من نفقات الاتحاد السوفياتي العسكرية غير المنتجة. إن مشروعات التعاون الأميركي ـ السوفياتي في هذه المنطقة قد تقدمت جداً منذ فترة.

أما وضع الأراضي التي تحتلها إسرائيل فهو أكثر وضوحاً أيضاً. فقد عمل الكرملين منذ زمن طويل على إقناع الدولة الصهيونية بتقديم بضع تنازلات صغيرة لسوريا ولمنظمة التحرير الفلسطينية، في مقابل اعتراف نهائي بالدولة الصهيونية من قبل العالم العربي بأكمله، بما فيه م.ت.ف. ويأمل الكرملين انطلاقاً من طرحه فكرة مؤتمر دولي بمشاركة سوفياتية للوصول إلى هذا الهدف ـ وهو هدف لا يمكن تحقيقه حتى الآن، نظراً لرفض المؤسسة الصهيونية تقديم أدنى تنازل في هذا الاتجاه ـ يأمل الكرملين بهذا استعادة تأثيره السياسي في هذه المنطقة، وليس أكثر.

لكن انتفاضة الجماهير الفلسطينية أخضعت هذا التوجه نحو التعاون المعلن مع الامبريالية في الشرق الأوسط لامتحان عسير. ويتردد غورباتشيف، وهو الأكثر براغماتية من خروتشيف ومن بريجنيف، قبل أن يتورط عميقاً في هذا الاتجاه. وها هو ذا ينتظر تتمة الأحداث.

بالمقابل يأخذ «الحل السلمي» لنزاعات أفريقيا الجنوبية وأميركا الوسطى منحى معادياً للثورة بلا جدال. وهذا ما أصبح واضحاً في حالة أنغولا، حيث تطالب جنوب أفريقيا الآن، وبمقابل وقف العدوان عليها، ليس فقط بانسحاب الجيوش الكوبية، بل أيضاً بمفاوضات لإدخال أعضاء «أونيتا» المعادين للثورة في حكومة لواندا. هذا وتعمل البيروقراطية السوفياتية جهدها لتخطي مقاومة فيدل كاسترو، جزء من قادة الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، لهذا الموقف.

وفي أميركا الوسطى يفترض مشروع «التسوية السلمية» التخلي عن كل نضال ثوري من جانب المنظمات السلفادورية والغواتيمالية المنخرطة اليوم في الكفاح المسلح. فإذا كانت

هذه المنظمات ستتخلى عن أسلحتها أمام أعدائها الدمويين الـذين لا يرحمـون مثل «أرينـا» في السلفادور، فسيؤدي ذلك إلى مجزرة معمّمة. غير أن رسالة ريغـان إلى غـورباتشيف والـذي سيكررها بوش غداً واضحة وجلية: «إذا ما أردتم الوفاق، تخلوا عن كل مشروع لمدّ الثورة في أميركا الـوسطى وادفعـوا الكوبيـين والنكاراغـويين ليتصرفـوا على هـذا النحو». ومـا زال غورباتشيف يرسل الإشارات التي تجيب: «لقد فهمتك».

لن تتوقف بالطبع المساعدة التي يقدمها الاتحـاد السوفيـاتي لكل من كـوبا ونيكـاراغوا. لكنها ستتوقف عنـد الحد الـذي يجري فيـه التأكيـد على أنـه من الصعب تخطيـه: 40% من الحاجات النفطية لنيكاراغوا. إن هذا التجميد قد وجّه ضربة قاسية بشكل خاص للحكومـة الثـورية في نيكـاراغـوا، عنـدمـا أدى إلى وقف تسليم النفط في أوج هجمـة الكـونـترا، التي تتطلب بالطبع استهلاكاً متزايداً من المحروقات من جانب القوات المسلحة الساندينية. وقـد أصبح التقنين أكثر حدّة، وأصبح نقص المحروقات المستخدمة لأغراض مدنية خـانقاً. وفيـما بعد قرر الاتحاد السوفياتي إعادة تزويد هذا البلد بالمحروقات حسبما صرح الرئيس أورتيغا في 7 أيلول/ سبتمـبر 1987 (لومـونـد، 19 أيلول/ سبتمـبر 1978). غـير أن الضغـوطـات التي مُورست على الساندينيـين من أجل دفعهم لتقـديم تنازلات لحكـومات مجمـوعة «كـونتادورا» كانت واضحة. إن ضغوط الكرملين الاقتصادية والدبلوماسية على كـوبا ونيكـاراغوا هي ذات مؤدى واضح في عدائه للثورة.

أمـا الحجـة القـائلة بـأن جميـع هـذه المنـاورات تنبـع من نقص المـوارد لـدى الاتحـاد السوفياتي، الذي لا يستطيع مساعدة نيكاراغوا على نحو ما يساعد كوبا، فهي حجـة خبيثة: حيث أن الكرملين ينمي مساعدته وقروضه للحكومات البـورجوازيـة ومن ضمنها حكـومات أميركا اللاتينية.

أما قضية أفريقيا الجنوبية فهي الأخطر. فالقـوتان النيكـاراغويـة والسلفادوريـة قلعتان محاصرتان. لكن نيكاراغوا الثورة مهما كان ضعفها وصغر شأنها في مواجهة الجبار الامبريالي، تظل ثورة مسلحة فضلاً عن أنها تمتلك السلطة. وهذه أوراق لها أهميتها. أما في السلفادور، وبمـواجهة عـدو لا يرحم، فـإن الثوريـين وإن لم يمتلكوا السلطة، فهم يمتلكـون عـلى الأقـل سلاحاً يجنبهم السقوط مجموعة بعد أخرى كما حصل لرفاقهم في تشيلي.

غير أن الجماهـير السوداء المضـطهدة في جنـوب أفريقيـا لا تمتلك أوراقاً ممـاثلة. إنها لا تمتلك أسلحة، ولا جزءاً ضئيـلاً من السلطة السياسيـة. فالورقـة الوحيـدة التي تمتلكها هي

التنظيم الذاتي النقابي المدهش الذي أدى إلى نجاح الأضراب العام في 6 - 8 حزيران/ يونيو 1988، وهو طاقة نضالية زاخرة بالوعود. إن ضغطاً من الكرملين للوصول إلى اتفاق مع الجناح «الليبرالي» من البورجوازية في جنوب أفريقيا، كلب الامبريالية في هذا البلد، والذي سيكون هدفه حمل حركة التحرر الوطني على القبول بالحفاظ على الاستغلال المضاعف عبر حدٍّ ذاتي للنضالات العمالية، مقابل تنازلات سياسية، إن هذا الضغط سيشكل طعنة خنجر في ظهر حركة عمالية شابة ونشيطة ومتحمسة، إذا ما قبلت قيادتها السياسية والنقابية بهذا التراجع[37].

لكن واشنطن وموسكو، في الحالتين المذكورتين، أي في أميركا الوسطى وفي جنوب أفريقيا، ليستا سيّدتا اللعبة الوحيدتين. وبالتالي فليس بإمكانهما فرض «التطبيع» المعادي للثورة الذي يحافظ على هيمنة الامبريالية واتباعها الاضطهاديين المحليين في المنطقتين، إلا بضرب استقلالية الثوريين والمنظمات الجماهيرية السلفادورية والغواتيمالية والجنوب أفريقية، عن الكرملين.

إن مصير هذا «الاتفاق الشامل» سوف يتوقف إذن، وفي التحليل الأخير، على قدرة هذه التنظيمات على الحفاظ على هذه الاستقلالية وعلى تنميتها، وهي استقلالية عن جميع القوى الاجتماعية (بما فيها الاشتراكية ـ الديموقراطية العالمية) التي تنصح المنظمات بإجراء مساومات تراجعية وتمارس عليها ضغوطاً بهذا الاتجاه. إنه يتوقف على اتساع التحركات الجماهيرية المعادية ـ للامبريالية، والمعادية للرأسمالية والمعادية للبيروقراطية، التي ستندلع على الرغم من جهود الوسطاء كلهم، في السنوات القادمة، في أقطار العالم قاطبة.

هل بإمكاننا، وعلى قاعدة هذه المعطيات كلها، أن نستنتج أن سياسة غورباتشيف الخارجية تشكّل «تحولاً إلى اليمين» قياساً على السياسة السوفياتية الخارجية السابقة؟ وهل يمكن اعتبارها «سلبية بمجملها» بمقابل السياسة الداخلية «الإيجابية بالإجمال»؟ إن هذا الجواب سيكون من قبيل التسرع، ونحن نحذّر من اختزالات متسرّعة مماثلة.

---

(37) في العام 1986 رافع غليب ستاروشنكو، عضو المعهد السوفياتي للدراسات الإفريقية، الذي يديره اناتولي غروميكو، ابن رئيس الدولة آنذاك، عن قضية منح حقوق وضمانات خاصة للسكان البيض في جنوب افريقيا. أما الدكتور فيكتور غونشاروف نائب مدير المعهد نفسه، فقد عبّر عن أفكاره بطريقة أكثر حذراً، فصرح أن الثورة لم تكن محتومة في جنوب افريقيا، وأنه كان يجب اتباع سياسة أكثر برغماتية إزاء النظام السياسي الذي حل محل نظام التمييز العنصري (صنداي تايمز، 25 أيلول/سبتمبر 1988). وأعلن فضلاً عن ذلك عن موقف حازم لصالح المفاوضات والتعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وبريطانيا وجميع الفرقاء المعنيين»، بغية التوصل إلى اتفاق يرضى به الجميع (إذن المستعمرون البيض العنصريون أيضاً).

فسياسة غورباتشيف الداخلية والاقتصادية لا تضارعها إلا سياسته في المجال الدولي، من حيث خضوع السياستين لجملة من العوامل المتناقضة. وكل من لا يفهم ذلك سوف تفاجئه الأحداث شيئاً فشيئاً.

ومن أجل فهم أسباب هذه التناقضات، يكفي أن نذكّر أن غورباتشيف يعمل انطلاقاً من موقف ضعف مزدوج. إنه يخضع في الوقت نفسه لضغط الامبريالية المتنامي ولضغط الجماهير السوفياتية المتنامي أيضاً (أو، إذا فضلنا، لضغط الأزمة الاجتماعية المتصاعدة في الاتحاد السوفياتي، والتي تتزايد، جزئياً على الأقل، من خلال بروز بداية نشاط ووعي سياسيين مستقلين للبروليتاريا).

ما أن يُدرَك هذا الأمر، حتى تصبح عناصر الفسيفساء المفككة مفهومة.

ويمكننا أيضاً أن نضيف إلى ذلك التطور في العالم الثالث، وهو تطور لا يقل تناقضاً، حيث تقف حركة التحرر بالإجمال موقفاً دفاعياً، لكنها تحتفظ بإمكانات انطلاق هامة، في حين بدأت حركة مقاومة العمال والعاملات لسياسة التقشف البورجوازية في البلدان الامبريالية ترسم منحىً صاعداً.

ضمن هذه الشروط، يصبح الحكم بالجملة على جميع المبادرات السوفياتية في مجال السياسة العالمية، باعتبارها «يمينية»، لا بل معادية للثورة، موقفاً لا يمكن الدفاع عنه. وإذا كان غورباتشيف «يمينياً» فهل كان بريجينيف، ما لم نقل ستالين «يسارياً»؟ وإذا كان ينبغي إيجاد موقف «خياني» متّسق في كل ما قام به غورباتشيف، فهل تكون إعادة الاعتبار للبلاشفة القدامى، وإدانة حلف هتلر ـ ستالين ومخلفاته الخيانية على الحركة العمالية البولندية والألمانية، وإدانة التدخل العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا بشكل صريح هل تكون هذه كلها مواقف «يمينة» بالنسبة لمرتكبي تلك الجرائم؟.

وبموازاة ذلك، فإن الحكم بـ «نعم، نعم» أو حتى بـ «نعم، ولكن» على سياسة غورباتشيف الخارجية هو أمر غير مقبول أيضاً من وجهة نظر مصالح البروليتاريا السوفياتية والعالمية. فمثلما لا يمكننا الموافقة على الإجراءات الاقتصادية التي تؤدي إلى عودة ظهور البطالة وإلى خفض الأجور الفعلية لا يمكننا الموافقة أيضاً على المساومات العفنة على حساب الثورة في أميركا الوسطى وجنوب أفريقيا والتحرك الطبقي المستقل للبروليتاريا في أي بلد في العالم.

إن الحكم الوحيد الصالح هو إذن حكم متنوع مفصَّل، يدرس كل حالـة بذاتهـا وكل مشكلة بذاتها، على نحو ما فعلنا على امتداد هذا الفصل. وتبّاً للاخـتزاليين المخيفـين الذين سوف، تكذّبهم الأحداث، كما كذبتهم بالأمس، وكما تكذبهم اليـوم من خلال كـل ما يجـري حالياً في الاتحاد السوفياتي والعالم.

الفصل الثامن

«اثر غورباتشيف» في «المعسكر الاشتراكي» واستحالة الغلاسنوست في بلد واحد

لقد أخذت البيريسترويكا وبشكل أقوى الغلاسنوست الأحزاب الشيوعية المقرَّبة من موسكو على حين غرَّة وعلى عكس ما تتمنى. فخلال عقود ـ ومنذ أن تم تخطي الأزمة التي افتتحها المؤتمر العشرون الحزب الشيوعي السوفياتي وبداية «نزع الستالينية»، تخطياً جزئياً ـ لم تكلّ هذه الأحزاب عن الترداد: «كل شيء يسير على أحسن ما يرام (في الاتحاد السوفياتي)، سيدتي الماركيزة». والآن لا يبدو أن الفرس قد ماتت فحسب، بل إن البيت كله قد انقلب رأساً على عقب، بل إن الاسطبل أخذ يحترق. فهل يعود من الممكن التأكيد برباطة جأش، بغض النظر عن هذا الوضع، على أن كل شيء يسير على أحسن ما يرام؟

والأسوأ من ذلك، أن غورباتشيف وفريقه قد جعلوا أعلى مراتب الحزب والدولة مسؤولة كل المسؤولية عن هذه الفوضى. وقيل أن سبب ذلك يعود إلى جمود فريق بريجينيف. وقد فضح المؤدلجون الأكثر جذرية في فريق غورباتشيف المصالح المادية لجميع أولئك الذين يميلون، في قمة التراتبية البيروقراطية وقاعدتها، إلى الدفاع عن الوضع القائم لهذا السبب، أي الذين يميلون إلى الدفاع عن النزعة المحافظة لدى أصحاب الثروات. فهل يمكن من الآن فصاعداً التمسك بالأسطورة القائلة إن «الحزب» و«اللجنة المركزية» «اللينينية»، لا بل «الأمانة العامة»، دوماً على حق؟ وهي الأطروحة التي سقطت أصلاً على ضوء الانفجار الأول في المؤتمر العشرين (وكانت قد أخفيت جرائم رهيبة على امتداد ربع قرن!)، ومن ثم على ضوء الانفجار الثاني بدءاً من العام 1985: فعقدان من الجمود قد أديا إلى الركود. وهذا مؤسف بالفعل: إذ ها هو الحزب الذي يفترض أنه «دائماً على حق» يعترف، هو نفسه، أنه كان على خطأ على امتداد نصف قرن. وضمن هذه الشروط، فإن الاستنتاج بأن هذا الحزب نفسه، مع ذلك، هو الذي يواكب، رغم كل شيء، حركة الواقع السيء أمر من قبيل العزاء البائس.

ويجهد ليغاتشيف عبثاً لتخفيف الضربات الموجهة لنفوذ الحزب وزعمائه. إذ يكرِّر بلا كلل إنه لا تجوز «المبالغة في ذم» الماضي، وإنه تنبغي الإشارة إلى فضائل كلٍ من المحاربين القدامى في الحرب العالمية الثانية و«صانعي الاشتراكية» في الثلاثينات[1]. وقد سار غورباتشيف نفسه على هذه الخطى إلى حدٍ بعيد في خطاب ألقاه في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 كنتيجة لمساومة على مستوى الجهاز. كما يتمسك المحافظون الذين يريدون بأي ثمن الدفاع عن إرث ستالين بهذه الحجة نفسها، هذا عندما لا يذهبون إلى إعادة الاعتبار لستالين نفسه[2].

غير أن هذه الحجة بدل أن تزيل الضيق وفقدان نفوذ الحزب، فإنها تزرع غموضاً إضافياً. فإن لم يكن قادة أعوام 1930 - 1940، 1950 - 1955، 1965 - 1985 قد أخطأوا إلى حد بعيد، فهل إن قادة اليوم لا يرتكبون خطأً أكبر، إذ يشدّدون بقوة على تجاوزات الأولين وعدم كفاءتهم.

والمفاجأة كانت أكثر إزعاجاً بالنسبة لأوروبا الشرقية مما هي بالنسبة للأحزاب الشيوعية المقربة من موسكو في البلدان الرأسمالية. فهذه الأخيرة تأمل على الأقل في أن تجعل عملية إزالة الجليد في الاتحاد السوفياتي هذا البلد أكثر جاذبية بقليل لدى شريحة من الطبقة العاملة والانتليجنسيا في الغرب. أما بالنسبة للأحزاب الشيوعية الحاكمة في أوروبا الشرقية فثمة تهديد مزدوج. فهي ترى، من ناحية، أن شرعيتها الخاصة أخذت تتزعزع أكثر فأكثر، كما ترى من ناحية ثانية اشتداد الأزمة الاجتماعية والسياسية التي سبقت، في معظم البلدان، وصول ميخائيل غورباتشيف إلى السلطة في الاتحاد السوفياتي.

■ غورباتشيف وعقيدة «السيادة المحدودة» البريجينيفية

لقد انقلب الترابط بين «السلطة في الاتحاد السوفياتي/ السلطة في الديموقراطيات الشعبية» رأساً على عقب وبصورة مفاجئة. فحتى بداية حقبة غورباتشيف كان الكرملين هو الضمانة الوحيدة لاستقرار السلطة البيروقراطية في أوروبا الشرقية. ومنذ أن تحدّدت إصلاحات غورباتشيف واتسعت، أصبحت سلطة الكرملين ـ على الأقل على الصعيد السياسي والأيديولوجي ـ مصدراً لعدم الاستقرار ولأزمة سياسية في «الديموقراطيات الشعبية».

---

(1) أنظر بوجه خاص خطاب ليغاتشيف في 16 أيلول/سبتمبر 1987 (لوموند، 18 أيلول/سبتمبر 1987).

(2) لقد عبّرت صحيفة الحزب الديموقراطي الاشتراكي الموحّد بوجه خاص عن وجهات النظر أكثر «إيجابية» تجاه حقبة ستالين، **Neues Deutschland**، 14 آب/اغسطس 1987.

لا تنبغي، بالطبع، المبالغة في حجم «أثر غورباتشيف» على الجماهير الشعبية في أوروبا الشرقية. فالنظرة إلى الاتحاد السوفياتي كقوة غريبة، لا بل كقوة إضطهاد قومي، لم تختفِ على الإطلاق هناك. و«القيصر» الأحمر يبقى «قيصراً» حتى لو أصبح اليوم «قيصراً ليبرالياً». كذلك فإن الكره للشيوعية (وهو الأضعف في يوغوسلافيا وألمانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا مما هو عليه في البلدان الأخرى لكنه موجود مع ذلك) لا يزال قائماً، حتى لو بدأت الشيوعية تتخذ وجهاً أكثر إنسانية (صحيح أنه أقل إنسانية بكثير مما كان عليه في ربيع براغ).

والحال إن جميع إجراءات غورباتشيف وأقواله وظهوره تُستغل لتسجيل نقاط على البيروقراطية المحلية من قبل شريحة أقل محدودية وأكثر تقدماً من الجماهير العمالية، وهي شريحة تعلمت فن العمل السياسي في أثناء العقدين الأخيرين.

هكذا هتف عدد من أهالي براغ لغورباتشيف إبّان زيارته الأخيرة لتشيكوسلوفاكيا[3]، وهتفت شبيبة جمهورية ألمانيا الديموقراطية «غورباتشيف! غورباتشيف!» وهي تطالب بحضور حفل لموسيقى «البوب» في برلين الغربية. وقد اتفقت زيارة غورباتشيف مع محاولة إجراء إصلاح خجول في بلدان لا يزال سكانها يعيشون رهاب المصاعب الاقتصادية المخيفة والقمع. وانزعجت الدينوصورات الحاكمة[4] من ذلك الفتى الغرّ الذي يحاول إعطاءها دروساً، والذي قد يثير تحركات شعبية يصعب التحكم بها. أما بقاء تلك الدينوصورات عند حدود المعاندة فناجم عن عدم قدرتها على التمرد. فالفتى الغر يمثل الكرملين، والكرملين يبقى المصدر الأخير للسلطة. وقد يتيح لهم هذا الموقف محاولة التلاعب على موسكو علّهم يدفعون قادة آخرين من الشريحة البيروقراطية إلى حمل زعيمهم على الاعتدال إن لم يكن إلى استبداله بزعيم آخر.

وإذا ما نظرنا من مسافة أكثر قرباً فإن «أثر غورباتشيف» في بلدان أوروبا الشرقية ينحصر في تغذية نمو الحركة التي بدأت ترتسم في هذه البلدان حتى قبل تبديل الحراسة في موسكو. إن الانبعاث البطيء للرأي العام قد بدأ بالتبلور في المجر، وفي تشيكوسلوفاكيا وبشكل خاص في ألمانيا الديموقراطية حوالي منتصف الثمانينات، علماً أنه يشبه في تشظّيه تشظّي الرأي العام في الاتحاد السوفياتي. (وفي بولندا برزت ظاهرة مماثلة وذلك قبل الإنفجار الذي أحدثته نقابة التضامن بين عامي 1980 - 1981، وحافظت على نفسها جزئياً، بالرغم

---

(3) حول زيارة غورباتشيف إلى براغ، أنظر فاتسلاف هافل، **In Freimut Duve Glasnost**.

(4) لقد حكم المسنّون أوروبا الشرقية حتى العام 1988. فقد بلغ عمر هوساك 74 عاماً، وعمر تودور زينكوف وكادار وايريك هونيكر 75 عاماً. ومنذ ذلك التاريخ تم استبدال هوساك وكادار.

من تراجع الحركة الجماهيرية بعد انقلاب الجنرال ياروزلسكي)، وفي يوغوسلافيا لا تزال هذه السيرورة مستمرة منذ سنوات عشر، على نحوٍ أكثر اتساعاً مما هي عليه في الاتحاد السوفياتي.

ويبلغ هذا «الرأي العام المتشظّي» عتبة النشاط السياسي، على الأقل في ألمانيا الديموقراطية (إن لم نتحدث عن بولندا ويوغوسلافيا)، وهي عتبة يجري تخطيها أحياناً. وهذا هو حال كثرة من الكتاب والفنانين المشهورين على وجه التحديد، وحال حركة البيئة والحركة المستقلة من أجل السلام بوجه خاص[5]. وفي تشيكوسلوفاكيا حصلت تظاهرة مستقلة وعفوية للشبيبة، قبل أن يشعر أحد «بأثر غورباتشيف»[6].

ثمة أغنية لفرقة من فرق البوب «أشخاص بلاستيكيون»، محظورة في براغ، تلخص على نحوٍ رائع الوضوح السياسي الذي بلغته هذه «المعارضة الجديدة الشابة» في تشيكوسلوفاكيا:

إنهم يخافون العجائز بسبب ذاكرتهم.
إنهم يخافون الشباب بسبب براءتهم.
إنهم يخافون أطفال المدارس.
إنهم يخافون الموتى ومآتمهم.
إنهم يخافون القبور والزهور التي يضعها الناس عليها.
إنهم يخافون الكنائس والكهنة والراهبات.
إنهم يخافون العمال.
إنهم يخافون أعضاء الحزب.
إنهم يخافون الذين لا ينتمون للحزب.
إنهم يخافون العِلْمَ.
إنهم يخافون الفن.
إنهم يخافون الأسطوانة والكاسيت المُسجَّل.

---

(5) لقد نشرت المجلة الألمانية داي زايت سلسلة مقابلات وتحقيقات هامة مع مثقفين وفنانين ماركسيين تقدميين في جمهورية المانيا الديموقراطية، وهي تعبِّر عن صفاء ذهن مماثل لصفاء ذهن الغورباتشيفيين الرواد في الاتحاد السوفياتي وعن ذهنية هي في الغالب أشد نقدية من ذهنية أولئك الرواد (أنظر بوجه خاص اعداد، 22 أيار/مايو، و5 و12 حزيران/يونيو و3، 10، 17 و24 تموز/يوليو 1987).

(6) حول هذه التظاهرة، أنظر مجلة عبر الحدود Across Frontiers (خريف، 1986) التي نشرت أيضاً الأغنية التي سنستعيدها أدناه.

إنهم يخافون المسارح والأفلام.
إنهم يخافون الكتّاب والشعراء.
إنهم يخافون الموسيقيين والقوّالين.
إنهم يخافون الإذاعات.
إنهم يخافون أقمار التلفزة الإصطناعية.
إنهم يخافون التدفق الحر للاعلام.
إنهم يخافون الأدب والصحافة الأجنبية.
إنهم يخافون التقدم التكنولوجي.
إنهم يخافون المطابع «والرينو» والآلات الناسخة.
إنهم يخافون الآلات الطابعة.
إنهم يخافون الفاكس والتلكس.
إنهم يخافون الاتصال اللاسلكي الآلي مع الخارج.
إنهم يخافون الرسائل.
إنهم يخافون الهاتف.
إنهم يخافون ذهاب الناس.
إنهم يخافون مجيء الناس.
إنهم يخافون اليسار.
إنهم يخافون اليمين.
إنهم يخافون ذهاب الجيوش السوفياتية.
إنهم يخافون تغيّر العصبة الحاكمة في موسكو.
إنهم يخافون الوفاق.
إنهم يخافون نزع السلاح.
إنهم يخافون المعاهدات التي وقّعوها.
إنهم يخافون أن تصبح المعاهدات التي وقعوها لاغية.
إنهم يخافون شرطتهم الخاصة.
إنهم يخافون أن يجري تهديد عملائهم.
إنهم يخافون العملاء.
إنهم يخافون لاعبي الشطرنج
إنهم يخافون لاعبي التنس.

إنهم يخافون لاعبي الهوكي.
إنهم يخافون النساء الرياضيات.
إنهم يخافون القديس فيسيزلاس.
إنهم يخافون السيد يان هوس.
إنهم يخافون جميع القديسين.
إنهم يخافون هدايا القديس نقولا للأطفال.
إنهم يخافون القديس نقولا.
إنهم يخافون حقائب الظهر الموضوعة أمام نصب لينين.
إنهم يخافون الأرشيف.
إنهم يخافون المؤرخين.
إنهم يخافون الاقتصاديين.
إنهم يخافون علماء الاجتماع.
إنهم يخافون الفلاسفة.
إنهم يخافون علماء الفيزياء.
إنهم يخافون الأطباء.
إنهم يخافون السجناء السياسيين.
إنهم يخافون عائلات السجناء.
إنهم يخافون الليل الذي سيهبط.
إنهم يخافون نهار الغد.
إنهم يخافون المستقبل.
إنهم يخافون الشيخوخة.
إنهم يخافون الأزمات القلبية وتشمُّع الكبد.
إنهم يخافون حتى أثر الضمير المتبقي فيهم.
إنهم يخافون أن يكونوا في الشارع.
إنهم يخافون داخل قصورهم - الغيتوات.
إنهم يخافون عائلاتهم.
إنهم يخافون علاقاتهم.
إنهم يخافون أصدقاءهم القدامى ورفاقهم.
إنهم يخافون واحدهم من الآخر.

إنهم يخافون من كل ما يقولون .
إنهم يخافون من كل ما يكتبون .
إنهم يخافون خسارة موقعهم .
إنهم يخافون الماء والنار.
إنهم يخافون الرطوبة والجفاف .
إنهم يخافون الثلج .
إنهم يخافون الهواء .
إنهم يخافون البرد والحرارة .
إنهم يخافون الضجيج والسلام .
إنهم يخافون الضوء والظلام .
إنهم يخافون الفرح والحزن .
إنهم يخافون المزاح .
إنهم يخافون كل النزيهين .
إنهم يخافون كل الشرفاء .
إنهم يخافون كل المثقفين .
إنهم يخافون كل الموهوبين .
إنهم يخافون ماركس .
إنهم يخافون لينين .
إنهم يخافون كل رؤسائنا المرحومين .
إنهم يخافون الحقيقة .
إنهم يخافون الحرية .
إنهم يخافون الديموقراطية .
إنهم يخافون شرعة حقوق الإنسان .
إنهم يخافون الاشتراكية .
فبالله عليكم ، لماذا نخاف نحن منهم؟

فلنترك جانباً ذلك البعد الخاص بالذهان الهذياني الذي ولدته الستالينية ، الذي لم يعد بمقدور أي إنسان عاقل أن ينفيه اليوم ، على قاعدة المعطيات المتوفرة لدينا . فثمة أيضاً أساس مادي ومعنوي حقيقي لهذا الخوف المعمَّم لدى حكام أوروبا الشرقية ، وهو خوف لا يعدو كونه خوفاً من فقدان السلطة ، ذلك أنهم يحكمون من دون الاستناد إلى الأغلبية الكبرى من

السكان، وهذا الواقع يوضح بدوره مصدر سلطتهم. فباستثناء يوغوسلافيا، لم يصل هؤلاء الحكام بواسطة ثورة شعبية بل وصلوا من خلال الضغوطات والتدخلات العسكرية البيروقراطية التي قام بها الكرملين[7]. ويتحدد الإطار الذي يتطور من ضمنه «أثر غورباتشيف»، تاريخياً، قبل كل شيء بعدم شرعية سلطات مختلف بيروقراطيات أوروبا الشرقية. كما أن هذه اللاشرعية وهذا الإطار التاريخي القسريّين يتعززان أيضاً بفعل المفاعيل العملية لعقيدة بريجينيف حول «السيادة المحدودة»[8] والتدخلات العسكرية في ألمانيا الديموقراطية عام 1953، والمجر عام 1956، وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، ووجود القوات السوفياتية في العديد من هذه البلدان، وعلاقات التبعية الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية التي انعقدت تدريجياً في هذا السياق.

وبالطبع تدفع البيروقراطية ثمناً سياسياً وعسكرياً متزايداً مقابل عزمها على الحفاظ على «التجمد الستراتيجي» الذي ظفرت به غداة الحرب العالمية الثانية. فالحاميات التي تحتفظ بها في هذه البلدان، والتي تتمتّع بدور ضمني بوصفها «شرطة داخلية»[9]، تكلفها غالياً. كما أنها لا تستطيع الاعتماد على إخلاص القوات المحلية للقيام بعمليات دولية مختلفة خارج حدود «المعسكر». أما التوترات الاجتماعية والسياسية التي تميز هذه البلدان فتنذر بالانعكاس على الاتحاد السوفياتي نفسه[10]، وتخلق قوة الجذب التي تمارسها أوروبا الغربية الرأسمالية على

---

(7) أنظر بوجه خاص أراء قادة الحزب الشيوعي البولندي الستاليني. ت. تورانسكا، Oni.

(8) يقدّر السياسي البريطاني الليبرالي بريان ماي «إن «عقيدة بريجينيف» التي حاول الكرملين بواسطتها الحفاظ على السستام الشيوعي في أوروبا الشرقية تقوم على المقتضيات الستراتيجية أكثر من قيامها على المقتضيات الأيديولوجية. والأمر الذي حثّ بريجينيف على الإعلان عن أن السوفيات قد اجتاحوا تشيكوسلوفاكيا، حتى إزاء المخاطرة بحرب عالمية ثالثة، ليس الشغف بالشيوعية، بل الخوف من خسارة السيطرة على أراض اعتُبرت أساسية من وجهة نظر الدفاع عن الاتحاد السوفياتي» (لوموند ديبلوماتيك، حزيران/يونيو 1987).

(9) مارتن والكر، يقظة العملاق، ص. 254 - 256.

(10) غداة هزيمة ياروزلسكي في استفتاء بولندا، عنون الكسندر أدلر مقالة له في ليبراسيون (أول كانون الأول/ديسمبر 1987) «فشل ميخائيل غورباتشيف» وكتب بالتحديد: «إن أعداء الأمين العام، السوفيات منهم والأوروبيين الشرقيين يعوّلون على وجه الاحتيال على هذا الفشل ليكونوا وكلاء سياسته بمجملها. لقد جعل غورباتشيف، منذ ظهوره، من بولندا حصان معركته في أوروبا الشرقية ومن ياروزلسكي حليفه الرئيسي. وإذ جلس الجنرال إلى يمين الأمين العام السوفياتي في حفل ذكرى ثورة أكتوبر منذ 15 يوماً، فيبدو أنه قد عُهد إليه بدور هام جداً في قيادة الستراتيجية الدبلوماسية العامة للاتحاد السوفياتي. إنه هو الذي صاغ بوجه خاص المقترحات الجديدة لحلف وارسو فيما خصّ نزع السلاح التقليدي. واستناداً إلى ثقته بقوة موقعه، لم يتردد ياروزلسكي حتى بنقد الدول الشقيقة المجاورة بكلام صريح ـ تشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديموقراطية ـ التي بقيت متحفظة على البيريسترويكا. وهكذا يبدو مشروع الاستفتاء واحداً من العناصر المعبّرة عن الانفتاح الغورباتشيفي».

أوروبا الشرقية ـ وقبل أي شي تأثير ألمانيا الغربية على ألمانيا الشرقية ـ خاصرة مفتوحة، تسبِّب لموسكو ردود فعل عُصَابية، حتى في ظل غورباتشيف[11]. ولهذا السبب تفترض البيريسترويكا منطقياً إعادة بناء للعلاقات مع «الديموقراطيات الشعبية».

لكن إلى أي حدٍّ يمكن أن تذهب إعادة البناء هذه؟ لقد أُشير إلى أن غورباتشيف قد تحدث بشيء من التملص، إن لم يكن ببعض التعاطف، عن ربيع براغ. فثمة نقاط تقاطع كثيرة بين برنامجه الخاص وبرنامج دوبتشك في بداية 1968 والذي لا يمكن إلاّ أن يلحظه أي مراقب يتمتع بحد أدنى مع الحيادية[12] (وأمام مشاعر القلق التي تبديها فئات البيروقراطية الأشد محافظة). والحال أن دوبتشك لم يخطىء حين أرسل كتاباً حاراً لقيادة الحزب الشيوعي السوفياتي بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر (انترناشيونال هيرالد تربيون، 7 - 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987).

وفي الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 أعلن جورج سميرنوف، مدير معهد الماركسية ـ اللينينية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، أنه تنبغي «مراجعة» الموقف الذي اتخذته موسكو إزاء ربيع براغ (انترناشيونال هيرالد تربيون، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987). ولما اختفى زعيم الحزب الشيوعي التشيكي فجأة من موسكو ولم يشارك في العرض العسكري في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 سرت الشائعات بأن غورباتشيف سوف يخفّض علناً من تدخل قوات حلف وارسو في آب/ أغسطس في تشيكوسلوفاكيا.

لكن المشكلة الفعلية لا تتعلق، بالطبع، بمراجعة سياسية ـ ايديولوجية مماثلة. بل هي تتعلق بإلغاء محتمل «لمبدأ بريجينيف» وبالمخاطرة بفقدان رقابة الكرملين الحقيقية على العديد من بلدان أوروبا الشرقية، لا بل على أجزاء القارة كلها. وهذا أمر لن تغفره لغورباتشيف مجموعات واسعة من البيروقراطية والجيش، على الإطلاق. ولهذا يبدو مثل هذا الإلغاء قليل الاحتمال في المرحلة الحالية. وقد تقتصر المسألة في الوقت الراهن على تليين المواقف.

لقد دُفع غورباتشيف، فضلاً عن ذلك، إلى وضع النقاط على الحروف، نظراً للخوف الذي يسيطر على دهاقنة براغ. فقد أكد في فرصوفيا أن أية محاولة «لانتزاع هذا البلد أو ذاك من المجموعة الاشتراكية لا يعني فقط اغتصاب إرادة الأمة، بل اختراق كل النظام [العالمي]

---

(11) أنظر ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 157 - 195.

(12) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 206.

لما بعد الحرب، وفي نهاية المطاف يعني تقويض السلام بحد ذاته» (ازفستيا 1 حزيران/ يونيو 1986). لكن هـذه الصيغة تنطوي على غمـوض واضح. فلم يكن لـدى دوبتشك أيـة نيـة بـانتزاع تشيكـوسلوفاكيـا من «مجموعـة البلدان الاشتراكيـة». لكن هـل من الممكن - أو من المسموح به - بنظر غورباتشيف، وفي إطار هـذه المجموعـة، أن تعبّر «إرادة أمـة» عن نفسها بنظام سياسي تختاره بحرية، وعلى وجه التحديد بديموقراطية اشتراكية قائمة على التسامح مـع سستام أحزاب تعددي.

وعنـدما قـام غوربـاتشيف بزيـارته إلى يـوغوسـلافيا في آذار/ مـارس 1988 اضطُرّ إلى التقدم خطوة إضافية باتجاه التخلي عن «مبدأ بريجينيف» حول السيادة المحدودة. وقـد تضمن البيان الختامي الـذي نُشر في نهاية الـزيارة المقـطع التالي، وهـو المقطع الـذي فرضـه الشريك اليوغوسلافي من دون شك: «يولي الحزبان اهتماماً خاصاً للاحترام الصارم للمبـادىء الشاملة الإلزامية لشرعة الأمم المتحدة، وقرار هلسنكي الأخير ووثائق الحق الدولي الأسـاسية، التي تمنع العدوان، وانتهـاك الحدود واغتصـاب أراضي الغير، وكـل أشكال التهـديد واستخـدام القوة، والتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى **تحت أية حجة كانت**»[13] [التشديد من وضعنا]. (البرافدا، 19 آذار/ مارس 1988).

وفي مقابلة أجرتها معه الواشنطن بوست ونيوزويـك كان غوربـاتشيف أكثر وضـوحاً. فرداً على سؤال ميد غرينفيلد: «هل هذا يعني، كما نفهم نحن الغربيون، أن وضعاً مماثلاً لما حدث في المجر عام 1956 وفي تشيكوسلوفـاكيا عـام 1968 لن يتكرر أبـداً؟ هل هـذا التفسير صحيح؟» أجاب غورباتشيف: «نعم، لقد صرحت حول هذا الموضوع في يوغوسلافيا، ولا يسعني سوى التأكيد على ما قلته وليس لدي ما أضيفه، باستثناء التأكيـد على أن كـل تدخـل سيكون غير مقبول، من أية جهة أتى. وعندما أقول تدخل، أفهم مـا تفهمونـه أنتم من هذه الكلمة. ولكن عند إثارة هذه المواقف، أتذكر شيئاً آخر: قبل وقوع الأحداث التي أتيت على ذكرها حصلت تدخلات من نوع آخر» (البرافدا 23 أيار/ مايو 1988).

وفي مقابلة أجرتها الأسبوعية الألمانية دير شبيغل (العدد 27، 1988) مـع فياتشيسـلاف داتشيشيف رئيس قسم السياسة الخارجية في معهد اقتصاد الستـام الاشتراكي العـالمي (وهو

---

(13) أكد ستانيسلاف ستوجـانوفيـك، أحد أمنـاء اللجنة المركزيـة في عصبة الشيـوعيين اليـوغسلاف وعضـو المجلس الرئاسي الجماعي للحزب، في مؤتمر صحافي، ان هذا الإعلان يمنع تكرار الاجتياحات السوفياتيـة في المجر عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968 (...)، وفي الواقع، سوف يتعارض أي تدخل خـارجي يقوم به الاتحاد السوفياتي تعارضاً واضحاً مع «التفكير الجديد» الذي يعبر عنه الزعيم السوفياتي».

أحد مستشاري غورباتشيف الرسميين)، عبّر داتشيشيف عن موقفه بوضوح أكبر: - دير شبيغل: «لا تدخلات عسكرية شبيهة بتدخل 1968 في براغ بعد اليوم؟» - داتشيشيف: «في الظروف الراهنة، يبدو لي الأمر مستحيلاً، لكن على الغرب أن يتخلى بدوره عن التدخل، وعن محاولة التشكيك بالاشتراكية».

صحيح أن غورباتشيف وفي مناسبة إستبدال هوساك بميلوس جاكس في براغ، قد أشار بشيء من التشديد إلى «اتفاق وجهتي النظر» بين الحزب الشيوعي السوفياتي والتشيكوسلوفاكي. وقبل أيام رفضت وكالة تاس أي موازاة بين البيريسترويكا وربيع براغ. وإذ استعادت تاس الرواية الرسمية للنظام التشيكوسلوفاكي حول ربيع براغ أكدت أن «قرارات الجلسة المكتملة في كانون الثاني/ يناير [1986] بقيت حبراً على ورق، حيث أن القيادة الانتهازية للحزب الشيوعي التشيكي لم تتمكن من صياغة برنامج عمل حقيقي في المجال الاقتصادي والثقافي. وقد أدت سياسة الكسندر دوبتشك إلى إضعاف مواقع الحزب وإلى المساس بأسس الاشتراكية في هذا البلد»[14].

إنها تأكيدات غير مثبتة، لا بل افتراءات واضحة. وفي معرض الرد على هذه التأكيدات شدّد دوبتشك - ولا نعرف ما إذا كان مطلعاً عليها قبل المقابلة - في لقاء له مع صحافيي صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي أونيتا، على أن الحزب الشيوعي التشيكي لم يتمتع بدعم جماهيري أكثري مماثل للدعم الذي حظي به خلال ربيع براغ. وهو يرفض كلياً الطرح القائل بأن عناصر «معادية للاشتراكية» أو أي «تكتل معادي للثورة» مزعوم قد استطاع، بأية طريقة من الطرق، تهديد السلطة «الاشتراكية» (ونقول الدولة العمالية) في تشيكوسلوفاكيا. وهو يذكر أنه إبّان احتلال براغ من قبل جيوش حلف وارسو لم تحتل هذه الأخيرة مراكز «الأشتراكيين - الديموقراطيين اليمينيين» و«جماعة الكنيسة» والقوى الأخرى «المعادية للاشتراكية»، ولم تعتقل أي شخص من هذه الجماعات، بل احتلت مراكز كل من الحزب الشيوعي التشيكي والنقابات والحكومة، وأوقفت القادة الشيوعيين وحدهم! والمحاكمة السياسية الأولى للقوى «المعادية للاشتراكية» لم تكن محاكمة لأي «بورجوازي» أو «مناصر للامبريالية»، بل للشيوعي المعارض والمعادي للامبريالية والرأسمالية بيترأول.

وقد عرض في المقابلة محتوى «برنامج عمل» نيسان/أبريل 1968، الذي صاغته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكي آنذاك - والذي نفت وكالة تاس وجوده بشيء من

---

(14) لوموند، 7 و13 كانون الثاني/يناير 1988.

الخرق - وطالب بثلاثة أمور: نشر وثائق تلك المرحلة، وتحديداً برنامج عمل الحزب الشيوعي التشيكي، وإعادة الاعتبار إلى 468 ألف عضو في الحزب طردوا منه إبَّان «التسوية» وقبولهم من جديد فيه، وإلغاء إجراءات «منع ممارسة المهنة» التي اتخذت بحقهم[15]. وإرساء نظام يتيح للشعب والجماهير انتخاب قادتهم وإقالتهم[16].

ويستخدم دويتشك صيغة صحيحة ومؤثرة تذكّر بتعليقات «الغورباتشيفيين الرواد» حول إزالة آثار الستالينية في الاتحاد السوڤياتي: «إن ذاكرة الأمة هي ذكرة وراثية». وهكذا نرى كيف أن الطريقة التي تُعامل بها كل من الستالينية وما بعد الستالينية في أوروبا الشرقية تقفز فوق الغلاسنوست في الاتحاد السوڤياتي نفسه وتهدد بتقويض مصداقيتها - بالضبط على النحو الذي تؤدي إليه أية إزالة غير مكتملة لآثار الستالينية في الاتحاد السوڤياتي نفسه، فكيف يمكننا الحديث، في الواقع، عن «المتطلبات اللينينية حول الحقيقة» إذا ما استمر الكذب حول اجتياح تشيكوسلوفاكيا عام 1968؟ وكيف يُعاد بناء الحقيقة التاريخية إذا ما جرى الالتفاف على حقيقة اجتياح 1968؟.

وليس فقط حول اجتياح تشيكوسلوفاكيا. إن الجثث تخرج الواحدة تلو الأخرى من التوابيت لتلاحق القادة الجدد في الكرملين. هذا هو ثمن الغلاسنوست الذي يستحيل التهرب من دفعه، حيث أن «الغلاسنوست في بلد واحد» أمر مستحيل. وقد أجرى السيد راكوفسكي، رئيس وزراء بولندا العتيد، إبَّان زيارته الأخيرة لموسكو مقابلة مع أنباء موسكو (24 كانون الثاني/ يناير 1988) شدَّد فيها على أهمية اتفاق غورباتشيف - ياروزلسكي حول «التعاون في مجالات الأيديولوجيا، والعلم، والثقافة». وينصّ واحد من بنود الاتفاق على تكليف المؤرخين البولنديين والسوڤيات بإزالة «اللطخات البيضاء» الشهيرة في تاريخهما المشترك، وهو أكثر بنود الاتفاق أهمية، وقد أعلن راكوفسكي: «إن الصحافة البولندية تنشر بهدوء وثائق لم يكن سيتاح لها أن تُنشر قبل تبني هذا الإعلان (. . .) وبغض النظر عن الزمن الذي سيتوصل فيه المؤرخون إلى تقويمات موحدة حول هذا الحدث أو ذاك، وتلك الحقبة أو المرحلة من تاريخنا المشترك، فقد بدأ الاهتمام الذي كان كبيراً جداً بهذه المعلومات يضعف منذ الآن. وبهذا نحرم ممتهني معاداة الشيوعية من خبزهم اليومي».

---

(15) لقد أُحرج الحزب الشيوعي الألماني في ألمانيا الغربية، الذي يقود حملة ضد الـ«Berufsverbote» (التحريمات المهنية) في جمهورية ألمانيا الفيدرالية، عندما اضطر إلى الدفاع عن التحريمات نفسها في تشيكوسلوفاكيا.

(16) نستشهد بمقابلة دويتشك بحسب نسختها التي ظهرت في مجلة داي زايت 15 كانون الثاني/يناير 1988.

الأماني كبيرة. فالتضليل والصمت التاريخيان غَذّيا القوى المعادية للشيوعية وعززاهـا وحركاها. أليس من الأفضل، إذاً، قطع رزقها الآن.

لكن لم تمحَ من «اللطخات البيضاء» إلا أنصافها. فالحقيقة تُقال من دون شك حول حلّ الحزب الشيوعي البولندي على يد ستالين وحول اغتيال قيادته كلها تقريباً. والحقيقة تقال أيضاً حول كاتين، وربما أيضاً ستُقال حول انتفاضة 1944 في فرصوفيا (الأمر الذي لم يحصل حتى الآن). لكن هل ستُقال الحقيقة حول البرتوكول السري لحلف هتلر ـ ستالين وحول تعهدات الكرملين بمنع ولادة دولة بولندية؟ وهل ستُقال الحقيقة حول توقيف قادة اشتراكيّ آرميا كراجوفا الديموقراطيين، بوجه خاص، وحول ترحيلهم على الرغم من تصريح الأمان الرسمي؟ وهل ستقال الحقيقة حول كلٍ من الأحداث التالية: إعدام قادة البوند والقمع الواسع الذي حصل في سنتي 1946 - 1947، وتزوير نتائج الاستفتاء عام 1947[17]؟ وهل ستُقال الحقيقة أيضاً حول أحداث سنة 1956 وسنة 1968؟ وحول التضامن، وانقلاب ياروزلسكي، المشارك في التوقيع على اتفاق إزالة «اللطخات البيضاء» باستثناء تلك التي تعنيه؟.

وهل سيفسح المجال امام سجال عام تختلف فيه الآراء حول كل هذه الموضوعات نصف التابوهات بحيث يكون مماثلاً للسجال الذي يدور حالياً في الاتحاد السوفياتي حول القمع الستاليني ومحاكمات موسكو؟.

وإلى جانب تشيكوسلوفاكيا وبولندا، توجد المجر. ومباشرة بعد نشر بيان 19 آذار/ مارس 1988 طالبت المعارضة المجرية بإعادة الاعتبار لكلٍ من إمري ناج ولغيزا لوزونسي ولبال فاليتير ولقادة شيوعيين آخرين أُعدموا رمياً بالرصاص عام 1957، بعد أن تم إيقافهم بخديعة إثر لجوئهم إلى السفارة اليوغوسلافية. من ثم هناك ألمانيا الشرقية عام 1953، وهناك تاريخ القمع كله، ليس المعادي للبورجوازية منه فحسب، بل المعادي للعمال في أوروبا الشرقية غداة الحرب العالمية الثانية.

بالطبع، سوف تضع الغلاسنوست ـ باعتبارها استعادةً للذاكرة وللحقيقة التاريخية ـ العلاقة بين البيروقراطيين في أوروبا الشرقية والبيروقراطيين في موسكو أمام اختبار صعب!

---

(17) أنظر بهذا الصدد تصريحات القيادي الستاليني البولندي السابق برمان، ت. تورانسكا. Oni.

ولا بد لهذا الأمر أن يجد انعكاساته في الاتحاد السوفياتي أيضاً[18].

قد يشجِّع مسار غورباتشيف في الاتحاد السوفياتي، موضوعياً، الانتليجنسيا ومجموعة من الكوادر والأعضاء الشباب في الأحزاب الشيوعية على المطالبة بإصلاحات مماثلة في بلدانهم، وبصورة تتخطى الغلاسنوست. هذا هو الحال أصلاً في ألمانيا الديموقراطية، حيث يصطدم هذا المطلب، حتى الآن، بتعنت إن لم نقل برفض القادة الحاكمين. غير أن المفاعيل العملية للبيريسترويكا السوفياتية على اقتصاد «الديموقراطيات الشعبية» لن تخلق قاعدة جماهيرية لإعادة شعبية ممثلي موسكو.

فالزمن زمن الاقتصاد وليس زمن السخاء. وضغط السوفيات داخل الكوميكون يذهب بهذا الاتجاه. فيما عدد المشروعات الكبرى على مستوى التعاون الدولي يبقى أقل محدودية من الماضي. وقد زرع فريق غورباتشيف أولوياته داخل الكوميكون، مطالباً بالمزيد من الانضباطية، وبنوعية أفضل من التموين، وباحترام الالتزامات (مهل الإنجاز والتموين)، وبتبنٍ متسارع للتكنولوجيات الرائدة، وبإشراف أكثر صرامة من جانب الاتحاد السوفياتي على ثلاثة وتسعين مشروعاً مشتركاً جرى تبنيها للمرحلة 1985 - 2000. وتُبدي حكومات أوروبا الشرقية، بدرجات متفاوتة، مقاومة لضغط الكرملين داخل الكوميكون. وهي مقاومة تعكس الإكراه القومي الضاغط على هذه الحكومات. ومن المبكر جداً الآن أن نحدِّد إلى أية درجة سوف تقاوم (الحكومات) هذه المرة أيضاً متطلبات موسكو، حيث أن حريتها في المناورة مقيَّدة بكل الأحوال بفعل ديونها الضخمة للغرب.

■ الأزمة الاقتصادية الاجتماعية والسياسية في أوروبا الشرقية

تمر دول أوروبا الشرقية، حالياً، باستثناء ألمانيا الديموقراطية جزئياً بأزمة اقتصادية تُضعف مستوى معيشة الجماهير العاملة فيها. وتتفاقم هذه الأزمة كلما ازداد انخراط هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي. وتتلقى بفعل ذلك، أكثر من الاتحاد السوفياتي

---

(18) يؤكد برنار لوكومت في **Vif L'Express**، في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1987: «بالنسبة للكرملين، تبعث انتفاضة العمال في براسوف، مع ذلك، على القلق الفعلي. وتضاف أحداث رومانيا إلى تظاهرات فرصوفيا وبرلين الشرقية، وإضرابات سكوبلجي وأعمال العنف في كوسوفو، إلى يقظة المعارضة التشيكوسلوفاكية وتظاهرات الليتونيين والتتار في القرم أو تظاهرات الأرمن، كما لو أن النغمة التي لعب عليها غورباتشيف في سياسته داخل الاتحاد السوفياتي قد أحيت الآمال الجامحة والمجازفات غير المتوقعة من أقصى معسكر الشرق إلى أقصاه. هذا ما حصل في العام 1956، إلى حد ما، عندما دفع تقرير خروتشيف كل الشعوب للاعتقاد بأن المرحلة الستالينية قد انتهت إلى غير رجعة. ونعرف ما حصل في ربيع براغ وفي انتفاضة بودابست. ومن المحتمل جداً أن يكون عام 1988 عاماً متوتراً بالنسبة لميخائيل غورباتشيف».

وجمهورية الصين الشعبية، الآثار المركّبة لأزمة الغرب وأزمتها الخاصة كسساتيم مخصوصة. وهذا صحيح إلى درجة حملت النيويورك تايمز في عددها الصادر في 17 كانون الثاني/ يناير 1988 على الحديث عن بلدان أوروبا الشرقية باعتبارها «عالم ثالث جديد».

إن العناصر الرئيسية في هذه الأزمة هي الديون والفوائد المتزايدة المترتبة على هذه الديون، سواء كانت للغرب الرأسمالي أو للاتحاد السوفياتي؛ والعجز المزمن في ميزان المدفوعات؛ والتوظيفات التي لا طائل تحتها والتي تعود بمردود قليل أو التي لا مردود لها على الاطلاق؛ والتضخم المتنامي الذي قد يصبح متسارعاً (وهذا ما حدث في يوغوسلافيا)؛ والانخفاض المريع في مستوى معيشة الجماهير؛ والتبذير الكبير في الموارد الذي يصحبه التلوث، وهو الأسوأ في أوروبا كلها، وتتعزز هذه المصاعب بعدم قابلية العملة للتبديل داخل الكوميكون، أي أنها تتعزز بذلك المشهد المحزن الذي يظهر عليه التكامل الاقتصادي في الشرق أدنى مستوى مما هو عليه في أوروبا الإمبريالية[19]!.

وقد يكون المثال اليوغسلافي هو الأكثر مدعاة للاستياء. لقد شهدت يوغوسلافيا إثر تضخم متسارع، غذّته على وجه التحديد الفوائد الصارمة على الديون الخارجية التي فرضها عليها صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية الخاصة، فشهدت إثر ذلك انخفاضاً مذهلاً في مستوى المعيشة، وهبط الحد الأدنى الشهري للأجور إلى 410 ماركات ألمانية (ألف وأربعمائة وخمسون فرنكاً فرنسياً). وهذا المتوسط الوطني يغطي مع ذلك اختلافات إقليمية أكثر تفاوتاً من أي وقت مضى؛ تتراوح بين ستمائة وأربعين ماركاً في سلوفانيا ومئتان وثمانين ماركاً في ماسيدوان. ومعدل البطالة يبلغ 18% (مليون ومئتي ألف عاطل عن العمل، بالإضافة إلى أربعمائة وثمانين عاملاً مهاجراً يعملون في الخارج).

والحال أن ثمة سبعة آلاف منشأة في يوغوسلافيا تستخدم يداً عاملة مؤلفة من مليون وستمائة ألف شخص. ومنذ سنوات تعمل هذه المنشآت بخسارة من المفترض أن تؤدي بها إلى إعلان إفلاسها بحسب قانون الإفلاس الجديد (داي زايت، 11 كانون الأول/ ديسمبر 1987)، وهذا ما سيُخضع الاقتصاد والمجتمع اليوغوسلافيين لتوتر لا يستطيعان تحمله. غير أن هذه الفوضى كلها لم تنجم عن تطبيق «الاقتصاد الموجّه»، بل هي نتاج اللجوء إلى

---

(19) حول الضغط السوفياتي الحاصل في الكوميكون، أنظر **Neue Zürcher Zeitung**، في 19 كانون الأول/ديسمبر 1986 و2 تموز/يوليو 1987. وحول ردود الفعل على هذا الضغط، التي تعبر عنها بوجه خاص المقاومة المتنامية لتحول الكوميكون إلى «سوق مشتركة» وإجراءات تقييد الاستيراد/ التصدير من جانب المستهلكين، أنظر بوجه خاص. **Neue Zürcher Zeitung**، في 5 تموز/يوليو 1988، والفايننشال تايمز في 4 كانون الثاني/يناير 1989.

«آليات السوق» الشهيرة، التي أدت إلى زعزعة الإدارة الذاتية العمالية بشكل فعلي، وإلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية وبؤس الجماهير.

وقد ردَّ الشغيلة اليوغوسلافيون على هذا التدهور في وضعهم بأن قاموا بسلسلة إضرابات لا سابقة لها (ليس أقل من ثمانمائة إضراب في الفصل الأول من العام 1988). وبحسب اعتراف الصحيفة الرسمية للنقابات اليوغوسلافية، النقابات اليوغوسلافية (تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر 1988، ص 2) أن المضربين «يطوفون، في غالب الأحيان، على هيئات القيادة والإدارة الذاتية لمجمعاتهم، ويطوفون أيضاً في المدن، متوجهين إلى مراكز الجمهورية أو الاتحاد. وتُبرز الإضرابات على نحو متزايد الوضوح عناصر التنظيم الذاتي: فالعمال يشكلون لجان أضراب أو ينتخبون مندوبين يكلفونهم بإجراء المفاوضات وبتقنية التحرك، وعند الضرورة بإجراء اتصالات مع العمال في المنشآت الأخرى».

ضمن هذه الشروط تمتلك «الغورباتشيفية» حظوظاً قليلة بإثارة صدى إيجابي في يوغوسلافيا. فقد تحققت حتى الآن بيريسترويكا جذرية وغلاسنوست متقدمةفي يوغوسلافيا. لكن لا البريسترويكا ولا الغلاسنوست اليوغوسلافيين وفرا بأي شكل من الأشكال حلاً للأزمة المستفحلة التي يتسبب بها هذا الاندماج المنافي للطبيعة بين الإدارة الذاتية العمالية واقتصاد السوق، وذلك الإنفتاح على الغرب، فضلاً عن الحفاظ على احتكار السلطة السياسية من قبل البيروقراطية.

هذا ويبقى أن نشير إلى أن الحملة التي أطلقها فيدل كاسترو ـ ومن ورائه الحزب الشيوعي الكوبي ـ والتي كانت تستهدف إلغاء ديون العالم الثالث، كانت ذات دلالة واضحة. فحين كانت في أوجها في أميركا اللاتينية على وجه التحديد، لم تلق هذه الحملة صدى لها يذكر في أوروبا الشرقية، خصوصاً لدى الأحزاب الشيوعية المتربعة في قمة السلطة، وذلك بغية إلغاء ديون بلدانها للبنوك وللبلدان الأمبريالية، لأن تلك الأحزاب تعتبر أن الحصول على قروض امبريالية جديدة أمراً مفروغاً منه من أجل تسوية الأوضاع الاقتصادية في بلدانها. وضمن هذه الشروط، فإن سلوك «المستقرض النموذجي» هو برأيها أحد شروط الحصول على هذه المساعدة التي طالما تمنّتها، من دون أن يعنيها على الإطلاق ما إذا كانت الجماهير هي التي ستسدد هذه القروض، أو إذا ما كانت حالها مع هذه القروض على نحو ما هو عليه الحال في بلدان «العالم الثالث»، حيث تشد الجماهير الحزام من أجل أن يحصل أصحاب البنوك الغربيين على فوائدهم الربوية.

هذه هي إذن التوجهات الاقتصادية للتراتبية البيروقراطية، أكثر مما هي توجهات

الحركات الجماهيرية الواسعة التي تُترجِم، حتى هـذه اللحظة، «أثـر غورباتشيف» في أوروبا الشرقية. ول «حتى هذه اللحظة» بدل أن نطلق أحكاماً على المستقبل. ففي أوروبا الشرقية يتعلق الأمر عموماً بمحاولات أكثر خجلاً مما هو عليه الحال في الاتحاد السوفياتي. للإنخراط في عملية بيريسترويكـا في تشيكوسلوفـاكيا وبلغـاريا، ولمراجعة سياسة الإصلاحات الاقتصادية في المجر، وللمحافظة في ألمانيا الشرقيـة على إصلاحات يُقالُ أنها هي التي أوحت بإصلاحـات غورباتشيف، وللحفاظ على المسار الفوضوي نحو الإصلاحات في بولندا، حيث الأزمة ما تزال مفتوحة.

إن حالة المجر هي ذات دلالة أعمق، لأن هـذا البلد قد قـطع شوطـاً أبعد ـ إذا مـا استثنينا يـوغوسـلافيـا ـ في الـطريق نحـو «اشتـراكيـة السـوق». والحـال أن المحصلة جاءت مخيبة للآمال، ففي المجر لم يتباطأ النمو الإقتصادي بالقـدر الذي هو عليه في الاتحاد السوفياتي. (إن لم يكن أكثر) فحسب، بل إن المستوى المعيشي للجماهير المجرية الكادحة قد انخفض إلى درجةٍ لم يعد يتمكن معها قسم كبير من المأجورين من الاستمرار في تحصيل معيشتهم إلا بممارسة مهنتين، الأمـر الذي لا يساهم، بالطبع، بمردودية الاستخدام «الرسمي».

هذه الحركات كلها، في ذهابها بـاتجاهـات عديـدة، وفي ميولهـا النابـذة لمركـز «المعسكر الاشتراكي»، تضع غورباتشيف بمواجهة معضلات لا حلول لها. فهو لا يستطيع تعزيز موقعه داخـل الجهـاز، ولا المحـافـظة عليـه، اللهم إذا شهـد انهيـار «المعسكـر» عـلى نحـو سلبي. هـذا ولا يستطيـع غوربـاتشيف أن يتدخـل عسكريـاً، كما فعـل الكرملين في المجر وتشيكوسلوفاكيا، من دون أن يوجِّه ضربةً قاضيةً لمصـداقية الغـلاسنوست، سـواء في الاتحاد السوفياتي أو في أوروبا الشرقية وبقية العالم. وهو لا يستطيع أيضاً التسليم بوجـود مجموعـات من القادة المحافظين على رأس «الديموقراطيات الشعبية»، الذين يتحالفون بشكـل شبه علني مع أعدائه الخاصـين داخل الحـزب الشيوعي السوفياتي[20]. وهـو لا يستطيـع أن يبني أوهاماً حـول فعاليـة «الإصلاحيـين» غير الشرعيـين على نمط بـاروزلسكي والمكروهـين من الـطبقـة

(20) كان منع المجلة الليبرالية السوفياتية سبوتنيـك في جمهوريـة المانيـا الديمـوقراطيـة بمثابة المرحلة المشهـدية الأخيرة من هذا التقاطع وقد مُنعت بسبب «جرم» فضح تعاون ستالين ـ هتلر بين عامي 1939 - 1941. وقد قاد ليغاتشيف حملة في الاتحاد السوفياتي ضد المسألـة نفسها؛ وهكـذا فعلت قيادة الحـزب الشيوعي التشيكـوسلوفـاكي... وفيـما سبق، استعجلت Neues Deuschland الصحيفـة المـركـزيـة للحـزب الديموقراطي الاشتراكي الموحَّد نشر رسالة نينا اندريفا الشهيرة، التي يعتبرها غورباتشيف وفـريقه بمثـابة برنامج فعلي معادي للبيريسترويكا وللغلاسنوست (أنظر الفصل العاشر).

العاملة. وهو يعرف حق المعرفة أن فتح ثغرة ديموقراطية، وإن تكن محدودة (على شاكلة ما حصل في الاتحاد السوفياتي) في هذه البلدان، هو كمن يطلق العنان لسيول جارفة.

إن الحل المثالي من وجهة نظر غورباتشيف هو إيجاد قيادات شيوعية في هذه البلدان شبيهة بقيادة ربيع براغ، وتتمتع بشرعية حقيقية إزاء الجماهير وتعمل في إطار علاقات جديدة يرسيها الاتحاد السوفياتي، من غير أن تكون هذه العلاقات من ذلك النوع الذي يقيمه الحكام التابعون، بل أن تقوم على السيادة الفعلية. لكن أمر إقامة مثل هذه العلاقات سيكون من قبيل تربيع الدائرة في العالم الواقعي الذي نعيش فيه، وذلك نظراً للمصاعب الاقتصادية القائمة، والتي تحدُّ من حرية غورباتشيف على المناورة، وأيضاً نظراً للأزمة ما قبل الثورية التي تنضج في العديد من بلدان أوروبا الشرقية، لذا يبدو تحقيق هذا الحل أمراً قليل الاحتمال.

وتنطوي إشكالية العلاقات الشاملة بين البيروقراطية السوفياتية وأوروبا الشرقية على قضية علاقة هذه البيروقراطية بالبورجوازية الامبريالية في أوروبا الغربية بمجملها. فغورباتشيف يعطي الأولوية لاتفاق شامل مع واشنطن، ولا يخفى عليه ميل جناح بأكمله من السياسيين البورجوازيين الأميركيين ـ الجمهوريون منهم والديموقراطيون[21] إلى رفع أسعار المزاد وانتزاع تنازلات قصوى من الاتحاد السوفياتي في مقابل القروض التي يطلب الحصول عليها. ولا تخفى عليه أيضاً تلك التناقضات القائمة في داخل حلف الأطلسي والناجمة، في التحليل الأخير، عن الانحدار النسبي للهيمنة الأميركية في العالم الرأسمالي.

انطلاقاً من هذا الواقع، فإن أي تأخير في المساعدة الاقتصادية التي ينتظرها الاتحاد السوفياتي من واشنطن يمكن أن تنمي ميل غورباتشيف للعب ورقة «أوروبا ضد أميركا». وهذا ما سيؤدي إلى مراجعة أساسية لموقفه من المجموعة الاقتصادية الأوروبية وصولاً إلى

---

(21) كتب بريجنسكي، المستشار السابق للأمن القومي لدى الرئيس كارتر: يستتبع ذلك أن كل توسع هام في القروض وكل إستثمار غربي هام في البيريسترويكا يتطلب تخفيضات هامة فعلية في المصاريف العسكرية (. . .) إن استبعاد التهديد العسكري السوفياتي تدريجياً (. . .) وتفكك الامبراطورية السوفياتية تدريجياً وسلمياً سوف يبرِّران بعض الآمال والاستنتاجات التي توصلنا إليها اليوم». (لوس إنجلوس تايمز، كما أعادت نشره الأنترناشيونال هيرالد تريبيون، 7 حزيران/يونيو 1988). وكان كيسينجر قد اشتكى في النيويورك تايمز، في عددها الصادر في 24 نيسان/أبريل 1988، من أن بداية نزع السلاح النووي سوف تطيح بعقيدة الردع النووي التي تبقى بنظره دوغما فعلية ثابتة في السياسة الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة. ويكتب الرئيس السابق نيكسون في كتابه الجديد النصر دون حرب (سيمون وشوستر، نيويورك، 1988): «لا يمكن اعتبار بداية حقبة غورباتشيف بمثابة نهاية التنافس بين القوتين العظميين. إنها تمثل بالأحرى بداية مرحلة جديدة خطيرة في الصراع، بداية تطرح علينا تحدياً». وهو يشيد بشكل خاص، فضلاً عن إشادته باستمرار بسباق التسلح النووي (المعتدل) بالجهد «السلمي» لنزع «الطلاء» السوفياتي عن أوروبا الشرقية، وهو ما يسميه «اتباع النموذج الفنلندي».

النمسا. لذا سيوافق على تعزيز هذه المجموعة مؤسساتياً إبَّان أو بعد استحقاق 1992 (وهذا ما ليس عليه الحال من الآن).

سوف تكون مفاعيل هذا الأمر غنية بنتائجها، أولاً على المستوى السياسي ـ الايديولوجي، ومرة أخرى، وقبل كل شيء، بالنسبة للحزب الديموقراطي الاشتراكي الموحد (ورديفته الجبهة الديموقراطية الشعبية) كما بالنسبة لسلسلة من الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية التي انخرطت ولا تزال منخرطة في مسار معاد للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، كما بالنسبة للأجنحة اليسارية الاشتراكية ـ الديموقراطية، التي تعودت على الخيارات المشابهة (مثال توني بن وأرثر سكارجيل في بريطانيا).

غير أن المفاعيل الاقتصادية والسياسية العملية سوف تكون كبيرة الأهمية بالنسبة للنتائج السياسية ـ الايديولوجية. فالورقة الرابحة التي يمكن أن يلعبها غورباتشيف خلال المفاوضات الجريئة التي يجريها مع البورجوازية الأوروبية، وفي طليعتها البورجوازية الألمانية الغربية، هي في الضوء الأخضر الذي سيمنحه لجمهورية ألمانيا الفيدرالية من أجل التكامل الاقتصادي بين الإلمانيتين بشكل متطور نوعياً عن ذلك القائم بحكم الأمر الواقع اليوم. وتستطيع موسكو أن تَعِدَ بهذا الأمر ـ فضلاً عن وعدها بتوسيع (الأوستجشافت) Ostgeschäft(*)، وهي الصادرات الألمانية الغربية المتجهة إلى الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية ـ مقابل قروض كبيرة من ألمانيا الغربية لا بل من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بأكملها.

إن اقتراحات مماثلة تلاقي، من دون شك، آذاناً صاغية، نظراً للركود الاقتصادي الخطير في الغرب على نحوٍ خاص، ونظراً للتهديدات الجدية التي تلقي بثقلها على ازدهار اقتصاد ألمانيا الغربية، وبالتالي على الاستقرار النسبي للسلطة البورجوازية فيها.

يجب ألا يغرب عن بالنا أن ثمة تناقضاً محتوماً بين تعزيز المجموعة الأوروبية («العمل الموحَّد» عام 1992) ومنظور (وهل نتخلى عن التعبير الشائع: السراب؟) توحيد ألمانيا. وهو تناقض ترسمه افتتاحية الأسبوعية أكونوميست (19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988)، ويرسمه أيضاً مقال تحليلي لأسبوعية داي زايت (20 كانون الثاني/ يناير 1989). ويمكن أن تترتب على «البيت [الأوروبي] المشترك»، الذي يتحدث عنه غورباتشيف، خطوات متسارعة نحو التكامل الاقتصادي بين الجانبين. وشرط ذلك هو أن يدفع الرأسمال الأوروبي الكبير عداً ونقداً ثمن التنازلات السياسية التي قام بها الكرملين، أي أن يدفعها كقروض كافية، وأن تكون المرحلة الانتقالية طويلة بما يكفي من دون أن تعكرها تحركات جماهيرية لا يمكن

(*) بالألمانية في الأصل.

ضبطها (وهذه هي الصعوبة الفعلية!».

وقد توصل الأميركيون بشيء من الإستياء إلى الإستنتاج بأن وزير الخارجية الألماني الغربي السيد غينتشر قد تبنى موقفاً مختلفاً عن موقف ريغان والسيدة تاتشر وميتران إزاء الاقتراحات السوفياتية في مجال نزع السلاح التقليدي. وتبدو ألمانيا الغربية أكثر ميلاً لإغراء تكوين جماعة مستقلة مما يشجّع غورباتشيف على ترويج منظور توحيد ألمانيا السياسي على المدى الطويل.

إن تحولاً مشهدياً في السياسة الخارجية للاتحاد السوفياتي سوف تكون له بالتأكيد مفاعيل كارثية على الحزب الديموقراطي الاشتراكي الموحد الحاكم في ألمانيا الشرقية، على الأقل في إطار سياسته وعقيدته التقليديتين. فهذا الحزب مهتم بالطبع مثله مثل البيروقراطية في جميع بلدان أوروبا الشرقية، بانفتاح أكثر اتساعاً على اقتصاديات أوروبا الغربية... كما الدبلوماسية المجرية التي أحيت اتفاقها مع المجموعة الأوروبية، وهو الاتفاق الذي يلغي عملياً الحقوق الجمركية على المنتجات المجرية المصدّرة إلى السوق الأوروبية المشتركة، باعتباره انتصاراً حقيقياً. وقد حصلت ألمانيا الديموقراطية، بحكم الأمر الواقع ـ وليس بحكم القانون ـ على وضع مماثل بواسطة إعادة التصدير التي تقوم بها ألمانيا الغربية للسلع التي تصدّرها أصلاً إلى هذا البلد.

لكن ثمة اختلافاً بين السعي إلى هذه المنافع التجارية فضلاً عن الاستيراد المتنامي للتكنولوجيات الحديثة في الغرب الذي يتلاءم مع هذا السعي من جهة وبين خسارة السلطة السياسية من جهة ثانية. والحال أن توحيد ألمانيا لا يمكن إلا أن يعني خسارة مماثلة للسلطة بالنسبة للحزب الاشتراكي الموحّد، حتى لو مرّت ألمانيا قبل ذلك بمرحلة تكامل اقتصادي طويلة، يصاحبه اتحاد سياسي يجمّد البنى السياسية القائمة في الألمانيتين.

من هنا تبرز الخيارات المقلقة التي ستواجهها قيادة الحزب الديموقراطي الاشتراكي الموّحد، إذا ما كان مسار غورباتشيف سيتحدد ويتسع ضمن الاتجاه المشار إليه. ومن هنا تبرز الانقسامات الداخلية المتنامية، التي قد تؤدي إلى مفاجآت. ومن هنا كانت الضغوط على غورباتشيف كي لا يذهب بعيداً في هذا الطريق[22].

(22) إن قيادة هذا الحزب هي اليوم، بالإضافة إلى قيادة الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، القيادة التي تبدي المقاومة الأشد وضوحاً لنقل الغلاسنوست إلى بلادهما. فهذا سيؤدي إلى إطاحة مأساوية ـ هزلية للمواقع التقليدية. أما أطروحة واجب «التعلم من الاتحاد السوفياتي» (أي اتباع النموذج السوفياتي) فقد استبدلت «بالطريق الخاص (الوطني) نحو الاشتراكية»، التي أدينت في السابق باعتبارها مراجعة تيتوية. أنظر بهذا الصدد دراسة والتر سوس: **Kein Vorbild für die DDR?**.

ذلك أن موضوع الرهان في هذه التغييرات «المطرّزة» التي طرأت على العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية في سياق تغير العلاقات بين الشرق والغرب بفعل «التعايش السلمي المعمّق»، هو معرفة ما إذا كان سيتم الحفاظ أم لا على سستام سيطرة الكرملين على أوروبا الشرقية. وهو السستام الذي أرسيت دعائمه في نهاية الحرب العالمية الثانية. هذا فضلاً عن معرفة مصير أوروبا بمجملها، على نحو غير مباشر[23].

■ التقارب الصيني ـ السوفياتي

إذا كان توحيد ألمانيا ورقة من الورقتين الرابحتين الأساسيتين اللتين يحتفظ بهما غورباتشيف من أجل تحسين ميزان القوى التي يمكنه من خلاله التفاوض مع الامبريالية، فإن الورقة الثانية هي عودة الحلف الصيني ـ السوفياتي، عبر تخطي الانقسام الكبير الذي حصل عام 1962. فالأمر لا يتعلق بعودة الحلف العسكري، وهي مسألة قليلة الاحتمال، بل بعودة التحالف الدبلوماسي السياسي والاقتصادي، وهو القابل للتحقيق في الظروف الحالية[24].

ويبدو سحب الصواريخ النووية السوفياتية الموجهة إلى ميدان الرمي النووي الصيني والمراكز المدينية الكبرى في جمهورية الصين الشعبية واحد من أسهل العقبات الثلاثة الرئيسية التي يجب تخطيها من أجل عودة العلاقات الصينية ـ السوفياتية. وعودة هذه العلاقات مرتبطة برسم الحدود على امتداد نهر آمور، فضلاً عن ارتباطها أيضاً بتخلي الصين العملي ـ وليس بالضرورة النظري ـ عن المطالبة بأراضٍ صينية كانت تشكل جزءاً من الامبراطورية

---

(23) لقد أكد الناطق الرسمي باسم الحزب الحكومي الألماني الغربي، وهو الحزب الديموقراطي المسيحي: «لا ينبغي أن يكون المرء نبياً ليتنبأ بأن الاتحاد السوفياتي سوف يتطرق إلى المسألة الألمانية عما قريب. ثمة مؤشرات في السياسة السوفياتية تدل على أن عصر الوضع القائم في أوروبا قد انقضى. لن يكون هناك مستقبل لأوروبا المنقسمة على نفسها». (Frankfurter Allgemeine Zeitung، 9 تموز/يوليو 1988).

(24) ثمة أيضاً بعد تجاري لتحسن العلاقات الصينية السوفياتية. في العام 1986، بلغ التبادل التجاري بين هذين البلدين المستوى الأكثر ارتفاعاً منذ 25 عاماً (2,5 مليار دولار، استيراد/ تصدير مجتمعين، مقابل 1,9 في العام 1985؛ وفي العام 1982 كانت لا تزال قيمة التبادل عند مستوى 363 مليون دولار). ينبغي أن نلاحظ مع ذلك، ان الاتحاد السوفياتي، حتى بعد هذه الزيادة، ليس سوى الشريك التجاري الخامس لجمهورية الصين الشعبية، بعد هونغ كونغ واليابان والولايات المتحدة وجمهورية ألمانيا الفيدرالية. (Neue Zürcher Zeitung، 17 آذار/مارس 1987).

الصينية، قبل أن تحتلها وتضمها القيطرية الروسية. ويبدو أن ثمة تقدماً على هذا الصعيد[25].

هـذا ويبدو أنـه تمّ تخطي العقبة الثانيـة بفعـل انسحاب القـوات السـوفيـاتيـة من أفغانستان، بناء على اتفـاقات جنيف. أمـا بصدد انسحـاب القوات الفيتنـامية من كمبـوديا، فيبدو أننا على مشارف توقيع اتفاق بهذا الصدد.

وقد تؤدي المفاوضات حول السلطة الجديدة في بنوم بنه، التي اتسعت مشـاركة الأمـير سيهانوك فيها تدريجياً، إلى حلحلة الوضع. ويتعزز هـذا الاحتمال عـلى نحو مـتزايد في حـال حصول لقاء قمة بين غورباتشيف ودينغ هسياوبنغ.

إن «الـواقع الجـديـد» الـذي يغـيِّر اسـتراتيجيـة القـادة الصينيـين لا يتعلق بشخصيـة غورباتشيف ودوافعه وتوجهاتـه، بقدر ما يتعلق بظهور ما تسميه بكين، ليس من دون حق، بـداية نمـو النزعـة العسكريـة اليابـانية. وهـذه هي النتيجة الـطبيعية شبـه المحتومـة للتطور المشهدي الذي عرفته الامـبرياليـة اليابـانية في المجـالات التكنولـوجية والصنـاعية والمـالية في السنوات الأخيرة. ولا يستطيع القادة الصينيون ـ الذين يمتلكون المـبررات التاريخيـة للتخوف من هذا النمو، علماً أن موازيـن القوى اليوم تختلف عن تلك التي كانت سائدة في عام 1931 أو في عام 1937 ـ إلاّ أن يقدِّروا أن الامبريالية الأميركية، على الـرغم من الحسد الـذي تكنّه لطوكيو، لن تقف في صف الصين الشعبية بوجه اليابان[26].

هـذا واختفت فجأة القـاعدة الايـديولـوجية لسيـاسة «البعـد المتـوازي» الصينيـة إزاء «القوتين العظميين». فقد تغير إلى حـد بعيد الإطـار الدولي الـذي استند إليـه ماوتسي تـونغ وأسلافه لتحديد موقف متوازٍ من الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي. وبدأ الضغط باتجاه صياغة استراتيجية جديدة طويلة الأمد يرتسم في ايديولوجية بكين ولغتها.

وبعـد جولـة رئيس الوزراء زهـاو زيانـغ إلى أوروبا الشرقيـة، تطبعت العـلاقات مـع الأحزاب الشيوعية، بما فيها الحزب الشيوعي اليوغـوسلافي. وبـدأت الإشارة من جـديد إلى

---

(25) بالنسبة للشيوعيين الصينيين، إعتُبرت مسألة عدم الاعتراف «بالمعاهـدات غير المتكـافئة»، عـلى الدوام، مسألة مبدئية، وقد ورثها هؤلاء عن الثوريين الديموقراطيين الأوائل، عندمـا فرضت هـذه المعاهـدات على الامبراطوريـة الصينية في آخـر أيامهـا. والحال، أن سلسلة من الأراضي السيـبيرية قـد ضمت إلى روسيا القيصرية بفعل هذه «المعاهـدات غير المتكـافئة». وتصبـح المسألـة، بالـطبع، أكـثر بساطـة عندمـا نأخذ بـالاعتبار إعـمار هذه الأراضي الـذي حصل منـذ ذلـك الحـين، وحق السكـان الحـاليـين بـإدارة شؤونهم بأنفسهم.

(26) حول مجموع العوامل المعقدة التي ترمي بثقلها حالياً على العلاقات الصينية اليابانية، هناك دراسة مهمـة في **Far Eastern Economic Review**، 8 تشرين الأول/اكتوبر 1987.

هذه الأحزاب الحاكمة بصيغة «الأحزاب الشقيقة». أما البلدان التي تحكمها هذه الأحزاب فقد أطلقت عليها من جديد تسمية «البلدان الاشتراكية». ولم تعد المسألة سوى مسألة وقت لتطبيق هذه الأوصاف أيضاً على الحزب الشيوعي السوفياتي. كما تبخرّت كل السفسطة التي كانت تدور حول «القوتين العظميين» وأصبحت هباء منشوراً، فضلاً عن الخمسين مليون نسخة من الكتاب الأحمر الصغير. إنه درس تاريخي جميل: من الأفضل إرساء النظرية السياسية على مبادىء صلبة أكّدتها مائة وخمسون سنة من التجربة، بدل إرسائها على مقولات ايمانية مُنزّلة، تستند إلى القوة وحدها، التي تبدو في الظاهر غير محدودة، ـ ولكن كم هي في الواقع ظرفية ـ قوة قادة «معصومين» مثل ستالين في البداية، ومن ثم ماوتسي تونغ.

■ الانفتاح على الاشتراكية ـ الديموقراطية العالمية

هل يؤسس السعي إلى اتفاق مع الحزب الشيوعي الصيني مشروعاً أكثر شمولاً لميخائيل غورباتشيف، مشروعاً يستهدف إعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية» التي تضم الأحزاب الشيوعية في السلطة، والأحزاب الشيوعية المقرّبة من موسكو والأحزاب المسماة «شيوعية أوروبية» (وهي صيغة بدأت تعني على نحو متزايد الأحزاب الشيوعية خارج أوروبا أيضاً)؟ وهل يمكن اعتبار لقاء الأحزاب الشيوعية في موسكو في 4 و 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، بمناسبة الذكرى السبعين لثورة أكتوبر ـ والتي دعيت إليها الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية والمنظمات المعادية للامبريالية والأحزاب البورجوازية كحزب المؤتمر في الهند و«ابرا» في البيرو، هذه الدعوات التي سهلت مشاركة كل من الأحزاب «الشيوعية الأوروبية» الأكثر أهمية، وعصبة الشيوعيين في يوغوسلافيا ـ مبادرة تصب في هذا المنحى.

يبدو أن الكرملين قد قدم لهذه الأحزاب تنازلاً كبيراً: فقد توقف عن تشجيع المنشقين المقربين من موسكو الذين ظهروا بشكل خاص في اسبانيا والسويد وبريطانيا وفنلندا وعبّروا عن أنفسهم بانشقاقات علنية، وفي ايطاليا من خلال نشاط تكتلي داخل الحزب الشيوعي الايطالي نفسه. إن ضغط موسكو يتجه الآن نحو التوحيد، لا بل نحو إخضاع «المعاندين».

لم يكن كونفرنس الرابع والخامس من تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، بأي حال من الأحوال كونفرنساً لتوحيد الأحزاب الشيوعية، والتي لم تشارك كلها فيه. فالحزب الشيوعي الصيني والحزب الشيوعي الألباني والحزب الشيوعي الفيليبيني والحزب الشيوعي الأندونيسي والحزب الشيوعي التايلاندي، والحزب الشيوعي السيريلانكي، والشيوعيّون العراقيون، هذه الأحزاب جميعها لم تلبِ الدعوة لحضور الكونفرنس المذكور، هذا بصرف النظر عن عدم

حضور المجموعات المقربة، من موسكو، كالحزب الشيوعي النيكاراغوي (أم أنه ينبغي القول المقرّب سابقاً من موسكو؟).

لم يتخذ الكونفرنس أي قرار، حتى أنه لم يتخذ قراراً بالاجتماع مرّة ثانية. ولم يتوصل إلى أي اتفاق حول أية مسألة مثيرة للجدل، وخصوصاً حول تطور الامبريالية. وقد عبّر الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا عن شكّه في أن تتخلى الامبريالية عن التبادل غير المتكافىء، أي عن الكولونيالية الجديدة، أي - ولنستخدم القاموس الماركسي - عن فائض الأرباح الاستعمارية. وقد أشار الحزب الشيوعي في كوريا الشمالية إلى الطابع العدواني العضوي للامبريالية. وعبّر الحزب الشيوعي الياباني عن شكّه، بالوضوح نفسه كالحزبين السابقين، حول إرادة الكرملين في التخلي عن «هيمنته» على الأحزاب الشيوعية الأخرى[27]. ثمة اليوم عقبات لا يمكن تخطيها تعترض إعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية»، هذا إذا لم نتكلم عن الوحدة المتمحورة حول الاتحاد السوڤياتي. وهذه العقبات هي من طبيعة اجتماعية - مادية وايديولوجية - سياسية في آنٍ واحد.

لقد قامت القاعدة الاجتماعية للستالينية المهيمنة في الأممية الشيوعية على تبعية الأحزاب الشيوعية، مادياً، للبيروقراطية السوڤياتية، وذلك بفعل قوة هذه الأخيرة القائمة على السلطة التي تمتلكها في الاتحاد السوڤياتي. أما القاعدة الأيديولوجية لهذه التبعية فقائمة على النظر إلى الاتحاد السوڤياتي بوصفه المعقل الأساسي للبروليتاريا العالمية. إن لم يكن معقلها الوحيد، وعلى التخلي، بموازاة ذلك كله عن منظور الثورة العالمية. وقد خلقت الثورات الظافرة المتتالية في يوغوسلافيا والصين وكوبا وڤيتنام ونيكاراغوا دولاً تشكّل قاعدة مادية مستقلة للأحزاب الموجودة في السلطة داخل هذه البلدان. وتبدّت هذه القاعدة المادية الخاصة أقوى من أي صلة أو أصل ايديولوجيين (واللذان لا يصلان في حالة كوبا ونيكاراغوا إلى المستوى نفسه الذي نعرفه في حالة الأحزاب الشيوعية التالية: اليوغوسلافي والصيني والڤيتنامي).

(27) يُعتبر التصريح التالي لرئيس الحزب الشيوعي الياباني في لقاء 3 تشرين الثاني/نوفمبر في الكرملين نموذجياً في التعبير عن تحفظات الأحزاب الشيوعية الآسيوية: «إنني آسف لبعض تجارب الاشتراكية وأخطائها السابقة؛ ميول هيمنة لدى الاتحاد السوڤياتي ولدى بعض البلدان الاشتراكية، وعدم احترام سيادة الإحزاب. نريد أن نأمل بأن تنهي البيريسترويكا هذه الأساليب». (الأومانيتية، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1987) ومنذ ذلك الحين تعزز عداء الحزب الشيوعي الياباني لغورباتشيف، بوجه خاص، بتأثير من تقارب الحزب الشيوعي السوڤياتي والحزب الاشتراكي الياباني. وقد عزّز الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي) من ناحية معارضته لغورباتشيف.

أدى الانشقاق الصيني ـ السوفياتي بالعديد من الأحزاب الشيوعية الآسيوية إلى اتّباع مسار سياسي خاص حدَّد نوعاً خاصاً من الممارسة ومن تكوين الكوادر على امتداد سنوات طويلة، وذلك بشكل مستقل عن الستراتيجيات التي تروِّج لها موسكو وبكين. هذا من دون الحديث عن ستراتيجيات الستالينية التقليدية. وانطلاقاً من هذا الواقع، فإن أية محاولة لإشراف أيّة «حركة شيوعية عالمية» على هذه الأحزاب، ولإخضاعها لمصالح بيروقراطية موسكو وبكين، سوف تواجه معيقات مادية وبشرية كبيرة (علماً أنه لا يمكننا أن نستبعد كلياً أن تنجح هذه المحاولة على مستوى قسم من قيادة هذه الأحزاب).

إن بروز ظاهرة «الشيوعية الأوروبية» يعكس، في التحليل الأخير، سيرورة اجتماعية تعبِّر عن تحول الأحزاب المعنية إلى أحزاب اشتراكية ـ ديموقراطية، وانخراطها بشكل أكثر تطوراً، من الناحية النوعية، عما كانت عليه في الماضي، بالدول الديموقراطية البورجوازية والمجتمع البورجوازي. ويترجم هذا الانخراط نفسه بنوع من الممارسة وتكوين الكوادر والكسب المماثلة لما تتبعه الأحزاب الاشتراكية ـ الديموقراطية الكلاسيكية. هذا هو بالتأكيد وضع كلٍ من الحزب الشيوعي الايطالي والحزب الشيوعي البريطاني، والسويدي، والفنلندي والبلجيكي والهولندي. أما أن يكون الحزب الشيوعي الإسباني لم يتوصل بعد إلى مرحلة الحسم الواضح ـ علماً أنه يميل إلى هذا الاتجاه ـ وأن الحزب الشيوعي الفرنسي قد شهد تطوراً في الاتجاه المعاكس، فهذا لا يغيِّر شيئاً من واقع العملية المذكورة في الأمكنة التي قطعت فيها أشواطاً بعيدة لا عودة عنها. ونظراً لطبيعة الأحزاب الشيوعية الأوروبية ووظيفتها الاجتماعية فإنها لن تخضع لأي انضباط أممي.

والآن بعد أن أصبحت صورة الاتحاد السوفياتي أقل إثارة للنفور بالنسبة للطليعة العمالية، وبشكل خاص للمثقفين اليساريين، مما كانت عليه خلال حقبة بريجينيف واندروبوف، فإن الأحداث هي التي ستحكم على صحة هذا التفسير للشيوعية الأوروبية أو عدم صحته. وبرأينا، وعلى الرغم من الجهود المعلنة لفريق غورباتشيف، فإن الأحزاب الشيوعية المسماة شيوعية أوروبية لن تعود إلى الحظيرة.

لكن هل يبذل فريق غورباتشيف بالفعل جهوداً كبيرة في هذا الاتجاه؟ هذا ما ليس أكيداً على الاطلاق. إن أية وحدة فعلية «للحركة الشيوعية العالمية»، تتمتع بحد أدنى من التماسك، ينبغي أن تُرسى على مشروع وعلى استراتيجية يجري تبنيها بشكل مشترك (نحن لا نتحدث عن «اتفاقات» شكلية محضة، على نمط «تم الاتفاق على القبول بنقاط الاختلاف العالقة»؛ فهذه «الاتفاقات» كانت قد أعلنت بداية نهاية حقبة بريجينيف).

والحال أن مثل هذا المشروع غير متوافر الآن. والتحليل الذي قدمناه حول التعزيز الجديد لمسار «التعايش السلمي المعمَّق» الذي يتبعه فريق غورباتشيف ـ هذا إذا لم نتحدث عن خواء البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي من حيث المنظور الطويل الأمد الخاص بالامبريالية والرأسمالية ـ يجعل من صياغة مشروع كهذا أمراً مستحيلاً.

فضلاً عن ذلك «ينبغي أن نأخذ بالاعتبار الانحدار العالمي للحركة الشيوعية. ويشكِّل هذا الوضع بالنسبة للسياسة الخارجية السوفياتية، وكذلك بالنسبة للايديولوجية السوفياتية، عبئاً ثقيلاً منذ سنوات طويلة»[28] هذا ما كتبه ديف موراركا، أحد مستشاري غورباتشيف المقرَّبين.

والأهم من ذلك، أن هذا الواقع أصبح غير منتج من وجهة نظر فريق غورباتشيف نفسه. فمنطق استراتيجية «التدويل» يفترض السعي إلى إعطاء الأولية للتعاون مع القوى غير الشيوعية: حركة السلام والاشتراكية ـ الديموقراطية في أوروبا الرأسمالية؛ والبورجوازية «المعتدلة» في أميركا اللاتينية؛ والطبقات المسيطرة «المعتدلة» في العالم العربي؛ والبورجوازية الهندية، الخ. هذا فضلاً عن أن أيّة أولوية تمنح للبحث عن قاسم مشترك مع جميع الأحزاب الشيوعية، بما فيها الأحزاب «الشيوعية الأوروبية» التي تمثل أقلية كبيرة داخل الحركة العمالية في بلدانها، سوف تصطدم بأهداف الكرملين متوسطة الأمد[29]. ولم تبق لغورباتشيف أية مشروعات سياسية أخرى غير هذه المشروعات على المستوى الدولي[30].

لقد توقع الماركسيون الثوريون هذه الأمور منذ أمد بعيد، إذ نبّهوا إلى أن التخلّي عن المسار نحو الثورة العالمية، والغوص في مأزق «الاشتراكية في بلد واحد» سوف يؤديان إلى تحلُّل الأممية الشيوعية في البداية، ومن ثم إلى تفكك ما يسمى «بالحركة الشيوعية العالمية». «فالاشتراكية في بلد واحد» لا بدّ أن تؤدي إلى «اللااشتراكية في أي بلد». لكن بما أن أزمة الرأسمالية والامبريالية تستمر على أفضل وجه، وبما أن الواقع الاجتماعي والبؤس الاجتماعي

---

(28) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 390.

(29) «استقبلتُ المجلس الاستشاري للأممية الاشتراكية، الذي يديره كاليفي سورسا، والتقيتُ ويلي برانت، واغون باهر، وفيليب غونازاليس، وقادة اشتراكيين ديموقراطيين آخرين. وفي كل مرة كنا نلاحظ أن آراءنا حول الموضوعات الحيوية الخاصة بالأمن الدولي وبنزع السلاح، متقاربة، لا بل واحدة»(م. غورباتشيف. البيريسترويكا، ص. 229).

(30) لقد أكد غورباتشيف، فضلاً عن ذلك، وبطريقة جافة، إبّان خطابه بمناسبة الذكرى السبعين لثورة اكتوبر: «إن أيام الكومنترن، الكومنفورم، أو حتى الكونفرنسات العالمية التي تتخذ قرارات تلزم المشاركين، قد ولّت».

أقوى من كل الخطط الستراتيجية والتكتيكية التي تضعها البيروقراطيات، فإن ضغوطاً بالاتجاه المعاكس تُمارسُ على مختلف الأحزاب الشيوعية، هذا من دون الحديث عن المنظمات العمالية والثورية التي تحررت من الإصلاحية والستالينية أو لم تخضع لهما بالأصل.

وهذا ما يفسِّر التوترات التي عادت للبروز بين الحزب الشيوعي الكوبي والحزب الشيوعي السوفياتي. وهذه التوترات تتمحور اليوم على السجال الدائر حول التوجه الاقتصادي الذي ينبغي أن يُتَّبع ومستقبل المساعدة الاقتصادية لكوبا[31]. وتطول فضلاً عن ذلك مشكلات التوجه السياسي العالمي.

وهذا ما يفسر مطاولة الأزمة أحزاباً شيوعية في أميركا اللاتينية. وهذا ما يبشر بأزمات مماثلة داخل الحركة الشيوعية والقومية الثورية في البلدان العربية والأفريقية. ولن تكون الأحزاب الشيوعية في أوروبا الرأسمالية بمنأى عن هذه الأزمات، وهذا ما يؤكده مثال الحزب الشيوعي الفرنسي. ذلك هو السبب الرئيسي الذي لا يجعل «أثر غورباتشيف» يشكِّل أساساً لإعادة بناء وحدة «الحركة الشيوعية العالمية».

إن التقارب بين غورباتشيف والاشتراكية - الديموقراطية الأوروبية يهدف قبل كل شيء إلى تحقيق غايات دبلوماسية وتجارية: الالتقاء حول سياسة نزع السلاح، وتنمية التبادل بين الشرق والغرب، والحوار الدائم حول سبل توسيع «الوفاق» في أوروبا، الخ، علماً بأن الالتقاء المذكور يهم الطرفين على حدّ سواء.

لقد كانت معظم الأحزاب الاشتراكية - الديموقراطية حاضرة في كونفرنس موسكو الذي أشرنا إليه، باستثناء حزب العمال البريطاني والحزب الاشتراكي الديموقراطي في ألمانيا الشرقية، والأحزاب الشيوعية الإيبرية. كما شارك فيه ممثلون رسميون عن الأحزاب الاشتراكية في فرنسا وايطاليا والسويد والنمسا وهولندا وبلجيكا واليونان (باسوك) ومالطا، والنروج والسويد والدانمارك وفنلندا، فضلاً عن حزب العمال الايرلندي. وإذا لم يشارك الحزب الاشتراكي الديموقراطي الألماني فلأنه الحزب الذي قام بالتحول الأكثر وضوحاً باتجاه «أوروبا الأخرى». فبعد أن كان يشكل لفترة طويلة الدعامة الأساسية لمعاداة الشيوعية

---

(31) و.ر. دانكان. «كاسترو وغورباتشيف» في Problems of Communism، 1986. وقد جرت مساجلة مفتوحة على صفحات المجلة السوفياتية الأزمنة الحديثة، العدد 33 و41، 1987، بين أحد الكتاب السوفيات والقيادي الكوبي كارلوس رفاييل رودريغز، حول موضوع السياسة الاقتصادية.

ولمعاداة السوفيات داخل الحركة العمالية الأوروبية، وبعد أن كان عميلاً للحلف الأطلسي في هذه الحركة، نراه الآن ينخرط في حوار دائم ومؤسس مع الحزب الديموقراطي الاشتراكي الموحَّد الألماني الشرقي، وهو حوار أدّى إلى صياغة وثيقة مبدئية مشتركة[32].

يمكن قياس نجاحات ميخائيل غورباتشيف في مجال «العلاقات العامة» من خلال صيغ الإعجاب، لا بل التقريظ، التي يستخدمها العديد من القادة الاشتراكيين الديموقراطيين إزاء سيد الكرملين: «الرفيق الأمين العام! أيها الرفاق! يشرفني أن أمثّل حزبي، الحزب الاشتراكي الفلندري في بلجيكا، في احتفالات الذكرى السبعين لثورة أكتوبر الاشتراكية. لقد أثّرت فينا بعمق المبادرات والأفكار التي عبّر عنها الرفيق الأمين العام غورباتشيف. نتمنى له النجاحات الكبرى في الاتحاد السوفياتي كما على المستوى العالمي». (جوس. وينينكس، الحزب الاشتراكي البلجيكي). «الرفيق الأمين العام! تعرفون دون شك بأي اهتمام وأي تعاطف تتابع كل القوى التقدمية في أوروبا والعالم أجمع جهودكم، وفي طليعتها الأحزاب الاشتراكية، والاشتراكية - الديموقراطية والعمالية (لورا فينكاتو، الحزب الاشتراكي الايطالي). «السيد الأمين العام، يتتبع الاشتراكيون الفرنسيون (. . .) باهتمام كبير التغييرات الجارية في الاتحاد السوفياتي، ويعتبرون أن هذه التغييرات تشكل أمراً واقعاً لا جدال فيه. لقد أصبحت هذه التغييرات ضرورية. هذا ما أكده تحليلكم لتناقضات السستام السوفياتي، التي أدى تعمقها إلى كبح التطور في بلدكم شيئاً فشيئاً. ويقدّر الاشتراكيون الفرنسيون الطابع الصحيح وبُعدُ الرؤية في هذا التحليل حق قدرهما، وهم يتفقون معكم في العديد من استنتاجاتكم»[33]. (لويس لوبنسيك، الأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي في مجال العلاقات الدولية).

والواقع أن ممثل الاشتراكية - الديموقراطية السويدية، وحده، هو الذي عبّر عن اختلاف في المبادىء بين الإشتراكيين - الديموقراطيين و«الشيوعيين» في موسكو أو المقربين منها. لكنه هو الآخر حيّا ببعض الكلمات المنفعلة «ثورة أكتوبر العظمى» - الثورة العظمى التي حاربتها الاشتراكية - الديموقراطية العالمية وأدانتها بضراوة، والتي، يجب ألا ننسى، أنها أطاحت بحكومة ائتلاف بمشاركة واسعة من الاشتراكيين الديموقراطيين.

---

(32) Kultur des Streits. Die gemeinsame Erklärung Von SPD Und SED stellugnahmen und Dokumente, Cologne, 1988.

(33) كل هذه الإستشهادات مستقاة من
Treffen der Vertreter Von Parteien Und Bewegungen, die an den Feierlichkeiten Zum 70. Jahrestag des Grossen Oktober teilnahmen, 2 Vol, APN - verlag, Moscow, 1988.

هل يعني ذلك أن زعماء الاشتراكية ـ الديموقراطية في أوروبا، وهم السياسيون المحنكون، قد وقعوا ضحية «سحر» ميخائيل غورباتشيف؟ ليس الأمر كذلك على الاطلاق. فالواقع أنهم يشعرون ـ وهم لا يشعرون عن عبث ـ بأن التاريخ قد انتقم لهم انتقاماً شديداً من ثورة أكتوبر، ومن البلشفية ومن تأسيس الأممية الشيوعية. إنهم يشعرون بأن «الواقعية» التي تنتصر اليوم في موسكو وبكين، بعد أن انتصرت في بلغراد وفي شارع بوتيغيه أوبسكور في روما، تقدم بعد مرور الزمن تبريراً تاريخياً للموقف الذي كانوا قد إتخذوه منذ عامي 1917 - 1918: إن الثورة الاشتراكية، وبناء مجتمع اشتراكي «حسب نموذج ماركس» هما أمران مستحيلان ومذمومان. فمن الآن وصاعداً سوف تتقاطع بشكل متنام سياسة المراحل الاشتراكية ـ الديموقراطية مع «التفكير الجديد» الغورباتشيفي. ومن الآن وصاعداً سوف يكون المستقبل للاشتراكية الديموقراطية. أما توجيه التحية إلى ثورة أكتوبر في هذا السياق السياسي الجديد، فهو مجرد عملية تمويه طقوسية: فموسكو تستحق بالفعل قداساً.

ومع العلم أن كشف الحساب المؤقت لسياسة غورباتشيف الخارجية وكشف حساب «أثر غورباتشيف» في الحركة العمالية والحركة العالمية المعادية للامبريالية متناقض بعمق. لا ينبغي الاستهانة بالآثار السلبية للمفاعيل السياسية التي ستمارسها الأيديولوجية الغورباتشيفية حول التوافق الطبقي، والتي لا تني تتعمم، داخل الحركة العمالية العالمية. إنها تصب المياه من دون توقف في طاحونة الهجمة الايديولوجية اليمينية داخل هذه الحركة، والتي تُستوحي مباشرة من الهجمة البورجوازية الليبرالية ـ الجديدة المحافظة[34]. إن الآثار الموضوعية للخيانات المحتملة للحركات الجماهيرية الثورية أو السابقة للثورة التي يوحي بها الغورباتشفيون تذهب بالاتجاه نفسه.

غير أن النتائج الموضوعية «للغورباتشيفية» داخل الحركة العمالية العالمية لا تقف أبداً عند حدود هذه الآثار السلبية. إن إعادة الاعتبار للاتحاد السوفياتي وبالتالي لثورة أكتوبر؛ والضربات الموجهة إلى المعاداة للشيوعية؛ وطرح شرعية التحالف مع الامبريالية على بساط البحث، والمجال الذي فُتح بشكل أوسع أمام المبادرات السياسية المستقلة للحركة العمالية الأوروبية (وغداً بالطبع لليابانية والكندية) على الصعيد الدولي؛ واستقلالية القوى الجديدة والتقدمية

(34) إبّان المؤتمر الأخير لنقابات عمال المناجم البريطانيين، إتهم نيل كينوك القيادي اليساري آرثور سكارجيل بالتعلق بـ«الاقتصاد الموجّه» في حين أن موسكو تدير ظهرها نهائياً لهذا الخيار. ولم يتردد الزعيم الجديد للحزب الشيوعي المجري غروسك في التعبير علناً عن إعجابه بالسيدة تاتشر ودعمه لها، حين أبدت الشجاعة السياسية الضرورية لاتخاذ إجراءات غير شعبية، لكن ضرورية، من أجل تثبيت الاقتصاد. . .

داخل الحركة العمالية العالمية التي تتعزز أكثر فأكثر، مثل حزب العمل البرازيلي والمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب ـ أفريقيا، والتي يمكن أن تؤدي إلى رفض الخضوع للنصائح التوافقية للكرملين؛ كل هذا سيكون إيجابياً إلى حدّ كبير من وجهة نظر مصالح البروليتاريا العالمية.

وتبدو محصّلة هذه الميول المتناقضة أكثر ما تبدو في أوروبا الشرقية. وإذا ما أصبح أي تدخل عسكري سوفياتي مستحيلاً في أوروبا الشرقية على امتداد مرحلة كاملة، بفعل ضغط الرأي العام التقدمي داخل الاتحاد السوفياتي أكثر منه بفعل التوجهات الغورباتشيفية فإن إمكانية جديدة سوف تنفتح أمام المبادرات الاشتراكية المستقلة الواسعة في هذا الجزء من القارة القديمة، بما في ذلك إعادة توحيد ألمانيا من دون إلغاء الملكية الجماعية للمصانع والبنوك في ألمانيا الشرقية. ويمكن أن ينتج هذا الوضع دينامية طبقية جديدة للقارة بأكملها[35].

وتعيش كل القوى المحافظة في العالم، بدءاً بالقوى الامبريالية، حالة رعب من أي منظور مماثل. وهي ترى أن وجود القوات السوفياتية في أوروبا الشرقية يشكل ضرراً أقل بالنسبة إلى «زعزعة الاستقرار» أو مخاطر «الفوضوية»، أي قياساً إلى تحركات الطبقة العاملة التي يصعب التحكم بها[36]. ويحذو الاصلاحيون وأصحاب نظرية المراحل حذوهم[37]، وأحياناً

(35) لقد فهم أحد ممثلي «ميثاق 77» في تشيكوسلوفاكيا، الأكثر ذكاء، جيري دانتسبيير، هذا الأمر ووضع بعض المقترحات الهامة بهذا الصدد (Labour Focus on Eastern Europe، نيسان/ابريل 1988) غير أنه هو نفسه يشعر بضرورة الإشارة إلى أنه ينبغي ألاّ تكون لهذه المبادرات «تأثيرات مخلة بالاستقرار». كيف بحق الشياطين نستطيع تغيير النظام في الشرق كما في الغرب من دون «الإخلال باستقرار» الأنظمة القائمة؟ هذا ما يذكرنا بتعريف كورت توشولسكي الرائع للنزعة التوفيقية الاشتراكية: «اغسلوا بشرتكم، لكن حاذروا أن تبللوها!» («Wasch den Pelz doch mach ihn nur nicht nass!»). ويقدّر المنشق المجري جورج كونراد هو الآخر، وهو معادي للسوفيات بعمق، مع ذلك، أن المنظور «الواقعي» الوحيد سيكون «معسكراً سوفياتياً» أكثر تساهلاً (أنظر. كارين داويشا، Eastern Europe، غورباتشيف والإصلاح، ص. 211).

(36) من المفترض أن نشير إلى أن البورجوازية العالمية قلقة جداً من موضوع الوضع السابق للثورة الذي يظهر في بلدان عديدة في أوروبا الشرقية، خوفاً من آثاره «مخلة بالاستقرار» في أوروبا كلها. وتستنتج النشرة الأسبوعية لصحيفة الغارديان، في 29 أيار/مايو 1988، «إن الغرب متحفظ أيضاً على لعب دور قائد الأوركسترا في الإصلاحات السياسية الجارية في أوروبا الشرقية». وتجازيه البيروقراطية السوفياتية على ذلك. وهذا نص معبر للصحافية الأميركية فلورا لويس: «خلال الكونفرنس [السنوي لمعهد دراسات جمهورية المانيا الديموقراطية] تحدث المندوب السوفياتي بحزم عن ضرورة إتخاذ «إجراءات خاصة» للمحافظة على وجود الأميركيين في أوروبا؛ وعن أهمية توطيد قوة الولايات المتحدة الأميركية في القارة القديمة، حتى تظل مسؤولة عن المحافظة على السلام (كذا) في هذه المنطقة (...). وقال أحد الألمان الغربيين النافذين، «لقد اعتقدت دائماً ان موسكو تظن أن أفضل وضع هو وجود قوات سوفياتية في أوروبا الغربية، غير أن أفضل حل بديل (Second best) هو أن يظل الأميركيون هناك». وأجابه الروسي =

بحجج تقرب من الهذر. وهكذا، فإن ربيع براغ جديد، لا بل انفجاراً على نمط «التضامن»، يصبح «مخلاً بالاستقرار» و«خطيراً» بالرغم من استحالة التدخل العسكري السوفياتي، علماً أنه كان جرى تقريظها وتشجيعها عندما كان هذا التدخل يبدو أمراً محتوماً.

غير أن مستقبل الثورة ـ السياسية في أوروبا الشرقية؛ والاجتماعية في أوروبا الغربية ـ لا يتوقف على الحسابات المعقّدة ولا على المشاريع الستراتيجية ولا على المخاوف الوجودية لهذا الحزب أو تلك المجموعة من المؤدلجين والسياسيين، مهما بدوا عليه من قوة. إنه يتوقف بشكل أساسي على عمق التناقضات القائمة بالفعل والتي تمزق المجتمعات، بغض النظر عن الأوصاف التي تطلق عليها هذه الأزمات، وعلى اتساع التحركات الناجمة عن هذا الرفض. لهذا، وبالرغم من جميع التقاطعات التدرّجية، وبالرغم من جميع النوايا الغوربـاتشيفية، فإن تأثيرات الغلاسنوست على جماهير الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، وفيما بعد على أوروبا الغربية، تعزّز الثورة، موضوعياً، عوضاً عن أن تحبطها.

«إن أفضل وضع بديل (The Second best) هو أيضاً أفضل وضع» (نيويورك تايمز/ أنترناشيونال هيارلد تريبيون، 13 حزيران/يونيو 1988).

(37) أنظر بوجه خاص التوجه الإصلاحي ـ التوفيقي لباسيك كورون وليش فاليسا إزاء التظاهرات الجماهيرية الجديدة في بولندا. ويدافع إغون باهر، الملهم «الفعلي» لمجلة اوستبوليتيك الناطقة باسم الحزب الاشتراكي الديموقراطي، ومديرها، بوضوح عن الأطروحة القائلة بأن التحولات في أوروبا الشرقية غير ممكنة من دون موافقة الاتحاد السوفياتي: «التحول يفترض الاستقرار» (ايغون باهر، **Für eine neue Ostipolitik** يبدو هذا «الديالكتيك» جريئاً، هذا أقل ما يمكن قوله.

الفصل التاسع

لا وجود لجواب متكامل على الازمة الايديولوجية ـ الاخلاقية

قد تكون البيريسترويكا بمثابة الإجابة على الأزمة الاقتصادية. كما أن الغلاسنوست محاولة تُبذل في سبيل تخطّي الأزمة السياسية. لكننا لا نجد حتى الآن أية محاولة من أجل بلورة إجابة متكاملة على الأزمة الايديولوجية الأخلاقية التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. أما البرهان الساطع على ذلك فيتجلّى في عجز جماعة غورباتشيف عن المضيّ في عملية تصفية الستالينية حتى نهايتها.

والواقع أن هذه الأزمة خطيرة جداً. فهي تلخص بمعنى من المعاني كل الأزمة المخصوصة التي يعانيها السستام والتي يعيشها الاتحاد السوفياتي اليوم. والجدير بالذكر أن قادة البيروقراطية ممّن هم أصفى ذهناً وأوضح رؤية من أقرانهم يعون هذه المسألة كل الوعي. على الرغم من أنهم يشعرون بضرورة الإتيان على ذكرها والاستشهاد بها بطريقةٍ متناقضة، وبصورة غير مباشرة في كثير من الأحيان.

لقد أكّد ديف موراركا على أن مواقف ميخائيل غورباتشيف إنّما تصدر عن قناعة عميقة مفادها «أنه لن يكون من الممكن تجديد المجتمع» ـ في حال الخلوص إلى ضرورة هذا التجديد ـ إلا عن طريق الحزب. وإن التوصل إلى ذلك يقتضي إعادة تحديد مناقبيّة الحزب من جديد»[1]. أمر ممكن، ولكن من ذا الذي يستطيع الوقوف على حقيقة نوايا رجل مضطر بحكم كونه مسؤولاً سياسياً إلى التحلّي بمزايا خارقة من حيث الرياء والمناورة؟ لذا إن المرء لا يستطيع أن يشق، والحالة هذه، إلا بأقواله وأفعاله، تاركاً مهمّة تحديد الدوافع «الأخيرة» ـ في حال وجودها ـ لجهود المؤرخين المقبلين.

(1) ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 192.

صحيح إن غورباتشيف كان قد قال منذ عام 1985، في الخطاب الذي ألقاه في تجومان: «ينبغي أن ندرك أن ثمة مرحلة جديدة قد بدأت، وإن لا مفرّ من عملية إعادة البناء على الصعيد النفساني. ومهما يكن من أمر، فإن إعادة البناء تبدأ دائماً بإعادة بناء عقلّية الناس»[2].

هذا كلام غامض كل الغموض، وبعيد كل البعد عن تحديد المناقبية الشيوعية الجديدة. إنه، هو الآخر، محاولة ـ خرقاء ـ للتهرّب من المسؤوليات الحقيقية. إذ يبدو من ظاهر هذا الكلام أن الناس بأسرهم هم الذين ينبغي أن يغيّروا عقلّيتهم، في حين أن هؤلاء الناس ليسو مسؤولين أبداً عن المأزق الذي عمل الحكّام على زجّ الاتحاد السوفياتي فيه.

وصحيح إن تشخيص الداء قد تطوّر بين عام وآخر، أو أن غورباتشيف ـ إذا شئنا أن نأخذ بأكثر الأقاويل تفاؤلاً ـ لم يكشف أوراقه إلا تباعاً.

ففي المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي، والذي جرى الإعداد له قبل أن يصبح البريجينيفيون أقلّية على الأصعدة القيادية، كانت المواقف التي جرى الدفاع عنها تشكو من ارتباك واضح. ولم يتردّد غورباتشيف آنذاك في القول: «لقد بتنا نشهد ولادة نمط حياتي جديد يقوم على مبادىء العدالة الاشتراكية حيث لا ظالم ولا مظلوم. ولا مستغِلّ ولا مستغَلّ، وحيث السلطة كلها بيد الشعب. أما الخصائص المميّزة لهذا النمط الحياتي فهي المشاركة الجماعية، والتعاون الأخوي المتبادل، وانتصار أفكار الحرية، واضطلاع كل فرد من أفراد المجتمع بحقوقه وواجباته على السواء، والحفاظ على الكرامة الشخصية، والاحترام الفعلي للعلاقات الإنسانية»[3].

تكاد كل كلمة من كلمات هذا القول تكون إما نصف حقيقة، وبالتالي نصف كذبة، وإما كذبة كاملة. إذ كيف يجوز الكلام عن عدالة إشتراكية عندما تتبيّن لنا ظاهرات الفقر التي أشرنا إليها في الفصلين الأول والثاني من هذا الكتاب؟ وكيف يجوز القول بعدم وجود ظالم أو مظلوم بعد كل الذي رأيناه في الفصل الثاني؟ وهل تكون السلطة كلها بيد الشعب عندما لا يكون هذا الشعب قادراً ولو على انتخاب من يشاء من أعضاء الهيئات التمثيلية التي ما زالت تُسمّى، بكل صفاقة، «سوفياتات» على الرغم من إنها لا تملك أية سلطة تقريرية

---

(2) نشرة فريميا، 6 أيلول/سبتمبر 1985، وارد في كتاب ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 212.
(3) ميخائيل غورباتشيف، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرون للحزب، ص. 8.

سواء على صعيد الخط السياسي أو على صعيد الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ وهل يصحّ الكلام عن تعاون أخوي متبادل عندما يستحيل الحصول، في معظم الأحيان، على العناية الطبية أو على الأدوية اللازمة إلاّ مقابل الرشوة؟[4]، وكيف يتحدث غورباتشيف عن انتصار الحرية في الوقت الذي يعمد فيه هو بالذات إلى تبرير الرقابة[5]، وفي الوقت الذي ما زال فيه العديد من الأشخاص السليمي العقل يُحتجزون في المصحّات العقلية بحجّة العمل على «معالجتهم» من أفكارهم التي لا تمتثل للواقع وتنصاع له.

لكن غورباتشيف نفسه كان قد اعترف في هذا التقرير نفسه[6] «بأننا إذا بدأت تراودنا عقلية الملكية الخاصة، وأخذت تظهر لدينا أمارات الإتّكالية والتعادلية، فلأن ثمة خللاً ما في اختيارنا للسبل والوسائل، مما يقتضي انصرافنا إلى معالجة هذا الخلل». (ص، 57). «فينبغي لنا أن نعلم اليوم أن تراخي قبضة الرقابة قد أدى ـ بالإضافة إلى أسباب أخرى ـ إلى بروز بعض الناس الذين يُعربون إعراباً واضحاً عن رغبتهم بالتملك وعن تهاونهم بالمصالح العامة» (ص، 59). «إننا نعرب بحقّ عن استنكارنا لكل هذه المساوىء، وعن امتعاضنا من كل المسؤولين عن حدوثها، ممن يتهاونون في واجباتهم ولا يكترثون بمصالح المجتمع: أعني المتهاونين والخاملين ومدبّجي الرسائل المغفلة والمستفيدين منها وأصحاب الدواوين ومختلسي الأموال» (ص، 101). «إن على الحزب أن يعلن حرباً ضروساً على البيروقراطية. كان لينين يرى أن هذه المعركة تتخذ أهمية بالغة في الأوقات الحرجة، أي عندما نكون في صدد الانتقال من سستام تسيير إلى آخر، ويكون من المفترض بنا أن نراعي أقصى حدود الفعالية والتسريع والحيوية. إن البيروقراطية تشكل اليوم عائقاً كبيراً في وجه مسيرتنا نحو أداء مهمتنا الكبرى، أي نحو تسريع نموّ البلاد اجتماعياً واقتصادياً والقيام بما يقتضيه ذلك من تعديلات جذرية في

---

(4) أنظر بوجه خاص «قصة كسر في الذراع» للكاتب بوريس موهايف، في عدد خاص من الأزمنة الحديثة. «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية»، ص. 153 وما يليها. لقد نشر هذا المقال في ليتيراتورنايا غازيتا في العام 1984.

(5) لقد دافع غورباتشيف علناً وبسخرية لاذعة عن الرقابة في المقابلة التي أجراها مع الأومانيتيه، مستخدماً حججاً جديرة بالرجعيين البورجوازيين (أنظر ردنا في انبركور، العدد 216 31 آذار/مارس 1986). وقد أجابه كاتب السيناريو رونالد بيكوف، متحدثاً إلى الصحافي الفرنسي ايغناسيو رامونيت، بطريقة غير مباشرة في حديثه عن الرقابة: «إنها فضيحة دائمة، وكما يحدث في الغالب عندما يتعلق الأمر بالرقابة تُرتكب سخافات فاضحة. مثلاً لقد مُنع فيلمي التلفرام من العرض في الصالات فيما عرضته التلفزة أربع مرات وشاهده البلد بأكمله. إنها عصابة من الأشخاص الحُمق، وزمرة صغيرة من البيروقراطيين تلك التي تعتقد أن الحقيقة يمكن أن تُرعب المواطنين، وإن الضحالة والبشاعة والإبتذال تمتلك الحقوق المدنية، وأن الموهبة، والأحرى العبقرية، هما أمران خطيران» (لوموند دبلوماتيك، تموز/يوليو 1987).

(6) الاستشهادات التالية جميعها مستقاة من ميخائيل غورباتشيف، التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السابع والعشرين للحزب.

الإوالة الاقتصادية. وهذه مسألة لا تخلو من أسباب الهمّ والقلق، فضلاً عن أنها تستدعي نتائج مترتّبة عليها. فمن المهم أن نعلم أن مساوىء البيروقراطية إنما تستشري حيث تنعدم الفعالية وتُفقَد المعلومات وتغيب رقابة القاعدة وتتراخى المسؤولية حيال المهام المنوطة بالمسؤولين» (ص، 107) «وقد نرى في الممارسة أن الشيوعية الدؤوبة كثيراً ما تتراجع أمام الحملات المصطنعة التي تخلق هوّة بين المواقف الدعائية وشؤون الحياة مما ينعكس سلباً على المناخ الاجتماعي. وكثيراً ما نجد أن حدّة التناقضات الفعلية كانت موضع التجاهل، فضلاً عن غياب الرؤية الواقعية التي تمكّننا من تقدير الأمور تقديراً سليماً في مجال الاقتصاد وفي مجال المجتمع وفي غير ذلك من المجالات» (ص، 111 - 112).

غير أن ميخائيل غورباتشيف ينتقل بعد الإشارة إلى هذه التناقضات الصارخة إلى القول ببرود: «ينبغي على الناس أن يدركوا ويشعروا دائماً (كذا) بالحقيقة العميقة التي تحكم ايديولوجيتنا (. . .) فمن المهم أن ننظم العمل ونوزّع الخيرات (. . .) بحيث يتسنّى لكل سوفياتي أن يؤمن إيماناً راسخاً بمُثُلنا وقِيَمنا» (ص، 111). فلا يسع المرء إلا أن يتساءل عما إذا كان الرجل ساذجاً أم في غاية الخبث.

بعد ذلك بعام واحد راح ميخائيل غورباتشيف يمضي أشواطاً أبعد في الكشف عن أبعاد الفتور المعنوي. فوقف يقول أمام مؤتمر النقابات: «إننا نسعى اليوم إلى تغيير وضع المجتمع تغييراً جذرياً، إذ أننا لم نعد نرضى بأن نعيش كما درجنا على العيش، ولا بأن نشتغل كما درجنا على الشغل» (البرافدا، 26 شباط/فبراير 1987). وكيف ذلك؟ إن لا نشتغل كما درجنا على الشغل وإن لا نعيش كما درجنا على العيش، بينما كنا نسمع منذ عام إنه لم يعد ثمّة ظالمون ولا مظلومون، ولا مستغِلون ولا مستغَلون، وبينما كانت قد انتصرت على حدّ علمنا «المشاركة الجماعية والتعاون الأخوي المتبادل»؟ ثم يتابع غورباتشيف على المنوال نفسه فيتحدث عن «الامتعاض المشروع الذي يشعر به الشغيلة حيال تصرفات هؤلاء القادة (. . .) الذين يسمحون لأنفسهم بأن يشتطّوا بسلطاتهم وبأن يُخمِدوا أنفاس الفكر النقدي وأن يجمعوا الثروات ويغتنوا» (المصدر إياه).

ثم أن أحد المثقفين الغورباتشيفيين البارزين، الكاتب الكسندر لوفيكوف، ينبري بدوره إلى المزايدة على أقوال المعلّم. فيدعو إلى «بناء مجتمع لا مجال فيه للتلاعب بالجردات الإحصائية، ولا لاختلاس الأموال، ولا لتبذير مال الشعب. مجتمع لا كسل فيه، ولا استهبال في تسيير الأمور، ولا كذب ونفاق، ولا تلك العادة المشينة التي تجعل منتوجاتنا من النخب الثاني، كما تجعلها سريعة الاهتلاك وسيئة الاستعمال» (أنباء موسكو، أول شباط/فبراير 1987).

ولكن كيف يتسنّى لمجتمع يسود فيه التلاعب بالإحصاءات، واختلاس الأموال، وتبذير ممتلكات الشعب، أن يكون مجتمعاً مرتفع المعنويات؟ أتُراه مجتمعاً مرتفع المعنويات هذا المجتمع الذي تحوّل فيه الكذب والدجل إلى مؤسسة رسمية؟ وهل من الممكن أن تكون «الحقيقة العميقة التي تحكم ايديولوجيتنا» واضحة على الدوام في مجتمع تستشري فيه التفاوتات الاجتماعية بلا خجل ولا حياء، ويتهالك فيه القادة على جمع الثروات، وتتزايد فيه أعداد أصحاب الملايين وأولاد الذوات والمحلات والمدارس وأجنحة المستشفيات «المخصّصة» لذوي الامتيازات؟[7]

أفلا يجدر بنا أن نقلب معادلة غورباتشيف الشعائرية رأساً على عقب وأن نشدّد على أن التفاوتات الإجتماعية الماثلة أمام الأعين والواضحة لجميع أبناء الاتحاد السوفياتي قد أقنعت الأكثرية الساحقة من الشغيلة والشبان بأنهم يعيشون في مجتمع يفتقد للمعنويات المتماسكة، وأن طابع الدجل الذي يطغى على الايديولوجيا الرسمية في هذا المجتمع أمر واضح ومعروف ومؤيَّد ملايين المرات عبر الطريقة التي يُنظَّم بموجبها العمل وتُوزع الخيرات؟

إن البورجوازية تستفيد أيما استفادة من الأزمة المعنوية ـ الايديولوجية التي يعيشها الاتحاد السوفياتي. يشهد على ذلك هذا النصّ الذي كتبه أحد المعلقين الرجعيين في صحيفة صنداي تايمز البريطانية (2 آب/اغسطس 1987): «لقد كان لينين وتروتسكي يؤمنان بالمذهب الحقير الذي كانا يناديان به. وقد سار البلاشفة القدماء على خطاهما وآمنوا به مثلهما. فمهما يكن من أمر هؤلاء المتعصبين المخلصين ومن أمر استقامتهم على الصعيد الشخصي، فقد كان لدينا كل الحق بأن نتخوّف منهم (...) غير أنني أشعر بقسط أكبر من الإطمئنان عندما أتطلّع اليوم إلى هذه الذرية الجديدة من السوفيات الخبثاء. لا لأنني فقدت

---

(7) «لقد ذهبت في العام 1984 إلى موسكو كسائح عادي سعياً وراء إجابات، وعام 1985 ذهبت مجدداً إلى لينينغراد وتبيليسي وسوخومي وموسكو (...) وما شاهدته هناك كان شديد الاختلاف عما وجدته في رحلتي الأولى عام 1970 خلال حقبة بريجينيف. لقد إتسعت التفاوتات الاجتماعية إلى حد لا مثيل له في السابق وظهرت بوضوح للعيان، وبعلانية. كنت أسمع للمرة الأولى عن الـ«Bogatyé Lioudi» ـ رجال أغنياء ـ بل من أصحاب الملايين، كما لو أن وجودهم في بلاد السوفيات أمر طبيعي، شبه ضروري. وقد جاء من شرح لي، بشكل جد طبيعي، إن أبناء الأغنياء يدعون «الأطفال المذهّبون» («Zolotylé dietky») فيما يدعى أبناء غير الأغنياء «الفئران الرمادية» («Sieryié kryssy»)، وكان لكل من المجموعتين محلات بيع اسطوانات مختلفة وبشكل خاص مستقبل مختلف محدد مسبقاً (ك. س. كارول «تقديم» العدد الخاص من الأزمنة الحديثة، «الاتحاد السوفياتي في ظل الشفافية»، ص. 14) وتشير فرجيني كولودون (جيل غورباتشيف، ص. 239 - 240) إلى أن آباء «الشبيبة المذهّبة» حاولوا إعفاء هذه الشبيبة من الذهاب إلى أفغانستان، لا بل من الخدمة العسكرية.

نظرتي الواقعية للأمور بحيث بتّ أفترض أنهم سيعملون على بعث الديموقراطية في الاتحاد السوفياتي (. . .) لا. بل لأن خبثهم مدعاة للتسلية والتلهّي (. . .) فالطاقم الحاكم وأعوانه الكثيرون ما عادوا يؤمنون بأن الماركسية اللينينية نظرية معصومة عن الخطأ. بل ربما كان الكثيرون منهم لا يؤمنون بأي منوّع من منوّعات الاشتراكية بعد أن خابت آمالهم كلياً من جرّاء نتائج التجربة التي كانت تسير بهذا الاتجاه. (. . .) وربما كانت النخبة المذكورة قد تشكّلت منذ زمن طويل من بعض الأعضاء النافذين في الحزب الشيوعي ممن يتّصفون بالفطنة والرياء. لكننا لم نكن نشهد في ذلك الحين اعترافاً علنياً بهذه الحقيقة المطمئنة. أما الآن وقد تبيّن لنا هذا الاعتراف، فإننا بتنا نعلم طبيعة اللعبة التي يلعبونها. فهم يريدون البقاء في الحكم ويريدون الاحتفاظ بالحزب الشيوعي بوصفه المنبر الوحيد للنقاش السياسي والتغيير المؤسساتي. أما نحن فإننا نستطيع أن نتعايش مع هدف من هذا النوع. **فالواقع إن بوسعنا أن ننظر بعزاء كبير إلى غاياتهم وآفاقهم المحدودة** [خط التشديد لنا] على الرغم من إنها لا تخلو من المكر».

■ الخيبة والتواكل.

لكنّ ما هو أخطر بكثير هو هذه الآفات التي لم يستطع غورباتشيف أن يتخطاها حتى الآن. وهي تتمثّل في مشاعر الخيبة والإحباط التاريخي والنفور من السياسة في صلب الطبقة العاملة السوفياتية.

لقد لخّص أحد العمال الشيوعيين من مدينة منسك أسباب نفور الطبقة العاملة السوفياتية من السياسة، وكان تلخيصه موفقاً للغاية: «إنني أرى أن الضرر الرئيسي الذي ألحقته بنا هذه المرحلة يكمن في ما أشاعته من استهانة بالعامل ومن عدم اهتمام به. فقد شاع القول خلال السنوات الأخيرة عندنا بأن العمل سيكون على رأس الأمور الملحّة، إن لم يكن اليوم فغداً، في حين أن الاهتمام بحياة العامل وبأفكاره ورغباته وتطلعاته لم يكن إلا اهتماماً ضئيلاً جداً. (. . .) إن العامل قد يذهب إلى حدّ تقديم التضحيات في سبيل القضية العامة شرط أن يقتنع بأن هذه التضحيات لا غنى عنها بالفعل. لكنه إذا لاحظ أنها لا تعدو كونها ثمناً يُدفع لقاء عجز فلان أو لقاء انعدام الضمير المهني عند فلان، أو لقاء تقاعس فلان وتهاونه، فإن العامل يعمد عندئذٍ إلى التباطؤ في وتيرة عمله حتى ولو كان هذا العمل متن صلب التزاماته المباشرة. إن الموقف السلبي تجاه العمل، وهو موقف أخذ يتعمّم في الآونة الأخيرة يوماً بعد يوم، إنما هو نوع من «الإضراب»، نوع من الردّ الطبيعي على

البيروقراطية، وعلى القسوة بل والفظاظة التي يُعامَل بها أولئك الذين ينتجون كل ثروات المجتمع المادية. إن العامل يُقابل الإهمال بالإهمال. وقد ترسّخ هذا الإهمال رسوخاً عميقاً في حياتنا بحيث إنه لم يعد يستحوذ على بعض الأشخاص فقط، بل أخذ يتمكّن من جماعات بكاملها من الشغيلة».

ثم يُنهي العامل المذكور تشخيصه بنداء واضح من أجل اعتماد العدالة والمساواة والديموقراطية المبنيّة جميعاً على الفكر النقدي: «قد يُقال لي إن هذه الأمور ليست ألّا تفاهات وترّهات. وإن المهم هو شيء آخر. فالمهم هو التقدم التقني والتمويل الذاتي وإشاعة الديموقراطية، إلخ. حسناً، موافق. ولكن ما دام ليس هناك عدالة، عدالة بسيطة في مجال توزيع الخيرات، وما دام الذي لا يشتغل يظل يجد ما يأكله عندما يجوع، فإنني أرى أنه لن يتغيّر أي شيء. إن الوساطات والمضاربات وانعدام المساواة في الحقوق أمور تجعل العامل البسيط يشعر بالمذلة والهوان. والحال أن الإنسان الذليل والمطعون في كرامته لا بد أن يكون شغّيلاً سيئاً. فهو لن يؤمن على الإطلاق بأنه يشتغل فعلاً من أجل نفسه. (. . .) لا يمكن أن يكون هناك شغّيل بالمعنى الفعلي، أو مواطن حقيقي، إلا إذا كان هذا الشغيل محترِماً لنفسه ومحترَماً من قبل الآخرين. إنني مقتنع بأن الاشتراكية الحقيقية هي عبارة عن مجتمع يستطيع الناس فيه أن يفكّروا بصورة مستقلّة»[8].

إن هذه المشاعر ما زالت موجودة على الرغم من مضي أربع سنوات على سياسة الغلاسنوست، وذلك لسبب بسيط هو أن الواقع اليومي لم يطرأ عليه أيّ تغيير، وأن الطبقة العاملة ما زالت تلمس استمرار الظلم وانعدام المساواة في المجتمع كل يوم.

وقد اضطر ميخائيل غورباتشيف، بناء على ذلك، إلى المضيّ أشواطاً في وصف الداء. فهو يقول في كتابه: «لقد كانت الدعايات المروّجة لجميع أنواع الإنجازات - من وهمية أو فعلية - تطغى على كل شيء. كما كان هناك تشجيع للتزلّف والاستزلام، وتجاهل لحاجات الجمهور وآرائه من الشغيلة والسكان بوجه عام. (. . .) إلى ذلك فقد كانت هناك اتجاهات سلبية مشابهة تمسّ الثقافة والفنون والصحافة، فضلاً عن طرائق التعليم والتطبيب، وهي مجالات كانت قد بدأت تصبح مرتعاً لأحط أنواع السطحية والشكلية والتملّق، بحيث أن الرغبة في التوصل إلى وضع «لا يعاني من المشكلات» كان يفترض العودة إلى سياسة العصا. وقد نشأت هوّة عميقة بين الأقوال والأفعال، مما أدى إلى تزايد سلبية المواطنين وتناقص

(8) إنباء موسكو، 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

ثقتهم بالشعارات المطروحة. فكان من الطبيعي جداً أن يؤول هذا الوضع إلى انعدام المصداقية: فصار كل ما يعلن عنه من فوق المنابر ويُكتب عنه في الصحف والكتب مدعاة للشك والحذر[9]. لقد تدهورت المعنويات لدى عموم المواطنين. (. . .) بالمقابل أخذت تستشري ظاهرات الإدمان على الكحول والإقبال على المخدرات والإجرام. ثم كان اقتحام الأنماط المحنّطة من بعض الثقافات الجماهيرية الغربية عنا، مما أدّى إلى تفاقم سوقيّة الأذواق وابتذالها وإلى إدقاع الايديولوجيا وهجرانها[10].

لا يسع المرء، في الواقع، أن يبلور تشخيصاً أشدّ قسوة ومرارة من هذا التشخيص للأزمة الأيديولوجية - المعنوية التي أحاقت بالاتحاد السوفياتي في العصر الستاليني وما بعد الستاليني. لكننا، هكذا، نصبح بعيدين جداً عن «النمط الحياتي الجديد» الذي يُفترض أننا بتنا نشهد ولادته!

لا شك في أن النقد المنطقي المحض لهذه البلاغة الغورباتشيفية ولغياب الحلول الإيجابية من شأنه أن يكون نقداً ناقصاً. إذ ينبغي قبل كل شيء تفسير التضارب الصارخ الذي يقوم بين تماسك الخطاب الاقتصادي والسياسي من جهة، وبين تفكك الخطاب الايديولوجي من جهة أخرى.

إن هذا التضارب يُفسّر في النهاية بالمصالح الاجتماعية (المادية) للبيروقراطية التي يظل غورباتشيف واحداً من ممثليها. وهذه المصالح لا تحول أبداً دون اقتراح بعض الإصلاحات الاقتصادية والسياسية - حتى ولو كانت هذه الإصلاحات جذرية - وذلك من باب الحرص على حُسن سير السستام. لكنها تحول بالتأكيد دون الوصول إلى لبّ الأزمة الايديولوجية - المعنوية، لأن ذلك من شأنه أن يفضح طبيعة البيروقراطية ووظيفتها. ومن العبث، بالطبع، أن يسعى المرء إلى اقتراح الدواء الشافي ما لم يكن قد حدّد قبل ذلك طبيعة الداء.

لذا نجد غورباتشيف يكرّر للمرة الألف، وبصورة نمطية جداً، ذلك النهج الذي شاع في عهد ستالين، فيتحدث عن «البيروقراطية» وعن «البيروقراطوية» وكأنهما أمر واحد. إنه يجعل من ظاهرة التراتب الاجتماعي مسألة متوقفة على بعض العادات السيئة والتصرفات

---

(9) ازاء هذه الأحكام القاسية الصادرة عن القادة في الاتحاد السوفياتي، هذا دون ذكر أحكام العمال الذين أشرنا إليهم. فإن تأكيد سميث بأن الطابع الأمتثالي للفن والأدب «الاشتراكيين الواقعيين» يتلاءم مع أذواق لا بل مع حاجات أغلبية الجماهير يبدو ذرائعياً فظاً (ر. و. دايفيس، الاتحاد السوفياتي، ص. 157 - 158).

(10) ميخائيل غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 24 - 25.

الخبيثة. فالقول بأن «البيروقراطية تشكل اليوم عائقاً كبيراً يعرقل مسيرتنا نحو حل (. . .) مشكلة تسريع النمو» قول حافل بالدلالات والمغازي. إذ إن البيروقراطية، عند غورباتشيف، ما هي إلّا الروتين المعتاد والتباطؤ في أداء المهمات، وليست احتكار السلطة بيد نخبة من ذوي الامتيازات. وهكذا تترتّب النتائج على المقدمات. فتصبح العلّة قائمة في «تراخي الرقابة». وتصبح معالجة البيروقراطية قائمة، بالتالي، على تعزيز الرقابة. . . أي على زيادة عدد البيروقراطيين! لقد سبق لستالين أن كان قدوة لغورباتشيف في هذا المجال عندما أنشأ مصلحة التفتيش العمالية والفلاحية منذ أيام لينين: فلنناضل بيروقراطياً، إذاً، ضد البيروقراطية.

فالدولة ينبغي أن تعيث فساداً. وأجهزتها ينبغي أن تعيث فساداً. والشرطة تعيث فساداً. أما «الانضباط» فينبغي أن يشتدّ ويتعزّز بفعل هذا الفساد كلّه. إن كل طبيعة غورباتشيف البيروقراطية - بصرف النظر عن أوجه شخصيته الأخرى - قد أعربت عن نفسها بشكل صارخ عبر هذا التوجّه. إنها فلسفة البيروقراطية في أجلى تعابيرها وأرفع مستوياتها.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن أوساط غورباتشيف قدّمت فيما بعد، وبناء على المنطق الداخلي لسياسة الغلاسنوست، تحليلات للبيروقراطية اتصفت بالمزيد من الدقة وأخضعت لمزيد من التعديل يوماً بعد يوم. وسيكون لنا عودة إلى هذه التحليلات في الفصل العاشر.

غير أن الكشف عن الجذور المادية للأزمة المعنوية - الايديولوجية في الاتحاد السوفياتي أمر قد يكون يسيراً إذا نحن نظرنا إليه من الزاوية الماركسية. «فعقلية الملكية الخاصة» والإتكاليّة والمحسوبية والرشوة والرغبة بجمع الثروات الخاصة، وكل هذه الآفات التي تعود إلى الظهور بانتظام على الرغم من كل التنبيهات الدعائية وكل المواعظ والإرشادات الرسمية، إنما تنجم في التحليل الأخير عن أن شؤون السوق والمال ما زالت في الاتحاد السوفياتي قائمة ومقيمة. بل إنها تتعزّز عبر الكلام - حتى في خطاب غورباتشيف بالذات - عن «الحوافز المادية» وعن «النضال ضدّ التعادلية» وضدّ «المساواتية».

هكذا فإن كل هذه المواعظ الحسنة والنصائح الرشيدة ضد «عقلية الملكية الخاصة» تظل وستظل عديمة المفعول، بالنسبة للجماهير العريضة على الأقل، ما دامت هذه الجماهير تلاحظ كل يوم أن أولئك الذين يحصّلون أموالاً أكثر من غيرهم ويتبوّؤن مراكز أرفع من غيرهم يعيشون بالتالي أفضل من غيرهم، ويستهلكون أكثر من غيرهم، بل ويتعالجون بشكل أفضل، ويربّون أولادهم بشكل أفضل، ويتمتعون بأوقات فراغ وتسلية أطول، وينعمون

بحرية أرحب، خاصة في مجال التنقّل، ويمتلكون نفوذاً سياسياً واقتصادياً أشدّ وأبقى.

والواقع أنه قد تمّ الاعتراف، بهذه الحقيقة الأساسية عن طريق برهان الخُلف(*)، وذلك في مقال غريب كتبته المواطنة بويكوفا في مجلة نو في مير (أيار/مايو 1987). فالمواطنة المذكورة تستعيد في مقالها صيغة كنا قد دأبنا على استعمالها منذ سنوات، ومفادها أن الاقتصاد لا يسعه أن يكون «نصف» رأسمالي، مثلما أن المرأة لا يسعها أن تكون «نصف» حبلى. لكن المواطنة بويكوفا تشتط في تطبيق هذه الصيغة على الاقتصاد في مرحلة الانتقال وتخلص إلى القول: «فإما أن يكون لدينا اقتصاد سوق تحركه قوانين واضحة وغاشمة (. . .) وإما أن يكون لدينا اقتصاد اشتراكي مخطّط مع ما يستتبع ذلك من حسنات (. . .) وسيئات (من عوز وتهاون) (كذا)». إن الكلام عن الاشتراكية بما هي عوز وتهاون دائمين أمر عسير الاستساغة حتى بالنسبة لأولئك الذين يشدّهم حنين ايديولوجي نحو الستالينية.

فهل كان لينين تجميعياً سيئاً، ونحن لا ندري، عندما تحمّس لتطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب) ودعا بالتالي إلى استحداث قطاع لاقتصاد السوق في الاتحاد السوفياتي؟ هذا بالإضافة إلى أن الأطروحة المذكورة مليئة بالخبث. فهي تتجاهل أن «اقتصاد السوق» كان موجوداً في عهد ستالين بقدر ما هو موجود اليوم، هذا إذا شئنا أن نضرب صفحاً عن «الحواجز الماديّة» وعن التفاوتات الحادة.

إننا لن نعالج هنا مسألة ما إذا كان الإلغاء الفوري أو السريع لأنماط السوق في مجتمع الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية أمراً غير قابل للتحقيق. كما أننا لن نعالج إلى أي حدّ أدّت دكتاتورية البيروقراطية، وقرينها الاجتماعي الملازم لها الذي هو التفاوت الاجتماعي الصارخ، إلى استمرار أنماط السوق معزّزةً ومشوهة في المجتمع وإلى استمرار دور المال هو الآخر بنفس التعزيز والتشويه. بل ينبغي لنا قبل كل شيء أن نشدّد على التحليل العام الذي عمل الماركسيون ـ ابتداءً من لينين ـ على بلورته من حيث تأثير هذا الواقع على وعي الجماهير حتى ولو كانت هذه الجماهير تعتبر أن بقاء أصناف السوق أمر لا مفرّ منه: «فنحن لا نستطيع أن ننكر المفعول الإحباطي الذي تُحدثه الرواتب المرتفعة سواءً على السلطة السوفياتية (. . .) أو على الجماهير العمالية (. . .). فإذا أخفينا عن الجماهير أن اجتذابنا للإختصاصيين البرجوازيين [ناهيك بالاختصاصيين الشيوعيين!] عن طريق الرواتب المرتفعة جداً هو ابتعاد

(*) برهان الخلف هو أضعف البراهين المنطقية حيث يستطيع المرء بواسطته أن يرفض فرضية ما نظراً للنتائج الخاصة المترتبة عليها، فيضطر إلى الأخذ بنقيضها دون أن يقيم القرائن الإيجابية التي تظهر صحة هذا النقيض (م.)

- عن مبادىء كومونة باريس، فإن ذلك يعني النزول إلى مستوى السياسيين البرجوازيين ومضلّلي الجماهير»[11].

إن البيروقراطية تخبىء كل هذه الأمور عن الجماهير منذ خمسة وخمسين عاماً بالضبط، أي منذ أن شنّت الستالينية حملتها على «المساواتية» و«التعادلية». وغورباتشيف بدوره ما زال مستمراً في إخفائها عن الجماهير. فاللجوء والحالة هذه إلى بطش السلطات القضائية يظل أمراً وارداً جداً.

لكن إبقاء هذه التناقضات بمنأى عن التحليل العلمي وعن الاعتراف الصريح والنبيل بها أمام الرأي العام يعني أن التوعية المطّردة التي من شأنها أن تحدّ من آثارها السلبية ستظل أمراً مستحيلاً. ففي غياب الجهد الدؤوب الذي يبذل من أجل مكافحة التفاوتات القائمة في الحياة ومن أجل الدفاع، عن فضائل المساواة[12]، سواء في الممارسة العملية أو النظرية والدعاوية، سيظل تآكل «القيم الاشتراكية» أمراً قائماً ومستمراً.

والأسوأ من ذلك أن البيريسترويكا تؤدي إلى تفاقم هذا الضيق الايديولوجي - المعنوي. على الأقل من حيث توسّلها للعقلنة المذهبية. فعوضاً عن طرح اللجوء المتزايد إلى إوالات السوق بوصفها تراجعاً لا مفرّ منه، أي بوصفها أهون الشرور، (ممّا يعني أن لا مجال للمكابرة حول كونها شرّاً) نجدها تميل نحو تجميله وتبريره والتستّر على ديناميته المتناقضة التي تضرّ، على المدى الطويل، المساواة الاجتماعية. وهكذا فهي تُشيد «بفضائل» التفاوت الاجتماعي أكثر من أي وقت مضى. أما الاستشهادات المتكرّرة والدائمة بلينين فإنها لا بد أن تتسّم بالعقم والخبث في نظر الذين يعلمون حقيقة المذهب اللينيني حول هذه المسألة.

إذ من ذا الذي يجرؤ اليوم، على الرغم من كل ما يقال عن الغلاسنوست، على اللجوء إلى الصحافة السوفياتية من أجل التذكير بهذه الفقرة من كتاب الدولة والثورة: «إن

---

(11) ف. إي. لينين، «المهام الملحة لسلطة السوفيات» في أعمال مختارة، جزئين، موسكو، 1946، الجزء الثاني، ص. 379.

(12) بدأ بعض الغورباتشيفيين، مقلدين لغة المحافظين الرجعيين الجدد في الغرب، بالحديث عن «الحسد» و«الغيرة» (envy, Neid) اللذان يحركان صغار الكسبة عندما ينتقدون المداخيل العالية للأثرياء ويعترضون على النضال ضد التعادلية (أنظر بوجه خاص مقالة نيكولاي شمليف في نوفي مير، حزيران/يونيو 1987). إنهم ينسون بشيء من التسرع إنه وراء هذا «الحسد» («الغيرة») يختبىء الطمع وبالتالي عقلية الربح. غير إن الطمع وعقلية الربح لدى الفقراء ليسا سوى ردة فعل على الطمع وعقلية الربح عند الأغنياء. فإدانة الأولين دون إدانة الآخرين ليس إلا من قبيل الخبث الفاقع! ولا علاقة لكل ذلك بـ«الطبيعة البشرية» لكنه وليد مؤسسات اجتماعية خاصة، أي الملكية الخاصة، والمنافسة والاقتصاد السلعي والمال. وبالإذن من الجهلة، فإن هذه المؤسسات لم توجد على الدوام، ولن توجد على الدوام.

أحد التدابير التي اتخذتها الكومونة ثم عمل ماركس على إبرازها قد تكون ملفتة للنظر في هذا الصدد: إلغاء جميع نفقات التمثيل، وجميع الامتيازات المالية المرصودة للموظفين، تخفيض رواتب جميع الموظفين إلى مستوى «أجر العامل». هنا بالتحديد يظهر على نحو واضح هذا الانعطاف الذي ينقلنا من الديموقراطية البرجوازية إلى الديموقراطية البروليتارية، من ديموقراطية الظالمين إلى ديموقراطية الطبقات المظلومة، من الدولة بوصفها «قوة معينة» مُعدّة لقمع طبقة محدّدة إلى القمع الذي يمارسه المظلومون عبر تلك القوة العامة التي تضمّ أغلبية الشعب، من عمال وفلاحين»[13].

يكفي أن يُعيد المرء قراءة هذا الكلام الصافي وأن يقارنه بالواقع السوفياتي، لا فقط كما كان في ظل ستالين وخروتشيف وبريجينيف، بل كما هو في ظل غورباتشيف أيضاً، حتى تتبينّ له الهوّة التي تفصل العقيدة عن الواقع. فهل أن معشر النومو كلاتورا يكسبون ما لا يتعدّى أجر العامل؟ وهل أن الملايين الثمانية عشر من الموظفين يشكلون دليلاً على «تلاشي الدولة»، وعلى أنها لم تعد دولة بالمعنى الفعلي للكلمة؟

إن كل العقيدة الرسمية المبنيّة على الخبث والكذب والتي تتنافى هنا بالذات مع اللينينية، تتخذ اليوم بُعداً جديداً من حيث انعدام مصداقيتها عندما يبذل قادة الحزب الشيوعي السوفياتي جهوداً يائسة لإبراز «الدور الطليعي للحزب» (الوحيد)، بل لتمجيد هذا الدور بلا تحفظ ولا حرج: «إن الحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه المبادر الأكبر للإصلاح والقوة القيادية لهذا الإصلاح، يضطلع بالفعل بدوره السياسي كطليعة للطبقة العاملة ولكل الشغيلة» (افتتاحية البرافدا، 7 تموز/يوليو 1988).

لا ندري ما إذا كانت تلك الافتتاحية قد كتبت بقلم ليغاتشيف. ولكن مهما يكن من أمر فإن غورباتشيف لا يرى حرجاً في إيراد مثل هذه المغالطات. أليس من المغالطة أن يتحدث المرء عن الحزب الشيوعي السوفياتي بوصفه طليعة «للطبقة العاملة»، في حين أن الأطروحات التي قُدّمت للمؤتمر التاسع عشر للحزب تعترف صراحة بأنه لم يعد ثمة ديموقراطية داخلية في هذا الحزب منذ عام 1924 (البرافدا، 27 أيار/مايو 1988)، وفي حين أننا نقرأ في جريدة الحزب المركزية هذه العبارة الرهيبة: «وقد توصلت الدولة [التي يقودها الحزب الشيوعي السوفياتي]، بإرادتها أو رغماً عنها، إلى القضاء على الأرض وعلى خصوبتها

(13) لينين، «الدولة والثورة»، أعمال مختارة، جزئين، موسكو، 1946، المجلد الثاني، ص. 195.

إبنة مئات السنين، كما توصلت إلى تدمير قواها الإنتاجية والذهنية، وذلك خلال السنوات الخمسين الأخيرة على الأقل، (البرافدا، 4 تموز/يوليو 1988). هل يستطيع من يقرأ هذه الجُمل الثلاث أن يمنع نفسه من أن تنتابه مشاعر الكفر وروح السخرية المريرة؟

هذا ولا يسع المرء إلا أن يشير بوضوح إلى المخاطر المتزايدة التي تحيق بالبيروقراطية السوفياتية من جرّاء عجزها عن اقتراح حلّ متكامل ومعقول للأزمة الايديولوجية المعنوية التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. ذلك أنه ليس بالخبز وحده يحيا المرء والمرأة، ناهيك بالأجيال الناشئة. وذلك أن معظمهم ومعظمهن يحنّون للحقيقة وللعدالة ويتوقون إليهما. وذلك أن الإبتلاء المعيوش يومياً بالكذب والظلم ليس من شأنه أن يدوم طويلاً. بل إنه يحثّ على القيام بأمر ما، بل يحث على القيام بالثورة. إن روح السخرية المريرة الكاملة والشاملة لا يكاد يستسلم لها إلا الخاملون المدلّلون ـ بل ليس كل الخاملين والمدلّلين وإنما أقلهم صفاءً وأكثرهم أنانية وحسب. أما سائر شرائح المجتمع ـ أي الأغلبية العريضة ـ فإنها تتطلّع إلى أهداف أرفع وأرقى. ناهيك بأن ثمة قلّة قليلة ـ لكنها ليست قليلة إلى حدّ كبير ـ تحرص على أن ترعى هذه التطلعات بصورة دائمة.

وبما أن العقيدة الرسمية لا تملك شيئاً، أو لا تملك شيئاً كبيراً تقدمه لهؤلاء جميعاً فإنهم يبحثون عن خلاصهم عبر آفاق أخرى: عبر الدين، مثلاً، أو عبر «القيم الفلاحية القديمة»، أو عبر الأصولية الإسلامية، أو عبر القومية، أو عبر «القيم الغربية»[14].

ويبدو على كل حال أن هناك جناحاً من البيروقراطية قد أخذ يشعر وبشيء من الغموض أن من واجبه أن يقدّم للجماهير بعض «القيم الجديدة». فيُفترض بهذا الجناح الذي يتزعمه سوسلوف أن يشجع ازدهار الروح القومية الروسية (التي يطلق عليها البعض اسم

---

(14) يخصص غورباتشيف جزءاً من تقريره السياسي للمؤتمر السابع والعشرين لـ«التخريب الايديولوجي» الذي تنظمه الامبريالية (التقرير السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، ص. 112 - 114). في عهد لينين، حتى لا نقول في عصر ماركس عندما كانت الأفكار الإشتراكية في موقع الهجوم في كل مكان والبورجوازية في موقع الدفاع، كان مفهوم «التخريب الايديولوجي» للطبقة العاملة من قبل الايديولوجية البورجوازية بعيداً عن التصور. ليس إن الشيوعيين لم يكونوا يخافون من المواجهة مع الأفكار البورجوازية وحسب، بل إنهم كانوا يستفزونها بشكل منهجي. وما يخيف البيروقراطية السوفياتية هو صدى الأفكار البورجوازية في الاتحاد السوفياتي، ليس بفعل قيمتها ومحتواها الايديولوجي الأصلي، بل بفعل نقد الظروف الفعلية في الاتحاد السوفياتي الذي تحمله هذه الأفكار، وهو نقد يحتوي للأسف على مقدار كبير من الحقيقة.

«الحزب الروسي») خاصة في مجالي الفن والأدب، بعد أن استطاعت الروح القومية المذكورة أن تعبّر عن نفسها إلى حدّ كبير في مؤتمرات الكتاب الروس الأخيرة[15].

لكن المرء لا يسعه إلا أن يراهن على أن حرية البحث والنقاش والعمل السياسي التي أعيد الاعتبار إليها جزئياً، سوف تساعد فئات مهمّة من الشبيبة على التوصل إلى إيجاد هذه «القيم الجديدة» وذلك بالعودة إلى الماركسية الحقيقية. فالواقع أن الماركسية تدمج بين الدقة العلمية وبين الواجب الخلقي الذي يدعو إلى مكافحة التفاوت والقهر والظلم بكل ما تتخذه من أشكال. ولا شكّ في أن هذا الدمج قوة جاذبة عظيمة ومصداقية هائلة باعتبار أن ممارسة أولئك الذين واللواتي ينادون بها تتفق مع النظرية. وهي ستستعيد قوة الجذب المذكورة في الاتحاد السوفياتي كذلك.

إن المحافظين على اختلاف أنواعهم يحسّون ذلك بسليقتهم. ومن هنا مرافعتهم دفاعاً عن السلطة القوية، وهذه مرافعة تصدر في الوقت نفسه عن التيارات القومية الروسية التقليدية بما فيها سولجنستين، وعن الستالينيين الجدد وعن الفاشيين الجدد[16]. ومن هنا نفهم حملاتهم المسعورة على «التروتسكية»[17].

إن هذه الحملات تتضارب بصورة حافلة بالمغازي مع ذلك الصمت المحرج الذي يلفّ الكتابات «الرسمية» عندما تعبّر عن ظهور بعض الميول النازية - الجديدة الفعلية في أوساط الشبيبة، وهي ميول سبق أن أشرنا إليها في الفصل الثاني ونشير الآن إلى أنها بدأت تتجلّى من جديد وبشكل قويّ في الأونة الأخيرة. فقد ذكرت الصحيفة النقدية اللاذعة كروكوديل أن اثني عشر ألفاً من الشبان قد التحقوا بصفوف هذه الحركة في لينينغراد وحدها. وفي أواخر حزيران 1988 اجتمع ثلاثة آلاف منهم في غابة لا تبعد إلا عشرين كيلومتراً عن العاصمة وتحلّقوا حول صورة ضخمة لهتلر (الصنداي تايمز، 3 تموز/يوليو 1988). كما أن بعض المثقفين القوميين المعادين للماركسية والمقربين من الستالينيين، ممّن يُعربون عن تدلّههم بـ«السلطة القوية» و«بإحلال النظام» بأي ثمن، راحوا يغذّون الهذيان

---

(15) أنظر بوجه خاص رادڤاني، الاتحاد السوفياتي في ثورة، ص. 144، جون، ب. دانلوب القومية الروسية الجديدة؛ ن. بولجانسكي وآ. راهر، Gorbatchov der neue Mann، الفصل السابع. يبدو إن أندروبوف كان قد بدأ بالتحرك ضد هذا التيار.

(16) نجد التحليل الأكثر شمولاً لأسباب نمو القومية الروسية اليمينية في الاتحاد السوفياتي عند جان - ماري شوفييه في الاتحاد السوفياتي: مجتمع يتحرك، الفصل التاسع.

(17) بولجانسكي وراهر Gorbatchov, der neue Mann، ص. 288.

المعادي للساميّة بأفكارهم القومية[18]. أما بعض الأوساط المقرّبة من الحكم فهي لا تجد حرجاً بالتسامح تجاه حركة شبه فاشية كحركة پاميات[19].

فإذا كانت جماعة غورباتشيف لا تجد جواباً متكاملاً على الضيق الايديولوجي المعنوي فـإن ذلك لا يعني أنها لا تقـدّم حلولاً جزئيـة لبعض الظاهـرات المعيّنـة التي تعبّر عن هـذه الأزمـة. والأهداف الثـلاثة المفضّلة عنـد غوربـاتشيف بهذا الصـدد كانت تتمثّـل حتى الآن بالفساد والبغاء والإدمان على الكحول.

■ النضال ضد الفساد والبغاء والإدمان على الكحول.

تشكل الرشوة ظاهرة عامة في الاتحاد السوڤياتي[20]. وقد تحدثنا عن أصول هذه الظاهـرة واتساعها وتطورها في الفصـل الأول من هذا الكتـاب. وكان غـورباتشيف منـذ وصولـه إلى الحكم قد شن حملة مدروسة على هذه الآفة، معتمداً بالدرجة الأولى عـلى التدابـير البوليسيـة والقضائية. كما نشرت الصحافة السوڤياتية أمثلة كثيرة جداً عن عقوبات وأحكام اتُّخذت بهذا الشأن. من أشهر هذه الحالات المعروفة التي تجدر الإشارة إليها حالة الوزير السابق للصناعة القطنية وليد عثمانوف الذي حُكم عليه بالموت لأنه زوّر بطريقة مدروسة نتائج محاصيل القطن فضلاً عن أنه حصل لنفسه على معونات مادية ومكاسب مالية أُخرى بناء عـلى زعمه بـوجود أربعة ملايين طن ونصف من القطن لم يكن لهـا أي وجود بالمرة[21]. عـلى أثر هـذه الفضيحة أُقيل أكثر من ألفي موظف من موظفي جمهـورية أوزبـاكستان من منـاصبهم. كما اتُّهم بعض

---

(18) أنظر التحقيق الذي ظهر في لوموند في 2 حزيران/يونيو 1988 «صرحت دانييلا ستيلا المدرِّسة الإيطالية التي حضرت بالصدفة إجتماعاً للباميات في الصيف الماضي في لينينغراد «لقد تملكني الخوف طوال الـوقت، شعرت أنني أشارك في إجتماع فاشي حقيقي في الثلاثينات (. . .) وقـد ذكر ڤـاليري فـوسكو بـوينيكوف، كاتب في لينينغراد، إنه هو الآخر قد حضر أيضاً ـ خمس مرات ـ لقـاءات الباميـات «ليس بالضرورة أن يكون من يتحمل عبء هـذه الآلام من هم من غير الـروس (لا سيما اليهـود منهم)» (منذ أحـداث سكة الحديد حتى انفجار تشيرنوبيل)» (أنباء موسكو، 23 تشرين الأول/اكتوبر 1988).

(19) أنظر المقابلة مع الكاتب الشعبوي الكبير ڤـالنتين راسبـوتين التي تحتـوي على مقـطع يتميز بتسـامح مثـير للقلق إزاء مجموعة باميات (في كتاب ايلينا جولي موت ستالين الثـالث، ص. 198 - 199). ويرد ڤـاسيل إسكندر في الكتاب نفسه ضمناً على راسبوتـين ومدرستـه: «ان يأخـذ المرء بـالطابـع الوطني وحسب، دون رؤية الأسباب الاجتماعية لعيوب حياتنـا، لهو من قبيـل إظهار نـوع من قصر النظر الـذي لا يمكن إلا أن يؤدي إلى نتائج سلبية وضارّة» (المرجع المذكور، ص. 107) وما حصل في أذربيجان قد أكد صحة هذا التشخيص بشكل مأساوي.

(20) أنظر أعمال زيمتوف وباتريك مينيه المذكورة في مطلع هذا الكتاب.

(21) مـع الشروع في التخطيط السـوڤياتي، خصّص الكـاتب إليا اهـرينبرغ راويـة ساخـرة (مغـامـرات لازار رويتشوانز) لقصة مماثلة حول تربية الأرانب في سيبيريا.

النواب الأزابكة في الوقت نفسه بأنهم بنوا لأنفسهم ولعائلاتهم ڤيلّات ضخمة من أموال خزينة الدولة. وكان من ذيول هذه الحادثة نفسها أن حُكم على عبد الوحيد كريموف، زعيم الحزب في بخارى، بالإعدام وقُتل رمياً بالرصاص[22]. وتقول البراڤدا (23 كانون الثاني/يناير 1988) إن مافيا الأزابكة كانت قد اختلست من عائدات الدولة ما قيمته أربعة مليارات روبل!

إن الفعالية المحدودة التي اتخذتها هذه «المكافحة البيروقراطية ـ القمعية ضد البيروقراطية» قد اتضحت بشكل ساطع على أثر الأحداث المذكورة. فبعد إعدام عثمانوف وكريموف، وبعد إقالة الآلاف العديدة من البيروقراطيين المفسدين، سواء لأنهم يفتقدون للكفاءة أو لأنهم ضالعون بالفساد، اتضح عند إنجاز الخطة العائدة للعام 1986 أن 40% من المنشآت الأوزبكية عادت من جديد لتبعث إلى موسكو بتقارير مزوّرة. فمن أصل مئتين واثنتي عشرة مزرعة جماعية خضعت للتحقيق والتدقيق تبيّن أن هناك مئة وسبعاً وأربعين مزرعة قد قدمت معلومات كاذبة عند إنتاج العلف. وكما قال أرنست ريزاييڤ نائب رئيس اللجنة التنفيذية لمجلس طاشقند، فإن «من أخطر المشكلات التي ينبغي أن نواجهها تكمن في طاقم الحزب وكوادر الحزب التي تشرف على تطبيق البيريسترويكا»[23]. أجل.

أما في كازاخستان فلم يكن الوضع أفضل بالمرة. إذ يجري الحديث عن أن هناك أكثر من أربعة آلاف موظف مُشتبَهين أو متّهمين بالفساد. وأنهم كانوا يتمتعون جميعاً بحماية كونايڤ الذي ظل عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوڤياتي حتى كانون الأول/ديسمبر 1986. لقد أشرنا في الفصل السادس إلى المضامين العرقية ـ السياسية التي تنطوي عليها هذه القضية.

أما السيد فلاديمير ن. سوسخوف. نائب وزير التجارة الخارجية في الاتحاد السوڤياتي فقد قُبض عليه بالجرم المشهود، كما يُقال، عندما ضُبط في مطار شيريتيتيڤو، في موسكو، في بداية العام 1986، وهو يحاول تهريب مجوهرات وأشرطة ڤيديو. كما اكتشفت الشرطة في

(22) إتخذت القضية بُعداً مأتمياً ذلك أن أحد نواب بريجينيڤ الرئيسيين، السكرتير الأول للحزب الشيوعي الأوزبكستاني وعضو المكتب السياسي في الحزب الشيوعي السوڤياتي شرف رشميدوف، كان «العرّاب» الحقيقي لجميع هؤلاء المختلسين. وقد توفي بأزمة قلبية في تشرين الأول/اكتوبر 1983. ويعتقد البعض أنه قد انتحر. وأقيمت له في كل الأحوال جنازة رسمية ودفن في مدفن شرف في منتزه تاكنت المركزي. لكن عندما انتشرت الفضيحة بشكل علني. نقل من مدفنه وجرى إلغاء القبر وشاهد القبر، وتمت تغطية المكان بالاسفلت حتى لا يعود بالإمكان إعادته إلى سابق وضعه.

(23) حسب مقالة نشرت في صحيفة ترود، وأعادت نشرها بيزنيس ويك في 6 تموز/يوليو 1987.

منزله الفخم ما قيمته مليونان وثلاثمئة ألف دولار من الهدايا التي تلقّاها من شركات أجنبية كانت تمنّي النفس بالحصول على عقود تجارية ضخمة مع الاتحاد السوفياتي لقاء تلك الرشوات التي دفعتها له. أما السيدة فالنتينا، زوجة السيد سوسخوف وعضو لجنة الدولة لشؤون العلم والتكنولوجيا، فقد اتُّهمت بالفساد والرشوة التي تلقتها من شركة إيطالية وحكم عليها بالسجن مدة أحد عشر عاماً، بينما حُكم على سوسخوف نفسه بالسجن لمدة ثلاثة عشر عاماً[24].

أما مكافحة الإدمان على الكحول فقد كانت حتى الآن أول وأشهر الإصلاحات التي قام بها غورباتشيف. ففي 17 أيار/مايو 1985، وبعد دورتين عقدتهما اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي وكرستهما كليّاً لبحث هذه المشكلة، اتُّخذت «تدابير ضد الإدمان على الكحول والسكر» وُضعت موضع التطبيق ابتداء من أول حزيران/يونيو.

والإدمان على الكحول في الاتحاد السوفياتي آفة رهيبة. فقد جاء في أحد تقارير أكاديمية العلوم أن هذه الآفة منتشرة بين أربعين مليوناً من السكان. وهي ذات عواقب وخيمة جداً على الاقتصاد (التغيّب عن العمل في المنشآت) وعلى الصحة العامة. ولعلها السبب الرئيسي في تدنّي معدّل العمر الذي تبيّن على امتداد عشرة سنوات في الاتحاد السوفياتي، علماً أنه البلد الصناعي الوحيد الذي يشهد مثل هذا التدنّي. وهكذا كان للبيروقراطية مصلحة واضحة في محاولة معالجة هذه المشكلة. والجدير بالذكر أن العائدات الكبيرة التي تجنيها الدولة من مبيعات الفودكا لم تكن تعادل بالطبع تلك الخسائر الفادحة التي تسببها آفة الإدمان على الكحول.

كانت التدابير التي اتُّخذت ذات طبيعة إدارية وقمعية: مَنعُ تقديم الكحول في المقاهي والحانات والمطاعم قبل الساعة الثانية بعد الظهر وبعد الساعة الثامنة مساءً، رَفعُ أسعار الكحول بنسب كبيرة، رفعُ إنتاج المياه المعدنية وعصير الفواكه، خفضُ إنتاج الفودكا خفضاً كبيراً، اشتداد الأحكام والعقوبات بحق السكارى الذين يقودون سياراتهم أو الذين يتغيّبون عن أعمالهم في المنشآت بسبب السكر، إلخ...

غير إن النتائج جاءت متواضعة، وإن لم تكن تافهة. والحق أن السكان بشكل عام كانوا

---

(24) يستنتج خوريس ميدفيديف بحق: انه لهذا السبب بالذات لا يمكن أن تعزى هذه المبادرة الجديدة ضد الفساد بمجملها إلى النخبة القيادية، إنها صادرة أيضاً عن ضغط كبير تعبّر عنه القاعدة بواسطة المراسلات، وهي بكميات هائلة وشبيهة في العمق بتلك التي انطوى عليها إنشاء نقابة التضامن في بولندا بسرعة في آب/اغسطس 1980، والتي تفسر انضمام 10 ملايين عضو إليها». (اندروبوف في السلطة، ص. 167).

يشاطرون تشكّك مراسل صحيفة لوموند في موسكـو عندمـا كتب في عدد 7 حـزيران/يـونيو 1985، «وعـلى الـرغم من الحملة الصحفيـة التي تضرب أطنـابهـا في البـلاد، فـإن حيـاة السوڤياتيين اليومية لم تتغيّر بعد. ربما لأن إدخال مسمار القـلاووظ يتمّ الآن بالتـدريج. فبعـد التدابير القمعية التي اتخذت، سوف يأتي دور المفعول التلقائي لتخفيض الإنتاج السنوي من الكحول. أما في الوقت الحاضر فإن العادات ما زالت على حالها. كما تقول مجلة اوغونيوك. فقـد أجرى أحـد محرري هـذه المجلة اختباراً في أحـد المطاعم وذلـك بـأن طلب كـوبـاً من الشاي، ففهم النادل مراده وابتسم له وقال: «هل تريد قنينة من الشاي أم غرّافةً منه؟».

وأقـل ما يمكن أن يقـال إن السكـان إجمـالاً لم يتجـاوبـوا مـع الحملة التي شنّت عـلى الإدمـان. فالـذي حصل شبيـه بما حصـل في الولايـات المتحدة عنـدمـا مُنعت الكحـول في العشرينـات، أي أن المنع أدّى إلى ازدهـار النشاطـات غـير المشروعـة: تـزايـد عـدد الـذين يصنعـون كحولهم بـأنفسهم، وأخذ التقـطير يتم في البيـوت، وصـار المنتجـون أو المنتجـات للكحـول في البيوت يستعملون السكّـر الذي يشـترونه من المخـازن أو يسرقونـه من منشآت الدولة ومن الكولخوزات، فضلاً عن الأرباح الهائلة التي تجنى بهذه الطريقة[25]. ويستطيع المرء إذا أراد، أن يتحدث طويلاً عن هذا «التجـريم» الإضافي الـذي أصاب الحيـاة السوڤيـاتية. على كل حـال، فبعد استعـال السكّر لصنـع الكحول سرعـان ما افتُقـدت هذه السلعـة من البلاد.

أما ردّود الفعل التي صدرت عـن جمـاعة غـورباتشيف فقـد كانت هي الأخـرى ردوداً بيروقراطية نموذجية: مزيج من التدابير الزجرية الجـديدة ومن المـواعظ الأخلاقيـة الرشيـدة. فصدر عن مجلس السوڤيات الأعلى قرار بتاريخ، 2 حزيران/يونيـو 1987 يعزّز تـدابير القمـع ويوصي للمرة الأولى باتخاذ عقـوبات الأشغـال الشاقـة التي قد تصـل إلى عشرين عاماً بحقّ الذين يصنّعون الكحول سرّاً (لوموند، 4 حزيران/يونيو 1987).

وما لبث انتشار الظاهرة أن انعكس من خلال اتساع القمع. ففي عام 1986 صادرت الشرطة مليوني ليتر من السامرغون (وهو عبارة عن كحول مصنّعة في المنازل) وسبعة وسبعـين ألف كـركة. واعتقلت عـام 1987 أكثر من مئـة ألف مخـالف (الأوبسرڤـر، 12 تمـوز/يـونيـو 1987)، وقد صرح ڤيكتور نيدينوف، المدعي العام المسـاعد في الاتحـاد السوڤيـاتي، أن ذلك كله لم يكن إلا غيضاً من فيض. ثم نشرت البراڤدا تقريراً في بداية تموز/يوليو 1987 جاء فيه أن مبيعات السكّر في المحلات ازدادت خلال عام واحد بنسبـة 11%، أي ما يسـاوي مليون طن!

---

(25) الأوبسرفور، 12 تموز/يوليو 1987.

إذا كانت مكافحة الإدمان على الكحول التي تمت بصورة قمعية أساساً قد أسفرت عن نتائج قليلة الجدوى، وإذا كانت حملة التوعية قد أتت ثماراً هزيلة، ولا نقول معدومة، فلأن كل هذه المكافحة لم تتطرق إلى الطبيعة الإجتماعية لهذه الآفة. فالإدمان الجماعي على الكحول في الاتحاد السوفياتي لا يعود إلى «التقاليد الثقافية» المتّبعة في روسيا، كما يقول الكثيرون في الغرب، بقدر ما يعود بالأصل إلى هبوط المعنويات على نطاق واسع، وانعدام آفاق الرؤية الإجتماعية والسياسية، وغياب العلاقات الاجتماعية الغنيّة التي تساعد على تفتّح شخصية كل امرىء وكل امرأة، وتفتّت المجتمع وعزلة الأفراد. فالناس عندما يعبّون الفودكا ويكرعون الساموغون إنما ينفسّ.ن عن كربهم وعن افتقادهم للأمل وللمُثل العليا. إنهم ينفّسون عن ضجرهم وعن بؤس حياتهم اليومية. إن أبسط أطروحة من أطروحات الماركسية، بل من أطروحات أية نظرية اجتماعية تتوفر فيها الشروط العلمية، كفيلة بأن تجعلنا نرى أن الأربعين مليون سكّيراً ليسوا فقط - بل ليسوا قبل أي شيء - أربعين مليون «حالة» من الحالات النفسانية الفردية. أنهم أربعون مليون دليل على وجود ضيق اجتماعي عميق الجذور.

في خريف 1988، اعترفت السلطات السوفياتية عملياً بفشل الحملة الإدارية على إدمان الكحول. فسمحت من جديد ببيع الكونياك والخمور (أما الفودكا فلا) (لوموند. 15 أيلول/سبتمبر 1988). صحيح أن الجرائم التي «تحدث بفعل السكر» قد تناقصت بنسبة 36,2% في موسكو قياساً على ما كانت عليه عام 1984. ولكن إليس من الممكن أن تكون طبيعة هذه الجرائم قد تغيّرت وحسب (أو تغيّرت تسميتها)؟ هكذا تقول أيضاً صحيفة لوموند: «لقد عمد البائعون إلى تسريب قسم كبير من الكميات التي تسلّموها فباعوها بأسعار باهظة إلى الوسطاء، ولا سيما سائقي التكسيات، الذين كانوا يعرضون قنينة الفودكا للبيع في مستهلّ السهرة بعشرين روبلاً - أي ما يساوي عُشر الأجر المتوسط».

هل يكمن سبب هذا التحوّل - وهذا الإعراب عن الفشل من جانب جماعة غورباتشيف - في فقدان السكّر رغم أن مبيعاته للسكان قد ازدادات فانتقلت من سبعة ملايين وثمانماية وخمسين ألف طن عام 1985 إلى تسعة ملايين ومئتين وثمانين ألف طن عام 1987 (البرافدا، 12 أيلول/سبتمبر 1988)؟ أم تراه يكمن، بصورة أشد إثارة للسخرية المريرة، في انخفاض عائدات الدولة على إثر تناقص مبيعات الكحول في الوقت الذي كان فيه عجز الموازنة يزداد بصورة خطيرة؟ مهما يكن من أمر، فالآفة التي نحن بصددها ذات طبيعة اجتماعية. ولا يمكن القضاء عليها إلا بتغيير اجتماعي، لا بتدابير وإجراءات إدارية[26].

(26) «حسب الإحصاءات، يقضي الشخص الواحد ما يتراوح بين 70 و90 ساعة في السنة في طابور الانتظار

والملاحظة إياها تنطبق بمزيد من الصحة أيضاً على تلك الظاهرة المؤلمة التي هي ظاهرة البغاء في الاتحاد السوفياتي، وعلى الطريقة الزجرية المحض التي حاولت جماعة غورباتشيف أن تحلّها بواسطتها. لقد ظلت الدعاية الرسمية طيلة عقود عديدة تُنكر أن تكون ثمة بغّايا في الاتحاد السوفياتي أو في «البلدان الاشتراكية» الأخرى. كان ذلك إنكاراً لما هو بديهي وملحوظ من الجميع. أما اليوم فقد صار وجود هذه الظاهرة أمراً معترفاً به، علماً أن وجودها واسع الانتشار، وأنه لا يقتصر على الفنادق المخصّصة للأجانب، ولا على «السنونوات» التي تستخدمها وكالة الاستخبارات الكا.جي.ب. لكن الجواب كان جزائياً محضاً. إذ تقول مجلة ليتيراتورنايا غازيتا الصادرة في 22 تموز/يوليو 1987، أن هناك قانوناً معمولاً به في جمهورية روسيا، ثم أصبح ساري المفعول في سائر الجمهوريات الأربع عشرة، وأن هذا القانون يحكم على البغيّ في حال «مخالفتها الأولى» بأن تدفع غرامة قدرها مئة روبل، على أن تصل هذه الغرامة في حال كل مخالفة تحصل خلال العام نفسه إلى مئتي روبل (أي ما يعادل الأجر الشهري المتوسط في الاتحاد السوفياتي).

وقد عولجت المشكلة في الصحافة بصورة سطحية ومخزية. فجرى الحديث عن فقدان «القيم الأخلاقية» وعن «الأجيال المدلّلة»، إلخ. لكن ألف باء المعالجة ظلت غائبة: نعني الفرق بين عائدات البغيّ وبين الأجر المتوسط للعاملة أو المستخدمة، وهو فرق لا يسعه إلا أن يشجّع البغاء في مجتمع تلعب فيه «الحوافز المادية» والمال دوراً كبيراً، كما هي الحال في الاتحاد السوفياتي. هذا وقد أسدل صمت يكاد يكون مطبقاً على كون المجتمع السوفياتي مجتمعاً يميز تمييزاً شديداً بين الجنسين؛ ويتجلّى ذلك عبر مظاهر عدّة منها ضغوطات المسؤولين والقيّمين على العاملات تحت إمرتهم بغية الاستفادة من «خدماتهم الجنسية»، والتجاوزات الجنسية التي تحصل في المكاتب وعلى يد الشرطة، إلخ. إن خلفية التمييز بين الجنسين التي تكمن وراء انتشار البغاء في ظل الدكتاتورية البيروقراطية تنعكس على كل حال عبر التشريع الجزائي الجديد. إذ إن البغيّ وحدها هي التي تُعاقَب. أما الذي يشتري خدماتها فلا ينال أي عقاب. وكأن عملية البغاء لا تنطوي تلقائياً على واحد يشتري وعلى أخرى تبيع! ذلك أن الأول يكون عادةً من جنس الرجال، بينما تكون الثانية في معظم الحالات من جنس النساء. وفي مجتمع يشدّد على التمييز بين الجنسين لا شك في أن هذا

أمام متاجر بيع الكحول. والحال ان الحملة ضد الإدمان على الكحول لا تطول إلا 15% من الشغيلة وأربعين دقيقة في السنة فقط (...)، لكن، لنكن صادقين، لدينا إنطباع بأن أسباب الإدمان على الكحول لا تُكافح، بل آثاره». (أنباء موسكو، 11 أيلول/سبتمبر 1988).

فرق كبيرا (وللحقيقة نقول إنه قد ظهرت في الأشهر الأخيرة تحليلات تعالج مشكلة البغاء بصورة أدق وأعمق).

■ الأزمة الايديولوجية ـ المعنوية في مرآة البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي.

إن البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي الذي أُقرّ في مؤتمره السابع والعشرين يشكل صورة أمينة لعجز جماعة غورباتشيف عن تقديم جواب متكامل عن الأزمة الايديولوجية ـ المعنوية في المجتمع السوفياتي. إنه وثيقة تدعو للرثاء على أكثر من صعيد. كما أنه يشكل مرحلة جديدة على طريق الانحطاط النظري لهذا الحزب وقطيعة مع الماركسية أشدّ افتضاحاً من السابق.

إن هذا البرنامج يشكل تراجعاً حتى بالقياس على البرنامج الخروتشيفي الذي أُقر في المؤتمر الثاني والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عام 1961. أما ميزته الرئيسية فهي التخلّي عن أي هدف تاريخي واسع الأفق ومثير للحماس مهما بلغ شأنه.

إن المجتمع الاشتراكي كما فهمه ماركس وانجلز ولينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وسائر المنظّرين الماركسيين الذين دأبوا على هذا الفهم حتى أواخر العشرينات، وذلك بوصفه مرحلة أولى على طريق المجتمع الشيوعي، كان يتصّف ـ حتى بالنسبة لستالين في أواخر العام 1929 ـ بالميزة التالية: «إننا كثيراً ما نتحدث عن جمهوريتنا بوصفها جمهورية اشتراكية. فهل يعني ذلك أننا حقّقنا الاشتراكية وألغينا الطبقات والدولة، باعتبار أن تحقيق الاشتراكية يعني تلاشي الدولة وزوالها؟ أم يعني ذلك أن الطبقات والدولة إلخ ستظل باقية في ظل الاشتراكية؟ من المؤكد أن هذا لا يعني ذلك»[27].

كذلك كان ماركس قد أكّد في «نقد برنامج غوتا»، وبصورة واضحة لا التباس فيها، على أن المنتجين المتشاركين سوف يكفّون عن تبادل البضائع وعن إنتاج القيمة وذلك منذ أولى مراحل الشيوعية (الاشتراكية) بصيغتها التي انبثقت عن الرأسمالية مباشرة، أي بصيغتها التي تظل تجعلها موسومة بكل سمات المجتمع القديم.

(27) ج. ف. ستالين، «رسالة إلى كوتيسيف في 28 كانون الأول/ديسمبر 1928» ويركه، الجزء الحادي عشر، ص 278؛ من ترجمتنا.

بناءً على منطق النظرية الستالينية للاشتراكية التي يمكن أن يتمّ بناؤها في بلد واحد، كان برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي في عام 1961 قد أجّل إزالة الإنتاج السوقي حتى إقامة المجتمع الشيوعي. لكن الإزالة المذكورة كانت قد حُدّدت، على الأقل، بوصفها هدفاً يُعمَل على بلوغه. كان الحديث لا يزال وارداً حول مسألة الخبز، بل حول بعض المنتوجات الأساسية التي ستُوزّع مجاناً في الأعوام 1980 - 1985، أي عندما يكون الاتحاد السوفياتي قد تخطّى إنتاج الولايات المتحدة.

أما البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي فإنه يمتنع بحذر عن تحديد موعدٍ لتخطّي الولايات المتحدة ولو في العام 2000. ناهيك بأن هدف إزالة الإنتاج السوقي قد غاب غياباً تاماً عن هذا البرنامج.

بيد أن ماركس يجزم بأن الإنتاج السوقي لا وجود له إلا حيث يتخّذ العمل طابعاً شخصياً. ها هم إذاً ايديولوجيّو البيروقراطية السوفياتية (ولا يسعنا أن نسمّيهم منظّرين إلا بصعوبة) يمضون في بناء «الشيوعية» بواسطة الإنتاج السوقي والعمل الشخصي!

أما بالنسبة للدولة فالأمور ليست على قسط أقلّ من الوضوح. فباستثناء إحدى الفقرات الغامضة[28]، لا يأتي برنامج المؤتمر السابع والعشرين على أيّ ذكر لزوال الدولة. بل يدعو على العكس إلى تعزيزها. صحيح أنه يشير إلى «دولة الشعب كله» التي ينبغي أن تحلّ محلّ دكتاتورية البروليتاريا، كما سبق لبرنامج 1961 أن أشار. لكن هذه الدولة ـ ناهيك «بدور الحزب القيادي» فيها ـ ينبغي أن تتعزّز، لا أن تزول، بمقدار ما يتعزّز «نموّ» الاشتراكية وبمقدار ما يتم التقدم على طريق بناء «الشيوعية». أما الطبقات والشرائح الاجتماعية على اختلافها ـ الطبقة العاملة والفلاحون والانتليجنسيا (وهو الاسم الذي يطلق هنا على البيروقراطية) ـ فإنها ستظل قائمة. لقد أتانا إذاً من يخبرنا بهدوء أنه سيظل ثمة طبقات وشرائح مختلفة، حتى في ظل الشيوعية! أمّا «المجتمع المتجانس اجتماعياً»، أي المجتمع الذي لا طبقات فيه، فيبدو أننا لن نصل إليه إلاّ في «مرحلة عليا من الشيوعية».

---

(28) يقول البرنامج: «بالقدر الذي تنضج فيه الشروط الضرورية الاجتماعية ـ الاقتصادية والايديولوجية، وحيث يشارك جميع المواطنين في القيادة وحيث تتوفر الشروط العالمية الملائمة فإن الدولة الاشتراكية، كما توقع لينين، «تصبح أكثر فأكثر شكلاً انتقالياً من الدولة إلى اللا ـ دولة». ولنتذكر إنه بالنسبة للينين، فإن هذا الانتقال يحدث قبل ظهور المجتمع الاشتراكي مكتمل التطور. وإذ يضمِّن كاتبو البرنامج بوضوح الشرط العالمي ضمن الشروط المسبقة لانحلال الدولة، فإنهم يدّعون زوراً مرة أخرى العداء للأطروحة الستالينية القائلة ببناء الاشتراكية في بلد واحد.

فلنُسدل حجاباً خجولاً على هذا الإبداع الجريء الذي يُتحفنا بـ«شيوعية دنيا» بكل طبقاتها ودولتها، متبوعة بـ«شيوعية عليا». إذ من العبث أن نبحث عن أثر لهذه «النظرية» عند ماركس أو لينين. ولنحتفظ بالمقابل بهذا الاعتراف الصريح: فالمجتمع الخالي من الطبقات والذي من شأنه أن يشكل ميزة الاشتراكية هو مجتمع لا وجود له حتى الآن في الاتحاد السوفياتي. أي أنه لا وجود للاشتراكية في هذا «البلد»[29]. هذي هي النواة العقلانية التي تتحلّق حولها كل هذه البربرة الايديولوجية.

وإذا كان البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي ينصّ على وجود الطبقات في الاتحاد السوفياتي، فإنه ينصّ أيضاً على أنها ليست متناحرة أو متناقضة. في هذه الحال يتساءل المرء: لماذا ينبغي أن تكون هناك دولة إذاً؟ بل لماذا ينبغي تعزيزها وتعزيز الشرطة السرية، الكا. جي. ب.، كما يقول غورباتشيف صراحة في تقريره للمؤتمر السابع والعشرين؟ لماذا لا يكون المجتمع قادراً على الإهتمام اهتماماً مباشراً بشؤونه العامة، عوضاً عن أن ينيط أمر تسييرها إلى أجهزة منفصلة عن المجتمع ككل، أي إلى الدولة؟

هذا على الرغم من أن انجلز كان واضحاً عندما قال: «وخلافاً للتنظيم القبَلي القديم تمتاز الدولة بأنها تنشىء قوة ذات صفة عامة لا تعود تتطابق تطابقاً مباشراً مع الشعب الذي يُنظّم نفسه بنفسه كقوة مسلّحة. إن هذه القوة المخصوصة ذات الطابع العام أمر لا بدّ منه لأن تنظيم الشعب بصورة عفوية تحت السلاح يصبح أمراً مستحيلاً بعد انقسامه إلى طبقات. (...) إن هذه القوة ذات الصفة العامة توجد في جميع الدول. وهي لا تقتصر على فئة من البشر المسلحين بل تقتضي أيضاً وجود لواحق مادية كالسجون والمؤسسات الزجرية على أنواعها، وهي كلها أمور لم تكن معهودة في المجتمع القبَلي»[30].

هل يوجد في الاتحاد السوفياتي مثل هذه القوة ذات الصفة العامة؟ هل يوجد فيه سجون وجيش وشرطة ومؤسسات زجرية من كل نوع؟ بالطبع يوجد. أفلا يشهد وجودها

(29) إذ يشعر كاتبو البرنامج الجديد بشيء من الغموض إن ثمة ما هو خاطىء في البعد الاختزالي الذي يضفونه على الاشتراكية، فإنهم يستخدمون صيغاً متنوعة ومتناقضة بشكل كامل. وهكذا نتبين على التوالي بأن «المجتمع الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي قد أنجز بقسطه الرئيسي» وإن «الاشتراكية قد انتصرت كلياً وبشكل ناجز في بلدنا» وإن «الطبقة العاملة تعزّز دورها الطليعي في عملية إتمام الاشتراكية على أكمل وجه» ومن ثم، وللمفاجأة نتبين أن الحزب الشيوعي قد انخرط في عملية بناء المرحلة الاشتراكية من المجتمع الشيوعي. لكن إذا كانت «المرحلة الاشتراكية» لا زالت في طور البناء، كيف يمكن الحديث عن مجتمع اشتراكي أصلاً؟

(30) فردريك انغلز، أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة.

بحد ذاته إذاً على وجود تناقضات اجتماعية عميقة في البلاد؟ إن «دولة الشعب كله» تبرهن بالضبط على أن «الشعب» ليس «كُلّاً واحداً»، بل هو ممزّق من الناحية الاجتماعية وإلا لما كان «الشعب» بحاجة إلى دولة.

ثم يحاول البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي أن يجد المخرج الكلاسيكي الستاليني الأصل لهذا التناقض المستعصي، فيقول: «أما من حيث الشروط الداخلية، فإن مجتمعنا لا يقتضي وجود جيش. ولكن طالما أن الخطر قائم في محاولة الامبريالية شنّ حروب عدوانية وافتعال أزمات عسكرية، فإن الحزب سيولي اهتمامه الدؤوب لتعزيز قوة الاتحاد السوفياتي الدفاعية ولتوطيد أمنه وتطوير طاقات قواته المسلحة على سحق المعتدي كائناً من كان. إن على القوات المسلحة وأجهزة أمن الدولة أن تكون على مستوى رفيع من اليقظة وأن تكون جاهزة على الدوام لإحباط المشاريع التي تقوم بها الامبريالية ضد الاتحاد السوفياتي وحلفائه».

إن هذه الحجة لا تصمد أمام النقاش إذا تناولناها من زاوية النظرية الماركسية حول الدولة كما هي ملخّصة في فقرة انجلز المشار إليها أعلاه. فالمجتمع غير المنقسم إلى قوى اجتماعية متنابذة لا حاجة به إلى جسم مسلّح منفصل عنه من أجل الدفاع عن نفسه كما ينبغي ضد خطر الاعتداءات الخارجية. بل العكس. فتماسكه الداخلي هو الضمانة الأكيدة التي تجعل التسلّح العام للمجتمع كفيلاً بالتفوّق من حيث الفعالية على تسلّح أي جيش متخصص.

والحقيقة أن الذين وضعوا البرنامج الجديد لا يؤمنون هم أنفسهم بما يقولون حين يزعمون أن القوات المسلحة التابعة لأمن الدولة ينبغي أن تستخدم فقط من أجل صدّ العدوان الخارجي المحتمل. إذ إن البرنامج نفسه يشير في مكان آخر إلى «أن أجهزة الدولة مضطرة لأن تقوم بكل ما يلزم لكي تضمن حماية الملكية الاشتراكية وتوسّعها فضلاً عن حماية الملكية الفردية، وشرف المواطن وكرامته، وأن تشن نضالاً لا هوادة فيه ضد الإجرام والسكر ومساوىء الكحول، وأن تحول دون كل خرق للقانون وأن تقضي على كل أسباب هذا الخرق».

ثم نقرأ في مكان آخر: «إن الحزب يولي اهتمامه الأكبر لاستئصال كل خرق للإنضباط في العمل، فضلاً عن السرقات والفساد والمضاربات والعطالة عن العمل والسكر والسطو

المسلّح وعقلية الملكية الخاصة والتكالب على الربح والاستزلام والنميمة[31]. وفي الصراع ضد هذه الظاهرات جميعاً ينبغي الاعتماد بشكل واسع على سلطة الرأي العام وعلى قوة القانون سواء بسواء».

قوة القانون ـ ما أجمل هذه الصيغة! ـ هي بالضبط تلك «اللواحق المادية» التي أشار إليها نصّ انجلز أعلاه، أي الشرطة والقضاة والسجون ناهيك باختصاصيي التعذيب الجسدي. بيد أن لينين كان واضحاً جداً بهذا الصدد: «ففي مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، يظل القمع أمراً ضرورياً، لكنه يصبح قمعاً للأقلية المستغِلّة على يد الأكثرية المستغَلّة. والجهاز المخصوص أو آلة القمع المخصوصة التي هي «الدولة» تظل هي الأخرى ضرورية. لكنها تصبح دولة انتقالية بحيث لا تعود الدولة نفسها المتعارف عليها. إذ إن قمع الأقلية المستغِلّة على يد الأكثرية المؤلفة ممّن كانوا عبيداً مأجورين بالأمس أمرٌ يسيرٌ نسبياً، بل بسيط وطبيعي. بحيث إنه يريق من الدماء كمية أقلّ بكثير من تلك التي يريقها قمع الانتفاضات التي يقوم بها العبيد والأقنان والعمال المأجورون. (. . .) إنه أمر متوافق مع اتّساع نطاق الديموقراطية لتشتمل على الأغلبية العظمى من السكان، بحيث إن الحاجة إلى آلة مختصّة بالقمع تبدأ بالزوال. (. . .) إن الشعب يستطيع أن يقمع المستغِلّين ولو بـ«آلة» بسيطة جداً. بل يكاد يستطيع أن يقمعهم بلا «آلة»، بلا جهاز خاص، بل بمجرّد تنظيم الجماهير تنظيماً مسلّحاً (. . .). ثم إن الشيوعية وحدها هي التي تجعل الدولة، في النهاية، أمراً نافلاً لا لزوم له، إذ لا يعود ثمة أحد ينبغي قمعه، لا يعود ثمّة «أحد» بمعنى لا يعود ثمة طبقة، أي بمعنى النضال المدروس والمطّرد ضد قسم معينّ من السكان. (. . .) غير إننا لا ننكر أن تكون هناك ضرورة لقمع التجاوزات. ولكن ينبغي أن نقول أوّلاً إنه لا حاجة، في هذه الحال، لآلة خاصة أو لجهاز قمعي خاص: فالشعب المسلّح يتكفّل هو نفسه بهذه المهمة فيؤديها ببساطة وسهولة كما لو أن حفنة من الرجال المتحضرين، حتى في مجتمعنا الراهن، يقومون بالتفريق بين أناس يتشاجرون، أو يتدخلون بدافع المروءة للحيلولة دون الاعتداء على امرأة. ثم ينبغي أن نقول ثانياً، إننا نعلم أن السبب الاجتماعي العميق للتجاوزات والمخالفات التي تشكّل خرقاً لقواعد الحياة في مجتمع، هو استغلال الجماهير وحاجاتهم وبؤسهم. فإذا استُبعد هذا السبب، فإن التجاوزات تبدأ «بالتلاشي»[32] لا محالة».

---

(31) كيف يمكننا أن نحارب في وقت واحد «عقلية الملكية الخاصة» والميل إلى الإغتناء [التملك] الخاص» وأن ندافع من جهة أخرى عن الملكية الخاصة كما عن «مبدأ الحافز المادي»؟ هل ثمة شكل آخر ما للحافز المادي لا يعزّز الميل إلى التملك الخاص؟

(32) ف. إي. لينين، «الدولة والثورة» في أعمال مختارة، جزئين، الجزء الثاني، ص. 224.

فإذا كان في الاتحاد السوفياتي مئات الألوف من أعضاء «أجهزة أمن الدولة» (الكا. جي. ب.)، وإذا كان عدد السجناء في السجون وفي الغولاك يُقدَّر بالملايين، أفلا يشكل هذا دليلاً على أن «الشعب» لم يعد «تحت السلاح»، وأنه لم يعد قادراً بنفسه على قمع «حفنة من السمتغِلّين القدامى»، وأن المسألة لم تعد مسألة «تجاوزات فردية» بل مسألة ظاهرة إجتماعية واسعة (ملايين السكارى والسارقين والمجرمين والمحتكرين والغشاشين والفاسدين والمفسِدين)، وأن هناك بالتالي «سبباً اجتماعياً عميقاً» ما زال قائماً، وهو البؤس والحاجات الملّحة، فضلاً عما يمكن إضافته من أسباب الإحباط والارتباك الايديولوجي العميقين في صفوف الجماهير؟ أليس ذلك دليلاً على أن الشيوعية لم تتحقق في الاتحاد السوفياتي؟ بل على أن الاتحاد المذكور ما زال بعيداً عن الاشتراكية؟

صحيح أن الأغلبية العظمى من المساجين في الاتحاد السوفياتي، وخلافاً لرؤية خاطئة منتشرة في الغرب، ليسوا من المعارضين ولا هم سجناء سياسيون، بل سجناء بموجب مخالفتهم للحق العام، ممّن يطلق عليهم باللغة العامية إسم زاك. لكن وجود مثل هؤلاء البؤساء بأعداد كبيرة وبأحوال مزرية ينمّ، كما كان يقول لينين، عن آفة اجتماعية عميقة، عن تناقضات اجتماعية عميقة تقع من المجتمع الاشتراكي الحالي من الطبقات على طرف نقيض[33].

مع ذلك فليس صحيحاً أنه لم يعد ثمة سجناء سياسيون في الاتحاد السوفياتي عام 1985. فهناك عدة مئات من الأشخاص في السجن. وقد حوكموا وأدينوا لا بوصفهم جواسيس أو لأنهم خرقوا أحكام القانون العام، بل لمجرد أنهم كتبوا شيئاً ما أو قالوا شيئاً ما، فاعتُبروا من ثمّ بمثابة «الدسّاسين على السلطة السوفياتية» أي أنهم أدينوا بناء على آرائهم المخالفة.

نضرب مثلاً على ذلك، لقد حكم على الشاعرة الشابة إيرينا راتوشنسكايا - التي أطلق سراحها الآن - بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وبالنفي لمدة خمس سنوات بناء على الجرم

---

(33) هاكم مثلاً صارخاً على «الجريمة» والقمع في الاتحاد السوفياتي. «يبلغ اناتولي بكتياتشكين الثمانية والخمسين من عمره. وهو رئيس الطباخين في مطعم تابع لأحد المخيمات التي تتبع نظاماً خاصاً. وبالكاد يمكن تمييز لباس السجن الأسود المخطط بالرمادي الذي يرتديه تحت سترة الطبّاخ البيضاء (...) عام 1943، عندما كان في الثانية عشر من عمره (كذا) قام بسرقة عن طريق الكسر. فكي يؤمن ما يأكله هو وأخيه وأخواته الذين يصغروه سناً (كان والدهم في الجبهة فيما تركتهم أمهم) سطا على أحد المخيمات. وحكم عليه بخمس سنوات من الاعتقال، وتم إطلاق سراحه فيما بعد بمناسبة العفو العام الذي أعلن بمناسبة النصر، لكن بعد عامين، وكان في السادسة عشرة من عمره، سرق سمكة مدخّنة في أحد أحياء منطقة ارخانغلسك فحُكمَ عليه بقضاء عشر سنوات في أحد معسكرات الاعتقال. ومنذ ذلك الحين لم يقض أكثر من 3 سنوات بالإجمال حراً [من أصل حياة تمتد على 58 عاماً!] إنه لمجرم بالسليقة». (أنباء موسكو، إول أيار/مايو 1988).

الذي ارتكبته - كما جاء في وثيقة إدانتها - عندما نظمت بعض القصائد «بهدف إثارة البلبلة وإضعاف النظام السوفياتي». على كل حال فقد نشرت الشاعرة المذكورة مؤخراً قصة قيّمة بعنوان: «لون الأمل قاتم» تدور وقائعها حول تجارب المعتقلات وتضامن المساجين والإضرابات الطويلة عن الطعام، مما يؤكد مدى التململ في الاتحاد السوفياتي.

لم تخطىء القراءة أيّها القارىء: سبع سنوات من الأشغال الشاقة بسبب كتابة بعض القصائد التي اعتبرت ذات طابع تخريبي. والأنكى من ذلك أن هذه البربرية تُرتكَب في دولة يتحدث برنامجها الذي أقرّ في المؤتمر السادس والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي عن «إيجاد وتنمية الديموقراطية الحقيقية (...) التي ترتدي أفكار الحرية وحقوق الإنسان وكرامة الشخص البشري في ظلّها مضموناً فعلياً من شأنه أن يؤمّن وحدة الحقوق والواجبات، كما تُطَبَّق بموجبها على الجميع الأحكام والمعايير المناقبية نفسها والقانون نفسه، وتتطور بناء عليها شروط أفضل فأفضل من أجل تنمية شخصية متعدّدة الأبعاد».

كل هذا الكلام عن الحرية وحقوق الإنسان والإنسية وتنمية الشخصية البشرية متعدّدة الأبعاد وحرية الثقافة والإبداع الفني، يُفضي عملياً إلى سبع سنوات من الأشغال الشاقة جزاء نظم بعض القصائد التي لم يجد مضمونها استحساناً لدى الرقيب أو لدى المدعي العام: هل يمكن أن نتصوّر مثلاً أوضح من هذا المثل للاستشهاد على الخبث والنفاق واللغة المزدوجة التي لا يمكن أن تسفر جميعاً إلاّ عن سيادة السخرية المريرة في المجتمع السوفياتي بأسره؟

ولكن من يدري؟ فربما كان القوم في الاتحاد السوفياتي بحالة حرب أهلية ينبري خلالها بعض أعداء «الاشتراكية» الألدّاء الذين يسعون بكامل أسلحتهم لبعث الرأسمالية من جديد، إلى استخدام بعض العقائد البريئة في ظاهرها فيستغلّونها بمهارة شيطانية لحضّ ملايين المواطنين على التمرّد على «سلطة السوفيات»، مما يستدعي والحالة هذه قمع الشعراء قمعاً مبيناً؟

إنكم لا تعرفون شيئاً من شيء. هكذا نتوقع أن يجيبنا الذين وضعوا البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي، بنبرة ملؤها التعجرف واللؤم البارد. فالاتحاد السوفياتي اليوم بلاد «تطور فيها نمط من الحياة الاشتراكية المبنية على التعاون المتبادل بين الرفاق، ناجم عن العدالة الاجتماعية والذهنية الجماعية»، حيث «أُزيلت الطبقات المستغِلّة» وحيث «اضمحلّت تدريجياً ضرورة قمع هذه الطبقات» (أجل. وإلا، فلماذا لم تعد هناك دكتاتورية للبروليتاريا؟) هكذا إذاً. فالقمع لم يعد ضرورياً تجاه البورجوازية وزبانيتها بعد أن اضمحلّوا جميعاً. لكنه ما زال ضرورياً تجاه... الشعراء!

ثم يطمئننا البرنامج الجديد بلسان فصيح إلى أن استغلال الإنسان للإنسان قد أصبح في خبر كان في الاتحاد السوفياتي. كما يؤكد في الوقت نفسه على أن الطبقات المستغِلّة قد زالت هي الأخرى منذ زمن بعيد. وأنه لم يعد ثمة أية إمكانية لظهورها ثانيةً في المجتمع السوفياتي. فإذا كانت هذه التأكيدات مطابقة للواقع ـ وهي ليست مطابقة له إلا بصورة جزئية، لكنها أكثر من كافية لاستبعاد فرضية الحرب الأهلية أو خطر الحرب الأهلية التي تفتعلها «بورجوازية سوفياتية» ما ـ فإن القيود المفروضة على الحريات السياسية والمدنية والتي ما زالت قائمة بل ومعزّزة في الاتحاد السوفياتي تتنافى تنافياً صارخاً مع البرنامج اللينيني للحزب لعام 1919[34].

فالبرنامج المذكور لا يُوجب، من حيث روحيته فقط بل من حيث نصّه أيضاً، إلغاء جميع بنود القانون الجزائي التي تُدين «التحركات المعادية للسوفيات» و«الدسّ على السلطة السوفياتية» وحرية إنشاء التجمعات السياسية، بينما تسمح تلك البنود بوجود الرقابة وتمنع الشغيلة والشغيلات من أن ينشروا ما يشاؤون بملء حريتهم، وتحدّ من حرية الوصول إلى المطابع ووسائل الإعلام قبل المرور عبر الحزب أو عبر «التنظيمات الجماهيرية» أو عبر أية مؤسسة من مؤسسات الدولة أو ما يشبه أن يكون مؤسساتها.

والواقع السياسي في الاتحاد السوفياتي اليوم ليس هو الواقع الوحيد الذي يمكن إدانته في ضوء برنامج الحزب الشيوعي الروسي الذي وضع عام 1919. بل يمكننا إدانة الواقع الاجتماعي والاقتصادي أيضاً في ضوء ذلك البرنامج.

ففي عام 1919 كان الحزب الشيوعي الروسي قد حدّد هدفه بجعل يوم العمل مقتصراً على ست ساعات وأسبوع العمل مقتصراً على ثلاثين ساعة. أما في العام 1986، وبعد مضي سبعين عاماً على البرنامج المذكور، فإن الحزب الشيوعي السوفياتي لا يكلف نفسه عناء تحديد هذا الهدف ولو لعام 2000، بينما تطالب البلدان الرأسمالية ذات النقابات المتعدّدة بتخفيض ساعات العمل الأسبوعية بما يتناسب مع إمكانيات «التكنولوجيات الجديدة» وضروراتها، وهو أمر يتكلم عنه واضعوا البرنامج كلاماً كثيراً ولكن ليس من الزاوية التحررية المشار إليها!

وفي العام 1919 كان برنامج الحزب الشيوعي الروسي يطمح بأهدافه لا إلى تحقيق مجانية العناية الطبية وحسب، بل إلى مجانية الأدوية والعقاقير. بل أنه كان يطمح إلى اتخاذ سلسلة من

---

(34) كل الإحالات إلى برنامج 1919 تعود إلى
Das programm der Kommunistischen partei Russlands (Bolchewiki), angenommen auf dem.8.Parteikongress (18 bis, 23 mars 1919), Internationaler Verlag, Zürich, 1920;
الترجمة من وضعنا.

التدابير الأخرى كإلغاء ساعات العمل الإضافية وتوزيع الطعام والملابس والأدوات المدرسية على التلاميذ توزيعاً مجانياً، ومنح الأم الحامل عطلة ثمانية أسابيع قبل الولادة وثمانية أخرى بعدها. ودفع الأجور كاملة لكل الذين واللواتي لا يسعهم أن يشتغلوا بصورة طبيعية (من عاطلين عن العمل ومرضى ومعاقين، إلخ.) أما في عام 1986، فإن برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لا يتوقع من الآن حتى العام 2000 ألا توزيع الأدوية مجاناً على الأطفال فقط وحتى بلوغهم الثالثة من العمر. وأما سائر الأهداف الاجتماعية الأخرى التي أتى برنامج 1919 على ذكرها فلا يُشار إليها مجرد إشارة!

كان لينين يشدّد بقوة في «الدولة والثورة» على أن تحديد رواتب موظفي الدولة، بحيث لا تتخطى أجور العمال الماهرين، يُشكّل ضمانة من الضمانات الرئيسية التي تحول دون أي تقهقر بيروقراطي محُتَمل لسلطة الشغيلة. لكن برنامج 1986 يشجب «المساواتية»، على غرار التراث الستاليني الطيّب الذكر، ويتحدث عنها لا بوصفها هدفاً ينبغي العمل على تحقيقه، بل بوصفها «انحرافاً» ينبغي تجنبّه بأي ثمن.

وتبلغ صحة هذا القول مبلغاً يجعل مسألة إلغاء التقسيم الاجتماعي للعمل في ظل الشيوعية غير قابلة للمعالجة من جانب البرنامج الجديد إلا بوصفها اضمحلالاً للعمل اليدوي في الإنتاج. هذا فضلاً عن أن العمل «اليدوي» و«العمل اليدوي التقليدي» يعتبران في نظر البرنامج أمراً واحداً بعينه. أليس معالجة النواظم الآلية ومراقبة أعمال الإنسان الآلي وتصليح سساتيم الآلات الأوتوماتيكية أعمالاً يدوية ما دامت اليد تستعمل في أدائها؟

أمّا التقسيم الإجتماعي للعمل، ذلك التقسيم الذي كان ماركس وانجلز يرجوان زواله، فقد كان يتعلق بتقسيم الوظائف المختلفة بين وظائف إنتاجية ووظائف إدارية، أي أنهما كانا يرجوان زوال البيروقراطية بالمعنى الاجتماعي للكلمة؛ إذ أنه بدون زوال البيروقراطية لا يعود للكلام عن زوال الدولة أي مضمون فعلي. إن البرنامج الجديد لا يذكر كلمة حول هذا الموضوع كله. وذلك لسبب أساسي: فالبيروقراطية لا يمكن أن ترجو زوال نفسها هكذا وبسهولة.

والسياسة الداخلية تجد امتدادها في السياسة الخارجية[35]. فإذا كانت البيروقراطية

(35) «إن السياسة الخارجية هي دائماً وفي كل مكان استمرار للسياسة الداخلية، لأنها سياسة الطبقة المسيطرة نفسها وتسعى إلى الغايات نفسها. إن انحطاط الشريحة الحاكمة في الاتحاد السوفياتي لا بد أن يترافق مع تغيير ملائم على مستوى غايات الدبلوماسية السوفياتية وأساليبها. إن «نظرية» الإشتراكية في بلد واحد (...) تعني الرغبة بتحرير السياسة الخارجية للسوفيات من برنامج الثورة العالمية» (ليون تروتسكي، الثورة المغدورة، ص. 212).

السوفياتية قد تخلّت بصورة فاضحة عن برنامج الثورة البروليتارية العالمية لصالح برنامج التعايش السلمي مع الامبريالية، فإن ذلك لا يعود إلى كونها «تحريفية»، أو إلى أنها تخطىء في مواقفها، أو لأنها متوهمة حول التعايش المذكور، إلخ. بل لأن الدفاع عن مصالحها الاجتماعية المخصوصة يدفعها إلى السير على هذه الطريق. «فالتحريفية»، ما هي إلا نتاج الوضع الاجتماعي الذي تعيشه البيروقراطية. إن هو إلاّ نتاج امتيازاتها المادية واحتكارها للسلطة السياسية التي تشكل دعامة هذه الامتيازات. التحريفية نتاج الوضع الاجتماعي المذكور لا سببه.

إلى ذلك، فالفرق الفاضح والرئيسي بين برنامج 1919 وبرنامج 1986 يكمن بالفعل في المجال الأممي. إن برنامج 1919 ينصّ على «أن الثورة البروليتارية الشيوعية وحدها هي القادرة على إخراج البشرية من المأزق الذي زجّت نفسها فيه بحكم وجود الامبريالية والحروب الامبريالية. (. . .) وإن انتصار الثورة البروليتارية العالمية يستوجب أقصى درجات الثقة الممكنة وأوثق الصلات الأخوية الممكنة وأرفع أشكال الوحدة الممكنة مع النشاطات الثورية التي تقوم بها الطبقة العاملة في البلدان المتقدمة».

أما في البرنامج الجديد فإن عبارتيّ «الثورة العالمية» و«الثورة البروليتارية» لا يؤتى على ذكرهما مطلقاً. فالفصل الأممي من هذا البرنامج يقوم بقضّه وقضيضه على أربعة محاور: تعزيز وحدة «المعسكر الاشتراكي»، والتعايش والتنافس السلميَّيْن مع «المعسكر الامبريالي»، و«تمتين الصلات مع البلدان المحرَّرة» (أي مع برجوازية البلدان المسمّاة بلدان العالم الثالث)، والتعاون الأخوي مع الأحزاب الشيوعية في «البلدان غير الاشتراكية» حتى ولو كان هناك اختلافات في الرأي معها.

إن الاستعاضة بلغة «المعسكرات» عن النضال الطبقي البروليتاري الأممي بوصفه محركاً للتقدم التاريخي، ليست استعاضة عرضيّة بالطبع. فإذا تمّ التخلّي عن كل أفق ثوري في البلدان الامبريالية وشبه المصنّعة. وإذا تمّ صرف النظر عن البروليتاريا العالمية بوصفها ذاتاً ثورية رئيسية، فإنه لا يعود ثمة مجال إلا اللجوء إلى «المعسكر الاشتراكي»، إمّا على سبيل «إنقاذ السلام»، وإمّا على سبيل حلّ مشكلات العالم الثالث. أما التطلّع إلى حلّ مشكلات البلدان الرأسمالية المتقدمة عبر إسقاط الرأسمالية، فأمر لم يعد ثمة رجاء فيه.

وإذا كان هناك تغيُّر شامل بالقياس على برنامج 1919، فإن التغيُّر واضح أيضاً بالقياس على برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لعام 1961. فقد طرح هذا البرنامج هو الآخر فكرتين

ضمن إطار ايديولوجية «المعسكرات» العامة كان من شأنهما أن يخفّفا إلى حدّ ما من حدّة الاتجاه التصفوي «للحركة الشيوعية الأممية»: أولهما فكرة الصراع بين السستامين العالميْن (أما اليوم فقد حلّ «التنافس» محل «الصراع»)، وثانيهما فكرة «طريق التطور اللارأسمالي»، بالنسبة لبلدان العالم الثالث.

إنها بدائل هزيلة وطوباوية يُستعاض بها عن أفق الثورة العالمية طبعاً. فـ«طريق التطور الرأسمالي» برهنت فشلها بصورة مُحزنة بعد أن اتبعتها بلدان كالهند ومصر، إلخ. ، وهما البلدان اللذان يذكرهما برنامج 1961 بالإسم. بيد أن أفق زوال الرأسمالية كان لا يزال يحوم بشيء من الغموض في تضاعيف الفصاحة الخروتشيفية. أما ميخائيل غورباتشيف الواقعي، فقد تخلّى عن الزوال المذكور جملة وتفصيلاً.

وبما أنه لم يعد هناك إلا التنافس الاقتصادي مع الامبريالية، وبما أنه لا أحد يَعِد أحداً بكسب هذا التنافس في مستقبل منظور، فإن بقاء الرأسمالية يظل أمراً مضمراً في ثنايا كامل هذه الايديولوجية. أليس جميلاً ومهضوماً هذا «البرنامج الشيوعي» الذي ينطوي على القول بأن الرأسمالية ستظل قائمة ومقيمة إلى الأبد؟

فلا يعجبنّ أحد في مثل هذه الشروط إذا تبيّن له أن مستقبل الحركة الشيوعية الأممية ليس ذلك المستقبل الوردي الزاهر الذي يرجوه. وإذا عمل المرء على فك رموز هذه التفاهات فإنه لا بدّ أن يخلص إلى أن الكرملين - على الرغم من «التكافؤ النووي» الشهير الذي لا يكلُّ البرنامج الجديد من الإشادة به - يشعر أن موقفه تجاه الامبريالية عام 1985 أضعف مما كان عليه عام 1961. وهذا ناجم عن تأخر الاتحاد السوفياتي في حقل التكنولوجيا كما هو ناجم عن الأزمة الزراعية، مع ما يترتب على هذه الأزمة من نتائج بالنسبة للتزوّد بالقمح من البلدان الرأسمالية.

أما أكثر الأوجه مثاراً للحزن والأسف في البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي، فهو افتقاده لأي أفق تاريخي متكامل.

فإلى جانب الهدف الذي يتطلع إلى إلغاء كل الأسلحة النووية - الأمر الذي لا يتوقف تحقيقه على الاتحاد السوفياتي وحده - نجد هدفاً ملموساً وحيداً هو توفير المسكن لكل عائلة من عائلات الاتحاد السوفياتي في العام 2000. غير أن هذا الهدف وحده لا يسعه أن يُشبع تلهّف الشبان أينما كانوا، وعلى رأسهم شبان الاتحاد السوفياتي، إلى المثل العليا والعدالة،

حتى ولو كان الهدف المذكور يلاقي استحساناً على الأرجح في مجتمع كالمجتمع السوفياتي لا يزال يشكو إلى حدّ بعيد من ندرة الأشياء الاستهلاكية ذات النوعية الجيدة[36].

غير أن المجتمع السوفياتي يُعتبر اليوم من أهم المجتمعات المتقدمة ثقافياً في العالم. وهو أيضاً كذلك في مجال المقدرات التكنولوجية. وبالتالي يبدو اللون القاتم المكفهرّ الذي يرسمه البرنامج الجديد على تلك القماشة أمراً مؤلماً ومُثيراً لليأس. إذ ليس هناك ما بوسعه أن يؤجج الخيال مثلاً، تقدر ما يؤججه يوم العمل النصفي، العمل نصف ـ نهار، أو مجانية السلع الاستهلاكية الأساسية، أو تعميم التعليم العالي على الجميع، أو القضاء نهائياً على الجوع في العالم الثالث، أو تحقيق النصر على السرطان وغيره من الأمراض الخطيرة، أو اشتراك جميع الشغيلة والشغيلات، دورياً، بمجال إدارة المنشآت التي يشتغلون فيها، أو اشتراك المواطنين جميعاً في السوفيات المحلية، أو وجود النساء بنسبة 50% في جميع أجهزة الإدارة الاجتماعية، أو إلغاء الشرطة السياسية إلغاءً مُبرماً[37]. وهذه لائحة لا تنتهي.

إن التخلي عن كل هذه الأهداف الاشتراكية الكلاسيكية ـ ناهيك بالأهداف الشيوعية ـ في برنامج الحزب الشيوعي السوفياتي لا يتوقف فقط على النزعة الواقعية الكبيرة عند ميخائيل غورباتشيف الذي يعلم جيداً أن معظم هذه الأهداف غير قابل للتحقيق في ظل النظام الحالي، من الآن وحتى العام 2000 وما بعده ربما[38]. فالمسألة تتعلق قبل كل شيء باستحالة تحقيق معظم هذه الأهداف إذا أُخذت بمجملها، لا إذا أُخِذ كلٌّ منها على حدة. أما تحديد بعضها فمن شأنه أن يشكّل تطلعاً حيداً بالنسبة للشغيلة والشبان ومصدراً من مصادر تسريع عجلة التنمية الاجتماعية. أما العائق الفعلي في وجه تحديد بعض هذه

---

(36) يؤكد البرنامج الجديد في مطلعه، وفي جزئه الأول، الفصل الأول، إن «العدالة الاجتماعية» قد تحققت. لكنه في الجزء الثاني، الفصل الثالث عشر، يُعرِّف هدف «السياسة الاجتماعية للحزب»، بالضبط، بالتالي: «تحقيق العدالة الاجتماعية باستمرار على أكمل وجه». بما يعني أنها لم تتحقق حتى الآن. وهذا ما يمكن معرفته دون ذلك التعبير عن الرغبات. وقد أشار بعض مؤدلجي البيروقراطية الأذكياء إلى أن «العطش للعدالة» لدى الشبيبة كان أحد مصادر اندفاع نقابة التضامن في بولندا.

(37) يشير كارل ماركس في معرض مدحه للإجراءات التي اتخذتها كومونة باريس في الحرب الأهلية في فرنسا: «لقد نُزعت عن الشرطة، التي كانت حتى ذلك الحين أداة الحكومة المركزية، صفاتها السياسية وأصبحت أداة المسؤولية التي يمكن عزلها في أي لحظة من قبل الكومونة».

(38) يشدِّد البرنامج الجديد للحزب الشيوعي السوفياتي تشديداً واضحاً، في الجزء الثاني، الفصل الأول على إن «تطور الاشتراكية نحو الشيوعية يتحدد بالقوانين الموضوعية في المجتمع، التي لا يمكن التغاضي عنها، وكل محاولة سابقة لأوانها لإدخال المبادىء الشيوعية هي محاولة محكومة بالفشل، كما أثبتت التجربة، ويمكن أن تؤدي إلى أضرار سواء اقتصادية أو سياسية».

الأهداف بصورة واقعية فلم يعد يكمن في الفقر النسبي الذي يشكو منه الاتحاد السوفياتي، ولا هو يكمن، بالتأكيد، في المحيط الرأسمالي المعادي. بل إن مصالح البيروقراطية المادية واحتكارها للسلطة هما اللذان يشكلان هذا العائق.

ثم إن كون هذه الأهداف غير قابلة للتحقيق بمجملها في الاتحاد السوفياتي وحده، كما هو عليه الآن، ليس إلا طريقة أخرى من طرق القول بأن الاشتراكية ليست قابلة للتحقيق في بلد واحد. ولكن من ذا الذي قال إن العالم والاتحاد السوفياتي ينبغي أن يظلاّ كما هما عليه الآن؟ وهكذا يتبينّ لنا ان وراء الواقعية الظاهرة التي تنطوي عليها مواقف غورباتشيف، هناك رؤية محافظة عميقة الجذور للواقع العالمي، رؤية محافظة تتفق تمام الاتفاق مع المحافظة الاجتماعية والايديولوجية التي تتصف بها البيروقراطية السوفياتية، لكنها لا تتفق على الإطلاق مع دينامية العالم الفعلية التي نعيشها.

إن الرؤية الثورية للعالم، تلك التي كان يستلهمها واضعو البرنامج الشيوعي عام 1919 كانت أكثر واقعية بكثير. فقد كانت تستند إلى التناقضات العميقة التي تتناهب نمط الإنتاج الرأسمالي والمجتمع البرجوازي بعد تجاوزهما لمرحلة التوسع القصوى. كانت تدرك ميل هذه التناقضات باتجاه أن تصبح متفجرة بين الحين والآخر. كما كانت تعتمد على حتمية الثورات والثورات المضادة التي لا بد أن تنشأ عن مثل ذلك الميل. وكانت ترى في النزعة العسكرية وفي الحروب حصيلة طبيعية للميل المذكور.

إن كل هذا التحليل الذي يستوعب التاريخ الفعلي للقرن العشرين أيّما استيعاب يصبّ في النهاية في التوجّه الستراتيجي للثورة العالمية. فتحقيق المهام الملحّة المتعلقة ببقاء البشرية وازدهارها قاطبةً، على نحو ما أشرنا إلى بعضها أعلاه، إنما يشكّل، بوصفه هدفاً لتلك الثورة، قوة تعبوّية لا يُستهان بها.

لكن «الفكر الجديد» و«العولمة» و«التعايش السلمي المعمّق»، هذه المقولات التي تلهم العقيدة الغورباتشيفية، تنطلق بالضبط من أن التناقضات الرأسمالية لا تتسّم بسمة الاتجاه نحو الانفجار. وهذا يتضح على نحو بارز من النصّ التالي الذي كتبه إيڤان انطونوفيتش، نائب عميد أكاديمية العلوم الاجتماعية لدى اللجنة المركزية للحزب السوفياتي: «فالرأسمالية اليوم تختلف عما كانت عليه في بداية القرن العشرين، بل عمّا كانت عليه في أواسطه. وعلى الرغم من أنها تخطّت مرحلة الأوج، فإنها تظل خصماً قوياً قادراً على أن يثأر اجتماعياً لنفسه في قطاع معينّ وأن يعوّض عن خسارة معينة لحقت به. وعلى الرغم من أن أزمة الرأسمالية

تتعمق أكثر فأكثر بحيث أصبحت أزمة دائمة [؟] فإن النزاع بين القوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج قد اتخذ طابعاً مزمناً ولم يعد يهدّد باستثارة إنفجار ثوري في المستقبل المنظور. (. . .) وأحد الأسباب الرئيسية للاستقرار النسبي الذي تتصّف به البنى الاجتماعية الرأسمالية يكمن في أنها تقرن بين طاقة التحويل الثورية التي تنطوي عليها التكنولوجيا وبين طاقة المناورات الاجتماعية المطواعة. (. . .) أما ما يستحق التشديد عليه اليوم فهو مقدرة الرأسمالية على تطويل عمر وجودها، وغياب أيّ تقدّم منظور للحركة العمالية في بلدان أوروبا الغربية المتقدمة وفي الولايات المتحدة»[39].

ولكن عندما يتبيّن أن مثل هذا التقدم أمر ممكن عندما تنفجر بعض النضالات العمالية المدهشة (أيار/مايو 1968 في فرنسا، الخريف الحار في ايطاليا عام 1969، الثورة البرتغالية، الإضرابات الإقليمية العامة ضد نظام فرنكو في اسبانيا السبعينات، إذا شئنا أن نقتصر على الأمثلة الغربية العهد)، فإن جميع الإصلاحيين الستالينيين الجدد وما بعد الستالينيين وما قبل الغورباتشيفيين يفعلون المستحيل لكي يحصروا هذه النضالات ضمن إطار النظام الرأسمالي والدولة الديموقراطية - البرجوازية، مما يعني أنهم يعملون على إجهاضها. فما يحرّك هذه الأحزاب ليس قناعتها العلمية المزعومة باستحالة الثورات، بقدر ما تحرّكها عقيدتها المحافظة التي تجعلها تؤمن كما يؤمن الغورباتشيفيون بأن هذه الثورات مضرّة بها: «فالغرب هو الآخر ليست له مصلحة في زعزعة الاستقرار الاقتصادي [في أوروبا الشرقية] ولا نحن لنا مصلحة بنشوء أزمة في الغرب»[40].

هذا هو إكسير الايديولوجيا البيروقراطية المحافظة. لا أهداف شيوعية. ولا أزمة تهدّد الرأسمالية بالانهيار. ولا آفاق تلهب حماس الشبان. وفي ظل هذه الشروط ليس من الممكن تجاوز الأزمة المعنوية.

---

(39) إيفان أنظونوفيتش، «ديالكتيك العالم المتكامل» في أنترناشيونال أفيرز، موسكو، أيار/مايو 1988، ص. 44، 45، 49. ونجد مفاهيم مماثلة أو بالأحرى غير ماركسية، في آراء حول العمل البشري. أما الأخلاق البشرية والنشاط الاقتصادي الخلّاق، إلخ، فهي منفصلة كلياً عن الخصوصية الطبقية لكل مجتمع وعن جميع نشاطاته، بوجه خاص لدى ن. لابين «Philosophische Aspekte der Innovationstatigkeit» وإيفان فرولوف «Die golbalen probleme, der Nensch und die Geschickeder Menscheit» (هاتان المقالتان نشرتا في Gesellscha ftswissenschaften. العدد الثاني، موسكو، 188) كما لدى فلاديمير زاغلادين «لا ينبغي أن نخشى التشابه» في أنباء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

(40) مقابلة في دير شبيغل، العدد 27، 1988.

■ المناقبية الشيوعية والحوافز المادية والديموقراطية الاشتراكية.

إن التعاويذ المثالية ـ الطوباوية التي يتلوها «التفكير الجديد» ويتصدّى بواسطتها، وبالتعاون مع الرأسمالية، لحلّ مشكلات من نوع مشكلة التخلف ـ تحت رعاية الرأسمالية على كل حال ـ ليست هي التي تستطيع ملء هذا الفراغ.

يقول البروفسور تيودور شانين في تقديمه لمقال كتبه آبل أغانبيغيان: «إن ما يلفت النظر في السجال السوفياتي هو شحنته المناقبية الشديدة. فالمحجاجة تتناول بشكل عام مسائل العدالة والمجتمع الأفضل والكائنات التي تزداد إنسانية على إنسانيتها، وأهمية الحقيقة. (...) وذلك كما لو أن أيام 1903 - 1907 و1917 - 1927 قد عادت من جديد، ولكن بوعي للمخاطر أكثر حدّةً. ولعلها قد اكتسبت معلومات أكثر يشوبها نوع من الأسى المستمدّ من التجربة. (...) والواقع أنه بدون هذا البعد المخصوص الذي هو المناقبية العملية، وبدون هؤلاء الرجال والنساء المستعدين للتغاضي عن الروتين اليومي وعن التلاعبات الوصولية، فإن هذه المحاولة التي تعتبر من أهم المحاولات الرامية إلى تغيير مجتمع كبير، وبالتالي إلى تغيير العالم أجمع، تصبح عُرضةً للإدانة»[41].

بلا شك. لكن مئتي عام من الخبرة المعمّمة بشؤون اقتصاد السوق تبرهن بما لا يقبل الجدل أن مثل هذا الاستلهام المناقبي ومثل هذا التجاوز لا يمكن أن يستندا إلى القول المعروف: «إغتنوا، اغتنوا!»، ولا إلى الحوافز المادية الخاصة أو إلى غياب الأهداف الاجتماعية السمحة والمثيرة للحماس والتي اختُبرت عبر الممارسة.

وهذه كلّها أمور لا يقوى غورباتشيف والغورباتشيفية على توفيرها. ولأن الاشتراكية بكل منوّعاتها، من الماركسية إلى لينين إلى تروتسكي إلى البلاشفة إلى الأممية الشيوعية، قد استطاعت توفير الأمور المذكورة بصدق وإخلاص، فقد تمكنت بالتالي من إثارة الحماس وحرّكت ملايين الأشخاص في روسيا وغيرها ودفعتهم إلى العمل.

على كل حال «فالتفكير الجديد» ينطوي على تناقض ايديولوجي جديد ومتفجّر. فهو يأتي دائماً وأبداً على ذكر «القيم الإنسانية العامة» التي يُفترض أن يكون لها الأولوية على

---

(41) نيولفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو، حزيران/يونيو 1988. أنظر أيضاً بورايس كاغارلتسكي The Thinking Reed.

الرؤية الدغمائية لشؤون العالم، أي على عقيدة الصراع الطبقي (أنظر بشكل خاص نصوص الكسندر ياكوفليف الذي يعتبر سيّد الايديولوجيين الغورباتشيفيين، وذلك في صحيفة داي زايت، 6 كانون الثاني/يناير 1989). ولكن ما إن يؤتى على ذكر هذه القيم الإنسانية النبيلة حتى تبدأ المدائح تُكال، على اللحن التقريظي نفسه، لحسنات الـ«إغتنوا، اغتنوا!» التي لا تقرّب «بين جميع الرجال وجميع النساء» دون تمييز طبقي، بل تفرقهم عن بعضهم، أي أنها تنمّي وتعزز الفروقات والصراعات الطبقية التي لا هوادة فيها. أما التوفيق بين الأمرين فمحاولة أشبه ما تكون بتربيع الدائرة.

والأسوأ من ذلك أن «التدويل» الذي يقترن الحديث عنه بالنهم إلى الكَسب يستثير أسوأ أنواع المشاعر القومية، وخاصة تلك التي تمسّ الشغيلة المهاجرين. لقد اعترفت البرافدا بذلك في عددها الصادر بتاريخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1988 عندما عالجت مصير الشغيلة الڤيتناميين في الاتحاد السوڤياتي.

أما راكوفسكي رئيس الوزراء البولوني الجديد فإنه يقوم بأعباء هذا التناقض بأن يستشهد بكلمة للكاتب المسرحي الشيوعي برتولد برخت: «الأكل أولاً، ثم المعنويات من بعد» (وهو عنوان المقابلة التي أجرتها معه الصحيفة الأسبوعية داي زايت بتاريخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1988). لقد استعمل برخت هذه العبارة (وهي على كل تفتقد للجدلية وللفعالية) تعليقاً على مجتمع طبقي، ولم يستعملها في معرض الحديث عن بناء الاشتراكية، ناهيك بالحديث عن مجتمع اشتراكي. ولكن بصرف النظر عن هذا كله فإن السؤال الذي يطرح على الفور: ماذا عن المناقبية الشيوعية العتيدة؟ ماذا عن «القيم الإنسانية العامة» الطيبة الذكر؟ إذا كان الذين يحصّلون أموالاً أكثر من غيرهم ويتمتعّون بسلطات أكثر من غيرهم، يأكلون بالتالي بصورة أفضل من غيرهم، فبأيّ حق يجوز لهم أن يتحدثوا عن «القيم الأخلاقية» من أجل منع المستغَلّين والمضطَهدين من النضال في سبيل مزيد من الأكل، بما في ذلك لجوؤهم إلى زعزعة استقرار سلطة المضطهِدين؟

لقد كان فيديل كاسترو القائد الشيوعي الوحيد الذي تصدّى حتى الآن بصورة مكشوفة لهذا التقهقر الايديولوجي ـ المعنوي. وهذا أمر إيجابي بالطبع. إذ من حقّه أن يشدّد على أنه لا وجود لأية إوالة اقتصادية من شأنها أن تضمن بحد ذاتها بناء الاشتراكية. لكن سجاله حول هذا الموضوع يشكو من أربعة عيوب[42].

(42) نستشهد هنا بشكل خاص بخطابين أساسيين لفيديل كاسترو بهذا الصدد: خطاب 26 تموز/يوليو 1988 (غرانما ويكلي ريفيو، 7 آب/اغسطس 1988)، وخطاب 5 كانون الأول/ديسمبر 1988 (غرانما ويكلي ريفيو، 18 كانون الأول/ديسمبر 1988).

أولاً لأنه إذ يجعل إوالات السوق ـ التي ما زالت موجودة في كوبا أيضاً ـ و«الطرائق الرأسمالية» أمراً واحداً، فإنه يزجّ نفسه في مأزق سياسي ونظري. فاستعمال هذه الإوالات في مرحلة الانتقال أمر لا بدّ منه (وإلا فهل كان لينين داعية من دعاة «الطرائق الرأسمالية» عندما طرح السياسة الاقتصادية الجديدة، نيب؟). إن المشكلة تتعلق باتساع هذه الطرائق وديناميتها على المدى الطويل، لا بضرورة اعتمادها ضمن حدود معينة ووفقاً لاحتياطات معينة.

ثانياً، لأنه عندما يخالف الطرائق المذكورة باللجوء إلى العمل التطوعي فإنه يدافع عن أمر طوباوي. ففي شروط الشّح المتّسع يستحيل حلّ أية مشكلة من المشكلات الإقتصادية الأساسية على أساس منهج لا يقوى على تطبيقه بصورة دائمة إلاّ أقلية من البروليتاريين الشيوعيين المقتنعين بما يفعلون. (وحتى في هذه الحال، تظل فعالية الحل موضع نقاش). ومهما يكن من أمر، ألا توجد في كوبا تفاوتات في المداخيل وامتيازات بيروقراطية واضحة، بما في ذلك المحلات المخصّصة لكبار الموظفين وضباط الجيش؟ إن هذا مخالف لتعاليم ماركس ولينين. فهل ينبغي إلغاؤه؟ أم تقليصه؟ أم الإبقاء عليه؟ من الذي يختار مديري المنشآت؟ الدولة؟ الحزب؟ الشغيلة أنفسهم وبأسرهم؟

ثم إن كاسترو يحرص على اعتبار الدولة والحزب أمراً واحداً، مما يعيق تطبيق الأممية البروليتارية بصورة مدروسة ومطّردة. إذ إن دواعي الدولة وضرورة المناورات الدبلوماسية تتعارض وبلورة الخط السياسي الذي يتفق مع مصالح الجماهير الكادحة في كل قطاع من قطاعات العالم، بما في ذلك أمريكا اللاّتينية.

وأخيراً وبشكل خاص، لأنه عندما يعارض سياسة الغلاسنوست مُغلّباً ضرورة «وحدة الحزب» والدفاع عن «سلطة الحزب» بوصفهما مبدأين أساسيّين من مبادىء بناء الإشتراكية، فإنه يحكم على نفسه بالعجز عن فهم المصادر السياسية لسلطة البيروقراطية وامتيازاتها، والوسائل الكفيلة بمكافحة خطر الانحلال البيروقراطي.

إن الطبقة العاملة ليست متجانسة لا من حيث تكوينها الاجتماعي (وبالتالي من حيث مصالح كل شريحة من شرائحها) ولا من حيث تجربتها النضالية (وبالتالي من حيث مستوى وعيها الطبقي). ولا بد أن يقابل هذا التباين تمايز سياسي معيّن.

ثم إن المشكلات التي يثيرها بناء الاشتراكية والتناقضات التي تعتمل في مرحلة الانتقال تولّد تمايزاً لا مفرّ منه بين الأجوبة السياسية حتى في صفوف الطليعة الشيوعية. وبما أن

الحقيقة لا يحتكرها أحد، فإن النقاش الحرّ سواء داخل الحزب أو داخل أجهزة السلطة الشعبية ليس مفيداً وحسب، بل هو أمر ضروري لتلافي الأخطاء قدر الإمكان وتصحيحها بأسرع وقت ممكن وبأقل التكاليف الممكنة.

وكل إخماد لهذا النقاش باسم «وحدة الحزب» و«سلطة الحزب» يؤدي لا محالة إلى أخطاء سياسية تتفاقم خطورتها أكثر فأكثر بحيث تؤدي بالضبط إلى تقويض وحدة الحزب وسلطته على السواء. كما أنه يؤدي لا محالة إلى أشكال مختلفة من هضم الحقوق ومن القمع لا بحقّ البرجوازية وحسب، بل أيضاً بحقّ الجماهير الكادحة وبحق الاتجاهات السياسية العمالية، من اشتراكية وشيوعية، التي لا توافق على خط القادة والمسؤولين. وهكذا ينشأ احتكار لممارسة السلطة المركزية من قِبَل أقلّية ضئيلة، مما يعزّز عملية التبقرط كلّ التعزيز ويؤول في النهاية إلى امتيازات اقتصادية متمكّنة تنزع عن نشر المناقبية الشيوعية كل مصداقيّة لها في نظر الجماهير العريضة.

لا وجود لتوعية شيوعية فعّالة بدون النضال ضد التبقرط، ولا بدون الديموقراطية الاشتراكية، ولا بدون حرية النقاش الواسعة[43]، مما يعني أن أقصى درجات الغلاسنوست أمر لازم وضروري. ولا إمكانية لحصول تقدّم باتجاه الاشتراكية بدون سلطة عمالية/ شعبية تبنى مؤسساتها في مجالس منتخبة بحرية، ولا بدون حق الاتجاهات والأجنحة داخل الحزب، ولا بدون حرية تكوين الاتجاهات السياسية والأحزاب من جانب الشغيلة الذين لا ينتمون إلى الحزب كأعضاء فيه: هذي هي دروس التاريخ، بقدر ما هي مضمون العقيدة الماركسية، وهذا هو بشكل خاص الدرس الذي ينبغي استخلاصه من تجربة الستالينية المأساوية بكل ما عهدته من مواكب الجرائم.

---

(43) قبل التراجع الايديولوجي الذي شهده الحزب الشيوعي الكوبي بصدد انتقاله الى نظرية «المعسكرين»، عندما وافق على تدخل قوات حلف وارسو في تشيكوسلوفاكيا عام 1968، وكان فيدل كاسترو نفسه قد أعلن مع ذلك أنه «ينبغي أن تكون الثورة مدرسة أفكار لا يعيقها عائق».

الفصل العاشر

غورباتشيف وعدم استكمال تصفية الستالينية.

«ربما كان من الصعب، في الواقع، أن يحافظ المرء على معنوياته عندما لا تجد دعماً لها وتأييداً من قِبَل معنويات المجتمع. لكن هذه مسألة من الأهمية بمكان بحيث أنّ فشلنا في حلّها يعني خسارتنا لأنفسنا وإفلاسنا. (. . .) إننا نسأل آباءنا: كيف سمحتم لستالين بالوصول إلى السلطة وأتحتم له المجال ليرتكب ما ارتكب من الأهوال في عامي 1937 - 1938؟ بعد ذلك، وعلى أثر انتهاء الحرب، كان أولادنا يسألوننا بدورنا: كيف سمحتم للألمان بالوصول إلى ضفاف الفولغا، كيف تغاضيتم عن إفقار الكولخوزات، وكيف قبلتم بموجة جديدة من القمع «كقضية القمصان البيضاء» في لينينغراد؟ واليوم، أسمع طلاباً يسألون أساتذتهم: كيف تدبّرتم أنفسكم مع البريجينيفية، ومع الركود والفساد؟» (دانيل غرانين، كاتب، في أنباء موسكو، 28 شباط/فبراير 1988).

هذه، بصورة موجزة، هي العلاقة القائمة بين الأزمة الايديولوجية ـ المعنوية السائدة في الاتحاد السوفياتي وبين مشكلة تصفية الستالينية.

إن الذين يعيشون خارج الاتحاد السوفياتي يستهينون كثيراً بالأهمية التي تتخذها مشكلة تصفية الستالينية في الحياة السياسية والفكرية والعاطفية لدى الجماهير السوفياتية. وكلما اتّسع نطاق سياسة الغلاسنوست، أدرك المرء أن المشكلة المذكورة تشكّل مسألة رئيسية تشغل وتؤرّق مئات الآلاف من الأشخاص إن لم يكن أكثر. وثمّة أسباب عديدة تفسّر هذا الوضع.

أولها إن حملات التطهير التي شُنّت في الثلاثينات أسفرت عن ثمانية ملايين ضحية[1].

(1) لقد قدم هذه الأرقام روي ميدفيديف في دع التاريخ يحكم ص. 48 وما يليها؛ وانتون انتونوف ـ اونسينكو، حقبة ستالين: سيرة طاغية. =

كما كلّفت حملات التجميع الإجباري - أي «القضاء على الكولاك» - مثل هذه الكمية من الضحايا. هاتان الجريمتان هما الجريمتان الرئيسيتان اللتان يؤخذ بهما ستالين وجلاوزته. لقد كان عدد الضحايا مرتفعاً جداً بحيث إن الذين ظلوا منهم على قيد الحياة ينتمون إلى عدد لا يُستهان به من عائلات الاتحاد السوفياتي إن لم يكن إلى معظمها. والحال إن أبناء هؤلاء الضحايا - وعلى رأسهم ذرية الشيوعيين الذين قضت عليهم حملات التطهير - يتعاطفون مع آبائهم وأمهاتهم ويدافعون عنهم بحماس[2]. ثم أخذت أخبار تلك المعارك الحامية التي خيضت من أجل إعادة الاعتبار إليهم تظهر شيئاً فشيئاً في الصحافة[3].

وقد أضيفت إلى هذه المعركة ذكريات السجناء السياسيين القدامى ومطالبهم، بعد أن أطلق خروتشوف سراحهم من معسكرات الاعتقال[4]. كانت أعداد هؤلاء السجناء تصل هي الأخرى إلى الملايين. وقد مات عدد كبير منهم خلال السنوات الاثنتين والثلاثين المنصرمة، لكن عدد الذين ما زالوا على قيد الحياة لا يُستهان به. هؤلاء أيضاً يتحمّسون لتصفية

= وعلى ضوء هذه الأرقام، ونظراً للنتائج الكارثية للرعب سواء في مجال التصنيع أو في مجال الدفاع الوطني، تبدو التعليقات التقريظية الملطفة ازاءها (كالقول «غالباً ما يجري تجاهل دور التصفيات في رسم آلية لتعزيز الانصهار الاجتماعي») كما يفعل دايفيد لاين (الدولة والسياسة في الاتحاد السوفياتي، ص. 80 - 81) من قبيل الفضيحة بالمعنى الحرفي للتعبير.

(2) تتمحور رواية يوري تريفونوف - أحد أكبر الروائيين السوفيات في العقود الأخيرة - ستاريك (الرجل العجوز) حول البحث عن الأب، سواء عن جثته أو عن هويته الروحية - الأخلاقية. وتريفونوف هو نفسه ابن أحد منظمي الجيش الأحمر في لينينغراد، الذي قتل خلال تصفيات 1937. ويبدو تروتسكي بشكل بالكاد مموه في هذه الرواية.

(3) تعلمنا أنباء موسكو في عددها الصادر في 13 كانون الأول/ديسمبر 1987 إن الكسندر شليابنيكوف، وهو القيادي العمالي الرئيسي في الحزب البلشفي مفوض الشعب في الحكومة السوفياتية الأولى وعضو اللجنة المركزية على امتداد سنوات طويلة، قد أعيد إليه الاعتبار بناء على قرار المحكمة العليا في 31 كانون الثاني/يناير 1963 بعد أن قتل رمياً بالرصاص عام 1937. وكانت إعادة الإعتبار هذه نتيجة صراع محتدم خاضته عائلته وخاصة ابنته ايرينا. «كانت عائلة شليابنيكوف تناضل بلا هوادة، تكتب الرسائل إلى اللجنة المركزية وتتوجه إلى كل مؤتمر جديد للحزب (. . .) أثناء ذلك لم تكن القضية قد صنّفت بعد. فتم نقلها إلى صعيد آخر، في دائرة أخرى، دائرة الرأي العام. وبعد موت والدتها، فرّغت ايرينا نفسها لهذه المهمة بشكل كلّي. وكانت تتابع بمساعدة أخوتها وأصدقائها كل المنشورات الجديدة المتعلقة بالكسندر شليابنيكوف، وتناضل ضد أي كذبة تقال عنه. أنظر أيضاً الحملة التي خاضها كميل اكراموف، ابن عضو اللجنة المركزية والسكرتير الأول للحزب الشيوعي في أوزبكستان، من أجل الدفاع عن ذكرى والده الذي أعدم رمياً بالرصاص عام 1938 (أنباء موسكو، 13 آذار/مارس 1988).

(4) دفن ن. س. خروتشوف في مدفن نوفوديفيتشي وليس بالقرب من الكرملين. وقبره مغطى على الدوام بالزهور التي يضعها السجناء السياسيون تخليداً لذكراه لأنه أطلق سراحهم (مارتين والكر، يقظة العملاق، ص. 211).

الستالينية. وهكذا نرى أن عدد الأشخاص المعنيّين بالأمر يشكل بحد ذاته مجموعاً كبيراً من المواطنين والمواطنات في الاتحاد السوڤياتي.

إلى هذا الجمهور ينبغي أن نضيف أولئك الذي هم في الجهة الأخرى من الخندق: أعني جمهور الجلادين والحراس والجلاوزة والوشاة واختصاصيي التعذيب الجسدي وعملاء الغيبييو الذين كانوا مسؤولين عن الاعتقالات والاستجوابات، فضلاً عن أولئك الذين دأبوا زماناً طويلاً على التغنّي بفضائل الطاغية والكتابة عنها، ويجدون اليوم حرجاً في فقدان مكانتهم، إلخ. هؤلاء أيضاً تدخلوا في النقاش الذي صار يدور بحرية أكبر مما كان عليه في عهد خروتشوف. لكنهم يتدخلون، بالطبع، دفاعاً عن ستالين. غير أن الزمن لعب دوره هنا أيضاً، كعادته. فقد صار عدد الذين ما زالوا منهم على قيد الحياة أقلّ بكثير ممّا كان عليه عام 1956 عندما انعقد المؤتمر العشرون. ومن هنا فإن المقاومة التي تتصدّى لتصفية الستالينية ـ وهي عملية تستمدّ مبرّراتها من دواعي ومخاوف محض فردية ـ أصبحت أضيق نطاقاً مما كانت عليه في ذلك الحين.

وهناك الجانب المعنوي ـ أو إذا شئنا الجانب السياسي ـ المعنوي ـ من عملية تصفية الستالينية، وهو جانب يحتلّ مكاناً بارزاً، وعن حقّ، في هذا النقاش. إذ إنه يبدو بمعنى من المعاني بمثابة المحك الأكبر لمصادقية سياسة الغلاسنوست، لا لشيء إلا لأن جرائم ستالين كانت تشكّل الستر الرئيسي والعيب الأكبر بالنسبة للنظام. فإذا لم يكن هذا النظام مستعدّاً لأن يقول كل شيء عن ماضيه، فيكف يصدّق الناس ما يقوله عن حاضره؟ لقد أعرب العديد من المثقفين عن آراء تجري بهذا الاتجاه، لكنهم ليسوا الوحيدين على الإطلاق. إن الناس العاديين يتحدثون ويكتبون بالضبط عن هذه المسألة ذاتها.

«إن الثقافة لا يسعها أن توجد بدون ذاكرة، بدون أن يعي كل واحد منا أنه حلقة من سلسلة التاريخ العامة. إن الإنسان الذي لا يتذكّر من أين جاء لا يمكن أن يكون مثقفاً»، هذا ما كتبه الروائي نجيبين في الكومسومولكايا برافدا بتاريخ 23 نيسان/ابريل 1986. أما المغنّي الكبير ڤلاديمير فيسّوتزكي فيغنّي قائلاً:

في ذاكرتنا نحفظ إلى الأبد
ذكريات أحداث وأشخاص وتواريخ...
فإذا كنسّت حقل ألغام الماضي

فمن الخير لك أن لا ترتكب أخطاءً بعد اليوم[5]. . .

والشعب السوفياتي شعب مثقف زيادة عن اللزوم. كما أن فيه أعداداً كبيرة جداً من المثقفين والشبان والشغيلة المسيّسين بحيث إنهم لن يسمحوا بوجود ثقب في الذاكرة من شأنه أن يتحوّل عملياً إلى فراغ في الهوّية الوطنية. وقد كان مارتن وولكر محقّاً عندما كتب: «لقد كانت السنة الأولى من حكم غورباتشيف سنة مُلفتة للنظر من حيث الصراحة التي تكلم بها عن مشكلة الحاضر وخيبات الماضي القريب التي حصلت في عهد بريجينيف. لكنّ هناك حقائق أخرى ينبغي الكشف عنها، وهي تتعلّق بعَهْدَيْ خروتشوف وستالين. فإذا لم يكن ثمة استعداد للكشف عنها، فإن الآمال التي يعلّقها غورباتشيف على المستقبل الزاهر للاتحاد السوفياتي الجديد تكون قد بنيت على رمال روحية»[6].

وقد عبّر عدد من الكتّاب السوفيات عن هذه الفكرة نفسها. فكتب الشاعر يفتوشنكو يقول: «إن التستّر على الحقيقة أمارة من أمارات الضعف. وسكوت الشعب شكل مستتر من أشكال الفوضى»[7].

أما المؤرخ يوري أفانا سييف فقد كتب: «لا وجود للوجدان الذاتي بدون ماض. وما يتخذّه الحاضر من معنى أو من لا معنى وما يحتمل فيه من أنواع القلق والآمال والخطط تصبح كلها أموراً غامضة وغير مفهومة. إننا مجبولون على هذا النحو بحيث إن قدرتنا على قطع الصلة مع الماضي تتوقف هي بالذات على معرفتنا بهذا الماضي وتعتمد عليها».

غير إن الأبلغ من ذلك هي المواقف التي اتخذها بعض الغورباتشيفيين البارزين. فقد كتب الكسندر نجنبي مقالة بعنوان: «العلاج بواسطة الحقيقة ـ ملاحظات حول تجديد الوعي» يقول فيها: «إن تربيتنا الأخلاقية تكاد تفقد كل مزاياها إذا نحن حرمناها من فيتامينات الحقيقة. إن دعاة الصمت وسَحَرة الديماغوجيا وحُماة معنويات الشعب المزيفين كانوا موجودين دائماً وما زالوا. إن جهودهم هي التي أدت، إلى حدّ كبير، لتصفية أفضل شغيلتنا ولهضم حقوقهم دون كبير ضجيج، من خلال أعمال لجان صغيرة لم يُنشر شيء عن أعمالها. (. . .) لقد اخترعوا ما لا يحصى من التعليمات السرية والعلنية، كان بعضها يؤدي

---

(5) الاستشهادان من مارك فرانكلايد، القارة السادسة، ص. 236 - 237.

(6) مارتين والكر، يقظة العملاق، ص. ٢٢٢.

(7) المصدر السابق، ص. 222. مجموعة من ثلاثين مقالة مخصّصة لإعادة الحقيقة التاريخية أعدها جيرت ماير ونُشرت تحت عنوان Wir brauchen die Wahrgeit Geschichtsdikusson in der Sowgetunin.

■ الدينامية السياسية لتصفية الستالينية.

إن المضيّ في عملية تصفية الستالينية حتى نهايتها يشكّل موضوعاً لمعركة حقيقية في الاتحاد السوفياتي. وتدور رُحى هذه المعركة على محورين: محور إعادة الاعتبار لجميع ضحايا «حملات التطهير» الستالينية، بدءاً بالبلاشفة القدماء وقادة الحزب والمتّهمين الذين مثلوا أمام «محاكمات موسكو» بين 1936 و1938 وما رافقها من تصفيات جسدية وعمليات نفي جماعية، ومحور الحكم العام على ستالين والستالينية، فضلاً عن تحديد الأسباب التي أدت إلى ذلك التفسّخ الفعلي الذي حلّ بالسلطة في الاتحاد السوفياتي.

أما إعادة الاعتبار لضحايا التطهير فقد بدأت مع المرحلة الأولى من تصفية الستالينية في عهد خروتشوف. وكانت قد اتخذت في ذلك الحين بعداً واسعاً. فبين عامي 1953 و1957 أعيد الاعتبار، على ما يقول ديمتري يوراسوف أحد المشتغلين في معهد التاريخ والمحفوظات، لـ 612 500 شخص. إذ قامت المدرسة العسكرية التابعة للمحكمة العليا بإعادة الاعتبار لـ 84 000 شخص، وقامت محاكم عسكرية أخرى بإعادة الاعتبار لـ 200 000 شخص، كما قامت محاكم إقليمية ومحلية أخرى بإعادة الاعتبار لحوالي 200 000 آخرين. أما الـ 84 000 شخص الذين أُعيد الاعتبار إليهم من قِبَل المدرسة العسكرية التابعة للمحكمة العليا فقد كان من بينهم 13 000 شخص في عداد الأموات، أي أنه أُعيد الاعتبار إليهم بعد وفاتهم وبعد أن كان قد حكم عليهم بالموت ونُفّذ هذا الحكم بهم[11].

غير إن هناك عدداً كبيراً من الضحايا الذين لم تشملهم إعادة الاعتبار في عهد خروتشوف. ناهيك بأن العملية المذكورة لم تتناول معظم القادة البلاشفة الذين كانوا من ضحايا ستالين.

لا شك في أنه حصلت بعض الحالات الاستثنائية، لكن الحالات المذكورة جعلت العملية كلها ـ فضلاً عما نجم عنها ـ تبدو مفتقدة للتماسك إلى حدّ كبير. فقد أُعيد الاعتبار لكرستنسكي وخودزاييف واكراموف وإڤانوف وشرنوف وغرنكو وزلنسكي في العام 1958 بقرار من المحكمة العليا[12]. وكان كرستنسكي، وهو أبرزهم، عضواً في أول مكتب سياسي وأميناً للحزب في عهد لينين، كما سبق له أن كان أحد مفوضي الشعب لدى وزارة المالية،

---

(11) كريستيان شميدث هاور وماريا هوبر، المصدر السابق ص. 108.
(12) البرت ب. ڤان غودوڤر. حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56.

وشغل منصب سفير الاتحاد السوفياتي في برلين، وكان مقرّباً لفترة طويلة من تروتسكي دون أن ينتمي إلى صفوف المعارضة اليسارية[13]. صحيح أن إعادة الاعتبار لكرستنسكي قد جرت بصورة سرية تماماً. وذلك خلافاً لإعادة الاعتبار للمارشال توخاتشفسكي وغيره من قادة الجيش الأحمر الذين أُعدموا عام 1937. ففي حين أن الزعماء العسكريين سارعوا إلى إبراز صور رفاقهم القدامى الذين قتلهم ستالين وإلى نشرها في الكتب التي رووا فيها ذكرياتهم[14] فضلاً عن المؤلفات التاريخية، فإن إسم كرستنسكي يكاد يكون منسيّاً في الاتحاد السوفياتي.

أما إعادة الاعتبار لبوخارين فقد ظلت ترفض مدة طويلة. وكانت أرملته لارينا وابنه يوري قد قاما بحملة بهذا الاتجاه لدى بعض المراجع القيادية في الحزب الشيوعي السوفياتي. وفي عام 1958 إهتم البريزيديوم (وهو الإسم الذي كان يطلق على المكتب السياسي في ذلك الحين) بطلب إعادة الاعتبار، وذلك بحضور موريس توريز وهاري بوليت. ودافع خروتشوف عن إعادة الاعتبار لبوخارين. لكن أغلبية المكتب السياسي عارضت. ويبدو أن ضغط توريز وبوليت كان شديداً، إذ أن هذين الستالينيَّين القديمين كانا يخشيان أن يفقد حزبها سمعته (وأن يفقدا هما شخصياً سمعتهما!) إذا ما تبيّن أنهما يتستّران على الجرائم الخسيسة التي ارتكبت بحق الشيوعيين[15].

لكن لارينا ويوري بوخارين تابعا حملتهما وتقدّما بطلبات جديدة من أجل إعادة الاعتبار «لإبن الحزب البار» (وصية لينين) في آذار/مارس 1961 وفي 1976 - 1977. لكن الطلبات المذكورة قوبلت بالرفض من جديد.

---

(13) لقد جرت المحاكمة الثالثة في موسكو بين 2 و13 آذار/مارس 1938. وقد تميز كريستينسكي في بداية هذه المحاكمة باعتباره الوحيد الذي رفض الإقرار بأي جرم ورفض اتهامات المدعي العام فيشينسكي الشائنة جملة وتفصيلاً. ووصل حتى للتأكيد على ان الاعترافات التي أدلى بها خلال التحقيق قد انتُزعت منه بالقوة (Prozessberich النسخة الألمانية من التقرير المختزل كتابة، ص. 56 - 59). خلال الجلسة اللاحقة من المحكمة إضطر مع ذلك إلى سحب إعترافاته تحت تأثير التعذيب الذي تعرض له بين الجلستين كما ذكرت مصادر موثوقة.

(14) أنظر بوجه خاص مذكرات قائد الجيش السوفياتي، الماريشال، آ. فاسيليفسكي، قضية حياة بأكملها (يعود تاريخ صدورها بالروسية إلى عام 1975) وهي تحتوي بعد الصفحة 80، على صورة لمجموعة تحت عنوان «الماريشالات الأولون في الاتحاد السوفياتي» ويبدو فيها م. توخاتشفسكي، س. فوروشيلوف، آ. جيكوروف، س. بوديونوف، وف. بلوشر عام 1935. وقد أعدم ستالين ثلاثة من هؤلاء الماريشالات الخمسة رمياً بالرصاص عام 1937.

(15) ڤان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56.

في تلك الفترة قام ج.ج. كليموف، أحد رؤوساء الأقسام في لجنة المراقبة التابعة للحزب الشيوعي السوفياتي، بإفهام يوري لارين صراحة أن تهمة الأعمال الإجرامية التي أدين بوخارين بناءً عليها لا يمكن أن تسقط. وعندما سأل يوري لارين عما إذا كان كليموف يعتقد بالفعل أن بوخارين كان قد أوعز بدسّ السم لمكسيم غوركي، أجابه كليموف أنّ البتّ في هذه المسألة يعود للمحاكم وأن هذه المحاكم لم تتراجع عن حكمها الذي أصدرته عام 1938[16]. وكان بوسع لارين أن يتقدم بدعوى قضائية للحصول على التراجع المطلوب لكن كليموف نصحه بعدم التصرّف على هذا النحو نظراً لما هي عليه القضية من «تعقيد»[17].

وهكذا يرى المرء أن المشكلة كانت مشكلة سياسية، وأن قادة الحزب الشيوعي السوفياتي ظلوا لمدة طويلة يرفضون التمييز البسيط بين إعادة الاعتبار الجزائية للبلاشفة القدماء وبين إعادة الاعتبار السياسية لهم. فالأولى إنما تتعلّق باتهامات شائنة كانت قد لُفّقت واستخدمت سواء خلال محاكمات موسكو أو ضدّ بعض الأعضاء من مختلف الأجنحة ممن صير إلى إعدامهم أو نفيهم في ذلك الحين: إتهامات بأعمال تخريبية أو إرهابية أو جرائم قتل أو تآمر مع استخبارات التجسّس الأجنبية (لا سيما مع الغوستابو والاستخبارات اليابانية)، أو تآمر من أجل إسقاط الاتحاد السوفياتي على الصعيد الإقليمي، إلخ... أما الثانية فتتعلق بحكم سياسي على الاتجاهات المعارضة وعلى التوجهات السياسية الفعلية التي اتخذتها مختلف تيارات المعارضة (لا التوجهات التي نسبتها إليها النصوص الستالينية زوراً وبهتاناً). فهذه أمور تقع في ذمة التاريخ. ولا يستطيع أحد أن يحلّ محلّها، لا غورباتشيف ولا ليغاتشيف ولا أي شخص آخر. وعلى حدّ علمنا أن الأغلبية العظمى من الأشخاص الذين يطالبون بإعادة الاعتبار لضحايا ستالين لا يطلبون الموافقة على كل آرائهم السياسية أو الإقرار بصحتها. وهذا أمر يستحيل حصوله على كل حال. إذ إن الاقتراحات المذكورة كانت متضادّة كلّياً في كثير من الأحيان.

أما ما تقتضيه سياسة الغلاسنوست فهو، بالمقابل، أمر يستوجب إعادة الاعتبار لأبسط

---

(16) لنذكر مع ذلك إن زعيم المؤدلجين في الحزب الشيوعي السوفياتي آنذاك ب. ن. بوسبيلوف قد أكد في مؤتمر المؤرخين أن بوخارين لم يكن عميلاً أو إرهابياً (روبرت كونكيست، روسيا بعد خروتشيف، ص. 44).

(17) ڤان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 56- 58.

مبادىء الحقيقة والعدالة. أي إنه يقتضي رفضاً رسمياً للإتهامات الإجرامية التي يبدو لكل مراقب أن ضحايا ستالين لم يرتكبوها[18].

حتى عام 1987 كانت إعادة الاعتبار للقادة السوفييات الذين قتلهم ستالين قد اقتصرت، إجمالاً - عدا عن الأشخاص المذكورين أعلاه - على أعضاء الجناح الستاليني نفسه، فضلاً عن إعضائه السابقين، وهم أولئك الذين أتى خروتشوف على ذكر أبرز أسمائهم في تقريره السرّي الذي قدّم للمؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي.

في الجدول التالي الذي وضعه ڤان غودوفر نجد إحصاءً بمن أُعيد إليهم الاعتبار من أهم القادة البلاشفة، وبمن لم يُعَد إليهم:

إعادة الاعتبار لأعضاء الهيئات الرئيسية في الحزب السوفياتي وفي الدولة السوفياتية [19]

الهيئة	أعضاء بين 1917 - 1939	ضحايا الإرهاب	ضحايا لم يُعد إليهم الاعتبار
الأمانة	27	15 (55,5%)	6 (22,2%)
المكتب السياسي	34	17 (50,0%)	9 (26,5%)
المكتب التنظيمي	64	42 (66,0%)	13 (20,3%)
اللجنة المركزية	71	49 (70,0%)	11 (15,5%)
الرؤساء ونواب الرؤساء	18	10 (55,5%)	2 (11,1%)

أما المعركة السياسية التي دارت حول مسألة إعادة الاعتبار فقد اتخذت في الاتحاد السوفياتي منحى مدهشاً في أوساط الرأي العام لم يكن متوقعاً، على الأرجح، من قبل خصومها العنيدين (وما زالت ذيولها في أوساط الحزب الشيوعي السوفياتي القيادية مجهولة حتى الآن، وهذه عبرة أخرى من عبر عدم استكمال تصفية الستالينية من حيث الحدود التي تفرضها على سياسة الغلاسنوست!). وقد

(18) تُعد حالياً عريضة عالمية للمطالبة بإعادة اعتبار جزائية لجميع المتهمين بمحاكمات موسكو، دون أية قيود، بما فيها إعادة الاعتبار لتروتسكي. لقد وقعّها عدد هام من الشخصيات في الحركة العمالية العالمية، بجميع تياراتها، أنظر لائحة التوقيعات في اعداد امبركور 2 و16 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(19) ڤان غودوفر، حدود نزع الستالينية في الاتحاد السوفياتي، ص. 161. وترتفع هذه النسب إذا ما اقتصرت اللائحة على أعضاء الهيئات القيادية خلال المرحلة الممتدة بين عامي 1917 - 1935، أي بعد اغتيال كيروف وبداية الإرهاب.

انفتحت هذه المعركة على مواجهات دراماتيكية في الأوساط العامة. فذكرت صحيفة بروفيل النمساوية في عددها الصادر بتاريخ 13 تموز/يوليو 1987 أخباراً عن لقاءين عامين عُقدا في موسكو. أمّا الأول فقد جرى الإعلان عنه بشيء من السرية عبر ملصق صغير كُتب بخط اليّد وعُلّق على باب معهد التاريخ والمحفوظات، لكنه استقطب عدة آلاف من الأشخاص، في أواخر آذار/مارس 1987. وأُلقيت اللّكسيچا (أي الدرس أو المحاضرة) من قبل البروفسور يوري بوريسوف تحت عنوان «ستالين، السياسي والإنسان»، فكانت على وجه الإجمال عبارة عن مدح وإشادة بالدكتاتور الطاغية، وإن كانت قد سلّمت بأنه ارتكب بعض الأخطاء والتجاوزات! وقد أعرب القسم الأعظم من الحضور عن استيائهم. وتكاثرت الأسئلة والاحتجاجات. كم كان عدد الضحايا؟ كم كان عدد الذين أُعيد إليهم الاعتبار؟ كما أشار عدد كبير من المتكلمين إشارة صريحة إلى أن آباءهم كانوا قد قضوا نحبهم في المعسكرات الستالينية وأن أمّهاتهم كنّ قد تعرّضن للنفي.

إلا أن موقف بوريسوف تعرض لمزيد من التضعضع عندما ألقى المحاضرة إياها بتاريخ 13 آذار/مارس 1987 أمام حشد من الكتّاب في بيت الثقافة المركزي. فقد واجهه الحضور حينذاك بوقائع محددة ورهيبة. وأثار أحد المؤرخين المُشتغلين على المحفوظات ملف استجواب المخرج الكبير مايرهولد أحد ضحايا التطهير. وتبيّن أن مايرهولد قد تعرّض للتعذيب، كما اعترف رودوس النائب العام للغيبيو الذي كان قد تولى استجوابه، وكُسرت يده اليسرى، كما أكره على تجرّع بوله[20].

وفي حزيران/يونيو 1987 نظّمت الكومسومولات نقاشاً علنياً مع يوري آفانا سييف، مدير معهد التاريخ والمحفوظات، والذي يُعتبر الرائد الرئيسي للحملة النقدية الشديدة ضد ستالين (وهو غير رئيس تحرير البرافدا الذي يحمل الإسم نفسه). «كانت الصالة مكتظة. واضطر مئات الأشخاص إلى البقاء خارجها. وطرحت على المُحاضر أسئلة خطيّة كان من بينها السؤال التالي: «هل أنتم مع نشر مؤلفات تروتسكي؟» فأجاب أفانا سييف: «نعم. إنني مع نشر مؤلفاته حتى يتمكّن طلابنا من قراءة كل أدبيات التاريخ السوفياتي ودراستها بما فيها مؤلفات تروتسكي». وكان ورائي رجل كهل سمعته يقول بشيء من الامتعاض: «هذا ما كان ينقصنا بعد!». فما كان من الحضور القريبين منه إلا أن التفتوا إليه وقالوا: «وهل قرأت مؤلفاته؟ هل تعلم ماذا كتب؟» فأجاب الرجل: «نعم. أعلم ماذا كتب». فكان هذا

---

(20) كما ورد في الصحيفة اليسارية الألمانية الغربية TAZ، 27 تموز/يوليو 1987.

الجواب كفيلاً بإثارة مستمعين آخرين فتدخّلوا وقالوا: «إذاً، أصبح من الواضح من أين جئت. لقد قرأت تروتسكي وها أنت تجلس بيننا الآن بأمان واطمئنان. هل تعلم عدد الذين أُرسلوا إلى سيبيريا لمجّرد أنهم قرأوا تلك المؤلفات؟». ثم ما لبث أن ازداد عدد المشتركون في هذا النقاش، وكادت تنشب مشادّة بسيطة قبل أن يتوجه البعض إلى المنبر بأسئلتهم. فاستُعيدت ذكريات لا مثيل لعنفها، وظهرت مشاعر كان يُظَن أنها كُبتت خلال عقود عديدة، وانتصبت جباه وقامات يخشى المصلحون مغبّة انفجارها.

«كما حصلت في ذلك الاجتماع حادثة أخرى تدل على مدى الحاجة إلى تصفية الحسابات وعلى مبلغ عمق المشاعر المتعلقة بها. فقد تقدم أحد الحضور بورقة تطالب بالكفّ عن الكلام عن «عبادة الشخصية» وعن الأخطاء والانحرافات. إذ إن ستالين إنما ارتكب جرائم بحق البشرية. والمطلوب هو أن تُقام أنصبة تذكارية لضحاياه بعد أن يُدان بوصفه مجرماً. فقرأ أفانا سييف تلك الورقة بصوت مرتفع وتمعّن فيها طويلاً. ثم أيّد فكرة إنشاء الأنصبة التذكارية، لكنه لم يعلّق على الفكرة الأخرى. فراح الحضور يهتفون هتافات طويلة وإيقاعية. ثم التفتّ خلفي فإذا بي أرى بحراً من الوجوه الجادّة والمصمّمة، وكأنها كلها تريد أن تقول: «لقد طال بنا الانتظار. والآن جاء دورنا!». وعلى الرغم من كل ارتيابي السابق، فقد شعرت في تلك اللحظة بعزم هؤلاء القوم على أن لا يدعوا الكبت يتسرّب إلى نفوسهم بعد اليوم مثلما سبق أن حدث لهم في عهد بريجينيف»[21].

في بداية العام 1988، أجتمع عدة مئات من الأشخاص في القاعة الكبيرة من مركز اتحاد الكتاب في موسكو لكي يستمعوا لمحاضرة أخرى ألقاها المؤرخ يوري أفانا سييف. وقد تحدّث في هذا اللقاء أيضاً الكاتب ميشال شاتروف، فأعرب الرجلان عن قلقهما بالنسبة لما أسفرت عنه البريسترويكا خلال العام 1987 «في حقل التاريخ». فالمؤرخون ما زالوا ينشرون أنصاف الحقائق على حدّ قول أفانا سييف. ولا شك في أن التقييم الذي قامت به صحيفة سوفييتسكايا روسيا لليون تروتسكي في خريف 1987 قد نزع عنه تهمة «العميل للقوى الخارجية»، لكنه ما زال يُعامل بوصفه «عدواً للشعب». كما أن هذا «التصحيح» الجزئي ما زال مطروحاً بالنسبة لزينوفييف وكامنيف رفيقي لينين.

وقد تحدث أفانا سييف عن أن «دائرة معارف ثورة أكتوبر» الجديدة، التي صدرت

(21) بروفيل، 13 تموز/يوليو 1987.

كذلك في خريف 1987، ما زالت تقدم هي الأخرى صورة كاذبة عن النقاشات والسجالات الداخلية التي حصلت في الحزب خلال العشرينات والثلاثينات.

وطرح الحضور نحو مئة سؤال خطّي على المحاضر. وكان من بينها سؤال أجاب عنه بصراحة واضحة أثارت موجة عارمة من التصفيق في القاعة، وذلك أنه قال بضرورة إعادة الاعتبار إلى جميع ضحايا القمع الستاليني، لا إلى بوخارين وتومسكي وريكوف وحسب، بل إلى تروتسكي وكامنيف وزينوفييف أيضاً. وأضاف أنه لا يعلم ما إذا كانت اللجنة المكلفة رسمياً بهذه المهمة ستقوم بذلك أم لا.

ووجّه أفانا سييف من جهة أخرى نقداً شديداً للمؤرخ الجنرال فولكوغونوف الذي كان قد وضع أول سيرة رسمية لحياة ستالين. وقال إن السيرة المذكورة تجعل الظاهرة الستالينية مقتصرة على مجرّد المرض النفسي والقصور المزاجي لدى ستالين، وإنها ما زالت تداب على الدفاع عن بنية القيادة القمعية التي يتصّف بها السستام الستاليني. «لقد آن الأوان لكي نقوم بتحليل للبنى الاجتماعية والذهنية التي سمحت بوجود الظاهرة الستالينية»[22]. غير أن هذا المؤلف نفسه كتب صفحة بكاملها في البرافدا الصادرة بتاريخ 9 أيلول/سبتمبر 1988 تحت عنوان «تروتسكي، شيطان الثورة» لا تخلو من التحيّز والافتراء.

وهكذا يتبيّن لنا أن مسألة إعادة الاعتبار لضحايا الإرهاب الستاليني من الناحية الجزائية تتداخل أكثر فأكثر مع مسألة الحكم الشامل على ستالين والستالينية. وأن المقاومة التي تبديها البيروقراطية ضد الاعتراف بحجم الجرائم التي ارتكبها ستالين[23] ليست مسألة «اعتدال» أو مسألة تتعلق «باغتنام الفرص». بل لا شك في أن المسألة تتعلق بكشف الحقيقة التاريخية: فالتستّر على حجم الإرهاب الذي حصل يمكّن أصحابه من الكذب على الجماهير، بينما لينين يقول إن الحقيقة وحدها ثوريّة. لكن المشكلة الحقيقية تتعلّق بنوعَيْ التفسير اللذين تقدمهما ايديولوجيا البيروقراطية للظاهرة الستالينية. إن التفسير الأول، وهو المنوّع «الذاتي -

---

(22) Frankfurter Rundschau، 12 كانون الثاني/يناير 1988.

(23) يتحدث غورباتشيف نفسه، في خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، عن «الآف» ضحايا «تجاوزات» ستالين، فيما يرتفع العدد الفعلي إلى ملايين. وقد وجه هذا القول ضربة قاسية لمصداقيته. لنذكر انه صدر في نهاية المطاف قرار رسمي عن اللجنة المركزية، نقلته وكالة نوفوستي (الطبعة الألمانية، 12 كانون الثاني/يناير 1988) يعترف بأن التصفيات طالت «مئات الآف» الأبرياء (كل أعضاء الحزب الشيوعي السوفياتي تقريباً) الذين اتهمتهم «الترويكات» وإن جميع هؤلاء الضحايا الأبرياء قد أعيد الاعتبار لهم وسوف تعوض عائلاتهم.

النفساني»، يفسّر الستالينية عن طريق «عبادة الشخصية» والإنحراف الشخصي وجنون العظمة و«سستام الفكر الدغمائي» و«سستام القيادة العامودية» إلخ . . أما الثاني، فهو يفسّر الستالينية بصورة موضوعية ـ تاريخانية : الوضع الأممي، مخاطر الفاشية، ضرورة الإسراع في عملية التصنيع على طريقة ازدراد الطعام بدون مضغ حتى تتمكّن البلاد من التسلّح استعداداً للحرب التي بدأت تذرّ قرنها (وهي عناصر يضيف إليها البعض، بعد أن يستشهدون بفقرة غامضة من عند لينين، عنصر النقص في ثقافة الجماهير، وضرورة تأمين هذه العمليات جميعاً وتنفيذها بواسطة سستام إداري مركزي إلى أقصى حدود المركزية). لكن مصيبة هذين التفسيرين ـ أو التفسير المتولد عن الدمج بينهما ـ هي أنهما لا يفسّران لا جرائم ستالين (ناهيك بحجمها واتساعها)، ولا العواقب الوخيمة التي ترتبت عليها من حيث الجماهير السوڤياتية ومن حيث الدفاع الوطني عن هذه الجرائم، فضلاً عن كل التوجه المخصوص الذي اتخذه الجناح النستاليني.

إن عمليات التطهير وزعزعة أركان الجيش الأحمر وحرمانه من خيرة قادته ـ بدءاً بقوة تشفسكي الذي برهن عن ألمعيته حين توقّع الشكل العسكري المخصوص الذي سيتخذه الهجوم النازي على الاتحاد السوڤياتي، فضلاً عن اعداده لأفضل الطرق الكفيلة بصدّه ـ والقبض على أهم مصمّمي الطائرات والصواريخ في الاتحاد السوڤياتي[24] وزجّهم في السجون، والتسبُّب بمجاعة رهيبة كان لها أن تُحبط معنويات الجنود، كل ذلك يجد تفسيره، يا تُرى، «بحاجات الدفاع الوطني»؟[25] وكيف كان اغتيال أكثر من مليون إنسان شيوعي «أمراً ضرورياً من أجل التصنيع»، في الوقت الذي نجد فيه بين هؤلاء الضحايا عدداً من أهم الناهضين بالصناعة السوڤياتية الجديدة، كبياتاكوف مثلاً؟

إن كل هذه الحجج تبدو هزيلة وسخيفة. وفي جوّ من الغلاسنوست ومن النقاش الديموقراطي والعودة إلى الأصول لا بد أن ينكشف هذا الهزال كله أمام قطاع واسع من الرأي العام. هذا هو القلق السياسي الذي يستبّد بالبيروقراطية والذي يجعلها تتردّد في استكمال تصفية الستالينية.

---

(24) أنظر بهذا الصدد أنباء موسكو 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1987. يؤكد المؤرخ نيناروكوف (أنباء موسكو، 3 نيسان/ابريل 1988) إن السبب المباشر لإبعاد توخاتشفسكي هو معارضته للنزعة العسكرية المحافظة لمجموعة ستالين ـ فوروشيلوف. هذه المجموعة التي كانت تنادي بالدفاع الوطني المرتكز على الخيالة وعلى الحشد على الحدود. وكان توخاتشفسكي يؤكد تحريك الجيش الأحمر بشكل جذري والدفاع بالعمق، لإفشال العمليات التي تنتمي إلى نمط بلتزكريغ والتي قد يشنها إي معتدٍ محتمل.

(25) الكتاب الكلاسيكي بهذا الصدد هو كتاب الكسندر نيكريتسش. الجيش الأحمر المغدور.

ذلك أن هناك تفسيراً آخر للستالينية والتصفية الستالينية. وهو التفسير الحقيقي. فإذا استبعدنا التفسيرين، الذاتي والموضوعي، المذكورين أعلاه، بوصفهما غير كافيين، فلا بدّ لنا من التسليم بالتفسير الاجتماعي (الاجتماعي - السياسي). فيتبيّن لنا عندئذ أن التطهير والإرهاب لم يكونا إلا تتويجاً لتلك العملية التي اعتمدها الجناح الستاليني حين لجأ إلى إلغاء جميع الكادرات الشيوعية من البروليتاريا السوفياتية. وبالتالي فهما لم يكونا إلا نتيجةً لمصادرة هذه البروليتاريا سياسياً من قِبَل البيروقراطية السوفياتية. إنهما يمثلان ثورة سياسية مضادّة حقيقية، يمثلان ترميدوراً[26] فعلياً أفضى إلى حرب أهلية فعلية واستكمال سلسلة بقضها وقضيضها من إجراءات المصادرة على الصعيد الاجتماعي: من نظام الإدارة الوحيدة في المنشآت، إلى منع الإضرابات، إلى خضوع النقابات خضوعاً شاملاً وشائناً لأوامر المديرين ومصالحهم، إلى اعتماد نظام العمل الذي يعتبر أقسى نظام في العالم، إلى القبول بالتفاوت الاجتماعي المتصاعد. لقد تحوّل الحزب الشيوعي السوفياتي، عبر هذه الإجراءات كلها، من حزب عمّالي، يزداد تبقرطُهُ يوماً بعد يوم، إلى حزب البيروقراطية بالذات، بل إلى أداتها السياسية التي تستعملها في وجه الطبقة العاملة.

لا شك في أن الحزب الشيوعي السوفياتي، بوصفه أداةً في يد البيروقراطية السوفياتية، التي هي شريحة اجتماعية ذات مصالح خاصة ومتميزة، لم يتّخذ مواقفه ضد العمال وحدهم. بل اتخذ مواقفاً ضد البرجوازية المتوسطة، وخاصة ضدّ العدوّ الامبريالي للاتحاد السوفياتي، بعد 22 حزيران/يونيو 1931. بناءً عليه، لم تكن الحصيلة العامة لتلك المرحلة كلها حصيلة سلبية تماماً. إن ايديولوجيّي البيروقراطية يعتمدون على هذا الجانب المتناقض من العملية التاريخية الإجمالية الممتدة بين 1928 و1953 لكي يصرفوا أنظارهم عن إدانة ستالين والستالينية جملة وتفصيلاً. لكن هذا يجعل من موقفهم عملية ايديولوجية تقريظية، لا تحليلاً علمياً للعملية التاريخية.

والحال إننا شهدنا محاولة فعلية لإعادة الاعتبار لستالين - في مقابل المحاولات التي جرت بالاتجاه المعاكس في عهد خروتشوف - من قِبَل جناح بكامله من أجنحة البيروقراطية التي رأت في مثل إعادة الاعتبار هذه ضماناً لاستقرارها بالذات. وكاذت إعادة الاعتبار

---

(26) يستخدم لينين تعبير «ترميدور» بوصفه إحتمالاً في الاتحاد السوفياتي عام 1921. ويستخدم الفيلسوف أناتولي بوتينكو تعبير «اغتصاب السلطة» من قبل البيروقراطية. سوف نعود إلى الموضوع في الفصل الثالث عشر.

المذكورة تنجح في عهد تشرننكو، فلم تفشل إلاّ في اللحظة الأخيرة، على حدّ قول دوسكو دودر، مراسل الواشنطن بوست في موسكو.

إن الميزة الإيجابية التي يمتاز بها تفسيرنا لستالين والستالينية تتلخص في أنه تفسير متماسك بحيث يتيح لنا أن ندرك كل السمات الأساسية التي يتصّف بها ذلك العصر، بل إنه يمتاز بميزة إيجابية أخرى وهي أنه يتّفق مع المفاهيم الرئيسية وفرضيات العمل الرئيسية التي تعتمدها المادية التاريخية. ولذا فهو يتمتّع وسيتمتّع أيضاً بقوة جذب وتأثير متزايدة على جيل الماركسيين النقديين الذي ينهض في الاتحاد السوفياتي. لكن تفسيرنا يمتاز في نظر البيروقراطيين أجمعين - بمن فيهم أكثرهم ليبرالية، ناهيك بغورباتشيف نفسه - بميزة سلبية رهيبة، وهي أنه يتفق، على العموم، مع ذلك التحليل الذي صاغه ليون تروتسكي وحلّل بموجبه الظاهرة الستالينية ومستقبل الاتحاد السوفياتي.

■ مسألة تروتسكي.

إنه لمن سخرية التاريخ ومن باب عودة الأمور إلى نصابها أن ينقلب ذلك الاندفاع الأعمى وذلك الهوس الكلّي والكلّياني الذي تحكّم بستالين أثناء اضطهاده لتروتسكي[27] و«التروتسكية»، لينتقم اليوم من صاحبه. إذ أصبح من المستحيل معالجة ستالين والستالينية بمعزل عن معالجة تروتسكي و«التروتسكية»، أي معالجة ذلك الحلّ الذي قدمته المعارضة اليسارية أولاً، ثم المعارضة الموحّدة بعد ذلك، ثم المعارضة اليسارية الجديدة بمفردها، بوصفه حلاً بديلاً عن الستالينية بالنسبة لمشكلات الشغيلة والشعب السوفياتي. وسياسة الغلاسنوست إنما تعني حرية المناقشة لكل هذه الحلول البديلة، دون قيد أو تمييز، وبناءً على معرفةٍ بحيثيّات الأمور واطّلاع على مجمل الوثائق. هذا إذا شئنا أن لا تكون الغلاسنوست مبتسرة أو مقيّدة، أو خاضعة للرقابة أو للفرمانات التي تأتيها من فوق.

ومن مفارقات التاريخ أيضاً أن يكون الذين ما زالوا يخوضون المعركة ضد «التروتسكية» في الاتحاد السوفياتي حريصين اليوم على ابتداع هوية أو شبه هوية مشتركة بين ستالين وتروتسكي، في حين أن ستالين كان يعتبر تروتسكي بمثابة خصمه الّلدود ويضطهده اضطهاداً لا هوادة فيه، بحيث انتهى به الأمر إلى اغتياله، وفي حين أن تروتسكي كان

---

(27) أنظر بوجه خاص الثورة المغدورة، جرائم ستالين، ستالين، فضلاً عن مقالات أخرى عديدة، والتي لا تزال أفضل مجموعة منها باللغة الألمانية في جزئين تحت عنوان Schriften über Russland.

الخصم اللّدود والعنيد لستالين. وهكذا يزعم هؤلاء السادة أن تروتسكي لو ربح معركته «من أجل السلطة» لكان تصرّف كما تصرّف ستالين، بل أسوأ منه. وأن ستالين إنّما اقتبس برنامجه عن تروتسكي. أما الغورباتشيفيّين الليبراليون فهم لا يتوانون، بدورهم، عن تزييف الحقيقة التاريخية، الاحتيال عليها ما أمكنهم ذلك.

ذلك إنه من المستحيل في نظرهم أن «يستعيدوا» تروتسكي ويكسبوه لصالح توجّههم السياسي، على نحو استعادتهم لبوخارين وخروتشوف. لأن تروتسكي لا يعني مجرّد النضال ضد التقهقر البيروقراطي وضدّ التجميع الإجباري وضد مساوىء «اقتصاد السوق». بل يعني أيضاً النضال ضدّ ممارسة السلطة من قبل الأجهزة: أي أنه نضال ضدّ امتيازات البيروقراطية وتزايد التفاوت الاجتماعي، كما إنه نضال من أجل الديموقراطية الاشتراكية بأوسع أشكالها، ومن أجل ممارسة السلطة من قبل السوفياتات المنتخبة بشكل حرّ، ومن أجل حقّ الشغيلة والشغيلات في انتخاب من يريدون ويُردن إلى مجالس السوفياتات، أي إنه نضال من أجل التخلّي عن عقيدة الحزب الواحد، ومن أجل الترخيص لجميع الأحزاب التي تحترم في الواقع (وليس بالضرورة في ايديولوجيتها) الشرعية السوفياتية. كما أنه نضال من أجل حقوق الشبان والنساء والأقليات القومية، ومن أجل حرية التنظيم النقابي والحق بالإضراب، ومن أجل التعدّدية الثقافية والعلمية والفنية والأدبية دون قيد أو قمع، ومن أجل سيرورة الثورة العالمية بالاعتماد على تطور الحركة الجماهيرية في كل بلد وبناء على إمكاناتها وحاجاتها دون اللجوء إلى أيّة مغامرات عسكرية كائناً ما كان نوعها، وكل هذه أمور لا يريدها أصحابنا «الليبراليون» ولا يرغبونها.

إن غورباتشيف وجماعته يقعون في ورطة مستعصية فعلية عندما يتصدّون لتصفية الستالينية. إذ أن ما يتهدّدهم، إذا هم عمدوا مرة أخرى إلى خنق أصوات المطالبين بتصفية الستالينية تصفية جذرية، كما كانت الحال بعد سقوط خروتشيف[28]، لا يقتصر على فقدانهم لمصداقية الغلاسنوست نفسها فقداناً مبرماً، بل يتعدّى ذلك ليجعلهم مواجهين بمشكلات ملموسة تعترضهم على الأمد القصير، وذلك من نوع المشكلة التي تتلخص في إعادة كتابة تاريخ الحزب الشيوعي السوفياتي من جديد. وربما كان من المهم أن يحاولوا التخلّص من هذه المشكلة بالتي هي أحسن بأن يصطنعوا موقفاً «محايداً» حيال ما جرى في الثلاثينات،

---

(28) حول محاولة إعادة الاعتبار لستالين في عهد بريجينيف، أنظر مارتين والكر يقظة العملاق، ص. 210 - 209. وثمة تحليل رائع حول مواقف القادة السوفيات إزاء تروتسكي في مقالة خصصها البروفسور ميشال ريمان لـ«مشكلة تروتسكي» في مجلة الحزب الشيوعي الإيطالي ريناسيتا.

فيزعمون عندئذ أن ستالين قد ارتكب «تجاوزات»، لكنّ ما قام به لا يُعتبر بقضّه وقضيضه سيئاً... لكن حبل هذه المناورات كلها قصير، بل إنها تتخّذ، ولا بدّ، مظهراً صبيانياً، نظراً لأن هناك عدداً كبيراً من الأشخاص، من ذوي المؤهلات، ممن ينصرفون بكل حماس واهتمام إلى تفحص المحفوظات، ويعكفون على دراسة وثائق ذلك العصر بصورة نقدية ومعمّقة، ويطالبون بأن يكون من حقّ الجميع أن يتفحصوا ويدرسوا»[29].

ويبدو أن أصحابنا «الليبراليين» يلجأون إلى طريقتين اثنتين من أجل تحويل الأنظار عن حقلها السليم. الأولى تتلخص في إخفاء الأدلّة التي تشهد على قسم من جرائم ستالين، بل في إزالة هذه الأدلة والقضاء عليها نهائياً: «إن السجلات القضائية السوفياتية التي تعود إلى الثلاثينات والأربعينات والخمسينات تتعرّض اليوم لعملية إبادة بمعدّل خمسة آلاف ملفّ شهرياً، وذلك بحجة «الإفتقاد للأمكنة اللازمة لحفظها». هذا ما كتبته النشرة المنشقّة التي تصدر بعنوان «غلاسنوست» في آخر أعدادها. وتقول هذه النشرة التي يُصدرها عدد من المعتقلين السياسيين القدماء، من بينهم سيرغي غريغوريان، إن الوثائق المتعلّقة بملايين السوفيات الذين ذهبوا ضحية الإرهاب الستاليني محفوظة في سجلات المعهد (المحكمة) العسكري التابع للهيئة القضائية العليا في الاتحاد السوفياتي. «إن سجلات النيابة العامة وسجلات وزارة العدل في الاتحاد السوفياتي قد «نُظّفت» تماماً من هذه الملفات في الستينات والسبعينات. أما سجلات الكا.جي.ب. فلا أحد يعلم أين تُحفظ بالفعل». وتقول نشرة «غلاسنوست»: «إن عملية «تنظيف» المحفوظات والسجلات قد بدأت فجأة واستمرت طيلة سنوات عديدة في عهد رئيسين من رؤوساء النيابة العامة كان مساعدهما الأول سيرغي غوسيف». وهذه العملية ما زالت مستمرة منذ عامين، علماً أن المسؤولَيْن المذكورَيْن قد تولّيا منصبيهما في نيسان/ابريل 1984. وقد كانت المحفوظات تُحرق في البداية في مدخنة مقر النيابة العامة، لكن نشرة غلاسنوست تقول «إن ذلك كان سبباً في انبعاث دخان كثيف في أجواء المدينة. أما اليوم فإنها تُحرق خارج موسكو»[30].

لقد صدر تكذيب لهذه المعلومات، لكنه صيغ بكلام يطغى عليه الغموض والالتباس بحيث أن بوسع المرء أن يعتبر أنّ فرضيّة القضاء على جزء من السجلات القضائية على الأقل أمر معقول. فلا شك في أن القضاء على السجلات المذكورة يخدم مصلحة أولئك الذين

(29) يقوم بذلك بوجه خاص الاقتصادي يوري بوبوف في أنباء موسكو، 12 كانون الأول/ديسمبر 1987.
(30) لوموند، 22 - 23 آب/اغسطس 1987.

كانوا متورّطين شخصياً بعمليات التطهير والإرهاب ـ وعددهم لم يعد كثيراً كما كان من قبل ـ وخاصة مصلحة أولئك الذين انبروا في الستينات والسبعينات للدفاع عن عمليات التطهير والتستّر عليها بحماس شديد ـ وعددهم ما زال مرتفعاً ـ وهم ما زالوا يبرّرون حتى اليوم تلك الروايات والأقاويل التاريخية التي تزعم أن أهم قادة الحزب البلشفي قد زالوا من الوجود وكأنهم لم يُوجدوا أصلاً.

أما عملية تحويل الأنظار الثانية فتتلخص في صرف النظر عن الإتهامات الشائنة والمنحطّة التي وُجِّهت ضد البلاشفة القدامى، وخاصة ضد تروتسكي، وفي الإنصراف إلى تدبيج تزويرات تاريخية وتحريفات متحذلقة حول مواقفهم. أما الشخص الذي تمرّس بهذه الأمور فهو ليغاتشيف المولّج بالشؤون الايديولوجية في الأوساط القيادية للحزب الشيوعي السوفياتي بين عامي 1984 و1988. لكن غورباتشيف ظل يحذو حذوه لمدة طويلة. وقد نسج على منواله بصورة شديدة الوضوح عندما إلقى خطابه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987 في الذكرى السبعين لثورة اكتوبر[31].

إن هذا الخط الإنكفائي يعيدنا، على وجه العموم، إلى كل أنواع الافتراء والتشويه والتزوير التي حفلت بها سنوات 1924 - 1928 والتي دُبِّجت في ذلك الحين ضد المعارضة وضد تروتسكي بشكل خاص[32]. ويستطيع المرء أن يضمّها جميعاً تحت عنوان «تشويه السُّمعة» (أي الطعن في خصال أحد الأشخاص المعروفين وتسويد صفحة ماضيه). لكن المؤسف في الأمر أن هذه الأفعال الشائنة التي كثيراً ما تُنْسَب لتروتسكي ويُروَّج لها من قِبَل ليغاتشيف وغورباتشيف وشبريكوف، رئيس الكا. جي. ب.، وايديولوجيّيهم، مثل أفانا سييف رئيس تحرير البرافدا، تكاد تكون في كل مرة متضادّة مع أقوال مأثورة عن لينين تقول العكس وهي أقوال موجودة في نصوص أخذت تنتشر باستمرار.

---

(31) لقد أعيد نشر نص الخطاب كاملاً في أنباء موسكو، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.
(32) لقد كشف تروتسكي عدداً كبيراً من التزويرات التاريخية الأكثر دقة في كتابه الثورة المشوهة (The Stalin School of Falsification).

أقوال رسمية لقادة الحزب الشيوعي السوفياتي الحاليين .	أقوال للينين .
• إن الصفات السلبية التي يتصف بها تروتسكي تطغى على صفاته الإيجابية .	• إن تروتسكي هو الشخص الأكثر كفاءة من بين سائر أعضاء اللجنة المركزية الراهنة .
• لقد كان لستالين فضل كبير في صراعه ضد تروتسكي .	• إن الخلاف بين ستالين وتروتسكي يهدّد الحزب بالانقسام . ينبغي إيجاد وسيلة لإقصاء ستالين عن الأمانة العامة [حتى لا يحصل الانقسام في الحزب] .
• لم يكن تروتسكي يوماً من البلاشفة .	• لقد أدرك تروتسكي [في خريف 1917] إن الاتحاد مع المناشفة أمر مستحيل . ومنذ ذلك الحين أصبح أفضل البلاشفة جميعاً .
• لقد كان تروتسكي أنانيا نرجسياً يحدوه طموح متطرّف، «فترك زوجته وأولاده في سيبيريا»، «وعاش عيشة راضية في المهجر»، «وغيّر مواقعه السياسية باستمرار» .	• واطّلاعاً منّي على أوامر الرفيق تروتسكي الجازمة أجد نفسي مقتنعاً كل الاقتناع بسلامة تلك الأوامر وفائدتها وضرورتها بالنسبة لقضيتنا . إنني أدعم مواقفه بلا تحفّظ [ملاحظة على بياض أرسلت إلى تروتسكي خلال الحرب الأهلية تأكيداً لدعم أي أمر من الأوامر التي يصدرها] .
• لقد كان تروتسكي من دعاة «اشتراكية الثكنات» وأراد استخدام الإكراه تجاه الفلاحين كما فعل ستالين .	• أما بالنسبة للفلاحين المتوسطين . فليس هناك أي خلاف بين تروتسكي وبيني[33] .

(33) هذه الاستشهادات مستقاة على التوالي من لينين في «رسالته إلى المؤتمر» (المسماة «وصية») في كانون الثاني/يناير 1923 (الأعمال، المجلد 36، ص. 607)؛ وفي الرسالة نفسها (ص. 608)؛ ومن محضر اجتماع لجنة بتروغراد في الحزب البلشفي في آب/اغسطس 1917 (صورة طبق الأصل في كتاب تروتسكي The Stalin School of Falsification، ص. 102 - 104) كما توجد الملاحظة على بياض التي وقّعها لينين خلال الحرب الأهلية في الكتاب نفسه، ص. 49 .

● لقد تسبّب تروتسكي بانقسام الحزب وتابع نشاطاته الانقسامية بعد مغادرته للاتحاد السوفياتي[34].

● هذه التهمة الأخيرة تستند إلى رفض تروتسكي الانصياع للقرار المخالف للّينينية الذي اتخذه المؤتمر الثالث عشر وطلب منه بموجبه أن يتنكّر علانية لأفكاره باعتبارها أفكاراً خاطئة. وكانت المعارضة مستعدة للإلتزام بالانضباط الحزبي ولتنفيذ القرارات المتخذة بالأكثرية وبصورة شرعية. لكن المناضل الشيوعي والماركسي لا يتنكّر علانية لقناعاته. وكان لينين قد حدّد هذا الفرق في المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي السوفياتي في نقاشه مع المعارضة العمالية التي ضمن لها حقّها في كتابة رأيها وتوزيعه عبر مئات الآلاف من النُسخ إذا هي وافقت على حلّ جناحها (لا اتجاهها). ولنذكر أيضاً أن تروتسكي لم يغادر البلاد بمحض إرادته بل أنه أُبعد[35] ونُفي من قِبَل السلطات الستالينية[36].

إن مسألة إعادة الاعتبار جزائياً لتروتسكي تزداد تعقيداً على تعقيد في نظر البيروقراطية بحكم ارتباطها بمسألة إعادة الاعتبار لبوخارين ولسائر القادة البلاشفة القدماء الآخرين. إن أبوّة بوخارين لبعض الأفكار الرئيسية التي تنادي بها البيريسترويكا أمر مسلّم به من جانب

---

(34) توجد هذه الأوصاف في خطاب غورباتشيف بمناسبة الذكرى السبعين لثورة اكتوبر، في مقالة سوفيتسكايا روسيا المذكورة أعلاه.

(35) حول مناورات وحسابات ستالين بصدد نفي تروتسكي، أنظر رومان Die Geburt des Stalinismus.

(36) إن متابعة تروتسكي لنشاطات المعارضة ضد الجناح الستاليني من الخارج، حيث نظام ستالين، لا زال أمراً يدان عليه. إن هذه الإدانة تقوم على البخس من وزن الرهان الحيوي لمعركة المعارضة السياسية بصدد مصير الاتحاد السوفياتي والثورة العالمية، بشكل فاقع. يكفي أن نذكر بهذا الصدد بمعركة تروتسكي والتروتسكيين ضد صعود النازية في المانيا، وضد السياسة الإجرامية للستالينيين التي سهلت استلام السلطة من قبل هتلر.

عدد متزايد من المؤرخين، بل من الإيديولجيين، الذي ينتمون إلى التيار الغورباتشيفي[37].
وقد شُنّت الحملة الهادفة إلى إعادة الاعتبار لبوخارين من جانب أرملته آنّا لارينا التي تتمتع بمثابرة وشجاعة مثيرتين للإعجاب. وخلافاً لما حصل في عهد خروتشيف وبريجينيف، فقد لاقت الحملة المذكورة تأييداً من وسائل الإعلام. فنشرت الليتيراتورنايا غازيتا، في 22 تموز/يوليو 1987، نص مسرحية من فصل واحد بطلاها شخصان، أحدهما يدافع عن فكرة التجميع الإجباري، والآخر يدافع عن أطروحات بوخارين التدريجية. فكانت هذه هي المرة الأولى التي يُصار فيها إلى تقديم بوخارين بوصفه رجلاً لطيفاً ومُحبّباً، على الرغم من خصومته مع لينين، بل إلى إظهاره بمظهر المدافع عن الصواب وعن الخطّ السليم. والجدير بالذكر أن مؤلف هذه المسرحية هو فيودور برلاتسكي الذي يُعتبر من أهم الناطقين الغورباتشيفيين في أوساط المثقفين والإعلاميين.

كما نشرت المجلة الأسبوعية أوغونيوك، في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 1987، رسالة من آنّا لارينا إلى ميخائيل غورباتشيف، وهي رسالة من أبلغ الرسائل وأشدّها وقعاً في النفوس، تشرح فيها كيف أن بوخارين كان قد توسّل إليها عشيّة اعتقاله أن تظلّ تناضل من أجل إعادة الاعتبار إليه: «وبعد أن أضنته التحقيقات والمعاكسات الرهيبة من قبل متّهميه، وبعد أن أنهكه الإضراب عن الطعام احتجاجاً منه على الإتهامات الفظيعة [التي اتّهم بها]، ركع بوخارين أمامي وتوسّل إليّ أن أحفظ عن ظهر قلب «رسالة إلى الحزب»، وأن لا أنسى من هذه الرسالة حرفاً، وأن أتلوها على مسامع جيل مقبل من قادة الحزب. (...) لقد توسّل إليّ أن أناضل من أجل تبييض سمعته، ومن أجل الحصول على اعتراف صريح ببراءته. ثم قال لي: «أقسمي بأن تفعلي. أقسمي. اقسمي.» وأقسمت له بأن أفعل. إن النكوث بهذا القَسَم يعني بالنسبة لي خيانة ضميري وانتهاك وعدي»[38].

أما المجلة الأسبوعية «أنباء موسكو»، فقد خصّصت صفحة بكاملها من عددها الصادر بتاريخ 6 كانون الأول/ديسمبر 1987، للحديث عن نيكولاي بوخارين مرفقة بأحدى صوره. في الصفحة المذكورة يقرأ المرء «رسالته إلى الحزب» التي يجدر الانتباه إلى المقطع التالي منها: «إنني أنتمي إلى هذا الحزب منذ أن كان لي ثمانية عشر عاماً من العمر، وكانت

(37) لقد رسم غورباتشيف في خطاب 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، الخطوط العريضة لدفاع يتسم بضعف قدرته على الإقناع حول التجميع القسري، وهو يقوم على إتخاذ موقف أكثر نقدية تجاه طروحات بوخارين مما تجاه طروحات بورلاتسكي.

(38) مارتين والكر في الغارديان، الإصدار الأسبوعي، 6 كانون الأول/ديسمبر 1987.

حياتي كلها مكرّسة لخدمة الطبقة العاملة ومن أجل انتصار الاشتراكية. وإنني أرى في هذه الأيام أن الصحيفة التي تحمل هذا الإسم المقدّس: البرافدا [الحقيقة] تنشر بحقّي أكاذيب خسيسة مفادها أنني، أنا نيكولاي بوخارين، أعمل على تقويض مكتسبات اكتوبر وأسعى إلى إحياء الرأسمالية من جديد. هذا عار كبير لم أسمع بمثله. هذا كذب. (. . .) إنني أتوجّه إليكم، أتوجّه إليكم بوصفكم الجيل المقبل من قادة الحزب الذي ستكون مهمّته التاريخية فضح هذه الجرائم الفظيعة التي أخذت ترتدي في هذه الأيام العصيبة طابعاً جليلاً، وصارت تتأجج كاللّهيب، وبدأت تشدّد الخناق على الحزب. إنني أتوجّه إلى كل أعضاء الحزب. إنني في هذه الأيام من حياتي، التي ربما كانت الأيام الأخيرة، متأكد من أنّ مصفاة التاريخ لن تتوانى، عاجلاً أم آجلاً، عن تصفية الوحول وغسلها عن رأسي. وإنني لم أكن خائناً في أي يوم من الأيام».

بعد ذلك أُعيد الاعتبار للبلاشفة القدماء الذين أُدينوا في محاكمات موسكو الثلاث، إبتداءً ببوخارين وريكوف وصحبه، ثم زينوفييف وكامنيف وصحبهما، وبياتاكوف ورادك وصحبهما، وذلك بقرار رسمي صادر عن المعهد العسكري التابع للمحكمة العليا. أما الأحكام التي صدرت بحقّهم في 1936 و1937 و1938 فقد أُلغيت. لكن الجدير بالذكر أن الحكم الذي صدر عن المحاكمة الأولى يتضمّن المقطع التالي: «وقد وجدت المحكمة أن تروتسكي، ليف دافيدوفيتش، وابنه سيدوف اللذين يقيمان حالياً في الخارج مذنبين، وذلك بناء على شهادات المتّهمين سميرنوف وغولزمان ودريستر وأولبرغ وفرتز دافيد (كروغلجانسكي) وبرمان - جورن، فضلاً عن حيثيات هذه الدعوى. وقد ثبت أنهما أنشآ وقادا شخصياً التنظيم الذي قام بأعمال إرهابية في الاتحاد السوفياتي ضد قادة الحزب الشيوعي السوفياتي وضد الدولة السوفياتية. وقد صدرت الأوامر، في حال العثور عليهما في أراضي الاتحاد السوفياتي، بالقبض عليهما فوراً وبتحويلهما على محكمة المعهد العسكري التابع للمحكمة العليا في الاتحاد السوفياتي»[39].

فإذا كان الحكم المذكور قد أُلغي فهذا يعني أن تروتسكي وليون سيدوف كانا بريئين من التهم التي نُسبت إليهما. وبناء عليه تكون إعادة الاعتبار إليهما من الناحية الجزائية واجباً من أبسط واجبات العدالة، خاصة وأن «المتهم الرئيسي في تلك الدعوى كان تروتسكي بالذات» على حدّ قول أمبارشوموف (أنباء موسكو، عدد 9 حزيران/يونيو 1988).

---

(39) **Prozessbericht**، موسكو، ص 185 من النسخة الالمانية لهذا التقرير المختزل كتابة، الترجمة من وضعنا.

ثم إن هذا الواجب العدلي البسيط يتخذ جانباً سياسياً - أخلاقياً آخر. فأمبارشوموف المذكور يستشهد بتصريح لبياتاكوف بعد تراجعه أمام ستالين ليأخذ على المعارضة - وعلى كل المعارضات التي نهضت في وجه ستالين - كونها قد أعربت عن «عدمية أخلاقية مميتة وانتحارية». وهو لا يأتي على ذكر أي شيوعي روسي من الذين شجبوا منذ ذلك الحين محاكمات موسكو. إن هاتين التهمتين ملفقتين إلى أبعد الحدود.

لقد شنّ تروتسكي وابنه سيدوف أعنف حملة ضد محاكمات موسكو منذ العام 1936 - حملة تختلف من حيث حدتّها عن حملات مالرو أو جيد أو كوستلر التي يشير إليها أمبارشوموف[40]. والكوادر والمناضلون الذين لم يساوموا ستالين، ظلوا يحتفظون بنقاء مبادئهم الشيوعية حتى الرمق الأخير واستحقوا إعجاب كل من رآهم أو سمعهم بما برهنوا عنه من استقامة وجرأة، كما يشهد ليوبولد تريبر بشكل خاص[41].

إننا لا نرعى أية ميول لاستبدال «عبادة شخصية» تروتسكي بعبادة شخصية ستالين (أو لينين، التي ما زالت سارية المفعول في الاتحاد السوفياتي). لقد ارتكب تروتسكي أخطاء، كما أن لينين ارتكب أخطاء، وروزا لوكسمبورغ ارتكبت أخطاء، وماركس وأنجلز ارتكبا أخطاء قبلهم جميعاً، وذلك على نحو ما يرتكب المفكرون العظام أخطاءً على الدوام. فالعظمة ليست من هذا العالم. وليس هناك من شخص أو هيئة أو جماعة أو حزب «دائماً على حق». إن غورباتشيف نفسه، فضلاً عن عدد من أهم ايديولوجييه يشدّدون بحقّ على أن أسطورة «الأمين العام» المعصوم، بل «اللجنة المركزية» المعصومة، كانت إحدى دعائم الستالينية التي نهضت عليها الميول اللاعقلانية والأعذار الذاتية التي تبرّر تصرفات يأباها الشيوعيون ويترفّعون عنها. وهذه هي على كل حال الحجة المفحمة التي تدعم المنادين بحق الاتجاه داخل الأحزاب العمالية وبحق تعدّد الأحزاب داخل السوفياتات. فالأقلية قد تكون

---

(40) نظم تروتسكي ومجموعة أصدقاؤه حملة عالمية ضد محاكمات موسكو، توجت في المحاكمة المضادة التي نظمتها لجنة ديوي في المسكيك. أنظر حالة ليون تروتسكي The Case of Léon Trotsky. التي تحتوي على التقرير المختزل كتابة للمحاكمة المضادة.

(41) يكتب ليوبولد تريبر، قائد الأوركسترا الحمراء انه «يحق للتروتسكيين أن يتهموا كل من يعوي مع الذئاب من الآن وصاعداً. ولا يجب أن ينسى هؤلاء إنهم يمتلكون أفضلية هامة علينا حيث انهم أصحاب سستام سياسي متماسك قادر على الحلول محل الستالينية، وبفضله يستطيعون استدراك الضيق العميق للثورة المغدورة. إنهم لا «يعترفون»، لانهم يعرفون إن اعترافاتهم لن تفيد الحزب ولا الاشتراكية». (اللعبة الكبرى، ص. 64). حول التاريخ البطولي للتروتسكيين السوفيات، أنظر بياربرويه «التروتسكيون في الاتحاد السوفياتي 1929 - 1938» في دفاتر ليون تروتسكي، العدد السادس، 1980، والعددين 7 -8، 1981. وقد تحدث فيكتور سيرج بصددهم عن «وضع معنوي لا مثيل له وتفانٍ مطلق».

على حق. وبدون هذه التعدّدية يستغرق تصحيح الأخطاء التي ترتكبها الأكثرية زماناً أطول، وتستوجب تكاليف أشدّ وطأةً.

كل ما نطالب به هو أن تُحاكم الأفكار والاقتراحات والنشاطات التي قام بها ممثلو وممثلات تلك الدراما التي حصلت في العشرينات والثلاثينات، على قاعدة الوقائع التاريخية المضبوطة ووثائق ذلك العصر الصحيحة. وإن لا يُلفّق كل هذا أو يُستبدل بأقاويل من هنا وهناك أو بتأويلات اعتباطية. ونحن لا نشك بصوابيّة الحكم الذي يصدره بهذا الشأن شيوعيو اليوم الاشتراكيون. لقد كان ستالين مجرماً. وكان تروتسكي خصمه الشيوعي اللدود الذي وقف له بالمرصاد. وكانت المعارضة اليسارية على حقّ في الأمور الجوهرية التي طرحتها.

أضف إلى ذلك أن دراسة النصوص دراسة دقيقة كفيلة بأن تُقنع أهل العلم بأن تروتسكي كان الماركسي الروسي الوحيد الذي توقع منذ 1906 أنّ البروليتاريا الروسية ستكون قادرة على استلام السلطة وقادرة على القيام بثورة اشتراكية ما أن تقوم ثورة بعد ثورة 1905. وبالتالي فإن نظريته حول الثورة الدائمة كانت صحيحة وواقعية. وهكذا يقول البروفسور بانشين، رئيس تحرير مجلة رابوتشي كلاس أي سوفريميني مير، بدون أن يأتي طرحه على ذكر تروتسكي: «لم يكن هناك من يستطيع في بداية هذا القرن، مهما بلغت به العبقرية، أن يتوقع انقطاع سلسلة الرأسمالية العالمية في روسيا بالضبط. وبهذا المعنى فإن مجرى التطورات التاريخي كان إلى حدّ ما غير متوقع سواء عند كاوتسكي أو بليخانوف أو لينين». (حول سيرورة الثورة الاشتراكية في روسيا»، ضمن «مجلة العلوم الاجتماعية» عدد 5، 1987). ولكن ليس عند تروتسكي أيها الرفيق. ليس عند تروتسكي..

لكنّ المؤسف هو أن مؤلفاً رصيناً مثل جوريس مدفيديف قد ساهم في عملية «اغتيال السّمعة» هذه، عندما صرّح في مقابلة له مع المجلة الأسبوعية دِير شبيغل (عدد 52، 1987): «مدفيديف ـ أما من الناحية الثالثة فقد تصرّف تروتسكي في العشرينات بوصفه واحداً من المعارضة اليسارية. فقد طالب منذ عام 1926 بما حقّقه ستالين في الثلاثينات. شبيغل ـ تعني إدارة الاقتصاد مركزيّاً [أو بصورة بيروقراطية مركزية] وتجييش العمل. مدفيديف ـ لكن تروتسكي لم يكن لديه برنامج بديل مثل بوخارين. وإنما كانت الخصومة بينه وبين ستالين تعود قبل كل شيء إلى كونهما شخصيتين متسلّطتين»[42].

---

(42) انظر أيضاً الإفتراآت المماثلة ضد تروتسكي من جانب الأكاديمي بلياك والاقتصادي فاسيلوشوك في أغونيوك، العدد 12 و14، 1988. ويوجه الجنرال فولكوغونوف. المؤرخ العسكري، إلى تروتسكي تهمة الغرور فضلاً عن تهمة التسلط (انظر أنترناشيونال هيرالد تريبيون، أول تموز/يوليو 1988).

إن اعتباطية هذه الأقوال، بل طابعها الإفترائي المحض، يتبين للقارىء بسهولة ما أن يطلّع على كتاب تروتسكي «المجرى الجديد» (1923) وغيره من وثائق المعارضة التي كتبت عام 1923، وبشكل خاص وثائق المعارضة بين 1926 - 1927 (بما فيها مسودة برنامج المعارضة الذي صاغته في أيلول 1927).

والواقع أن انتقادات واقتراحات تروتسكي والقادة الشيوعيين الذين كانوا يؤيدونه لم تكن سياسية وحسب، بل إنها لم تكن تمتّ بصلة إلى شخصيته «التسلّطية». كما أنها كانت من الناحية السياسية متعارضة مع مواقف بوخارين المدعومة من قِبَل ستالين، ثم متعارضة مع مواقف ستالين التي عارضها بوخارين معارضة هشّة. لقد كانت تلك الانتقادات والاقتراحات تتصدّى لصلب المشكلات ـ وإن بكلام موزون ومحسوب ـ سواء منها تلك التي تتعلّق بديموقراطية الحياة السياسية والاجتماعية، أو تلك التي تتعلق بعملية المزج الضرورية بين التصنيع المخطّط من جهة، وحماية صغار الفلاحين ومتوسّطيهم من وطأة الدولة ووطأة التجارة (البورجوازية)، من جهة أخرى.

والواقع أن تماثلها مع بعض الأفكار التي شجبها غورباتشيف (ولا نقول مع اقتراحاته «الإيجابية») أمر ملفت للنظر. إلا أن تروتسكي كان يشجب التجاوزات والخزعبلات البيروقراطية والفساد البيروقراطي عندما كانت لا تزال في بداياتها، في حين أن غورباتشيف يشجبها بعد مرور خمسة وخمسين عاماً عليها، وبعد أن تسبّبت بموت الملايين من الشعب السوفياتي وبآلام لا تُعَدّ ولا تحصى كان من الممكن تلافيها، فضلاً عمّا أحدثته من كوارث عسكرية واقتصادية واجتماعية.

حَسْبنا في هذا الصدد أن نذكر الاستشهادات:

«إن نظام التعيين [تعيين مسؤولي الحزب من فوق] لم يكن يتجاوز في أحلك الأوقات من فترة شيوعية الحرب نسبة 10% مما هو عليه الآن. لقد أصبح تعيين أمناء اللجان الإقليمية [وليس انتخابهم] قاعدة مكّرسة. وهذا يجعل الأمناء في وضع المستقلين عملياً عن التنظيمات المحلية».

«هذه مسألة يعرفها كل عضو من أعضاء الحزب. فأعضاء الحزب الذين يجدون أنفسهم على اختلاف مع أحد القرارات التي تتخذها اللجنة المركزية، أو حتى اللجنة الإقليمية، أو الذين تنتابهم شكوك حول صحة هذه القرارات، أو يتبيّن لهم بصورة شخصية أن هناك خطأ ما أو تجاوزاً من التجاوزات أو خللاً أو بلبلة، لا يتجرّأون على طرح رأيهم

حوله في اجتماعات الحزب، بل أنهم يخافون من مجرد إثارة الحديث بشأنه. (. . .) فحرية النقاش في الحزب أصبحت غير موجودة عملياً، كما أن الرأي العام في الحزب أصبح مكتوم الأنفاس».

«لماذا نجد أنفسنا مُجمِعين على الانتقال نحو نظام الديموقراطية العمالية؟ إننا كحزب، نشكّل تعبيراً عمّا يحصل داخل الطبقة العاملة. والطبقة العاملة تشعر بقوة العدو وتتحقق من وجود هذه القوة في الواجهات، وهو عدو يعيش في المدينة نفسها التي نعيش فيها. هذا هو العامل الأهم. فعندما نتكلم عن ديموقراطية عمالية فإن كلامنا يعبّر عن عملية تجري في صلب الطبقة العاملة».

«على كل وحدة من وحدات الحزب أن تعود إلى المبادرة الجماعية، إلى حق النقد الرفاقي الحرّ - دونما خوف ودونما مواربة - إلى حقّ اتّخاذ الموقف التنظيمي المستقلّ. من الضروري أن نُنعش جهاز الحزب ونجدّده، وأن نجعله يشعر بأنه لا يعدو كونه إوالة تنفيذية للإدارة الجماعية».

«لقد قدّمت لنا صحافة الحزب في الآونة الأخيرة عدداً من الأمثلة التي تشهد على التقهقر البيروقراطي المحنّط في مجال الأخلاق والعلاقات داخل الحزب. والجواب الذي يأتي على أول كلمة نقدية يتفوّه بها واحدنا هو: «رجّع لنا بطاقتك الحزبية»[43].

في الملحق الثاني من «المجرى الجديد» نجد إشارة إلى أن التوجه الاقتصادي الذي من شأنه أن يحافظ على السّميتشكا (التحالف العمالي - الفلاحي) لا ينبغي أن يلجأ إلى إلغاء السوق بل ينبغي أن يقوم على قاعدة السوق. وقد كتب تروتسكي عام 1925 في كتابه «نحو الرأسمالية أم نحو الاشتراكية» يقول: «إن مقارنتنا الشائعة مع مستويات ما قبل الحرب تقتصر على الكمية وعلى السعر. (. . .) غير أن مُعامِلات المقارنة في مجال الإنتاج ينبغي أن تتضمن النوعية أيضاً: وإلاّ فإنه من الممكن أن تتحوّل إلى مصدر للتوهم الذاتي». هكذا يخال المرء أنه يقرأ غورباتشيف أو أغانبيغيان. . . خمسة وخمسين عاماً قبل الأوان!

لكن التهمة الفاضحة هي تلك التي تتعلق بالتوجه المزعوم نحو «تجييش العمل» ونحو تضييق الخناق على الطبقة العاملة، وهو ما يُزعم أن تروتسكي والمعارضة قد ناديا به عام

---

(43) وثائق معارضة 1923، منشورات نيوبارك، لندن، 1975.

1926، ومهّدا السبيل بذلك لستالينية الثلاثينات. لدحض هذه الافتراءات، إليكم مختارات من وثيقتين من وثائق المعارضة تقولان العكس بالضبط.

في البيان الذي تقدمت به مجموعة الـ 13 في الاجتماع المشترك بين اللجنة المركزية ولجنة المراقبة في الحزب الشيوعي السوفياتي في تموز/يوليو 1926، نقرأ ما يلي: «إن النظام البيروقراطي يتسلّل إلى حياة كل مصنع وكل مشغل كما يتسلل الصدأ. فإذا نحن لم نقبل بحق أعضاء الحزب في نقد لجنة المنطقة أو لجنة الاقليم أو اللجنة المركزية، وإذا نحن لم نقبل بحقّهم في التعبير عن انتقاداتهم تجاه رؤوسائهم المباشرين في المنشآت، فإن أعضاء الحزب سوف يصبحون خنوعين. فالموظف الإداري الذي يستطيع أن يضمن دعم هيئة حزبية عليا لأنه «رجل «من أوليائها ويدين بالولاء لها»، يستطيع بهذه الطريقة أن يقي نفسه من أيّ نقد يأتيه من القاعدة، بل إنه يصبح بمنأى عن أيّ لوم أو عقاب فيما لو كان مسؤولاً عن تقصير في شؤون الإدارة أو عن تسلّط دنيء.

«إن الاقتصاد الاشتراكي الذي يمرّ بطور البناء يفترض وجود شرط أساسي من أجل استخدام الموارد الطبيعية استخداماً اقتصادياً، وهو الرقابة اليقظة التي تأتي من القاعدة، وخاصة من جانب العمال في المصانع والمعامل. فطالما أن العمال لا يستطيعون أن ينتقدوا علانية كل ما يرونه من خلل أو تجاوز ولا يقوون على الوقوف في وجه كل ذلك بأن يسمّوا المسؤولين بأسمائهم ـ دون أن يخشوا مغبّة تسميتهم باسم المعارضين أو باسم «العناصر الساخطة» أو «العناصر المشاغبة» أو أن يتعرضوا لإبعادهم عن خلايا الحزب بل حتى عن المصنع ـ طالما أنهم لا يستطيعون القيام بذلك، فإن النضال من أجل «نظام اقتصادي» أو من أجل إنتاجية أكبر سيتّجه لا محالة صوب الاتجاه البيروقراطي، أي أنه في معظم الأحيان سيضرب الشغيلة في مصالحهم الحيوية. وهذا بالضبط ما نراه يحصل أمام أعيننا اليوم. فانعدام الفعالية والتغاضي عن وضع معدلات للأجور وضوابط للعمل ـ وهو ما يجعل الحياة قاسية على العمال ـ يعود في تسعين بالمئة من الحالات إلى الاستخفاف البيروقراطي بمصالح العمال الأوّلية وبالإنتاج نفسه». شهادة جميلة على «تجييش العمل»، أليس كذلك؟

أما مسودة برنامج المعارضة فهي تكرّس كل فصلها الثاني لوضع الطبقة العاملة والنقابات. وكان يجدر بنا أن نذكره هنا بكامله. غير أننا سنكتفي منه بالمقطع التالي: «إن العناصر الحاسمة التي تدفع بلادنا إلى السير في طريق الاشتراكية لا في طريق الرأسمالية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتحسينات التي نقوم بها في مجال الشروط الحياتية للطبقة العاملة [التشديد في الأصل]. وينبغي لهذه التحسينات أن تتجلى في المجال المادي: عدد العمال المشتغلين

بالصناعة، مستوى الأجر الفعلي، طبيعة الميزانية العمالية، شروط سكن العمال، الرعاية الصحية، إلخ . . كما ينبغي أن تتجلّى في المجال السياسي: الحزب، النقابات، السوفياتات، الشبيبة. وأخيراً في المجال الثقافي: المدرسة، الأدبيّات، الصحيفة، المسرح. أما الاتجاه نحو إرجاء مصالح العمال الحيوية وجعلها في المصاف الثانوي والتعلّل، باستعلاء وازدراء، بذريعة «ذهنية المعمل»، واعتبار المصالح المذكورة متعارضة مع التطلعات التاريخية التي يفترض بالطبقة العاملة أن تعمل على تحقيقها، فأمور تمثّل اتجاهاً خاطئاً من الناحية النظرية وخطيراً من الناحية السياسية».

وفي الأونة الأخيرة طلع بعض المثقفين الليبراليين، بل بعض الغورباتشيفيين البارزين، بافتراء جديد على تروتسكي. مفاد الافتراء أن الرجل كان يتّصف بالتسرّع والمغامرة في مجال السياسة الأممية[44]. وهو افتراء يُتّخذ بمثابة الغطاء لتمرير اتجاه «التعايش السلمي المعمّق»، لكنه يعبّر، على طريقته، عن التخلّي عن اتجاه لينيني أصيل نحو الثورة الاشتراكية العالمية، لا علاقة له لا من قريب ولا من بعيد بالتدخلات العسكرية التي يقوم بها الاتحاد السوفياتي في الخارج. بل العكس! فالمقصود هو تلك الثورات المتوقفة على نضج العوامل التي تجعلها ممكنة في كل بلد على حدة، ومترتبة في نهاية التحليل على موازين القوى بين الطبقات الاجتماعية في كلٍّ من تلك البلدان (وهي موازين تتأثر بموازين القوى على الصعيد الأممي لكنها لا تتحدّد بها على الإطلاق تحديداً ميكانيكياً).

إننا نقتصر بهذا الصدد على النص التالي: «لقد عايش الجيش، بالطبع، الأفكار نفسها التي عايشها الحزب والدولة، إذ كانت التشريعات والصحافة والتحريض تستلهم الثورة العمالية على حد سواء، بوصفها الهدف المنشود. وقد ارتدى برنامج الأممية الثورية مرات عدة طابعاً مبالغاً به في مجال الخدمات الحربية. هكذا كان للمرحوم غوسيف الذي شغل لفترة معينة منصب رئيس مجلس الخدمة السياسية في الجيش، ثم كان من أقرب مساعدي ستالين، أن يكتب في مجلة عسكرية في العام 1921: «إننا نعمل على إنشاء جيش البروليتاريا الطبقي (. . .) ونُعدّه لا فقط من أجل الدفاع ضد الثورة البرجوازية المضادة، بل أيضاً من أجل خوض الحروب الثورية (سواء كانت دفاعية أو هجومية) ضد القوى الامبريالية». كان غوسيف يأخذ على رئيس الجيش الأحمر تهاونه في إعداد هذا الجيش للقيام بمهمات أممية. غير أن المؤلف شرح للرفيق غوسيف على صفحات الصحف، أن القوة المسلحة الخارجية مدعوة إلى القيام بدور مساعد في الثورات، لا بدور رئيسي: فهي لا تستطيع أن تستعجل الحل أو

(44) أنظر بوجه خاص مقابلة داشتيشيف، ديرشبيغل، العدد 27، 1988.

تُسهِّل النصر إلا إذا كانت هناك ظروف ملائمة ومعلومة. «أما إذا استُخدمت قبل نضج تلك الظروف، فإنها لا تؤدي إلا إلى إجهاض الثورات»[45].

وخلافاً لأقوال ميدڤيديف و«الغورباتشيڤيين» التي تعتبر أن «ميول تروتسكي البونابارتية» والتخوُّف من «دكتاتوريته» المزعومة قد نفرّت الكوادر الشيوعية وسهلت فوز ستالين، نطالب بالكشف عن الحقيقة كلها، وبأن تُنشَر كل الوثائق التي كُتبت في تلك الفترة، بدءاً من «المجرى الجديد»، ومسودّة برنامج الـ46، ومسودة برنامج المعارضة عام 1926 لكي يتسنى لكل القراء والقارئات في أيامنا هذه أن يُكوِّنوا فكرة مستقلة ونقدية عن الموضوعات الفعلية التي كان يدور الخلاف حولها في ذلك الحين، وأن يكوِّنوا هذه الفكرة بشكل خاص في ضوء التاريخ، وفي ضوء ما حصل على الأرض بعد ذلك.

ورائدنا في ذلك ما كتبه ألِكسندر ياكوڤليڤ، عضو المكتب السياسي وأمانة الحزب الشيوعي السوڤياتي: «ينبغي أن تُكشف الحقيقة كلُّها حول ما حصل في الماضي وفي الحاضر. أن تُكشف الحقيقة لا شبه الحقيقة ولا المديح الواسع الذمة. الحقيقة الكاملة، سواء من حيث الوقائع الفعلية أو من حيث الأحكام المبدئية».

إن الحملة الشعبية التي طالبت بإقامة نصب تذكاري على شرف ضحايا ستالين والتي لاقت دعماً شعبياً واسعاً[46]، قد تُوِّجَت بعريضة موقعة بإمضاء سبعماية شخص من أبرز الشخصيات الثقافية والصحافية، وقُدمت لميخائيل غورباتشيف لتطلب منه موافقة اللجنة المركزية على دعم هذا المشروع. وأضاف الموقعون طلباً مُحِقّاً آخر هو أن يضم النصب المذكور مركزاً للأبحاث ومتحفاً ومكتبة[47]. إن مؤلفات تروتسكي وكتابات المعارضة اليسارية وسائر البلاشفة القدماء، فضلاً عن كتابات مارتوف والمناشفة والفوضويين، إلخ. ينبغي أن تجد مكانها ضمن تلك المكتبة العتيدة لكي يتسنى لكل المواطنين والمواطنات السوڤيات أن يتعرفوا، والنصوص بين أيديهم، على أفكار الجميع. كما ينبغي إعادة طبع كل النصوص المذكورة ونشرها على نطاق واسع في البلاد. ففي الوقت الذي تنتشر في الاتحاد السوڤياتي على نطاق واسع روايات لا تتعاطف كثيراً مع الثورة، كرواية «الدكتور جيڤاغو» - الأمر الذي يسرُّنا - نرى أن من دواعي القرف بالفعل أن تُخفَى عن القراء السوڤيات مؤلفات قادة

---

(45) ليون تروتسكي، الثورة المغدورة، ص. 239 - 240.
(46) لوموند، 21 حزيران/يونيو 1988.
(47) لوموند، 18 آذار/مارس 1988.

انتفاضة اكتوبر[48] وكتابات مؤسس الجيش الأحمر. لقد قررت الندوة التاسعة عشرة للحزب بناء النصب المذكور. فلنتابع ضغطنا حتى يضم ذلك البناء تلك المكتبة العتيدة وحتى تضم المكتبة جميع الوثائق المذكورة.

غير أن هذه العملية كلها تتخذ بعداً سياسياً مباشراً. إذ إنها تدور أيضاً حول الحكم الذي ينبغي إطلاقه على استخدام طرائق التزوير والافتراء كوسائل معتمدة في النقاش السياسي والسجال السياسي. وهذا أمر لا يتعلق بشؤون الماضي وحسب، بل يتعلق أيضاً بشؤون الحاضر والمستقبل.

لقد أرسل أربعة من أساتذة كراسي التاريخ في الحزب الشيوعي السوفياتي، من بينهم شبريكوف أستاذ كرسي التاريخ في أكاديمية العلوم الاجتماعية لدى اللجنة المركزية للحزب، رسالة إلى مجلة «أنباء موسكو»، يحتجون فيها على مقالة يوري أفانا سييف التي ذكر فيها تروتسكي بشيء من الخير ونشرها في تلك المجلة[49]. وقال الأساتذة الأربعة في رسالتهم بكل صفاقة: «إن أفانا سييف لا يستشهد إلّا برسائل لينين «إلى المؤتمر» [أي وصية لينين]، فهو لا يأتي على ذكر النضال المرير والدائم الذي شنّه لينين والحزب قبل أكتوبر وبعده ضد تروتسكي والتروتسكيين حول مسألة طبيعة القوى المحرّكة للثورة في روسيا وآفاقها وحول انتصار الاشتراكية في بلادنا. (. . .) وبعد انتصار الفاشيّة في المانيا عام 1933 (. . .) راح تروتسكي يدافع عن إسقاط الحكم السوفياتي بالقوة، وعن استخدام إمكانية انهزام الاتحاد السوفياتي «بصورة حتمية» في الحرب المقبلة ضد الفاشية وتسخير الإمكانية المذكورة «لمآربه كرئيس». (. . .) إن خط التروتسكية يعني إحياء الرأسمالية في الاتحاد السوفياتي»[50].

وقد ردّ أفانا سييف في العدد نفسه من «أنباء موسكو»، لكنه استنكف هو الآخر عن البحث في مواقف تروتسكي الحقيقية، ولم يأتِ على ذكر تزوير هذه المواقف أو على الافتراءات التي كانت في أساس محاكمات موسكو وحملات التطهير الجماعية والفظيعة، أعني

---

(48) نشرت أنباء موسكو صفحتين كاملتين غير لائقتين بما فيه الكفاية، للتشكيك بدور تروتسكي القيادي في انتفاضة اكتوبر («الأسطورة» التي تنسبها إلى. . . ستالين) وفي هذه المقالة لا تجدي الإشارة أبداً إلى أن تروتسكي كان رئيس اللجنة العسكرية الثورية التي قادت الانتفاضة. وتشدد تشديداً واضحاً على أن لينين وضع مشروعه الخاص بالانتفاضة بمواجهة مشروع تروتسكي، الذي اعتبره خطيراً على نجاح المشروع. لكنها تحاول إخفاء نتيجة هذا السجال: لقد طبقت خطة تروتسكي ونجحت.

(49) افانا سييف، في أنباء موسكو، 11 كانون الثاني/يناير 1987.

(50) أنباء موسكو، 10 أيار/مايو 1987.

مجزرة البلاشفة القدماء وعشرات الألوف من الشيوعيين. إن كل تناقضات الغورباتشيفيين الليبراليين وكل ورطتهم تتضح من خلال الاستنكاف المذكور[51].

لكنه في الوقت ذاته يردّ بقوة على الحجة القائلة: «لننصرف إلى مهام المستقبل، دون أن نناقش مشكلات الماضي». إذ إن عنوان رده بالذات ينادي بقوة بالعكس: «إننا نتحدث عن الماضي، لكن جوهر الحديث يدور حول مستقبل الاشتراكية». فإمكانية الديموقراطية الاشتراكية تصبح في حكم المنفية والمستبعدة عندما «يوصف صراع الآراء والبحث عن السبيل الثوري السليم والخلافات التي تنشأ بين قادة الحزب بأنها مؤامرات دبرها عدو مستتر وغير منظور. وبعد ذلك تُوصم هذه التجمعات بوصمة «العداء للحزب»، كما توصف بأنها ذات دوافع مضادة للثورة. وهكذا تُستبدل الخلافات ذات الطابع السياسي باتهامات غريبة مستمدة من أبواب القانون الجزائي».

وقد كتب أفانا سيف في «أنباء موسكو» الصادرة بتاريخ 13 أيلول/سبتمبر 1987 يقول بصورة حازمة كذلك: «إن تصفية الستالينية ينبغي أن تُخاض حتى النهاية. وبناء عليه يمكن الحكم على أقوالنا وأفعالنا».

والحق أننا إذا كنا رأينا في قضية يَلْتْسِين (أنظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب) أن أسوأ أشكال بداية العصر الستاليني وأبشع طرائقه قد عادت فجأة إلى الظهور، فإن ذلك يبينّ على أفضل نحو تلك الصلة القائمة بين تصفية الستالينية الناقصة وبين الغلاسنوست المحدودة، حتى لا نقول إنه يبين الحدود التي ما زالت تُفرض على الديموقراطية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي.

مهما يكن من أمر فقد كان لهذه الهجمة الستالينية الجديدة ذيول مضحكة مبكية[52].

---

(51) لقد عبّر أفانا سييف فيما بعد عن موقفه من تروتسكي بطريقة أكثر إيجابية، أنظر طارق علي ثورة من فوق، ص. 229 وما يليها.

(52) بصدد مغزى هذه الهجمة الستالينية الجديدة، أنظر الفصل الثاني عشر، المتعلق بوجه خاص بالقضية المسماة قضية رسالة نينا أندرييفا. وقد تورطت الكا. جي. ب. بشكل غير مباشر بالقضية في شهر نيسان/ابريل 1988. وقد أعادت إدخال العادة الستالينية المستهجنة بعزو جميع الصراعات الاجتماعية والخلافات في الآراء الأكثر حدة في الاتحاد السوفياتي إلى «مؤامرة» السي. آي. أي.، في نشرتها المخصصة لكوادر الحزب: تركز قوى السي. آي. أي. وعملاء آخرون متحالفون معها في أعمال التجسس (. . .) على تنفيذ عمليات سرية، تهدف إلى تشكيل معارضة سياسية داخل الاتحاد السوفياتي واستخدام البيريسترويكا وعملية إضفاء الديموقراطية بغية تخريب البنية الاجتماعية للدولة السوفياتية من الداخل (. . .) من أجل إقامة سستام التعددية الحزبية على النمط البورجوازي [نمط بورجوازي دون بورجوازية؟] وخلق نقابات حرة (. . .) وحفز النشاط المعادي للمجتمع، بما فيه تعميم الفوضى» (مذكور في الغارديان، 28 نيسان/ابريل 1988).

فبعد أن اتخذت المحكمة العليا في الاتحاد السوفياتي قراراتها التي ألغت الأحكام والاتهامات التي وُجّهت لمتَهَمي محاكمات موسكو الثلاثة، وبالتالي لتروتسكي، نشرت صحيفة رودي برافو، لسان حال الحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، مقالة على صفحتها الأولى، ما لبثت أن وزعتها في الخارج بتاريخ 17 حزيران/يونيو 1988 وكالة أوربيس برسّ، وتضمنت هذه المقالة تهجمات لاذعة على الاشتراكي الثوري التشيكوسلوفاكي المعروف بيتر أول وعلى آلان كريفين وعلى كاتب هذه الأسطر، وعلى تروتسكي بنوع خاص.

وقد حفلت تلك التهجمات بكل الافتراءات الستالينية القديمة التي لم يمض على إدانة المحاكم السوفياتية لها، بوصفها افتراءات لا أساس لها، إلا أيام قليلة: «فقد قال تروتسكي في كتابه حول الثورة الدائمة الذي نشر عام 1930 إنه يستحيل القيام بثورة [!] اشتراكية ضمن إطار وطني. وإذاً [!] فقد كان من دعاة إلغاء السلطة الإشتراكية في كل مكان نشأت فيه (. . .). أما أنصار تروتسكي (. . .) فقد اعتبروا بالحرف الواحد أن من أوّل مهامهم وعلى رأسها شنّ النضال ضد القوى المعادية للفاشية وذلك انسجاماً منهم مع فكرتهم الاستفزازية التي تقول إنه ينبغي أن تنتصر الفاشية أولاً، لأن سقوطها بعد ذلك سيجعل الثورة العالمية، في رأيهم، أمراً ممكناً (. . .) حتى أن التروتسكيين وضعوا دستوراً لجبهة داخلية تعمل على مهاجمة القطاعات الفردية اليسارية من حركة التحرير الفرنسية. وربما كان هذا هو السبب الذي جعل التروتسكيين يتمكنون من عقد مؤتمرهم بصورة شرعية [!] في فرنسا إبان احتلال تلك البلاد».

من العبث أن يضيّع المرء وقته في الرد على هذه المجموعة التعيسة من الأكاذيب التي لا تحتوي على ذرة من الحقيقة. لكن تاريخ صدور هذه المقالة أمر ذو مغزى ودلالة. فهل اضطر الجناح المحافظ من البيروقراطية التشيكوسلوفاكية إلى مهاجمة غورباتشيف عشية الاجتماع التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي عبر مهاجمته لتروتسكي والأممية الرابعة وبيتر أول وآلان كريفين وآرنست ماندل؟ لا شك في أن العالم قد تغير عمّا كان عليه، عندما كان الستالينيون والستالينيون الجدد يتبنون بصورة أوتوماتيكية كل ما يُقال في موسكو.

صحيح أن وكالة الأنباء السوفياتية نوفوستي قد ردت بعد ستة أشهر، وبصورة غير متوقعة، على مقالة رودي برافو، فنشرت مقالة بقلم د. نيكولاي فازيتسكي[53]، عنوانها

---

(53) لقد كتب نيكولاي فازيتسكي هذا نفسه كراساً تحت عنوان «التروتسكية المعاصرة ضد السلم والوفاق» وطبع بعدة لغات عام 1986 ووزع بشكل واسع على سفارات الاتحاد السوفياتي، بما فيها سفارة كوبا =

«التروتسكية الحديثة، فكراً وممارسة»، تحتوي هي الأخرى على كمية لا بأس بها من التشويهات والمغالطات السيئة النية. لكنها تنتهي على الرغم من ذلك بالمقطع التالي: «إن معظم التنظيمات اليسارية تتبنى حيال التروتسكية موقفاً حيادياً» نشيطاً. لكن هذا لا ينفي إمكانية التعاون السياسي مع التروتسكيين. فهناك عدة أمثلة على مثل هذا التعاون من جانب عدة أحزاب شيوعية واشتراكية وعدة منظمات وحركات معادية للحروب، في سلسلة من بلدان أوروبا الغربية وأميركا اللاتينية وأستراليا. وقد نشأت بالاشتراك مع المجموعات التروتسكية تكتلات انتخابية وتحالفات سياسية واتفاقات من أجل القيام بحملات سياسية قصيرة الأمد وأحياناً طويلة الأمد. فينبغي للمرء أن يتناول كل حالة من هذه الحالات ليرى إلى أيّ حدّ يستطيع التعاون أن يصل إلى نتيجة. أما نحن فنرى أن مثل هذه التحالفات ينبغي أن تكون إما «مع» وإما «ضدّ». «ضدّ» السياسة التي تمارسها إمبريالية الاحتكارات ضد الشعوب، و«مع» التحولات التي تتمّ لصالح الشغيلة. إن هذا التعاون فقط هو الذي قد يكون له معنى ولا تترتب عليه نتائج سلبية بالنسبة للحزبيين المعنيين». أجل!

كان تروتسكي، بما عرف عنه من حدس مدهش، قد اختتم كتابه «جرائم ستالين» بالكلمات التنبؤية التالية: «إن التاريخ لن يغفر أية قطرة دم أهرقت في سبيل هذا المالوش(*) الجديد، مالوش التعسف والامتيازات. إن الشعور المناقبي يجد أقصى درجات الرضى عن النفس في ذلك اليقين الذي لا يتزعزع بأن حكم التاريخ سيكون بمثل حجم الجريمة. وسيكون للثورة أن تفتح جميع الخزائن السرية المغلقة، وتتحقق من صحة كل الدعاوي والمحاكمات، وتُنصف كل الافتراءات، وتقيم أنصاباً تذكارية على شرف ضحايا التعسف والظلم، وتطلق اللعنة الأبدية على أسماء الجلادين أجمعين». كل هذا بدأ يحصل بالفعل...

= بنسخته الصادرة باللغة الاسبانية. ونقرأ فيه بالتحديد: «يقرن التروتسكيون بين الحرب والأمل بتصفية حساباتهم مع القيادة السوفياتية (...) إنهم يأملون أن يتلقى الاتحاد السوفياتي الهزيمة بالحرب، ولهذا فإنهم لا يوفرون المديح إزاء المانيا الفاشية. فهنا يجدون حليفهم الرئيسي في النضال ضد الاتحاد السوفياتي. وقد دعا تروتسكي معاونيه في التوجيهات التي أرسلها لهم إلى إقامة صلات مباشرة مع حكومات المانيا الفاشية واليابان المعسكرة». وكل ذلك «تثبته» رسالة ذكرها راديك في المحاكمة الثانية من محاكمات موسكو، وهي عبارة عن نص مزور بشكل فاقع (نيكولاي فازيتسكي، Hedeidaags Trotskisme tegen vrede en ontspanning، ص. 15) إن حيل الفكر البيروقراطي لا يعقلها عقل... خاصة عندما يُفتقد الحد الأدنى من النقد الذاتي الصريح.

(*) Moloch: المالوش وهو إله الشعب العمّوني، شعب سامي قطن شرقي الأردن، وكان إلهاً قاسياً بشعاً (م.)

الفصل الحادي عشر

معضلات غورباتشيف

بقـدر ما تتحدد إصلاحـات غوربـاتشيف وتنتشر، بقدر مـا تصطدم بمجمـوعة عـوائق مركّبة، تولّد شكوكاً جديّة حول إمكانية نجاحها. وبالإمكان إضافـة شكوك أخـرى ـ ليست أقل جدية ـ حول الهـدف الأساسي الـذي يعمل غـورباتشيف عـلى تحقيقه. فهـل يخفي هذا الهدف عن شركائه وعن الرأي العام السوفيـاتي والعالمي؟ ألا يعني ذلـك أنه لا يملك بـالفعل مشروعاً متكاملاً[1]، فيتقدم بطريقة براغماتية، بغية تحقيق غـايات جـزئية في مـواجهة احتـمال تغيير هذه الأهداف إذا ما واجهته مقاومة قوية جداً؟.

■ تناقضات البيريسترويكا

هذا يصح بشكل خاص في المجال الاقتصادي. فمن قبيل الخطأ أن تُعـزى صعوبـات تحقيق البـيرويسترويكـا وإعادة بنـاء الحياة والإدارة الاقتصـاديتين بجملهـا إلى مجـرد عـوائق مؤسساتية، أي إلى تعنُّت الشرائح البيروقراطية الوسيطة الأكثر محافظة والأكثر تأثراً بـالروتين والبلادة. ثمة أيضاً منطق ملازم للسستام الاقتصادي السوفياتي ـ نعني ذلك الخليط الهجين، الخـاص، بل الحقيقي والمخصـوص من التخطيط البـيروقـراطي والاقتصـاد المشرّك الـواسـع النطاق، من جهة، وبين استمرار إوالات السوق في مجالات خاصة من جهة أخرى. وذلـك كله ينضوي تحت عباءة شريحـة مسيطرة تدافع بحميّـة عن إمتيازاتهـا ـ وهو منـطق يظل يقـوم بعمله فـي أسوأ الظروف، ولكن ينبغي استبداله بمنطق جديـد كلياً، بغيـة تخطي التخـريب الذي أحدثه.

---

(1) كما أشرنا في الفصل الخامس، فإن العديـد من الأهداف الجزئية التي تـرمي إليها البـيريسترويكـا ليست متناقضة فحسب، بل إن بعضها يستبعد الآخر بكل معنى الكلمة.

والحال أن ما يلفت النظر في جملة الإصلاحات التي شرع بها غورباتشيف حتى الآن، هو أنها لم تستبدل المنطق المعمول به (أو بدقة أكبر، منطق سوء الاشتغال؛ غير أن الديالكتيك يعلّمنا أن سوء الاشتغال ليس في المحصّلة إلاّ تنويعاً من تنويعات الاشتغال، إلا عندما يتوقف هذا الأخير كلياً) بمنطق جديد كلياً. ومن أجل البرهان على صحة هذا القول يكفي تَفَحُّص القسم الرئيسي من إصلاحات غورباتشيف الاقتصادية: الاستقلالية المالية للمنشآت.

إن المديرين ـ أو إذا شئنا، «تعاونيات العمل»، فالفرق بينهما ليس أساسياً من وجهة نظر اقتصادية، علماً أنه أساسي بالطبع من وجهة نظر اجتماعية ـ قد وُفّقوا في تهربهم من وصاية الوزراء التي تستهدف تحديد عيّنة الإنتاج، كما وُفّقوا أيضاً في اكتسابهم حق الحفاظ على جزء من «الربح» لغاياتٍ استثمارية، وحتى لتوزيع المكافآت؛ ثم وُفّقوا أخيراً في الحصول على إمكانية إجراء عقود واتفاقات تعاون ملزمة مع منشآت أخرى (وبالتحديد مع شركات المُموِّنين)؛ وطالما أنهم ليسوا مستقلين في مجالات الأسعار والأجور والطلبيات، وإلى حد بعيد في مجالات الاستثمارات، فإن حقوقهم المكتسبة تبقى جزئية جداً، ما لم تكن وهمية إلى حدّ كبير.

غير أن أيّة استقلالية فعلية ـ كلّية ـ في مجال الاستثمارات، والطلبيات والأسعار والأجور تعني نهاية كل تخطيط إلزامي فعلي. وهذا الأخير سوف يُستبدل مذاك فصاعداً بسلوكٍ توجيهي«إرشادي» يُعتبرالموضة السائدة في ظل «الرأسمالية المتأخرة»، علماً انه لم يعد ثمة مجال للشك بانعدام فعالية هذا السلوك على المدى الطويل، في عمليات تفادي أزمات فيض الإنتاج والتقلّبات الظرفية والفوضى المالية، على وجه التحديد. وذلك في ضوء ما جرى في الاقتصاد الرأسمالي أثناء الخمسة عشرة أو العشرين عاماً الأخيرة[2]. فمن يريد التوفيق بين سيادة قانون القيمة والحفاظ على اقتصاد مخطط، هو كمن يريد المزاوجة بين الماء والنار، لذا فالمشروع محكوم عليه بالفشل المحتم.

ومن المفيد الإشارة إلى السبب الرئيسي لذلك. فملكية وسائل الإنتاج، بالمعنى الاقتصادي لا بالمعنى القانوني للعبارة، هي في التحليل الأخير سلطة امتلاك تلك الوسائل وفي الوقت نفسه امتلاك فائض الإنتاج الاجتماعي الذي يسمح بتنميتها.

أما حيازة ذلك الحق فتجب أن تكون من نصيب الدولة أو من نصيب أي جسم يمثل

---

(2) أنظر بهذا الصدد كتبنا، الأزمة، الرأسمالية المتأخرة، والنظرية الاقتصادية الماركسية.

الجماعية في مجملها، على النحو الأكثر ديموقراطية وفعالية من الدولة نفسها. ومثال ذلك مؤتمرات مجالس الشغيلة المنتخبة ديموقراطياً. وفي هذه الحالة نكون بالفعل حيال ملكية مشتركة لوسائل الإنتاج ولجزء من فائض الإنتاج الاجتماعي المخصص للاستثمارات المنتجة (بالمعنى الأوسع للعبارة) وهكذا نجد أنفسنا بالفعل حيال اقتصاد ما بعد رأسمالي. فالسوق وقانون القيمة لا يعودان يحدّدان إذّاك لا بنية الإنتاج ولا بُنية الاستثمارات، (ناهيك بمستوى الاستخدام وإعادة توزيع اليد العاملة). وفضلاً عن ذلك كله فإن اللجوء إلى إوالات السوق يسمح بالتحقق من الصحة ومن التماسك الاقتصاديين لعدد من القرارات المسبقة، بإحلال منطق السوق محلها في مجالات يكون فيها التخطيط المركزي المسبق عديم الفعالية بحكم تعريفه وبالتالي عديم الفائدة في جميع الأحوال، وذلك نظراً لدرجة تشريك العمل التي تكون ما زالت غير كافية: سلسلة من مجالات الإنتاج الصغير والخدمات.

وأما أن تكون سلطة امتلاك وسائل الإنتاج فضلاً عن امتلاك جزء من الفائض الاجتماعي المخصص للاستثمارات والذي يحدِّد مستوى الاستخدام - بيد المنشآت بصورة رئيسية وفعلية، مما يجعلها تصبح، بحكم ذلك، شركاتٍ مستقلة؛ أن يكون الحال على هذه الصورة يعني أن تحل ملكية المجموعة، التي ليست سوى منوع من منوعات الملكية الخاصة محل الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. وهكذا يتوقف السوق وقانون القيمة عن مجرّد التأثير على التطور وعلى الحياة الاقتصادية، ليهيمنا عليها برمتها ويحركاها تحريكاً فعلياً. وفي هذه الحالة لا تعود المسألة مسألة اقتصاد مخطط أو اقتصاد مشرَّك أو اقتصاد ما بعد رأسمالي، بل مسألة إعادة الرأسمالية.

ويحاول أغانبيغيان، المستشار الرئيسي لميخائيل غورباتشيف أن يتهرب من هذه المشكلة بالحديث عن «إعادة بناء تدريجية (متتابعة) لسوق السلع الإنتاجية، وللرساميل ولليد العاملة في إطار خطة أكثر مرونة»[3]. وهذا لا يتعدى كونه لعباً على الألفاظ. ففي إطار التخطيط، لا يستطيع السوق أن يسود فعلياً، كما لا يستطيع التخطيط أن يسود في إطار اقتصاد السوق. وإذا كان ثمة من إسهام نظري أساسي ما في سجال بريوبريجنسكي وبوخارين في العشرينات فهو أن ذلك السجال توصل إلى هذا الاستنتاج الذي أكدت صحته ستون سنة من التجربة منذ ذلك الحين، سواء في الشرق أو في الغرب[4].

---

(3) أغانبيغان، «إتجاهات جديدة في الإقتصاد السوفياتي»، في نيو لفت ريفيو، العدد 169، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1988.

(4) حول سجال بريوبرجنسكي - بوخارين، أنظر أوجين بريوبرجنسكي: الاقتصاد الجديد وأزمة التصنيع السوفياتي؛ بوخارين، الإشتراكية في بلد واحد.

إن السوق الحقيقية لوسائل الإنتاج لا يمكن أن تشتغل إلا إذا كانت المنشآت حُرّة في تحديد خياراتها وأولويات استثماراتها. ولا يمكن حتماً على ذلك ما لم تحتفظ بالجزء الأكبر من مداخيلها الصافية التي ستصبح آنذاك أرباحها. وهذا يفترض نموذجاً للتطور محكوماً بالربح - والأصح أن يقال أنه محكوم بالفروقات القائمة بين الربح الذي يحققه الفرع الواحد أو المنتوج الواحد والربح المتوسط.

وتتحدد الأولويات الاجتماعية - الاقتصادية آنذاك بتفاوت المداخيل والموارد (الثروات). هكذا تُبنى شقق فخمة قبل بناء مساكن اجتماعية، وتُنتَجُ أجهزة تلفزة ملونة قبل إنتاج الكتب وتكونُ الأسبقية لعيادات الأغنياء وليس لمؤسسات الطب الوقائي، ويجري تفضيل الزراعات القابلة للتصدير على إطعام الشعب. والنتيجة واضحة للعيان، ليس فقط في ساو باولو وفي هونغ كونغ ولاووس، ، بل أيضاً في نيويورك ونابولي وليفربول. وقد كانت بيِّنة في بتروغراد وتبليسي عام 1913، وفي شنغهاي عام 1924، وهي للأسف شديدة الوضوح في شنغهاي[5] وفي بلغراد عام 1988.

هذه هي حال أيَّة سوق فعلية لليد العاملة، ذلك لأنها لا تعمل من دون أن تُفرِدَ جناحاً خاصاً للبطالة البنيوية الدائمة، أي من دون جيش احتياط صناعي، أي من دون تحويل البروليتاريا من طبقة متحررة اقتصادياً (ولا نقول مسيطرة سياسياً) إلى طبقة مأجورين مستَغلين[6]. ومرّة أخرى فإن ذلك يعني ببساطة إعادة الرأسمالية، حتى في حال عدم حلول الملكية الخاصة، قانونياً، في الصناعة الكبرى (أو في حال عدم حلولها بعد) محل الملكية المؤممة لوسائل الإنتاج. فالملكية الخاصة بالمجموعة تستطيع في أثناء هذه المرحلة أن تقوم بهذا الدور على أكمل وجه.

إن المنطق الاقتصادي الذي يربط بين الربح (من خلال سوق الرساميل) وتحول قوة العمل إلى سلعة، هو بالتحديد منطق الحكم بالفشل على المشاريع التي تعمل بخسارة. ثم

---

(5) حسب الصنداي تايمز، 11 كانون الأول/ديسمبر 1988، أكدت **Le Quotidien des Paysans** في الأسبوع الفائت أن ثلاثين مليون فلاح صيني مهددون بالبطالة، ويعيش سبعون مليون غيرهم دون مستوى الفقر، وعشرون مليون منهم مهددين بالجوع، و16 مليون قد قضوا جوعاً. وهذا بعد عودة «إقتصاد السوق» إلى الريف.

(6) تنقل التايمز اللندنية في 14 تموز/يوليو 1988 الاستشهاد التالي عن صحيفة الحزب الشيوعي الصيني رينمين ريباو، وهو استشهاد على الرغم من صحته فإنه يتميز بانعدام كامل للمسؤولية: «في هجوم لا مثيل له على فكرة «العمل للجميع» أكدت الصحافة الرسمية أمس أن حوالي 25% من اليد العاملة المدينية هي يد عاملة فائضة وأن البطالة أمر لا مفر منه وبالتالي أمر حسن للإقتصاد».

إن هذه المشاريع، ولنكرر ذلك، تتحول بحكم ما بيّناه، إلى شركات مستقلة بالفعل، ومنفصلة الواحدة منها عن الأخرى في إمتلاكها لمجموع الموارد الاقتصادية. ثم إن هذه الشركات تقوم في الوقت نفسه بعمل خاص لا تُعرف نتيجته الاجتماعية إلّا فيما بعد، أي إبّان بيع السلع. لكنْ في حال كساد هذه السلع، أو في حال بيعها بأسعار متدنية، فإن تلك الشركات ستعمل بخسارة تفضي بها إلى الفشل. وفي حال فشلها ستقوم بتسريح العاملين في ملاكها.

إن منطق الربح هو منطق المنافسة. وهذه الأخيرة تؤمّنُ على الدوام وجود شركات معرّضة للفشل. وعدد هذه الشركات يزداد بصورة دورية. وعلى نحوٍ مفاجيء تتحول البطالة البنيوية - جيش الاحتياط الصناعي - إلى مؤسسة. فاتساع الفشل ونشوء مشروعات جديدة (على قاعدة رسملة جزء من الربح الجاري)، يجددان الحركة المحتومة القائمة على تحسن الأحوال وترديها، وعلى نمو الإنتاج الإجمالي وتدهوره، وعلى البطالة الجزئية والبطالة الواسعة.

وتؤدي المنافسة، فضلاً عن ذلك، إلى الاحتكارات التي تفاقم اختلالات التوازن في إعادة توزيع الموارد الاقتصادية وعدم عقلانيتها. يؤدي ذلك كله إلى ارتفاع الأسعار وإلى الاتجاه نحو التضخم. وتتواصل هذه العمليات عندما يكون ثمة «فيض في العرض».

وهكذا يشير أندريه ساخاروف، في مقابلة له مع النيويورك ريفيو أوف بوكس (22 كانون الأول/ ديسمبر 1988) إلى أن المصانع التي تُنتج الصابون في الاتحاد السوفياتي والتي تُشكّل تروستاً واحداً، تجد مصلحة (مصلحة مالية بالطبع!) في إنتاج قطع صابون صغيرة فخمة تُباع القطعة الواحدة منها بتسعين كوبيكاً، وذلك بدل إنتاج قطع عادية تُباع الواحدة منها بتسعة عشر كوبيكاً. وإذا كان ثمة استقلالية مالية من دون أهداف كميّة تفرضُها الخُطّة أو الجسم الذي يمثّل المستهلكين، فإن إنتاج الفئة الثانية سوف يتقلّص ويولّد نقصاً مصطنعاً.

صحيح إنّ الاستقلالية المالية للمنشآت تؤدي إلى فشل في إطار البيريسترويكا، كما هي مطبَّقة حتى اليوم. وقد نَقَلت الصحافة السوفياتية أن منشأة بناء في لينيغراد تَستخدِم حوالي ألفي عامل قد أفلسَت في آذار/ مارس 1987. غير أن عمالها نُقلوا مباشرة إلى وظائف أخرى في المدينة نفسها، وحافظوا، فضلاً عن ذلك، على مستوى أجورهم. لذا لا يمكننا أن نتكلم، في الوقت الحاضر، عن «سوق قوة عمل» بالمعنى الحرفي للعبارة.

ويتساءل الغورباتشيفيون الرواد بدهشة: «هل أنتم، إذن، ضد «النيب»، وضد التحول الذي قام به لينين في العام 1920، وهل أنتم إلى جانب السياسة الستالينية في

التجميع القسري والتصنيع المتسرّع ومن دون حساب الأكلاف؟ وإلى جانب «الاقتصاد المُوجَّه». كلا لسنا مسؤولين عن أي من هذه الأخطاء المميتة[7]. غير أن الإحالة إلى «النيب» تسمح بالضبط بتبيان كل الصعوبة التاريخية التي تعترض البيرويسترويكا.

إن «النيب» هي أساساً من العودة إلى المبادرة والملكية الخاصتين في الزراعة وفي بعض الخدمات وفي الصناعة الصغيرة، أي أنها نوع من اللجوء الواسع إلى الإنتاج السلعي الصغير. وهذا اللجوء ملائم تماماً للملكية المشرّكة وللتنظيم المخطّط للإنتاج الكبير، فضلاً عن ملاءمته للتخطيط الاقتصادي بأكمله. ينبغي أن نفهم، بالطبع، أن هذا اللجوء الواسع إلى الإنتاج السلعي الصغير مثقل بالتناقضات والمخاطر[8]. فلينين لم يخفِ يوماً أن الأمر يتعلق بتراجع ما (التراجع لتحقيق قفزة أفضل). وتؤكد تجربة «النيب» التي أرساها دنغ هسياوبنغ في جمهورية الصين الشعبية هذا التشخيص وهذا التوقع بنسبة مائة بالمائة[9].

غير أن الفرق بين الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف والصين في ظل دينغ هسياوبنغ واضح للعيان. فالاتحاد السوفياتي هو أساساً بلد مصنّع، لا بلداً زراعياً كالصين. ومشكلات الإدارة والتنسيق والعقلنة تعني أساساً المنشآت الصناعية الكبرى والمواصلات الطويلة المدى والنقل، كما البنوك، ولا تعني أبداً الزراعة والتجارة.

والحال أن التجربة بأكملها، بما فيها تجربة الصين، وتجربة كلٍ من المجر ويوغوسلافيا وبولندا، على وجه الخصوص، تؤكد استحالة الاستناد إلى نموذج «النيب» لحل هذا النوع من

---

(7) يؤكد تروتسكي في كتابه حياتي إنه لم يتردد على الإطلاق في موضوع «النيب» بل صاغ الاقتراح الأول حول الانتقال من سستام مصادرة الفائض الزراعي إلى سستام الضريبة العينية، قبل عام من تبني الحزب هذا الاقتراح كقاعدة للسياسة الاقتصادية الجديدة [النيب].

(8) نستطيع ذكر استشهادات لينين العديدة بهذا الصدد، ونكتفي بواحدة منها: «يبقى الاقتصاد الفلاحي إنتاجاً سلعياً صغيراً، وهنا تجد الرأسمالية قاعدة واسعة جداً تتمتع بجذور شديدة العمق والصلابة. وعلى هذه القاعدة، تحافظ الرأسمالية على نفسها وتتجدد في صراعها الأكثر ضراوة مع الشيوعية. والأشكال التي يتخذها هذا الصراع هي: نشاط الـMechetchniki والمضاربة على تخزين الدولة للقمح (ولمنتجات أخرى) ـ وبشكل عام على توزيع المنتجات من قبل الدولة» («الاقتصاد والسياسة في عهد ديكتاتورية البروليتاريا» في أعمال مختارة، مجلدين، المجلد 2، ص 636 - 637).

(9) أنظر مقالتنا «النيب في جمهورية الصين الشعبية» في الأنبركور، العدد 234، 19 كانون الثاني/يناير 1987؛ وانظر أ. مارافير «ثياب زهاو زيانغ الجديدة» في الأنبركور العدد 271 و272، 5 و19 أيلول/سبتمبر 1988.

المشكلات. ولهذا فإن جميع مشكلات تمويل المنشآت الصناعية في هذه البلدان الأربعة ظلت مدنّقة، هجينة، متناقضة وغير متماسكة[10].

في المجال الاقتصادي لا تتمثل المعضلة الفعلية لغورباتشيف في الاختيار بين الأمرين التاليين: «إما التجميع القسري للزراعة وإما «النيب»، فهذه مسألة حسمها التاريخ. فما يجسد معضلته يتمثل في خياره بين: الحفاظ على الملكية الجماعية وعلى الاقتصاد المخطط، أو إعادة الرأسمالية إلى الصناعة الكبرى. ومن المرجّح جداً أن يذهب غورباتشيف والقادة الأساسيون في النوموكلاتورا في الاتجاه الأول. وآنذاك، يصبح المشروع الغورباتشيفي القائم على اللجوء إلى إوالات السوق بشكل واسع (أليس الأصح القول: شبه السوق أو السوق الزائف؟) في مجال الصناعة الكبيرة عرضة للاختلال الاقتصادي على نحوٍ مفاجىء، هذا إذا كان هذا «المشروع الكبير» هو مشروع غورباتشيف بالفعل.

وقد أطلق الاقتصادي الأميركي جوزيف س. برلينير، وهو أستاذ في جامعة هارفرد وأحد أفضل العارفين في الاقتصاد السوفياتي، حكماً مسبقاً على ما يسميه «الإصلاح الجذري»، وهو حكم شبيه جداً بحكمنا: «إن [الإصلاح] الجذري الأقصى سيفترض اللامركزية في كلٍ من التخطيط والإدارة. ويمكن أن تُستخلص ميزات مثل هذا النموذج من النموذج المجري. وبإمكاننا أن نتصور أن الأمر يتعلق ببساطة بتخطيط مركزي من دون أهداف مفروضة على المنشآت. غير أن هذه الصيغة التي تبدو بريئة تنطوي على أكثر من مجرد تغيير في الاقتصاد المخطط مركزياً. فنسيج التخطيط المركزي يتفكك بشكل واسع عندما تختفي السلطة التي تحدّد بصورة مباشرة أهداف إنتاج المنشآت. وإذا لم يكن بالإمكان إجبار المنشآت على الإنتاج تبعاً لتوجيهات الخطة، فلا يمكن تحميلها مسؤولية توفير [كميات] مخصوصة من السلع الوسيطة ومن المواد الأولية (. . .) ففي غياب أهداف الإنتاج ينبغي تبديل المعايير التي بناءً عليها يتم تقويم أداء المنشآت. وفي هذه الحال من الصعب تصور معيار آخر غير اعتماد شكلٍ من أشكال معايير الربح، على أن يُصار إلى تعديل هذا الشكل إلى هذا الحد أو ذاك. أما في حال اعتماد الربح معياراً محدَّداً للحكم على الجودة، فإنه يصبح

---

(10) لقد سبق وأشرنا إلى أعمال البروفسور المجري كورناي الهامة بصدد التنافر الجوهري بين السيطرة السياسية للبيروقراطية من جهة وتداخل التخطيط المركزي بإوالات السوق من جهة ثانية. وهو يشير إلى أنه في إطار الإصلاحات الاقتصادية المجرية أصبحت البيروقراطية متعددة المراكز (وقد استخدمنا التعبير التالي: أصبحت إقطاعية بشكل من الأشكال) وتحولت إلى شبكة من البيروقراطيين الأكثر استقلالية عن بعضهم البعض، لكن الذين يحافظ كل منهم على إمتيازاته.

الوظيفة الموضوعية الفعلية [ومن الأفضل القول: إنه يصبح الهدف الرئيسي] للمديرين. عندئذٍ يصبح من الضرورة بمكان أن يُصار إلى التأكد من أن الأرباح والأكلاف التي تُتخذ على ضوئها القرارات سوف تُعبِّر بصورة عقلانية عن المنافع الاجتماعية [؟]، وعن الأكلاف الهامشية. وهذا يفترض التخلي عن أربعين عاماً من الإدارة الممركزة القائمة على تحديد الأسعار الثابتة تبعاً للأكلاف الوسيطة، فضلاً عن الأرباح العادية. وينبغي أيضاً إدخال تغيرات مماثلة في إدارة سوق العمل [!]، وفي السستام المالي، وفي مجالاتٍ أخرى من الاقتصاد»[11].

ليس من الصعب أن يبرهن المرء على أن مثل هذا «الإصلاح الجذري» ـ وكان برلينر قد بين أصلاً أنه أمر بعيد الاحتمال، إن لم يكن مستحيلاً ـ لن يكون فعالاً ولا متماسكاً على نحوٍ فعلي، ما لم تتجاوز «المنفعة المادية للمديرين» مجرد المنفعة التي توفرها كل من المداخيل وسبل الحصول على السلع وعلى الخدمات الاستهلاكية الخاصة (وهي سبل قائمة على الامتيازات)، إلى العلاقات الدائمة، البنيوية والمضمونة مؤسساتياً، مع الحفاظ على نفس مستوى الأداء الإجمالي للمنشآت، وبوجه خاص مع الحفاظ على قدرة هذه المنشآت على امتلاك الآلات والمواد الأولية بحرية، أي على امتلاك وسائل الإنتاج بحرية. هذا يعني أن مصير هؤلاء المديرين ومصير أبنائهم سوف يرتبط بمصير المنشأة. الأمر الذي سيجعلهم يتحولون من مديرين مؤقتين إلى مديرين دائمين في منشأة محدودة[12]. فهذه الأخيرة سوف تصبح من الآن فصاعداً منشأ (تهم)، أي شركتـ (هم)، ويصبحون أشخاصاً غير قابلين للعزل. الأمر الذي يفترض إعادة الملكية الخاصة على نحوٍ واقعي إن لم يكن بصورة قانونية. وهذا ما لا يسمح به غورباتشيف ودينغ هسياو بنغ بالطبع. لكن رغم ذلك تبقى إصلاحاتهم مفتقدة للتماسك.

وهكذا ننتقل من المعضلة الاقتصادية إلى المعضلة المؤسساتية، فغورباتشيف يريد أن يوسّع سلطة المديرين الصناعيين والماليين والتجاريين إلى حد بعيد وعلى حساب الموظفين في المستويات الوسيطة، وفي الوزارات، بادىء ذي بدء. وقد قُدِّمت الأرقام التي تحدِّدحجم انخفاض عدد الموظفين والمشرفين «بعدة ملايين». ولا ينبغي مع ذلك الاعتماد على هذه

---

(11) جوزيف س. برلينير «التخطيط والإدارة». تجد مقالته في كتاب «الاقتصاد السوفياتي حوالي العام 2000» لكاتبيه إبراهام برغسون وهربرت لفين.

(12) أنظر بوجه خاص الشروحات الهامة حول هذا الموضوع الواردة في مجلة Neue Zurcher Zeitung في العددين الصادرين 15 آب/اغسطس ـ أيلول/سبتمبر 1987.

الأرقام. فالأمر يتعلق في الواقع بالفساد الواسع. وبديهي أن يصطدم بهذ التوجه جميع أولئك الذين يشعرون بالتهديد في وظائفهم ومداخيلهم. ولم يعد ثمة مجال للشك في أن المخاوف ـ والعداوة العامة الصامتة إزاء إصلاحات غورباتشيف ـ تجتاح شرائح تتزايد اتساعاً من البيروقراطية. فهذه الشرائح تخشى من أن يطيح غورباتشيف بالبناء بأكمله في محاولته زعزعة بعض الدعائم في التركيبة السوفياتية بأسرها.

والأهم من ذلك أن الروتين والسلبية وانعدام المسؤولية التي تتميز بها البيروقراطية وتشكّل مضرب الأمثال[13] تمثّل كابحاً قوياً للبيريسترويكا. فالمقاومة السلبية هي أكثر فعالية من المعارضة النشيطة. وتتكاثر إشارات الصحافة السوفياتية إلى هذا التعنت، خاصة في صيف وخريف 1987. وكانت الأزفستيا قد نشرت بالأصل سلسلة مقالات حول وزارة الصناعة والبناء الآلي التي كان من المفترض أنها شهدت إصلاحات واسعة. وفي الواقع ثمة أمور قليلة قد تبدلت: «حتى الآن لم تطبق البيريسترويكا في هذه الوزارة إلا على مضض، ولم تؤد إلى نتائج مهمة. فالسائد في أسلوب عمل وزارة الصناعة الثقيلة، الآن كما في السابق، هو طُرقُ الإدارة المباشرة»[14].

ولم يتجاهل غورباتشيف هذا الوضع، ففي خطابه في لينينغراد في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1987 أكّد على وجه التحديد: «إن تخطي إوالية العرقلة وقوى الجمود التي تراكمت على امتداد سنوات طويلة في جميع دوائر الحياة الإجتماعية بدون استثناء، والتغلب على البلادة الاجتماعية التي طاولت قسماً كبيراً من عملنا، وخلق ضمانات قوية في سبيل إعادة التنظيم الذي لا رجعة عنه [إذن لم يتم التوصل إلى مستوى لا رجعة عنه بعد!]؛ كل ذلك يتطلب من الحزب اليوم، كما قبل سبعين عاماً، إرادة سياسية حازمة، وانضباطاً حديدياً وتحركات عملية، جريئة خلاقة ومليئة بالمبادرات (. . .) على الشيوعيين أن يسعوا لأن يكونوا النموذج في عملهم طبقاً للمبادىء الجديدة، يجب أن يكونوا في طليعة محاربي قوى البلادة. وفي هذه المرحلة سوف تكون هذه القوى صلبة في مقاومتها. لا تظنوا أن هذه القوى سوف توجد في مكان آخر، إنها موجودةٌ فينا (. . .) وقد وُجِّهت التنبيهات في بعض اللجان والدوائر إلى كلٍ من الشيوعيين واللاحزبيين بالتحديد، وهم الذي جاؤا إلى هيئات الحزب

---

(13) بصدد تكاسل البيروقراطية وسلبيتها أنظر ملحق كتاب ڤولنسكي النوموكلاتورا: الحياة اليومية لأصحاب الامتيازات في الاتحاد السوفياتي. وعنوان الملحق «يوم في حياة دينيس أڤانوڤيتش». وهو يستحق أن يكون في عداد الكتب العالمية.

(14) الأزفستيا، 20 كانون الأول/ديسمبر 1986.

للمشاركة بأفكارهم الجديدة، ولاقتراح ما يجب عمله، وما يجب إعادة تنظيمه. قِيلَ لهم: انتظروا، لا نعرف ما سيحل بإعادة التنظيم هذه [البيريسترويكا] في الأعلى. ينبغي الانتظار. والذين انتظروا خسروا الكثير من الوقت»[15].

نعرف أن ذهنية الترقُّب، والبلادة والتعنُّت قد ظهرت أيضاً في كلٍ من اللجنة المركزية والمكتب السياسي، حيث لم تكن سلطة غورباتشيف مطلقة، بل على العكس من ذلك تماماً. لقد تمت مراجعة العديد من اقتراحاته قبل القبول بها، فأُجِّلت أو استُبعدت.

وقد نشر الأكاديمي بافيل بونيتش تحليلاً هاماً حول الصلة العضوية بين تعنُّت الشرائح الوسيطة في البيروقراطية إزاء البيريسترويكا و«المنطق الاقتصادي» المشتغل (سيّء الاشتغال) في الاتحاد السوفياتي. وهو يُقدِّم وصفاً مدهشاً وقاسياً لهذا التعنُّت وتلك الإنتظارية: «هاكم لماذا يكمن مصدر الخطر، اليوم أكثر من أي وقت مضى، في صفوف هؤلاء العارفين، وفي أوساط أولئك المنادين بالجرعات الباهتة لآلية الإدارة، ولكل الإداريين على جميع المستويات. هؤلاء هم الذين لا يدركون ذروة هذا الخط الرفيع من الأفكار الجديدة، بل يدركون ذيله فحسب. إن هؤلاء الأشخاص يفضّلون أمنهم الذاتي على التحليق الخطر الذي لا تعترضه عقبات، لأنهم يتقنّعون، بكل ثقة، بقناع أمن الدولة. لقد نجح «المُحدِّثون» في السابق، بتخريب عملية الإعداد لابتكارات جديدة عام 1965، وذلك بتقويض كل ما هو جديد في القرارات المتخذة آنذاك. والآن ثمة من يأمل في إبطال مفعول الإصلاح انطلاقاً من «واقعيته المسؤولة»[16].

وليست الإستنتاجات التي يخلص إليها بونيتش بأقل مرارة: «لكن هاكم ما يجري: فما كان يسمى في ما مضى «نوموكلاتورة [الرئيسية] التخطيط المركز» أصبح الآن في عهدة الدولة، من دون أن يكون ثمة تطبيق للإوالات الاقتصادية، ومن دون تسهيلات من جانب الدولة، ومن دون دعمٍ لسستام الواجبات والقضايا المتبادلة. أما عبثية الوضع فتكمن في أن الخدمات الجارية والمدفوعة والموفَّرة للسكان، بجميع أشكالها، موسومة بعبارة: «في عهدة الدولة»، وذلك ليس بصورة جزئية، بل على نحوٍ شامل. هذا فيما تقوِّض مروحة الخطة الخمسية منافع تجارة الجملة في وسائل الإنتاج، حيث تسود الحصص التي يحددها المركز، وحيث تتقلص الموارد المادية المخصصة للإنتاج وتقتصر على مجالي أشغال البناء والتصدير. ولا تُطاول تجارة الجملة إلاّ المنتجات المصنوعة بمنأى عن البرامج [التشديد من وضعنا]،

(15) البرافدا، 14 تشرين الأول/اكتوبر 1987.
(16) أنباء موسكو، 4 تشرين الأول/اكتوبر 1987.

والمواد المقتَصَدة والسلع التي أُشبع الطلب عليها (. . .) وينطرح السؤال على الشكل التالي: إما أن تنتقل الفروع إلى الآلية الجديدة وإما أن يُؤجَّلُ حل هذه المشكلة إلى الخطة الخمسية التالية، التي تنطوي من جديد على خطر تجاهل تقديرات الإدارة الذاتية للمنشآت المختلفة»[17].

يضع الكاتب، من دون قصد، أصبعه على التناقضات التي تُحيِّر أنصار البيريسترويكا عندما يطالبون في آنٍ واحد بالاستقلالية المالية للمنشآت (أي إدارتها الذاتية) وبالتحديث. لأن «البلد» بحسب رأيه: «بحاجة إلى فروع جديدة وقطاعات إنتاج جديدة. وإما ما فات أوانه، ينبغي إما تجديده أو صرف النظر عنه». وينبغي تطوير بعض الفروع إلى الحد الأقصى وكبح تطور فروع أخرى: «إن محاولة إيجاد الحلول للمشكلات انطلاقاً من روتين خطط المنشآت يعني أن السيرورة سوف تكون بطيئة. أما تسريع هذه السيرورة فينبغي أن تقوم به الدولة [التشديد من وضعنا] التي تمنح هذه المنشآت، بفعل طلباتها، الحوافز والتسهيلات التي تنقصها»[18]. لكن إذا كان دور محفز التقدم التقني سوف يعود إلى الدولة، فالرحمة على استقلالية المنشآت المالية المقدسة!.

يضمن الأمين العام دعم الانتليجنسيا الليبرالية المتحمسة (التي لا تمثل، بحدّ ذاتها، إلا فئة من الأنتليجنسيا بمجملها)، فضلاً عن دعم المديرين الشبان المحدَّثين في جميع دوائر الإدارة. إنها قوة صغيرة بالمقارنة مع قوة الشرائح «الوسطى» الوسيطة في البيروقراطية وقوة البيروقراطيين الكبار المسنِّين و(أو) المحافظين الذين يستندون إليهم. إذن هذا الدعم لا يكفي لتحطيم العقبات. وثمة حاجة لدعم أوسع، دعمٍ شعبي، مصدره الجماهير. وهذا الدعم لن توفره إلا الطبقة العاملة أو على الأقل شرائحها الأكثر دينامية، والأكثر تخصصاً والأكثر شباباً والأكثر استعداداً للحركة على المستويين الاجتماعي والسياسي.

غير أن الشرط الأول الذي ينبغي توافره من أجل أن تستند البيريسترويكا إلى الطبقة العاملة، حتى لا نقول إلى الطليعة العمالية، هو أن يُقدَّم لها شيء على المستوى المادي. ويُلَخِّص فريد هاليداي في مجلة الماركسية اليوم، لسان حال الشيوعية الأوروبية البريطانية،

(17) المصدر السابق.

(18) المصدر السابق. في العادة تَلقى هذه المشكلة حلها في النظام الرأسمالي على النحو التالي: إن مشاريع الاقتصادية الجديدة - وهي في معظم الأحيان مشاريع صغيرة أو متوسطة - هي التي تطلق الابتكارات التكنولوجية الاختبارية. وبعد أن يتم التثبت من مردوديتها تتبناها المشاريع الكبرى، وإن بشيء من المجازفة، وتجعلها «شعبية».

انطباعاته عن رحلة قام بها أخيراً إلى الاتحاد السوفياتي بقوله إن المواطنين يؤكدون: «المهم هو الـ kolhasa [المقانق][19]» كما الحال في المثل الألماني المأثور: «Es ge ht um die wurst»(*).

والحال أنه في هذا الصدد أيضاً يبقى الفرق بين الاتحاد السوفياتي في ظل غورباتشيف والصين في ظل دينغ هسياوبنغ فاقعاً. فهذا الأخير قد استطاع تحسين الوضع المادي لمئة مليون عائلة فلاحية على الأقل دفعة واحدة، وذلك بإلغائه لعسف السستام ولمساوئه في الكومونات الشعبية. أما غورباتشيف فلم يقم حتى اليوم إلا بدفع العمال إلى العمل بصورة متزايدة، بما في ذلك حملهم على العودة إلى ممارسات ستاخانوفية يرفضها العمال كلياً[20]، ويصاحبها ارتفاع في الأسعار وخفض في العلاوات[21]. وفي مثل هذه الشروط من المنطقي أن تعيش جماهير الشغيلة في حال انتظار، وفي معظم الأحيان على حالٍ من الشك إزاء البيريسترويكا.

وقد نشرت الصحافة السوفياتية شهادات عديدة بهذا الصدد. وأعادت **الكومسومولسكايا برافدا**، في نهاية نيسان/ أبريل 1987، نشر بعض الأجوبة ـ من أصل آلاف منها؛ رداً على السؤال التالي:

«ما هي التغيرات التي لاحظتها حولك في السنوات الأخيرة؟» ويلخص معلّق الصحيفة الإجابات على النحو التالي: «إن كثرة من الإجابات كانت قاسية كهذه التي تلقيناها من مدينة كيروف: «عندما نسمع الراديو، أو نقرأ الصحف أو نشاهد التلفزة يبدو لنا أن جملة من الأمور قد تغيرت. لكن كل شيء حولنا بقي على حاله. ليس ثمة انتقال إلى الأفعال»[22].

---

(19) الماركسية اليوم تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(20) حول هذا الرفض، أنظر مقالة آ. غويازدا في انبركور، 28 كانون الأول/ديسمبر 1987 والخطاب الذي ألقته إحدى العاملات في المؤتمر الثاني والعشرين، وأشرنا إليه أعلاه. لقد حاول غورباتشيف مع ذلك إعادة إطلاق كونفرنسات للستاخانوفيين.

(21) نعود في الفصل الثاني عشر إلى موضوع الإضرابات التي حصلت في الاتحاد السوفياتي إثر تخفيض المكافآت نتيجة تعزيز «الرقابة على النوعية».

(22) عن «لوسوار» الصادرة في بروكسيل، 2 - 3 أيار/مايو 1987، أنظر أيضاً الأوبسرفور، 3 أيار/مايو 1987.

(*) بالألمانية في الأصل وتعني: «الأمر يتعلق بالمقانق» (م.)

وهكذا يظهر مأزق جديد أمام غورباتشيف. إذا قام بدفع الميل الملازم للبيريسترويكا إلى أقصاه، أي إذا تنامت حقوق المديرين، بما فيها حق صرف اليد العاملة بشكل واسع[23]، فإن حالة الانتظار التي يعيشها العمال تتحول إلى عداء مفتوح، لا بل متفجِّر. وفي هذه الحالة فإن المقاومة السلبية لأغلبية الجهاز سوف تكفي بحد ذاتها لإفشال البيريسترويكا. وإذا كانت الغاية هي إنقاذ بعض أجزاء البيريسترويكا من الغرق، فينبغي إذن كسب القطاعات الأساسية في الطبقة العاملة، وتنبغي كذلك التضحية ببعض الجوانب المعادية للعمال في البيريسترويكا، غير أن ذلك سوف يُجرِّد هذه الأخيرة من كل تماسك اقتصادي.

والحال أن مخاطر البطالة تتضح على نحوٍ متزايد. وبحسب الأسبوعية البريطانية الاندييندنت، فإن الإزفستيا قد نشرت مقابلة مع ليونيد كوستين، أول نائب رئيس للجنة الدولية للعمل والأسعار، صرّح فيها أنه تم «تسريح» ثلاثة ملايين أجير في الصناعة المعملية، وذلك إثر نمو الإنتاجية، ومايتين وثمانين ألف مستخدم في السكك الحديدية، وسبعين ألف مستخدم في استخراج البترول. وبحسب كوستين فإن هؤلاء «اللا - عاملين المؤقتين» سوف يجري استيعابهم بسرعة في المناطق، حيث ثمة نقص حاد في اليد العاملة (سيبيريا والشرق الأقصى)، وفي قطاع الخدمات. وقد عبّر أغانبيغيان عن الفكرة نفسها، لكن من دون أن يذكر أرقاماً[24].

وبحسب اليومية سوسيا ليتشسكايا اندستريا[25] إنه سوف يكون هناك مئة وخمسون ألف عاطل عن العمل في جمهورية أذربيجان. وثمة مليون شخص من دون عمل في أوزبكستان. وتصاحب نشر هذه الأرقام دعوات للهجرة (والاستيطان) الداخلية. وهكذا فإن خمسة وثلاثين ألفاً إلى أربعين ألف عاطلٍ عن العمل في أذربيجان قد وجدوا في الحال عملاً في سيبيريا.

وقد أكد الرفسور ف. كوستاكوف، المدير المساعد في معهد غوسبلان للأبحاث، لمجلة سونتيسكايا كولتورا[26] أن حوالي مليوني عامل قد «سُرّحوا مؤقتاً» في السنوات الخمس الأخيرة، لكنهم في أغلبيتهم قد وجدوا عملاً. واحتسب كوستاكوف هذا «التعطيل» عن

---

(23) حول القلق العمالي من هذه المسألة، أنظر مقالة دايفيد سيبو المذكورة أعلاه (الأنبركور، العدد 251، 19 تشرين الأول/اكتوبر 1987).

(24) استعادتها الأندييندت، 16 أيلول/سبتمبر 1987.

(25) سوسياليتشسكايا أندستريا، 29 آذار/مارس 1987.

(26) أوردت الأكونوميست محتوى مقالة ف. كوستاكوف في عددها الصادر في 26 كانون الأول/ديسمبر 1987.

العمـل، فتبين لـه أنه سيطاول ما بـين ثلاثـة عشر مليون وتسعـة عشر مليـون شخصـاً في السنوات القادمة.

إنها علامة الـزمن. فللمرة الأولى منـذ الثلاثينـات تم إدخال قـانون تعـويض البطالـة رسمياً في الاتحاد السوفياتي. ويتلقى المعنيون بهـذا الأمـر أجورهم كـاملة عـلى امتداد ثـلاثة أشهـر، «إذا ما كـان التسريح قـد حصل بنتيجـةِ أمرٍ حكـومي هدفـه تحسين إدارة الصنـاعة وبعض القطاعات الاقتصادية».

غير أنه ثمة اختلافاً بين إيجاد عمل لمئة وثمانين ألف عاملٍ، كعمال السكك الحديدية، وإيجاد عمل لخمسة عشر مليون إلى سبعة عشر مليون عامل. والرقم الأخير هـو الرقم الـذي أعلنته البرافدا في 11 آب/ أغسطس 1988، بصفته النسبة المتوقعة لعدد العاطلين عن العمل حتى العام 2000.

وثمة إختلاف بين إيجاد عمل للشغيلة من دون فقدانهم لأجورهم ومساكنهم، وبين إيجاد أي عملٍ كان لهم، وفي أي مكانٍ كان، ولقاء أي أجر كان، فمثل هـذا الأمر سـوف يؤول إلى بلورة مقاومة عمالية تنحو نحو الوحشية[27].

وقـد بيّن استفتـاء للرأي قامت بـه أنباء موسكو[27] أن 85% من العـمال يعادون فكـرة التسريح، فيما 87% من المُستجوَبين أيدوا تسريح «عمال جهاز الإدارة الاقتصادية»، و 62% أيدوا خفض عدد «عمال اللجان التنفيذية في سـوفياتـات الدوائـر، والمدن، الـخ»، و 60% قدّروا أن البطالة غير مقبولة في الاتحاد السوفياتي؛ فيما إعتبر 32% أنه بـالإمكان، لا بـل من الضرورة بمكان، السماح بمستوى معيّن من البطالة.

وقد علّق البرفسور بوريس راكيتسكي على نتائج هذا الاستفتاء بالعبارت التاليـة: «إن حوالي ثلث الأشخاص مستعدون (. . .) للاعتراف [بالبطالة] كظاهرة اقتصادية عادية. وهذا يعكس تصاعد «نقص المناعة الاجتـماعية ـ الاقتصـادية»، في مجتمعنـا، إزاء بؤس الآخرين. ماذا يعني أن يكون المرء مستعداً للقبول بالبطالة (حتى المحـدودة منها) كـظاهرة عـادية؟ هـذا يعـادل القبول بـالبؤس، والتشرد، وانعدام الحقـوق بـاعتبـارهـا مبـدأ. فـلا يمكن أن نعفي المجتمـع والدولـة من واجباتهـا الدستـورية، وهي ضـمان حق العمـل (. . .) إنني، والحق يقـال، قد فـوجئت: إن أكثر من فقـدوا مناعتهم 'الاجتماعيـة ـ السيـاسيـة إزاء الـظلم هم

(27) يذكر رادفايني، في كتابه الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 75 - 76، الأرقام نفسهـا ويشير إلى المخـاطر نفسها، وإن بحذر أشدّ من الحذر الذي يساورنا نحن.

(28) أنباء موسكو، 24 نيسان/أبريل 1988.

الأشخاص المتعلمون والعلماء والمعلمون (. . .) والحال أن هؤلاء المديرين والمعلمين والأساتذة والعلماء هم أنفسهم الذين يتحملون جزءاً هاماً من المسؤولية إزاء الجمود والتراجع والكبح والتنظيم السيء في مجالات الحياة كلها (. . .) إن الطريق نحو الفعالية لا تكمن في تخفيض أعداد المستخدمين في ملاكات العمل، بل في تغيير طابع إدارة الاقتصاد والمجتمع».

لا يسعنا أن نقول ما هو أفضل من هذا الكلام. لكن. على وجه الدقة، ليس ثمة ما يفاجىء في أن تشدّد فئة من البيروقراطيين على إدخال البطالة إلى الاتحاد السوفياتي. فوراء هذا الموقف المزدوج من البطالة يظهر بوضوح صراع المصالح المادية، أي صراع المجموعات الاجتماعية الأساسية: الكتلة العمالية من جهة، والبيروقراطية صاحبة الامتيازات من جهة ثانية.

ولا يختلف في شيء عن صراع المصالح هذا الصراع على السلطة الفعلية في «مجالس تعاونيات العمال» التي أنشئت حديثاً في المنشآت، حيث ثمة خوف حقيقي من أن تتحول الإدارة الذاتية للعمال إلى «ديموقراطية للمدير»، كما كتب أوجوني توركانوفسكي في أنباء موسكو: «يستطيع القيادي صاحب الإرادة، بصفته رئيساً، أن يُحول المجلس من هيئة تعاونية للعمال إلى هيئة في جانب المدير، ومنقادة لإرادة الرئيس». وعلى سبيل الإضافة كتب أيضاً: «ثمة كليشه راسخة عميقاً في الأذهان، مفادها أن: «الطبّاخة» غير مؤهلة للإدارة [إشارة إلى جملة شهيرة للينين، في الدولة والثورة، قال فيها العكس تماماً. . .](29).

ويتحدث بوريس كاغارليتسكي، بحق في هذا الصدد، عن تعارض واضح بين اقتراحات التكنوقراطيين الداعين إلى الإصلاح «السلعي» وبين دينامية الغلاسنوست الديموقراطية(30). وفي الواقع لا تتفق «ديمقراطية المنتجين»، أي الديموقراطية الاشتراكية الفعلية، بصرف النظر عن الحديث عن الإدارة الذاتية العمالية على مستوى المنشآت، مع آليات السوق التي تنطوي على البطالة. ففي يوغوسلافيا على وجه التحديد، أدى ظهور الإفلاسات وإغلاق المنشآت على نطاق واسع، إلى تعديل، لا بل إلى إلغاء القوانين (الدستورية) الخاصة بالإدارة الذاتية العمالية.

«هل تنكرون، إذن، أنه بمقدور العمال أن يبرهنوا عن عقلية حرفية تواطئية مع المديرين؟ هل تنكرون، إذن أنه بإمكان العمال أن يتظاهروا بأنهم يكتفون بتقاضي أجورهم

---

(29) أنباء موسكو، 22 أيار/مايو 1988.
(30) بوريس كاغارليتسكي، في نيو لفت ريفيو، العدد 169.

الدنيا الشهرية في مقابل تقليص جهدهم الإنتاجي»؟، هذا ما سوف يجيبنا به الغورباتشيفيون الليبراليون. . . ألم تكن النقابات اليوغسلافية على حق عندما كتبت: «إن زيادة ضمان العمل لم تظهر بصفتها عاملاً إيجابياً في دفع العمل أشواطاً [!] ونحو الأفضل. ولقد تم القضاء على هذه المشكلة بمراجعة تشريع العمل: فأصبح كل عامل أكثر مسؤولية في تنفيذ مهامه المهنية، ومن الطبيعي أن يفقد المرء عمله إذا لم يقدم نتائج جيدة. ووافقت النقابات على هذه الصيغة في تشريع العمل، وهي الصيغة التي تعرضت للنقد لأنها لا تحمي بصورة كافية مصالح الشغيلة. لكن النقابات قدمت حججاً مقنعة دفاعاً عن الفكرة القائلة أن النقابات، إذا ما تخلت عن هذه «الحماية المبالغ بها»، فإنها تعبّر بصدق عن مصالح العمال الشجعان والشرفاء الذين يقع الإنتاج على عاتقهم، أي عن مصالح الأغلبية الساحقة من النقابيين»[31].

إن القاموس الأخلاقي الزائف يَخْدُم في الواقع غاية اجتماعية محدّدة يكون انعكاسها الأخلاقي مضيلاً إلى حدٍ بعيد. فالأمر يتعلق بتبرير الإصلاح الاقتصادي التكنوقراطي الذي أوحى به، إلى حدٍ بعيد، صندوق النقد الدولي، وهو إصلاح يهدف إلى تقليص حصة المستهلك العمالي (الشعبي) من الدخل الوطني، لتحرير الطاقات الضرورية بغية تسديد الدين الخارجي. وهذا أمر لا علاقة له «بخمول» قسم من الطبقة العاملة.

إن المصانع المغلقة هي المصانع الأقل «مردودية»، وهي التي تصل فيها تكاليف الإنتاج إلى أعلى مستوى في كل فرع. غير أن إنتاجية عمل المنشآت تتوقف أساساً على التكنولوجيا السائدة وعلى عمر الآلات وعلى اهتلاكها، وليس على الجهد الجسدي الذي يقوم به العمال والحال، أن القرارات المتخذة في مجال التكنولوجيا والتموين وأسعار المواد الأولية، الخ. . . لا شأن للعمال بها إلى حدٍ بعيد في سستام الإدارة الذاتية المحدودة في المنشأة، وهو سستام يتداخل في آن مع كلٍ من التخطيط البيروقراطي والسوق المُتسع والتجارة الخارجية التي ضَعُفت الرقابة عليها شيئاً فشيئاً. ضمن هذه الشروط بأي حق (أخلاقي؟) يجازى العمال بسبب قرارات اتخذها الآخرون؟

هذا، وتتمتع كثرة من المنشآت بأوضاع احتكارية أو شبه احتكارية، وذلك في فروع الصناعة الثقيلة بوجهٍ خاص. وهذا ما يبيّنه مجمل تطور الرأسمالية («اقتصاد السوق» بامتياز). فالسوق لا يشكل على الاطلاق علاجاً لاختلال الأسعار بين القطاعات الاحتكارية

---

(31) النقابات اليوغوسلافية [مجلة]، ص. 174، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1988، ص. 3 - 4.

والقطاعات التنافسية أو شبه التنافسية. ينجم عن ذلك أن المماحكة كلها التي تدور حول «الدور التحكيمي للسوق» تتقلص على محك الممارسة إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الأساسية (والخدمات) من خلال رفع الدعم الذي يفرضه صندوق النقد الدولي، في حين أن الأسعار الاحتكارية لا تنخفض بتاتاً. فما المدهش، إذن، في أن يثور العمال على هذا التطور؟.

غير أن هذا التطور لا ينجم عن أية حتمية اقتصادية، بل عن خيار اجتماعي ـ سياسي محدَّد، أي عن الأفضليات التي تتمتع بها فئة اجتماعية محددة: البيروقراطية صاحبة الامتيازات. ويتساءل العمال بحق: لماذا تتقلص قدرتنا الشرائية بفعل التضخم، وإلغاء الدعم، إلخ... فيما تعيش كثرة من ذوي الشأن في رخاء وبذخ، فتبني ڤيلات ضخمة، وتمتلك حسابات ضخمة بالعملات الأجنبية في البنوك الخارجية، وتتمتع بامتيازات كبيرة ظاهرة للعيان؟ لماذا لا يجري البدء بتقليص هذه المصاريف فضلاً عن التكاليف الإدارية المرتفعة جداً، وعن توظيفات الدولة الكمالية، قبل تقليص الاستهلاك العمالي المتواضع جداً في الأصل؟

وطالما لم تُحلّ هذه المشكلات الأساسية، فمن الحتمي أن يَردَّ، على الأقل قسم من الطبقة العاملة، بتقليص جهده الإنتاجي الذي لا يريد تبديده في العمل لصالح «ملك بروسيا»...

وثمة إمكانية هامة أتاحتها البيريسترويكا تدريجياً أمام العمال: بإمكان المصانع أن تحتفظ بفائض الإنتاج ـ الذي يتخطى الخطة ؛ والذي تستطيع توزيعه على الشغيلة؛ سواء بصورة مباشرة، هذا بما يخصّ سلع الاستهلاك (بما في ذلك الفحم!) أم على شكل توظيفات اجتماعية (حضانات، مطاعم جماعية، حمامات، منشآت حماية من الحوادث، ومساكن، الخ)، وهذا ما يصحّ على السلع الوسيطة أو السلع التجهيزية التي يحق للمصنع، من الآن فصاعداً، أن يبيعها مباشرة لمنشأة أخرى.

لقد قَبِلَ العمال هذا التحدي في عددٍ من المنشآت. غير أن النتيجة كانت مفجعة، فبصورة شبه دائمة كان الوزراء أو أية سلطات مركزية أخرى يختلقون جميع أنواع الأسباب لانتزاع هذا «الفائض» من العمال. والنتيجة: اختفاء جهدهم الإضافي ومرة ثانية، يعني الأمر رفضهم العمل «لصالح ملك بروسيا».

يبدو أن فريق غورباتشيف، وبموافقة جميع الشرائح العليا في البيروقراطية بالطبع، يحاول وضع خطة مناورةٍ كلاسيكية لإثارة الانقسام بغية تخطي هذه المعضلة: محاولته وضع

قسم من الطبقة العاملة بوجه قسم آخر، من خلال إغراء هذا القسم أو ذاك بمنافع مادية هامة، على نحو ما كان عليه الحال في أثناء تجربة المصنع الكيميائي في شتيشمنكو. هذا وتسعى بعض الدراسات السوسيولوجية، بصورة واضحة، لعقلنة تلك المحاولات وتبريرها. ومن الأمثلة على هذه الدراسات، واحدة أجرتها تاتيانا زاسلافسكايا التي مرت مرور الكرام على تحليل اختلاف المصالح الاجتماعية ـ الاقتصادية القائمة حتى الآن، في الاتحاد السوفياتي، من حيث علاقتها بالمواقف السياسية المختلفة وعلاقتها باختلاف مصالح المجموعات، لا بل المجموعات الصغيرة ـ وتحصي الباحثة ما لا يقل عن أربعين منها[32]! .

■ التناقضات بين البريسترويكا والغلاسنوست

ما لم يستطع غورباتشيف تقديم أي شيء للعمال على المستوى المادي، في المدى القصير، على الأقل، فإن مخرجه الوحيد يلوح في إمكانية تقديم أي شيء لهم على المستوى السياسي. ومن هنا الصلة التي تزداد وثوقاً بين الغلاسنوست والبيريسترويكا في طروحات غورباتشيف نفسه وأعوانه ومستشاريه الأكثر تنوراً. وقد أعلن غورباتشيف في مؤتمر النقابات: «تظهر المشكلة على النحو التالي: إما إضفاء الديموقراطية وإما البلادة الاجتماعية والعقلية المحافظة. ليس ثمة طريق ثالث»[33].

غير أن العمال السوفيات لا يكتفون بالطبع، بتصريحات غامضة ولا باستخدام الغلاسنوست وإضفاء الديموقراطية كمجرد «مصاصّة» لإلهائهم عن تدهور شروطهم المادية والدفاع عنها. بل إنهم على العكس من ذلك تماماً: يرون أن الغلاسنوست تصبح فارغة من المعنى إذا لم تتح لهم مفصلة استيائهم على مطالبهم. ولا معنى لإضفاء الديموقراطية ما لم يؤدِ إضفاؤها إلى تنامي حقوقهم النقابية والسياسية وسلطاتهم الفعلية.

انطلاقاً من ذلك يجد غورباتشيف نفسه بمواجهة معضلة جديدة تضاف إلى جميع المعضلات الأخرى التي عدّدناها.

فعليه إما أن يسمح لمنطق الغلاسنوست الداخلي بأن يجري في صفوف الطبقة العاملة من دون عوائق، إلى هذا الحد أو ذاك، وعندئذٍ لا يحوز العمال فقط على إمكانات إضفاء الديموقراطية فعلياً على التمثيل النقابي، فضلاً عن انتخاب المديرين وحق إقالتهم، وإعادة

---

(32) حول تجربة شتشيمينكو ومقالة تاتيانا زاسلافسكايا، أنظر الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(33) الإزفستيا، 26 شباط/فبراير 1987.

الإشراف العمالي والشعبي في سلسلة متنامية من المجالات الاجتماعية وتعميم هذا الإشراف؛ لا يحوز العمال على هذا كله فحسب، بل يصبح بوسعهم أيضاً أن يستعينوا بالصحافة العمالية والاشتراكية المستقلة، وأن يلجأوا إلى الإضرابات والتظاهرات. ومن ثم فإنهم ينخرطون عندئذ في سيرورة تنظيم ونشاط ذاتيين، على نحوٍ بطيء ومتردد في البداية، لكنهما لا يلبثان أن يتحولا إلى عملية متسارعة وتراكمية. وهذا مسار بديهي: إنه مسار من طبيعة ربيع براغ إن لم يكن من طبيعة مسار نقابة التضامن، ولكن بشروط أيديولوجية ـ سياسية أكثر ملاءمة للطبقة العاملة مما في تشيكوسلوفاكيا وبولندا. إنه تهديد قاتل لامتيازات البيروقراطية واحتكارها للسلطة.

وإما أن يَجْهَد الجهاز بكل ما أُوتي من وسائل لامتصاص يقظة النشاط العمالي، من دون أن يتسامح إلا مع ما يمكن إن يشرف عليه الحزب من تلك النشاطات. وفي هذه الحالة يصبح اللجوء إلى القمع ـ حتى ولو كان قمعاً محدوداً جداً ومعتدلاً ـ أمراً حتمياً. غير أن كل لجوء إلى قمع العمال من شأنه أن يدِّمر، دفعة واحدة مصداقية الغلاسنوست كلها في نظر الطبقة العاملة ويضعها خارج معسكر الذين يدعمون غورباتشيف.

إن الأمين العام يعي تماماً هذه المعضلة. وقد أكد في خطابه في لينينغراد: «إن بعض الكوادر يعربون عن حيرتهم إزاء اتساع النقد وحدَّته [في الواقع!]، وهو النقد الذي يتناول اليوم الظواهر الاجتماعية السلبية وبعض قطاعات اقتصادنا الوطني المتَّهمة بالتأخر وبالنقص وبالأخطاء المُرتكبة من قبل بعض المنظَّمات والإدارات في نشاطها. هل واجه هذا الجهد النقدي اعتراضات؟ نعم، على ما أظن، أيها الرفاق. وأعتقد مع ذلك أنه ينبغي تبيان ما هو أساسي: ينبغي أن نرى في بلورة النقد والنقد الذاتي شهادة على الوعي والمسؤولية السياسية والنشاط الاجتماعي المتنامي لشغيلتنا. لقد ناضلنا وسنناضل دائماً ضد الديماغوجية والمبالغات والنقد الإحادي الجانب. لكن هذه الظواهر لن تُخجلنا. لن نتفاداها ولن نضع على عاتقنا محاولة منعها. ينبغي على الكوادر كلهم وعلى جميع المستويات أن يأخذوا بالاعتبار [!] رأي الجماهير التي يجب عليهم أن يعرفوا كيف يؤثّرون فيهاوينبغي أيضاً أن نتعلم لمرة أخيرة كيف نكلِّم الجماهير، من دون أن نستخدم أسلوباً غير أسلوب الاقناع والحوار بين نِدَّين»(34).

ويعي غورباتشيف جيداً هذه المعضلة فلا يُدين بتعابير تكاد تكون صريحة، جميع ممارسات ستالين فحسب، بل أيضاً اجتياح المجر وتشيكوسلوفاكيا، فضلاً عن انقلاب

(34) البرافدا، 14 تشرين الأول/اكتوبر، 1987.

الجنرال ياروزلسكي. والحال أنه يصعب علينا، في الواقع، أن نَخلُصَ إلى أنه في جميع هذه الحالات لم يتم اللجوء إلى شيء آخر غير «أسلوب الإقناع».

ثم إنه يقع، في خضم حماسه، بتناقضات مستعصية. فهو لا يتردد بالإحالة إلى لينين في الدولة والثورة، أكثر أعمال القيادي الحزبي الكبير «تحريضاً على التحرر»، مع العلم أنه متمحور بأكمله حول التنظيم الذاتي للجماهير الكادحة وممارستها للسلطة. كما أنه يُنادي بأن «التاريخ هو من صنع ملايين الأشخاص». ويضيف: «إننا اليوم نتحدث كثيراً ونكتب كثيراً لغرس هذا الشعور عند كل عامل سوڤياتي: وهو أنه سيد بلده (...) فمن الضرورة بمكان خلق الشروط الفعلية التي تتيح لكل شغيل ولكل نقابة عمالية أن يمارسا حقهما كشريكين في ملكية وسائل الإنتاج». و«وحده تطوير الديموقراطية إلى حدها الأقصى، وهو الأمر الذي كان لينين يطالب به، وليس التحسينات الجزئية أو نصف الإجراءات، هو الكفيل بتوفير التقدم المتعدد الأشكال نحو الاشتراكية بصورة صحيحة»[35].

لكن كيف يمكن ضمان «الإدارة الذاتية الشعبية» في ظل الحفاظ على عقيدة الحزب الواحد والمؤسسات التي تنطوي عليها؟ كيف يمكن أن يتفق «التطوير الأقصى للديموقراطية» مع الإشراف الصارم من الحزب (وفي الواقع، جهاز الحزب) على تنظيم النقابات وتمثيلها؟ ألا يفترض ذلك بالأحرى أن يتمتع العمال بالحريات الديموقراطية كلها: حرية التجمع، حرية التظاهر، حرية الصحافة، وحرية الإضراب، إلخ...؟.

وكيف يستطيع العمال أن يمارسوا حقهم كاملاً في أن يكونوا مشاركين في ملكية وسائل الإنتاج، عندما يقال في الوقت نفسه إنه كلما اتسع تطبيق الاشتراكية، فإن ذلك يلائم المصالح الحيوية لجميع الطبقات والشرائح الاجتماعية في الاتحاد السوڤياتي» (نفس المصدر). والحال أن مصالح المُنتجين تتعارض بكل تأكيد، على مستوى الإدارة - و«ممارسة حقوق الملكية المشتركة» - مع مصالح الإداريين (البيروقراطيين)[36]؟ وهل تتوقف الغلاسنوست عند عتبة الخُلاصة التي يتوصل إليها ف. ايفانوف، مدير معهد الأبحاث السوسيولوجية في أكاديمية العلوم في الاتحاد السوڤياتي، عندما يعمّم نتائج تحقيق أجراه في مئة وعشرين منشأة في طول البلد وعرضه، فيقول بوضوح: «لا نستطيع أن نُغمضَ أعيننا عن التناقض الذي

---

(35) هذه الجمل منقولة عن كتاب غورباتشيف، البيريسترويكا.

(36) تعترف بذلك العديد من الدراسات السوڤياتية، وبوجه خاص، دراسة ت. زاسلافسكايا، لكن أيضاً دراسة آ. بوتينكسو (موسكوفسكايا براڤدا، 7 أيار/مايو 1987) ودراسة الكاتب ليشيشكين (ليتيراتورا غازيتا، 3 حزيران/يونيو 1987).

يظهر بين التأطير [الكوادر] والمُنفِّذين. وهذه المشكلة تصبح أشدُّ وضوحاً في كل دراسة نجريها. وقد كانت لهذا التقسيم الجامد بين «نحن» و«هم» نتائج خطيرة»[37].

وفي مقابلة أجرتها معها الأسبوعية نيوزويك (13 آذار/ مارس 1989)، تذهب تاتيانا زاسلافسكايا مذهباً أبعد في هذا الصدد: «يتحدث أحد أعضاء النومنكلاتورا دائماً عن الشعب بقوله «هو». كأن الشعب يُعرِّف الطبقة القائدة بقوله: «هم».

تخاف البيروقراطية، خصوصاً في قممها، وإلى حد بعيد في الجناح البوليسي والسياسي منها وأيضاً يخاف المديرون، خوفاً مميتاً من هذه الدينامية. إنهم لا يريدون الإدارة الذاتية والنشاط المستقل للطبقة العامة، مهما كان الثمن. هذا هو مصدر التحذيرات المتزايدة التي يُطلقها ليغاتشيف وبعض أنصار البيريسترويكا المعتدلين، بينما يكظم ممثلوا «المحافظين» الأصيلين غيظهم وينتظرون ساعتهم. ومن هنا أيضاً تصدر الصعوبات التي يواجهها غورباتشيف داخل الحكومة والمكتب السياسي من دون الحديث عن اللجنة المركزية وينحو هذا كله، على وجه الدقة، منحى التحسينات الجزئية والإجراءات النصفية» وليس منحى «التطوير الأقصى للديموقراطية»!.

■ حدود الغلاسنوست

لكن غورباتشيف وأنصاره، حين يحدّون من فعالية الغلاسنوست السياسية فإنهم يجدون أنفسهم في مواجهة معضلة جديدة وأخيرة، وهو: كيف يمنعون تغلغل الأفكار «الهدّامة» من وجهة النظر السياسية في الأدب والمسرح والسينما، التي يحاولون، في الظاهر، «لبرلتها» على نحو أفضل؟ إن التعارض بين البيريسترويكا والغلاسنوست، وبين الغلاسنوست والقدرة الكامنة لدى الطبقة العاملة على التنظيم الذاتي والنشاط الذاتي، يتحول إلى تناقض داخلي مستعصٍ في الغلاسنوست نفسها. وتُفرض آنذاك قيود على الفنانين والكتّاب - حتى لا نقول على الصحافيين - طالما لم تُطرح سلطة البيروقراطية السياسية على بساط البحث بصورة جدية.

ويُعلمُنا روي ميدفيديف[38] أنه تم عرض مسرحية معادية للبيروقراطية بعنوان «زيجات مادية» في مسرح كودوجيستفيني في موسكو إبّان انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب

---

(37) ريلانوست ناديزك، مذكور في الأزفستيا، 5 أيار/مايو 1987.

(38) روي ميدڤيديف، «بانوراما الحياة الثقافية في الاتحاد السوفياتي عام 1986» في البديل الجديد، العدد 4، كانون الأول/ديسمبر 1986.

الشيوعي السوفياتي. ونظراً لطابعها الجذري المليء بالإشارات إلى ستالين والستالينية لم تُعرض المسرحية إلا بعد عرض أول أُخذت فيه موافقة ليغاتشيف.

بعد ذلك بوقت قصير، عرض مسرح الكمسومول اللينيني مسرحية جذرية بعنوان **الدكتاتورية والوعي**. وقد وضعت هذه المسرحية مؤيدي اللينينية في مواجهة معارضيها، من خلال حوار حيّ (تنتصر بمؤداه اللينينية بالطبع). وثمة شخصية مميزة في المسرحية، هي شخصية الغريب التي أداها الفنان أو. يانكوفسكي. وفي أثناء العروض الأولى توجه يانكوفسكي إلى الجمهور في الصالة لحمله على المشاركة في النقاش. لكن أحد المشاهدين من الذين أعطوا الكلام، قال: «كان والدي اشتراكياً منشقياً. وقد أُعدم في الثلاثينات. يجري الحديث اليوم كثيراً عن العقلية الديموقراطية. لكن التجربة تبيّن أنه ليس ثمة ديموقراطية فعلية ما لم تكن ثمة أحزاب مُعارِضة». بعد هذه الحادثة أُوقف النقاش مع الجمهور. . . واستنتج روي ميدفيديف: «على خشبة المسرح يدور مثل هذا النقاش الهام، علماً أنه يجري ترداده بعناية [ونحن نقول تجري تقنيته]. لكن في حياة المجتمع ليس ثمة ديموقراطية أصيلة»[39].

إن حادثة المسرح ليست على الاطلاق حالة معزولة. فالفيلم السينمائي أسا، المخصص لموسيقى الروك، لم يُعرض في صالات موسكو، بعد أن كان قد تقرر عرضه فيها (أنباء موسكو، 37 كانون الأول/ ديسمبر 1987). وأكّد الكاتب المسرحي شاتروف خلال سهرة مناقشة حول التاريخ نُظّمت في مقر اتحاد الكتّاب في موسكو في 7 كانون الثاني/ يناير 1988 بأن مقالة حول النائب العام في محاكمات موسكو فيتشنسكي، والتي كان من المفترض

(39) يمكن ذكر أمثلة أخرى عن الرقابة. والحال أن صحيفة كومسومول إيركوتز المحلية سوفيتيسكايا مولود لم تتمكن من توزيع عددها الصادر في 30 آب/اغسطس 1988 على مشتركيها، بتدخل من لجنة الحزب لأنها نشرت مقابلة مع بوريس يلتسين. ونشرت مجلة نيدليا الأسبوعية في العدد 41، 1988، رسالة وقعها 45 كاتب سيناريو ضد الرقابة على ستة أفلام وثائقية. وبحسب سوسياليتشسكايا إندستريا، 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1987، صادر سكرتير الحزب في مدينة بيرما إصداراً كاملاً من صحيفة تُنشر في أحد مصانع المدينة لأنها انتقدت مديري المصانع. وثمة حالات رقابة كثيرة حصلت بالنسبة لبرامج التلفزة المركزية (الأزفستيا، 14 أيار/مايو 1988؛ سوفيتسكايا كولتورا، 19 أيار/مايو 1988). أما الحالة الأكثر إثارة فهي الخاصة بالرقابة على مجلة نوفي مير، من قبل ڤاديم ميدڤيديڤ، المكلّف الجديد بالايديولوجيا، مما اضطر هذه المجلة لإيقاف توزيع أكثر من مليون نسخة من العدد الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر 1988، والذي كانت قد بدأت تنشر فيه كتاب سولجنتسين أرخبيل الغولاك على حلقات (واشنطن بوست، 22 تشرين الأول/اكتوبر 1988).

أن تُنشر في ليتيراتور نافا غازيتا قد منعتها الرقابة[40].

فما المدهش في أن تستقطب مسألة الرقابة، في هذه الظروف، إهتمام المثقفين والشيوعيين الأكثر نقدية، بصورة متزايدة؟. وفي مطالعة مثيرة، أبّان المؤتمر العاشر للكتّاب في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، حاكم سيشون هاين الرقابة مستعيداً تقليد كارل ماركس[41]، فعرّاها باعتبارها متنافية مع مصالح الاشتراكية. ومع العلم أن نصه الرائع يستحق أن يجري الاستشهاد به كاملاً إلا أننا نكتفي بالمقاطع التالية منه:

«إن إجراءات التصريح [بمنشورات صادرة عن هيئة محددة]، وإشراف الدولة عليها، بعبارات أشد اقتضاباً من دون أن تكون أقل وضوحاً من السابق، فضلاً عن الرقابة على دور النشر والكتب والناشرين والكتّاب، إن إجراءات من هذا النوع قد تخطاها الزمن، وهي لا تجدي نفعاً وتعبّر عن وضع ينطوي على مُفارقة، فضلاً عن كونها معادية للإنسان والمصالح الشعبية وغير شرعية وينبغي أن تخضع للعقاب (. . .) إن الرقابة تدمّر الرقيب (. . .) والرقابة معادية للمصالح الشعبية: إنها جريمة بحق الحكمة الشعبية الشهيرة التي أُثيرت مراراً. إن قراءنا راشدون وأسياد أنفسهم بما يكفي ليميزوا بأنفسهم. فالفكرة القائلة إنه بإمكان الموظفين أن يقرّروا ما يمكن أن يهضمه الشعب وما لا يمكنه هضمه لا تعبّر إلا عن ادعاء المكاتب وتغطرسها (. . .).

«إن فقدان المعلومات والسجالات المفتوحة الخاصة بشؤوننا العامة أو نقصها في الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى يضرّان بالثقافة السياسية في بلدنا ويدمّرانها. فمن يعمل لصالح مجتمعنا وتطوره ينبغي أن يشعر بالقلق العميق إزاء هذه الخسارة. ولا ينبغي أن تكتفي الصحافة بنقل المعلومات فحسب، بل المطلوب منها أن تكون بمثابة سَيْر لنقل الحركة بين القمة والقاعدة، وبين القاعدة والقمة، وبين المجتمع والدولة، وبين الجماهير والقيادة المنتخبة. وعندما تكون هذه الصلة ذات اتجاه واحد، لا تبقى ثمة صلة واحدة في أي اتجاه (. . .).

---

(40) اللوموند، 11 كانون الثاني/يناير 1988، وبحسب اللوموند، في عددها الصادر في 29 كانون الثاني/يناير 1988، أن الكتاب طُبع منذ ذلك الحين.

(41) نشر البروفسور ايرينغ فيتشر كتاباً يحتوي على مجموعة مقتطفات من جميع نصوص كارل ماركس الخاصة بمعاداة الرقابة وبالدفاع عن حرية الصحافة، بعنوان **Karl Marx**, Europäische Ver Lagsanstalt، **Pressefreiheit und Zensur**، فرانكفورت، 1969.

«منذ اختراع الصحافة، لم يكن هناك، في الواقع، إلا نوعان من المانشيت: «مات الملك»، «عاش الملك». وفي صحافة لا تعيش إلا على المانشيت، وتبذل جهدها باستمرار سواء للتمجيد أو لقطع الأعناق، قد يرتاح الكاتب لأحد هذين النوعين من المانشيتات أكثر من ارتياحه للآخر. لكن النوعين قاتلان بالنسبة له. فالعرش المصنوع من ورق الصحف وأسلاك وسائل الإعلام يشبه في شكله الخارجي منصة الإعدام»[42].

وراء الحفاظ على الرقابة، الجزئية على الأقل، من قبل فريق غورباتشيف، ثمة خشية من فقدان احتكار ممارسة السلطة بالطبع. ولهذا فإننا نجد لدى غورباتشيف، دائماً وأبداً، الصيغ المرتبكة والغامضة نفسها: «فلنُذكّر مرة جديدة بلينين: إن الأدب هو مُهمّة الحزب كله. هذه أطروحة أساسية ولا زلنا نستوحيها حتى اليوم (. . .) لن نتخلى عن أفكار لينين (. . .) ولا ينبغي أن ننسى أن أية مجلة أو دار نشر أو صحيفة ليست شأناً من الشؤون الفردية، مهما يكن الأمر. إنها مهمة الحزب والشعب كله (. . .) وعندما أقول ذلك فإنني أشدِّد أيضاً وأيضاً على التالي: إننا مع الشفافية من دون تحفُّظ ومن دون قيود. لكننا مع الشفافية في ما يخدم مصلحة الاشتراكية»[43].

إذا لم تكن الصحافة شأناً عاماً يمارسه الجميع، فكيف يجري التسامح مع كونها الشأن الشخصي لكلٍ من رجال الرقابة واللجان الصغرى التي تقول كلمة الفصل فيما يجب نشره أو عدم نشره؟ وإذا كانت الصحافة والأدب من شؤون الحزب كله. فكيف يمكن أن يفوِّض هذا الحزب ـ المؤلف من ملايين الأشخاص ـ مهمة الإشراف لحفنةٍ من رجال الرقابة؟ أليس لدينا كبير ثقة في قدرة الشيوعيين على الحكم كي نستبدلهم برجال رقابة غير منتخبين؟ (إن تفويض رجال الرقابة المنتخبين هو غير مقبول أيضاً في مبادىء الماركسية والشيوعية ومعادٍ لها، إلا في وضع الحرب الأهلية الحادة، وهذا ما ليس عليه الوضع في الاتحاد السوفياتي اليوم، بالطبع). وإذا كانت الصحافة والأدب شأناً من شؤون الشعب بأكمله، فماذا بشأن الأغلبية الواسعة من العمال الذين ليسوا أعضاء في الحزب؟ ألا يملك هؤلاء حق الحكم بأنفسهم على ما يريدون قراءته؟ ومن له الكلمة الفصل غيرهم؟ ألا يعتبر هذا تأكيداً قاطعاً على الأطروحة الماركسية الثورية القائلة أن الاتحاد السوفياتي لا يزال يعيش في ظل نظام مُصادرة سياسية

---

(42) داي زايت، 4 كانون الأول/ديسمبر 1987.

(43) أعلن ميخائيل غورباتشيف أمام اللجنة المركزية في 8 كانون الثاني/يناير 1988. «إن عملية إضفاء الديموقراطية هي جوهر إعادة بناء الاشتراكية بالذات» في أنباء موسكو، ملحق العدد الرابع، 1988.

للبروليتاريا حيث هناك سلطاتٍ أساسية ـ وبالتحديد سُلطة القراءة والكتابة ونقل ما تريد ـ قد انتُزعت منها؟ وبأية خديعة يُبرِّر هذا الاغتصاب لحقٍ ديموقراطي أساسي باسم «مصالح الاشتراكية»؟ فليقدِّموا لنا، إذن، مثالاً على شفافية ما ليس في مصلحة الاشتراكية، وليتم الإقلاع عن صيغة شفافية من دون تحفظ، لتبقى في حدود الدفاع عن الاشتراكية. وليقال بالأحرى: شفافية من دون حدود وفي مصلحة الاشتراكية!.

إن الأهمية الاستثنائية التي يعلّقها مؤيدو أضفاء الديموقراطية على مبادىء دولة الحق في الاتحاد السوفياتي، تفسر في آنٍ واحد ذلك الخوف من أن يكون ثمة مجال بعد للعودة عن بعض مكاسب الغلاسنوست. والخوف من القدرة الكلية التي تحتفظ بها الكا.جي.ب. في ذلك البلد. إن تكاليف التعسف البوليسي كانت مرتفعة في السنوات الستين الأخيرة، حتى ليبدو هذا الهمّ مبرراً (لم تنتظر الأممية الرابعة الغلاسنوست حتى تعلن بوضوح موقفاً مماثلاً في وثيقتها «دكتاتورية البروليتاريا والديموقراطية الاشتراكية»). وبإمكاننا أن نناقش ما جرى وما لم يَجرِ غداة ثورة أكتوبر ـ وكذلك خلال جميع الثورات، هذا من دون الحديث عن الثورات المضادة بما فيها تلك التي جرت بقيادة الاشتراكية ـ الديموقراطية. وفي صورة عامة عندما يكون القتال دائراً في الشارع ليس ثمة وقت لصياغة قانون جزائي. لكن ليس ثمة في اللينينية، حتى لا نقول في الماركسية، ما يتعارض مع مبدأ دولة الحق.

إن واحداً من السجالات البيزنطية ـ ولكن المثقلة بالنتائج على المدى الطويل ـ التي طبعت قمة البيروقراطية في ظل اندروبوف تتعلق بالمسألة الشهيرة الخاصة «بالتناقضات غير التناحرية والتناحرية في ظل الاشتراكية»[44]. «إن التوصل للاعتراف بتناقضات تناحرية هو أكبر إثبات على أن الاتحاد السوفياتي ما زال بعيداً عن الاشتراكية). فوجود «التناقضات التناحرية» يعني للماركسي وجود طبقات أو فئات أساسية من طبقات تمتلك مصالح: وهذا من قبيل تحصيل الحاصل.

كيف يمكن إذن أن تتفق بلورة هذه المصالح مع نظام الحزب الواحد الذي تديره، فضلاً عن ذلك، المركزية البيروقراطية[45]؟ إن مشكلة حدود الديموقراطية بالنسبة للعمال، ومشكلة حدود الغلاسنوست، يحيلاننا بالضرورة إلى مشكلة نظام الحزب الواحد. ويقرّ أوتو

(44) حول هذا السجال، أنظر بوجه خاص ديف موراركا، غورباتشيف، ص. 148 - 149، 173.

(45) لقد استخدم ميرونينكو السكرتير الجديد للكوموسومول هذه الصيغة (رادفاييني، الاتحاد السوفياتي في الثورة، ص. 190).

لاتسيس، مساعد رئيس تحرير مجلة كومينست: «لقد كان خيار ثورة أكتوبر في الأساس يستهدف التعددية. وقد رفضت السستام البرلماني لتقيم مكانه السستام السوفياتي، غير أنه تم الحفاظ على التعددية في السوفياتات في البداية»، لكنه يستطرد على الفور، فيقول «نحن نعرف أكثر من الآخرين تلك الأخطاء التي ظهرت في حقبة أو في أخرى [كم من العقود؟] في سستام الحزب الواحد. لكن الأمر يتعلق بواقع تاريخي وبخيار تاريخي لشعب [متى وأينَ قام الشعب بهذا الخيار؟ أليس الجهاز البيروقراطي هو الذي قرر ذلك بدلاً منه؟]. وحتى اللحظة لا زال الحزب هو القوة الوحيدة الفعلية القادرة على إعادة الوضع إلى سابق عهده، وعلى ضمان النضال ضد البيروقراطية»[46].

ولكن أليس هذا الحزب نفسه ـ ومرة أخرى، جهازه ـ هو الذي أرسى جرائم حقبة ستالين، ومن ثم شروط الجمود، وأزمة السستام، التي ينبغي أن تتم بنتيجتها اليوم «ثورة جديدة» بحسب رأي غورباتشيف نفسه وبحسب الغورباتشيفيين؟ أليس من الأفضل إيلاء شيء من الثقة للطبقة العاملة بدل إيلائه لجهاز الحزب المؤلف بأغلبيته الساحقة من أشخاص يمتلكون مصالح مادية للدفاع عنها؟ أليس هذا سبباً كافياً لتخطي نظام الحزب الواحد؟.

إن غورباتشيف يرفض وضع هذا النظام على محك البحث. ولهذا السبب الرئيسي ـ وليس بفعل «فَنِّه» السياسي ـ فإنه يتمسك «بوحدة القِمّة»، ويَرفُض السجلات العلنية مع أعضاء آخرين في المكتب السياسي، ويرفُض أيضاً كشف الخلافات مع ليغاتشيف وأعوانه علناً. وعلى الرغم من قلق مؤيديه[47] الذين يشاطرهم إياه جزئياً على الأقل، فإن دعواته إلى المبادرة الشعبية وإلى إضفاء الديموقراطية تصطدم بهذه العقبة التي يستحيل تجاوزها، على الأقل في الظرف الحالي.

ويعلن البرفسور اناتولي بوتينكو أن البيريسترويكا تعني «تحولاً حاسماً نحو السلطة الشعبية الفعلية وغير الإعلانية (. . .) وفي إعادة بناء كل السستام السياسي للمجتمع (. . .) الأمر الذي لا غنى عنه (. . .) هو وضع جميع الموظفين من دون استثناء تحت إشراف الجماهير». (أنباء موسكو، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1988). وتضيف تانيانا زاسلافسكايا بهذا الصدد: «يجب انتزاع السلطة من البيروقراطية لإعادتها إلى الشعب من خلال ثورة اجتماعية حقيقية».

---

(46) أو. لاتسيس، «ينبغي أن تعمل الاشتراكية في خدمة الإنسان» في أنباء موسكو 10 كانون الثاني/يناير 1988.

(47) قال سيرغي زاليغين، رئيس تحرير مجلة نوفي مير، في اجتماع المناقشة الذي عُقد بين مسؤولي وسائل الإعلام وغورباتشيف: «جئنا إلى هنا من أجل عرض الآمنا» (البرافدا، 11 أيار/مايو 1988).

(الازفستيا، العدد 126، حزيران/ يونيو 1988). ويَخْلُص دانيال غرانين في تقرير قدمه في لينينغراد عن مشاركته في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي إلى أن مسألة «كل السلطة للسوفيات» قد نوقشت بحدَّة في هذه المدينة. ثم يطرح السؤال التالي: «كيف نستطيع تحويل السوفياتات من مجرد ملحقات لأجهزة الحزب، إلى الأسياد الفعليين للبلد؟» عندما «لا تمتلك السوفياتات أية سلطة فعلية» (البرافدا، 5 آب/ أغسطس 1988).

ويضيف غابرييل بوبوف بحق: «لا يخاف البيروقراطيون القرارات ولا الخطابات ولا الاجتماعات، إنهم لا يخافون إلا الإنتخابات الحقيقية»[48].

غير أن الانتخابات الحقيقية هي الانتخابات الحرة التي تتخطى فيها كل مجموعة من المواطنين والمواطنات عتبة عددية محدَّدة لتُقدم مُرشَحيها، مع اقتراحاتَ وبرامجَ مُختلفة، أي انتخابات تُمثِّل، في الواقع، التعددية وحقّ تشكيل تجمعات مختلفة واتجاهات وأحزاب. ليس ثمة سيادة فعلية للسوفياتات وللشعب العامل، وليس ثمة إلغاء فعلي لسلطة البيروقراطية خارج هذا المسار.

(48) غافريل بوبوف، «إلغاء البيروقراطية» أنباء موسكو، 17 تموز/يوليو 1988.

الفصل الثاني عشر

ديالكتيك الاصلاحات والحركة الاجتماعية

لما كانت إصلاحات غورباتشيف وليدة نزاع اجتماعي وثيق الصلة بالتناقضات الموضوعية في المجتمع السوفياتي، فهي تغذي هذا النزاع وتغذي بالتالي التسيُّس والتمايز (الاستقطاب) السياسي لدى شرائح متنامية في المجتمع، على قاعدة جمود شروط الحياة والعمل، بل تدهورها، بالنسبة لأغلبية البروليتاريا. هذا ما تبدو عليه الدينامية الاجتماعية ـ السياسية الأساسية في السنوات الأربع المنصرمة في الاتحاد السوفياتي. وهي دينامية تعمل على تقليص المهل التي من المفترض أن يستطيع غورباتشيف خلالها الاعتماد على نتائج ملموسة للبيريسترويكا تُمكّنه من الحفاظ على ثقة أنداده (في قمة البيروقراطية)، ومن كسب دعم واسع، أو على الأقل توافق شعبي، ومن تفادي انفجارات اجتماعية وسياسية بدأت تظهر في الأفق. فكل شهرٍ يمضي من دون نتائج ملموسة يُضعف حظوظه بالنجاح.

لقد ظهر التمايز والنزاع من قمة الهرم الاجتماعي في الاتحاد السوفياتي وحتى أسفله: داخل المكتب السياسي واللجنة المركزية، وداخل الأقليات القومية؛ وعبر الحركة البيئوية، وبين المؤدلجين والصحافيين والكُتّاب والفنانين، وداخل الطبقة العاملة. والأهم من ذلك كله هو ظهور تيارات وهيئات مستقلة تعبّر عن يقظة النشاط المستقل لقطاعات جماهيرية لا تزال بالطبع شديدة التواضع.

■ تبعات تشيرنوبيل

تشكل ظروف قضية تشيرنوبيل وتبعاتها[1] في وجهٍ من وجوهها رمزاً معبّراً عن هذا

---

(1) نُشِرَ كِتابين حول كارثة تشيرنوبيل، بخلفياتها وتبعاتها: دايفيد ر. ماربلز، تشيرنوبيل والطاقة النووية في الاتحاد السوفياتي. وللكاتب نفسه، الأثر الاجتماعي لكارثة تشيرنوبيل.

الديالكتيك بأكمله. وتكشف أيضاً اختلال الجهاز البيروقراطي وانعدام مسؤوليته، بما في ذلك جزء من الجهاز العسكري[2]. غير أن الكارثة تكشف أيضاً إمكانات رد الفعل السريع والمتضامن من جانب فئات في البيروقراطية وقطاعات هامة من السكان. إنها تكشف أيضاً حدود الغلاسنوست ـ ولا شك أن التأخرات المجرمة التي حصلت على مستوى نشر المعلومات قد فاقمت نتائج الكارثة وضاعفت عدد الضحايا ـ ووجود رأي عام مستقل، وهو الذي تحرك على نحوٍ نقدي.

وفي الواقع نَعرفُ اليوم أن صحافياً أو كرانياً كان قد لفت النظر إلى عدم احترام شروط السلامة في تشيرنوبيل، قبل أشهر من وقوع الكارثة. وعلى الرغم من تحذيرات هذا الصحافي الشُجاع، فإن أي إجراء لم يُتخذ تجاوباً معها[3].

وفي أثناء محاكمة المسؤولين عن تشيرنوبيل، بين 7 و 29 تموز/ يوليو 1987، لم يُقدِّم هؤلاء اعترافاتهم بطريقة سلبية، فاعترفوا بأنهم قاموا باختبار ـ هل طلب إليهم ذلك من أعلى أم لا؟ هذا ما ظل غامضاً ـ فأوقفوا إوالات الحماية. غير أنهم أدانوا مشكلات البناء كما أدانوا بصورة أشد وضوحاً موقف المسؤولين في المواقع العليا، وذلك بمطالبتهم بإجراء المحاكمة في كييف، عاصمة جمهورية أوكرانيا الاشتراكية، لا في تشيرنوبيل نفسها، وهو الطلب الذي تم رفضه.

ويبدو الحكم على المسؤول الرئيسي ڤكتور بروكانوف، فضلاً عن الحكم على اثنين من مساعديه، بعشر سنوات من الأشغال الشاقة، كناية عن عملية تقديم كبش فداء. فمسؤولية السلطات العليا في أوكرانيا ـ في اختيارها نموذج المفاعل، وفي سماحها بإجراء الاختبار وإيقاف إجراءات الحماية بصورة متواترة[4]. وفي تأخيرها إجلاء السكان ـ لم يُكشف عنها إبان المحاكمة. يبدو مع ذلك أنه قد جرت معاقبات إدارية ـ سياسية (عمليات طرد من الحزب الشيوعي السوڤياتي).

ولم يُستدعَ الصحافي الذي حذَّر السلطات والسكان من عدم احترام شروط السلامة في تشيرنوبيل للشهادة في المحاكمة، هذا ما نعرفه على الأقل في حدود المعلومات المتوافرة.

---

(2) حول هذا الموضوع أنظر مقالة الكسندر آدلر في صحيفة ليبراسيون، 7 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(3) حول مقالة ل. كوڤاليفسكايا، أنظر دايفيد ر. ماربلز، الأثر الاجتماعي لكارثة تشيرنوبيل.

(4) يبدو أن الكارثة أوشكت أن تقع في العام 1985، عندما تم تعليق الإجراءات الأمنية لإجراء تجربة سابقة.

ويجب ألاّ ننسى أن المحاكمة كانت سرية، وفُتحت الجلستان الأولى والأخيرة منها فقط لعدد محدود من الصحافيين. غير أن جميع هذه الاحتياطات لم تمنع ردود الفعل النقدية جداً من التطور لدى قطاع من الرأي العام. ويُقدِّر خوريس ميدفيديف أن نهاية «شهر العسل» بين الجمهور السوفياتي وغورباتشيف في بدأت مع كارثة تشيرنوبيل[5].

غير أن ذلك لا ينهي على الاطلاق «التبعات» السياسية لكارثة تشيرنوبيل. فقد كتبت البرافدا في عدد 25 نيسان/ أبريل 1988 إن المسؤولين الجدد في تشيرنوبيل يتصرفون وكأن «شيئاً لم يكن». فبحسب المقالة المذكورة أن الإدارة الجديدة وَظَّفت ملاكاً جديداً غير مختص على الإطلاق. وفضلاً عن ذلك فإن هؤلاء الأشخاص الذين يحتلون مواقع هامة هم في أغلبهم ذوو ماضٍ مشبوه. فالإدمان على الكحول لم يختفِ في تشيرنوبيل. هذا فضلاً عن سيادة عدم الانضباط وانتهاك القواعد الداخلية، حتى أن القواعد الصحية بدورها غير محترمة.

وسعى مسؤولو المركز بأي ثمن إلى تسريع الإنتاج، وذلك على «حساب التصليحات التي أجريت» على نحو سيء، من دون أن يَكشُف عليها أي مهندس مختص. وقد شُغِّلت بعض الأجهزة لإجراء اختبار واحد، علماً أن هذه الأجهزة تعاني من «عيوب كبيرة». وتخلُص المقالة إلى الحكم القاسي التالي: لم تأخذ الإدارة درساً واحداً من الماضي. وهي تتصرف كما لو أن الحادثة لم تقع. إن الإهمال سوف يجعل من أية كارثة جديدة أمراً محتملاً.

وفي أيار/ مايو 1988 علمنا أن أحد مسؤولي الطاقة النووية في الاتحاد السوفياتي، الأكاديمي ڤاليري ليغاسوف الذي لعب دوراً رئيسياً في وقف كارثة تشيرنوبيل، قد انتحر. وقد نشرت البرافدا مقاطع من مذكراته التي تتضمن اتهامات خطيرة لكل سستام الإدارة الذي سمح بوقوع هذه الكارثة. وينبغي أن نورد مقطتفات واسعة من هذه المذكرات، لكننا نكتفي بهذه: «بعد أن زرت تشيرنوبيل، خلُصت إلى الأمر البديهي التالي: إن حادثة تشيرنوبيل كانت النتيجة النهائية لمجمل الإدارة الخاطئة للاقتصاد وذورتها التي ميَّزت بلدنا من عقود طويلة (. . .) كان ثمة جهل حول وضع التجهيز وحالة المنشآت بين فترات التحقُّق (والصيانة) المخطَّط. وقد عبَّر أحد مديري المركز عن رأيه بوضوح: «ما الذي يقلقك؟ المفاعل النووي، إنه سماور، وهو أبسط بكثير من معمل الطاقة الحرارية، لدينا ملاك

(5) خوريس ميدڤيديف، الكارثة النووية في الأورال.

مُتخصِّص، لن يكون هناك أي حادث». (. . .) تسربات في الأنـابيب الأساسيـة، وأجهزة إغلاق تعمل بشكل سيء، وأقنية مفاعلات من نوع RBHK المليئة بـالعيوب: هـذا ما كـان يحـدث عامـاً بعد عـام. على امتـداد سنوات عشر خضنـا نقاشـات لتحسـين التجهيـز، وفي سنوات خمس خضنا نقاشات طويلة لنخلق سستام يتولى مراقبـة التجهيزات. لكن شيئـاً من ذلك لم يتحقق (. . .) لقد انخفضت على نحو بطيء مهارة قسم من المهندسين ومهـارة بقية العاملين في الملاك (. . .) وتوجد في خزانتي محاضر النقاشات الهاتفية التي جرت بين أعضـاء المـلاك عشية الحـادثة. [إن قـراءة هذه المحـاضر تقشعر لهـا الأبدان]. أجـرى أحد المشرفـين اتصالاً هاتفياً بمشرف آخر وسأله: «يشـير البرنـامج إلى مـا يجب القيام بـه، غير أن كـثرة من الملاحظات مشطوبة. فماذا علي أن أفعل؟ فأجابه الآخر: «نفِّذ الملاحظات المشطوبة»[6].

وقد لَخَّص بوريس كاغارلتسكي مغزى هذه المأساة على النحو التـالي: «كشفت حادثـة المفاعل النووي في تشيرنوبيل عن النواقص العديدة في السستام التقليـدي للإدارة وعن عـدم ملاءمته للتكنولوجيا الحديثة. وقبل وقوع الكارثة بوقت طـويل أشـار العديـد من الخبراء إلى أخطاء الحسابـات الاقتصاديـة والتكنولـوجية التي سـادت في السبعينات خـدمة لاسـتراتيجية تطوير الطاقة النووية. هذا وبُنِيت المفاعلات في أمكنة قـريبة جـداً من مراكـز صناعيـة ذات كثـافة سكـانية عـالية. ثم إن بناءها جـاء مختلفاً عـما كان مقـرراً. ومع ذلـك أصرَّت قيـادة بريجينيف على تحقيق برنامج «الذرَّة في خدمة السلم» عـلى نحوٍ سريـع، لأنها اعتبرت تحقيقـه وسيلة سحرية لحل مُشكلة التزود بالطاقة التي لا تني تتفاقم. وعندما حصلت الكارثة، تبـين أن المركز النووي كان بإدارة أشخاص غير مؤهلين، لدرجـة أن الاطفائيـين الذين أُرسلوا إلى أمكنة الكارثة لم يكونوا معدِّين لممارسة عملهم ضمن شروط الإسقـاطات الإشعـاعية (. . .) وقـد أخفى الإداريون المحليـون معلوماتٍ تتعلق بـالوضـع ولم ينقلوها إلى السلطات العليـا. الأمر الذي تسبَّب بتدهور الوضع»[7].

وفي الواقع دار سجال لمعرفة ما إذا كان يجب الحفاظ على مفاعل تشيرنوبيل أو التخـلي عنه نهائياً، بل إلغاء المدينة برمتها. فمستوى الإشعاع المرتفع بصـورة غير عـادية في أوكـرانيا وفي جنوب روسيا البيضـاء يحفِّز، هو الآخر، نقاشات مماثلة[8].

---

(6) البرافدا، 20 أيار/مايو 1988.

(7) نيو لفت ريفيو، أيار/مايو ـ حزيران/يونيو 1988.

(8) أنظر بوجه خاص البرافدا، 8 تشرين الأول/اكتـوبر 1988؛ نـوفي مير العـدد 9، أيلول/سبتمبر 1988؛ والبرافدا، 20 أيار/مايو 1988 سوسياليتيشسكايا إندستريا، 10 شباط/فبراير 1988.

وإثر الكارثة ظهرت تعبيرات عن النفور من إنشاء مراكز نووية جديدة. فتضاعفت المجموعات البيئوية، ولاقى بعضها نجاحات مدهشة[9]. وبحسب الكومسمولسكايا برافدا، انتهت السلطات إلى الرضوخ للضغط الشعبي المحلي، فأوقفت بناء مركز نووي في كراسنودار[10]. ولاقت مسرحية فلاديمير غوباريف التابوت الحجري نجاحاً كبيراً. وطُرح السؤال على النحو التالي: كيف اتفق أن أخرج المسؤولون المحليون عائلاتهم مباشرة في حين أن التأخر في الإعلان عن كارثة تشيرنوبيل والبدء بإخلائها من السكان دام ستاً وثلاثين ساعة[11]؟.

إن ما تعكسه ردة الفعل هذه يشير إلى أي حد تقع امتيازات البيروقراطية في قلب الديالكتيك التالي: «استياء السكان/ إصلاحات غورباتشيف/ ولادة حركات اجتماعية مستقلة»، وهو الديالكتيك القائم اليوم في الاتحاد السوفياتي.

لقد سبق التشهير العلني بامتيازات البيروقراطية انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفياتي (انظر الفصلان الثاني والسادس) بوقت قصير. وتوقف فجأة بعد مداخلة علييف في ختام المؤتمر. لكنه عاد للظهور بانتظام في الصحافة بمناسبة نشر رسائل القراء المتشددة في نقديتها، أو (حوارات) المسؤولين مع الجمهور في اللقاءات المحلية الواسعة.

وإلى جانب المتاجر الخاصة والبيوت المخصصة لقضاء العطل فضلاً عن المصحات والأقسام الخاصة في المستشفيات والمساكن (والمنازل الثانوية) المريحة، إن لم تكن الفخمة التي تمتلكها الدوائر العليا من النوموكلاتورا، (هذا بالإضافة إلى مجال الامتيازات المفتوح أمام انتساب أبناء البيروقراطيين إلى مؤسسات التعليم العالي)، إلى جانب هذا كله كُشف النقاب

---

(9) نذكر على سبيل المثال الحملة من أجل إغلاق مصنع الخمائر في سابوروج (البرافدا، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، والرسالة المفتوحة إلى رئاسة مجلس السوفيات الأعلى التي تتعلق بمصنع الفولغا الكيميائي في سافولنسك (البرافدا، 5 كانون الأول/ديسمبر 1988)، والحملة ضد تلوث بحر الأرال (عن الأزفستيا، كما أوردتها وكالة نوفوستي، 15 أيلول/سبتمبر 1988)، والتحرك حول الوضع الصحي في موسكو (أنباء موسكو، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1988)، إلخ..

(10) خوريس ميدفيديف، الكارثة النووية في الأورال، ص. 269؛ أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 28 كانون الأول/ديسمبر. وكانت النيويورك تايمز قد نشرت مقالة الكومسومولسكايا برافدا في عددها الصادر في 28 كانون الثاني/يناير 1988.

(11) حول الاستياء الشعبي، أنظر أعمال ديفيد ر. ماربلز. وقد كشف خوريس ميدفيديف الكارثة النووية في الأورال عن كارثة نووية سابقة في الاتحاد السوفياتي، وأثار هذا النص سجالات عديدة، لخّصها جايمس آ. أوبرغ في كتابه كشف الستار عن كوارث سوفياتية.

أيضاً عن مدارس خاصة (spets skholi) مسماة «لأصحاب المواهب»، وهي مدارس يكاد يقتصر تلامذتها على أبناء النوموكلاتورا. وقد تسبّب هذا الواقع باستياء الرأي العام.

هذا وأشار تحقيق أجرته مجلة موسكوفسكايا برافدا في آذار/ مارس 1987[12] إلى أن تسعين من الـ spets skholi في موسكو تتركّز في الأحياء الجميلة من المدينة. ويرتادها 6% فقط من الأطفال ذوي الأصول العمالية، وتصل هذه النسبة إلى الصفر عندما ينهي هؤلاء دراستهم. وهذه المدارس مجهّزة بأحواض للسباحة وحمامات السونا. ويتداول الطلاب الأنيقون داخلها سلعاً أجنبية عديدة وحبّات علكة عليها صور خلاعية بحسب ما ذكرت المجلة.

وأثار نشر هذا التحقيق استياء القراء، فكتب أحدهم إلى المجلة: «ليست المدارس ذات الامتيازات إلا مظهراً (. . .) ملائماً للغاية للوضع الذي خلقه الرسميون (الموظفون) في المواقع العليا ومن يحيط بهم ممن يرغبون في الظهور بمظهر النخبة».

لا نستطيع بالطبع القول أن كل شيء يُعرف، وكل شيء يُفشى، وكل شيء يُناقش اليوم في الاتحاد السوفياتي. فالأمر يتعلق ببلد شاسع حيث لا زالت الأخبار تنتقل بصورة محدودة. ولا زالت الشبكات الإعلامية تحت إشراف الجهاز أو أجنحة في الجهاز: الأجنحة المركزية، الأجنحة المنطقية والمحلية، وقيادات «المُنظمات الجماهيرية»، وقيادة المنظمات المُسماة ثقافية. وإلى جانب الصحافيين ـ المخبرين والمعلقين المقدامين والنقّاد ثمة كتلة كبيرة من الكتّاب الفاشلين المطيعين البالغي الحذر. الذين يُفضّلون تفادي الموضوعات التي تثير سجالات كبيرة. ولا يختلفُ الوضع في البلدان الغربية في ظل الديموقراطية البورجوازية، حيث التعددية السياسية ـ التنظيمية تجعل من هوامش الأمور الممكن إعلانها واسعة الانتشار، فيما يضيق، على نحو نسبي فحسب، نطاق الأسرار التي تغطيها المصالح الرأسمالية الكبرى والسلطة. لكن على الرغم من ذلك، وفيما يتخطى هذه التحفظات، ثمة استنتاج يعرضُ نفسه: بين كل من الغلاسنوست وكشف الوقائع، والمؤسسات والبنى التي تُشكّل موضوعات فضائح وتطلقُ ردودَ الفعل الشعبية العفوية، ثمة ديالكتيك فعلي بدأ يشقّ طريقه، فضلاً عن أن تأثيره التراكمي أخذ يتسعُ شهراً بعد شهر.

---

(12) نقلته الصنداي تايمز في 15 آذار/مارس 1987.

■ الأزمة الأرمنية والانفجار القومي في بلدان البلطيق

لقد كان للمشكلات البثيوية أيضاً فعل المحرِّك للتعبئة الشعبية التي تطورت في أرمينيا وتركَّزت حول مشكلة كاراباخ. وتؤكد هذه المشكلات الانطباع الذي كان قد تولَّد سابقاً بفعل قضية التاتار في القرم[13]، حيث تشكّل القضية القومية اليوم أحد مصادر الصراعات وردود الفعل الجماهيرية الأكثر تفجراً في الاتحاد السوفياتي.

لقد اتخذت الأزمة الأرمنية بُعداً أكبر بكثير من قضية التاتار في القرم. وتعود أهمية هذه الأزمة إلى الإمكانات الذاتية الكامنة التي يتصف بها التنظيم الجماهيري الذاتي، وإلى ما نتج عنها، أكثر مما تعود إلى المشكلة الدستورية التي أثارتها[14]. فمنذ ثورة أكتوبر لم نشهد شيئاً مماثلاً في الاتحاد السوفياتي: سلسلة إضرابات عامة تتكرر على امتداد أشهر، في مدينة ستيباناكيرت في البداية، ومن ثم في مدينة يريفان الصناعية، وأخيراً في جمهورية أرمينيا الاشتراكية كلها؛ تشكيل لجان عمل، مناطقية وقومية وتظاهرات ضخمة تضم مئات آلاف الأشخاص في مناسبات عديدة. ولم تتأخر النتيجة عن الظهور، مؤكدة دروس الانفجار الجماهيري في بلدان عدة من أوروبا الشرقية. وقد تراجعت بعض السلطات المحلية في الحزب، كما في جمهورية أرمينيا، تراجعاً عملياً عن موقفها أمام الجماهير، بأن استعادت مطالب هذه الأخيرة بخطوطها العريضة. هكذا تحول الصراع بين الجماهير والسلطة المركزية،

---

(13) لقد نَقَلَ ستالين سكان بلاد القرم التتار بأكملهم عام 1944 من مسقط رأسهم إلى مناطق بعيدة في الأورال في كازاخستان وأوزبكستان. وحسب تقرير خروتشيف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي كان فعل النقل هذا، الذي ذهب ضحيته في الطريق مئة ألف من أصل أربعمائة ألف شخص، فعلاً تعسفياً، واعتداء سافراً على الدستور السوفياتي. وإثر علمية إذابة الجليد التي قام بها خروتشيف أطلق الذين بقوا على قيد الحياة من التتار حركة من أجل حق العودة إلى وطنهم الأم، ودعم هذه الحركة شيوعيون جريئون مثل كوستيرين والجنرال بيوتر غريغورينكو (كان شيوعياً آنذاك).
وقد تعرَّض هؤلاء للقمع ما أن تمت الإطاحة بخروتشيف. وعندما استعادوا نشاطهم عام 1987 تعرضوا للقمع مجدداً، لكن بشكل محدود أكثر مما في ظل حكم بريجنيف (أنظر بوجه خاص بيوتر غريغورينكو، مذكرات، ص. 485 - 486؛ البرافدا، 16 تشرين الأول/أكتوبر 1987).

(14) حول خلفيات مشكلة منطقة ناغورنو كاراباخ المستقلة، أنظر بوجه خاص المقابلة مع كلير موراديان في الأنبركور 11 نيسان/ابريل 1988. وقد نشرت الصحافة السوفياتية وثائق تبين أن لينين أيَّد في البداية إعادة الحاق ناغورنو ـ كاراباخ بأرمينيا، لكن ستالين عاد وتراجع عن هذا الموقف، تدفعه إلى ذلك مبررات السياسة الواقعية (المفاوضات مع تركيا القومية والمعادية لأرمينيا). أنظر العدد الخاص من الأزمنة الحديثة، «الشتات ـ الأرمني»، آب/اغسطس ـ أيلول/سبتمبر 1988،

لفترة من الزمن على الأقل، إلى صراع بين الجماهير المدعومة من السلطة المحلية من جهة، وتلك المدعومة من السلطة المركزية من جهة أخرى.

ولم تقف مطالب المُضربين عند حدود المطالب القومية. فقد ذكرت البرافدا في 12 آذار/ مارس 1988 «أنه قد جرت المطالبة بعزل مديري المنشآت وقادة الحزب عن مهامهم وانتخاب قادة جدد، فضلاً عن المطالبة بعزل مفوضي الشعب وطردهم من الحزب إذا ما تصلبوا إزاء مطلب تشكيل «لجان قاعدية في كاراباخ».

بإمكاننا التعقيب، من وجهات نظر مختلفة، على أسباب الصراع الدائر حول مشكلة ناغورو ـ كاراباخ والعوامل المفجِّرة له، وبالإمكان أيضاً اختزاله كله إلى صراع يعود إلى عقود طويلة بين الأرمن والأذربيجانيين، أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، أي إلى صراع بين الكاثوليك والمسلمين. ويبدو أن العامل المفجِّر هو استياء الأرمن الكبير من التلوث الذي أصاب يريفان، وهو تلوث ناجم عن إقامة مصانع كيميائيّة على نحوٍ غير مسؤول. وقد ساهم النقص الصارخ في البنية الاجتماعية التحتية وفي مستوى الحياة المزري في المناطق المستقلة في ناغورو كاراباخ، ع.ا عدم توافر المتطلبات الثقافية في ذلك إلى حد بعيد، ذلك كله يوفر محتوىً ملموساً لمطالب الاستقلال الذاتي الأكثر تقدماً من جانب الأرمن، التي تتضمن مسألة استعادة المنطقة المستقلة إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية. إن تداخل هذه العوامل كلها هو وحده القادر على تفسير الطابع المتفجر لهذا الصراع[15].

على الرغم من ذلك ينبغي عدم التقليل من أهمية وزن العامل القومي بأي شكل من الأشكال. فالاتحاد السوفياتي يدفع بصدد هذه المسألة ثمن انحراف ثلاثي الوجوه: الانحراف الذي تمثله سياسة «الاشتراكية في بلد واحد» وخسارة مصداقية كل تربية وكل دعاوة من أجل الأممية

---

(15) لم تنقل الصحافة السوفياتية كل هذه الأحداث ألا بطريقة جد جزئية وبتأخر كبير: وهذا إثبات جديد على محدودية الغلاسنوست حتى اليوم. وقد خصص روي ميدفيديف مقالة هامة للصراعات القومية في الاتحاد السوفياتي في لوس أنجلس تايمز، 10 نيسان/ابريل 1988. ووصفت أنباء موسكو في عددها الصادر في 12 شباط/فبراير 1989 شروط المعيشة المذرية لسكان ناغورو كاراباخ، وهي الشروط التي ساهمت باستمرار بحفز مطلب الانضمام إلى جمهورية أرمينيا الاشتراكية «لم يبلغ الخراب هذا المبلغ يوماً وفي أي مكان آخر». ليس ثمة طرقات، ويوجد القليل القليل من المستشفيات، ونقص في الاستخدام. ويصل انتشار الأمراض المعوية المُعدِية إلى نسبة مرتين ونصف بالمقارنة مع متوسط انتشاره في الاتحاد السوفياتي وليس ثمة في المنطقة كلها برّاد صناعي واحد. كما لا تتوفر مياه الشفة خلال فترة طويلة من النهار.

الأصيلة، وهو انحراف قائم منذ عقود بالإضافة إلى الانحراف الذي تمثله سياسة ستالين البيروقراطية المتطرفة، العنيفة والقمعية، في مواجهة القوميات غير الروسية، والانحراف الذي تمثله «سياسة الكوادر» في ظل بريجينيف، بعد أن سعى هذا الأخير إلى «نزع فتيل» القنبلة الموقوتة التي تنطوي عليها المشكلة القومية، باعتماده على نحوٍ مدروس على المافيات البيروقراطية المنطقية في الجمهوريات المختلفة. ومع بداية إضفاء الديموقراطية ووصولاً إلى النقطة التي بلغتها الغلاسنوست، أصبحت هذه الأمور كلها مطروحة على بساط البحث[16]. وسرعان ما تضافر انفجار بلدان البلطيق مع انفجار أرمينيا، وبالتحديد في استونيا، قبل أي مكان آخر، حيث جرت تظاهرات جماهيرية هي الأوسع بين التظاهرات التي عرفتها أوروبا منذ أيار/ مايو 1968[17]. بالطبع لم يكن ثمة مظاهر تنظيم ذاتي شبيهة بتلك التي قامت في أرمينيا. ويبدو أن البيروقراطية المحلية استطاعت التحكم بالأحداث. وحتى لو أن ضغط الجماهير قد أدى إلى صراع دستوري جدي، فإن هذا الصراع قد حُلَّ أخيراً بمساومة[18]. فضلاً عن ذلك، ينبغي أن نشير إلى أن غورباتشيف قدّم أخيراً تنازلات بصدد كاراباخ، على الرغم من انزعاجه المؤكد[19].

وإثر مشكلات أرمينيا وأذربيجان ومشكلة بلدان البلطيق ظهرت مشكلة روسيا البيضاء. وقد تسبّب اكتشاف حفرة جثث مخيفة في كوروباتي في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1988 بقيام تظاهرة جماهيرية شارك فيهاعشرة آلاف شخص في مينسك[20]، وقُمِعَت بتدخل من

---

(16) من دون الدخول في تحليل أعمق لجذور القومية الأرمنية والقومية الأذربيجانية نشير إلى وجه من وجوه الصراع الذي ليس ثمة مجال للخلاف حوله. لقد حصلت مذابح منظّمة ضد الأقلية الأرمنية في أذربيجان، وهي مذابح تستحق الإدانة من دون أي تكتم أو تحفظات أو أعذار.

(17) هناك تقديرات بأن ثلث سكان استونيا نزلوا إلى الشارع بهذه المناسبة.

(18) لقد طالبت استونيا من خلال التصويت في سوفيات (برلمان) جمهوريتها، بحق النقض على جميع قرارات السوفيات الأعلى المتعلقة بها. وقد أيّدت المطلب أغلبية قادة الحزب الشيوعي في استونيا. وجاءت التعديلات المُقترحة على الدستور؛ في تشرين الأول/اكتوبر 1988، متعارضة مع هذا المطلب. وبعد سجال جدّي، تدخل فيه بوجه خاص النائب شيلوفبسكي من منطقة سابوروج (اوكرانيا) قُدّمت تنازلات إلى الأستونيين وإلى أقليات قومية أخرى في النسخة الأخيرة من المراجعة الدستورية (أنظر بوجه خاص البرافدا، 22 تشرين الأول/اكتوبر 1988 و30 تشرين الثاني/نوفمبر وأول كانون الأول/ديسمبر 1988).

(19) لم تُلحق كاراباخ بأرمينيا، غير إنها ما زالت حتى الآن مرتبطة إدارياً بموسكو بشكل مباشر، وهذا ما يعتبره الأرمن من أهون الشرور.

(20) أنباء موسكو، 25 كانون الأول/ديسمبر 1988.

الميليشيا، الأمر الذي حفّز ـ وهذه علامة من علامات المرحلة ـ على تشكيل جبهة شعبية في روسيا البيضاء لا يستطيع أحد أن يدّعي أنها وُلدت ميتة. وحتى الآن تشكّل الإضرابات العامة الأرمينية نقطة الذروة في الحركة الجماهيرية المستقلة في ظل غورباتشيف. غير أن هذه الإضرابات تكشف يقظة الحركة العمالية التي لا تقف عند حدود الأقليات القومية.

■ موجة أولى من الاضرابات

يظهر ديالكتيك الإستياء الشعبي والإصلاحات الغورباتشيفية وولادة الحركات (ونشاطها) المستقلة، في مجال التحرك العمالي الذي يعني الطبقة الاجتماعية ذات الأغلبية العددية في الاتحاد السوفياتي. لقد ذكرت الصحافة السوفياتية حركات إضراب عدة، خصوصاً تلك التي جرت في مصانع شاحنات كاماز في بريجينيف (الجمهورية التترية المستقلة)؛ وإضراب سائقي الباصات في تشيكوف، وهي مدينة تقع على بعد سبعين كيلومتراً جنوب موسكو، وإضراب سائقي الباصات في تشيرفوفسكي وتشيكينيف؛ وإضراب مصنع الآلات الزراعية في تشومان في سيبيريا، وإضراب المصنع الالكتروني في ليتوانيا.

وحصل إضراب أيضاً في مصنع الآلات الزراعية في رياسلماش في رياسان، وفي مصنع الباصات الضخم في ليكينو (وهي المنشأة الأكثر أهمية في أوروبا في هذا الفرع). وقد حصل إضراب سائقي باصات في كليبيدا في ليتوانيا. وكان الإضراب الأهم ذاك الذي جرى في مصنع محركات الديزل في ياروسلافل، في نهاية تشرين الثاني/ ديسمبر 1987، واستمر سبعة أيام[21].

وقد نقلت التلفزة إضراب أحد المصانع في موسكو الذي احتج فيه العمال على الشروط الصحية وعلى حوادث العمل العديدة[22].

وبشكل عام تتعلق الإضرابات بموضوع إدخال إشراف الدولة على نوعية المنتوجات، وهي تغطي حالياً حوالي 50% من الإنتاج الصناعي. والمنتوجات التي لا تتلاءم مع معايير

---

(21) أنظر بوجه خاص ديفيد سيبو «خلافات حول العمل في الاتحاد السوفياتي» في كريتيك كومينيست، تشرين الثاني/نوفمبر ـ كانون الأول/ديسمبر 1988؛ أنباء موسكو، 11 كانون الأول/ديسمبر و3 تموز/يوليو 1988.

(22) لاريبيليكا، 20 نيسان/ابريل 1987، مذكور في مقالة جان ماري شوفيه في لوموند ديبلوماتيك، أيار/مايو 1987.

النوعية تعتبر مسلَّمة بإيصال، أي أنها لا تدخل في حساب المكافآت. فضلاً عن ذلك، وعندما يتعلق الأمر بسلع وسيطة، يؤدي الأمر إلى توقف مؤقت للسلسلة وإلى خفض الإنتاج الجاري المسلَّم بإيصالات من جديد، وبالتالي إلى خفض المكافآت. وبحسب مقالة في صحيفة سوفيا تسكايا روسيا في شهر كانون الثاني/ يناير 1987[23]، تكبّد العديد من العمال خسارات في دخلهم الشهري بمعدل خمسين روبلاً، (من أصل دخل متوسط يبلغ مئتي روبل)، بعد عمليات الإشراف على النوعية. وينجم عن ذلك استياء واسع.

هذا وتقدم أبحاث أخرى أرقاماً أخطر بكثير. فقد قُدّرت الخسارة في دَخْلِ العمال في مصانع الآلات الثقيلة في الألما ـ آتا بستين أو بسبعين روبلاً في الشهر. وفي لينينغراد، وبعد إدخال تجربة «الإوالات الاقتصادية الجديدة» الرائدة منذ العام 1984 في مئتي منشأة، بيَّنت دراسة أجريت في العام 1987 أن 70% من العمال يعتبرون أنه ليس ثمة أي تحسُّن. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1986 استجوب بوريس يلتسين عدداً من العمال الشبان في مصنع سيارات سيل في موسكو ولُخّص هو نفسه إجاباتهم بالصيغة التالية: «لا تَغيُّر، لا حركة».

وثمة مصدر آخر للاستياء هو مراجعة المعايير الأجرية وسستام المكافآت العام الذي يعبّر عن نفسه أيضاً بخسائر في الدخل بالنسبة لبعض فئات العمال في هذه المنشأة أو تلك، إن لم يكن في أغلبيتها. ويتولد لدى العمال انطباع مفاده أنه على الرغم من كل ضجيج الغلاسنوست والإدارة الذاتية، فإن هذه القرارات تُفرض عليهم من البيروقراطية من دون أن تكون لديهم أية سلطة تقرير[24].

وكمؤشر على تطورٍ بدأت تظهر معالمه، تشكلت «مجموعات عمالية» تمثّل عدة منشآت في مدينة واحدة، كما حدث في ياروسلافل واندروبوف وكاناس.

وتعترف كثرة من المصادر الغورباتشيفية بالاستياء العمالي. وفي تحقيق لأنباء موسكو حول شركة سيارات فولسكي الضخمة في توليياتي تَرِدُ الفقرة التالية: «يتصاعد الاستياء بين العمال، ولسان حالهم يقول: «إدارة ذاتية أم لا. نحن الذين نصنع العجين»[25].

---

(23) نقلتها **Neue Zürcher Zeitung**، 6 نيسان/ابريل 1987.

(24) من هنا تبرز أحياناً فورات غضب فعلية من قبل الشغيلة. وقد أبرزت أنباء موسكو مانشيتاً معبّراً لتحقيق نشرته في 3 تموز/يوليو 1988، حول إضراب سائقي البوسطات في كليبيدا: «للصبر حدود».

(25) أنباء موسكو، 4 تشرين الأول/اكتوبر 1987.

ويعي غورباتشيف ذلك تماماً. فقد قال في الخطاب الذي ألقاه في كومسومولسك، في نيسان/أبريل: «ما لم يضع القادة الاقتصاديون المسائل الاجتماعية في صلب اهتمامهم، فإنني أعلن من دون تردد أن كل خططنا، فضلاً عن الأدوات الأكثر جدّة والإنتاج المُحقّق بأكمله، بالإضافة إلى الإنسان الآلي ومراكز الإنتاج المزودة بأدوات آلية مرقّمة [مؤللة ومبرمجة] لا تساوي شيئاً - وتبقى بلا عناية»[26].

وكانت مسألة امتيازات البيروقراطية في الكونفرنس التاسع عشر موضع نقاش متجدّد وملحّ من جانب عدة مندوبين، ومن بينهم بوريس يلتسين. وقدم ليغاتشيف في «خطابه الختامي المضادّ» إجابة كلاسيكية مضلّلة. فأكد ببرودة أن موظفي الحزب - الذين يبلغ عددهم عدة ملايين - لا يتخطى دخلهم دخل العامل الوسطي. بالتأكيد. لكن الأمر لا يتعلق بهؤلاء عندما يجري الحديث عن الامتيازات المذهلة، بل يتعلق بالنوموكلاتورا. وقد تنبّه لذِكر قيمة دخلهم المتوسط من دون الحديث عن المنافع العينية الموفرة لهم.

وقد نشرت أنباء موسكو[27] استفتاءً للرأي يشير إلى الانعدام الواسع لشعبية هذه الامتيازات (باستثناء سيارات الخدمة التي يُؤَيدها 42% من الأشخاص المستَجْوَبين)، ورداً على السؤال التالي: «هل تجِدَ هذه المكاسب غير عادلة»؟، أجاب 60% من الأشخاص المستجوبين «بنعم» بالنسبة للعلاج الامتيازي في المستشفيات والعيادات، وأجاب 60% «بالنعم» نفسها بالنسبة للشقق الخاصة؛ و 67% فيما يتعلق بالشقق المؤجرة تبعاً للأفضلية؛ و 80% فيما يتعلق بالدخول إلى حفلات الأوبرا، والمسرح، وصالات السينما، و 84% فيما يخصّ المخازن الخاصة ورزم المأكولات، الخ.

وأخذت مسألة الامتيازات معناها كله بالقدر الذي بدأت فيه وسائل الإعلام السوفياتية بنشر تحقيقات حول مستوى المعيشة المتوسط للعمال والعاملات، ومستوى معيشة الفقراء. وتكشفُ هذه التحقيقات أوضاع مأساوية. فالحد الأدنى المعيشي يقدّر بثلاثمائة وعشرين روبلاً في الشهر لعائلة تتألف من أب وأم وولدين. وبمئتي روبل في الشهر لعائلة من دون أولاد. والحال، هاكم ما نشرته **الكومسمولسكايا برافدا** عن حال شابتين تعملان

---

(26) تشير مقالة كريستيان شميدث هاور نفسها إلى أن 25 بالمائة إلى 50 بالمائة فقط من خطط بناء المساكن - التي أولاها المؤتمر السابع والعشرين أولوية كبيرة - قد أُنجزت في عدة مناطق (داي زايت، 10 نيسان/ابريل 1987).

(27) أنباء موسكو، 3 تموز/يوليو 1988.

كطباختـين في نوفـو سيبيريـك: «تكسب الواحـدة منّا بـين مئة وعشر ومئـة وعشرين روبلاً في الشهر. وتنفق كل واحـدة ستين روبـلاً على الطعام، فيـما يكلّف الإيجار اثنتي عشرة روبـلاً، والنقليات خمس روبلات. ويبقى لنا ثلاثـون إلى أربعين روبـلاً للمصاريف الأخـرى الباقيـة كلها. وبما أن نوفوسيبيريك ليست مدينة جنوبية فإن الشتاء فيها طويل والبرد يفـرض تبديـل الزي، لكن علينا من أجل شراء حذاء (بأبخس ثمن) ألاّ ننفق شيئاً، عدا الضروري جداً، على امتداد شهرين. والحال أننـا نحتاج لمعـطف ـ يستلزم حصولنـا عليه عصر النفقـات لمدة تتراوح بين تسعة أشهر وعشرة، ولقبعة ـ تستلزم أيضاً عصر النفقات مدة أشهر ثلاثة أو أربعة (. . .) وعلى افتراض أننا وَفّرنا مَلاَبِسنَا للشتاء، الأمر الذي يكون قد تـطلّب منّا ثـمانية عشر شهراً، فإن الطبيعة فيها أيضاً الخريف والربيع والصيف (. . .) فكيف يعيش الشبّان الـذين يرتدون ثياباً مناسبة للفصـول والموضـة؟ كم يبلغ أجرهم وكيف يتدبرون أمـورهم؟ تبدو لنـا حياتهم لغزاً ونعتقد أننا لن نفهم ذلك أبداً، فثمة هوّة مالية تفصل بيننا».

ونستطيع إطالة لائحة التشهير بالتفاوت والظلم الاجتماعيين التي ظهرت في الصحـافة السوفياتية. لكننا نكتفي بمثل إضافي: يعلّق العامل ج. جانغوروف من البشكير على اقـتراح فرض ضريبة مُسبقة على مداخيل المُقاولين الخاصين والمضـاربين والسـارقين والمرابين، الخ، تحت عنوان معبّر: «أمراء وشياطين فقراء»: «أقدِّر أن هذه البيروقراطية المتورطـة «بشكل مـا» في الجريمة الاقتصادية هي التي سوف تحقّق إجراءات فـرض الضريبة هـذه [بصدد المـداخيل الكبيرة] وتشرف عليها. وهنا يُطرح السؤال مـا إذا كان الغـراب سيفقأ بـالفعل عينيّ غـراب آخر (. . .).

«فلنأخذ عاملاً في الصناعة البترولية يكدح صيفاً شتاءً ولا يكسب أكثر من خمسين ألف روبل في حياته كلها ولنقارن وضعه مع وضع متعهد «منشأة بناء» يكسب بسهولة المبلغ نفسه في عام واحد (. . .).

«وطالما أننا لا نعيش بالفعل في دولة عادلة، حيث يقرر الشعب بنفسه مـا يجب فعله، وليس الموظفون الذين لا مجال لعـزلهم (. . .)، فإن النقـاش حول التصريـح عن المداخيـل وعن الضرائب التصاعدية يبدو مَضْيعَةً للوقت. وفي ذلك نضعُ سوطاً جديداً بيد الجهاز»[28].

ما المدهش في أن يتحول هذا الشعور الأولي بالظلم إزاء التفاوت الاجتـماعي الصارخ إلى عمل عنفي؟ هاكم تحقيقاً في شبيغل[29]: «بينما لا تحصل أغلبية المتقاعدين على الحد الأدنى

(28) البرافدا، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.
(29) دير شبيغل، العدد 27، 1988.

المعيشي للبقاء، وفي حين أن واحداً من أصل خمسة منهم يكسبُ أقل من خمسين روبلاً في الشهر، مما لا يكفي لشراء خمسين كلغ من البطاطا، نجد أن المقاولين الخاصين الجدد يقضون أوقاتهم في التسلية مع أصدقائهم (. . .) على ظهر الباخرة ـ المطعم «ريفييرا» على ضفة موسكفا حيث تقدِّم إحدى الشركات المشتركة الفرنسية ـ السوڤياتية قوائم طعام ذات مستوى عالمي: تبلغ كلفة العشاء الفاخر لشخص واحد ما يعادل الأجر الشهري المتوسط لعامل سوڤياتي (مئتي روبل). «سيأتي يوم نحرق فيه ذلك كله»: هذا ما علّق به أحد العابرين على الضفة».

وقد اضطُرّت السلطات إلى القيام ببعض التنازلات بفعل ضغط الجماهير. ففي كانون الثاني/ يناير 1988 قررت إلغاء المتاجر (المسماة بيريوزكا) حيث بإمكان المواطنين السوڤيات شراء سلع فاخرة لقاء عملات أجنبية لا يمتلكها العمال. كما قررت إيقاف 40% من سيارات الخدمة الموضوعة مجاناً في تَصَرُّف البيروقراطية. وقد ضربت بذلك الشرائح الوسيطة من البيروقراطية بصورة أساسية. لكن كثرة من المنتمين إلى هذه الشريحة كانت قد حصلت، إبّان ذلك، أو أنها سوف تحصل على الفور، على سيارات خاصة. . .

ويلمِّح بعض الغورباتشيفيين في الغالب إلى أن الاضرابات والمقاومات العمالية تجري بتحريض، أو على الأقل بتشجيع، من معارضي البيريسترويكا «المحافظين». غير أن طابع هذه المحاججة المتناقض وقلة مصداقيتها سرعان ما يتضحا عندما تظهر مقاومة هؤلاء المحافظين» أنفسهم لتعزيز (لا يزال خجولاً جداً ومحدوداً!) حقوق العمال داخل المنشأة. وينقل جان ماري شوفييه التعليق التالي إثر انتخاب رؤساء الورش والمديرين وفي بعض الحالات[30]، على قاعدة مشروع قانون نُشر في البرافدا في 8 شباط/ فبراير 1987، «ماذا حلّ بمبدأ وحدة القيادة في المنشآت؟ هل يجب اللجوء إلى التصويت السري أم لا؟ هل أن العمال مستعدين وراغبين فعلاً بهذه المشاركة المفاجئة بالمسؤوليات؟ أليس من المفترض، قبل الحديث عن الإدارة الذاتية، أن يتمكن العمال من الدفاع عن أنفسهم بشكل أفضل بواسطة النقابات بمواجهة الإدارة؟»[31].

ويبقى مع ذلك أنه ليس ثمة تناقض بين واقع المطالبة بنقابات مستقلة عن الدولة وبين المطالبة بإشراف عمالي على الإنتاج، وهي مرحلة انتقالية باتجاه الإدارة الذاتية العمالية. وقد

(30) ينبغي أن تُصـدِّق الدولة على هذه الانتخابات وتحفظ حق النقض والتعيين في المصاف الأخير.
(31) لوموند ديبلوماتيك، أيار/مايو 1987.

أظهر البيروقراطيون كرههم بقدرٍ متساوٍ للغلاسنوست وللديموقراطية وللعمال في أثناء إضراب النقليات في تشيكوف: «صرح مسؤول النقليات في البلدية، فيكتور فوروني أنه «لو حصل ذلك منذ ثلاث سنوات [قبل غورباتشيف] لكان العمال اتُّهموا بأنهم مخرِّبون». «لقد أُطلق العنان للشعب في ظل الديموقراطية»، كما استنتج بشيء من الأسى. أما رئيس النقليات في البلدية فقد زايد بالقول: «هذه فضيحة»[32].

أما بصدد العمال الأكثر وعياً ـ لا نعرف بالضبط كم يبلغ عددهم: إنهم يُشكّلون أقلية بالطبع ـ فإنهم يتقدمون بيبادقهم بحذر وتهور في آن. ففي أثناء إضراب الشاحنات في تشيكوف، ودائماً بحسب مقالة اللوموند التي ذكرناها أعلاه، والتي نقلت تحقيقاً عن أنباء موسكو، شُكِّل «مجلس تعاونيات للعمال» بعد الأضراب، وهو مجلس يُفترض فيه حل المشكلات الحامية المتعلقة بأوقات الاستراحة، وتوفير المَساكن». وفي أثناء أضراب مصانع كاماز حدَّد العمال أسباب كرههم «للإشراف على النوعية»: «لقد قُلِّصت أجورنا لأن أشخاصاً آخرين قد ارتكبوا أخطاء. فلنتحمل نحن المسؤولية، ونحن مستعدون لتقبّل النتائج».

هذا هو عمق المشكلة. ليس ثمة إضفاء للديموقراطية، بل هنالك تطبيق ممكن للغلاسنوست داخل المنشآت، من دون أن يعني ذلك تعميم الإشراف العمالي والعام على الإدارة. غير أن تعميماً مماثلاً يفترض تقليصاً واسعاً لحقوق المديرين وسلطاتهم لا تنمية لهذه الحقوق والسلطات. فالإدارة الذاتية العمالية تنفي الإدارة الذاتية للمديرين والعكس صحيح.

ويفسِّر عامل في مصنع الأدوات ـ الآلية في أورجونيكيدزه المسألة على طريقته: «في السابق كانت هذه الآلات نفسها مُلكاً للعمال وفي أفضل الأحوال للمصنع. هذا ما يعتقده العمّال. أما فيما يتعلق بالمردود الصافي لهذه الآلات فهذا ما لا يعرفه إلا قطاع التخطيط. لم يكن هذا الوضع يرضي أحداً، لكنه لم يكن يُشغِّل أحداً أيضاً. من الآن فصاعداً ستصبح هذه الآلات لنا»[33].

وقد نشرت أنباء موسكو[34] مساهمتين حول طريقة تخطي سوء اشتغال الصناعة تعكسان

---

(32) لوموند، 17 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.
(33) أنباء موسكو، 10 كانون الثاني/يناير 1988.
(34) أنباء موسكو، العدد الأول ـ ملحق، 1988.

بوضوح الموقعين المتعارضين كلياً بهذا الصدد. وكما لو أن الأمر صدفة فقد كتب المقالة الأولى سكرتير مكتب الحزب، الرئيس المساعد لإحدى الورش، وكتب الثانية عامل صادق وبسيط. الأولى مساهمة ستالينية لا غبار عليها معادية لانتخاب المديرين، والثانية مساهمة شيوعية أصيلة تدافع عن الإدارة العمالية الذاتية.

موقف بيروقراطي ستاليني: «في هذا الوضع القاسي الذي تمر به المنشأة يقوم البعض بلعب لعبة الديموقراطية بدلاً من فرض الانضباط الحديدي الذي يسمح بتطبيق النظام واتخاذ القرارات الجريئة. من يستفيد من ذلك؟ الكسالى والخاملون؟ هؤلاء هم الأكثر اهتماماً بالموضوع وهم مبتهجون. اذهبوا واقلقوا سكينتهم الآن، سوف يزعقون بوجوهكم محتجين بالديموقراطية! إنهم يطالبون بالحرية الكاملة (...) لكن عندما يتعلق الأمر بانتخاب رئيس للعمال أو رئيس للمشغل، أو مدير... فإن هذه المواقع تكون عندئذٍ شبيهة بالمواقع داخل الجيش، حيث ثمة قائد ومعاونين. فكلمة الأول هي القانون. وماذا يحدث لو راح كل شرطي ينتخب القائد على مزاجه؟وقد بدأ بعض رؤساء المشاغل الذين يشعرون بحالة العمال يتكيفون مع عقليتهم ويضعون قناع الرجل الطيب المتساهل. أما انتخاب المديرين فأمر يضحكني بالفعل. هل التعاونية مؤهلة لحل هذه المشكلة؟ نحن بحاجة للصرامة من جانب مسؤول واحد حازم من دون نقاشات جوفاء. ينبغي ألاّ يكون ثمة أكثر من سيد واحد في المنزل، لكن المماحكات التي تدور حول إمكانية أن يكون الكل أسياداً فلا تعدو كونها ديماغوجية محضة. ينبغي أن يكون القائد الوحيد (على مستوى القطاع، والمشغل، والمنشأة) متمكناً من جميع الأمور. وانطلاقاً من هذا الشرط نستطيع أن نطلبَ منه إنجاز كل واجباته. وهذا ما يضمن النظام والانضباط (...) لست نصيراً لستالين، «أعرف أنه سبَّب الأذية للناس [والبلد؟ والطبقة العاملة؟ والجماهير الفلاحية الكادحة؟ والشيوعيين؟ والثقافة والعلم؟] لكنه عَرفَ كيف يفرض النظام. ويا له من نظام! لماذا؟ لأنه كان ثمة خوف من المحكمة. واليوم أيضاً ينبغي أن نُعاقب من دون رحمة للتأثير على الآخرين ولتحذيرهم. ويحقّ من قال أنه من الأفضل إعدام شخص واحد بالرصاص كي ينتظم الفيلق كله بصورة أفضل». (أناتولي كونوغوف).

موقف عمالي - شيوعي: «هذه الشروط لا تجذب العمال كثيراً. لقد كانت هناك مشاكل دائمة بين الرؤساء. كل منهم يريد البروز على حساب الآخرين. أذكر أن المصنع قد اشتغل في إحدى الفترات بدون مدير وبدون مهندس مشرف وبدون رئيس محاسبة، وبدون اقتصادي. كيف؟ بفعل حماسة العمال. والأمر المثير للدهشة هو أن تعاونيتنا تمكنت بعد

مرحلة طويلة من تخطي الخطة [1986] لناحية التسليم. وكان ذلك انتصاراً كبيراً: قبل خمس أو عشر سنوات لم يكن ذلك ممكناً. أقول ذلك بثقة، لأنني عامل ولأنني على اتصال يومي بزملائي، وأرى موقف السيد يستيقظ فيهم. وأقول «يستيقظ» بالتحديد لأن المسألة عبارة عن عملية طويلة ومعقّدة من دون شك. إذا أتى أحدهم وأكد لي أن الديموقراطية في منشأته قد طاولت جميع الحقوق، فلن أصدّقه (. . .) لقد سمعتُ أيضاً أن المرحلة الحالية من إعادة البناء، ليست سوى حملة سوف تخبو مع الوقت مثلها مثل الحملات التي سبقتها، وأن الديموقراطية ليست سوى طريقة لخداع الشعب. بالنسبة لهم علينا أن نعمل دائماً وفقاً للمبدأ السابق نفسه: ادفعوا لي جيداً، وسأعمل حسب الأوامر من دون التدخل بأمور رؤسائي. لكن هذه هي فلسفة خادم المزرعة: المدير هو السيد وأنا المنفِّذ. ألم تكن هذه الفلسفة هي السبب في افتقادنا لعادة العمل كأشخاص خلّاقين، نُطيعُ وعيناً، ونتصدى للفوضى والإهمال في المنشأة، ونعتبر مال الدولة ما لَنَا نحن بالذات؟ هل قبلنا بهذا الوضع الذي يُفكِّر فيه الآخرون بدلاً منا ويقررون عوضاً عنّا، فيما ننصاع نحن من دون أية كلمة؟ قليلون هم الذين يتساءلون عما إذا كانت القرارات المفروضة عليهم صحيحة، وعما إذا كان بإمكان رجل واحد - أو رجال عديدين - تحديد سياستنا من دون أخطاء. فلنتذكر إلى أين أدت عبادة شخصية ستالين بالبلاد، ولنتذكر أيضاً الجُمل المليئة بالتبجح والتهدئة التي كانت تطلق من أعلى المنصّات (. . .) اليوم ليس ثمة عودة ممكنة إلى الوراء. إن تطبيق الديموقراطية الأصيلة (لا الوهمية) في مجتمعنا، ويقظة حس السيد عند الشعب، هما وحدهما القادران على تغيير الوضع القائم، وليس السوط والمجاملة، بل الثقة الفعلية ونقاش المشكلات بصورة حرة على مستوى رفيع من الوعي (اناتولي بتيتسين).

إن العقلية النقدية التي بدأت تظهر في مختلف الأوساط هي أكثر انتشاراً وأكثر تقدماً في أوساط الشبان. ويتولد الانطباع بأن الشبيبة السوفياتية، خاصة في بعض المدن الكبرى، تعيش عشية أيار 1968. لقد تحولت حفلات البوب إلى تظاهرات شبه سياسية، وذلك عندما يبدأ مغنٍ شاب، على سبيل المثال، في ضاحية موسكو بارتجال أغنية ضد حرب افغانستان، فيستتبع غناؤه تصفيقاً حاداً من الجمهور. وفي أثناء عرض مسلسل «الطابق الثاني عشر» في التلفزة، أطلق شبيبة مدينة تومسك الذين تجمعوا بالألوف في ساحة المدينة، دعوى مدارها التعليم ونقص الديموقراطية في المدرسة.

حتى أن القمع القضائي لا ينجو من النقد العام. وتذكر صحيفة سوفيتسكا يا روسيا الشروط المتعلقة باحتجاز الشبان الجانحين في منطقة لينينغراد، وهي شروط حافلة بالمعاني

حول هامشية جزء من الشبيبة السوفياتية وحول العقلية الإدارية الإصلاحية للكا.جي.ب.، وذلك على نقيض النزعة الإنسانية النقدية والمادية التي تجدها عند كارل ماركس في كلامه عن الشبان السجناء. وتكتب الصحيفة «لا تُعبِّر عيونهم عن شيء آخر غير الملل والانقياد». «نحاول إعادة تأهيلهم وتعليمهم العمل، كما نحاول إقناعهم بأن هدف الإنسان من الحياة قد يكون البناء وليس التدمير، بحسب ما صرح به المسؤول المساعد للتربية السياسية في المعسكر للصحافي الكسندر سوكاكو. لكن بالنسبة للبعض، وهذا ما نعرفه هنا، ينبغي أن نُعلِّمهم أن يستحِّموا وأن يناموا على أغطية، وأن نجعلهم يعتادون على تبديل ملابسهم الداخلية مرة واحدة في الأسبوع، وعلى استخدام المِلعقة».

ويلاحظ الصحافي أنه من المفترض بالمحتجزين أن يُراعوا التعليمات بدقة. لهذا يعمّلون نهار الأحد (!)، وهو نهار العطلة كما هو مفترض، بغية بلوغ أهداف الإنتاج التي تحددها الخطة.

ويذكُر الصحافي أخيراً أن الكولونيل الكسندر سيدوف، وهو مسؤول كبير في إدارة الإصلاحية في منطقة لينينغراد، قد أشار إلى أن المُعسكر هو «دولة في الدولة» مُعَدَّة للجانحين «المحكومين بطريقة عادلة ويعرفون ذلك». ويضيف هذا المسؤول أنه لو كان هو الوحيد المعني بالأمر، ما كان لينشر أية معلومات عن سستام المعسكرات [وهذا في عزّ الغلاسنوست!]، لأن الحديث عن شروط الاحتجاز ليس سوى «ديماغوجيا»[35].

وبحسب استفتاء للرأي نشرت نتائجه أنباء موسكو (19 شباط/ فبراير 1989) وضع قُرَّاء الصحيفة الكا.جي.ب. على رأس الإدارات التي يُفترض باللجان الدائمة في السوفيات الأعلى أن تُراقب نشاطها على نحوٍ مُلِحّ.

إن اكتشاف إمكانية النشاط المُستقل عند الشُبَّان يُشكِّل حافزاً على ظهور تمايز سياسي شديد الوضوح. وهكذا ولدت في موسكو عصابات «اللوبار»(*) المتعارضة فيما بينها، والتي تشبه إلى حدٍ بعيد عصابات حليقي الشعر (الرجعيين) والبانك (المنفتحين أكثر على «اليسارية») في أوروبا الغربية. إن الليوبيري (والتسمية مشتقة من اسم مدينة صغيرة متاخمة لموسكو تدعى ليوبرتسي) يتهجمون على كلٍ من البانك والهيبيين والمتحمسين لموسيقى البوب

---

(35) لوموند، 15 - 16 آب/اغسطس 1987.

(*) اللوبار: شبان من سكان ضواحي المدن، أو من المدن، يتجمعون في عصابات ويمارسون سلوكاً مضاداً للمجتمع (م.).

والروك. ويريدون «تنظيف موسكو من هؤلاء الأوباش» الذين يعتبرونهم «عاراً على نمط الحياة السوفياتية». وقد شهِدَت الشوارع مواجهات مُنظَّمة بين هذه الأجنحة المُختلفة من شَبِيبَة موسكو. ويقال أن بعض جماعات الكا.جي.ب. تُقدم الحماية لليوبيري؛ غير أن الصحافة الغورباتشيفية ـ الليبرالية معادية عداءً قاطعاً لليوبيري هؤلاء.

إزاء تصاعد الضغوط باتجاه إضفاء الديموقراطية يصاب الجهاز كله، من دون استثناء الغورباتشيفيين المعتدلين، بالانفعال والرعب. وقد دخل ليغاتشيف وزعيم الكا.جي.ب. تشيبريكوف في مهاترات عنيفة ضد«الديماغوجيين»وضد «وجهات النظر وحيدة الجانب للماضي» (أي لستالين) التي تطورت بصورة خاصة في أوغونيوك وفي أنباء موسكو[36]. إنهم يتعرضون بذلك لـ «الغورباتشيفيين الرواد» مثل يغورياكوفليف وآفانا سييف وكورشيش وآخرون.

■ قضية يلتسين

لقد بلغ هذا الانفعال وذاك الرعب ذروتهما إبان إبعاد بوريس يلتسين عن الأمانة العامة للحزب الشيوعي في موسكو، في 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. وكانت هذه الدورة مسرحاً للمواجهة بين مجموعة ليغاتشيف ـ تشيبريكوف ـ زايكوف من جهة، وبوريس يلتسين من جهة ثانية ـ الأمر الذي أتاح لغورباتشيف أن يُبلور موقعه البونابارتي بين الفريقين. وبما أن المحاضر الرسمية لهذه الدورة لم تنشر حتى الآن، ناهيك بأيّ كشف حساب رسمي لها، فإن المحتوى الفعلي للسجالات يظل عرضة للإفتراضات والاحتمالات.

وبحسب الكسندر أدلر[37]، وَجَّه يلتسين انتقاداً لليغاتشيف يتهمه فيه «بانعدام إنسانيته»

(36) أعلن ليغاتشيف عندما تكلم في غوركي في آب/اغسطس 1988: «يحاول البعض، الذي يسيء تفسير إضفاء الديموقراطية، حل المشكلات النابعة من تعليق العمل. إن الاشتراكية هي نسق اجتماعي في خدمة [!] الجماهير الكادحة. فما معنى أن يُضرِب الإنسان ضد نفسه؟ ويستحق كل الذين يَحُضُّونه على الإضرابات وعلى الاجتماعات وعلى التظاهرات غير الشرعية كل الاحتقار. ويُفترض بالقوى القيادية [في الحزب الشيوعي السوفياتي] التي تسمح [!] بهذه الأعمال اللاشرعية أن تقدم كشفاً بمواقفها. بالنسبة لأعضاء الحزب فإن مشاركتهم في التوقف عن العمل وفي الإجتماعات غير الشرعية هي أمر لا ينسجم ببساطة مع عضويتهم في الحزب الشيوعي» (البرافدا 6 آب/اغسطس 1988). لقد نسي هذا «اللينيني» البارز إن الإتحاد السوفياتي كان بين عام 1920 - 1921، من وجهة نظر لينين، دولة عمالية ذات تشويهات بيروقراطية ـ ماذا كان لينين ليقول حول «التشويهات» البيروقراطية في عام 1988! ـ وإن هذه التشويهات تبرر الإضرابات أيّما تبرير...

(37) ليبراسيون، 31 تشرين الأول/اكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

كما يتّهم غورباتشيف بالتحضير «لعبادة الشخصية». وعبّر أيضاً عن استيائه من التباطؤ في تحقيق البيريسترويكا. وطالب بتحسينات مباشرة، أو على الأقل متسارعة لشروط حياة الجماهير التي لا يمكن أن تنجح البيريسترويكا بدونها. وقد عنّفه ليغاتشف بقوة، ملاحظاً أن كشف حساب الإنجازات بهذا الصدد ما زال ضئيلاً جداً في موسكو، حيث تيزعم يلتسين الحزب.

وفي هذه الجلسة قدّم يلتسين استقالته للجنة المركزية التي طلبت منه مهلة للنظر في طلبه غير أن غورباتشيف، وبعد محاولات توفيقية - زائفة أو فعلية؟ من يدري - انتهى إلى الاقتناع بضوررة إبعاد يلتسين عن قيادة الحزب.

مهما يكن من أمر، فإن الجمهور المُسيّس في الاتحاد السوفياتي وفي الخارج تلقى في 13 تشرين الثاني / نوفمبر 1987 صدمة حين فتح صفحات البرافدا وقرأ تقريراً مُفصّلاً عن الجلسة الكاملة للجنة الحزب في موسكو، وهي الجلسة التي أدت إلى إبعاد بوريس يلتسين عن الأمانة العامة لهذه الهيئة. إن عنوان هو التقرير[38] («ينبغي تطبيق إعادة البناء بصورة نشيطة»)، فضلاً عن الجملة الأولى منه («انعقدت الجلسة المكتملة للجنة الحزب في موسكو المدينة في جو من الصراحة الحزبية والحزم والتبادل الحر للآراء»)، يحاولان جهدهما خداع الناس، لكن على نحوٍ أخرق. غير أن أحداً لم يُخدع. فهذاالتقرير، فضلاً عن إبعاد يلتسين، هما عبارة عن تراجع خطير في سيرورة إضفاء الديموقراطية الجارية في الاتحاد السوفياتي. إنهما يعبران عن الحدود - التي لا زالت ضيقة جداً - التي يحاول الجهاز من خلالها التسامح في شأن الغلاسنوست. وكل من يمتلك أوهاماً حول هذا الأمر سوف يدفع الثمن من حسابه الخاص.

«ضربة «كونترا» الكرملين - كيف يَستغل أعداء غورباتشيف وضع يلتسين كي يناوروا لإحداث تحول ما»، هذا هو العنوان الذي وضعه كريستان شميدت لمقالته في الداي - زايت[39] التي يصف فيها القضية» «لقد ضحّى غورباتشيف بيلتسين ليُنقذ نفسه» وهو العنوان الذي اختاره مارتن والكر لمقالته في الغارديان في 22 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987. وبحسب روبرت كورنويل في اليومية البريطانية «الأنديبندنت»[40] يمثل «إبعاد بوريس يلتسين تراجعاً

---

(38) كل الاستشهادات والمقتطفات عن هذا التقرير ننقلها عن أنباء موسكو، ملحق العدد 47، تشرين الثاني/نوفمبر 1987.
(39) داي زايت، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.
(40) الأنديبندنت، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

مذهلاً [ominous setback] من حيث نتائجه على غورباتشيف». ويتحدث جان ماري شوفييه عن «سقوط الهالة» عن السيد غورباتشيف[41]. ويبدو أن ثمة إجماعاً حول الموضوع.

ليس إبعاد الممثل الأصعب مراساً في شؤون الإصلاحات هو ما صدم الرأي العام، بل إن ما صدمه هو محتوى «السجالات» التي دارت في لجنة الحزب في موسكو المدينة وخلاصات هذه السجالات. وقد تكلّم البعض عن يوم 13 تشرين الثاني/ نوفمبر، وهو اليوم الذي نشر فيه التقرير في البرافدا، بوصفه «يوماً أسود» بسبب ما خلّفته قراءة هذا التقرير من انطباع مؤلم يذكّر بأكثر من وجه من وجوهه بأسوأ وجوه الستالينية (وإن في «حقبتها الحلوة» قبل تصفيات 1934 - 1939).

في البداية لم يكن ثمة سجال فعلي. وكان التقرير قد حاز على إجماع كامل. فتدخل يلتسين نفسه في ختام «النقاش» ليبدي تراجعاً كاملاً: «أوافق على الملاحظات النقدية المُوجَّهة لي اليوم. وربما كان الرفيق ايليسييف على حق حين قال: لو جرى ذلك قبل الآن لكان الوضع أفضل. أحب أن أقول إنني على إيمان مطلق (كذا)، إيمان الإنسان الشيوعي، بالخط العام للحزب وبنقاشات المؤتمر السابع والعشرين (...) ولا مجال للجدل بأنني أُومن بإعادة البناء. إنني أعلنها صراحة أمامكم أيها الشيوعيون الذين عملتم معي في المنظّمة الحزبية نفسها على امتداد عامين. وأي عمل أقوم به يتعارض مع تصريحي هذا ينبغي أن يؤدي بصورة طبيعية (كذا) إلى طردي من الحزب»، غير أنه لم يُعرف حتى اليوم محتوى مداخلة يلتسين في اللجنة المركزية والتي فجّرت هذا الموقف، وما هي الاختلافات الفعلية التي تنطوي عليها هذه «القضية»[42].

ومن ثم فإن النبرة الحاقدة ومحتوى مُداخلات أعضاء اللجنة التي نشرتها البرافدا كانت غير شريفة على الإطلاق. وكان جميع المشاركين في «السجال» من البيروقراطيين ذوي المواقع العليا والرتب الدسِمَة. لم يكن ثمة عامل ولا ممثل «للقاعدة» يتمتع بحد أدنى من المصداقية. واختُصِرَت المسألة بأكملها إلى إدانة «الطموحات الشخصية [ليلتسين] التي توضع فوق مصالح الحزب»: وقد صدرت هذه الجملة عن غورباتشيف نفسه.

---

(41) لوموند ديبلوماتيك، كانون الأول/ديسمبر 1987.

(42) قد يكون سبب هذا الاستسلام، الخارج عن المألوف، أن يلتسين كان إبّان الاجتماع مريضاً ومخدراً بفعل الأدوية.

وبعد ذلك انهمرت على يلتسين الصيغ النيو ـ ستالينية: «فقدان احترام الكوادر»، «التنكيل بالكوادر»؛ «لقد إستبدَلَ اثنين وعشرين سكرتيراً للجنة الدائرة، وجَعلَ من بعض الرفاق شهداء فعليين (كذا)، على سبيل المثال تم استدعاء أحدهم، علماً أن إجازته كانت تمتد لأسبوع آخر»، «أسلوب عمل ديماغوجي بامتياز»، «إنه ينتقد اللجنة المركزية لغياب الديموقراطية [جريمة رهيبة]». «لقد انفصل بوريس يلتسين عنّا، على أي حال لم يكن يوماً في صفوفنا»؛ «لقد أخذ مسافة من متفرغي الحزب» «الكل في بلدنا يحبون موسكو. لكن أنت يا بورس نيكولايتفيتش، أنت للأسف لا تحب موسكو ولا سكان موسكو». الخ. . الخ. وأخطر ما في الأمر، أن ذلك كله يبلغ ذروته في إعلان المبادىء التالية، الذي يقف على طرفي نقيض من المركزية الديموقراطية ومن ممارسات الحزب في أثناء حياة لينين: «إن إثارة أدنى شك حول اتفاق سكان موسكو مع مواقف اللجنة المركزية هو بمثابة انتهاك الحرمات (كذا)، إنها لجرية (كذا) مروعة، جريمة داخل الحزب، من فضلكم، ومن المستحيل وصفها بغير هذا الكلام».

وقد نشرت البرافدا في عددها الصادر في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 تنبيهاً واضحاً جداً ضد «التفسيرات المتطرفة» للديموقراطية التي تهدد بالوصول إلى الفوضى والبلبلة». كما لو أنها تؤكد أن الأمر يتعلقُ بالفعل بـ «حالة نموذجية». وإذ تَلفتُ الصحيفة الانتباه إلى الإمكانات الجديدة الموفَّرة للعمال لناحية انتخاب مديري منشآتهم، فإنها تُذكِّر «بأن الدور القيادي للحزب أمر يُقرّه الدستور». . . ولهذا السبب، تؤكد البرافدا، على حق لجان الحزب بأن تعبِّر بوضوح عن رأيها بالأشخاص المرشحين لهذا المنصب أو ذاك»[43].

غير أن التعطيل الذي تعرضت له الغلاسنوست بفعل التدخل المباشر للحزب، ممثلاً بمجموعة ليغاتشيف ـ تشيبريكوف، ليست الوجه الأساسي من أوجه «قضية يلتسين». فقد اتضح أيضاً بشكل جلي في هذه المناسبة أننا نشهد في الإتحاد السوڤياتي عملية ديالكتيكية حقيقية بين الإصلاحات و«الحركة الاجتماعية».

لم تُشارك العناصر الأكثر تسيساً من السكان مشاركة سلبية في هذا الحمام البارد الذي تَلَقّته. فقد قامت النوادي المستقلة في موسكو وفي أمكنة أخرى بتحرك مباشر. وعقد طلاب موسكو اجتماعاً احتجاجياً. وجرت تظاهرة وأضراب عفويان في سفردلوفسك (مسقط رأس

---

(43) لوموند ديبلوماتيك، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

يلتسين). ويبدو أن ذلك قد حصل في لينينغراد أيضاً. وقد ثارت القلاقل بصورة خاصة في صفوف عمال موسكو[44].

وقد صرّح جف تورف علناً، والذي كان آنذاك رئيس الحزب الشيوعي الهولندي وشاهد عيان على الحادث، أن القلاقل والنقاشات والتوقف عن العمل في مصنع السيارات في موسكو (أكبر مصنع في المدينة) كانت واسعة جداً منذ صباح 13 تشرين الثاني/ نوفمبر بحيث سارع المديرون إلى منح العمال إجازات لفترة بعد الظهر، خوفاً من انفجار أضراب عفوي يشمل عشرات آلاف العمال.

ولا يتعلق ذلك كله بشخصية يلتسين وحسب، علماً أن مداخلاته التي تميزت بأسلوبها «الشعبوي» ضد امتيازات البيروقراطيين وضد الفساد ولصالح تحسين شروط حياة الجماهير، كانت تلقى شعبية باستمرار. والواقع أن يتلسين هو الشخصية الأكثر شعبية اليوم بين العمال السوفيات. بل إنه أكثر شعبية من غوزباتشيف، ناهيك «بالشخصيات المرموقة» الأخرى في الحزب الشيوعي السوفياتي. وقد صُنعت عفوياً عشرات آلاف من الشارات اليدوية التي طُبع عليها الشعار التالي: «أعيدوا يلتسين إلى وضعه السابق!». يشير هذا كله إلى إرادة شريحة واعية سياسياً بالحفاظ على الحريات الديموقراطية الجزئية التي تم اكتسابها بين عامي 1986 - 1988 وتوسيعها، وعدم السماح لأي كان بالسير القهقرى بصورة سريعة. وهذا ما يُفترض أن يأخذه فريق ليغاتشيف - تشيبريكوف - رايكوف بعين الاعتبار، كما يُفترض بغورباتشيف أن يفعل أيضاً.

وظهرت شعبية يلتسين من خلال العريضة التي رُفعت لصالح إعادته إلى وضعه السابق في قيادة الحزب في موسكو، والتي جَمَعَتْ خمسة وعشرين ألف توقيع في فترة قصيرة. وإثر ذلك، عاد يلتسين نفسه عن تراجعه. وشرع بشرح موقفه في مقابلة مع أنباء موسكو في نيسان/ أبريل 1988، وهي مقابلة لم تنشرها هذه النشرة الأسبوعية في نهاية المطاف إلّا في إصدارها باللغة الألمانية، ومُنعت نشرها في جميع اللغات الأخرى. ومن ثم عبّر عن موقفه في لقاء مع (البي. بي. سي.)، وانتهى به الأمر إلى تقديم مداخلة مؤثرة أمام كونفرنس الحزب الشيوعي السوفياتي التاسع عشر الذي انتخب إلى عضويته بالرغم من ذلك كله.

---

(44) يوجد أفضل وصف لقضية يلتسين وأفضل تحليل لها في كتاب طارق علي الثورة من فوق، ص. 29 أيار/مايو 1988.

وظهر تسيُّس شريحة عمالية معينة ـ وإن تكن لا تزال محدودة ـ بصورة مشهـدية أيضـاً إبّان تعيين مندوبين للكونفرنـس التـاسع عشر للحـزب. ففي هذه المنـاسبة، حـدث انفجار شعبي فعلي[1] ضد تعيين مندوبي منشآت ومندوبين محليين يمثلون قمم البيروقراطيـة. وبصورة محددة حصلت تظاهرات جماهيرية في كلٍ من ياروسلافل وكيبيشيف واسترخان وسفردلوفسك وكراسنوريارسك وجاغورسك وكالينسـك، وفي مناطق أخـرى، وذلك بشكـل أوسع مما في موسكو. وقـد شهدت جـاغورسـك وكالينسـك إضرابات ضـد تعيين أُمنـاء عامـين للحزب كمندوبين للكونفرنـس.

■ النوادي المستقلة والجبهات الشعبية

لقد تَلقَّت النوادي المستقلة التي تَشكلَّت في صيف وخريف 1987 دفعاً هاماً مع بدايـة هذه التعبئة الشعبية المعادية للبيروقراطية، وإن تكن حتى اليوم موجهة ضد بيروقراطيين أفرادٍ أكثر مما هي موجهة ضد البيروقراطية بصورة عامة. ويتميز نادي المبادرة الاجتماعية الذي يُديرَه الباحثان الاجتماعيان ف. بلمان وب. كاغارليتسكي والصحـافي ج. بافلوفسكي والفيلسـوف ماجلوتين، عن جميع هذه النوادي بأهميته، لأنه يمثّل استمراريـة لماضي «المنشقـين اليساريـين». وهو يضم في صفوفه أحد المشاركين في مجموعة بـواسكي في السبعينات، فضـلاً عن عضو في مجموعة الشبيبـة الاشتراكيـة السرية القـديمة. ويعتـبر جميع أعضـاء نادي المبـادرة الاجتماعيـة أنفسهم اشتراكيين وماركسيين، بالإضافة إلى اتجاهات متنوعـة، وبعضـهم أعضاء في الحـزب الشيوعي السوڤياتي.

أما منطلقـات نوادي «بـيريسترويكـا» في كل من مـوسكو ولينينغـراد فلا تتميـز بذلـك الـوضوح الـذي تتميز بـه منـطلقـات نـادي المبـادرة الاجتـماعيـة. فتلك النـوادي يتنـازعهـا «الليبراليون» و«الاشتراكيون» والذين قلّما يتفقون على شيء. وثمة نوادٍ بيئية أيضاً، فضلاً عن مجموعات يسارية أكـثر جذريـة، متمحورة حـول «الإدارة الذاتيـة الثوريـة للجماهـير» وحول رفض أي تعاون مع السلطات. وتتمركز هذه النوادي والمجمـوعات في ريغـا وفيلنا وكييف، وهي منضوية في نوادي عموم الاتحاد السوڤياتي لتعليم البالغين. ومن المفيد الإشارة أيضاً إلى نادي ن. أي. بوخـارين في مصنع كـاما. وقـد ضم كونفرنـس 20 آب/ أغسطس 1987 في البداية أربعين مندوباً يمثلون أكثر من أربعين نادٍ. ووقع البيان الختـامي، الذي سميّ إعـلان

---

(45) أنباء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

اتحاد النوادي الاشتراكية، ست عشرة مجموعة، من بينها نادي المبادرة الاجتماعية وفرع نوادي عموم الاتحاد السوفياتي لتعليم البالغين في موسكو، ونادي البيريسترويكا ومجموعة اوبستيشينا (الجماعة). والنادي والمجموعة الأخيرين وقعا في اليوم التالي على البيان، فتبعتهما في ذلك أعداد متزايدة من النوادي من بينها مجموعة شبان جذريين تحمل اسم فرقة أرنستو (تشي) غيفارا. وظهرت في البيان الختامي أيضاً أسماء ستمائة مندوب يمثلون خمسين نادياً.

وفي نهاية المطاف فُرض الخط الاشتراكي الجذري وتم تبني برنامجاً مشتركاً يطالب على وجه التحديد بإلغاء كل من الرقابة و«الأقسام الخاصة» في المكتبات والأرشيف وبإنشاء دور نشر تعاونية مستقلة، وبحرية التعبير وإقامة نصب لضحايا المحاكمات الستالينية[46].

ومع العلم أن العديد من الصحافيين كانوا بين الحضور في هذه الكونغرنسات، فإن الصحافة التزمت الصمت حيالها في بداية الأمر بانتظار «الإشارة من فوق» لمعرفة كيفية التصرف بهذه المعلومات. وفي نهاية المطاف، نشرت أوغونيوك في عددها الصادر في 5 أيلول/ سبتمبر 1987[47]، تقريراً يتمتع بقدرٍ معقول من التسامح.

وتظهر الدينامية الأساسية للتسيُّس المتسارع في حال «المنظمات الثقافية ـ العلمية» أيضاً، كما تظهر في صفوف الصحافيين. وفي هذا الصدد أُقيل مدير معهد علم المحيطات في نيسان/ أبريل 1987 لعدم كفاءته الواضحة وفساده. وفي اجتماع المجلس العلمي المفتوح تقدم ثمانية مرشحين لمنصب المدير، فتم على الفور الطعن بترشيح أربعة منهم. وحصل انتخاب فعلي. وحاز المرشح المنتخب على 860 صوتاً بناء على البرنامج الذي تقدم به بعنوان «خطة إضفاء الديموقراطية داخل نقابة المعهد وفي إدارته». وحاز المرشحان الآخران، على التوالي، على 679 صوتاً و 570 صوتاً. كما حاز المدير السابق على صوتين. هذا مع العلم أن هذا الانتخاب يظل بحاجة إلى مصادقة أكاديمية العلوم[48].

---

(46) حول النوادي المستقلة، أنظر بوجه خاص مقال آ. سيفريوشين، «اليسار يتّحد»، أعادت نشره الأنبركور عدد 252، 2 تشرين الثاني/نوفمبر 1987؛ أنظر أيضاً كتاب طارق علي ثورة من فوق؛ وكتاب جان ماري شوفييه الاتحاد السوفياتي، مجتمع متحرك؛ ومقالة بوريس كاغارليتسكي؛ «من البيريسترويكا إلى الجبهات الشعبية» في الأنبركور، العدد 275 والعدد 276، 31 تشرين الأول/اكتوبر و4 تشرين الثاني/نوفمبر 1988.

(47) لقد أعادت الغارديان نشر تصريح اتحاد النقابات الاشتراكية في 12 أيلول/سبتمبر 1987.

(48) أنباء موسكو، 25 تشرين الأول/اكتوبر 1987.

ودافع اناتولي ستريلياني في مجلة نوفي مير عن فكرة الصحافة المستقلة تماماً في اجتماع صاخب مع أعضاء كومسومولات جامعة موسكو. ونعرض هنا بعضاً من حججه: «نحن بحاجة لصحافة مستقلة عن بيروقراطية الحزب وجهاز الدولة. فالصحافة المستقلة هي الصحافة التي توفر لنا معلومات عن عدد الجرحى والقتلى في أفغانستان، والتي تُقدم كشف حسابٍ يومي عن نسبة الإشعاع في تشيرنوبيل (. . .) وإذا أردنا أكل خبزنا نحن وليس خبز الأميركيين، فنحن بحاجة لصحافة مستقلة (. . .) لو كان لدينا صحافة مستقلة منذ عشر سنوات لكان ميدفيديف، المهندس الذي كتب أنه يجب عدم بناء مفاعل نووي بالقرب في كييف ووصف الكارثة المحدقة، لقي آذاناً صاغية. لكنه أُمر بالصمت (. . .) نعم، لقد قال ماركس إن حرية الصحافة ليست أمراً جيداً وحسب، بل إنها تنطوي أيضاً على مساوىء. ينبغي طباعة كل شيء. فإذا نشرت الصحافة أمراً لا يوافق عليه أحد المواطنين، فلنتركه يتجه إلى المحكمة. وسوف ندافع عن وجهة نظرنا أمام العدالة وسوف يُحدثُ الأمر بلبلة. لكن سيكون هناك أيضاً موجة تغييرات. ونحن بأمسِّ الحاجة لهذه التغييرات، حتى لو أتت بالبلبلة (. . .) فللحرية ثمن، وهذا ما لا نستطيع تفاديه. لكن السؤال الحقيقي هو: مَن يستفيد من الصمت؟»[49].

في العام 1988 شَرَعَت النوادي المستقلة بنقاش نشاطاتها ومبادراتها السياسية. وقد حسمَ عددٌ منها خيارَه باتجاهِ تشكيل «جبهات شعبية» تقوم بالتحريض الشعبي بشكل مستقل، وبدعم الغلاسنوست دعماً نقدياً في آن. وتمتلكُ هذه الجبهات الشعبية وزناً هاماً في كيبيشيف وكراسنويارسك وجاغورسك وأُمسك واستراخان، وسفردلوفسك وكازان وموسكو ولينينغراد. لكن هذه الجبهات لا تحوز على الطابع الشعبي الذي تتمتع به الجبهات التي تحمل الاسم نفسه في كلٍ من أرمينيا وجمهوريات البلطيق وروسيا البيضاء، والتي تَشَكّلت بدعم من البيروقراطية المحلية[50].

والحال أن هذه المنظمات ليست «المنظّمات غير الرسمية» الوحيدة المتميِّزة بدعوتها السياسية. . . وتكفي في هذا الصدد الإشارة إلى عدد كبير من مبادرات المجموعات

---

(49) L'Evenement de Jeudi، 5 تشرين الثاني/نوفمبر 1987.

(50) حول الصلات بين اتحاد النوادي الاشتراكية والجبهات الشعبية أنظر مقالة بوريس كاغارليتسكي المذكورة في الهامش 46.

القاعدية[51] «بورغيرينيسيا تيفن» التي تهتم بصورة محدَّدة بالمشكلات البيئية والنسائية وبمشكلات الأحياء، الخ[52]...

وقد طُرحت بعد ذلك مسألتان تبين منهما أن قضية يلتسين لم تكن القضية الوحيدة التي تنتمي إلى حيز التمايز السياسي الجاري في الاتحاد السوفياتي بعلاقته بمبادرات القمة ومفاعيله داخل بعض القطاعات الشعبية.

■ مسألة نينا أندرييفا

في البداية طُرحت قضية نينا أندرييفا التي تكشف أيضاً حدود الغلاسنوست، علماً أنها تعكس تطوراً غير قابل للجدل في مجال الإصلاحات الديموقراطية. ففي 13 آذار/ مارس، نشرت صحيفة الحزب الشيوعي في جمهورية روسيا، سوفيتسكايا روسيا في صفحة كاملة رسالة إحدى القارئات، وهي أستاذة في لينينغراد تدعى نينا أندرييفا، تحت عوان «إنني عاجزة عن التصالح مع مبادئي». والرسالة هذه عبارة عن مرافعة دفاع عن ستالين مصحوبة بشُحنة ضد من أسمَتهُم: مؤيدي «الاشتراكية الليبرالية اليسارية». وبحسب أندرييفا فإن هذه الفئة تضم الغورباتشيفيين الرواد من أمثال الكاتب المسرحي شاتروف والروائي ريباكوف، «والورثة» الروحيين لدان ومارتوف (قائدين منشفيين) و«الأتباع الروحيين لتروتسكي وجاغودا». وهذه الصيغة الأخيرة هي عبارة عن خليط ستاليني نموذجي ومقيت على نحوٍ خاص: فجاغودا كان رئيس الغيبيو الذي أوْقف على وجه التقريب جميع «أتباع تروتسكي» في الاتحاد السوفياتي وأعدمهم رمياً بالرصاص.

ونعلمُ اليوم مما كشفته صحيفة الحزب الشيوعي الايطالي أونيتا أن النسخة المنشورة من

---

(51) بوريس كوبيترز، «De Prestroïka Van onderaf, Burgerinititieven in Sovjetunie» العدد 98، آب/اغسطس 1988.

(52) حسب Argumenty I Fakty العدد 31، 1988، يشارك 50% من شبان موسكو في نوادٍ غير رسمية، وطابع أغلبها ثقافي - ترفيهي. أما المجموعات البيئوية فهي ذات وزن في أوكرانيا. وفيما تتعرض لها السلطات في لينينغراد وموسكو وياروسلافل وأوكرانيا وروسيا البيضاء، فإنها تتسامح معها في المناطق الأخرى. نشير مع ذلك إلى أن الجبهة الشعبية في ياروسلافل قد لقيت صدى جماهيرياً وقامت بالعديد من المبادرات القاعدية «البنّاءة»، حسب ما ذكرت أنباء موسكو في عددها الصادر في 15 كانون الثاني/يناير 1989، وقد أنشأت «نادي عمالي للجبهة الشعبية» في مصنع المحركات، وهو المنشأة الأكثر أهمية في المدينة. وتضم الإجتماعات الشهرية للجبهة أكثر من ستمائة وخمسين شخصاً.

رسالة نينا أندرييفا هي نسخة مختصرة جداً. فالنسخة الأساسية تحوي 18 صفحة، نشرت منها 5 صفحات فقط. أما النسخة الأصلية فتمثل مرافعة مبالغ بها عن ستالين ـ وقد لُطِّفت ـ وتحوي مقاطع معادية للسامية إلى حد بعيد، فضلاً عن تهجمها على البيريسترويكا والغلاسنوست، بصورة تكاد تكون سافرة وقد أُحسنَ اختيار وقت نشرها، إذ نشرت حين كان غورباتشيف خارج موسكو، وكان معاونه الرئيسي (ويقول البعض أنه ملهمه) في المجال الايديولوجي، ياكوفليف، مريضاً. وهكذا خلت الساحة للمحافظين المدعومين من ليغاتشيف.

إننا أمام مشهد يثير قلق الغورباتشيفيين الرواد و«اليسار الجديد» السوفياتي، إلى حد بعيد. وقد أعادت عدة مؤسسات صحافية سوفياتية نشر رسالة أندرييفا، من دون تعليق أو نقد. وتبين لاحقاً أن التعليمات في شأن إعادة نشرها أتت من فوق[53]. ويبدو أن صحيفة واحدة فقط رفضت الإذعان وهي زنميا تونوستي، صحيفة كومسومولات روسيا البيضاء، (وتنبغي الإشارة أيضاً بصدد هذا الموقف المستقل إلى أضراب طلاب وطالبات نينا أندرييفا العفوي في لينينغراد، الذين امتنعوا عن حضور صفوفها). غير أن الأغلبية العظمى من وسائل الإعلام رضخت مثبتة على نحوٍ فاضح أن عادة الاستجابة الآلية، من دون أية عقلية نقدية ومن دون قدرة على الحكم بصورة مستقلة لا تزال غالبة بين الصحافيين السوفيات على الرغم من انقضاء سنوات أربع على الغلاسنوست.

بعد مضي ثلاثة أسابيع تغير الديكور فجأة. فالبرافدا، الصحيفة المركزية للحزب، نشرت بدورها في 5 نيسان/ أبريل 1988، صفحة نقدية كاملة تَدحضُ طروحات نينا أندرييفا. ونُسبت هذه الصفحة إلى ياكوفليف، المستشار الرئيسي لغورباتشيف. وفي عددها الصادر في 18 - 19 نيسان/ أبريل دعّمت البرافدا هذه الصفحة بمساهمة من مجموع منظمات المفكّرين وبمساهمة 83 كاتباً من بينهم أشخاص اشتهروا بدعمهم الخجول جداً للغلاسنوست، ناهيك عن كونهم محافظين ليبراليين (وتحديداً رئيس اتحاد الكتاب ماركوف).

هاجمت هاتان المساهمتان رسالة أندرييفا بعنف، وأدانتا المحافظين الذين يريدون إعادة البلاد «إلى الزمن الذي كان يداس فيه القانون بالأرجل» وشبهتا الدفاع عن الحقبة الستالينية بمعارضة تكاد تكون سافرة للمسار الإصلاحي لغورباتشيف. هذا وحذرت الأعداء من إظهار معارضتهم للبيريسترويكا وعملية إضفاء الديموقراطية.

---

(53) كشف محررو صحيفة كومسومولات روسيا البيضاء هذه التعليمات «الآتية من موسكو».

منذ تلك اللحظة انفجرت عاصفة حقيقية معادية للستالينية في الصحافة السوفياتية. ولم يمر يوم واحد من دون أن تكشف هذه الصحيفة أو تلك المجلة الأسبوعية أو الفصلية وجهاً من وجوه المرحلة الستالينية الأكثر إثارة لمشاعر الرفض.

بالطبع ثمة شيء مصطنع، لا بل غير ديموقراطي، في الطريقة التي أَعْقَبَ بها هذا الإجماع المعادي للستالينية الإجماع المؤيد للستالينية في الأسابيع السابقة. لكن ينبغي قول كلمة إنصاف بحق الغورباتشيفيين: إنهم لا يخنقون(أو على الأقل ليس كلياً) صوت أعدائهم الايديولوجيين. ويستطيع المؤيدون للستالينية في الغالب أن يعبّروا عن رأيهم بصوت عالٍ.

وتشير أنباء موسكو إلى رسالة من ثماني صفحات تلقتها من مجموعة انياتوف، وهي تشكل برنامجاً فعلياً معادياً للغلاسنوست. وقد وصفت فيها البيريسترويكا والغلاسنوست «ببرنامج الاشتراكيين ـ الثوريين الذي سيؤدي بالبلاد وبالشعب إلى كارثة اقتصادية، وإلى اضطرابات اجتماعية، وفي النهاية إلى ابتلاع البلاد من قبل الدول الامبريالية». وتؤكد انياتوف أن المركزية [الستالينية] هي التي أتاحت لبلادنا الوصول إلى وتائر سريعة جداً في التطور الاقتصادي»[54].

وتؤكد رسالة تلقتها أنباء موسكو نفسها: «إنني أشاطرهم الرأي أولئك الذين يعتبرون شعار «العداء للستالينية»، الذي يبدو ديموقراطياً، شعاراً يصطف وراءه، إلى جانب المعادين المحترفين للشيوعية، منشقون يعيشون بيننا وطبقات بائدة منذ ثورة أكتوبر، وعصابات معادية للثورة وكولاك».

وفي عددها الصادر في أواخر نيسان/ أبريل 1988 نشرت مجلة مولودايا غفارديا(الحارس الشاب) التي تشكل إحدى معاقل المحافظين، مقالاً لعضو هرم في الحزب الشيوعي السوفياتي، م. مالاخوف، يدافع فيه عن طروحات نينا أندرييفا ومجموعة انياتوف: «سوف نصل إلى المصالحة الأيديولوجية مع الفوضوية»، ويهاجم المقال «الميل إلى إدانة أبناء جيلي بتهمة تحمل مسؤولية مجمل المساوىء التي ألمت بالاقتصاد وبالحياة في العقود الأخيرة. ففي الثلاثينات بالذات حققنا أفكار لينين (كذا)». ويدافع مالاخوف علناً عن التدخل العسكري في المجر وتشيكوسلوفاكيا، ويؤكد أنه «وجدت في بعض البلدان الاشتراكية قوى سلبية [؟] وأن القوى المعادية للثورة بدأت تطل برأسها».

---

(54) أنباء موسكو، 10 نيسان/أبريل 1988.

وهذا ما دفع نيكولاي شميلوف إلى الكتابة في مجلة نوفي مير (نيسان/ أبريل 1988): «إننا نصل بصورة لا إرادية إلى الفكرة القائلة أن مؤامرة قوامها الصمت تَتدبر أو دُبرت بالفعل ضد البيريسترويكا في هذا البلد. يلتقي في تدبير هذه المؤامرة على نحوٍ متزايد القادة المحليون ومجموعة من الهيئات المركزية».

وهنا تكمن بالضبط نقطة الضعف. ذلك أن «قضية نينا أندرييفا» كلها قد انفجرت في خضم التحضير للكونفرنس الحادي عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، وفي خضم اختيار مندوبين لهذا الكونفرنس. والحال، أن الكونفرنس التاسع عشر ينبغي أن يتألف من مندوبين منتخبين لا من قبل القاعدة، بل من قبل الفروع المحلية والمناطقية في الحزب. لم تتجدد هذه البنى بعمق. ولا تزال البيروقراطية «الوسطى» تهيمن عليها. لقد عنّفها غورباتشيف، ووجه لها ضربات وهدّدها. وتوصل إلى مساومة معها.

في عدد لوموند الصادر في 18 أيار 1988، يشير ميشال تاتو، وهو محق في ذلك، إلى أن غالبية قادة المناطق في الحزب الشيوعي السوفياتي الذين يسميهم «الولاة»، كانوا قد عُينوا قبل ظهور غورباتشيف أو كانوا قد أمضوا فترة طويلة في موقعهم البيروقراطي قبل تعيين غورباتشيف ويستنتج: «كيف يمكن إحداث «الثورة» [تُستخدم هذه العبارة بصورة متزايدة في موسكو للدلالة على البيريسترويكا] بمادة بشرية تعوزها الثورية»[55]؟ وتنطبق الملاحظة نفسها على تكوين اللجنة المركزية أيضاً، حيث أن أعضاءها الجدد، الذين تُطلق عليهم تسمية «الغورباتشيفيين» (وهم بصورة عامة غورباتشوفيون معتدلون جداً) يعودون بأصولهم، على نحوٍ حصري تقريباً، إلى أعضاء الجهاز الذين تخطوا عدد لا بأس به من درجات سلم السلطة في ظل بريجنيف وتشرنينكو. وذلك كله يظهر بوضوح من الجدول التالي:

(55) لوموند، 18 أيار/مايو 1988.

جدول رقم (15):

تطور تكوين اللجنة المركزية منذ انتخابها في آذار/ مارس 1986

	آذار/مارس 1986		أيار/مايو 1988	
	العدد	٪	العدد	٪
مجموع الأعضاء المثبتين	307	100,0	306	100,0
الأقدمية				
منتخب منذ 1981	172	56,0	167	45,5
منتخب منذ 1976	112	36,4	107	34,9
منتخب منذ 1971	61	19,8	60	19,6
منتخب منذ 1966	29	9,4	28	9,1
منتخب منذ 1961	19	6,2	16	5,2
منتخب منذ 1956	6	1,9	5	1,2
السن				
أكثر من 70 عام	33	10,7	42	13,7
من 60 إلى 70 عام	94	30,6	113	36,8
من 85 إلى 60 عام	145	47,2	129	42,2
أقل من 50 عام	33	10,7	20	6,5
الأمناء الأولون في المناطق				
أعضاء في اللجنة المركزية	77	49,0	57	36,5
أعضاء احتياطيين في اللجنة المركزية	94	17,8	24	15,3
لجنة مراجعته	145	4,4	7	4,4
بلا حقائب	33	28,6	69	43,9
وزراء في الاتحاد السوفياتي				
أعضاء في اللجنة المركزية	50	59,5	39	47,5
أعضاء احتياطيين في اللجنة المركزية	24	28,5	16	19,5
لجنة مراجعة	6	7,1	4	4,8
بلا حقائب	4	4,7	23	28,0

المصدر: لوموند 18 أيار 1988

لكن الغورباتشيفيين الرواد لم يقبلوا بهذه المساومة بطيبة خاطر. لقد اعترضوا عليها بعنف. وقد أعلن البعض منهم بوضوح عن ذلك: «لقد دُمّرنا». فيطرح الكسندر غيبران مسألة مراجعة لائحة انتخاب المندوبين إلى الكونفرنس[56]. ويدعمه في ذلك غافريل بوبوف في سوتسيا ليتيشسكايا. ويحاجج يوري انردييف، العضو القيادي في اتحاد الكتاب في الاتحاد السوفياتي، في الاتجاه نفسه، في مجلة سوفيتسكايا كولتورا. وفي صحيفة زاريا فوستوكا الناطقة باسم الحزب الشيوعي في جيورجيا، يتم توجيه نداء إلى جميع الشغيلة في هذه الجمهورية كي يعقدوا اجتماعات حزبية للجميع يُناقش فيها جدول أعمال الكونفرنس بأدق طريقة ممكنة.

وبغية رفع قيمة المزاد كتب الناطقون الرسميون ـ الأكثر تقدماً ـ باسم الغلاسنوست، مثل آ. بوتينكو وأتولاتسيس وغافريل بوبوف، أن ثمة مفهومين متعارضين للاشتراكية ولعملية بنائها وينبغي اختيار أحدهما: الأول لينيني والآخر ستاليني. ونشرت أنباء موسكو، في عددها الصادر في 10 نيسان/ أبريل 1988 رسالة لايفان نستافشيف يعنّف فيها قادة الحزب الشيوعي السوفياتي في العقود الأخيرة (!): «كيف اتفق أنكم لم تُقيموا سلطة شعبية أصيلة؟»، ويختم تعنيفه بصيغة تصطفق كأصوات السياط: «الاشتراكية والستالينية مفهومان متعارضان. وحيث توجد الستالينية ليس ثمة اشتراكية»[57]. (أنباء موسكو، 24 نيسان/ أبريل 1988).

وقد نشرت الصحف عدة تقارير عن اجتماعات صاخبة، عارض فيها الشغيلة التلاعب في تعيين المندوبين. وكان الاجتماع الأشد حماساً وتأثيراً هو اجتماع مصنع سيارات فولجسكي في توليياتي. لقد اقترحت لجنة الحزب مَنْدُوبَيْن. المدير العام للتروست أفتوفاز وهو نائب في السوفيات الأعلى، فضلاً عن أحد رؤساء فريق «بطل العمل الاشتراكي»، عضو اللجنة المناطقية في الحزب. وانفجر غضب العمال بصورة فعلية: «تخيلوا استياء 130 ألف عامل في المصنع إذا ما أُعلن في الغد أننا رضخنا ببساطة لأمر أحد الأشخاص من دون نقاش على مستوى خلايا القاعدة، ومن دون استشارة غير الحزبيين، ومن دون كتابة أي شيء في جريدة المصنع»ـ الآن سوف يُزعِج الجميع في المصنع: ما هي هذه البيريسترويكا،

---

(56) أنظر بوجه خاص المساهمات العديدة التي تنحو هذا المنحى في أنباء موسكو في 22 و29 أيار/مايو 1988.

(57) تتخذ البرافدا، 25 حزيران/يونيو 1988، موقفاً مضاداً بالكامل من خلال نقدها لمقالة المؤرخ ج. ن. آفانا سييف التي ظهرت في ليتيراتورنايا روسيا في 17 حزيران/يونيو 1988. يؤكد رد البرافدا الذي وقّعه ب. كوسنيجوف إن روسيا الستالينية كانت «اشتراكية» بكل معنى الكلمة.

إذن؟ ليس لدى أيٍ منّا سوى أمنية واحدة: إبلاغ الكونفرنس عن هذا الصنف من الديكتاتورية السائد عندنا»[58].

■ بداية القمع الانتقائي

أما القضية الثانية فكانت قضية الحملة الانتخابية لعام 1989 من أجل انتخاب «نواب الشعب»، وما رافقها من مظاهر «لاستعادة السيطرة على الوضع جزئياً»، فضلاً عن بعض مظاهر القمع الانتقائي. والواقع أنه تم الاخلال بالوعد الذي قُطع بتقديم أكثر من مرشح للمنصب الواحد في عملية انتخاب مرشحي الحزب و«المنظمات الجماهيرية». وهكذا تم تعيين أكثر من ثلث النواب مُسبقاً من قبل السلطات العليا. وبقيت فقط بعض مقاعد الدوائر الاقليمية وجزء من تلك المُخصّصة للجمهوريات وللأراضي الاتحادية المستقلة (ويشكل مجموعها أكثر من نصف عدد النواب بقليل)، موضوع نزاع حقيقي.

فضلاً عن ذلك، كان المرشحون الوحيدون الذي عُيّنوا من قبل الهيئات القيادية (عيّنت اللجنة المركزية أعضاء الحزب الشيوعي!) يتصفون بالامتثالية بصورة عامة ويمثلون الجهاز. وهكذا استُبعد ترشيح يلتسين من قبل اللجنة المركزية، فيما قامت اكاديمية العلوم باستبعاد أندريه ساخاروف.

وتميز تدهور مناخ الحرية السياسية النسبية، فضلاً عن ذلك، بتشريع قمعي، وهو تشريعٌ يحد من حرية التظاهر والاجتماعات العامة، وبتشريع آخر لا يتيح للتعاونيات القيام بأعمال نشر النصوص، الخ. وفي أرمينيا جرى قمع فعلي لقادة لجنة كاراباخ، وتم توقيف الكثير منهم، من بينهم اثنان من النواب المنتخبين إلى سوفيات أرمينيا، واقتيدوا إلى المحاكم. وجرت إقالة قادة في الحزب الشيوعي من مواقعهم بسبب مشاركتهم في التحركات الجماهيرية.

وتبدو خطورة الوضع من خلال التعليق التالي لالكسندر بوفين، رئيس تحرير الازفستيا: «كل شيء نسبي. بالنسبة للعام 1985. كانت الغلاسنوست مذهلة. وبالنسبة لحاجات المجتمع، كانت نصف غلاسنوست على الأكثر. لا زالت المعلومات التي يحصل عليها الصحافيون «مقنّنة». وفي أية لحظة يمكن «للهيئة» العليا أن تمنع النشر أو تتيحه. ويسود «حق الاتصال الهاتفي» في كل مكان، وهذا ما يعرفه الجميع. والحال، أنه ليس من

---

(58) أنباء موسكو، 29 أيار/مايو 1988.

الحشمة أن نتكلم بصوت عالٍ (. . .) من هنا تأتي نصف الاجراءات التي تظهر على مستوى الحياة اليومية كسلوكات مترددة وكتباعد بين القول والفعل أو كمحاولة لزجِّ الأحداث من جديد في المأزق المعهود»[59].

وأرسل ستة غورباتشيفيين من الرواد، ومن بينهم غرانين وغولين، رسالة مفتوحة إلى ميخائيل غورباتشيف يؤكدون فيها بالتحديد: «يُؤدي غياب الإبداع بشكل دوري إلى الابتعاد عن المنطق الديموقراطي. وهذا ما يفسر أيضاً وفي الغالب ذلك الخيار التحريمي الذي يلجأ إليه بعض الرسميين لمواجهة الحركات الديموقراطية غير الرسمية الداعمة للإصلاحات الديموقراطية (. . .). وما لم نجد طريقاً يؤدي إلى التعاون مع هؤلاء الرافضين، فسوف تَبرُزُ أمامنا بالتأكيد ـ وقد بدأت بالبروز فعلاً ـ محاولة للجوء إلى القمع مع كل العواقب المعادية للديموقراطية التي ينطوي عليها»[60].

وقد عبَّر ساخاروف عن القلق نفسه ففي مقابلة معه نشرت حديثاً[61]. وهو لا يكتفي بإدانة الطابع غير الديموقراطي للانتخاب وللبرلمان الذي نشأ عنها، بل يشدِّد أيضاً على الطابع الأشد سلطوية ومركزية في أسلوب غورباتشيف والذي يبررُّه هذا الأخير بالصراعات القومية.

أما التعبير الأشد خطورة عن هذا القلق فنجده في السجال الذي نظمته مجلة القرن العشرين والسلم، حيث لم يتردد المخرج السينمائي آ. نجوكين في طرح السؤال الذي يخامر الضباط، أصحاب المواقع العليا في الجيش السوفياتي: «ماذا سيكون موقف الجيش فيما لو تقرر عندنا القضاء على البيريسترويكا بالقوة؟»[62].

■ الرأي العام يَرُدُّ رداً صارخاً

غير أن تطورات الانتخابات التي جرت في 26 آذار 1989 ونتائجها لم تعكس حدود سيرورة إضفاء الديموقراطية في الاتحاد السوفياتي وحسب بل هي أكدت بوجه خاص على واقع الأمر فعلى الرغم من الإجراءات الوقائية لحماية النوموكلاتورا والحفاظ عليها، والتي تضمن لها أغلبية المقاعد، سواء داخل المؤتمر أو في السوفيات الأعلى، وعلى الرغم أيضاً من الانتخاب

---

(59) أنباء موسكو، 1 كانون الثاني/يناير 1989.

(60) أنباء موسكو، 1 كانون الثاني/يناير 1989.

(61) نيويورك ريفيو أوف بوكس، 22 كانون الأول/ديسمبر 1988.

(62) كريستيان شميدث هاور «Mit Wem Wird die Armee gehen?» في داي زايت، 20 كانون الثاني/يناير 1989.

الأكيد لغورباتشيف كرئيس يتمتع بسلطات واسعة على النمط الديغولي، وعلى الرغم، أخيراً، من الضغوطات المحلية التي لا تحصى لصالح مرشحين رسميين من الجهاز(على الرغم من هذا كله استطاع الرأي العام أن يعبِّر عن نفسه تعبيراً بلغ من الاتساع مبلغاً لم يشهد الاتحاد السوفياتي مثيلاً له منذ 1919 - 1920. الأمر الذي أعطى لهذه الانتخابات طابع مواجهة فعلية بين البيروقراطية والجماهير الشعبية.

لقد فرض شغيلة موسكو ترشيح بوريس يلتسين، على الرغم من افتتاح دعوى طرده من اللجنة المركزية التي رفعتها مجموعة ليغاتشيف - زايكوف؛ ومن ثم انتُخب يلتسين بطريقة الاستفتاء الشعبي الفعلي من قبل سكان موسكو. وهو الأمر الذي شكل هزيمة ماحقة لليغاتشيف، عدوه اللدود. هذا وفرضت كتلة الشغيلة في المجال العلمي ترشيح أندريه ساخاروف وجرى انتخابه أيضاً.

مع يلتسين وساخاروف دخلت المعارضة الفعلية البرلمان وجمّعت حولها العديد من النواب. وعلى الرغم من الطابع المتناقض للمواقف السياسية لهاتين الفعاليتين من عملية تسريع الغلاسنوست، بصدد بعض المسائل على الأقل، فإنهما تدافعان عن أطروحات تقدمية وجريئة: ضرورة وضع برامج بديلة خاضعة لرأي الشعب قبل اتخاذ القرارات السياسية الكبرى؛ والقيام بخطوة في اتجاه تعددية الأحزاب؛ ونضال معمَّم ضد امتيازات البيروقراطية. هذا ويضيف ساخاروف إلى هذه المسائل كلها مسألة توزيع 40% من المواد الغذائية بصورة مجانية على السكان الأشد فقراً.

غير أن هزيمة النومونكلاتورا لم تحدث في موسكو فقط. فقد هزم أحد عمال أحواض السفن، بطريقة مشهدية وغير متوقعة، رئيس الحزب في لينينغراد. وفي كييف وفي خارجها منع المقترعون انتخاب رؤساء الحزب المحليين، والمرشحين الوحيدين، بشطب أسمائهم. وفي أرمينيا استجابت أغلبية المقترعين لنداء المقاطعة الذي دعت إليه لجنة كاراباخ. وفي استونيا وليتوانيا كانت الغالبية المطلقة للمنتَخبين من الجهات الشعبية أو الحركة الاستقلالية؛ ولم تتمكن قيادة الحزب الشيوعي في استونيا من الفوز بالانتخابات إلا عبر انضمامها إلى طروحات الجبهة الشعبية.

إن اتساع المعركة الانتخابية واتساع هزائم الجهاز يؤكدان الأطروحة الرئيسية في هذا الكتاب: لقد كانت يقظة الرأي العام أوسع بكثير مما اعتقدته الغالبية الساحقة من المراقبين، فبدت هذه الغالبية بعيدة جداً عن واقع الأمور. وكان ثمة مبالغة كبيرة حول بلادة جماهير

الشغيلة ولا مبـالاتها. فـالغلاسنـوست لا تهم المثقفين فقط، بـل إن الشغيلة يتعطشـون هم أيضاً للديموقراطية الاشتراكية. إنهم يُوَسِعون الثغـرة التي فتحها غـورباتشيف وهم سيعملون على توسيعها في المستقبل يوماً بعد يوم.

الفصل الثالث عشر

مستقبل تجربة غورباتشيف

كان الكونفرنـس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي بمثابة المحك الكاشف للوضع السياسي في الاتحاد السوفياتي. فهذا الكونفرنس يختلف إلى حد بعيد عن الصورة الوردية التي رسمها له العديد من المراسلين الأجانب في موسكو، فضلاً عن عدد لا بأس به من المقربين لغورباتشيف في الغرب. ولاختصاره بصيغة قد تبدو جريئة، غير أنها تجد مبررها في عملية التحضير له، وبالأخص في السجالات التي دارت فيه، نقول إن غورباتشيف كان في هذا الكونفرنس في موقع الأقلية ضمن القيادة. وهذه الأخيرة، التي لا تزال كلية القدرة، هي بأيدي ليغاتشيف وزايكوف؛ وغورباتشيف، والحال هذه، لا يحكم إلا بفعل تسامح هذين الأخيرين، فيما يشكّل أنصاره ثلث المندوبين في أحسن الأحوال.

■ كونفرنس حافل بالدلالات

شهد هذا الكونفرنس نقاشاً فعلياً للاتجاهات. والذين تقدموا بمداخلات كانوا في غالبيتهم من أنصار المحافظين (وفي بعض الحالات مناصرين لهم معتدلين). وكانوا كلهم، على وجه التقريب، من المتنفذين في الجهاز. وقد استعادت مداخلاتهم موضوعات أكل الدهر عليها وشرب. لكنها ذات دلالة كبيرة: «ينبغي تعزيز الانضباط الحزبي»، «ينبغي تعزيز سلطة الحزب»، «ينبغي التوكيد على الدور القيادي للحزب»، «ينبغي منع العناصر الراديكالية من أن تشتطّ بالغلاسنوست، من أجل رسم صورة بالغة السلبية عن الحزب[1] والبلد»، «ينبغي التصدي لإعادة طرح مبدأ الحزب الواحد على بساط البحث»[2].

(1) أنظر الخطابات العديدة التي ألقاها ذوو الشأن في اليوم الأول للكونفرنس (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(2) اقترح «شيوعيو الكا. جي. ب.» على الكونفرنس بوجه خاص «صياغة ضمانات ضد التفسيرات الإعتباطية للتعددية الإشتراكية» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

وفي مواجهتهم، تميز الغورباتشفيون الذين طلبوا الكلام - وهم يشكّلون أقلية واضحة جداً بين المداخلين! - بإدانة بعض الجوانب المثيرة للاستياء، وعلى نحوٍ خاص تلك المتعلقة بالظلم الاجتماعي، وبالدفاع عن الكتّاب والعلماء والصحافيين الذين يتعرض لهم اليمين المحافظ. وكانت مداخلة وزير الصحة العامة ومداخلة ممثّلة النساء الشيوعيات[3] ذات دلالة خاصة.

لا يفضي هذا التشخيص إلى الإستنتاج بأن غورباتشيف قد انهزم، أو شُلّ إلى حد بعيد عن تحقيق مشروعاته من الآن وصاعداً. فالواقع أكثر تعقيداً وتناقضاً.

ليس ليغاتشيف وتشيبريكوف وزايكوف أنفسهم معادين للبيريسترويكا، وهذا أمر لا شك فيه. فالأمر الذي يعنيهم هو تفادي تعميق الغلاسنوست بما تعينه من عملية إضفاء للديموقراطية على إوالات السلطة، إن لم يكن على المجتمع بوجهٍ عام. والأمر الذي يعنيهم بالمستوى عينه هو الدفاع عن احتكار الحزب (وبوجهٍ أكثر تحديداً جهاز الحزب الشيوعي) للسلطة، والدفاع عن الامتيازات المادية للنوموكلاتورا. والحال أن ليغاتشيف وزايكوف لا يُمثّلان اليمين المتطرف القومي ولا حتى اليمين البريجينيفي الأكثر محافظة. وعندما يذكّر ليغاتشيف، في خطابه الختامي، بأنه هو نفسه وغروميكو وتشيبريكوف (رئيس الكا. جي. ب.) هم الذين قاتلوا من أجل تعيين غورباتشيف أميناً عاماً؛ وأنه شعر بضيق حقيقي إزاء احتمال عدم انتخاب غورباتشيف أميناً عاماً؛ وعندما يذكّر على النحو نفسه بأنه هو الذي اقترح انتخاب بوريس يلتسين إلى اللجنة المركزية، فإنه لا يريد بذلك أن يذكّر بموازين القوى الحقيقية داخل الجهاز وحسب. إنه صادق من دون أدنى شك.

ولا يمكن لليغاتشيف أن يختلف كثيراً عن غورباتشيف في تشخيصه للأزمة الخطيرة التي تعصف بالاتحاد السوفياتي. إنه يستشعر مثله بالتأكيد بإلحاحية التغيير العميق[4]. والخلاف بينهما

---

(3) لقد أدانت هذه الأخيرة بجرأة استغلال العاملات بشكل مفرط: إجبار 20% منهن على العمل في الفرق الليلية؛ وتحويل التشريع حول إجازة الأمومة إلى أعمال تسريح ما أن يتبين الحَمل. فيما يطول تخفيض الملاك العامل الجاري حالياً النساء العاملات والمستخدمات بشكل رئيسي، إلخ.. (البرافدا، 3 تموز/يوليو 1988).

(4) كتب ليغاتشيف في مجلة **La Nouvelle Revue Internationale**، العدد 7، تموز/يوليو 1987 بالتحديد: «إننا نصف التغييرات التي جرت عندنا بالتحول ذي القيمة التاريخية، وذي الطابع الثوري. وليس ذلك من قبيل الاستعارة أو من قبيل الرغبة بإعطاء أهمية أكبر للتغييرات الحاصلة، وبأساليب عاطفية. إنها تغييرات ثورية بحكم جوهرها بالذات [التشديد في الأصل]».

لا يتصل بالعلاج ولا بمحتوى المقترحات الاقتصادية، بل بالأحرى بالشروط السياسية لتحقيق البيريسترويكا. وبهذا الصدد، يزداد شعور ليغاتشيف ومجموعته بأن غورباتشيف يلعب دور مُطلق الجنّ، كما فعل دوبتشك وسمركوفسكي ومجموعتهما في تشيكوسلوفاكيا إبّان ربيع براغ.

إلى ذلك لا يمثّل غورباتشيف وأعوانه اليسار في ترتيب القوى السياسية القائمة اليوم في الاتحاد السوفياتي. فهذا اليسار وجد في بوريس يلتسين معبّراً عن مشاغله وهمومه الخطيرة في الكونفرنس التاسع عشر للحزب. أن غورباتشيف وفريقه يمثلون يسار الوسط. ويحتل هو نفسه موقع الوسط في يسار الوسط هذا، فميله إلى التعلق بالمواقف الأكثرية بأي ثمن، وهجسه بتفادي المواجهة العلنية بين أعضاء المكتب السياسي بأي ثمن أيضاً، وشغفه بالمناورة وفن الإخفاء، إن ذلك كله يدفعه إلى إجراء المساومات حول المسائل الأكثر إثارة للجدل.

وعلى الرغم من ذلك ليس في إمكان المرء أن يتخلى عن الانطباع بأن هذه المساومات قد بدأت تثير حفيظته. فهو يَفهَمُ جيداً مؤداها الإجمالي: أن يبقى حبيس حلقة الجمود المفرغة[5]. من هنا هذا الإخراج المفاجيء الذي أوجده للمرحلة الجديدة من عملية إضفاء الديموقراطية على المؤسسات السياسية، وهي مشكلة عالجناها في الفصل الثاني عشر.

لقد غلّف بالتأكيد اقتراحاته بضرورة فصل عمل أجهزة الدولة فصلاً واضحاً عن عمل هيئات الحزب، وبضرورة تحرير قادة الحزب، إلى هذا الحد أو ذاك، من مسؤوليات الإشراف المباشر على الاقتصاد، ناهيك عن مسؤوليات إدارة هذا الاقتصاد[6]. وذلك كله كي يتمكن أولئك القادة من التفرغ للمشكلات السياسية ويصرفون لها جلّ اهتمامهم.

---

(5) أعلن ليونيد ابالكين، وهو مدير معهد الاقتصاد التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوفياتي، في الكونفرنس التاسع عشر: «تبنينا منذ خمس سنوات القرار حول حقوق تعاونيات العمل. ولم يتغير شيء في الواقع، وتبنينا بعض القرارات حول حقوق السوفياتات المحلية، وبقي كل شيء على حاله (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988). وأكد غورباتشيف نفسه، في التقرير الذي قدمه للكونفرنس، وبشكل متنور: «هل يعني ذلك إن التحول نحو الأفضل هو أمر واضح للعيان في كل مكان، وإن التحولات الثورية أصبحت أمراً لا رجعة فيه؟ كلا، ليس الأمر على هذه الشاكلة. إذا كنا نريد أن نبقى على أرض الوقائع علينا أن نُقرّ بأننا لم نصل إلى هذه الغاية، أيها الرفاق». (البرافدا، 29 حزيران/يونيو 1988).

(6) موشيه لووين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 109: «كما كان تروتسكي قد استبق الأمر في المجرى الجديد، فإن جهاز الحزب قد ذاب في بيروقارطية الدولة. والنتيجة الرئيسية لهذا الذوبان، هي تبدل جهاز الحزب نفسه. وإذ جرى تنظيم هذا الجهاز على الشكل الذي يتيح له الإشراف على الحكومة، فإنه قد سقط في محاذير النموذج الذي من المفترض فيه أن يُشرف عليه. وأخلد «لمبدأ الفرع». ولم يتدولن وحسب. كما لاحظ تروتسكي وفيما بعد بوخارين. بل أصبح معاون البيروقراطية الإقتصادية بدل أن يلعب دور المشرف عليها وخسر بذلك طابعه السياسي وتحول إلى إدارة اقتصادية بشكل رئيسي».

غير أن هذه الاقتراحات قد انتهت إلى مشروع تعزيز دور رئيس الدولة، الذي هو رئيس الحزب أيضاً، فيما صُنع التعزيز على مقاس ميخائيل غورباتشيف بالذات. فالأمر يتعلق، إذن، بادغام السلطات في القمة وليس بتوزيع هذه السلطات. وسوف تتخلص وظيفة رئيس الدولة، في الوقت نفسه، من طابعها التنزييني والاحتفالي إلى حد بعيد، لتتخذ محتوى لا يختلف كثيراً عن محتوى الجمهورية الفرنسية الخامسة[7]. إنها، في جميع الأحوال، تحصّن غورباتشيف إزاء «ثورة القصر» التي أطاحت بخروتشيف.

وقد عُزِيَ إلى الغورباتشيفيين الرواد المشروع الإضافي القائم على انتخاب رئيس الدولة بالاقتراح العام. الأمر الذي عزّز أيضاً الطابع البونابرتي الشعبوي للعملية.

ولكـن إذا كان هذا مشروع الغورباتشيفيين بالفعل - أو الغورباتشيفيين الرواد - فإن الهروب إلى الأمام لم ينجح إلّا بشكل جزئي. لقد تمكن ليغاتشيف ومعاونوه الذين يقومون مقامه، وعلى نحوٍ خاص كتلة مناوراته، من نزع فتيل القنبلة إلى حد بعيد. فرئيس الدولة لن يُنتخب بالاقتراع العام، بل بواسطة البرلمان المصغّر «الصغير» المكوّن، بصورة شبه حصرية من أعضاء النوموكلاتورا. وقد هزم ليغاتشيف غورباتشيف في اللحظة الأخيرة، بضربة فريدة في فن المناورة - وقد أسيء، في أوساطٍ عديدة، على ما يبدو، تقدير مكر ليغاتشيف وحذقه - إذ فرض اقتراح الجمع بين رئاسة السوفياتات ووظيفة الأمين العام للحزب، على جميع المستويات.

ولا يعني هذا الأمر أن الفصل الأشد وضوحاً بين الدولة والحزب أصبح أمراً مستبعداً في أعلى مستويات السلطة وحسب، بل إنه يعني، بشكل خاص، أن مبدأ أهلية الانتخاب المقدّس على مستوى وظائف الدولة كلها[8] أصبح هو الآخر أمراً مستبعداً من جديد وبطريقة لئيمة. فما لم يكن ثمة أكثر من أمين عام واحد للحزب الشيوعي السوفياتي في المستويات المعنية، فلن يكون ثمة أكثر من مرشح واحد لرئاسة السوفياتات. إنها طريقة جميلة، وكم هي بيروقراطية، لضمان «الدور القيادي للحزب» بطريقة آلية وإدارية بحتة، عبر إفراغ هذا الدور من كل محتوى سياسي - أيديولوجي.

---

(7) «من المفترض منح سلطات واسعة بما فيه الكفاية لرئيس السوفيات الأعلى في الاتحاد السوفياتي، ويفترض بالرئيس أن يمارس التوجيه [Guidance] في وضع التشريع والبرامج الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. وينبغي أن يقرّر في القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع والأمن الوطني، وأن يكون رئيس مجلس الدفاع، وأن يدرس طلبات الترشيح إلى منصب رئيس مجلس وزراء الاتحاد السوفياتي، فضلاً عن قيامه بالمهام التقليدية الأخرى المتصلة بالرئاسة» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

(8) نذكّر بأن ماركس قد فخّم بهذا الأمر في كتابه الحرب الأهلية في فرنسا وكذلك لينين في كتابه الدولة والثورة.

فعوضاً عن إقناع المقترعين والمقترعات، أو على الأقل السعي للتأثير عليهم سياسياً، فإنه يجري فرض رئيس عليهم، بغض النظر عن خيارهم. وثالثة الأثافي أن بعض البيروقراطيين في أعلى الهرم السلطوي، ممّن يتمتعون بذلك النوع من العجرفة الفريدة من نوعها، والتي يمتلكها عادة المعتادون على ممارسة السلطة من دون حسيب أو رقيب، قد شدّدوا على أن هذا الإجراء الأخرق يهدف. . . إلى تنمية سلطة السوفياتات، إذ إنه ينيط بها سلطة قيادة الحزب[9]. فكل ما وفّرته الغلاسنوست من كشف لفقدان الحزب سلطته بشكل واسع، جرى شطبه بحركة يد واحدة[10].

وقد تكلم أحد المداخلين الأكثر نقدية في الكونفرنس، وهو رئيس كولخوز أيداك، بصراحة فظة فأكد أن الحزب لن يستعيد سلطته ما لم يلغِ الامتيازات (البرافدا 22 تموز/ يوليو 1988). وهذا ما فعله أمين عام الحزب الشيوعي في مقاطعة كومي، ملينكوف، الذي طالب بإزاحة جميع الذين خلفتهم الحقبة البريجينيفية عن القيادة.

صحيح أن المسألة خضعت لنقاش فعلي وأن بعض المندوبين تساءلوا حول صحة هذا الطرح[11]، وأن مشكلة توفير موارد مالية أساسية، ليس فقط للجمهوريات السوفياتية بل أيضاً للسوفياتات الأقليمية والمحلية (والتي بدونها تصبح «استقلاليتها» مسألة بحث شكلية، أي غير قائمة عملياً)، قد نوقشت مطولاً أيضاً. وهذا ما يدفع المرء مرة أخرى إلى المزيد من الحذر إزاء حقيقة إضفاء الديموقراطية والغلاسنوست.

من العبث أن ننفي أن شيئاً ما قد تغير. فهذه ليست نقاشات مطروحة «لتسلية المشاهدين». إنها مفاعيل متعددة لسيرورة (إعادة) تسييس الجماهير الشعبية. وهي مفاعيل تستدعي قلق النوموكلاتورا بأكملها. فهذه الأخيرة تتلقاها على مضض بشكل متزايد. وهذا هو المحتوى الفعلي للتعارض بين ليغاتشيف وغورباتشيف.

غير أن الطريقة التي تُحدّ بها هذه النقاشات وتُحتوى[12]، وبشكل خاص الطريقة التي

---

(9) أنظر خطاب أمين عام الحزب الشيوعي في موسكو بليانينوف، في الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

(10) أنظر بهذا الصدد تصريحات غورباتشيف المذكورة في الفصل السادس. وانظر أيضاً البرافدا، 11 تموز/يوليو 1988، التي نشرت إحدى رسائل القراء وفيها ما يلي: «يكمن النقص الأكبر لدى الشيوعيين في كونهم لا يصلون بحرية إلى المعلومات ذلك أن القيادة ما زالت تتحكم بها».

(11) بوجه خاص الأكاديمي أبالكين.

(12) لا تنتشر على الدوام التقارير المختزلة لدورات اللجنة المركزية، هذا ما لم نذكر تقارير المكتب السياسي.

تُحسَم بها، تؤكد أن العملية تتعلق بإضفاء ديموقراطية أولية جزئية وتحت إشراف السلطات العليا. ولا زلنا أبعد ما يكون عن سلطة ديموقراطية للشغيلة (للشعب). لا زلنا إزاء نظام الديكتاتورية البيروقراطية، الذي أصبح تعسُّفه من الآن وصاعداً، محدوداً. وهذا ما يشبه، بأحسن الأحوال، الامبراطورية الليبرالية التي سادت في السنوات الأخيرة من حكم نابليون الثالث.

ضمن هذه الشروط، لا زال نجاح غورباتشيف أبعد من أن يكون مضموناً، حتى لو كان فشله، ناهيك بسقوطه، أمراً غير مضمون هو الآخر. إننا نشهد سباقاً مزدوجاً عكس مدار الساعة. فلن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم تحرز البيريسترويكا نتائج ملموسة، سواء فيما يتعلق بتسريع النمو الاقتصادي أو في مجال رفع مستوى معيشة الجماهير. وحتى اللحظة الحالية، م يحصل هو العكس تماماً[13]. ولن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم يتسع النشاط الجماهيري السياسي إلى الحد الذي يضع أخصامه في الجهاز أمام أمرين: إما اعتبار غورباتشيف الخيار الأقل سوءاً من بين الخيارات المطروحة («من المفضل أن تتحقق إصلاحات جذرية من قبل واحد منّا من أن تحدث ثورة حقيقية ترتسم في الأفق، وهي ثورة من تحت»)، أو تتم إزاحتهم بفعل الحركة الجماهيرية.

بهذا المعنى وفّر كل من الكونفرنس التاسع عشر للحزب وأحداث أرمينيا مهلة ما لغورباتشيف، وذلك على الرغم من الفشل التكتيكي الذي انطويا عليه بالنسبة له. لقد انطلق السباق عكس مدار الساعة، لكنه سوف يستمر، من دون شك، لسنوات عديدة. و«الانقلاب الصغير» الشهير الذي حدث في 30 أيلول/ سبتمبر 1988 (تغيير تركيبة المكتب السياسي، وانتخاب غورباتشيف رئيساً للدولة بدلاً من غروميكو)، والذي جرت المبالغة بأهميته في الغرب، لم يغير بالعمق واقع هذا الأمر. هذا ما تؤكده تركيبة اللائحة التي تضم مئة مرشح ـ مصدَّق على ترشيحهم من قبل اللجنة المركزية ـ لانتخابات السوفيات الأعلى في آذار/ مارس 1989، ويؤكده أيضاً واقع أن رئيس (الكا. جي. ب.) تشيبريكوف هو الذي يرأس

---

(13) صرّح الأكاديمي أبالكين من دون مواربة في الكونفرنس التاسع عشر: «لا زال الاقتصاد بوضع الجمود (...) وقد تنامى الدخل الوطني بشكل أبطأ خلال العامين الماضيين مما كان عليه خلال أعوام الجمود إبّان الخطة الخمسية الحادية عشرة (...) وتدهور الوضع في سوق الاستهلاك». (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).

اللجنة الجديدة المنبثقة عن اللجنة المركزية والمكلّفة بصياغة تعديلات القانون الجزائي[14].

وبمواجهة المناورات التي يقوم بها سياسيون محنّكون، يعتمدون أحياناً الجدل الإيزوبي، حتى لا نقول الجدل البيزنطي بكل بساطة، وعلى الرغم من مناداة هؤلاء السياسيين الدائمة «بالشفافية»، فإن الغورباتشيفيون الرواد، الذين يتميزون بقدر أكبر من الصدق والصراحة، يستعيضون عن سوء الحظ بطيبة القلب، فيقدّمون صورة متفائلة عن نتائج الكونفرنس التاسع عشر. غير أن بعضهم لا يُخفي، مع ذلك، قلقه. وقد ظهر ذلك أصلاً عشية الكونفرنس، إبّان إعداد مجموعة مقالات بغية توزيعها على المراسلين الأساسيين في أنباء موسكو. غير أن هذه المقالات، التي كان من المفترض أنها معدّة للكونفرنس ولتُوزّع على نحوٍ واسع، لم تصدر إلا بعد اختتامه (مع العلم أن هذه النشرة تطبع مئات آلاف النسخ باللغة الروسية)، ولم يُطبع منها سوى خمسين ألف نسخة[15].

وقد طرح المؤيدون الجذريون للإصلاحات الغورباتشيفية السؤال التالي: هل ستُلغى الغلاسنوست؟ كما ذكر البروفسور أفاناسييف كلمات نائب رئيس تحرير الصحيفة الذي أجاب على السؤال التالي: «لماذا لا تتخذ موقفاً أكثر وضوحاً إلى جانب صحافييك؟» بأن ابتسم وقال: «إنني لا أريد أن أموت معهم». إذا كان الخوف من الاقتصاص قد زال في بعض الأوساط، أو أنه لم يعد يشلّ، على الأقل، الجرأة المدنية والوعي الاشتراكي، فإنه لا يزال ماثلاً بشكل واضح في العديد من الأوساط الأخرى. فالطريقة العنيفة التي هوجم بها العديد من المداخلين في الكونفرنس التاسع عشر، ومن ثم في شهر كانون الأول/ ديسمبر 1988 وكانون الثاني/ يناير 1989[16]، لم يكن هدفها بالطبع تهدئة هذه المخاوف.

وتبدو إحدى الخاصيات الهامة للإعداد للكونفرنس التاسع عشر في تدخل أوساط عمالية

---

(14) ومما يجعل هذا التعيين أمراً مثقلاً بالعواقب الوخيمة هو أن شيبريكوف كان قد صرّح في مقابلة له مع البرافدا بتاريخ 2 أيلول/سبتمبر 1988 تصريحات مشوبة بأمور تذكرنا بالهستيريا والبارانويا الستالينيتين وما بعد الستالينيتين، وذلك عندما عالج مشكلة «التخريب الإيديولوجي» بقوله: «إن التخريب الإيديولوجي كان يرمي دائماً وأبداً إلى زعزعة نظرة السوفياتيين إلى العالم الاشتراكي، كما كان يرمي إلى تنمية الآراء والمواقف الغربية على مجتمعنا، والتي تدفعُ السوفياتيين إلى القيام بنشاطات مناهضة للاتحاد السوفياتي (. . .) إن الأجهزة السرية ومراكز التخريب الايديولوجي ما زالت تعمل جاهدة باتجاه عرقلة البيريسترويكا وذلك في سبيل العمل على إنشاء مجموعات غير شرعية وشبه شرعية وشرعية (!) تسير على خطاهم في بلدنا».

(15) أنظر موسكو نيوز، العدد 27، 1988.

(16) أنظر بوجه خاص الهجومات العنيفة ضد رئيس تحرير أغونيوك التي عرضناها في الفصل الثاني عشر.

في النقاشات السياسية. فمنذ بداية الدكتاتورية الستالينية لم يحصل شيء من هذا القبيل في الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي يثبت مرة أخرى كم من العبث التأكيد أن شيئاً لم يتغير في هذا البلد منذ بداية حقبة غورباتشيف.

بالطبع، كان هذا التدخل محصوراً ببعض المراكز الصناعية الكبرى، وفي بعض المنشآت (صحيح أنها الأكثر اهمية). فالطبقة العاملة السوفياتية تعود من مكان بعيد، بعد عقود من التذرير وفقدان التسيس. لكن على الرغم من ذلك، ينبغي تقويم تدخل العمال في النقاش السياسي، بحد ذاته، وهو التدخل الذي يجعلهم يتقدمون بمطالبهم وهمومهم الخاصة على نحوٍ مستقل، ينبغي تقويم ذلك التدخل تقويماً يعطيه حق قدره، فضلاً عن القيام بدرسه عن كثب، وبالقدر الذي يعتبر فيه كنايةً عن مؤشر على مستوى وعي الطليعة البروليتارية وإمكاناتها الكامنة.

أما التدخلات العمالية النموذجية فكانت تدخلات عمال مصنع سيارات فولشكي (فاز) في توليياتي. وقد حدث في هذه المنشأة تحرك عمالي ضد «المرونة»، غير أنه أدى إلى مبادرات على مستوى التنظيم: «بإمكانك أن تستنتج من المذكرات أن العمال يشعرون أنهم يمتلكون جسماً قتالياً يتمثل بمجلس تعاونيات العمل، الذي هم أصحابه الفعليين. وقد بدأ العمال يؤمنون به، بعد الوضع الناشىء عن دوام العمل، منذ حوالي ستة أشهر. آنذاك، طلبت إلينا موسكو تسوية يوم العمل على النحو الذي يجعله ملائماً لأيام العمل في المنشآت الصناعية الأخرى. فنحن نعمل 12 ساعة إضافية عنها. رضخت الإدارة [في المصنع] للأمر. فنجم عن ذلك، إثر تقصير مدة يوم العمل، أننا سنكون مجبرين على العمل «أيام سبت سوداء» إضافية، تتراوح بين ست وثماني مرات في السنة، بغية تحقيق الخطة. لقد إستاء العمال. وحصلنا على ما طالبنا به: الحفاظ على دوام العمل السابق» (موسكو نيوز، العدد 27، 1988).

وأدت القضية إلى اقتراحين تنظيميين: يقضي الأول بتوسيع مجلس العمل التعاوني في المنشأة ليبلغ عدده 90 عضواً، بدلاً من ثلاثين (في منشأة تضم 120 ألف عامل)؛ وتوفير جهاز له يتمتع بحد أدنى من الاستقلالية، (على عكس رغبة ليغاتشيف المعلنة، إثر زيارته المنشأة)؛ ويدعو الثاني إلى كونفرنس أو مؤتمر لجميع مجالس البلد، «بغية تحديد استراتيجية مشتركة للعمل». وهو أمر غير سيء على الاطلاق..

وقد كان للتدخل العمالي - تدخل العمال الشيوعيون - في الإعداد للكونفرنس، فضلاً عن ذلك، صدى مباشراً بالعلاقة مع مسألة موجة الإضرابات التي شهدها الاتحاد السوفياتي

خلال الفترة الأخيرة. فقد هاجم العديد من المداخلين المُضربينَ وقادتهم بعنف[17]. غير أن ليونيد كابليوتشفي الذي أجرى تحقيقاً عن إضراب سائقي الباصات في كليبيدا في ليتوانيا كتب يقول: «عندما بدأت ظواهر الاستياء تعبّر عن نفسها منح الشيوعيون أنفسهم حق الكلام باسم تعاونية العمل كلها، وهو الأمر الذي يفترض الجرأة. ثمة تفصيل واحد لا يزال عالقاً في ذهننا: في ذروة الأحداث، وعندما وصلت المفاوضات إلى نقطة الصفر، قرر ممثلو السلطات العليا والإدارة نقل [الاجتماع و] المجلس إلى مكان أكثر هدوءاً. ودعوا بعض السائقين إلى الانضمام إليهم، كي لا يتهموا بأنهم يريدون المناورة من وراء ظهر الشغيلة. في هذه اللحظة. أبدى أحد ممثلي السلطات تعجّبه وقد اجتاحته نوبة من الغضب: «هل على هذه الشاكلة تخاض الاضرابات بالفعل؟ لا برنامج واضح، ولا مطالب معلّلة بشكل مقنع، ولا ممثلين من أجل التفاوض!» وأجابه أحد السائقين: «لكنه إضرابنا الأول، إننا نفتقد للتجربة»، راح الجميع في بادىء الأمر يضحكون، ومن ثم سادّ الصمت». (موسكو نيوز، 3 تموز/ يوليو 1988).

■ الخيارات التكتيكية لليسار السوفياتي

على ضوء هذا التدخل من جانب الطبقة العاملة، الذي لا زال يتميز بالجدة والتواضع، لكنه أصبح فعلياً، يمكننا فهم الخيارات التكتيكية المطروحة على اليسار السوفياتي «الجديد».

فهو من جهة، يقدّر بحق أن شك جماهير العمال بالبيريسترويكا لا يمكن تخطيه إن لم تُرفع التهديدات التي يرزح تحتها حق العمل الكامل، وإن لم ترفع أيضاً القدرة الشرائية وتماسك العمال، على مستوى المنشآت، ناهيك عن ضرورة تحسين التموين تحسيناً فعلياً ومستمراً. وبكلام آخر، فإن العمال لن يدعموا أية إصلاحات اقتصادية ما لم تجرِ باتجاه مصالحهم المادية. ويؤدي تشخيص من هذا النوع إلى الإستنتاج أن تخطي السلبية السياسية للكتلة العمالية الواسعة يستوجب صياغة برنامج اقتصادي بديل عن بيريسترويكا التكنوقراطيين والتقدم به.

ومن جهة أخرى فإن «اليسار الجديد» يشاطر الغورباتشيفيين الرواد ضيقهم لناحية النتائج التي ينطوي عليها أي تعليق للغلاسنوست أو فشلها أو الإطاحة بها. وعندما يكتب البرفسور آفاناسييف في الكتاب المذكور أعلاه: «هذا الكتاب لا يعبِّر عن رأي العديد من

(17) موسكو نيوز العدد 27، 1988.

المفكرين الذين يعتبرون البيريسترويكا ذوباناً مفرحاً للجليد، لكنه ذوبان قصير الأمد، ويعقبه البرد من جديد». (موسكو نيوز، العدد 3، تموز/ يوليو 1988)؛ وعندما يصرخ ميخائيل أوليانو، رئيس جمعية المسرحيين في الاتحاد السوفياتي، في الكونفرنس التاسع عشر «إذا ما فشلت البيريسترويكا، فهذه ستكون نهاية العالم». وأيضاً: «إلى أين سيقودنا إحباط الشعب للمرة الثالثة في حال حدوثه؟» (البرافدا، 30 حزيران/ يونيو 1988)؛ أو حتى عندما يؤكد أحد أتباع ليغاتشيف المعتدلين من أمثال رئيس جمعية الكتاب، كاربوف، في الكونفرنس نفسه: «هذه المرة أيضاً قد منحنا الشعبُ ثقته، لكن، ظاهرياً. وهذه هي فرصتنا الأخيرة بالفعل. فإما أن نشيِّد، أخيراً، المجتمع الاشتراكي الحقيقي، أو أن (. . .) العار سيحيق بنا أمام شعبنا، وأمام البشرية جمعاء وأمام التاريخ». (البرافدا، 30 حزيران/ يونيو 1988)؛ عندما يقال هذا كله فمن المؤكد أن مناضلي «اليسار (السوفياتي) الجديد» يوافقون على هذه الأحكام ولا ينادون باتباع النهج السياسي الأسوأ. فالدعوة إلى الأطاحة بغورباتشيف اليوم، في حين أن الطبقة العاملة غير مؤهلة للحلول محله، تعني موضوعياً الدعوة إلى إيصال البيروقراطيين الأشد محافظة وممارسة للقمع، إلى السلطة. ولا يسع المرء أن يرى ما الذي يمكن أن تجنيه الطبقة العاملة من سياسة خرقاء كهذه.

هل يعني أن «اليسار (السوفياتي) الجديد» ينادي بالتحالف التكتيكي مع الجناح السائر(*) في الغورباتشيفية؟ إنه يبدو منقسماً تجاه هذا الأمر. غير أن أغلبيته تنحو هذا المنحى[18]، بحسب القاعدة الكلاسيكية للجبهة المتحدة: نسير كل بمفرده ونضرب مجتمعين. وقد تميز أول تعبير مشهدي علني عن ذلك في موسكو بثلاث يافطات: «تعيش الغلاسنوست!» - «لتسقط البيروقراطية!» - «كل السلطة للسوفياتات». هذا علماً أنه ينبغي بالتأكيد تكييف هذا المنحى تبعاً للوضع الملموس وتبعاً لكل مشكلة ملموسة تُطرح على بساط البحث. فالتحالفات تُعقد وتُحل على ضوء الأحداث.

وبهذا المعنى بالذات ينبغي فهم تشكيل «الجبهات الشعبية» التي تناولناها بالمعالجة في الفصل الثاني عشر[19]. فإذا حملنا سياسة غورباتشيف على المحمل الصحيح باعتبارها سياسة إصلاحات جذرية إلى هذا الحد أو ذاك، فهل ينبغي أن يعارضها الشيوعيون الثوريون؟ إن مثل هذا الاقتراح سيكون اقتراحاً يسارياً تبسيطياً وغير منتج.

---

(18) أنظر بوجه خاص مقالة جان - ماري شوفييه في لوموند ديلوماتيك، تموز/يوليو 1988، فضلاً عن مقالة بوريس كاغارليتسكي في نيو لفت ريفيو، أيار/مايو - حزيران/ يونيو 1988.

(19) أنظر طارق علي، ثورة من فوق.

(*) L'aile marchante. كذا في النص الأصلي (م.)

ولا يسع الثوري، تحت طائلة خسارة كل فعالية سياسية وكل صلة بالجماهير وكل مصداقية تحررية وكل مبرر تاريخي، أن يعارض الإصلاحات من أي طرف أتت طالما أنها تحسِّن شروط حياة الجماهير الكادحة وعملها ونضالها بصورة فعلية.

ليست الثورة غاية بحد ذاتها. فهي ليست أكثر من وسيلة للنضال من أجل التحرر. وإذا ما تم التعبير عن لا مبالاة خرقاء إزاء الشروط الفعلية لحياة الجماهير ونضالها وإزاء تنامي حقوقها وسلطاتها وحرياتها، ناهيك عن تحسن مستوى معيشتها، وذلك بحجة تسهيل النضال الثوري؛ أو إذا ما تم تمني شروطٍ أكثر بؤساً لها بكل وضوح، فإن هذه الجماهير سوف تخلص إلى الاستنتاج بأن من يدّعون الثورية يضحّون بمصالح المستغَلّين والمضطهَدين لصالح مشاريعهم السياسية الخاصة، التي أقل ما يقال فيها عندئذٍ أنها مُلتبسة. وسوف تكون هذه الجماهير على حق مئة بالمئة[20].

ذلك أن المستغَلين البؤساء، بما هم عليه من تراجع وانقسام على أنفسهم وتشوّش بصدد الأهداف التحررية الفعلية لمعركتهم، سوف يعجزون عن بناء مجتمع لا طبقي مساواتي فعلاً، مجتمع المُنتجين المتشاركين الأحرار الذين يُدِيرون شؤونهم الخاصة. وهذا هو بالذات تعريف الاشتراكية.

إن الماركسيين الثوريين يدعمون، إذن، وبقواهم كلها، كل معركة من أجل الإصلاحات تنحو باتجاه تحرر الشغيلة، أي باتجاه تحسين شروط حياة أوسع الجماهير وشروط عملها ونضالها. هذا فضلاً عن سعيهم لأن يكونوا أفضل المحاربين من أجل هذه الإصلاحات.

إن الفرق الجوهري بين الثوريين والإصلاحيين لا يكمن في رفض النضال من أجل الإصلاحات أو قبوله[21]. إنه يكمن، قبل أي شيء آخر، في رفض كل تحديد ذاتي لهذه النضالات الجماهيرية من جانب الثوريين، وفي رفض كل توجه سياسي قائم على التخلي عن زعزعة - أو على عدم «الشطط» في زعزعة - الاستقرار الاجتماعي والسياسي، أي سلطة الطبقات أو الشرائح الحاكمة، وذلك بحجة تفادي الردود الشديدة الحدة من جانبها. إنه

---

(20) أنظر بوجه خاص الفصل الشهير من البيان الشيوعي الذي يشير فيه ماركس وانغلز إلى أنه لا مصلحة للشيوعيين مستقلة عن مصالح الجماهير التي يدافعون عنها.

(21) يبقى عرض روزا لوكسمبورغ «Sozialreform oder Revolution» أفضل عرض حول هذا الموضوع، Gesammelte Werke 1/1 , Dietz - Verlag، برلين، 1972.

يكمن، بحكم المنطق نفسه، في الأولوية التي يوليها الثوريون لنشر حركة الجماهير المستقلة (وبشكل أساسي، وإن لم يكن الشكل الوحيد، التحركات الجماهيرية) لاكتساب هذه الإصلاحات، الأمر الذي يفترض نضالها المتواصل من أجل الاستقلال السياسي الطبقي والحفاظ عليه بوجه القوى الاجتماعية الأخرى القائمة .ويكمن أيضاً في الإعداد والتشجيع المنهجيّين لبروز جميع أشكال التنظيم الذاتي الجماهيرية وتطويرها ـ من أشكالها الأكثر جنينية في لجان الإضرابات أو الأحياء المنتخبة، وصولاً إلى أشكالها الأكثر تعميقاً، وهي المجالس العمالية والشعبية الممركزة على المستوى الوطني ـ أي في توجيه نضالاتها نحو حركة فعلية لإقامة سلطة مضادة (إزدواجية سلطة) في بادىء الأمر، والاستيلاء على السلطة، فيما بعد، من قبل الجماهير (الأمر الذي يفترض، في المجتمع البورجوازي، إزالة جهاز الدولة البورجوازية).

لا يمكن أن تولد هذه الحركة الفعلية بنتيجة مطالب مباشرة تظهر في شكل مطالب إصلاحية. لا يمكن أيضاً، إلاّ بفعل التجربة العملية التي تبيّن أن هذه الإصلاحات مستحيلة التحقيق في الإطار المؤسّسي القائم، أن تُولّد الثورة الجماهيرية الفعلية، على الأقل في بلد مصنّع أغلبية سكانه بروليتاريون ومدينيون[22]. وبهذا المعنى، ومن وجهة نظر الثوريين، يمكن أن يؤدي النضال من أجل الإصلاحات الجذرية إلى الثورة، كما يمكن أن يولِّد الثورة. أما من وجهة نظر الإصلاحيين، فعلى العكس من ذلك، يقف الخوف من الثورة واستبعادها حاجزاً أمام النضال الفعلي من أجل الإصلاحات، إن لم يجعلها مستحيلة، وذلك بدءاً من اللحظة التي يرفض فيها «النسق القائم» هذه الإصلاحات.

لكن هناك إصلاحات وإصلاحات. لقد أشرنا إلى واجب الثوريين في دعم النضال من أجل الإصلاحات التي تنحو منحى تحرير المستَغلين والمضطهَدين، والتي تحسّن شروط عملهم وحياتهم ونضالهم. وهذا يفترض بالتأكيد أن الماركسيين الثوريين يرفضون كل إصلاح يؤدي، بحجة تحسين فعالية سستام اجتماعي معين (حتى لو أُطلقت على هذا السستام تسمية «اشتراكي») وعقلنته ومردوديته أو «ضرورات تطويره»، إلى تدهور شروط العمل والحياة والنضال عينها بصورة دائمة[23]. وهذا يعني أن لا مناص من التحليل الملموس

(22) حتى في البلدان التي لا تزال البروليتاريا فيها في موقع الأقلية، فإن ثورة من هذا الطراز قابلة للتحقيق بكل تأكيد: هذا ما تثبته ثورة اكتوبر. غير إن هذا الطراز ليس الوحيد فثمة إمكانية للعديد غيره أيضاً، لكن ليس في البلدان حيث البروليتاريا وسكان المدن يشكلون أكثرية واسعة.

(23) خلال الحروب الأهلية وحروب التصدي للتدخلات الأجنبية، بإمكان البروليتاريا بشكل مؤقت، أن تلجأ إلى التضحية بمصالحها المادية المباشرة للاستيلاء على السلطة أو للحفاظ عليها. غير إن ذلك لن يكون فعالاً ما لم تقم به البروليتاريا بملء إرادتها، وما لم تقبله بأغلبيتها بشكل واع وشرط ألا يمتد لمرحلة طويلة، وإلاّ فإن آثاره الذاتية والموضوعية سوف تكون كارثية، حتى في هذه الحالة.

للوضع الملموس قبل اتخاذ القرار بشأن دعم النضال من أجل هذا الإصلاح الملموس أو ذاك أو عدم دعمه، وبالنظر بالضبط إلى تأثيره على شروط عمل الجماهير وحياتها ونضالها (وليس تأثيره المفترض على المشروع السياسي للثوريين، وهو أمر مختلف تماماً).

ينطلق حُكمنا على طبيعة الإصلاحات المقترحة، التي بدأ العمل بها أو المُطالب بها من قبل فئات جماهيرية شعبية، من معيار طبقي، وهو المعيار الذي يبقى البوصلة الوحيدة الصالحة في عالم يَتَميَّزُ بمبادرات تزداد تنوعاً وغموضاً وتناقضاً وبدوافع أقل ما يقال فيها أنها صفيقة، في المجال السياسي وبالمعنى الأوسع لهذه العبارة. وبفضل هذه البوصلة نفسها يحكم الماركسيون الثوريون على الإصلاحات التي أطلقها غورباتشيف في الاتحاد السوڤياتي. فليست المسألة المطروحة هي مسألة قبول هذه الإصلاحات ككتلة واحدة أو رفضها بالشكل نفسه. ولا يمكن أن يتعلق الأمر بغير تقديم الدعم النقدي لكل إصلاح مأخوذ على حدة أو برفضه على الشاكلة نفسها.

قد يعترض معترض على أن هذا المسار غير واقعي، بحجة أن الخيار المطروح هو بين الإبقاء على غورباتشيف (أو على الأقل احتمال استمرارية تجربة الإصلاحات الجذرية) أو أبعاده (استبداله بشكل سلمي، الإطاحة به، اغتياله: تتعدد الأسباب، والنتيجة واحدة).

في الحالة الأولى، ثمة احتمال للتقدم باتجاه الديموقراطية الاشتراكية وتحقيق سلسلة من الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية الاشتراكية. أما في الحالة الثانية فسوف يكون هناك جمود وتخلُّف في الوضع الداخلي للاتحاد السوڤياتي وهما أمران ينحوان منحى المراوحة في المكان الواحد. عندئذٍ تنوء على كاهل المجتمع بأسره كتلة من الاسمنت البيروقراطي لتضغط عليه ضغطاً لم يشهده في تاريخه. وسيكون من قبيل انعدام المسؤولية تشجيع إضعاف غورباتشيف، بأية طريقة كانت، في الظروف الراهنة. فالبديل الوحيد هو إما غورباتشيف وإما بريجينيف جديد، لا بل ستالين جديد. والراهن اليوم في الاتحاد السوڤياتي أنه ليس من حلٍ أفضل جوهرياً من الحل الذي يقدمه غورباتشيف، وذلك من وجهة نظر المصالح الاجمالية للجماهير الشعبية، ناهيك بالبيروليتاريا العالمية. إن رفض دعم غورباتشيف (حتى لو بطريقة نقدية) دعماً إجمالياً، يعني موضوعياً ممارسة السياسة الأشد سوءاً.

إن هذا المسار السياسي والتحليل الذي ينطوي عليه، هما أبعد ما يكونان من أن يوصفا بالواقعية والملموسية. إنهما مجردان وقصيرا النظر، بوصفهما تنويعان من تنويعات السياسة الواقعية ريل بوليتيك. إنهما يستندان إلى مقدمات يظهر طابعها المتناقض بسهولة للعيان.

المقدمة الأولى: لا زال وضع غورباتشيف هشاً سريع العطب. لكن عمّا تنجم الهشاشة وسرعة العطب؟ إنها تنجمان، في الظاهر، عن قوى اجتماعية قادرة - الجناح المسمى محافظاً في الجهاز - تعارض الإصلاحات الجذرية، أو تتخوف من اتساعها ومن منطقها الباطن - لكن إذا ما تمكنت هذه القوى الاجتماعية، والتي يمكن القول مع ذلك إنها أقليّة جداً في المجتمع السوفياتي، من أن تمارس تهديداً فعلياً، بل من أن تطيح بغورباتشيف، فهذا يعني أن قوى الأغلبية في المجتمع، وفي طليعتها العمال، لم تتحرك أو لم تعبّر بشكل كافٍ عن دعمها للإصلاحات.

وبضربة واحدة تتهاوى المقدمة الأولى. فالمسألة بمجملها لا تتعلق بالدرجة الأولى بشخص غورباتشيف وبمحيطه، بل هي تتعلق بالأحرى بموازين القوى بين الاتجاهات السياسية الفاعلة على الأرض، والتي هي نتاج تحرك القوى الاجتماعية الداعمة لكل منها، في التحليل الأخير. ويبدو غورباتشيف نتاج أحد متوازيات الأضلاع بين قوى تنطلق من نقاط مختلفة وتذهب في اتجاهات مختلفة، أكثر مما يبدو شخصية ذات دور استثنائي، لا بل حاسم، في لحظة محددة من التاريخ.

ضمن هذه الشروط، يجعل العمل ضد مصالح الشغيلة من تحركهم الداعم لغورباتشيف أمراً أكثر صعوبة في أقل تعديل، ويدفع أقساماً منهم نحو السلبية ناهيك بالدعم الحذر للمحافظين. وبضربة واحدة يتم توفير الدعم لذلك الجزء من إصلاحات البيريسترويكا الذي يتميز بعدائه الواضح للعمال، وبالتالي تسهيل الإطاحة بغورباتشيف. إن السياسة الواقعية تؤدي، على نحوٍ مفارق، إلى نتيجة معاكسة للنتيجة التي تتوخاها.

وثمة مقدمة أخرى يحملها المدافعون عن الدعم المطلق الذي يجب منحه لغورباتشيف وهي مقدمة أكثر افتراضية من الأولى، إذ تؤكد على أن ليس ثمة أكثر من خيار وحيد ممكن: إما غورباتشيف وإما العودة إلى الجمود، وهكذا تتناسى هذه المقدمة أن غورباتشيف كان وليد هذا الجمود بالذات بعد أن أصبح هذا الأخير فوق احتمال المجتمع السوفياتي بأكمله، وفوق احتمال أقسام واسعة في الجهاز. وما كان يصح في العام 1984 يظل صحيحاً في العام 1990. خصوصاً وأن التجربة الحاصلة بين هذين التاريخين قد قدمت المزيد من المعلومات ووفّرت المزيد من الوعي فيما يتعلق بـ «وضع الأمة».

لنفرض في هذا الوضع أن إبعاد غورباتشيف يكفي سبيلاً للعودة إلى الجمود، وهذه فرضية لا يمكن للكتل المحافظة حتى أن تدافع عنها من دون أن تكون شديدة التوهم. فمن المحتمل جداً - إن لم نقل الأكثر احتمالاً - أن يخلف غورباتشيف غورباتشيف، أي أن يتم

استبدال الأمين العام الحالي بغورباتشيف مـا يكون أقل اندفاعاً بقليل، وأقل جذرية بقليل، وأقل «ليبرالية» بكثير، لكنه مع ذلك كليّ التصميم على تطبيق إصـلاحات هـامة. هـل يُحبط مثل هذا الاحتمال كل إمكـانية ليقـظة النشاط الجماهيري المستقـل وتطوره؟ هـذا ما لا يجد تعليلاً له.

في حدود المعلومات المتوفرة حالياً، ومع الاحتفاظ بحق المراجعة، ثمة إستنتاج يفـرض نفسـه: إن واجب الماركسيـين الثـوريـين ـ ومن بعـدهم واجب جميـع القـوى ذات القنـاعـة الاشتراكية/ الشيوعية الحقيقيـة في الاتحاد السـوفياتي وخـارج الاتحاد السـوفياتي ـ إزاء تجـربة غورباتشيف هو دعم كل إصـلاح (إجراء) ملمـوس تشرع به المجمـوعة القيـادية في الاتحـاد السوفياتي دعماً نقدياً، أو رفضه تبعاً لما إذا كان يخدم مصلحـة الطبقـة العاملة أو لا يخـدمها، وهذا يعني في المحصِّلة:

- دعم نقدي للغلاسنوست وللاتجاه نحو اللبرلة في مجـال وسائل الإعلام والثقـافة والفنـون، دعم كلي وشامل لإعادة حرية التعبير والتعددية الأيديولوجيـة ـ السياسيـة، وتنامي الحقـوق السياسية للمواطنين، وحرية الصحافة، الخ؛
- دعم نقدي للإجراءات الخاصة بتحلّل التخطيط المـركز بـيروقراطيـاً، ولكل إجـراء ينمّي قدرة الشغيلة والمستهلكين (في الواقع جميع المواطنـات والمواطنـين) على المشـاركة في عمليـة اتخاذ القرار في المجال الاقتصادي وفي جميع المجالات؛
- دعم نقدي لكل إجراء يحسِّن من شروط حياة الجماهير الـواسعة، وتحـديداً في مجـال الغذاء والتـوزيع والإسكـان والنقل المشـترك، والعنايـة الصحية والتعليم والحضـانات والسيـاحـة الشعبية، الخ؛
- دعم نقدي للمبادرات في مجال نزع السلاح، وفي مقدمتهـا نزع الأسلحـة النوويـة الكامـل والإلغاء الكامل للأسلحة البيولوجية والكيميائية؛
- رفض كل قمع سياسي، حتى لو كان تدرّجيّاً أو جزئياً.
- رفض جميـع الإجراءات التي تنتقص من حقـوق الـطبقـة العـاملة المكتسبـة، وفي طليعتهـا الإجـراءات التي تنمّي حقوق المـدراء ومدراء الأعـمال وسلطاتهم في المنشآت، ورفض كـل هجوم على حق العمل الكامل؛
- رفض كل ما ينمي التفاوت في المجتمع السوفياتي؛
- رفض كل توسيع مفرط لتأثير السوق وآوالات السـوق في أي مجال آخر غـير مجال الإنتـاج الصغير الذي لا يسعه إلا أن يخرِّب الاستخدام الكامل وينمّي التفاوت الاجتماعي؛

- رفض كل مبادرة حول «التعايش السلمي» مع البورجوازية في مجال الصراع الطبقي العالمي الحالي، أي كل مناورة مشتركة مع البورجوازية ضد ثورات أو نضالات عمالية جارية (الأمر الذي لا يفترض بالطبع الاندفاع في مغامرات خارج الاتحاد السوفياتي، والتي لا تحتاجها البروليتاريا والشعوب المضطهدة على الاطلاق ولا ترغب فيها)؛
- رفض «التفكير الجديد» القائم على التعاون الطبقي العالمي.

لا تشتمل هذه اللائحة على مجموع إصلاحات الحقبة الغورباتشيفية وإجراءاتها، سواء التي تم الشروع بها أو تلك المقترحة. غير أنها وافية بما فيه الكفاية لرسم ملامح سياسية محددة.

وهكذا فإن تحليل المسار الإصلاحي لغورباتشيف يفضي إلى تحليل السلطة الاستبدادية المستنيرة باعتبارها البديل الوحيد عن الدكتاتورية الظلامية في الظروف الراهنة للاتحاد السوفياتي، وهي أطروحة يدافع عنها، من زوايا مختلفة، عدد كبير من المراقبين المؤرخين وعلماء الاجتماع وتيارات في الحركة العمالية الغربية كما في الاتحاد السوفياتي، ويُقال أن التغيرات الجارية اليوم في هذا البلد هي عبارة عن «ثورة من فوق». فكل شيء يتعلق إذن بمن يوجد «فوق»، أي بالـ «زعيم».

■ ثورة من فوق؟

بالنسبة للماركسية ليس ثمة ثورة حقيقية ممكنة من فوق، علماً أن الصيغة قد استُخدمت أكثر من مرة بأسلوب صحافي من قبل ماركسيين بارزين، بمن فيهم انغلز. فالثورة، سواء كانت اجتماعية أم سياسية، تفترض مسبقاً أن يفقد الذين يمارسون السلطة هذه السلطة لصالح قوى اجتماعية أخرى. إن الثورة من فوق، بالمعنى الفعلي، عبارة تفترض إذن التصفية الذاتية للطبقة (أو لشريحة غالبة من الطبقة) المسيطرة وهذا أمر لم يشهده التاريخ، ولن يشهده على الإطلاق.

إن عبارة «ثورة من فوق» موضوعة بين مزدوجتين، تشير عموماً إلى إجراءات جذرية يتخذها الحكام للخروج من مأزق تاريخي يكونون قد انزلقوا فيه. والأمر يتعلق، من وجهة نظرهم، باستباق الانفجار الثوري بالضبط، أي بمنع «الثورة من تحت» من خلال هذه الإجراءات. لكن لهذا السبب بالذات تكون هذه العملية، وبالملموس، عبارة عن

إصلاحات جذرية وليس عن ثورة بالمعنى الفعلي للعبارة[24]. وأحياناً، تصل هذه الإصلاحات عملياً إلى غاياتها، فلا تحدث الثورة من تحت، أو على الأقل، تتأخر بضع عقود[25].

يجري الحديث غالباً عن «ثورة من فوق» لوصف عملية التغيير الجارية اليوم في الاتحاد السوفياتي. حتى أن الرجل الثاني في هرم الحزب الشيوعي السوفياتي، ليغاتشيف، زعيم الجناح المحافظ، يخصّص لهذا الموضوع افتتاحية أعدّها للعدد السابع (تموز/يوليو 1987) من مجلة الأممية الجديدة تحت عنوان «الطبيعة الثورية لإعادة البناء في الاتحاد السوفياتي». ونجد فيها تحديداً المقطع التالي: «إننا نصف التغييرات الجارية عندنا بأنها تحوّل ذو أهمية تاريخية وذو طابع ثوري. ليس في الأمر أي مجاز أو رغبة في المبالغة بأهمية التغييرات، فهي فعلياً ثورية في جوهرها [التشديد من وضعنا]».

لكن من الواضح أن «التغييرات النوعية» الجارية في الاتحاد السوفياتي بحسب ليغاتشيف، لا تفترض بأي شكل من الأشكال انتقال السلطة من قوة اجتماعية محددة إلى أخرى. وبهذا المعنى، فإن الأمر يتعلق بالضبط بإجراء إصلاحات جذرية لاستباق الثورة الفعلية. وبهذا المعنى، وبهذا المعنى فقط، نستطيع استخدام عبارة «ثورة من فوق»[26] لتعريف

---

(24) يفترض مفهوم «الثورة»، للسبب نفسه، نشاطاً متهوراً، أرعناً ولا يحترم أي سلطة، من جانب الجماهير الواسعة. وبإمكاننا عند الاقتضاء استخدام صيغة «ثورة من فوق» (لكن دائماً بين مزدوجتين) للإشارة إلى التحولات المساوية للثورة الإجتماعية التي تحققت في أوروبا الشرقية بين عامي 1945 - 1949، من دون حصول نشاط جماهيري معمّم - باستثناء جزئي للحالة التشكيوسلوفاكية - وهي تحولات ناجمة بشكل رئيسي عن الضغط العسكري - البيروقراطي داخل الاتحاد السوفياتي. لكن ما حصل في هذه الحالات هو انتقال السلطة من قوة اجتماعية إلى قوة أخرى. وفي يوغوسلافيا، حصلت ثورة اجتماعية شعبية فعلية ترافقت مع تحركات جماهيرية على نطاق واسع، بما فيها الحرب الأهلية. ولا يغيّر من واقع هذه الحركة ولا من واقع الثورة الاجتماعية التي تـوجتها أن هـذه التحركـات قد تمت بقيادة حزب يستخدم أساليب الإشراف البيروقراطي على الحركة الجماهيرية.

(25) إذ حرّر القيصر الكسندر الثاني الأقنان بقرار حكومي أتوقراطي، فإنه قد أخّر دون شك اندلاع أول ثورة روسية أصيلة مدة أربعين عاماً.

(26) يثير وصف «اصلاحات غورباتشيف» «بثورة [فعلية] من فوق»، حماسة كبيرة سواء في الغرب أو في الاتحاد السوفياتي نفسه، وقد عنون طارق علي كتابه بهذا الشكل. كما نشير إلى مُثَلَين آخرين، فقد عَنوَن الكاتبان الألمانيان، المتعاونان بشكل دائم مع المجلة الأسبوعية الليبرالية داي زايت، كريستيان شميدث هاور وماريا هوبر عملهما الأخير Russlands Zweite Revolution (الثورة الروسية الثانية) وقد نشرت مجلة Nouvelle Revue Internationale في عددها الأول (كانون الثاني/يناير) عام 1987 مقالة لغنادي باشتانوك وهو عضو عمالي في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي تحت عنوان =

حقبة غورباتشيف. وتبرز المماثلة بينه وبين السلطة الاستبدادية على الفور للعيان[27].

كما في عهد السلطة الاستبدادية المستنيرة تنبع المبادرة ظاهرياً من قمة الدولة ومن السلطة الفعلية. وكذلك الأمر كان «الصاعق» في ذلك العهد، هو وعي مخاطر الانفجارات التي ينبغي تفاديها بأي ثمن، تلك الانفجارات التي تعلن عن نفسها من خلال التناقضات المتراكمة والتي لم تجد حلاً لها منذ عقود. واليوم، كما بالأمس، تبدو جماهير الشعب في موقع المتفرج السلبي، فتنحو تارة نحو التسليم وطوراً نحو الرفض والشك، لكن من دون أن تشارك فعلياً في الصراع السياسي. ويبدو هذا الأخير وَقفاً على حلقة الحكام وأصحاب الامتيازات وحدهم. وتبدو شخصية الأتوقراطي وشخصية مستشارية الرئيسيين هي العامل المحدِّد في السيرورة.

غير أن المماثلة بين الحالتين تقف عند هذا الحد. فثمة عالم بأكمله يفصل بين جماهير الفلاحين الأميين والمشتتين في النمسا عام 1780، حتى لا نقول في بروسيا عام 1765 وإسبانيا عام 1795، والبيروليتاريا عالية التعليم والماهرة والمتركِّزة في قلاع مدينية ضخمة في الاتحاد السوفياتي اليوم: البيروليتاريا الأكثر عدداً اليوم في العالم، والتي تخطت بروليتاريا الولايات المتحدة من حيث العدد[28]. إن عالمها عالم أُعيدت صناعته، واهتز، وتقلَّب واستيقظ، ليس فقط بفعل مرور قرن من تطور الصناعة والتقنية الرأسمالية، بل أيضاً بفعل ثورة أكتوبر وكل ما أنتجته. إن القوة الثورية والتحررية الكامنة في الدينامية التي يُولِّدها هذا العالم قد عبرت عن نفسها في أوروبا، ليس فقط في أيار 68، لكن أيضاً في ربيع براغ وفي صعود مشروع نقابة التضامن القائم على التسيير الذاتي بين عامي 1980 - 1981.

وبما أن البروليتاريا السوفياتية، من حيث قوتها الكامنة، هي أقوى بكثير من البروليتاريا الفرنسية والبروليتاريا التشيكوسلوفاكية والبولندية، فإن ثمة إمكانية لدينامية مماثلة في الاتحاد السوفياتي، وعلى قاعدة أكثر اتساعاً. ولا يَسَعُنا بالطبع أن ندخل في تفاصيلها. وينبغي أن ينطلق كل حكم حول المفاعيل المحتملة «لإصلاحات غورباتشيف» من الإشكالية

= «التغيير هو عمل ثوري» الذي تبدأ الفقرة الثانية فيه بالجملة التالية: «في طريق عودتي من المؤتمر الذي انتدبت إليه من قبل إثني عشر ألف شيوعي في منظمة الحزب بمصنع سيارات كاما، الكامار، سألني رفاقي في فريق العمل، والذين عملت معهم لسنوات طويلة، كيف إنه توضع على جدول الأعمال موضوعة التحولات الثورية لواقعنا بأكمله بعد مرور سبعة عقود على ثورة اكتوبر».

(27) لقد حلَّل صديقنا المأسوف عليه رومان روسدولسكي بطريقة رائعة الحالة الاستبدادية المستنيرة الأكثر نموذجية في التاريخ، وهي حالة الامبراطور جوزيف الثاني أمبراطور النمسا في - Die grosse steuer) (und agrarreform josefs II.

(28) ثمة اليوم حوالي مئة وخمسة عشرة مليون أجير في الاتحاد السوفياتي مقابل حوالي مئة وعشرة ملايين أجير في الولايات المتحدة الأميركية.

العامة التالية: ما هي تأثيراته على مقدرة الدفاع الذاتي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن النشاط الذاتي والتنظيم الذاتي للجماهير الواسعة؟ ذلك لأن إحدى المسلمات بالنسبة للماركسي - أو لنقل بطريقة أكثر علمية، إنها إحدى الفرضيات الرئيسية في الماركسية - هي أنّ تحرر الشغيلة لا يمكن أن يتم إلا على يد الشغيلة أنفسهم، وأنه لا يمكن تصور أي تنويع من تنويعات الاشتراكية، ولا إمكانية وجوده، إن لم يسلّم العمال به، وإن لم ينشأ كنتيجة لنشاطهم الخاص.

لقد أشار غورباتشيف نفسه، كما رأينا أعلاه، إلى الطابع «الثوري» للبيريسترويكا، لكنها ثورة من نمط خاص. وقد استشهد بوضوح بالثورات الفرنسية في القرن التاسع عشر والتي هي بمثابة سوابق للثورة الحالية - وقد رجع إليها ليون تروتسكي للتمييز بين الثورة السياسية الضرورية في الاتحاد السوفياتي والثورات الاجتماعية مثل الثورة الفرنسية في عام 1789[29].

وتكمن المشكلة في أن ثورات 1830 و 1848 و 1871 التي يشير إليها ميخائيل غورباتشيف لم تكن على الاطلاق «ثورات من فوق»، بل ثورات شعبية حقيقية، رافقتها تحركات جماهيرية محمومة، وأطاحت بحكومات «في الشارع»، لا بل انتفاضات مسلحة. ذلك كله لا يتفق مع «الثورة من فوق»، التي تتحكم بها السلطة القائمة.

ويضع موشي لووين المشكلة - مع العلم أنه أكثر تفاؤلاً بصدد مصير إصلاحات غورباتشيف - على مستوى التحالف بين قوى اجتماعية: «إن المعالم الاجتماعية للتحالف المنخرط في عملية الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية بدأت تظهر أمام أعيننا. وبالنسبة للانتليجنسيا الخلاقة في مجال الفنون والعلوم فإن التوجه الجديد يفتح أمامها آفاقاً جديدة، ناهيك باحتمالات البروز الاجتماعي والنفوذ. ويحوز الإصلاح الاقتصادي على دعم كبير بين العاملين في مجال العلوم الاجتماعية (. . .) وقد عرف المهندسون والتقنيون الأكثر مهارة، الخلاقون والموهوبون، (. . .) مرحلة طويلة من الكبت بفعل الإوالات الاقتصادية المهترئة وبفعل انعدام الفعالية البيروقراطي. ويمكن أن نتوقع دعماً مماثلاً من جانب العمال الأكثر مهارة. وقد بيّن العديد من الدراسات المتعلقة بشغيلةٍ شبانٍ أنهوا تعليمهم الثانوي، وهم يمثلون نسبة كبيرة من الوافدين الجدد إلى العمالة، أن هؤلاء أيضاً قد شعروا بالكبت داخل المصانع، وبإمكانهم أيضاً أن يروا في الإصلاحات محاولة لحل التناقضات والانحرافات عن

---

(29) ميخائيل غورباتشيف، البيريسترويكا، ص. 65.

الأخلاق والقيم التي تعلموها في المدرسة وعن الوقائع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للحياة اليومية»[30].

وتبلغ المشكلة ذورتها عند نقطة الخلاف حول طبيعة القضاء على البيروقراطية ـ وهو أمر يبدو للجميع متفقاً عليه[31] ـ والذي لا يمكن له إلّا أن يفضي إلى الشعار التالي: «كل السلطة للسوفياتات»، وهو الشعار الذي ورد في بعض وسائل الإعلام، وبقلم مناصري البيريسترويكا الأكثر جذرية.

غير أن أية سلطة سوفياتية مماثلة تفترض مسبقاً تحولات ثورية في مجال الإدارة الاقتصادية وفي مجال السلطة السياسية في آن واحد. وهي تفترض مسبقاً أن تمارس السوفياتات ـ أي أغلبية العمال ـ سيادتها في تقرير الخيارات الاقتصادية الكبرى، وفي أولويات التوظيف، وديناميـة الاستهلاك الفردي والاجتماعي، ويوم العمل، وسياسة الأسعار، هذا ونقتصر على ذكر هذه الأمثلة فقط. وتقتضي سلطة القرار هذه، على المستويين الفيدرالي والوطني، إمكانية الاختيار بين بدائل عديدة، ووجود هذه البدائل، وبالتالي سستام تعددية الأحزاب. وهي تفترض على مستوى المنشأة (وعلى المستوى المحلي) أن تمتلك مجالس المنشآت والمجالس الشعبية (سوفياتات المنشأة والسوفياتات المحلية) حق الفيتو وحق القرار بما يتخطى حق المديرين وقادة المنظمات السياسية (الأحزاب).

وقد كشفت قضية أرمينيا هذا التناقض بأروع أشكاله. فقد وجّه تشيشيرينسكي، السكرتير الأول للحزب الشيوعي في أوكرانيا وأحد «ديناصورات» البريجنيفية في المكتب السياسي إدانة عنيفة لاقتراح لجنة العمل في يريفان الداعي إلى «استيلاء القاعدة على السلطة» من خلال انتخاب قادة جدد: «يدعو بعض المتطرفين الآن الأرمن إلى الحلول محل قادة هيئات الحزب والمنشآت والسوفياتات (. . .) أعرف أشخاصاً وَجَّهوا النقد لنا، واعتبروا

---

(30) موشيه لووين، ظاهرة غورباتشيف، ص. 143 - 144.

(31) لقد هاجم البيروقراطية جميع المداخلين في الكونفرنس التاسع عشر، لكن، وكما قال ميخائيل أوكيانوف في الكونفرنس نفسه: «البيروقراطية، البيروقراطيون؛ لكن ما هو هذا الكائن غير المرئي، الغامض؟ جميع الناس يعرفون أنه موجود، لكن أحداً لم يره، إنه مثل «رجل الثلج» البشع» (البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988). وكي تؤكد الممارسة «الغموض» (أو بالأحرى تكشفه) نكتفي بإيراد مثل من بين ألف مثل مشابه: يُفترض أن يؤدي إندماج وزارة الإنشاءات الآلية للصناعة الثقيلة ووزارة الإنشاءات الآلية لقطاع الطاقة إلى التخلي عن سبعمائة موظف. والحال إنه جرى «تسريح» خمسمائة وستة وثلاثين شخصاً، تمكّن نصفهم من إيجاد عمل في الحال، ضمن الفرع عينه، وأحيل مئة وعشرون منهم إلى التقاعد. وخسر أخيراً ثمانية وأربعون منهم عائداتهم التي كان يوفرها لهم موقعهم البيروقراطي (أنباء موسكو، 14 شباط/فبراير 1988).

أنه لم يعد بالإمكان التسامح مع هذا الوضع[32].

ماذا إذن؟ هل إن الانتخابات وحق عزل القادة ما عادا يشكلان جزءاً من «المبادىء اللينينية»؟ وهل تمارس السوفياتات «سلطتها» من دون إمكانية عزل أعضائها بناء لرغبة الناخبين؟ سوف تهتز عظام لينين وماركس في قبريهما إزاء هذه «الأرثوذوكسية» الجديدة. أم أنها الأورثوذوكسية الستالينية القديمة وقد قامت من بين الأموات؟.

تفترض «سلطة السوفياتات» الفعلية مسبقاً، على المستوى السياسي، انتخابات حرة للسوفياتات، وهو أمر غير ممكن هو الآخر، ما لم تتوافر إمكانية الاختيار بين مرشحين مختلفين يملكون حق الانتقاء على برامج واقتراحات بديلة متماسكة، وهذا هو تعريف سستام تعددية الأحزاب بالذات. ومن دون هذا المحتوى الملموس، تصبح صيغة «كل السلطة للسوفياتات» خدعة فظّة فعلية. فالسوفياتات التي لا تُنتخب بشكل حر ولا تمتلك سلطة اقتصادية فعلية ليست سوى ديكتاتورية بيروقراطية مستقرة.

«ينبغي المطالبة اليوم، وعلى طريق سلطة السوفياتات الفعلية، بالمقدمات التالية، التي تشكل في آنٍ واحد، خطوة إلى الأمام تنتظرها الجماهير، وتتلاءم مع تطلعاتها. كما تشكل اختبارات مهمة لغورباتشيف والغورباتشيفيين وتحدد تصميم على الاستجابة لهذه التطلعات، وقدرتهم على ذلك، أو تكشف، على العكس، عن ترددهم ورفضهم الاستجابة لها، ونكرر مرة ثانية: لا تبلغ الجماهير الواسعة النقاش السياسي والنقد السياسي والوعي السياسي إلا بالممارسة والتعلم السياسي اللذين تمارسهما القاعدة. وقد سَخِر ماركس من أولئك الذين كانوا يعتقدون إبان سلطة الاستبدادية المستنيرة في مملكة بروسيا، من أنه بإمكان المرء أن يتعلّم السباحة من دون إنزاله إلى المياه. واستخف «بأساتذة القفز» هؤلاء الذين يُعدّون لاجتياز الهوة بواسطة خيط قماش واهٍ.

تصطدم أبوية غورباتشيف المستنيرة بعقبة مماثلة. ولما كان العلم لا يتطور من دون نقاش حر، فإن إعداد الجماهير السياسي يحتاج إلى نشاط حرّ كي يؤتي ثماره. فينبغي أن نطالب بإصلاحات سياسية وإجراءات اقتصادية واجتماعية أكثر جذرية:

- إلغاء الرقابة. حق كل مجموعة مواطنين أن تنشر كتباً وكراريس ومجلات ودوريات، وبيانات، الخ؛

---

(32) لوموند، 20 تموز/يوليو 1988.

إلغاء المواد 70 و 190/2 من القانون الجزائي، التي تحدِّد حرية التعبير، وخاصة تلك التي تمنع «التحريض المعادي للسوڤيات» و«التعرض للسلطة السوڤياتية»، وهي بنود لا تعني بوضوح التجسس ولا الأعمال الإجرامية (الإرهابية، الخ.) لكنها تؤسس لجنح الرأي وتمنع أو تعيق ممارسة الجماهير لحقوقها الديموقراطية[33]؛

ـ تحرير جميع المساجين السياسيين، أي جميع الموجودن في السجون وفي المعسكرات بسبب جُنح الرأي[34]؛

ـ إقرار قانون الأمر بالمثول(*). بحيث يواجه كل متهم اتهاماً محدداً مكتوباً، بعد انقضاء 24 ساعة على توقيفه. ويحق لهذا المتهم أن يختار بحرية محامياً يضمن له حق الدفاع عن نفسه. وللمحامي كامل الحق في أن يطّلع على ملف الاتهام؛

ـ ضد تعسف الشرطة، وحق كل شخص موقوف اللجوء إلى السوڤياتات. حق السوڤياتات المحلية في استجواب كل موقوف يقدم التماساً بهذا المعنى، وذلك على نحوٍ مستقل، أي في غياب الشرطة. حق السوڤياتات في التحقيق في عمليات الشرطة.

ـ حق كل مجموعة من المواطنين، يتجاوز عدد أفرادها حداً أدنى معيّناً، ليس فقط في أن تقترح مرشحين لانتخابات السوڤياتات (بما فيها السوڤيات الأعلى) في جمعيات عامة مخصصة لاختيار المرشحين، بل حقها في أن تقترح مرشحين للانتخابات نفسها، إذا ما حاز هؤلاء المرشحون على الحد الأدنى المطلوب من الأصوات في الجمعيات العامة لاختيار المرشحين (أو عدداً محدداً من التواقيع المؤيدة لهذه الترشيحات)؛

ـ حق المرشحين في الدفاع عن برامجهم وفي نشرها وفي توزيعها على جميع الناخبين، حتى لو تعارضت مع برنامج الحزب الشيوعي السوڤياتي، من دون أية قيود سياسية قط؛

---

(33) يستخدم بورلاتسكي، وهو معلّق سياسي في الليتراتورنايا غازيتا وأحد الغورباتشيڤيين الرواد كما كنا قد أشرنا، الصيغة التالية: «حرية نقاش، لكن لا حرية للأفكار المعادية للإشتراكية». ويستخدم تنغ هسياوبنغ وبنغ تشين صيغاً مماثلة في جمهورية الصين الشعبية. لكن من هو الذي يعيِّن الحدود بين الحريتين؟ ألم يعمِّد ستالين جميع الأفكار التي تختلف عن أفكاره أفكاراً «معادية للسوڤيات» و«معادية للاشتراكية» وحتى «فاشية»؟ وكيف نفسِّر إنه يجري التسامح في الاتحاد السوڤياتي مع نشر كتابات تُعلِنُ عداءها للإشتراكية وشوڤينية وداعية إلى إحياء القومية السلاڤية ومعادية للسامية وحتى شبه فاشية فيما تبقى الكتابات الاشتراكية والشيوعية المُعارِضة، بدءاً بكتابات تروتسكي وكتابات المعارضة اليسارية، محظورة إلى حد بعيد.

(*) Habeas Corpus، بالأصل اللاتيني (م.)

(34) تجدر الإشارة إلى إحدى الحالات الجريئة بشكل خاص، وهي حالة الطبيب النفسي كورياغين، الذي

- الانتخاب الحر للمندوبين النقابيين وأعضاء «مجالس الشغيلة» و«مجالس النساء» في المنشآت، مع حق اقتراح مرشحين مختلفين، من دون أية قيود مهما كان نوعها. وفي مرحلة انتقالية، وللأسباب التي حددها غورباتشوف نفسه، يتم ضمان حرية الانتخابات بواسطة الاقتراع السري؛

- حق المندوبين النقابيين المنتخبين بحرية في التداول فيما بينهم وفي تنظيم أنفسهم «عامودياً» على مستوى الفرع الصناعي نفسه، وتنظيم أنفسهم «أفقياً» على مستوى الأحياء في الحواضر، والمدن، والمقاطعات، والمناطق، والجمهوريات. إلغاء مبدأ «المركزية الديمقراطية» في النقابات وفي تجمعات المنشآت و«مجالس الشغيلة» وجميع المنظمات الجاهيرية. فهذا المبدأ، حتى في شكله اللينيني الأصلي (أي الديمقراطي فعلاً)، لا يكتسب أي معنىً إلا ضمن مجموعة أشخاص تربطهم قناعة مشتركة، وليس على مستوى منظمات طبقية أو منظمات الدولة. فعلى هذا المستوى، ولضمان ممارسة الجماهير لسلطتها الفعلية، ينبغي أن تكون القاعدة المتبعة هي مبدأ انتداب أشخاص مفوضين من قبل الناخبين، مع الاحتفاظ بحق عزل المنتخبين إذا شاء الناخبون، وبالنظر، على نحوٍ خاص، في التزامهم بالتفويض أو عدم التزامهم به؛

- إرساء حق الإضراب وحرية كل عمل مطلبي للشغيلة وضمانها؛

- إشراف عمالي معمّم على مجمل النشاطات الاقتصادية وعلى مجمل مستويات الخطة والإدارة: التخزين والإمداد في المواد الأولية (المرسلة منها والمنقولة والمستلمة)؛ استخدام التجهيزات وطلبها؛ حساب أكلاف الإنتاج الجاري؛ وضع معايير للإنتاج وللأجور؛ وضع أهداف للخطة في المنشأة وفي منشآت أخرى؛ تحديد الأولويات الإجمالية للخطط؛ الإشراف على الاستخدام؛ حق الفيتو على التسريحات أو على أي شكل آخر من أشكال تقليص الاستخدام. الخ. وهذا إجراء أساسي في تنمية مشاركة العمال في الإدارة على نحو فعلي وليس شكلياً، أي صورياً. إنه خطوة حاسمة في اتجاه الديمقراطية الاقتصادية التي يسهب

بقي طوال سبع سنوات في السجن، وقام بإضرابات عن الطعام دفاعاً عن حقوق المساجين السياسيين. وكانت «جريمته» الوحيدة إنه أدان سوء استخدام الحَجْر النفسي، إنطلاقاً من دوافع سياسية. وقد أشار بشكل خاص إلى حالة أحد عمال المناجم نيكيتن مؤسس إحدى النقابات المستقلة في منطقة دونيتس، والذي جرى وضعه في الحجر بحجة إنه مجنون بعد قيامه بهذه المبادرة. وأطلق سراح كوريا غين عام 1986، لكنه نُفي وجُرِّد من الجنسية السوفياتية. وهذا ما يثبت إن الملاحقات التي تتم على أساس جُنح الرأي لا زالت سارية المفعول.

الغورباتشيفيون في الحديث عنها، والتي يُفترض أن تكون النسخة المحدّثة «لديمقراطية المنتجين»، كما طُرحت غداة ثورة أكتوبر؛

- فتح دفاتر حسابات في المنشآت كلها وفي المؤسسات الوسيطة بين المنشآت. إعلانات شاملة وكاملة عن جميع العمليات؛

- سُلّم متحرك للأجور ولجميع التقديمات الاجتماعية. وضع مؤشر شهري لكلفة المعيشة استناداً إلى تحقيقات مستقلة تقوم بها لجان منتخبة من العمال وربات البيوت في كل مدينة. زيادة أكثر من نسبية على مخصصات ذوي العاهات وعلى التقديمات الموفرة لهم، وعلى أجور الفئات الدنيا؛

- زيادة الحضانات ورياض الأطفال. تمديد إجازات الأمومة، مع ضمان حق الأم في عملها لاحقاً.

- وضع خطة للانتقال السريع نحو أسبوع عمل مجموع ساعاته 35 ساعة (5 × 7)، إن لم يكن 32 ساعة (4 × 8)، أو 30 ساعة (5 × 6)؛

- تعزيز سستام التفتيش المهني تحت إشراف عمالي، من أجل التحقق من الاحترام الصارم للتشريع في مجالي أمن العمل وشروطه الصحية؛

- إنشاء بيوت مخصصة لقضاء العطل للسماح بزيادة عدد العاملات والعمال القادرين على قضاء عطلهم المدفوعة خارج منازلهم؛

- زيادة هامة في التوظيفات المخصصة لبناء المستشفيات وصناعة الصيدلة، كي تبلغ العناية الطبية ومعدلات حياة العمال والعاملات مستوى أرفع من أوروبا الغربية؛

- إلغاء المخازن الخاصة والأقسام المخصصة في المستشفيات ومراكز تمضية العطل والمطاعم ومؤسسات التعليم للبيروقراطيين. الخ. إشراف عمالي (وإشراف لجان المواطنين والمواطنات) على تطبيق هذه الإجراءات؛

- إدخال مبدأ يحول دون حصول موظف الدولة، حتى في المستويات العليا، على دخل (بما فيه المنافع العينية) أعلى من دخل العامل المتخصص؛

- حق اللجان النسائية في المنشآت باتخاذ القرارات بصدد المسائل المتعلقة بالوضع الخاص للعاملات والمستخدمات؛

- إقرار حق الإدارة الذاتية وحق تقرير المصير للأقليات القومية، الأمر الذي يفترض

بوجه خاص امتلاكهـا حق ممارسـة إدارة كل جمهـورية تتكلم لغـة هذه القـومية، فضـلاً عن امتلاكها الموارد المالية (اعتمادات في الموازنة تبعاً لقواعد الموازنة الفيدراليـة) الضرورية لتأمين إدارتها الذاتية، وأن تتمتع بحق الفيتو الفعلي على كل قرار تتخذه سلطات الاتحاد السوفيـاتي ويتعلق مباشرة بأراضيها وسكانها.

نظراً للتداخل الوثيق بين الدولـة والحزب الشيوعي في الاتحاد السـوفياتي فـإن توسيـع سلسلة المطالب المتعلقة بالغلاسنوست لتطاول بنى الحـزب الشيوعي لا يعكس أوهـاماً حـول طبيعة هذا الحزب، بل مطالب ديمقراطية أولية. حيث أن السجالات السياسية الفعلية تـدور فقط داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي حتى اللحظة الراهنة. فمن الـطبيعي أن يطالب المواطنون النقديون بنشر هذه السجالات. وبما أن غورباتشيف يقترح أن يُنتخب أعضاء لجان الحزب الشيوعي بالاقتراع السري، فمن الطبيعي أن يطالب المواطنون بألاّ تكون الانتخابات مجرد عملية صورية، بل انتخابات يتنافس فيها المرشحون على قاعدة برامج فعلية متعارضة. وهذا ما لا ينتقص في شيء، بطبيعة الحال، من أهمية مـطلب التعددية السياسيـة، أي حق العمال والفلاحين السوفيات في تشكيل أحزابهم السياسية التي يختارون، وعلى نحو حر.

هل من قبيل الشطط والسابق لأوانه طرح مثل هذه المطالب في الاتحاد السوفياتي؟ هل هي تعزز موقع المحافظين المعارضين لإصلاحـات غورباتشيف. إنها الحجة الأكـثر ابتذالاً. في السابق، عشية ثورة 1848 كان الليبراليون يتهمون شيوعيي تلك الحقبة بأنهم يلعبـون لعبة الرجعية المحافظة في مطالبهم «المتميزة بالشطط». إن المشكلة الفعلية هي في مكان آخر. إنها تكمن في الطبيعة الطبقية للنشاط السياسي وفي المصالح الاجتماعية المتباينة التي ينبغي التعبـير عنها ومفصلتها.

■ لا ديمقراطية اشتراكية من دون تعبئة جماهيرية، من دون ثورة سياسية

إن الاعتقاد بإمكانية إجراء تغيرات فورية فعلية في الاتحاد السـوفياتي عـلى ما هـو عليه اليوم، من دون تحرك الطبقة العاملة، هو اعتقاد وهمي. أما الاعتقاد بإمكانية تحريك الـطبقة العاملة من دون الاستجابة لمصالحها، فهو سقوط في الطوباوية المثالية والإرادوية الأشد عقماً. فالمحاور الكبرى «للمنفعة»، المادية منها والمعنويـة، للشغيلة في المجتمعات المابعد رأسمالية، تمـر في طُرق رسمتهـا التجربـة العملية للنضـالات الجماهـيرية في مجملهـا منذ ثـلاثين عـاماً: تضامن، عدالة، مساواة، سلطات تقرير فعليـة. ويضيف الماركسيـون الثوريون إلى ذلك: النضال الدؤوب في سبيل العودة إلى التضامن الأممي الفعلي في صفوف الشغيلة.

كان غورباتشيف قد أكد في كلمة ألقاها في 19 حزيران/ يونيو 1986 أمام جمع من الكتاب: «إن العدو [ومن الأفضل القول البورجوازية العالمية] لا يخشى الصواريخ النووية السوفياتية، لكنه يخشى اتساع الديموقراطية في الاتحاد السوفياتي». (نيويورك تايمز 22 كانون الأول/ ديسمبر 1986). إن اتحاداً سوفياتياً تسود فيه ديمقراطية اشتراكية فعلية يصبح كناية عن قوة جذب لجماهير العالم أجمع. إنه يغيّر الوضع العالمي دفعة واحدة. لكن هذا الأمر يتطلب ديموقراطية اشتراكية فعلية وليس خرافية، لا تمنح الشغيلة حقوقاً وسلطاتٍ اقتصادية فحسب، بل تمنحهم أيضاً حقوقاً وسلطاتٍ سياسية تتخطى تلك السائدة في البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً. إن مثل هذه الديموقراطية لن تكون نتاج مبادرات غورباتشيف، بل إنها تنتج عن النشاط الجماهيري. غير أن إصلاحات غورباتشيف تفتح ثغرة يمكن لهذا النشاط أن يتسلل منها ويتعمم حين تصل الآمال المرجوة منها إلى طريق مسدود.

يشكك العديد من المعلقين في الغرب بمقدرة الجماهير السوفياتية على التدخل بشكل مستقل في الحياة السياسية، لا فقط على المدى القصير والمدى المتوسط، بل على المدى الطويل أيضاً. وهم يجدون مبرر هذا التشكيك في السوابق «الآسيوية» للسلطة في روسيا، وفي «استمرارية» الأتوقراطية القيصرية في الدكتاتورية البيروقراطية، وفي ضعف التقاليد الديمقراطية الجماهيرية - باستثناء تقاليد الحكم الذاتي على مستوى القرى والتي اندثرت مع اندثار طبقة الفلاحين القدامى[35] - وفي انعدام التسيس «الحاسم» للطبقة العاملة، كنتيجة مركبة للإرهاب الستاليني ولفقدان الإيمان بالاشتراكية وبجاذبية «الشطارة الفردية».

ويجري إدراج مقاومة البيروقراطية المستميتة لإصلاحات غورباتشيف، هي الأخرى، في سياق القدرة «الأبدية» للبيروقراطية في روسيا، فيصدِّر مارشال غولدمان كتابه[36] بمقطع شهير لجون ستيورات ميل (1859): «يَعجزُ القيصر نفسه عن مواجهة الجسم البيروقراطي فمبقدوره أن يرسل أياً من البيروقراطيين إلى سيبيريا لكنه لا يستطيع أن يحكم بدونهم أو ضد إرادتهم. إنهم يمتلكون سلطة نقض ضمنية لأي من مراسيمه بمجرد امتناعهم عن تطبيقها بشكل فعلي».

ويذهب البعض منهم إلى ما هو أبعد من ذلك فيفسر الصراع الحامي بين الغورباتشيفيين والمحافظين باعتباره امتداداً للتعارض الذي كان قائماً بين «المنادين بالتغريب»

---

(35) أنظر بوجه خاص آدام ب. أولام، ثورة روسيا الفاشلة؛ لكن أنظر أيضاً دراسات عدة كتّاب أشرنا إليها هنا، مثل دايفيد ك. ويليس، إمتيازات النوموكلاتورا.

(36) مارشال إي. غولدمان، تحدي غورباتشيف.

وبين «المتعصبين للقومية الروسية» في القرن التاسع عشر. وكان التقليديون يمثّلون انطلاقاً من ذلك «روسيا الأبدية» الفلاحية في مواجهة الغرب، وأوروبا، والتحديث.

ومن المفارقات الواضحة أن نجد بعض المتعصبين للشيوعية والذين يزدادون مع ذلك عداءً لدعاة التحديث والديموقراطية مثل الكسندر زينوڤييف، ينضمون في الواقع إلى الستالينين الجدد في تمجيد «الدكتاتورية الفكرية لمجموعة صغيرة من الأشخاص القادرين».

إن هذه النظرة للتاريخ الروسي تقوم على تبسيط بالغ وعلى تقليل من شأن تقاليد الانتفاضات الفلاحية كما أنها وبوجه خاص محاولة لإعادة كتابة تاريخ ثورتي 1955 و 1917؛ أما الطابع البالغ الاتساع الذي اتصفت به التحركات العفوية الجماهيرية التي جرت إبان هاتين الثورتين، فأمر يجري العمل بصورة منهجية على الاستهانة بقيمته، هذا عندما لا يُصار إلى إنكاره جملةً وتفصيلاً. لكن هذه النظرة تقلل بوجه خاص من شأن التحولات الأساسية التي حصلت في المجتمع السوڤياتي منذ ثورة أكتوبر كما أنها تسيء تقدير هذه التحولات. فعندما تظهر على المسرح الاجتماعي أغلبية طبقية بروليتارية تشكل الأكثرية العددية من السكان، وتتصف بالمهارة العالية وبالثقافة الرفيعة، فضلاً عن انشدادها للنشاط الذاتي على مستوى المنشآت على الأقل ـ وغداً على مستوى المدن والبلاد بأكملها ـ فإن ذلك يخلق للمرة الأولى قوة كامنة قادرة على تحرير الاتحاد السوڤياتي من نير البيروقراطية.

هذا وتؤكد التطورات الجارية أن التحليل والتوقعات التي صاغها ليون تروتسكي منذ نصف قرن ما زالت أكثر واقعية وأقرب إلى الصحة: «إن البيروقراطية السوڤياتية إذ تستهلك على نحو غير منتج حصة ضخمة من الدخل القومي فإنها مهتمة في الوقت نفسه بفعل وظيفتها بالذات بتطوير البلد اقتصادياً وثقافياً. فكلما ارتفع الدخل الوطني كلما ازداد حاصل امتيازاتها. والحال أن النمو الاقتصادي والثقافي في ظل الركائز الاجتماعية للدولة السوڤياتية سوف يقوّض ركائز السيطرة البيروقراطية نفسها (...).

«لكن البيروقراطية، إذ تستهلك قسماً يتزايد باستمرار من الدخل القومي، وإذ تقضي على التوازنات النسبية الأساسية في الاقتصاد (...)، فإنها تعيق النمو الاقتصادي والثقافي في البلد. وأي تطور لاحق لا تعترضه البيروقراطوية سيؤدي لا محالة إلى توقف النمو الاقتصادي والثقافي وإلى أزمة اجتماعية خطيرة وإلى تخلف المجتمع بأكمله.

إن الجذور الاجتماعية للبيروقراطية (...) تكمن في صفوف البروليتاريا: إن لم يكن في دعمها النشط، فعلى الأقل في «تسامحها»، وإذا ما انخرطت البروليتاريا في النشاط فإن

الجهاز الستاليني سوف يبقى معلقاً في الهواء، وإذا ما حاول هذا الأخير المقاومة فلن يكون ثمة ضرورة للجوء إلى تدابير حرب أهلية ضده بل بالأحرى إلى تدابير من الصنف البوليسي، حيث أن الأمر لا يتعلق في حالٍ من الأحوال بانتفاضة على ديكتاتورية البروليتاريا، بل باستئصال الزائدة الفطرية الضارة التي نمت فيها»[37].

ويقول أيضاً «تحملُنا المؤشرات كلها على الاعتقاد بأن الأحداث ستؤدي لا محالة إلى صراع بين القوى الشعبية المتنامية بفعل تطور الثقافة والأوليغارشية البيروقراطية. ولا تنطوي هذه الأزمة على حلٍ سلمي. إذ لم يتّفق لإبليس يوماً أن قلم أظافره عن طيبة خاطر. لن تتخلى البيروقراطية السوفياتية عن مواقعها من دون معركة؛ وسيتجه البلد كما يبدو نحو الثورة.

«وفي ظل الضغط الجماهيري النَّشِط ومع الأخذ بالاعتبار التمايز الاجتماعي في صفوف الموظفين، فمن المحتمل أن تكون مقاومة القادة أكثر ضعفاً مما قد يتبادر للذهن (...).

«إن الثورة التي تُعدُّها البيروقراطية ضد نفسها لن تكون ثورة اجتماعية على شاكلة ثورة أكتوبر 1917: فالأمر لا يتعلق بتغيير الأسس الاقتصادية للمجتمع ولا وبإحلال شكلٍ من الملكية محل آخر (...).

«لا يتعلق الأمر باستبدال زمرة قيادية بأخرى، بل بتغيير أساليب الإدارة الاقتصادية والثقافية، وينبغي أن يخلي التعسف البيروقراطي مكانه للديمقراطية السوفياتية. إن إعادة إرساء حق النقد والحرية الانتخابية الأصيلة هما شرطان ضروريان لتطور البلاد. ويفترض هذا التطور أيضاً إعادة إرساء حرية الأحزاب السوفياتية، بدءاً بالحزب البلشفي وبعث النقابات.

«سوف تستتبع الديمقراطية، على مستوى الاقتصاد، مراجعة جذرية للخطط بما يخدم مصلحة الشغيلة. وسوف يُقلِّل النقاش الحر في المسائل الاقتصادية من الأكلاف العامة التي تفرضها أخطاء البيروقراطية وتذبذباتها. وسوف تحل المساكن العمالية محل المنشآت الكمالية

(37) ليون تروتسكي، «الأممية الرابعة والاتحاد السوفياتي»، أول تشرين الأول/اكتوبر 1933 في أعمال تروتسكي، المجلد 2، إدي، باريس 1978، ص. 259- 263.

وقصور السوفياتات والمسارح الجديدة وشبكة المترو المشيدة على سبيل التباهي»[38]. إن «المعايير البرجوازية للتوزيع» سوف تتحول إلى نسب تحددها الضرورة على نحو صارم، لتتراجع بالتوازي مع تنامي الإثراء الاجتماعي، أمام المساواة الاشتراكية.

سوف تلغى المراتب على الفور وتعاد الأوسمة إلى أماكنها في دكاكين الخردة. عندئذٍ ستتمكن الشبيبة من التنفس بحرية وسيكون لها أن تزاول النقد وأن تخطىء وتنضج. وسوف يتحرر العلم والفن من أغلالهما، وتستعيد السياسة الخارجية تقاليد الأممية البروليتارية»[39].
وهذا ما سيكون.

---

(38) «لقد تم بناء محطة من الألومنيوم والرخام في تيندا [وهي مدينة تقع على سكة الحديد الجديدة بام في سيبيريا الشمالية] (...) ويشكل هذا الأمر مفخرة للبلاد بالطبع. لكن مستشفى المدينة يقع في معسكر يفتقد لجميع أسباب الراحة» (أوجين شاسوف، وزير الصحة العامة في الاتحاد السوفياتي في كلمته أمام الكونفرنس التاسع عشر للحزب الشيوعي السوفياتي، مذكور في البرافدا، 30 حزيران/يونيو 1988).
(39) ليون تروتسكي، الثورة المغدورة، ص. 323، 324، 324، 325.

تعقيب

شهدت الأشهر الثمانية عشر المنصرمة في الاتحاد السوفياتي تنامياً في التمايزات الاجتماعية والسياسية. وقد ارتسمت هذه التمايزات على خلفية ضعف النوموكلاتورا إزاء الإمبريالية وإزاء الجماهير السوفياتية في آن واحد، وعلى خلفية تدهور الحالة الإقتصادية كنتيجة لأزمة سستام مختلفة اختلافاً كلياً عن الأزمات الرأسمالية.

إن ضعف موقع البيروقراطية في علاقتها بالإمبريالية ليس حصيلة مخطط جهنمي من قبل ميخائيل غورباتشيف، كما ادّعى بعض التيارات وبعض المعلّقين بشيء من التهور. فعلى امتداد خمسة عشر عاماً كان معدّل النمو السنوي للاقتصاد السوفياتي أقل منه في اليابان والغرب، على الرغم من فترات الإنكماش الخطيرة التي أصابت العالم الرأسمالي في الفترة نفسها. وكذلك الأمر فإن الهوة التكنولوجية بين الاتحاد السوفياتي وأكثر الدول الرأسمالية تقدماً لاتني تتسع. ومع مطلع العقد المنصرم أخذ هذا الضعف التدريجي على مستوى الإقتصاد يتكشّف عن آثار كارثية داخل المجتمع السوفياتي نفسه، فيما راحت الحركات الجماهيرية عبر العالم تشعر بنتائجه السياسية والأيديولوجية منذ ستة أعوام على الأقل.

والحق إنه ينبغي تفسير الهوة التكنولوجية بحذر أشدّ مما جرت عليه العادة، كما أشرنا في الفصل الثالث. والحال إن المجلة الأميركية بيزنيس ويك قد عدّدت في عددها الصادر في 7 تشرين الثاني/نوفمبر سلسلة من فروع الصناعة التي يتخطى فيها الإتحاد السوفياتي الولايات المتحدة الأميركية من الناحية التكنولوجية. والواقع إن عدد العلماء والمهندسين في الإتحاد السوفياتي يبلغ ضعف عددهم في الولايات المتحدة، فيما يُنفق هذا البلد 2 بالمائة من الدخل الوطني على الأبحاث العلمية المدنية مقابل 1,7 بالمائة في الولايات المتحدة. وقد بُنيَ نفق واشنطن باستخدام براءات اختراع سوفياتية للسكك الحديدية ولتلحيم خطوط الأنابيب. وبالإمكان ذكر أمثلة مشابهة في مجال الجراحة ومجالات أخرى عديدة. هذا وتدخل

التكنولوجيا السوڤياتية عنق الزجاجة في مجال الإبتكارات الصناعية واسعة النطاق والإنتاج بكميات ضخمة أكثر مما في مجال الأبحاث الرئيسية أو الاختراعات. فثمة فروع بأكملها بقيت في وضع المتخلّفة نتيجة القرارات البيروقراطية اللا مسؤولة من دون أن يغيّر ذلك في اللوحة التي رسمنا خطوطها العريضة [1].

يجدر بنا أن نكرر بأنه ليس بمقدور أية قيادة، حتى لو كانت قيادة شيوعية أصيلة كتلك التي يمكن أن تنبثق عن ثورة سياسية مظفرّة، أن تمارس دورها في الاتحاد السوڤياتي وفي العالم اليوم من دون أن تأخذ بالاعتبار هذا الإختلال في ميزان القوى لصالح الامبريالية. إذ يستحيل مادياً على الاتحاد السوڤياتي أن يحسِّن، مستوى معيشة الجماهير، وأن يحسِّن مستوى الصناعة والبنية التحتية الإجتماعية - الإقتصادية وأن يضاهي القدرة العسكرية للإمبريالية في وقت واحد.

تستند إجابة غورباتشيف على هذا الوضع، على تقديم المزيد من التنازلات للإمبريالية التي يأمل بالحصول مقابلها على إبطاء عملية سباق التسلح وزيادة القروض الغربية بغية تضييق الهوة التكنولوجية. وهو مستعد للتضحية ليس بالحركات الثورية عبر العالم فحسب، بل بزبائنه وبحلفائه الخاصين في أوروبا الشرقية (بالطبع كان ستالين وخروتشيف مستعدين أيضاً للقيام بالشيء نفسه، ولكن بطريقة أكثر لؤماً وضمن ظروف مماثلة. فلو إن ترومان لم يتهوّر في خوض مغامرة فرض إحتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي على المدى الطويل، وضمنَ بالتالي القروض الهائلة التي طلبها ستالين لعامي 1945 - 1946 بغية إعمار الإتحاد السوڤياتي بعد مرحلة سياسة الأرض المحروقة في الحرب مع النازية، لما كان «الجدار الحديدي» ليقوم بين أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية).

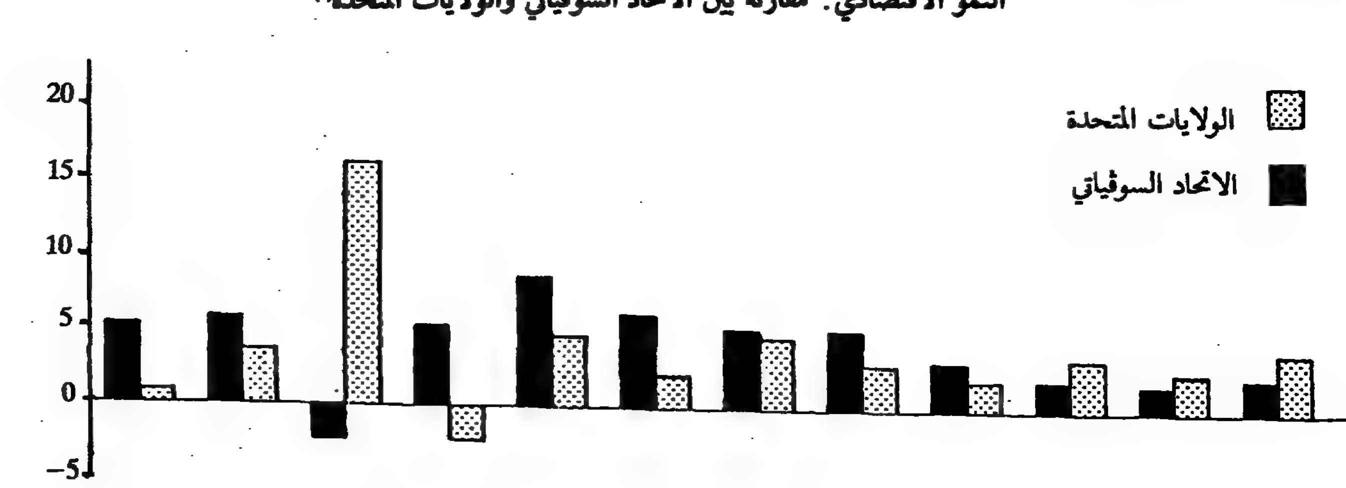
وفي أي حال تجد قيادة غورباتشيف نفسها أيضاً في موقع الضعف إزاء الجماهير السوڤياتية. فالبيريسترويكا لم تُفلح في تجاوز الجمود الإقتصادي، كما إنها لم تُحرر البضائع بغية رفع مستوى المعيشة. ففي العام 1989 بلغ معدل نمو الناتج المادي القائم 2,4 بالمائة، لكن هذه النسبة تغدو 1,5 بالمائة كناتج مادي صافٍ وتهبط إلى 0,7 بالمائة - وبالكاد تبلغ هذه

---

(1) أشارت البيزنيس ويك إلى ضعف مصداقية قرار الحكومة بالتخلي نهائياً عن قسم الإحصاء التابع لأكاديمية العلوم في الاتحاد السوڤياتي عام 1962. وقد وضع بنجامين باستيدا ڤيلا دراسة هامة وغنية بالوثائق حول التأخر التكنولوجي في الاتحاد السوڤياتي، والتي توصلت إلى استنتاجات شبيهة باستنتاجاتنا. أنظر. **Informacion Comercial Espagñol**.

رسم بياني رقم (3)

التمو الاقتصادي: مقارنة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة[2]



المصادر: الاتحاد السوفياتي ـ ابراهام برغسون [1928 - 1955] سي. أي. آي [1955 - 1988]
الولايات المتحدة ـ غرفة التجارة.

(2) عن لفت بيزنس أو بزفور، نيويورك، كانون الثاني/يناير 1990.

النسبة ـ ما أن نأخذ النمو الديموغرافي بعين الإعتبار. وقد ارتفع العرض الكلي للبضائع بنسبة أقل من 1 بالمائة، وانخفض الناتج الصناعي في مجال الفحم الحجري والنفط والفولاذ والسماد الكيماوي وحتى السيارات. وهبطت نسبة ما تستلمه الدولة من الإنتاج الزراعي إلى 30 بالمائة من الإنتاج الكلي، فيما كانت النسبة 37 بالمائة في العام الفائت. ولم يشهد المنتوج الحيواني أية زيادة على الرغم من أن الحصاد كان ممتازاً.

وفي الوقت نفسه ارتفعت المداخيل المالية بنسبة 12,9 بالمائة. والحال إن إنتاجية العمل قد تخطّت هذه النسبة إلى حد بعيد. وبالتالي فإن تعمُّق اختلال التوازن بين العرض والطلب قد ولّد سيرورة تضخمية. صحيح إن عرض البضائع الإستهلاكية إرتفع بنسبة 7 بالمائة، غير إن ثلث هذه النسبة يعود إلى ارتفاع مبيعات المشروبات الروحية، فيما يعود الثلث الثاني إلى الزيادة المفاجئة في أسعار البضائع النسيجية. ويقدر خبراء الغوسبلان معدّل التضخُّم بنسبة 10 إلى 11 بالمائة. فيما يُقدِّره المحللون الغربيون بنسبة تتراوح بين 12 و13 بالمائة[3].

يتغذى التضخم وعجز الموازنة من بعضهما البعض، وقد قُدِّر الأخير بمائة وعشرين بليون روبل عام 1989، أي ما يفوق العشرة بالمائة من الدخل القومي. وبذلك تبدأ جميع الآثار المعروفة لكرة الثلج بالظهور، فيعزِّز التضخم المخاوف من زيادة التضخم مجدداً، وهذا ما يولِّد الهلع ويحفِّز التهافت على الشراء الذي يُفاقِم بدوره الندرة الحاصلة ويزيد التضخم بنسب أكبر، هذا الأمر الذي يعزِّز هو الآخر «الحركة السريعة نحو القيم الفعلية»[4]. وفي العام 1989 كان لا بد من توسيع سستام التقنين توسيعاً كبيراً، فيما عبّرت الجماهير بصوت عالٍ عن عدم اكتفائها بفعل النقص المتزايد في المواد الاستهلاكية المعروضة[5].

---

(3) جميع هذه الأرقام مستقاة من دراسة ماري إينياس كروسنيه، «الفوضى الإقتصادية وأزمة السلطة في الاتحاد السوفياتي»، Le Courrier de Pays de L'Est.

(4) حصل ما يمكن إعتباره بمثابة المثال النموذجي على هذا الوضع في أيار/مايو 1990، عندما أعلنت حكومة ريجكوف عن زيادة أساسية في االأسعار، لتدافع الجمهور بشكل طبيعي إلى المخازن لشراء السلع المَعنيّة قبل إرتفاع أسعارها. وبحسب كروسنيه فإن عدداً كبيراً من العائلات قد خزّن الصابون ومواد التنظيف بمعدل ستة إلى ثمانية أضعاف إستهلاكه الشهري.

(5) ذكرت مصادر رسمية إن خُمس المدن الـ 445 الكبرى في الاتحاد السوفياتي قد أعادت إدخال نظام القسائم في بيع اللحوم (من كيلو غرام واحد إلى كيلوغرامين للفرد الواحد شهرياً) والزبدة (من 400 إلى 500 غرام) والشاي (100 غرام). وبالإضافة إلى نظام القسائم يشير كروسنيه إلى حصر المبيع بالسكان المحليين أو ببعض فئات السكان، وتوفير المنتوجات المفقودة في السوق للأشخاص الذي يجمعون الورق المُستهلك أو الأشياء المُهملة ويقدمونها للدولة، واتساع سياسة توفير السلع مباشرة للمستخدمين في المنشآت من قبل المنشآت نفسها.

وبدل أن تتحسن الأوضاع مع مطلع الجزء الأول من عام 1990 فقد تدهورت بشكل ملحوظ. وخلال الربع الأول انخفض الإنتاج المادي بنسبة 1 بالمائة حسب الأرقام الرسمية، وبنسبة 4 إلى 5 بالمائة حسب الناقد الاقتصادي سيلزونين. واستمر المنتوج النفطي والفحي بالتدهور علماً إن عرض الغاز والكهرباء، فضلاً عن عدد من السلع الاستهلاكية، قد شهد نمواً هاماً(6).

ليس بإمكان أية دولة أن تلغي دفعة واحدة هذا الحكم من نقاط الضعف والتناقضات المتراكمة. لكن بإمكان غورباتشيف وريجكوف إعادة ترتيب أولوياتها بالتشديد أكثر على اشباع الحاجات الأولية لمجموع السكان، (الخدمات الطبية، على سبيل المثال) وتحديث البنية التحتية الاجتماعية - الاقتصادية(7) وبإمكانها تقليص النفقات على مشاريع التوظيف الضخمة بشكل متعمد، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سلع الترف والمصروفات العسكرية التي تتخطى «القدرة الدفاعية الكافية». غير إن تحولاً مماثلاً لن يستبعد الصراعات الاقتصادية والاجتماعية، مع ما يترتب عليهما من نتائج سياسية محتومة. كما لا يمكن لأية قيادة اشتراكية أن تتبنى خيار إلغاء هذه النتائج (هذا دون أن نشير إلى تعبيرات هذه النتائج كالإضرابات أو التحركات الجماهيرية الأخرى) بإتباع سياسة قمع سافرة.

إن الحقيقة المُرّة التي على المرء أن يمتلك الشجاعة لمواجهتها تكمن في أن الديكتاتورية الستالينية في الاتحاد السوفياتي - متضافرة مع الهيمنة الجزئية للستالينية والتيارات الستالينية الجديدة على الأجزاء الرئيسية من الحركة الجماهيرية العالمية، ومع إفلاس البدائل الإشتراكية الديموقراطية - قد قادت الاتحاد السوفياتي والطبقة العاملة العالمية إلى أزمة رهيبة. فقبل أن تنتهي هذه الأزمة بما يخدم مصالح الإشتراكية العالمية وقبل أن يتم تحرير العمل وجميع المستغَلين والمضطَهَدين في جميع أنحاء العالم، ثمة حاجة للمزيد من الوقت، وللمزيد من التجارب، ولهزائم جديدة، ولإنتصارات جزئية جديدة.

---

(6) أنظر تقرير

Bundesinstitut für Ostwissenschaftiliche und Internationale Studien.

كما هو مختصر في نيو زورشر زيتونغ، 15 حزيران/يونيو 1990.

(7) أنظر بهذا الصدد ت. فريد فوت ول. سيغلبوم «البيريسترويكا من تحت: عمال المناجم السوفيات، الإضراب وما تلاه» نيو لفت ريفيو، 181، أيار/مايو - حزيران/يونيو 1990.

■ التمايز الاجتماعي - السياسي.

تتنامى الأزمة الإقتصادية والإجتماعية في سياق من تنامي التسيّس الجماهيري. ومن المؤكد الآن أن شريحة واحدة من هذه الجماهير قد بدأت بالتحرك، لكننا نتحدث، مع ذلك، عن ملايين وملايين البشر. وهذا هو العامل الرئيسي الجديد الذي طرأ في الثمانية عشر شهراً المنصرمة.

وفي أي مجتمع يتميز بتناقضات إجتماعية هامة، تعكس سيرورة التسيّس هذه، وبالدرجة الأولى، المصالح المادية المتضاربة لشرائح اجتماعية مختلفة. وعندما تنادي مجموعة من المؤدلجين في ما يشبه الموضة شبه الهيستيرية بـ«اللبرلة» أو «إحلال السوق» بشكل عميق على مستوى الاقتصاد، بغض النظر عن أكلاف ذلك، من مثل خلق عشرات ملايين العاطلين عن العمل، فإنها لا تعبّر بوجه رئيسي - عن حاجات «الوال ستريت» أو صندوق النقد الدولي - علماً إن هاتين القوتين تضمّان صوتهما ومصالحهما إلى صوت هذا الكورس ومصالحه. إنها تتكلم بالأحرى باسم تلك الشرائح الاجتماعية داخل الاتحاد السوفياتي (وبوجه خاص باسم الشرائح الوسطى داخل البيروقراطية والأنتلجنسيا، وأحد الإتجاهات داخل النوموكلاتورا) التي تعتقد، عن خطأ أو عن صواب، إن لديها ما تكسبه من تعميم التخصيص أكثر مما يُمكن أن تخسره.

وإذا ما أدان آخرون نتائج «اللبرلة» الجذرية باعتبارها أمراً لا يمكن السماح به بالنسبة للغالبية العظمى من الشغيلة والمتقاعدين والنساء والشبيبة والفقراء والقوميات النامية، فذلك لأنهم يعبّرون ولأسباب مختلفة (بما فيها الرغبة في بلوغ مواقع في السلطة السياسية) عن مصالح هذه الشرائح الاجتماعية وليس غيرها، أو يبغون إيجاد دعم لهم في صفوف هذه الشرائح.

وبهذا المعنى، علينا أن نميّز بين النوايا المعلنة والخطابية والتصريحات الإيمانية المجرّدة من ناحية، والتطلعات والمطالب الملموسة المباشرة من ناحية ثانية. فقد يبدو للوهلة الأولى أن الجميع - باستثناء الستالينيين الجدد المتطرفين، وحتى هذا ليس مؤكداً - يتخذون موقفاً إيجابياً من البيريسترويكا، ويُبدُونَ ميلاً محدداً نحو «إوالات السوق»، ويرفضون «الاقتصاد الموجّه» الذي أصبح إفلاسه أمراً يُجمع الكُلّ على الإقرار به. والحال إنه عندما أعلن عمال المناجم المضربين دعمهم للبيريسترويكا فإنهم كانوا يعنون أمراً مختلفاً تماماً عن مقترحات دعاة السوق الحرة.

فبالنسبة لعمال المناجم يُعتبر رفض «التخطيط المركزي» رفضاً للإضطهاد البيروقراطي، وللعنجهية وللتعسف ولقساوة القلب إزاء حاجات الشعب ولتبديد الموارد الوطنية ولمراكمة الإمتيازات المادّية بشكل فاضح. وإذا كانوا يدعمون تملُّك العمال لجزء من المنتوج الجاري فإن ذلك قد يعبّر عن دافع غريزي باتجاه الإدارة العمالية بقدر ما قد يعبّر عن إرتداد عن الإشتراكية[8]. وحدها التجربة العملية سوف تتيح للعمال أن يفهموا إن البديل الحقيقي عن «الاقتصاد الموجه» البيروقراطي هو التخطيط الديموقراطي الاشتراكي حيث يسود التضامن الطبقي على أنانية المصنع والفرع، وعلى الأنانية المحلية والمناطقية، وحيث تتخذ القرارات الرئيسية بشكل حر وديموقراطي من قبل الكادحين أنفسهم.

وفي الوجه المقابل للصورة وعندما يتحدث مؤدلجون مثل تسيكو وخماكين واقتصاديون مثل شميليف عن البيريسترويكا فإنهم يعنون بوضوح السياسات الاقتصادية الشبيهة بسياسات ريغان وتاتشر بصرف النظر عن نتائجها الاجتماعية[9]. وكما بالنسبة لمرشدهم فون هايك فإن الظلامية والسلطوية اللتين تتمحوران حول «قيم أبدية» مثل النظام والعائلة والدين، تنتقلان تدريجياً إلى الصدارة وتحلان محل أي نضال منهجي ومثابر في سبيل حقوق الإنسان. وقد نَشَرت الصحافة السوفياتية أصلاً، مقالات ترحّب بإنجازات بينوشيه في تشيلي. ومن الواضح إن كل ذلك لا علاقة له بمصالح الجماهير العمالية.

مع ذلك فإن القوى الاجتماعية التي يعبّر عن مصالحها هؤلاء المؤدلجون هي أضعف عددياً بكثير من الطبقة العاملة داخل الاتحاد السوفياتي، حتى لو كانت تزعق بصوت أعلى وتحتكر عملياً وسائل الإعلام. ولهذا السبب بالذات فإن غورباتشيف، الذي لا يريد أن ينفصل عن الأغلبية الواسعة من السكان، يأخذ مواقف هذه الأغلبية بعين الاعتبار. والحال أن استفتاءات الرأي العام، وعلى عكس غالبية بلدان أوروبا الشرقية، تبيّن إن هذه الأغلبية معادية للبّرلة الاقتصاد جملة وتفصيلاً، وهاكم مثلاً واحداً على ذلك[10]:

- ما هو رأيك ببرنامج الحكومة الخاص بالإنتقال نحو إقتصاد السوق؟

مع: 14%

ضد: 51%

---

(8) يُمكن الإطّلاع على المواقف المتعاقبة لتسيكو في كتابه: **Die Philosophie der Perestroika**، ميونخ، 1990، وبوجه خاص المقابلة التي أجرتها معه أنباء موسكو 17 حزيران/يونيو 1990.

(9) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

(10) المصدر نفسه.

لا يعرف: 35%

- ما هو رأيك باقتراح الحكومة المتعلق بزيادة عامة للأسعار بدءاً من أول تموز 1990؟

مع: 33%

ضد: 61%

لا يعرف: 6%

هذا هو السبب الرئيسي الذي يجعل غورباتشيف يبدو متذبذباً ومماطلاً إزاء الإتجاه نحو اقتصاد السوق - وليس كما يَدَّعي المدافعون عن السوق الحرة بأنه غير قادر على القطع مع عادة المساومة والتوفيق. والحال إن تردد غورباتشيف قد عبَّر عن نفسه بإجراءات اقتصادية ملموسة أكثر فأكثر تناقضاً وتحمل بذور فشلها بذاتها. إنها تُعمِّق سيرورة الجمود - والبعض يُسميِّه الركود[11] - التي بدورها تُخلقُ صعوبات أمام عملية وضع سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية.

إن التمايز السياسي المباشر في الاتحاد السوفياتي مرتبط بالتأكيد بهذه الإنقسامات الإجتماعية، غير إن العلاقة بينهما تبقى علاقة لا تناظرية. من المؤكد إن الطبقة العاملة قد تحركت بالفعل بأعداد أوسع من الليبراليين المتطرفين الموجودين في صفوف الأنتليجنسيا ورجال الجهاز والبورجوازية الصغيرة والوسطى المدينية. مع ذلك، وحتى اللحظة الراهنة، ما تزال الإتجاهات السياسية المنادية باللبرلة وحسب (Tout Court)[*] - أي باللبرلة السياسية بالإضافة إلى «الليبرالية» الاقتصادية الصريحة - أكبر عدداً من تلك التي تدافع عن مصالح الطبقة العاملة، هذا دون أن نأخذ بالاعتبار الإشتراكيين المعلنين. فحتى اليوم، ما تزال الأنتليجنسيا الليبرالية تُهيمن على عملية التمفُّصل والتمايز السياسيين. ولا ترغب هذه الأنتليجنسيا، بأغلبيتها الواسعة، أن «تذهب إلى الشعب» كما فعل أسلافها قبل قرن.

زد على ذلك، إن تجارب الرعب المؤذية التي ولَّدتها الستالينية وما بعد الستالينية قد خلَّفت تركة هائلة من التضعضع السياسي والأيديولوجي في صفوف الطبقة العاملة نفسها. وعلى الرغم من إننا قد بخسنا، على وجه الاحتمال، من شأن عُمق هذه الأزمة الأيديولوجية - الأخلاقية، فإن الجزء الرئيسي من هذا الكُتاب قد شخَّص بشكل صحيح خصائصها العامة. لم تتعرض مفاهيم كالشيوعية واللينينية والماركسية وحسب للإمتهان

(11) أنظر، على سبيل المثال، التقرير المشار إليه في الهامش السادس.

(*) بالفرنسية في الأصل (م.)

العميق، بل كذلك مفاهيم كالإشتراكية (بما فيها مفهوم «الديموقراطية الإشـتراكية») والصراع الطبقي وتنظيم الطبقة العاملة. ومع العلم إن البيريسترويكـا قد اعتُبرت «الفرصـة الأخيرة» أمام الحزب الشيوعي السوفياتي وأمام الإشتراكية، فإنها قد شهـدت في الواقـع فشلاً ذريعـاً، فـراح هذا الإمتهـان يتنامى عـاماً بعـد عام، مـا لم نقل فصـلاً بعد فصـل من فصول العـام الواحد[12].

بالطبع، ينبغي أن نميِّز بدقة بين مختلف المواقف وردود الفعل في صفوف البروليتاريـا السوفياتية بمجملها. فثمة أقلية ضئيلة نسبياً، علماً أنها كبيرة عـددياً بمـا فيه الكفـاية، إذا مـا نظرنا إليها من زاوية الأرقام المطلقة، لا تزال معادية للرأسـمالية ومتبنّيـة للإشـتراكية، وتعلن دفاعها الصريح عن حقوق العمال ومصالحهم[13]. وثمـة أقلية أخـرى أكثر ضعفـاً بعد ـ لكن عددها هام أيضاً إذا ما أخذنا بالأرقام المطلقة ـ ما تـزال تتماهى مـع الماركسيـة والاشتراكيـة العلمية أو مع إحدى تنويعات الشيوعية/اللينينية. أخيراً تبقى تلك الشريحة الهامة من الطبقة العاملة، وهي ما تزال أقلية على وجه الإحتمال، التي تعترف بالنقابات، حتى عندمـا تقودهـا جماعة من النوموكلاتورا، كوسيلة للتعبير عن تطلعاتها المادية ومطالبهـا وشكاويها[14]. وهناك، في الوقت نفسه، تيار يعجِّل ببطء، ولكن بشكل حاسم، باتجاه إرساء نقابات مستقلة.

ليس ثمة ما يدفع أيّ اشتراكي إزاء جميع هذه التطورات لأن يعبِّر عن تفاؤل مبالغ فيه بالنسبة للمنظورات قصيرة الأمد. مع العلم إن المرء يفاجأ على الـدوام بهذا الإزدهـار الملفت للحياة والنشاط السياسيين في الاتحاد السوفياتي. فالصحـافة تنقـل أخباراً عن إنشـاء دزينة أو أكثر من الأحزاب السياسية وشبه الإحزاب، وهناك إثنان منها على الأقـل لم يقطعـا علاقتهـما بعد بالحزب الشيوعي السوفياتي[15]. . كما قُدِّمت أرقـام عمّا يـتراوح بين 2500 و3000 منـظمة إجتماعية مستقلة تضم في صفوفها مليونين ونصف مليون عضو[16]. وبعـد انقضاء ليـل طويـل من البلادة الجماهيرية في ظل ستالين وبريجينيف لا تبدو هذه الأرقام تافهة على الإطلاق.

---

(12) أنـظر د. كازوتـين ول. كاريبنسكي. «المؤتمـر: الفرصـة الأخيرة لتـوطيد الـوضـع». أنبـاء مـوسكـو، 8 تموز/يوليو 1990.

(13) أنظر، على سبيل المثال استفتاء الرأي المشار إليه أعلاه.

(14) حـول وظيفة هـذه الإتحادات في الاتحـاد السوفيـاتي اليوم، أنـظر بوجـه خاص، د. سيبـو. «التحول في النقابات السـوفياتية» أنبركور، 3 تشرين الأول/اكتوبر 1989.

(15) أنظر، على سبيل المثال، أنباء موسكو، 15 تموز/يوليو 1990.

(16) سوفييت ويكلي، 21 حزيران/يونيو 1990.

تتنوع الإحزاب وشبه الإحزاب الجديدة بجذورها وانتماءاتها. فالحزب الاشتراكي الديموقراطي الذي تأسس في أيار/مايو 1990 في مؤتمر شارك فيه 240 مندوباً قيل أنهم يمثلون 74 فرعاً، يقف عموماً إلى أقصى اليمين من المناشفة القدامى، إنقسم هو نفسه إلى تيار يميني يرفض أي مرجعية «ديموقراطية إشتراكية»، وتيار يساري أقرب إلى الاشتراكية الديموقراطية السويدية والألمانية. وقد وقف أحد قيادييه أ. اوبولنسكي بمواجهة غورباتشيف في انتخابات رئاسة السوفيات الأعلى. وتضم التشكيلات الأخرى الپاميات - وهو النموذج الفاشي من الحزب الشعبي الجمهوري في ووسيا[17]، والديموقراطيين المسيحيين، كما تضمّ بعض التيارات التي تؤيد إعادة إرساء الحكم المَلَكي، والديموقراطيين الدستوريين الذين يدّعون وراثة كاديت ميليكوف، وحزب ديموقراطي ارتبط أخيراً بالحزب الفيدرالي الديموقراطي الإلماني، والحزب الديموقراطي في روسيا وهو عبارة عن انشقاق يميني عن المنبر الديموقراطي في الحزب الشيوعي السوفياتي، حزب الخضر، وذلك الجناح من «المنبر الديموقراطي» الذي إنشقَّ عن الحزب الشيوعي السوفياتي في ختام المؤتمر الثامن والعشرين، والمنبر الماركسي في الحزب، والحزب الإشتراكي الجديد، وحزب العمال الماركسي (ديكتاتورية البروليتاريا)، ومجموعات فوضوية متعددة، ومجموعات «الشيوعية التحررية».

وجدت الحياة السياسية الحافلة بين عامي 1989 - 1990 تعبيراتها في سلسلة من «القضايا» نشير إلى سبع منها:

(1) الصراع المحتدم بين بوريس غيداسبوف، سكرتير الحزب المحلي والمناطقي في لينينغراد، الذي عقد تحالفاً مع الستالينيين الجدد المعلنين وأقصى اليمين، وبين السوفيات المحلي المنتخب بالاقتراع العام - وقد ألحق هذا الصراع هزيمة نكراء بالمحافظين.

(2) إنتخابات مؤتمر نواب الشعب، الذي إنهزم فيه ربع المرشحين عن جهاز الحزب.

(3) السجال بين غورباتشيف ورئيس تحرير المجلة الأسبوعية الأوسع إصداراً في العالم (72 مليون نسخة)، وقد نجح هذا الأخير في مقاومة محاولات إقالته.

(4) المظاهرات الضخمة التي إنطلقت في الشوارع في 25 شباط/فبراير 1990 والتي ضمَّت حوالي مليون شخص من جميع أنحاء الاتحاد السوفياتي بمواجهة المقاومة العنيفة، لا بل الإستفزازات العلنية للجهاز وللكا. جي. ب.

---

(17) أنظر سوفييت ويكلي، 14 حزيران/يونيو 1990، وأنباء موسكو 8 تموز/يوليو 1990. لقد ثارت حفيظة جماعة «الپاميات» عندما ترأس واحد من المتحدرين من إحدى عائلات الكوزاك التي تنتمي إلى الحزب الديموقراطي في روسيا، المركز الوطني المعادي للفاشية الذي تم إنشاءه حديثاً. وجماعة «الپاميات» هذه لم تجد حرجاً في الإدعاء إن هتلر كان متساهلاً.

(5) إنتخاب بوريس يلتسين رئيساً للسوفيات الأعلى في جمهورية روسيا السوفياتية، بفارق ضئيل عن مرشح الجهاز.

(6) قضية النائبين العامين غدليان وإيفانوف اللذين يحوزان على شعبية واسعة. فقد هوجما بعنف بسبب تحقيقاتهما في أمور الفساد على مستوى عالٍ، لكنهما انتُخبا مع ذلك إلى مؤتمر الشعب، وجرى دعمهما بإضراب عام سياسي في مدينة سيلينوغراد في ضواحي موسكو[18].

(7) الخطاب القنبلة الذي ألقاه الجنرال في الكا. جي. ب. أوليغ كالاجين في الكونفرنس الفيدرالي الثاني للمنبر الديموقراطي في الحزب الشيوعي السوفياتي في أوائل حزيران/يونيو 1990، عندما أدان واقع أن الكا. جي. ب. «ما تزال بعد خمس سنوات [من وجود البيريسترويكا والغلاسنوست] دولة ضمن الدولة، تمتلك سلطات حيوية، قادرة نظرياً على تركيع الحكومة»[19].

■ الحركة العمالية المستقلة.

شهد عام 1989 ولادة حركة عمالية مستقلة في الاتحاد السوفياتي تستند إلى نشاط جماهيري فعلي للطبقة العاملة. وراح هذا الميل يتعزز بدءاً من النصف الأول من عام 1990. فكان هناك 200,000 مُضرِب بالنسبة ليوم العمل الواحد، ومليونان بالنسبة للشهر الواحد - وهذه الأرقام تتخطى إلى حد بعيد أرقام عام 1989. كما إنها على الأرجح أضخم الأرقام في العالم في السنوات القليلة الماضية، ربما باستثناء البرازيل في العام 1989.

يستحيل تقديم كشف حساب شامل عن هذه الإضرابات لأن المعلومات ما زالت تنتشر بصعوبة داخل الاتحاد السوفياتي، لكن بإمكاننا وضع لائحة بأهم التحركات في الأشهر الثمانية عشر المنصرمة، على أن نترك جانباً الآن جميع التحركات الخاصة بالحركات القومية، وبوجه خاص في أرمينيا، ومولدافيا وجمهوريات البلطيق. وتتضمن اللائحة: الإضرابات التحذيرية التي ضمت 700,000 عامل في حقول النفط والغاز في تيومن في 1 نيسان/أبريل،

---

(18) أنظر .Süddeutsche Zeitung، 16 شباط/فبراير، 1990.

(19) لقد خصص رئيس الكا. جي. ب. ربع ساعة من خطابه في المؤتمر الثامن والعشرين لقضية كالاغين، مشدِّداً على إن إنزال مرتبة هذا الأخير لا تعود إلى نقده الكا. جي. ب.، بل إلى عدم كفاءته وفساده اللذين جرى كشفهما للتو، بمصادفة غريبة، وفي الواقع لقد أصبحت الكا. جي. ب. موضوعاً للخلاف بشكل متزايد، حتى داخل صفوفها.

وعمال مناجم الذهب في ماغادان في أقصى الشمال في 25 نيسان/ابريل 1990؛ وإضراب عمال سكك الحديد في أذربيجان (وإن كان حصل لأسباب قومية) والإضراب في منشأة ينـاكيفو المعدنية في دونباس، والإضرابات التحذيرية والفعلية لسائقي التاكسيات والحافلات في عدة مدن، بما فيها كييف، وتشكيل لجان إضراب من قبل عمال نفق موسكو، وخاركوف ومينسك، والتحرك في مصانع السيارات الكبرى، بما فيها مصنع كاماز لوري في نابارين شيلن، وإضرابات العلماء والصحافيين في عموم الاتحاد السوفياتي، وكان إضراب نوغينسك هو الإضراب التي تأمنت له أوسع تغطية إعلانية، هذا فضلاً عن التحركات الجماهيرية العديدة ضد سوء استخدام السلطة من قبل الزعماء المحليين المنتمين إلى النوموكلاتورا، وذلك في سفردلوفسك وفلاديغوستوك وياروسلافيل ولفوف وشرنيغوف وفوررشيلوفغراد، وإضراب شبه عام للطلاب الأوكرانيين إحتجاجاً على توقيف قياديهم بتهمة «تنظيم تظاهرة غير شرعية»[20].

والحال إن إضرابيْ عمال المناجم في تموز/يوليو 1989 وتموز/يوليو 1990 (لقد دعمت الإضراب الثاني إضرابات محلية في صناعات أخرى) والحركات المتضافرة بين فوركوتا ودونباس في خريف 1989، هي التي كانت موضع إهتمام كبير. وهذا ما يمكن فهمه بفعل تقدُّم هذه التحركات على صعيد التنظيم الذاتي لقطاع هام من قطاعات الطبقة العاملة السوفياتية.

خلال الإضراب الأول لعمال المناجم، إنطلقت لجان الإضراب وراحت تنسِّق النشاطات فيما بينها. وقد ذكر فريدغوت وسيغيلبوم، كشاهدي عيان، إن هذه اللجان شارفت في عملها، أحياناً، على التحول إلى هيئات لإزدواجية السلطة:

«لقد غدَت لجان الإضراب بسرعة مركز النشاط في المناطق المُضربَة. واعتصم بعضها عملياً بشكل متواصل هناك، يتلقى على مدار الساعة اتصالات من المواطنين، وفي الحال، تقريباً، راحت اللجان تستقبل جميع أنواع الطلبات والشكاوى من الجمهور»[21]. عمال مناجم،

---

(20) حول هذه الحركات، أنظر، بوجه خاص مارلين فوغت ـ دوناي في بيدوم، تموز/يوليو ـ آب/اغسطس 1990، وفردغوت وسيغلبوم. «البيريسترويكا من تحت». أنباء موسكو، 20 آب/اغسطس و19 تشرين الثاني/نوفمبر 1989، ونيوز فروم اوكراناي، العدد 14، 1989.

(21) لقد كان جزء من الأنتلجنسيا، في كل حال، معادياً للإضراب. ويستشهد فريدغوت وسيغيلبوم (ص. 22)، «بصرخة من القَلب» لأحد أساتذة الجامعة: «عندما رأيتهم يدخلون الساحة، فهمت معنى كلمة «ثورة». لقد تملكني الخوف ببساطة».

وعمال آخرون ومواطنون من مختلف مجالات الحياة، إتجهوا إلى لجان الإضراب طالبين المساعدة في الحصول على العناية الطبية والتصليحات المنزلية والمساعدة المالية. لقد رأى الجمهور في هذه اللجان، بطبيعة الحال، مؤسسات سلطة قادرة على الحلول محل المسؤولين المحليين ـ الذين فقدوا إعتبارهم ـ في التعاطي مع العديد من المشكلات اليومية التي يعانيها المواطن السوفياتي. وهذا ما كان عليه الوضع في مدينة كيميريفو الكوزبـاكية، حيث وجدت لجنة الإضراب نفسها محاصرة بالمواطنين الذين أكّدوا إنهم، على الأقل، يملكون الآن مؤسسة تقوم بمساعدتهم. وكان مقدمو العرائض يصطفّون طوال النهار من أجل الحصول على الختم والإمضاء بغية الإقتراض من البنك، أو للحصول على معلومات عن كيفية التصرف في حال أراد مؤجرو الشقق إنهاء العقود معهم، ولنقاش جملة من المشكلات اليومية الأخرى التي هي أبعد ما تكون عن المسؤوليات التي وضعتها لجان الإضراب على عاتقها»[22].

وحسب فريدغوت وسيغيلبوم، يكمن السبب الرئيسي للإضراب في توقعات العمال المخيِّبة، والخوف من أن تتخطاهم البيريسترويكا (أي بعض التغيير الجذري في الظروف الإقتصادية). وبالنسبة لديفيد سيو، فإن الإضراب كان عبارة عن ردة فعل على النتائج السلبية لإعادة تنظيم العمل على مستوى مداخيل عمال المناجم وعلى مستوى ظروف العمل، وهي النتائج المستوحاة من البيريسترويكا[23]. وفي جميع الأحوال، يمكن إدراج المطالب السبعة والأربعين التي تقدَّم بها أخيراً عمال مناجم دونباس تحت هذه الموضوعات الأربع: إضفاء الديموقراطية على إدارة المناجم، قضايا تأمين لقمة العيش، مطالب تتعلق بظروف العمل وتنظيمه، وضمانات ضد قمع الإضرابات وقادتها[24].

إن مستوى الوعي الطبقي المتقدم نسبياً الذي تعكسه هذه المطالب كان ظاهراً أيضاً في عمل عدة مناجم على فرض إقالة المديرين المنتخبين ومجالس العمل التعاونية[25]. غير إن الغاية

---

(22) المصدر السابق، ص. 12.

(23) يتخذ أحد المقالات الذي نشر في مجلة كومونيست أهمية خاصة في هذا الصدد حيث يدعو الناس العاديين إلى النشاط بغية تسريع البيريسترويكا وإضفاء الديموقراطية على البنى القائمة.

(24) فريدغوت وسيغيلبوم، ص. 20، كانت الشروط الإجتماعية سيئة بوجه خاص في «دونباس»، حيث إن معدل الكبريت المستخدم في مصنع الفولاذ في «دونتسك» كان أدنى بمعدل سبع مرات من المعدل المسموح به، ذلك في حزيران/يونيو 1989.

(25) في منجم غوركي أعيد انتخاب اثنين فقط من الأعضاء الـ 62 في مجلس العمل التعاوني. ثلاثة وعشرون من الأعضاء الجدد كانوا ينتمون أيضاً إلى لجنة الإضراب، وقد انتُخب أحد ممثلي هؤلاء الأخيرين رئيساً للمجلس وحاز على 58 صوتاً مقابل 4 أصوات إمتناع. المصدر السابق ص. 26.

الإقتصادية تكمن في إحتفاظ عمال المناجم (والمناجم نفسها) بسبعين بالمائة من دخل المناجم القائم على أن تعود نسبة الثلاثين بالمائة فقط إلى الدولة - وهي الحالة المعاكسة لتوزيع النسب المعمول به. لكن الأفكار حول كيفية استخدام هذه «الأرباح» تبقى غامضة.

لقد جعلت لجان الإضراب من نفسها، فيما بعد، لجاناً للعمل، لمراقبة تطبيق الحكومة لوعودها، هذه الوعود التي على أساسها تم إنهاء الإضراب. وعندما أصبح واضحاً إن الحكومة لن تفي بوعودها، بدأت التعبئة من أجل إضراب عام ثانٍ لعمال المناجم، وذلك في منتصف أعمال المؤتمر الثامن والعشرين بالضبط، وعلى الرغم من نداءات مندوبي المؤتمر المسعورة، بمن فيهم بوريس يلتسين. وفي الواقع لم يكن إضراب تموز/يوليو 1990 إضراباً عاماً، علماً إن مئات الآلاف من عمال المناجم قد شاركوا فيه. ومن المحتمل أن تكون إحدى نتائجه تشكيل إتحاد مستقل لعمال المناجم يقوم على وظيفة مزدوجة، نقابية وسياسية[26].

والحال إنه قد تمت الدعوة إلى كونفرنس في نوفوكوزنيتسك بين 29 نيسان/ابريل و2 أيار/مايو 1990 حيث شُكّلت لجان إضراب عمال كوزبكستان، وهي العمود الفقري لثلاثمائة مندوب تمت دعوتهم إلى ما سمّي بـ«إحياء حركة عمالية مستقلة واسعة الإنغراس في النقابات». وحضر هذا الكونفرنس عدد هام من الصحف السوفياتية (برافدا، ترود، وارغيمانتي إي فاكتي) كما تم بث بعض النقاشات في جميع أنحاء كوزبكستان[27].

كان للمثقفين والإشتراكيين الديموقراطيين في موسكو وزن هام في الكونفرنس الذي رفض مع ذلك اقتراحاً من النائب الشعبوي ترافكين (ستاليني سابق) بإقامة حزب مُتعدد الإنتماءات الطبقية. وبعد سجالات محمومة ومتداخلة تم التوصل إلى إعلان تطبعه روح المساومة: الإتفاق على مشاركة جميع التيارات والمنظمات التي أقرّت هذا الإعلان في الاتحاد الجديد. وقد طالب تيار يساري يمثل 25% من المندوبين - ويضم مرة أخرى مثقفي موسكو بوجه خاص، لكن قسماً من عمال المناجم أيضاً - بأن يتضمن الإعلان التزاماً واضحاً بالدفاع عن مصالح العمال، غير إن الأغلبية، ومن ضمنها الإشتراكيين الديموقراطيين، قد رفضت هذا المطلب. لا يزال الوضع إذن في بدايات إنشاء حركة عمالية أصيلة مستقلة،

---

(26) ويتحدث حتى البروفسور السوفياتي ليونيد غوردون في هذا السياق، عن تطور مشابه للتضامن في بولندا عام 1980. المانيفستو، 8 تموز/يوليو 1990.

(27) كل هذه التفاصيل مأخوذة عن مقالة بول ڤندر لارسن الرائعة «إتحاد العمل» أنبركور - حزيران/يونيو 1990.

خاصة إن بديل الطبقة العاملة عن مقترحات البيريسترويكا الإقتصادية ما يزال شديد الغموض.

عشية الكونفرنس تقدمت مجموعة نقابية مُستقلة من لينينغراد تُطلِق على نفسها إسم «العدالة»، بمسودَّة مشروع يتضمن هو الآخر دفاعاً واضحاً عن مصالح العمال. وإذ تُعارض هذه المسودَّة البيروقراطية والإمتيازات المالية، فإنها تدعو إلى إقامة هيئات للإدارة الذاتية العمالية في جميع المنشآت، بغض النظر عن شكل المُلكية في هذه الأخيرة. وفي حين تعارض بيع الأسهم إلى الرأسماليين والشرائح المُتموِّلة[28]، فإنها لا تقف بوجه تحول موجودات المصانع إلى ملكية أسهم كما إنها لا تعارض فكرة التملك العمالي الجماعي طالما إن أغلبية القوة العاملة توافق على إجراءات مماثلة[29]. بإمكان المرء أن يلاحظ إن جميع الأفكار المتعلقة بأشكال الملكية تحتاج إلى وقت كي تَتضِح، وإن الغموض ما زال يكتنفها إلى حد بعيد.

وحسب فريدغوت وسيغيلبوم كان غورباتشيف ومستشاروه المقرَّبون مسرورين عملياً بإضراب عمال المناجم الأول حيث وجدوا فيه محاولة لإزاحة البيروقراطيين الصناعيين المحليين والمناطقيين والوسطيين بفعل «البيريسترويكا من تحت»، حيث أن هؤلاء يشكلُّون العائق الرئيسي بوجه تطبيق «البيريسترويكا من فوق». ولا نملك أية وسيلة لمعرفة ما إذا كان هذا الكلام صحيحاً أم لا،[30]. لكن ما يبدو واضحاً هو خطورة التحدي الذي تُمثِّله موجة الإضراب بالنسبة للبيروقراطية بمجملها، ولغورباتشيف بوجه خاص.

بادىء ذي بدء تحصل الخسارة في الإنتاج وفي مداخيل الدولة، وفي القطع الأجنبي ضمن ظروف تراجع الإقتصاد بشكل حاد. ثانياً، يستخدم المحافظون فقدان سلطة الحزب

---

(28) إنه الهاجس الذي يكمن وراء اقتراحات غورباتشيف الخاصة بملكية الأسهم، والتي تنطوي على دينامية اجتماعية - اقتصادية شديدة الخطورة. إن الهدف الأساسي بالنسبة للحكومة هو امتصاص جزء من السيولة الضخمة المتداولة، والتي تلقي بثقلها على الطلب الجاري على السلع الاستهلاكية وتولد ضغطاً تضخمياً عالياً. وتبلغ إيداعات بنوك الإدِّخار ما يقارب مئتي مليار روبل، غير إن أكثر من نصف هذا المجموع يعود إلى نسبة ضئيلة من المُودِعين. ولما كانت جماهير السكان هي المَعنيَّة، فإن أصحاب الرساميل الضخمة القادرون على إنتهاز الفرص لمراكمة أرباح فاحشة، هم وحدهم في وضع يسمح بشراء أسهم بهذه الضخامة. وعلى حد قول كاتبي وثيقة لينينغراد «المال يُراكم المزيد من المال، من دون توظيف أية قوة عمل من قبل أصحاب الأسهم».

(29) لقد نشرت الوثيقة في فوغت دوني.

(30) تُوفر بعض التقارير المتناقضة التي نقلتها الصحافة شيئاً من المصداقية لهذه الأطروحة، لكن إلى حد معين فقط. أنظر بوجه خاص مقالات الأزفستيا، 30 تموز/يوليو 1989، وأوغونيوك، 5 آب/اغسطس 1989.

والحكومة داخل الجهاز لإدانة «الفوضى وغياب النظام» اللذين أطلقتهما الغلاسنوست. وثالثاً، تهدد الإضرابات بادخال التعددية إلى الحقل الذي يشكل الخطر الأكبر على النوموكلاتورا ـ أي منظمات الطبقة العاملة والنقابات.

كان رد غورباتشيف على هذه التحديات رداً غورباتشيفياً نموذجياً. ففي تشرين الأول/اكتوبر 1989 تم وضع قانون يشرّع الإضرابات، ويقيّد حق الإضراب بشدة في آن واحد، موضع التنفيذ[31]، وفي حين سعت السلطات إلى تعزيز هذا القانون كان العمال يسيرون عموماً على هواهم على صعيد الممارسة من دون أن يواجهوا أي قمع جدي من قبل غورباتشيف.

■ المسائل القومية.

بدا لحين إن المسألة القومية هي المسألة الأكثر تفجراً في الاتحاد السوفياتي إلى درجة جعلت العديد من المعلقين الغربيين يعتقدون أنها قد دفعت جميع الصراعات الجماهيرية الأخرى إلى خلفية الأحداث. وكما أشرنا في الفصلين الثاني والحادي عشر فإن أي انتفاضة ضد القمع القومي ـ مهما كانت حقيقية وشرعية ـ لم تشكل مع ذلك الشرارة الوحيدة أو حتى الرئيسية التي أشعلت إنفجارات الجمهوريات السوفياتية المختلفة. إن أي من المظالم القائمة كان يمكن أن تلعب ـ وقد لعبت بالفعل ـ هذا الدور: التلوث والمشكلات البيئية الأخرى، قصور البنية الإجتماعية التحتية الفاضح، البطالة المحلية، إنخفاض مستوى المعيشة مقارنة مع المناطق الأخرى، وبوجه خاص المناطق المجاورة[32]. لكن بفعل غياب البنى السياسية الديموقراطية، والمنظمات الجماهيرية المستقلة فعلاً، سرعان ما تحولت الحركة القومية إلى أرضية خصبة لجميع هذه التناقضات. وهذا ما حدث بوجه خاص في أرمينيا وجورجيا وجمهوريات البلطيق، حيث انتشرت جبهات شعبية واسعة تجمعت فيها المطالب الشعبية الأكثر تنوعاً (وأحياناً الأكثر تناقضاً).

---

(31) تُتخذ الإحتياطات لتفادي منع الإضراب قبل الدعوة إليه. وتخضع لجان حماية الإضراب التي ترافق التظاهرات في الشوارع، لموافقة الشرطة مثلها مثل التظاهرات.

(32) لقد لعبت قضية التخريب البيئوي دوراً أساسياً في العديد من الصراعات القومية. حتى إنها حفّزت المبادرة الرائعة في «سميبالاتينسك»، حيث قرّر 500 ألف مواطن بالإجماع إيقاف الإختبارات النووية في باطن الأرض، بمحيط منطقتهم. ودعوا سكان نيفادا لاتخاذ موقف مماثل. أنباء موسكو. 17 كانون الأول/ديسمبر 1989.

مع ذلك، كلما تطورت حركة عمالية مستقلة وواسعة إلى مستوى نقابي شامل، وقادت إضرابات نقابية شاملة كإضراب عمال المناجم، كلما ظهرت في المنظمات النقابية تعبيرات عن التضامن الطبقي. ولا يعني هذا الأمر أن ديناميتها تنحو منحى معاكساً لحق تقرير المصير القومي - بل على العكس. فما قد يحدث في الأشهر القادمة، على وجه الاحتمال، هو الميل نحو التمايز الاجتماعي داخل الجبهات الشعبية القومية، وانتقال المصالح الطبقية المختلفة إلى الصدارة.

لا مجال هنا للبحث بشكل تفصيلي في أسباب احتلال المسائل القومية هذه المكانة البارزة في عودة الحياة السياسية إلى الاتحاد السوفياتي. فثمة تحليلات جدية حول هذه المسألة[33]. لكن بالإضافة إلى العناصر التي تناولناها بالنقاش في هذا الكتاب، بإمكاننا أن نشير إلى بعض السمات المشتركة في هذه الصراعات.

بصورة عامة، تنحو هذه الإنفجارات منحى إعادة تشكيل القوى السياسية الطامحة لممارسة السلطة، كل بمفردها أو من خلال تحالفات، وذلك في مختلف الجمهوريات. فمن جهة يتوزع القوميون بين معتدلين على شاكلة «ساجوديس» في ليتوانيا، ومتطرفين مسلحين يمتلك بعضهم توجهاً مميزاً للفاشية - الجديدة بشكل واضح[34]، ومن جهة ثانية تحاول بعض قطاعات النوموكلاتورا أيضاً الحفاظ على سلطتها وامتيازاتها عبر ركوب الموجة القومية، حتى لو أدى ذلك إلى القطيعة مع موسكو، بينما تسعى أجنحة أخرى إلى إرساء مساومة ما بين الحركة

---

(33) أنظر بوجه خاص الأبحاث حول المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي التي جمعها غيرت ماير في كتاب Nationalitätenkonflikte in der Sowjet - Union. كولونيا، 1990. وتوفر مقدّمة ماير للكتاب معلومات مهمة عن عدم تكافؤ الشروط المادية بين الجمهوريات. وهكذا فإن معدل الحياة بين عامي 1985 - 1986 تراوح بين 61,4 عاماً للرجال في تركمانيا و75 عاماً وما فوق للنساء في أرمينيا وروسيا البيضاء. فيما تراوح معدل وفيات الأطفال بين 11,6 بالألف في ليتوانيا و58 بالألف في تركمانيا. ويبلغ دخل الفرد في جمهوريات آسيا الوسطى نصف معدله فقط في عموم الاتحاد السوفياتي. وفيما كان التفاوت بالتقديمات الاجتماعية يميل للتقلص في أوائل السبعينات، فإنه عاد للإتساع مجدداً في العقدين الماضيين. وفي عام 1986 بلغت المبيعات بالمفرق في استونيا ولاتفيا وليتوانيا (1802، 1688، 1435 روبلاً على التوالي) أكثر من ضعفيّ مجموعها في تاجيكستان (656 روبلاً) وأوزباكيستان (747 روبلاً) وكيرخيزيا (795 روبلاً) - مع العلم إنه يجب أن نأخذ بالاعتبار عند مقارنة هذه الأرقام حجم الاستهلاك الأعلى للمنتوجات المحلية في هذه الجمهوريات الأخيرة، وهذا ما يَصعُب تحديده بالأرقام.

(34) في 18 كانون الثاني/يناير 1990 إقتحمت عناصر فاشية اجتماعاً لـ«الكتاب من أجل البيريسترويكا». أنظر مقالة ف. أوسكوتزكي وف. سوكولوف المنشورة في **Süddeutsche Zeitung**، 24 - 25 شباط/فبراير 1990.

القومية والكرملين، أو تتجه إتجاهاً معاكساً بشكل كلي، فتحاول إخضاع هذه الحركة إلى الاتحاد بقيادة الحزب الشيوعي بأي ثمن. وأخيراً، برزت منظمات جماهيرية مستقلة هنا وهنالك، وبوجه خاص في أرمينيا، لكن دون أن تهيمن على الحياة السياسية.

تَتَشكَّل تحالفات بين مختلف هذه الاتجاهات، وينفرط عقدها، لتعود فتتشكل من جديد، على خلفية ضغط الكرملين الذي يتأرجح بين القمع السافر - كما في باكو وتبليسي - والقمع المستتر - لكنه لا يقل عنه قدرةً على الردع - من خلال الإجراءات الإقتصادية، كما في ليتوانيا[35].

يصبح الوضع أكثر تعقيداً عندما نأخذ بالاعتبار إن الحركات القومية لا تنطوي على معارضة الكرملين، المحكوم بشوفينية روسيا العظمى، وحسب، بل تنطوي أيضاً على صراعات إثنية - يشابه العنف فيها عنف المذابح المنظمة - حيث توجد أقليات قومية. وهذا يصح، بشكل خاص، على الإشتباكات بين القوميتين الأرمنية والأذربيجانية، وبين القوميتين الأزبكية، والتركية، وبين القوميتين الكيرخيزية والأزبكية.

لا شك إن لبعض أجنحة البيروقراطية ضلع في أعمال العنف الكريهة هذه، تبعاً لمبدأ المضطهِدين الذهبي: فَرِّق تَسُد. غير إنه سيكون من قبيل التبسيط البالغ أن تُعزى أسباب الشوفينية المُفرطَة السائدة بين القوميات غير الروسية إلى التحريض البيروقراطي، بالضبط كما هو خاطىء تفسير صعود العنصرية المتطرفة في أوروبا الوسطى في الثلاثينات وبداية الأربعينات، أو صعود «العنصرية الجديدة» في أوروبا الغربية اليوم بمجرد ألاعيب أرباب الرساميل الكبرى. فالصراعات الإثنية في الاتحاد السوفياتي هي ذات جذور تاريخية مخصوصة، وثمة حاجة لفهمها هي الأخرى.

إتجه القياصرة، على خلاف الأمبراطوريات الإستعمارية الأخرى، إلى خارج العمق الروسي نحو المناطق المجاورة. وهذا ما لا نجد له مثيلاً تاريخياً سوى في ضم بريطانيا لإيرلندا وضم فرنسا للجزائر، مع العلم إن أياً من هاتين الحالتين لم تبلغ حجم الضم الذي مارسته الأمبراطورية الأولى. أما الوضع الناشىء عن ذلك فيحتمل المقارنة فقط مع ما كان يمكن أن ينشأ عن إلحاق شبه القارة الهندية بالجزر البريطانية، وإخضاع جميع صراعاتها

---

(35) تُلقى مسؤولية القمع الدموي في تبليسي عموماً على ليغاتشيف، فيما أشرف غورباتشيف بشكل مباشر على الحصار الاقتصادي لليتوانيا.

اللغوية والدينية يوماً بعد يوم للسياسة البريطانية. وهذا ما كان ليوازي قضية سلمان رشدي مضاعفة عشر مرات بل عشرة آلاف مرّة. ولما لم تنجح ثورة اكتوبر بإيجاد حل ملائم لجميع هذه المشكلات - وحيث إن القادة البلاشفة قد ارتكبوا أخطاء جسيمة طوال تلك المرحلة[36] - فإن الإتحاد السوفياتي قد ورث التركة السامة التي خلفتها القيصرية. وقد عَزَّزت الديكتاتورية البيروقراطية فيما بعد الطابع المتفجِّر، وطويل الأمد، لهذه التناقضات، والتي على غورباتشيف، لسوء طالعه، أن يواجهها اليوم.

من غير المحتمل أن يتمسك غورباتشيف بعناد بالبنى السياسية التي رفضتها الأغلبية الساحقة من المواطنين السوفيات. فلن ينجح في ذلك ما لم يلجأ إلى القمع الواسع والدموي، الذي لا يمتلك في أي حال أداة لممارسته. وثمة مؤشر بسيط على كون الجيش السوفياتي سوف يبدي استعداداً، وهو نفسه غير محصَّن إزاء تأثيرات الغلاسنوست، للقيام بالدور نفسه الذي قام به الجيش الصيني (أو على الأقل جزء منه) إبّان أحداث ساحة تيان ان مين. فغورباتشيف الإصلاحي - الذي يميل أساساً نحو البراغماتية والمناورة - مُقبِل، كما هو محتمل، على مساومة مع الأجنحة المحافظة في جهاز الحزب وفي قيادة الجيش. وتقوم هذه المساومة على إعادة نظر شاملة بالبنى السياسية - تحويل الاتحاد السوفياتي، على سبيل المثال، إلى اتحاد كونفدرالي على شاكلة وضع دول الكومنولث البريطاني قبل إنشائه عام 1939 -. وسوف تتمتع الجمهوريات الخمس عشرة بشبه استقلالية كاملة في الشؤون الداخلية، بما في ذلك في المجال القضائي وقوات الشرطة، وسوف تُشرف على مواردها الإقتصادية وعائداتها الضريبية وإنفاقها. فيما تبقى السياسة الخارجية والدفاع وربما النقود، مشتركة بين الجميع[37].

يبدو كل ذلك ضبابياً وغير عملي، ويتطلب الكثير من المفاوضات البارعة والتنازلات المتبادلة حول هذه المسائل، من مثل التخطيط المتبادل بين الجمهوريات وتقسيم العمل، وتوزيع «الفائض الاقتصادي» والعلاقات الإقتصادية مع الدول الأجنبية، وما شابه ذلك. لكنه سوف يبدو كأهون الشرور، إن بالنسبة للذين يخشون تفكُّك الإتحاد الكامل، أو بالنسبة للذين يقدِّرون الثمن الباهظ للإنفصال الكلي - هذا الثمن الذي قد يعني تحول الجمهوريات المستقلة كلياً إلى شبه مستعمرات.

---

(36) أنظر عدد أيار/مايو - حزيران/يونيو 1989 من مجلة الأممية الرابعة حول تاريخ المسألة القومية في الاتحاد السوفياتي، وبوجه خاص، مقالة أنطونيو موسكاتو.

(37) حول نقاش هذه المقترحات أنظر غيرت ماير: Nationalitätenkonflikte.

■ تداعي أوروبا الشرقية.

إن التحـول الأكثر أهميـة في العام 1989 من وجهـة نظر الاتحـاد السوفيـاتي، هو نهايـة «المنـطقة العـازلة» في وسط أوروبـا وشرقها، والتي استـولى عليها الكـرملين في نهاية الحـرب العـالمية الثـانية. وقـد تداعت هـذه المنطقـة خلال أشهـر قليلة، وببساطـة تـداعي بيت من الورق.

يفترض الحس السليم هذا الاستنتاج: إن المنطقة العازلة كانت على الدوام أقل صلابة ممـا بدت للمـراقبين في الشرق والغـرب على السـواء. ولا يمكن أن تُعـزى هـذه التحـولات الخطيرة في غضون الفترة القصيرة التي حدثت خلالها، إلى مؤامرة مدبَّرة من السي. أي. آي. أو «الوال ستريت» أو إلى سوء تقديـرات غوربـاتشيف. وإذا كانت السـدادة قد طـارت عن فـوهة الـوعاء، فـذلك إن الحـرارة داخله قد وصلت إلى نقـطة الغليـان. لقـد فقـد الحكـام المستبدون، أتباع الكرملين، سلطتهم في أوروبا الشرقية لأن الجماهير كانت تكـرههم بعمق، ولأنهم لم يقـدِّموا لهـا أملاً مُقنعـاً بالتغيـير الجذري، ولأن الجـماهـير لم تعـد مستعـدة لتحمـل تشـاوشيسكو، وهـونيكـر، وأعـوانهما، وبفعـل مـا يجـري، بـوجـه خـاص، داخـل الاتحاد السوفياتي، ولأن الفشل الإقتصادي للسستـام البيروقـراطي أصبح أمـراً بديهيـاً في جميع هـذه البلدان، باستثناء تشيكوسلوفاكيا.

لقـد نجم ذلك كله، بـالدرجـة الأولى، عن واقع إن جميـع هذه الأنـظمة، بـاستثنـاء يوغوسلافيا، هي عبارة عن حاكميات تابعة لموسكو أكثر مما هي نتاج ثـورات شعبية وطنيـة. لكن القصة لا تكتمل فصولاً عند هذا الحد، ذلك أنها هكذا لا تفسِّر كيف عصفت أزمـات مماثلة بيوغسلافيا وبجمهورية الصين الشعبية، حيث حدثت بالفعل ثورات شعبية وطنية. فما شهدناه هناك هو عجز الديكتاتوريات البيروقراطية بمـواجهة الأغلبيـة الساحقـة من السكان، وبوجه خـاص الطبقـة العاملة. غـير أن ذلك قـد حدث في سيـاق دولي ومحلي يتميَّـز بسمات مخصوصة: إستقرار إقتصادي وإجتماعي نسبي تشهده الـرأسماليـة الغربيـة منذ أكثر من سبع سنـوات؛ تراجـع وعي الطبقـة العاملة في العـديد من البلدان المَعنيَّة بفعل مـوجات القمـع البيروقراطي (بوجه خاص في المجر لكن كذلك إلى حد ما في بولندا) وعقود من الديكتاتورية البيروقراطية، والفساد وسوء الإدارة.

ضمن هذه الظروف، لم تُؤدِ الإنفجارات الشعبية التي حدثت في عام 1989 إلى تنـظيم ذاتي واسع النطاق للطبقة العاملة، وما كان يمكن لها أن تؤدي بالتالي إلى الثورة السيـاسية. لم

يكن الأمر عبارة عن تكرار لتجربة المجالس العمالية في المجر عام 1956، أو لربيع براغ في عامي 1968 - 1969، أو لانتفاضة التضامن في بولندا في عاميّ 1980 - 1981. حيث إن هذا السيل قد انقطع في مكان ما في منتصف الثمانينات، ومنذ ذلك الحين عانى اليسار العالمي من مرارة الصدمة.

مع ذلك لم تتم إعادة الرأسمالية على الفور إلى هذه البلدان. وأقصى ما يمكننا قوله إن الأحزاب وتكتلات الأحزاب، التي تؤيد عودة الرأسمالية، هي اليوم في السلطة في بولندا والمجر. وليست الأمور بعد على هذا القدر من الوضوح في تشيكوسلوفاكيا وكرواتيا وسلوفينيا، وحتى أقل من ذلك في رومانيا وبلغاريا.

ينبغي التشديد في هذا المجال على إن الحكومة وسلطة الدولة هما غير متطابقتين. لقد وُجدت في التاريخ برلمانات إقطاعية وما قبل إقطاعية (في إيسلندا). ووجدت برلمانات شبه إقطاعية. لماذا لا يمكن أن توجد برلمانات ما بعد رأسمالية إذن؟ إن الطبيعة الطبقية للبرلمان تتوقف على الطبيعة الطبقية للدولة (باستثناء ظروف الحرب الأهلية الشاملة). فالقاعدة العامة الوحيدة هي أن المؤسسات البرلمانية الصرف تجعل من مصادرة الطبقة العاملة سياسياً عملاً أسهل مما في ظل المؤسسات ذات النمط الديموقراطي السوفياتي. إن طبيعة الجهاز القمعي تتخذ بالتأكيد الأهمية نفسها التي تتخذها طبيعة البرلمان عند تحديد الطبيعة الطبقية للدولة. وثمة ما يدفع للإعتقاد بأن هذه الطبيعة بالكاد تغيرت في غالبية بلدان أوروبا الغربية.

فضلاً عن ذلك، إذا كانت الحكومتان المجرية والبولندية قد أعلنتا بوضوح عن نيتهما إعادة الرأسمالية والملكية الخاصة، فإن هذا الإعلان يبقى بحاجة لوضعه موضع التنفيذ. حيث إنه لا يمكن أن تُختَزل طبيعة الدولة إلى ما تُعلنه الحكومة ـ وإلّا كان بالإمكان إعتبار المانيا والنمسا بلَدان إشتراكيان بين عامي 1918 - 1919، وكذلك الحال بالنسبة للبُرتغال في العام 1975.

من أجل إعادة الرأسمالية ينبغي أن تنبثق طبقة بورجوازية تمتلك الجزء الرئيسي من فائض الإنتاج الإجتماعي وتُشرف عليه. كما ينبغي أن يتطوّر الإقتصاد ضمن الإطار العام للقوانين التي تُحرك نمط الإنتاج الرأسمالي ـ وهذا يعني، في التحليل الأخير، تطوره على قاعدة قانون القيمة والسوق الرأسمالي العالمي. وإذا نظرنا لحالة أوروبا الشرقية كحالة

ملموسة، وباستثناء بوهيميا ومورافيا، فإن هذا الأمر سوف يعني عودة هذه الدول إلى صورتها السابقة كدول مصنعة شبه مُستعمَرة على الطراز الذي كانت عليه قبل عام 1945(38).

وحتى اليوم ما تزال هذه الطبقة، في أوروبا الشرقية، في طورها الجنيني الأول وحسب، وما برح التخصيص ظاهرة هامشية. ومع العلم إن قطاعات كاملة من النوموكلاتورا تحاول بالتأكيد أن تتخطى هذا الهامش، لكنها تفتقد إلى المهارة والموهبة والحساسية اللازمة، وتفتقد قبل كل شيء إلى الثروة، لتعمَل بفعالية بالمعنى الرأسمالي للتعبير. والحال، ثمة ما يدعو للإعتقاد بأن هناك سيرورة تاريخية جديدة، تتمثل في «الإنتقال إلى الرأسمالية» أو إلى أحد نماذج «رأسمالية الدولة» العالم ـ ثالثية، حيث تُحفِّز الدولة التراكم البدائي لرأس المال. غير أن هذه السيرورة لم تبلغ بعد نقطة اللا عودة(39). ثمة حاجة إلى فترة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات ما لم نقل إلى خمس عشرة سنة، كي تستحيل التغييرات الكمية إلى تغيرات نوعية(40).

لن تُحسم المسألة، في المطاف الأخير، في مجال الأفكار، والقانون التجاري أو الضمانات الدستورية الممنوحة للمُلكية الخاصة، بل إنها ستُحسَم في ميدان الصراعات الإجتماعية. فمن المستبعد جداً أن تقبل الطبقة العاملة في أوروبا الشرقية بكل سلبية ـ حتى وهي في هذا الوضع الحرج ضمن الظروف السياسية والأخلاقية ـ الأيديولوجية غير الملائمة ـ بأي خفض حادٍ لمستوى معيشتها وبإلغاء سلسلة كاملة من مكتسباتها الإجتماعية(41). وإذا أخذنا بالسيناريو الأسوأ فإن الطبقة العاملة سوف تتصدى بقوى مشتّتة

---

(38) أفردت حكومة مازوفيتشكي في بولندا ـ التي صَوَّت لها النواب الشيوعيون السابقون ـ مجموع 7 600 منشأة تابعة للدولة (وتسهم بمعدل 80% في الاقتصاد) لمشروعات التخصيص. وقد رُفض طلب منح الأولوية للقوة العاملة في شراء الأسهم داخل منشآتها، بإعتبار هذا الطلب طلباً «غير عادل». وسوف تكون حصتها بالتالي محدودة بـ 20% من الأسهم. أنترناشيونال هيرالد تريبيون، 14 - 15 تموز/يوليو 1990. ينبغي أن نشير مع ذلك إلى أن عوائق لا حصر لها (وقد عدَّدتها نيو زورشر زايتونغ بدقة في عددها الصادر في 6 تموز/يوليو 1990) تعترض هذه التعليمات. حيث أن العديد من المنشآت الخاصة ـ عدا تلك التي جرى بيعها إلى الرأسمال الأجنبي ـ تنتمي إلى القطاع الثالث في الإقتصاد، وتختص باستيراد السلع الغربية.

(39) أنظر مقالة هانز جورجين شولتز في الأممية الرابعة صيف 1990.

(40) هذه هي وجهة نظر البروفسور بوزيك على سبيل المثال. المصدر المذكور أعلاه.

(41) لقد انخفضت القوة الشرائية في بولندا بمعدل 40% خلال النصف الأول من عام 1990، فيما ارتفعت البطالة إلى 600 ألف ـ وهذا يبقى رقماً منخفضاً من وجهة نظر المستشار الاقتصادي في صندوق النقد الدولي ساش.

ومجزّأة، وبنتيجة ذلك سوف تتخطى أقلية ضئيلة منها تضعضعها السياسي، دون أن يتشكّل بديل جماهيري «للحلول» الليبرالية الجديدة/الإشتراكية الديموقراطية اليمينية. أما إذا سارت الأمور على نحو أفضل قليلاً، فسوف تَبرُز ملامح منظّمات مستقلة للطبقة العاملة، وليدة نضالات واسعة، وسوف تلجأ إلى مقاومة سيرورة إعادة الرأسمالية بصورة أكثر منهجية. لكن في الحالتين ستنقضي مرحلة طويلة من عدم الإستقرار السياسي، قبل أن يتضّح أي عنصر من عناصر الوضع بصورة نهائية.

أما البرجوازية العالمية فإنها، من ناحيتها، تشعر بالإغتباط من دون أدنى شك إزاء المنظورات المباشرة في أوروبا الشرقية. وإذا كانت تتردد في توظيف كميات ضخمة من الرساميل، فلأنها ما زالت تشكّك في توافر الشروط الضرورية «للإنطلاقة» الرأسمالية[42]. وما قاله ماركس بصدد الكنيسة الإنغليكانية في مقدمة المجلد الأول من رأس المال، يصح أيضاً على الشركات متعددة الجنسية في عالم اليوم: سوف تقبل أن تضحي بثمانٍ وثلاثين وصيّة من وصايا الإيمان التسع والثلاثين، بما فيها الإيمان بالمنشأة الحرّة، على أن تخسر جزءاً من 39 من أرباحها وثرواتها.

تُشكّل جمهورية ألمانيا الديموقراطية الاستثناء الذي يُثبت القاعدة، حيث أن الرأسمال يجد هناك حداً أدنى من الاستقرار السياسي والشروط الأخرى المفترضة لتشغيل الإقتصاد الرأسمالي. غير إن تلك الحثالة البائسة من النوموكلاتورا، التي اعتنقت مذهب الملكية الخاصة، لن تكون هي الضامنة لهذا الرأسمال، بل ستضمنه، بشكل مباشر، «الدويتش بنك» و«السيمنز» و«الديملربنز» و«الألينز فرسيشيرونغ»(*) التي ستعمل تحت مظلة «الباندسبانك» و«الباندسوير» و«الباند سفير فاسونغشوتز»(**)؛ أي بتعابير أخرى، ستضمنه قوة

---

(42) لقد قدمت الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية حسابات ضئيلة في بنك التوظيف الأوروبي الجديد في أوروبا الشرقية وقد كتبت مجلة الأكونوميست بطريقة لئيمة، لكن حقيقية، في عددها الصادر في 16 حزيران/يونيو 1990، تحت عنوان «لا تندفعوا»: «إن تدفق التوظيف المباشر إلى الدول الشيوعية السابقة ما يزال هزيلاً. فالشركات المستثمرة تجمّد إستثماراتها على الطريقة المتّبعة في أغلب الأسواق الحديثة والقائمة على مبدأ إن الذي يوظّف لاحقاً يجني الأرباح الأكبر. . . والطريقة الأسرع لتعليم الأوروبيين الشرقيين على أصول السوق الحرة تقوم على إدخالهم في المنافسة مع المكسيكيين والماليزيين لجهة بذل جهد كبير من أجل الحصول على الدولار والين والمارك الألماني من المدّخرين الغربيين». أنظر أيضاً مقالة بيترغووان «الدبلوماسية الاقتصادية الغربية وأوروبا الجديدة» نيو لفت ريفيو، العدد 182 تموز/يوليو - آب/أغسطس 1990.

(*) شركات ألمانية غربية (م.)

(**) شركات ألمانية شرقية (م.)

الامبريالية الألمانية الغربية ودولتها البورجوازية. وبالطبع لا توجد ضمانات مماثلة في أي بلد أوروبي شرقي آخر.

بالنسبة لغورباتشيف ولقسم هام من النوموكلاتورا السوفياتية تُشَكِّل خسارة المنطقة العازلة صفعة قاسية يَصعُب التحايل عليها بطريقة رواقية(*). ويسعى غورباتشيف للحصول على أعلى المكاسب الإقتصادية من الغرب لقاء هذه الصفعة، فهو سوف يحمل لسنوات طويلة عبء الإتهام بـ«تصفية المعسكر الاشتراكي»، كما إتّهم تشرشل حزب العمال بتصفية الأمبراطورية البريطانية في الهند.

لكن مهما كانت الحقيقة جارحة بالنسبة لليغاتشيف وغيره، كما كانت بالنسبة للكولونيل بليمبز في بريطانيا، فإن غورباتشيف لم يكن يمتلك خياراً آخر. فليس بإمكانه إستخدام الجيش السوفياتي كما فعل دينغ في الصين، ليس إلاّ لأنه لم يكن متأكداً من أن هذا الجيش سوف يسمح باستخدامه بهذه الطريقة. وأي مجزرة تحدث في برلين، أي في وسط أوروبا، كانت ستعني دفع الوضع إلى شفير الحرب العالمية الثالثة. وما هو الثمن السياسي لجريمة مماثلة، عالمياً وداخل الاتحاد السوفياتي[43]؟ فأن يَطرَحَ المرءُ السؤال يعني أن يجيب عنه.

■ مؤتمر الحزب وما تلاه.

لقد تراءت صورة التحولات السياسية الجذرية خلال الأشهر الثمانية عشر المنصرمة في الاتحاد السوفياتي بصدق في مرآة المؤتمر الثامن والعشرين للحزب الشيوعي، كما يُمكن أن يتبينّ من مقارنة سجالاته وقراراته بسجالات الكونفرنس الحزبي التاسع عشر وقراراته أو المؤتمر السابع والعشرين. وما يجعل الأمر أكثر إثارة للإهتمام وهو إن المؤتمر كان من حيث تشكيله مؤتمراً لرجال الجهاز: 48 بالمائة من المندوبين كانوا من أعضاء متفرغين في الحزب، و20 بالمائة منهم من كبار الإداريين أو رسميين من ذوي المناصب الرفيعة على جميع المستويات، و7 بالمائة فقط من العمال والفلاحين[44].

(*) مذهب فلسفي أنشأه زينون حوالي 300 ق.م. وهو القائل بأن الإنسان الحكيم هو الذي يتحرر من الإنفعال ولا يتأثر بالفرح أو الترح، ويخضع من غير انفعال لحكم الضرورة القاهرة (م.)

(43) حسب الاكسبرس - 29 حزيران/يونيو 1990 فإن غورباتشيف كان قد وضع خطة للإصلاح السريع في أنظمة أوروبا الشرقية عام 1988، غير إن الحكّام المحليين قد سرّعوا في عملية سقوطهم، إذ رفضوا بعناد وضع هذا البرنامج موضع التنفيذ.

(44) أنباء موسكو، 17 حزيران/يونيو 1990.

ليس لدى الشعب السوڤياتي أي وهم بهذا الصدد. فقد قدم استفتاء للرأي أجرته «سيبيريا سكايا غازيتا» الإجابات التالية على هذا السؤال: مصالح مَن يمثّل الحزب الشيوعي، حسب رأيك؟ مصالح الجهاز - 85 بالمائة، مصالح أعضاء الحزب - 11 بالمائة، مصالح الشعب بأكمله - 7 بالمائة، مصالح العمال - 2 بالمائة، مصالح المثقفين - 2 بالمائة، مصالح الفلاحين - 2 بالمائة، مصالح مجموعات إجتماعية أخرى - 13 بالمائة[45].

لكن الحزب، مع ذلك، ليس عبارة عن النوموكلاتورا الطاغية وحسب. ومع العلم إنه حزب البيروقراطية، فلا يمكنه أن يؤدي وظيفته كحزب ما لم يعمل كَسَيْر لنقل الحركة [Transmission belt] بين جميع الطبقات والشرائح الإجتماعية الأساسية في الاتحاد السوڤياتي، فيُرجِّع كل الإرتجاجات الاجتماعية في صفوفه.

فمن أصل 19,228,000 عضو حزبي، عشية المؤتمر الثامن والعشرين، ثمة:

- 5,4 ملايين - أو 28,1% - مستخدم (بمن فيهم البيروقراطيون)؛
- 3,9 ملايين - أو 20,2% - عامل؛
- 3,3 ملايين - أو 17,4% - متقاعد وربّة منزل؛
- 2,9 مليون - أو 14,5% - فلاح؛
- 2,4 مليون - أو 12,5% - من الانتلجنسيا؛
- 1,2 مليون - أو 6,2% - من القوات المسلحة.
- 0,1 مليون - أو 0,5% - من الطلاب[46].

إن هؤلاء الملايين من العمال والمثقفين والجنود والمتقاعدين وربّات البيوت، ذوي الياقات البيضاء والياقات الزرقاء، ما عادوا مرتعبين وسلبيين كما كانوا في ظل ستالين، وما عادوا متبلّدين ومحبطين كما كانوا في ظل بريجينيف. إنهم يتعلمون تدريجياً أن يقفوا ويعبّروا عن استيائهم وعن تطلعاتهم، حتى لو كانت الأغلبية بينهم لا تصوغ مطالبها، بشكل مشترك، على صورة برامج سياسية أو خيارات مختلفة بوجه خاص عن خيارات النوموكلاتورا بمختلف أجنحتها. إنهم يمارسون ضغطاً متنامياً، مما لا يتيح لمؤتمر النوموكلاتورا أن يكون مؤتمراً للنوموكلاتورا وحدها. فثمة أصوات أخرى تُسمع في هذا المؤتمر. وجميع شرائح

(45) المصدر السابق.
(46) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.

المجتمع السوفياتي ترفع صوتها ـ لكن بنسب أقل، بالتأكيد، من حجم القوى الاجتماعية المتعارضة في البلد بأكمله.

كانت القضايا التي طغت أكثر من غيرها على هذا المؤتمر هي الإستياء الجماهيري الواسع من عدم توافر السلع الاستهلاكية والخدمات، وفقدان الثقة بالحزب وبالحكومة و«أزمة السلطة» العامة الناجمة عن ذلك[47]. وجاءت نتائج استفتاء الرأي في أيار/مايو ـ حزيران/يونيو على الشكل التالي[48].

ـ هل تعتقد إن الحكومة قادرة على إخراج البلاد من هذه الأزمة؟

	حزيران 1990	أيار 1990
نعم	8 %	14%
نعم أكثر من لا	10 %	18%
لا أكثر من نعم	35 %	29%
لا	32 %	19%
لا أعرف	15 %	20%

ـ ما رأيك باقتراح إستقالة الحكومة؟

يدعمون الاقتراح	46%
يعارضونه	22%
لا يعرفون	32%

ليس الأمر عبارة عن استفتاءات للرأي وحسب، فقد عكست الإجابات ردود الفعل في الشارع، والتعبئة الجماهيرية الواسعة: وعلى الرغم من الحدود الموضوعة بوجه الديموقراطية، عبّر الإستياء عن نفسه في صناديق الاقتراع ـ عند انتخاب يلتسين، على سبيل المثال، إلى رئاسة مجلس السوفيات الأعلى في جمهورية روسيا، في ظل المعارضة الشديدة من قبل الجهاز. صحيح أن يلتسين قد حاز على أغلبية ضئيلة بين النواب الروس، كما كنا قد أشرنا، غير إن استفتاء للرأي بيّن إن ما لا يقل عن 84 بالمائة من المُستجوبين يؤيدون انتخابه، ويعارضه 15 بالمائة فقط، فيما لا يمتلك الواحد بالمائة المُتبقي أي رأي[49].

---

(47) مذكور في مقالة كروسنيه، «الفوضى الإقتصادية وأزمة السلطة في الاتحاد السوفياتي».
(48) أنباء موسكو، 8 تموز/يوليو 1990.
(49) المصدر السابق.

إبّان المؤتمر الثامن والعشرين نفسه، نشأ ديالكتيك خاص بين محافظي الحزب من جهة، و«ضباط الصف» من جهة ثانية (الذين يعكسون الضغط الجماهيري وإن بطريقة مشوّشة). ففي المرحلة الأولى سيطر المحافظون المعتدلون على أجواء المؤتمر، حيث حاول ليغاتشيف، الناطق بإسمهم إدارة الدفة، مثلما برع في ذلك خلال الكونفرنس التاسع عشر للحزب[50]. وجرى تصوير «الليبراليين» من مثل الكسندر ياكوفليف وفاديم ميدفيديف وإدوارد شيفارنادزه كـ«البُعبُع»[*] Bêtes Noires، ووُجِهُوا بتهجمات قاسية فسُمعت للمرة الأولى منذ خمس سنوات هتافات من مثل «ينبغي أن نعود إلى نظام أندروبوف».

مع ذلك، عندما ظهرت خطوط الإنقسام بوضوح أكبر، ولاح خطر الإنشقاق، بدأ هجوم «الليبراليين» المضاد ويؤتي ثماره. فالمحافظين المعتدلين، على عكس الستالينيين الأقحاح، يخافون إنقساماً مماثلاً مثلما يخافه أنصار غورباتشيف. وحسب ما نُقل عن المؤتمر، فإن غورباتشيف قد استطاع، من خلال التهديد بالاستقالة، التحكم بالوضع ودفع المحافظين إلى التراجع[51]. فأعيد إنتخابه بأغلبية واسعة. أما النزاع الأكثر أهمية ـ حول منصب نائب الأمين العام ـ فقد انتهى إلى هزيمة مُنكرة لليغاتشيف على يد تحالف المحافظين الأكثر إعتدالاً، والأكثر تلوناً، والغورباتشيفيين و«الليبراليين»[52]. أما الفائز بالمنصب فلاديمير ايفاتشكو، فهو شخصية باهتة من المحافظين المعتدلين، السكرتير الأول السابق للحزب الأوكراني، ومن ثم رئيس مجلس السوفيات الأعلى الأوكراني. وهذا ما يوفر لغورباتشيف مكسباً إضافياً لناحية تعزيز الحضور الأوكراني رمزياً في بنى السلطة المركزية، مما قد ينزع فتيل إنفجار أكبر قنبلة قومية.

ويتبين من الطريقة التي انقسم فيها المحافظون داخل المؤتمر إلى أي حد ينبغي أن نحترس من المبالغة في تبسيط الإختلافات السياسية في المرحلة الحالية من الصراعات داخل الحزب والاتحاد السوفياتي، ومن تفسير كل شيء بمقولة الصراع المباشر بين المعسكرين

---

(50) كانوا قد اختاروا أصلاً مجموعة المندوبين من جمهورية روسيا السوفياتية حول الزعيم المحافظ الجديد في الجهاز الروسي بولوسكوف. أنظر نيو زورشر زيتونغ العدد 29 حزيران/يونيو 1990.

(*) بالفرنسية في الأصل (م.)

(51) أنترناشيونال هيرالد تربيون 21 حزيران/يونيو 1990.

(52) من المُعبر أن يكون الشخص الوحيد الذي وافق، في نهاية المطاف، على الوقوف في وجه غورباتشيف هو آفالياني أحد قادة إضراب عمال الناجم في سيبيريا.

الليبرالي والمحافظ[53]. مع العلم إن حظر التكتلات ما زال موجوداً في الكتب، فبإمكاننا التمييز بين سبعة اتجاهات داخل الحزب الشيوعي. وقد تشكلت ثلاثة منها كاتجاهات أو تكتلات علنية من دون أن تُطلق على نفسها هذه التسميات[54].

(1) إتجاه علني إشتراكي ديموقراطي - يميني، لا بل ليبرالي - جديد يمثله على سبيل المثال، آفانا سييف، ويتميز بعداء كُلِّي للماركسية ولثورة اكتوبر.

(2) إتجاه يتحلق حول المنبر الديموقراطي الذي يضم في صفوفه إشتراكيين - ديموقراطيين يساريين، وغورباتشيفيين جذريين، وشعبويين على نمط يلتسين - وهو تحالف ظرفي وغير مُستقِر، وقد ينتهي في أي وقت.

(3) غورباتشيف والغورباتشيفيون الفعليون.

(4) جماعة رجال الجهاز المحافظين ومعاونيهم المؤدلجين، وينقسمون هم أنفسهم إلى «صقور» مثل ليغاتشيف ورؤساء النوموكلاتورا في موسكو ولينينغراد، و«حمائم» في أوكرانيا وروسيا البيضاء.

(5) المحافظون المتطرفون والستالينيون الجُدد على نمط نينا أندرييفا[55].

(6) بيروقراطيون من جمهوريات مختلفة يحاولون الإستناد إلى القومية المناطقية، والدفاع عن سلطتهم وامتيازاتهم، بأخذ مسافة عن الكرملين.

(7) المنبر الماركسي. يسار الحزب الحقيقي، ويمثل 3 بالمائة من الأعضاء، (وهي نسبة غير صغيرة بالأرقام المُطلقة) لكنه تمثل بثلاثة أعضاء في المؤتمر. والناطق الرئيسي بإسمه هو بوزغالين[56].

---

(53) لقد شدَّد بوريس كاغارلتسكي، بحق، على إنه من قبيل السخف وصف الداعيين إلى تعميم آوالات السوق على نطاق واسع في الاتحاد السوفياتي، «باليسار». فالأصح وصفهم «بوسط اليمين»، ووصف المحافظين ببساطة «بالتيار اليميني».

(54) لقد تقدمت ثلاثة اتجاهات ببرامجها الخاصة بشكل رسمي إلى المؤتمر الثامن والعشرين: أغلبية اللجنة المركزية (الغورباتشيفيون والمحافظون المعتدلون)، المنبر الديموقراطي، والمنبر الماركسي.

(55) إن برنامج نينا أندرييفا هو برنامج ستاليني قومي قمعي (أنظر أبناء موسكو 20 أيار/مايو 1990). لكن الأمر الأكثر إثارة للإهتمام هو الدعم الذي قدمه الكسندر زينوفييف لستالين بمفعول رجعي. فبعد أن كان هذا المهاجر المعادي للشيوعية ولثورة أوكتوبر بكثير من التطرّف قد هاجم ستالين وأعماله لفترة طويلة، فإنه يرى الآن إن عهد ستالين كان «أعظم عهد» على الإطلاق (أنباء موسكو 13 آب/اغسطس 1989). وداخل الاتحاد السوفياتي نفسه تأسست مؤخراً «جمعية ستالين» التي يديرها الجنرال دزور شادزه التي تعتبر أن ستالين كان «أعظم زعيم في التاريخ وبين البشر». سوفيات ويكلي 21 حزيران/يونيو 1990.

(56) أنظر المقابلة الهامة التي أجرتها معه أنبركور في 1 حزيران/يونيو 1990.

وفي الختـام، لم يُحقِّق المؤتمر إنتصـاراً للمحافـظين ولا سيطرة لغورباتشيف وأعـوانـه. وأعلن عدد من الوجوه القياديـة عن مغادرتـه صفوف الحـزب: بوريس يلتسـين، وغاڤـرييل بوبوڤ (رئيس بلدية موسكو) وسوبشـاك (رئيس بلدية لينينغـراد) والزُّعـماء الرئيسيـون للمنبر الديموقراطي، وعدد قليل من أبرز «الليبراليين» الجذريين، فيما قرر مؤيدو المنبر الـديموقـراطي البقاء في الحزب. لكن علينا أن ننتظر لنرى ما إذا كانوا سيستمرون في موقفهم هذا ـ خاصة إن المنبر يلاقي صدى أوسع، وهو خارج الحزب.

لقد استبق غورباتشيف هذه التطورات منذ ستة أشهر عـلى الأقل، ولهـذا قام بسلسلة من التحّسينـات الجوهـرية، لا بـل المدهشـة، في مجـالي الايـديـولـوجيـا والسيـاسـة، ففي شبـاط/فبرايـر 1990 تخلى عن دوغـما «الدور القيـادي للحزب»، وبعـد شهرين أدخـل نظام انتخاب الرئيس بالإقتراع العام إلى الدولة[57]، وفي أيار إنحاز نهائياً إلى خيار إزدواجية القيـادة السياسية بين هيئات الدولة المركزية (الرئاسة، والمجلس الرئاسي) وهيئـات الحزب المـركزيـة (اللجنة المركزية، المكتب السياسي والأمانة). علماً أنه حاول تغطيـة ذلك بـالقول أن المسـألة تعني مجرد «تقسيم عمل»، يتحرر فيه الحزب من مهمات الإدارة اليومية للدولة وللإقتصاد.

لقد تعزز تقسيم العمل هذا بعـدد من التغييرات التشريعيـة داخل الحـزب الشيوعي، التي وطدت سلطات غورباتشيف البونـابرتيـة. فلن يُنتخب الأمين العـام بعد اليـوم من قبل اللجنة المركزية، بـل بواسـطة مؤتمر الحـزب، على الشكـل الذي يجعـل أي إنقلاب، شبيـه بانقلاب سوسلوف وبريجينيف عـلى خروتشيف، مستحيـلاً من الناحيـة الشكلية عـلى الأقل. وجرى توسيع اللجنة المركزية إلى درجة تجعلها مماثلة للبرلمان.

وتنحى أبرز الممسكين بزمام السلطة في الـدولة بصـورة طوعيـة عن المكتب السياسي، بمن فيهم الـوزراء: رئيس الـوزراء، رئيس الغـوسبـلان قـائـدا الكـا. جي. ب. والجيش، والمكلف بشؤون الدبلوماسيـة السوڤيـاتية. وسـوف يضُم المكتب السياسي من الآن وصـاعداً ممثـلاً واحداً عن كـل جمهوريـة من جمهوريـات الاتحاد السـوڤياتي الخمس عشرة. من نـاحية ثانية، تعزز دور الأمانة، التي ما يزال المحافظون يرمـون بثقلهم داخلها، من خـلال المواقـع العليا في جهاز الحزب في لينينغراد وموسكو، ويلعبـون بالتـالي دوراً مُشلاً. لكن من النـاحية

---

(57) لقد شدَّد ديڤيد سيبو، بحق، على الميول السلطوية المتناميـة ليس لدى بعض الغـورباتشيڤيـين وحسب، بل حتى لدى «ليبراليين راديكاليين» مثل المؤرخ كليامكـين، أنترنـاشيونـال ڤيوبوينت، 9 نيسان/ابـريل 1990.

العملية، يحتل غورباتشيف وحده موقعاً حاسماً في مؤسسات السلطة المركزية داخل الحزب والدولة. وإذ يُرضي إجتماع هذين الموقعين في شخص رجل واحد المحافظين لناحية إن الدور السياسي للحزب لم ينته، فإنه بالتأكيد يُعزز موقع غورباتشيف البونابرتي[58].

مع ذلك فإن غورباتشيف يركب مخاطر هامة بقيامه بجميع هذه التحركات. أولاً إن تحويل المكتب السياسي إلى «هيئة فيدرالية» قد ينقل جميع الصراعات الإثنية إلى داخل القيادة العليا للحزب، مع ما ينطوي عليه هذا الأمر في نتائج يصعب تصورها الآن، على مستوى قدرة المكتب السياسي على العمل، كما هو الحال في يوغوسلافيا. ثانياً، إن عدم إبعاد المحافظين عن مراكز السلطة في الحزب قد يغذي دينامية «الليبراليين الراديكاليين» باتجاه الإنشقاق. ثالثاً، إن غورباتشيف، إذ يبدو مستعداً للمساومة حول جميع القضايا الرئيسية، ـ وفي مقدمتها مدى الإصلاحات الاقتصادية ومحتواها ـ يُغذّي حِسّ الإحباط العام. فيما يفقد الحزب والحكومة سلطتهما، بصورة متزايدة، أما أعين الجماهير، التي ضاق صدرها بوعود، لا تُجدي نفعاً في إيقاف تدهور مستوى معيشتها. إن الأبواب مشرّعة، والحالة هذه، أمام ظهور زعيم آخر مركزي يُجسّد «التغيير الجذري».

يبدو وكأن يلتسين قد أعدّ لهذا الدور بالذات. إنه يجمع بمهارة بين صورته الذاتية كداعية ديموقراطي جذري، معادٍ، في آن واحد، للإمتيازات البيروقراطية، وللتسويف في الإصلاح الإقتصادي، وبين معارضته للإجراءات التي تؤدي إلى تردي مستوى معيشة العمال بشكل حاد[59]. فالحجج الأساسية التي يستخدمها ضد خطة ريجكوف الإقتصادية لا تنطلق من أن هذه الخطة لا تذهب بعيداً بما فيه الكفاية، بل من أنها تفرض على الجماهير أعباء لا يمكن القبول بها.

كانت نقطة الضعف في موقف يلتسين على إمتداد الأشهر الثمانية عشر الماضية فشله في إقتراح أي بديل لبرنامج غورباتشيف ـ ريجكوف الإقتصادي. على أي حال، يبدو، الآن، أنه قد أصبح يدعم بوضوح مسار التخصيص واسع النطاق، الذي ينطوي على بطالة ضخمة[60]. وليس من المؤكد على الإطلاق أن تستطيع شعبيته الصمود أمام هذا الاختبار.

---

(58) لقد برز موقع غورباتشيف البونابرتي في الحزب وفي البلد في آن واحد بوضوح، عندما تخطى جميع قرارات المؤتمرات السابقة وفرض زيادة عدد أعضاء اللجنة المركزية ـ فقط ليضمن دخول مستشاريه الرئيسيين إليها.

(59) أنظر بوريس يلتسين، **Against the Grain**، لندن 1990، صفحة 127 - 134.

(60) لقد قُدِمت أرقام حول إحتمال تحول 40 مليون شخص إلى البطالة بفعل إغلاق المنشآت غير المُربحة، ولتفادي هذا العلاج القاتل تنبّه غورباتشيف وريجكوف لإحتمال ردة الفعل الشعبية الواسعة وخفضوا من لهجة اقتراحاتهم في مؤتمر نواب الشعب، وبالنظر بوجه خاص، إلى خطط رفع الأسعار.

إن الصعوبة الموضوعية تكمن في أن البيريسترويكا - في ظل غياب أية إمكانية تخصيص رأسمالي أصيل من جهة، أو أية إدارة ذاتية عمالية قائمة على التخطيط الديموقراطي من جهة ثانية - تنطوي على إمكانات ضعيفة للتغيير الحقيقي في وظائف الإقتصاد السوفياتي. إنها تبقى، في جوهرها، عبارة عن إقتصاد موجّه بطريقة مركزية بيروقراطية[61]. وحتى النمو البطيء - والبطيء جداً - للقطاع الخاص ليس بالأمر الجديد. فقد إرتفع إسهام هذا القطاع في الدخل الوطني من 9% عام 1970، إلى 17,9% عام 1986، هذا دون أن نأخذ بالاعتبار الإسهام الضخم للإقتصاد «السرّي»[62]. وقد تم تمرير تعديل على المادتين 10 و13 من الدستور اللتين تحددان علاقات الملكية، في 14 آذار/مارس 1990[63]. لكن، فيما يُعزز هذا التعديل الملكية الخاصة، ويشرّع تملُّك الأسهم، وإنشاء شركات مساهمة، فإن حقل تطبيقه ما يزال محصوراً في الزراعة والنشاطات الحرفية الصغيرة وقطاع الخدمات.

وفي الختام، يمكن القول إن غورباتشيف قد سجّل انتصاراً جزئياً ومؤقتاً في المؤتمر الثامن والعشرين، عبر تقديمه تنازلات محدودة للقوى الرئيسية المتصارعة داخل هذا المؤتمر. لكن كان عليه أن يدفع ثمن ذلك على شكل تقسيم فعلي للسلطة: بين الدولة وأجهزة الحزب؛ وداخل أجهزة الحزب نفسها، وبين السلطات المركزية وبُنى السلطات القومية النابذة للمركز، وبين جميع أدوات السيطرة على الحركات الجماهيرية والهيئات الصاعدة المُمثلة للحركات الجماهيرية المُستقلة. وعلى العموم، يمكن القول إن غورباتشيف يُمسك بزمام الدولة. وبمساعدة «الليبراليين» يمكنه أن يُعمِّم سيطرته على وسائل الإعلام. فيما لا يزال المحافظون يسيطرون على جهاز الحزب والقطاعات الرئيسية في الاقتصاد. أما فيما يتعلق بمعرفة من يمارس السيطرة الفعلية على الكا. جي. ب. والجيش، فهذا سؤال من الأسئلة الرئيسية التي ليس بمقدور أحد تقديم إجابة عنها في الوقت الحاضر.

22 تموز/يوليو 1990

أرنست ماندل.

---

(61) أنظر بهذا الصدد: أريك ازرائيليوفيتش «Les Ratés de la Perestroïka» لوموند، 6 حزيران/يونيو 1990.

(62) أنظر فرنسوا سيرو. «السستام الإقتصادي في الاتحاد السوفياتي»، باريس 1989، ص. 353.

(63) نيو زورشر زيتونغ، 21 - 22 تموز/يوليو 1990.

المراجع

كتب ومجموعات

Adler Alexandre, **Cohen** Francis, **Décaillot** Maurice, **Frioux** Claude et **Robel** Léon, *l'URSS et nous*, Editions sociales, Paris, 1978.
Afanasiev Youri (sous la direction de), *la Seule Issue : Sakharov et trente-trois intellectuels en lutte pour la perestroïka*, Flammarion, Paris, 1989.
Aganbeguian Abel G., *Perestroïka : le double défi soviétique*, Economica, Paris, 1987.
Ali Tariq, *Revolution from Above*, Hutchinson, Londres, 1988.
Antonov-Ovseyenko Anton, *The Time of Stalin : Portrait of a Tyranny*, Harper and Row, New York, 1983.
Ardent Philippe et **Mendras** Marie (sous la direction de), *l'URSS de Gorbatchev*, Pouvoirs, Paris, 1988/45.
Bahr Egon, *Für eine neue Ostpolitik*, Corso bei Siedler, Berlin, 1988.
Bahro Rudolf, *Die Alternative*, Europäische Verlagsanstalt, Cologne, 1977.
Barnett Antony, *Soviet Freedom*, Pan Books, Londres, 1988.
Bergson Abram et **Levine** Herbert S. (sous la direction de), *The Soviet Economy toward the Year 2000*, Allen and Unwin, Londres, 1983.
Bloch Sidney et **Reddaway** Peter, *Russia's Political Hospitals*, Victor Gollancz, Londres, 1977.
Boukharine N. I., *le Socialisme dans un seul pays*, 10/18, Paris, 1974.
Carrère d'Encausse Hélène, *l'Empire éclaté*, Flammarion, Paris, 1978.
Castoriadis Cornélius, *la Stratocratie*, Paris, 1981.
Castro Fidel, « Our Power is that of the Working People/Building Socialism in Cuba », *Speeches*, vol. 2, Pathfinder Press, New York, 1983.
Chauvier Jean-Marie, *URSS : une société en mouvement*, Editions de l'Aube, Paris, 1988.
Chevchenko Arkady N., *Breaking with Moscow*, Kopf, New York, 1985.
Cohen Stephen F., *Rethinking the Soviet Experience*, Oxford University Press, 1985.
Conquest Robert, *Russia after Khrushchev*, New York, 1965.

Corson W. R. et **Crowley** R. T., *The new KGB*, Harvester Press, Brighton, 1986.
Coulloudon Virginie, *Génération Gorbatchev*, Jean-Claude Lattès, Paris, 1988.
Davies R. W. (sous la direction de), *The Soviet Union*, Allen and Unwin, Londres, 1978.
Dawisha Karen, *Eastern Europe, Gorbachov and Reform*, Cambridge University Press, 1988.
Delamotte Jeanne, *Shchekino, entreprise soviétique pilote*, Editions ouvrières, Paris, 1973.
Doder Desko, *Shadows and Whispers*, Harrap, Londres, 1987.
Douglas Joseph D. L. et **Hoeber** Amoretta M., *Soviet Strategy for Nuclear War*, Hoover Institution Press, Stanford, 1979.
Duchêne Gérard, *l'Economie de l'URSS*, La Découverte, Paris, 1987.
Dunlop John B., *The New Russian Nationalism*, Praeger, New York, 1988.
Duve Freimut (sous la direction de), *Glasnost*, Rowohlt, Hambourg, 1987.
Dyker David A., *The Process of Investment in the Soviet Union*, Cambridge University Press, 1983.
Engels Friedrich, « Der Ursprung der Familie, des Privateigentums und des Staates », *Marx-Engels Werke*, tome 21, Dietz-Verlag, Berlin, 1962.
Engels Friedrich, « Anti-Düring », *Marx-Engels Werke*, tome 20, Dietz-Verlag, Berlin, 1962.
Eppler Erhard *et alii*, *Kultur des Streits : Gemeinsame Erklärung von SPD und SED*, Pahl-Rugenstein Verlag, Cologne, 1988.
Ferenczi Caspar et **Löhr** Brigitte, *Aufbruch mit Gorbatschow ?*, Fischer Taschenbuch, Verlag, Francfort, 1987.
Frankland Mark, *The Sixth Continent*, Hamish Hamilton, Londres, 1987.
Galbraith J. K. et **Menchikov** Stanislav, *Capitalism, Communism and Coexistence*, Houghton, Miflin and Cy, Boston, 1988.
Geiges Adrian, *Revolution ohne Schüsse*, Pahl Rugenstein, Cologne, 1988.
George Vic et **Manning** Nick, *Socialism, Social Welfare and the Soviet Union*, Routledge and Kegan Paul, Londres, 1980.
Goldfield Michael et **Rothenberg** Melvin, *The Myth of Capitalism Reborn*, Line of March Publications, San Francisco, 1980.
Goldman Marshall I., *USSR in Crisis*, W. W. Norton, New York, 1983.
Goldman Marshall I., *Gorbachov's Challenge*, W. W. Norton, New York, 1987.
Gorbatchev Mikhaïl, *Perestroïka*, Flammarion, Paris, 1987.
Gorbatchev Mikhaïl, *Rapport politique du comité central du PCUS au XXVIIe Congrès du PCUS*, Editions de l'agence Novosti, Moscou, 1986.
Gorbatchev Mikhaïl, *Demokratisierung, das ist das Wesen der Umgestaltung*, APN-Verlag, Moscou, 1988.
Gordon L. A. et **Nasimova** A. K., *Rabotchii klass SSSR*, Nauka, Moscou, 1985.
Grechko A. A., *The Armed Forces of the Soviet Union*, Progress Publishers, Moscou, 1977.
Grigorenko Piotr, *Mémoires*, Presses de la Renaissance, Paris, 1980.
Hitzer Friedrich (sous la direction de), *Zeitzeichen aus der Ferne*, Galgenberg, Hambourg, 1987.
Hofmann Werner, *Was ist Stalinismus ?*, Distel-Verlag, Heilbronn, 1984.
Holland Barbara (sous la direction de), *Soviet Sisterhood*, Fourth Estate, Londres, 1985.
Hough Jerry F., *The Soviet Union and Social Science Theory*, Harvard, 1977.
Ivanov S. P. (sous la direction de), *The Initial Period of War*, 1974, traduit et publié par l'US Air Force, US Government Printing Office, Washington, 1986.
Joly Elena, *la Troisième Mort de Staline*, Actes/Sud, Paris, 1988.
Kagarlitsky Boris, *The Thinking Reed*, Verso Books, Londres, 1988.
Kahan-Ruble, *Industrial Labor in the USSR*, L.-Karl Schlögel, New York, 1979.

Kanapa Jean, *Kremlin-PCF : conversations secrètes*, Olivier Orban, Paris, 1987.
Kéhayan Nina et Jean, *Rue du prolétaire rouge*, Le Seuil, Paris, 1978.
Kehayan Nina et Jean, *le Chantier de la place Rouge*, Le Seuil, Paris, 1988.
Klein Dieter, *Chancen für einen friedensfähigen Kapitalismus*, Dietz-Verlag, Berlin, 1988.
Kolendic Anton, *les Derniers Jours*, Fayard, Paris, 1982.
Komarov Boris, *The Destruction of Nature in the Soviet Union*, Pluto Press, Londres, 1980.
Lagasse Charles-Etienne, *l'Entreprise soviétique et le marché*, Economica, Paris, 1979.
Lampert Nicholas, *Whistleblowing in the Soviet Union*, MacMillan, Londres, 1985.
Lane David, *State and Politics in the USSR*, Basil Blackwell, Londres, 1985.
Langendijk, van der Linden et **Willemse** (sous la direction de), *Gorbatsjov en de Arbeiders*, SUA, Amsterdam, 1988.
Lavigne Marie (sous la direction de), *Economie politique de la planification en système socialiste*, Economica, Paris, 1978.
Lénine V. I, « l'Etat et la révolution », *Œuvres*, tome 25.
Lénine V. I, « les Tâches immédiates du pouvoir des soviets », *Œuvres*, tome 27.
Lénine V. I, « Lettre au parti », *Œuvres*, tome 36.
Lewin Moshe, *The Gorbachov Phenomenon*, Radius, Londres, 1988.
Luxemburg Rosa, « Die Akkumulation des Kapitals », *Gesammelte Werke*, tome 5, Dietz-Verlag, Berlin, 1975.
Luxemburg Rosa, « Die russische Revolution », *Gesammelte Werke*, tome 4, Dietz-Verlag, Berlin, 1974.
McAuley Mary, *Politics and the Soviet Union*, Penguin Books, 1977.
Mamonova Tatyana (sous la direction de), *Women and Russia*, Basil Blackwell, Londres, 1984.
Mandel Ernest, *Traité d'économie marxiste*, Julliard, Paris, 1962 ; réédition chez Christian Bourgois, Paris, 1986.
Mandel Ernest, *le Troisième Age du capitalisme*, 10/18, Paris, 1976.
Mandel Ernest, *la Crise*, Flammarion, Paris, 1985.
Mandel Ernest, *The Meaning of the Second World War*, Verso Books, Londres, 1986.
Marcou Lilly, *les Défis de Gorbatchev*, Plon, Paris, 1988.
Marples David R., *Chernobyl and Nuclear Power in the USSR*, MacMillan, Londres, 1987.
Marples David R., *The Social Impact of the Chernobyl Disaster*, MacMillan, Londres, 1988.
Marx Karl et **Engels** Friedrich, « Das Kommunistische Manifest », *Marx-Engels Werke*, tome 4, Dietz-Verlag, Berlin, 1969.
Marx Karl, « Artikel für die New York Daily Tribune », *Marx-Engels Werke*, tome 12, Dietz-Verlag, Berlin, 1961.
Marx Karl, « Der Bürgerkrieg in Frankreich », *Marx-Engels Werke*, tome 17, Dietz-Verlag, Berlin, 1964.
Medvedev Jaurès, *The Rise and Fall of T. D. Lyssenko*, Columbia University Press, 1969.
Medvedev Jaurès et Roy, *A Question of Madness*, MacMillan, Londres, 1971.
Medvedev Jaurès, *Nuclear Disaster in the Urals*, W. W. Norton, New York, 1979.
Medvedev Jaurès, *Andropov au pouvoir*, Flammarion, Paris, 1983.
Medvedev Jaurès, *Gorbachov*, Basil Blackwell, Londres, 1986.
Medvedev Jaurès, *Soviet Agriculture*, W. W. Norton, New York, 1987.
Medvedev Roy, *Let History Judge*, MacMillan, Londres, 1972.
Medwedjew Roy, *Sowjet-Bürger in Opposition*, Classen Verlag, Hambourg, 1973.

Medvedev Roy, *Leninism and Western Socialism*, Verso Books, Londres, 1981.
Meney Patrick, *la Kleptocratie*, La Table ronde, Paris, 1982.
Meyer Gert (sous la direction de), *Wir brauchen die Wahrheit. Geschichtsdiskussion in der Sowjetunion*, Pahl Rugenstein-Verlag, Cologne, 1988.
Mommsen Margareta et **Schröder** Hans-Hennig (sous la direction de), *Gorbatschows Revolution von Oben*, Ullstein-Sachbuch, Francfort, 1987.
Murarka Dev, *Gorbatchev*, Ramsay, Paris, 1987.
Narodnoïé Khozyaïstvo SSSR, diverses années.
Navarro V., *Social Security and Medecine in the USSR*, Lexington Books, 1977.
Nekritch Alexandre, *l'Armée rouge assassinée*, Grasset, Paris, 1968.
Nixon Richard, *Victory without War*, Simon and Schuster, New York, 1988.
Nove Alec, *Political Economy and Soviet Socialism*, Allen and Unwin, Londres, 1979.
Nove Alec, *The Economics of Feasible Socialism*, Allan and Unwin, Londres, 1985.
Oberg James E., *Uncovering Soviet Disasters*, Random House, New York, 1988.
Pavlevsky Jovan, *le Niveau de vie en URSS*, Económica, Paris, 1975.
Pisier-Kouchner Evelyne, *les Interprétations du stalinisme*, PUF, Paris, 1983.
Poljanski Nicolaï et **Rahr** Alexander, *Gorbatchov, der neue Mann*, Ullstein, Francfort, 1987.
Popovsky Mark, *l'URSS, la science manipulée*, Mazarine, Paris, 1979.
Potichnyj Peter J. (sous la direction de), *The Soviet Union, Party and Society*, Cambridge University Press, 1988.
Préobrajensky Eugène, *la Nouvelle Economique*, EDI, Paris, 19872
Preobrazhensky E. A., *The Crisis of Soviet Industrialisation*, MacMillan, Londres, 1980.
Das Programm der KPdSU, 1962.
Das Programm der KPdSU Neufassung, APN-Verlag, Moscou, 1986.
Prozessbericht über die Strafsache des trotzkistisch-sinowjewsistischen Zentrums, commissariat du peuple à la Justice, Moscou, 1936.
Radvanyi Jean, *le Géant aux paradoxes*, Editions sociales, Paris, 1982.
Radvanyi Jean, *l'URSS en révolution*, Editions sociales, Paris, 1987.
Rakovski Marc, *le Marxisme face aux pays de l'Est*, Savelli, Paris, 1977.
Ratouchinskaya Irina, *Grise est la couleur de l'espoir*, Plon, Paris, 1989.
Reiman Michal, *Die Geburt des Stalinismus*, EVA, Francfort, 1979.
Revuz Christine, *Ivan Ivanovitch écrit à la "Pravda"*, Editions sociales, Paris, 1980.
Rosdolsky Roman, *Die grosse Steuer- und Agrarreform Josefs II*, Panstwowe Wydawnictwo Naukowe, Varsovie, 1961.
Samary Catherine, « Plan, marché et démocratie », *Cahiers d'étude et de recherche*, PEC, Paris, 1988.
Samary Catherine, *le Marché contre l'autogestion : l'expérience yougoslave*, Publisud/La Brèche, Paris, 1988.
Samizdat (sous la direction de George Saunders), *Voices of the Soviet Opposition*, Monad Press, New York, 1974.
Samizdat "XX' Siècle", *Une opposition socialiste en Union soviétique aujourd'hui*, Maspero, Paris, 1976.
Sapir Jacques, *Travail et travailleurs en Union soviétique*, La Découverte, Paris, 1984.
Sapir Jacques, *le Système militaire soviétique*, La Découverte, Paris, 1988.
Schlögel Karl, *Der renitente Held*, Junius-Verlag, Hambourg, 1984.
Schmidt-Häuer Christian, *Gorbachov, The Path to Power*, Pan Books, Londres, 1986.

Schmidt-Häuer Christian et **Hüber** Maria, *Russlands zweite Revolution*, Piper, München, 1987.
Schultz Hans-Jürgen, *Die sowjetische Militärmacht*, ISP-Verlag, Francfort, 1985.
Seurot François, *le Système économique de l'URSS*, PUF, Paris, 1989.
Shapiro Leonard et **Gordon** Joseph (sous la direction de), *The Soviet Worker fromt Lenin to Andropov*, MacMillan, Londres, 1981.
Smith Hedrick, *The Russians*, Sphere Books, Londres, 1976.
Sokolovski W. D. (sous la direction de), *Militärstrategie*, Berlin, 1965.
Stalin J. W., *Werke*, tome 11, Dietz-Verlag, Berlin.
Streiff Gérard, *la Dynamique Gorbatchev*, Editions sociales, Paris, 1986.
Süss Walter, *Kein Vorbild für die DDR ?*, Deutschland-Archiv, deuxième semestre 1986.
Szelenyi I. et **Konrad** G., *la Marche au pouvoir des intellectuels : le cas des pays de l'Est*, Le Seuil, Paris, 1979.
Tatu Michel, *Gorbatchev : l'URSS va-t-elle changer ?*, Centurion, Paris, 1987.
Temps modernes (les), « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.
Temps modernes (les), « Arménie-Diaspora », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1988.
Thompson E. P. (sous la direction de), *Exterminism and Cold War*, Verso Books, Londres, 1982.
Ticktin Hillel *et alii*, *Planlose Wirtschaft*, Junius Verlag, Hambourg, 1981.
Times Magazine, *Mikhail S. Gorbachov, An Intimate Biography*, Times Book, New York, 1988.
Tökes R. L. (sous la direction de), *Dissent in Eastern Europe*, Basingstoke, Londres, 1979.
Toranska Teresa, *Oni*, Flammarion, Paris, 1986.
Treffen der Vertreter von Parteien und Bewegungen, die an den Feierlichkeiten zum 70. Jahrestag der grossen Oktoberrevolution teilnahmen, deux volumes, APN-Verlag, Moscou, 1988.
Trepper Leopold, *le Grand Jeu*, Albin Michel, Paris, 1975.
Trotsky Léon, *Littérature et Révolution*, Julliard, Paris, 1964.
Trotsky Léon, *The Stalin School of Falsification*, Pioneer Publisher, 1937. Réédition chez Pathfinder Press, New York, 1971.
Trotsky Léon, *Ma vie*, Gallimard, Paris, 1973.
Trotzki Leo, *Schriften über Russland*, Rasch und Röhring, Hambourg, 1988.
Trotsky Léon, « La IV[e] Internationale et l'URSS », *in Œuvres*, tome 2, EDI, Paris, 1978.
Trotsky Léon, *la Révolution trahie*, Grasset, Paris, 1937.
Trotsky Léon, *les Crimes de Staline*, Maspero, Paris, 1973.
The Case of Leon Trotsky, Harper, New York, 1937.
Ulam Adam B., *Russia's Failed Revolution*, Basic Books, New York, 1981.
Vandervelde Emile, *Trois Conceptions de la Révolution russe*.
Van Goudoever Albert P., *The Limits of Destalinization in the Soviet Union*, Croom-Helm, Londres, 1986.
Vassilevski A., *la Cause de toute une vie*, Editions du Progrès, Moscou, 1984.
Vazetski Nikolaï, *Hedeldaags Trotskisme tegen vrede en ontspanning*, Uitgeverij Persagentschap Novosti, Moscou, 1986.
Vlady Marina, *Vladimir ou le vol arrêté*, Fayard, Paris, 1987.
Voslensky Michael, *la Nomenklatura : la vie quotidienne des privilégiés en Union soviétique*, Belfond, Paris, 1980.
Walker Martin, *The Waking Giant*, Sphere Books, Londres, 1987.
Willis David K., *les Privilégiés de la nomenklatura*, Presses de la Cité, Paris, 1985.
Zaslavsky Victor, *Il Consenso Organizzato*, Il Mulino, Bologne, 1981.

Zemtsov Ilza., *la Corruption en Union soviétique*, Hachette, Paris, 1976.
Zimine Alexandre, *le Stalinisme et son « socialisme réel »*, La Brèche, Paris, 1982.
Zinoviev Alexandre, *le Communisme comme réalité*, L'Age d'homme, Paris, 1981.
Zinoviev Alexandre, *Homo Sovieticus*, Julliard, Paris, 1982.
Zinoviev Alexandre, *le Gorbatchévisme ou le Pouvoir d'une illusion*, L'Age d'homme, Paris, 1987.

مقالات

Abalkine L., « L'orientation principale de la politique économique du PCUS », *in Kommounist* n° 5, 1986.
Abalkine L., « De l'élaboration des expériences historiques de l'économie soviétique », *in Kommounist* n° 16, 1987.
Afanasiev Youri, « Nous ne sommes que des débutants », *in Literatournaya Gazeta*, 21 mars 1987.
Afanasiev Youri, « La force de la connaissance scientifique », *in les Nouvelles de Moscou*, janvier 1988.
Afanasiev Youri, « The XIXth Conference of the PCUS », *in New Left Review* n° 171, septembre-octobre 1988.
Afanasiev Youri, « Soixante-dix ans de mythe socialiste », *in* la *Pravda*, 26 juin 1988.
Aganbeguian Abel, « Pourquoi fabriquons-nous quatre fois plus de tracteurs que les USA pour une production agricole moindre ? », *in les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.
Aganbeguian Abel, « New Directions in Soviet Economics », *in New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.
Antonovito Ivan, « Dialectics of an Integrated World », *in International Affairs*, Moscou, mai 1988.
Ash Timothy G., « The Empire in Decay », *in New York Review of Books*, 29 septembre 1988.
Bachtanouk Guénadi, « Changer est faire œuvre révolutionnaire », *in la Nouvelle Revue internationale* n° 1, janvier 1987.
Bek Marina, « La crise économique à l'Est en débat dans des revues officielles », *in Inprecor* n° 193, 1er avril 1985.
Boutenko Anatoli, « Le mécanisme de freinage », *in les Nouvelles de Moscou*, 25 octobre 1987.
Boutenko Anatoli, « Le pouvoir à l'époque stalinienne », *in les Nouvelles de Moscou*, 18 décembre 1988.
Broué Pierre, « Les trotskystes en Union soviétique. 1929-1938 », *in Cahiers Léon Trotsky* n° 6, 1980, et n° 7-8, 1981.
Brown Archie, « Comment Gorbatchev a pris le pouvoir — 1978-1988 », *in Pouvoirs* n° 45, 1988.
Brumberg Abraham, « Moscow : the Struggle for Reform », *in New York Review of Books*, 30 mars 1989.
Chauvier Jean-Marie, « "Transparence" des débats, opacité des réformes », *in le Monde diplomatique*, mai 1987.
Chichkov J. V., « Le destin historique de la production marchande », *in Rabotchii Klass i Sovremennyi Mir* n° 6, 1987.
Chorbajian Levon, « Quelques constatations sur l'Arménie soviétique », *in les Temps modernes*, « Arménie/Diapora », Le Seuil, juillet-septembre 1988, Paris.

Coppieters Bruno, « Perestroïka van onderop — De opmars der "informalny" », *in Oost-Europa Verskenningen* n° 98, août 1988.
Crosnier Marie-Agnès, « Comment sauver les entreprises déficitaires soviétiques ? », *in le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.
Daniels Robert F., « Soviet Politics since Khrushchev », *in* Strong John W. (sous la direction de), *The Soviet Union since Khrushchev and Kosygin*, New York, 1971.
Duncan W. R., « Castro and Gorbachov », *in Problems of Communism*, 1986.
Frolov Ivan, « Commandes d'Etat et plan », *in EKO* n° 11, 1987.
Galkin A. A., « La nouvelle pensée politique et les problèmes du mouvement ouvrier », *in Mirovaya Ekonomika i Mejdounarodnye Otnochenya* n° 5, 1988.
Gershfeld Victor, « A Green Bolshevik in Moscow », *in Labour Focus on Eastern Europe*, septembre-décembre 1988.
Glcquiau Hervé, « Evaluation du niveau technologique de l'URSS », *in le Courrier des pays de l'Est*, septembre 1988.
Gordon L. A., « Sotsialnaïa politika v sfere oplata trouda », *in Sotsiologicheskiya Issledovanya* n° 4, 1987.
Gruzdeva E. E., « Osobennosti obraza zhizni "inteliguentnykh rabotchikh" », *in Rabotchii Klass i Sovremennyi Mir* n° 2, 1975.
Guetta Bernard, « L'URSS de Mikhaïl Gorbatchev, an V », *in le Monde*, 14, 15, 16 et 17 mars 1989.
Heinen Jacqueline, « Work like a Man and also like a Women », *in International Viewpoint* n° 115, 9 mars 1987.
Ivanov I., « La démilitarisation de l'économie mondiale, un impératif urgent », *in Mirovaya Ekonomika i Mejdounarodnye Otnochenya* n° 8, 1987.
Kagarlitsky Boris, « Perestroika, The Dialectic of Change », *in New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.
Kagarlitsky Boris, « De la perestroïka aux fronts populaires », *in Inprecor* n° 275 et n° 276, 31 octobre et 14 novembre 1988.
Kahn Michèle et **Jampel** Wilhelm, « L'industrie de l'habillement à l'Est », *in le Courrier des pays de l'Est*, octobre 1987.
Kahn Michèle, « La nouvelle politique de l'emploi », *in le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.
Kahn Michèle, « Les réformes dans le secteur du logement », *in le Courrier des pays de l'Est*, novembre 1988.
Kartveli S., « Le nationalisme contre les nationalités », *in Pouvoirs* n° 45, 1988.
Kostakov, « Le plein emploi, qu'entendons-nous par-là ? »; *in Kommounist* n° 14, 1985.
Koudrajev Vladimir et **Lukachova** Elena, « Les principes de l'état de droit socialiste », *in Kommounist*, août 1988.
Krawtschenko Bohdan, « Arbeiter und Bosse in der Sowjetunion », *in Gegenstimmen* n° 19 et 20, Vienne, 1985.
Latsis Otto, « De la restructuration du mécanisme économique », *in Kommounist* n° 13, 1986.
Legrand Dominique, « La fièvre dans la paperasse », *in Inprecor* n° 251, 19 octobre 1987.
Leiman Mel, « Some Theoretical Aspects of Socialism in East and West », (manuscrit).
Leiman Mel, « Legacies of Soviet Planning », *in Against the Current*, janvier-avril 1988.
Ligatchev I., « La nature révolutionnaire de la restructuration en URSS », *in la Nouvelle Revue internationale* n° 7, 1987.
Mandel Ernest, « Once Again on the Trotskyist Definition of the Social Nature of the Soviet Union », *in Critique* n° 12, Glasgow, 1980.

Mandel Ernest, « The Role of the Intellectual in History », *in New Left Review* n° 157.
Mandel Ernest, « The Threat of Nuclear War and the Struggle for Socialism », *in New Left Review* n° 141, septembre-octobre 1983.
Mandel Ernest, « La NEP en république populaire de Chine », *in Inprecor* n° 234, 19 janvier 1987.
Mandel Ernest, « Bureaucratie et production marchande », *in Quatrième Internationale* n° 24, mai 1987.
Mandel Ernest, « En défense de la planification socialiste », *in Quatrième Internationale* n° 25, septembre 1987.
Maraver A., « Les habits neufs de Zhao Ziyang », *in Inprecor* n° 271 et n° 272, 5 et 19 septembre 1988.
Matthews Mervyn, « Poverty in the Soviet Union », *in The Wilson Quarterly*, 1985.
Medvedev Roy, « Panorama de la vie culturelle en URSS en 1986 », *in la Nouvelle Alternative* n° 4, Paris, décembre 1986.
Meiksins Gregory, « Soviet Perceptions of War », *in New Left Review* n° 162, mars-avril 1987.
Mirski G., « Du choix de la voie des pays en développement », *in Mirovaya Ekonomika i Mejdounarodnye Otnochenya* n° 5, 1987.
Mohaev Boris, « L'histoire d'une fracture du bras », *in les Temps modernes*, « L'URSS en mouvement ».
Mouradian Claire, « La question du Karabakh, hier et aujourd'hui », *in les Temps modernes*, « Arménie-Diaspora », Le Seuil, Paris, 1988
Orlov Youri, interview, *in Inprecor* n° 237, 2 mars 1987.
Palazuelo Manso Enrique, « Panorama general de la Economia soviética. 1965-1985 », *in ICE*, juillet 1987.
Palazuelo Manso Enrique, « Las principales Lineas de Producción de la Industria soviética », *in ICE*, 9 janvier 1989.
Pantin I. K., « Zur Genesis der sozialistischen Revolution in Russland », *in Obchtchestvenyé Naouki* n° 5, 1987.
Pietsch Anna-Jutta, « Selbstverwirklichung durch Arbeit », *in Osteuropa-Institut* n° 100, Munich, mai 1980.
Ponomarov L. et **Chinkarenko** V., « Défi à l'irresponsabilité — Perestroïka contre bureaucratie », *in* la *Pravda*, 19 décembre 1988.
Popov Gavril, « Supprimer la bureaucratie », *in les Nouvelles de Moscou*, 17 juillet 1988.
Primakov J., « Le sommet de Washington et les rapports soviéto-américains », *in Pravda*, 8 janvier 1988.
Rosdolsky Roman, « Über die Rolle des Zufalls und der "Grossen Männer" in der Geschichte », *in Kritik* n° 14, cinquième année, Berlin, 1977.
Ruban Maria-Elisabeth, *in Osteuropa*, août-septembre 1986.
Sakharov Andreï, « On Gorbachov », *in New York Review of Books*, 22 décembre 1988.
Sapir Jacques, « Crises et mutations de l'économie soviétique », *in la Nouvelle Alternative* n° 4, décembre 1986.
Schmidt-Häuer Christian, « Neue Weltsicht aus dem Kreml », *in Die Zeit*, 19 septembre 1986.
Schmidt-Häuer Christian, « Was nicht ist, das ist nicht », *in Die Zeit*, 10 mars 1989.
Schroeder G., « Soviet Living Standards », *in The Soviet Economy in the 80's*.
Seppo David, « La classe ouvrière face à la "refonte" de Gorbatchev », *in Inprecor* n° 240, 13 avril 1987.

Seppo David, « Une classe ouvrière sceptique », *in Inprecor* n° 251, 19 octobre 1987.
Seppo David, « Montée des conflits du travail », *in Inprecor* n° 283, 6 mars 1989.
Seppo David, « Labour Relations under the Soviet Economic Reform », *in International Viewpoint*, 15 janvier 1989.
Severyukin A., « Protestbeweging : sociale oppositie », *in* Langendijk, van der Linden et Willemse, *Gorbatsjov en de Arbeiders.*
Shanin Theodor, « Introduction to Aganbeguian, New Directions in Soviet Economics », *in New Left Review* n° 169, mai-juin 1988.
Siuda Pyotr, « The Novocherkassk Tragedy, 1-3 June 1962 », *in Labour Focus on Eastern Europe*, septembre-décembre 1988.
Smoldirev D., « Un nouveau type de production marchande », *in Ekonomitcheskié Naouki* n° 8, 1987.
Stone I. F., « Another Betrayal by Psychiatry ? », *in New York Review of Books*, 22 décembre 1988.
Szentes Tomas, « World Economic Crisis, University Project on the Emergence of New Social Thought », ronéotypé, 1984.
Tartarin R., « Le mode de production de l'économie soviétique », *in Cahiers de l'INSA*, Paris, 1979.
Ticktin Hillel, « De Tegenstrijdigheden van Gorbatsjov », *in* Langendijk, van der Linden et Willemse, *Gorbatsjov en de Arbeiders, op. cit.*
Van den Berg G. P., « Arbeidsrecht en Arbeidspolitiek », *in* Langendijk, van der Linden et Willemse, *Gorbatsjov en de Arbeiders, op. cit.*
Vazetski Nikolaï, « Le trotskysme moderne, idéologie et pratique », Agence de presse Novosti, décembre 1988.
Wienicki Jan, « Ein Marshall-Plan für Osteuropa ? Warnung vor falschen Erwartungen », *in Neue Zürcher Zeitung*, 26-27 novembre 1988.
Zagladine V. V., « Les buts programmatiques du PCUS et les problèmes globaux », *in Voprossy Filosofii* n° 2, 1986.
Zalyguine Serguei, « Le "projet du siècle" : détournement de fleuves, détournement de la science par la bureaucratie », *in Novyi Mir*, reproduit dans *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », *op. cit.*
Zaslavskaya Tatiana, « Quelle réforme économique en Union soviétique ? », *in l'Alternative* n° 26, mars-avril 1984.
Zaslavskaya Tatiana, « Remettre l'économie sur ses pieds », *in Kommounist*, reproduit dans *les Temps modernes*, « L'URSS en transparence », Le Seuil, Paris, juillet-septembre 1987.

المحتويات









«ما زال نجاح غورباتشيف أبعد من أن يكون مضموناً، حتى لو كان فشله، ناهيك بسقوطه، أمراً غير مضمون هو الآخر. إننا نشهد سباقاً مزدوجاً على عكس مدار الساعة. فلن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم تُحرز البيريسترويكا نتائج ملموسة، سواء فيما يتعلق بتسريع النمو الاقتصادي أو في مجال رفع مستوى معيشة الجماهير (...)».

«لن يستمر غورباتشيف في السلطة ما لم يتسع النشاط الجماهيري السياسي إلى الحد الذي يضع أخصامه في الجهاز أمام أمرين: إما اعتباره الخيار الأقل سوءاً بين الخيارات المطروحة (...)، أو تتم إزاحتهم بفعل الحركة الجماهيرية».

